جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

بعنوان

تمويل التنمية في الدول الإسلامية

حالة الدول الأقل نموا

إعداد الطالب:

علام عثمان

إشراف الأستاذ الدكتور:

كيسرى مسعود

لجنة المناقشة:

ا.د/ علي عبد الله	أستاذ	جامعة الجزائر3	رئيسا
ا.د/ كيسرى مسعود	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مشرفا
ا.د/ كواش خالد	أستاذ	جامعة الجزائر3	عضوا
ا.د/ بوزيدة حميد	أستاذ	جامعة بومرداس	عضوا
ا.د/ بن عزوز عبد القادر	أستاذ	جامعة الجزائر1	عضوا
ا.د/ فرحي محمد	أستاذ	جامعة الاغواط	عضوا

2014/2013

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

بعنوان

تمويل التنمية في الدول الإسلامية

حالة الدول الأقل نموا

إعداد الطالب:

علام عثمان

إشراف الأستاذ الدكتور:

كيسرى مسعود

لجنة المناقشة:

ا.د/ علي عبد الله	أستاذ	جامعة الجزائر3	رئيسا
ا.د/ كيسرى مسعود	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مشرفا
ا.د/ كواش خالد	أستاذ	جامعة الجزائر3	عضوا
ا.د/ بوزيدة حميد	أستاذ	جامعة بومرداس	عضوا
ا.د/ بن عزوز عبد القادر	أستاذ	جامعة الجزائر1	عضوا
ا.د/ فرحي محمد	أستاذ	جامعة الاغواط	عضوا

2014/2013

شكر و تقدير

أول الشكر لله الخالق من عدم معلم الإنسان ما لم يعلم.

ثم أتوجه بكامل الشكر و التقدير للمشرف على هذا العمل:

الأستاذ الدكتور كيسرى مسعود

على كل المجهودات و النصائح التي قدمها لنا دون عناء.

كما أتقدم بخالص الشكر و الامتنان إلي كل من اخذ بيدي في رحلة التعلم اللامتناهية عبر مختلف مراحل حياتي الدراسية.

علام عثمان

الإهداء

إلي الوالدين الكريمين، سرا وجودي و سببا سعادتي.

إلي زوجتي سندي ورمز عزتي.

إلي أبنائي هبة، عبد العزيز، هند، أملي و مصدر عطائي.

إلي كل إخوتي و اخواتي، رفقاء دربي و شركاء رحلتي.

إلي كل من شرفت بصحبته و استأنست برفقته عبر مختلف مراحل حياتي.

إلي كل من أشعل لنا شمعا ليضيء لنا طريق التنمية في وسط ظلام التخلف.

إلي كل هؤلاء أهدى ثمرة جهدي.

علام عثمان

فهرس المحتويات

الإهداء.	III
شكر و تقدير.	IV
فهرس المحتويات.	V
قائمة الجداول.	XVII
قائمة الأشكال و المخططات.	XIX
قائمة الملاحق.	XXI
المستخلص باللغة العربية.	XXIII
المستخلص باللغة الفرنسية.	XXIII
المقدمة.	ب - ذ
الفصل الأول: الإطار النظري للفقر وعلاقته بالتخلف	1
تمهيد.	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتخلف و الفقر.	3
المطلب الأول: مفاهيم حول الدول المتخلفة و التخلف.	3
أولا: مفهوم الدول المتخلفة.	3
ثانيا: مفهوم التخلف.	6
المطلب الثاني: خصائص الدول النامية أو المتخلفة.	7
أولا: الخصائص الاقتصادية.	7
ثانيا: الخصائص الاجتماعية.	11
ثالثا: الخصائص السياسية والإدارية.	14
المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للفقر.	15
أولا: مفهوم الفقر و الفقراء.	15
ثانيا: أسباب الفقر.	18
المطلب الرابع: النظريات المفسرة للفقر.	25
أولا: نظرية الحلقة المفرغة للفقر.	25
ثانيا: النظرية المالتوسية في تفسير الفقر.	27
ثالثا: التفسير الماركسي.	28
رابعا: نظرية الأنظمة الاقتصادية والسياسية.	28
خامسا: نظرية العوامل الجغرافية و الموارد.	28
سادسا: نظرية العلاقات الغير متكافئة.	29

سابعا: النظرية الحتمية.	29
المبحث الثاني: سياسات و استراتجيات الحد من الفقر.	30
المطلب الأول: السياسات الكلية و دورها في الحد من الفقر.	30
أولا: الفقر و مستوى العمالة.	30
ثانيا: الفقر و النمو و مستوى الدخل.	31
ثالثا: الإنفاق الحكومي و الفقر.	32
رابعا: الطلب التجميعي و الفقر.	33
خامسا: التضخم و الفقر.	33
سادسا: سعر الصرف و الفقر.	33
المطلب الثاني:المبادرات الدولية للحد من الفقر.	34
أولا: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.	34
ثانيا: البنك الدولي.	36
ثالثا: صندوق النقد الدولي.	36
رابعا: منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.	37
خامسا: المنطقة العربية.	37
سادسا: الأهداف الإنمائية للألفية.	38
المطلب الثالث: استراتيجيات الحد من الفقر في الدول النامية.	39
أولا: تنمية رأس المال البشري.	39
ثانيا: الإنفاق العام.	40
ثالثا: التنمية الاجتماعية.	40
رابعا: التنمية الريفية.	41
خامسا: الحماية الاجتماعية.	43
المبحث الثالث: طرق قياس الفقر.	48
المطلب الأول: منهجية قياس الفقر.	48
أولا: منهجية القياس.	48
ثانيا: مصادر بيانات الفقر.	48
ثالثا: معوقات قياس الفقر.	49
المطلب الثاني: قياس الفقر ضمن إطار الدخل و الحاجات الأساسية.	50
أولا: قياس الفقر في إطار الدخل.	50
ثانيا: قياس الفقر ضمن إطار الحاجات الأساسية.	51

ثالثا: قياس الفقر في إطار الدخل و الحاجات الأساسية.	53
المطلب الثالث: قياس فقر القدرات.	59
أولا: الفقر البشري.	59
ثانيا: الفقر المتعدد الأبعاد.	61
خلاصة.	64
الفصل الثاني:تطور مفهوم التنمية وطرق قياسها	65
تمهيد.	66
المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية	67
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنمو و التنمية.	67
أولا: التمييز بين النمو و التنمية.	67
ثانيا: مضمون و أبعاد التنمية.	71
ثالثا: الأهداف الجوهرية للتنمية.	73
رابعا: عقبات التنمية.	73
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.	76
أولا: نظرية النمو عند الكلاسيك.	76
ثانيا: كارل ماركس.	79
ثالثا: جوزيف شومبيتر.	80
رابعا: جون مينارد كينز.	81
خامسا: نموذج هارود – دومار.	81
سادسا: نظرية الدفعة القوية.	82
سابعا: إستراتجية النمو المتوازن.	83
ثامنا: نظرية النمو غير المتوازن.	84
المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية.	84
أولا: نظرية المراحل الخطية.	85
ثانيا: نظريات التغيير الهيكلي.	86
ثالثا: نظريات التبعية الدولية.	87
رابعا: نظرية الحاجات الأساسية.	88
خامسا: النظرية الكلاسيكية الجديدة.	90
سادسا: النظرية الحديثة للنمو.	90

المبحث الثاني: المفهوم الموسع للتنمية	91
المطلب الأول: التنمية المستدامة.	92
أولا: مفهوم التنمية المستدامة.	92
ثانيا: مقومات التنمية المستدامة.	94
ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة.	96
المطلب الثاني: التنمية البشرية.	98
أولا: تطور المفهوم.	98
ثانيا: مقاربة الوظائف و القدرات.	99
ثالثا: مفهوم التنمية البشرية.	100
المطلب الثالث: التنمية البشرية المستدامة.	101
أولا: تطور المفهوم.	101
ثانيا: تعريف التنمية البشرية المستدامة.	102
ثالثا: جوانب و خصائص التنمية البشرية المستدامة.	103
المطلب الرابع: أهمية مقاربة الحريات في عملية التنمية.	105
أولا: الأهمية المحورية للحريات.	105
ثانيا: التميز بين الحريات من المنظور التنموي.	105
المبحث الثالث: تطور طرق قياس التنمية	108
المطلب الأول: مفهوم مؤشرات التنمية.	108
أولا: تعريف المؤشر.	108
ثانيا:خصائص مؤشرات التنمية.	108
ثالثا: أهمية المؤشرات.	109
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية.	109
أولا: الناتج الوطني الإجمالي.	109
ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.	110
ثالثا:على شكل قيمة نسبة بين قيمتين.	110
رابعا: على شكل نماذج.	110
خامسا: تقييم المؤشرات الاقتصادية.	111
المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية.	113
أولا: المعايير الصحية.	113
ثانيا: المعايير الخاصة بالتعليم.	114

ثالثا: المعايير الخاصة بالتغذية.	117
المطلب الرابع: أدلة نوعية الحياة و مستوى المعيشة.	120
أولا: دليل مستوى المعيشة.	120
ثانيا: دليل نوعية الحياة المادية.	134
المطلب الخامس: دليل التنمية البشرية.	123
أولا: صياغة دليل التنمية البشرية.	123
ثانيا: تعديل دليل التنمية البشرية.	124
ثالثا: دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة.	127
رابعا: أهمية دليل التنمية البشرية.	128
المطلب السادس: مؤشرات التنمية المستدامة.	130
أولا: الإطار العام.	131
ثانيا: المؤشرات الاجتماعية.	132
ثالثا: المؤشرات الاقتصادية.	134
رابعا: المؤشرات البيئية.	135
خامسا: المؤشرات المؤسسية.	136
خلاصة.	138
الفصل الثالث: مستقبل التنمية وطرق تمويلها في القرن 21	140
تمهيد.	141
المبحث الأول: مقومات التنمية في القرن 21	142
المطب الأول: الدولة الإنمائية الفاعلة.	142
أولا: الإطار الفكري.	142
ثانيا: سمات الدولة الإنمائية.	143
ثالثا: مهام الدولة الإنمائية.	144
المطلب الثاني: الاندماج في الاقتصاد العالمي.	147
أولا: العلاقة بين التنمية و العولمة.	147
ثانيا: النمو الاقتصادي و الانفتاح.	148
ثالثا: التنمية في ظل الانفتاح.	150
رابعا: مسارات الاندماج.	151
المطلب الثالث: تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.	153

أو لا: تعريف منظمات المجتمع المدني.	154
ثانيا: وظائف مؤسسات المجتمع المدني.	155
ثالثا: أهمية منظمات المجتمع المدني.	156
رابعا: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية.	157
خامسا: آليات تفعيل المؤسسات في الدول النامية.	158
المبحث الثاني: تعزيز الحكم الراشد و مكافحة الفساد	162
المطلب الأول: تعزيز الحكم الراشد.	162
أولا: مفهوم الحكم الراشد.	162
ثانيا: مؤسسات الحكم الراشد.	163
ثالثا: آليات تفعيل و دعم مؤسسات الحكم.	164
رابعا: معايير الحكم الراشد.	165
المطلب الثاني: العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية.	167
أولا: أساس العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية.	167
ثانيا: الحكم الراشد يعزز التنمية.	169
ثالثا: اثر الحكم الراشد على التنمية.	169
المطلب الثالث: مكافحة الفساد.	171
أولا: مفهوم الفساد.	171
ثانيا: أثار الفساد.	172
المبحث الثالث: تطوير مصادر تمويل التنمية	176
المطلب الأول: مفاهيم حول تمويل التنمية.	176
أولا: تعريف التمويل.	176
ثانيا: أهمية التمويل.	176
ثالثا: تمويل التنمية	177
رابعا: الإدارة المالية للتنمية.	177
المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية.	178
أولا: المصادر الداخلية.	178
ثانيا: المصادر الخارجية.	181
ثالثا:: مؤسسات تمويل التنمية الدولية.	187
المطلب الثالث: أفاق تمويل التنمية في القرن 21 .	190
أولا: تعزيز آليات التمويل في إطار التعاون جنوب – جنوب.	190

ثانيا: تعزيز آليات التمويل المبتكر للتنمية.	191
المبحث الرابع : تنمية المشاريع الصغرى وتعزيز التمويل الأصغر	197
المطلب: الأهمية التنموية للمشاريع الصغرى.	197
أولا: مفهوم المشاريع الصغرى.	197
ثانيا: أهمية المشاريع الصغرى.	199
ثالثا: عقبات توسع المشاريع الصغرى.	200
رابعا: تمويل المشاريع الصغرى.	200
خامسا: تنمية المشاريع الصغرى.	201
المطلب الثاني: برامج التمويل الأصغر و دورها في مكافحة الفقر.	203
أولا: مفهوم التمويل الأصغر.	203
ثانيا: مؤسسات و عملاء التمويل الأصغر:مؤسسات التمويل الأصغر.	204
ثالثا: عملاء التمويل الأصغر.	204
رابعا: خصائص التمويل الأصغر.	205
خامسا: أهمية التمويل الأصغر.	205
سادسا: أبعاد التمويل الأصغر.	206
المطلب الثالث: تجربة بنك غرامين في تعزيز التمويل الأصغر.	209
أولا: نشأة البنك.	209
ثانيا: أسباب نجاح بنك غرامين.	210
ثالثا: انجازات البنك.	211
رابعا: السمات المميزة لبنك غرامين.	212
خلاصة.	214
الفصل الرابع: واقع التنمية في الدول الأعضاء الأقل نموا	215
تمهيد.	216
المبحث الأول: مفهوم التنمية والتخلف في الفكر الإسلامي	217
المطلب الأول: المفهوم الإسلامي للفقر.	217
أولا: مفهوم الفقر في الإسلام.	217
ثانيا: أسباب التخلف والفقر حسب المفهوم الإسلامي.	220
ثالثا:المنهج الإسلامي في الحد من الفقر.	221
رابعا: سياسات الحد من الفقر في الإسلام.	223

المطلب الثاني: أساس التنمية في الإسلام.	224
أولا: عمارة الأرض.	225
ثانيا: مبدأ الاستخلاف.	229
المطلب الثالث: المفهوم الإسلامي للتنمية.	231
أولا: المفهوم الإسلامي للتنمية.	231
ثانيا: أهداف التنمية في الفكر الإسلامي.	232
المطلب الرابع: خصائص التنمية في الإسلام.	233
أولا: الشمولية.	233
ثانيا: التوازن.	234
ثالثا: التعاون و التكامل.	234
رابعا: المسؤولية.	235
خامسا: العدالة.	236
سادسا: الإنسانية.	236
سابعا: الاستمرارية و الاستقلالية.	237
المطلب الخامس: التنمية المستدامة في الإسلام.	237
أولا: مفهوم التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي.	238
ثانيا: أسس التنمية المستدامة حسب المفهوم الإسلامي.	238
ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي.	240
المبحث الثاني: أساليب وطرق تمويل التنمية من المنظور الإسلامي	241
المطلب الأول: الآليات الطوعية للحد من الفقر.	241
أولا:صلة الرحم.	241
ثانيا: رعاية اليتيم.	242
ثالثا: الصدقة.	242
رابعا:إكرام الجار.	242
خامسا:إطعام الطعام.	243
المطلب الثاني:الإيرادات العامة للدولة.	243
أولا: الزكاة.	243
ثانيا: الركاز.	248
ثالثا: الخراج وعشور التجارة.	248
رابعا: زكاة الفطر.	259

المطلب الثالث: الأساليب القائمة على عقود التبرع.	250
أولا: الوقف.	250
ثانيا:الوصية و الميراث.	255
ثالثا: القرض الحسن.	255
رابعا: العارية.	257
المطلب الرابع: التمويل الاستثماري.	258
أولا: أساليب التمويل القائمة على المشاركة.	258
ثانيا:الأساليب الخاصة بالعمليات التجارية.	267
ثالثا:خصائص أساليب التمويل الاستثماري.	275
المبحث الثالث: الأداء التنموي للدول الأقل نموا.	279
المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للدول الأقل الإسلامية الأقل نموا.	279
أولا: مفهوم الدول الأقل نموا.	279
ثانيا: معايير تصنيف الدول الأقل نموا.	282
ثالثا: الدول الإسلامية الأقل نموا.	283
المطلب الثاني: تطور السكان و الناتج.	283
أولا: السكان.	283
ثانيا:الناتج الحلي الإجمالي.	286
ثالثا: متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.	287
رابعا: هيكل الاقتصاد.	288
المطلب الثاني: التدفقات التمويلية.	290
أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر.	290
ثانيا:المساعدات الإنمائية الرسمية.	291
ثالثا: الدين الخارجي.	293
رابعا: هيكل الدين الخارجي.	295
خامسا:مؤشرات الدين الخارجي.	296
المطلب الثالث: الأداء التنموي.	297
أولا: التنمية البشرية.	297
ثانيا:الفقر.	300
ثالثا:الأمن الغذائي.	302
خلاصة.	304

الفصل الخامس: جهود البنك الإسلامي للتنمية في دعم الدول الأقل نموا	305
تمهيد	306
المبحث الأول: تطور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	307
المطلب الأول: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.	307
أولا: الإطار العام لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.	307
ثانيا: البنك الإسلامي للتنمية.	309
ثالثا: المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.	312
رابعا: المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار و تامين الصادرات.	313
خامسا:المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.	315
سادسا: المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.	316
المطلب الثاني: الصناديق و البرامج الخاصة.	316
أولا: الصناديق التابعة للبنك الإسلامي للتنمية.	316
ثانيا: البرامج التابعة للبنك.	319
ثالثا: المشاريع التابعة و المؤسسات الخاصة.	321
المطلب الثالث: تنامي دور البنك الإسلامي للتنمية و مجموعته.	322
أولا: تطوير البنك.	322
ثانيا: ازدياد رأس المال مجموعة البنك.	325
ثالثا: توسع عمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.	328
رابعا: تطور حجم التمويل.	333
المبحث الثاني: برامج و آليات الحد من الفقر ضمن إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	341
المطلب الأول: الإطار العام لإستراتجية مجموعة البنك الإسلامي في الحد من الفقر.	341
أولا: مفهوم الفقر عند البنك الإسلامي للتنمية.	341
ثانيا: متطلبات نجاح برامج الحد من الفقر.	342
ثالثا: الإطار العام لإستراتجية الحد من الفقر.	343
رابعا: إستراتيجية الحد من الفقر على المستوى القطري.	345
المطلب الثاني: صندوق التضامن الإسلامي.	348
أولا: عمليات صندوق التضامن الإسلامي.	348
ثانيا: البرامج الخاصة التابعة للصندوق.	349
ثالثا: حصيلة نشاط الصندوق.	353

المطلب الثالث: برامج الحد من الفقر.	357
أولا: الإعلان الخاص بتعاون مجموعة البنك مع إفريقيا.	357
ثانيا: البرنامج الخاص بتنمية إفريقيا.	358
ثالثا: إعلان جدة للأمن الغذائي.	364
المبحث الثالث: التحديات الإنمائية التي تواجه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	366
المطلب الأول: تعزيز التنمية الشاملة.	366
أولا: النهوض بالبني التحتية.	366
ثانيا: تعزيز التنمية البشرية.	367
ثالثا: تعزيز النمو المحابي للفقراء.	369
المطلب الثاني: تطوير صندوق التضامن الإسلامي.	370
أولا: أسباب محدودية الموارد.	370
ثانيا: آليات تعزيز تعبئة الموارد.	371
المطلب الثالث: تفعيل دور القطاع الخاص.	372
أولا: تطوير آليات دعم القطاع الخاص.	372
ثانيا: تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.	373
ثالثا: تنمية المشاريع الصغرى و المتوسطة.	374
المطلب الرابع: تطوير التجارة و تعزيز التعاون التجاري.	378
أولا: تعزيز عمليات تمويل التجارة.	378
ثانيا: تطوير التجارة البينية.	378
ثالثا: تعزيز القدرات.	379
المطلب الخامس: تطوير القطاع المالي و تعزيز التمويل الأصغر.	379
أولا: تعزيز المالية الإسلامية.	379
ثانيا: تعزيز التمويل الأصغر.	382
خلاصة.	386
خاتمة.	388
قائمة المراجع.	399
الملاحق.	411

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور متوسط إنتاجية العامل في مختلف مناطق العالم.	9
1- 2	توزيع الفقراء عبر مختلف مناطق العالم.	55
3-1	التمييز بين الفقر البشري في الدول النامية و المتقدمة.	60
1-2	مؤشرات التعليم في مختلف مناطق العالم خلال الفترة 2001 – 2010.	117
2-2	تطورات سوء التغذية في الدول النامية خلال الفترة 1990- 2008.	118
2- 3	معالم قياس دليل التنمية البشرية لسنة 2011.	125
2- 4	الفرق في دليل التنمية البشرية خلال سنة 2012.	130
2- 5	مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من طرف الهيئات الدولية و الإقليمية.	131
1-3	ارتفاع حصة الدول التي حققت انجازات كبيرة في التنمية البشرية.	151
3- 2	اثر الفساد على مختلف جوانب التنمية.	173
3- 3	الاستثمارات الأجنبية الواردة و الصادرة بحسب فئات الدول.	186
4 - 1	مؤشرات تطور السكان في الدول الإسلامية الأقل نموا خلال 2012.	284
4 - 2	تطور إجمالي الناتج المحلي للدول الإسلامية الأقل نموا خلال 2000 – 2008.	286
4 - 3	متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال 2000 – 2008.	287
4 - 4	القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي في الدول الإسلامية الأقل نموا 1990 - 2008.	289
4 - 5	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية الأقل نموا 1990 - 2008..	291
4 - 6	تدفقات المساعدات الإنمائية في الدول الإسلامية الأقل نموا 1990 - 2008..	292
4 - 7	تطور مؤشرات المديونية في الدول الإسلامية الأقل نموا خلال الفترة 1990 – 2008.	296
4 - 8	ترتيب الدول الإسلامية الأقل نموا وفقا لأدلة التنمية البشرية 2012.	298
4 - 9	أدلة التنمية الاجتماعية.	300
4 - 10	الفقر المتعدد الأبعاد في الدول الإسلامية الأقل نموا.	301
4-11	تطور حالة الجوع في الدول الإسلامية الأقل نموا.	303
5-1	تطور رأس مال البنك الإسلامي للتنمية.	326
5- 2	تطور رأس مال مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.	327
5- 3	صافي الاعتماد التراكمي لمختلف عمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.	333
5- 4	التوزيع القطاعي للمبالغ المعتمدة من الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية.	388
5- 5	صافي الاعتمادات التراكمية المخصصة للدول الأعضاء الأقل نموا خلال 1396 هـ– 1433 هـ.	340
5- 6	الشركاء المحتملون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية فيما يخص المسائل المتعلقة بالحد من الفقر.	347
5-7	شروط وأحكام التمويل المعتمدة من طرف صندوق التضامن الإسلامي.	354
5- 8	التوزيع القطاعي التراكمي لبرامج صندوق التضامن الإسلامي خلال الفترة 1429 هـ – 1433 هـ.	356
5-9	التوزيع التراكمي للاعتمادات المخصصة لبرنامج وغادوغو.	358

قائمة الجداول.

10-5	اعتمادات البرنامج الخاص بتنمية إفريقيا خلال الفترة 1429 هـ – 1433هـ.	360
11 - 5	التوزيع القطاعي التراكمي للبرنامج الخاص بتنمية إفريقيا خلال الفترة 1429 هـ – الربع الثاني من سنة 1433 هـ.	363
12- 5	التوزيع التراكمي لإجمالي الاعتمادات المقدمة من طرف المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وفقا لأسلوب التمويل خلال الفترة 1420 هـ – 1433 هـ.	373

قائمة الأشكال و المخططات

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تطور فجوة إنتاجية العمل بين الدول النامية و الدول المتقدمة.	10
2-1	نموذج الحلقة المفرغة للفقر.	26
3-1	نموذج الحلقة المفرغة لانخفاض المستوى التعليمي و الصحي.	26
4-1	عدد الفقراء عبر مختلف مناطق العالم وفقا لخط الفقر الدولي خلال سنة 2012.	56
1-2	تكامل أبعاد التنمية المستدامة.	96
2-2	تداخل أبعاد التنمية المستدامة.	96
3-2	نهج الاستدامة البيئية.	98
4-2	نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في مختلف مناطق العالم.	119
5-2	مكونات دليل التنمية البشرية المعدل سنة 2010.	125
6-2	أهم اتجاهات دليل التنمية البشرية خلال الفترة 1990- 2012.	129
1-3	تفاعل مكونات الحكم الراشد في إطار عملية التنمية.	156
2-3	العلاقة بين فعالية المجتمع المدني و أداء القطاعين العام و الخاص.	158
3-3	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.	185
4 -1	دور التمويل الإسلامي في تنشيط الاقتصاد.	278
4- 2	متوسط الدخل الفردي في الدول الإسلامية نموا مقارنة مع مختلف المجموعات في سنة 2008 .	288
4-3	اتجاهات تطور نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية في الدول الإسلامية خلال الفترة 1990- 2008.	293
4 -4	تطور حجم الدين الخارجي للدول الإسلامية الأقل نموا.	294
4 - 5	إجمالي الدين الخارجي في الدول الإسلامي الأقل نموا في سنة 2011.	295
1-5	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.	307
2-5	المكاتب الإقليمية للبنك الإسلامي للتنمية.	311
3-5	مسار تحول البنك وفقا لرؤية 1440هـ.	325
4-5	التوزيع التراكمي لصافي الاعتمادات بحسب العمليات خلال الفترة 1396 هـ – 1433 هـ.	334
5-5	تطور صافي اعتمادات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة 1425هـ – 1433 هـ.	335
6-5	تطور المبالغ المعتمدة من الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية لتمويل مختلف العمليات خلال الفترة 1396 هـ – 1433 هـ.	337
7-5	التوزيع القطاعي التراكمي لتمويل المشاريع و المساعدة المعتمد من الموارد العادية للبنك خلال الفترة 1396 هـ - 1433 هـ.	339
8-5	عدد الدول المستفيدة من برامج الصندوق خلال الفترة 1429 هـ – 1433 هـ.	355
9-5	حصة كل قطاع من إجمالي تكاليف المشاريع المعتمدة من صندوق التضامن.	356
10-5	حصة كل من التوزيع التراكمي لبرنامج تنمية إفريقيا خلال الفترة 1429 هـ – الربع الثاني من سنة 1433 هـ.	364

11-5	حجم الاعتمادات التراكمي مقارنة بإجمالي المبلغ المستهدف لبرنامج إعلان جدة للفترة 1429 هـ – 1433 هـ.	365

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الإطار العام للأهداف الإنمائية للألفية	411
02	مؤشرات الصحة و التعليم في الدول الإسلامية الأقل نموا 2011	413
03	الدول المستفيدة من البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا 1429 هـ – 1433 هـ	414
04	وضعية الدول الإسلامية تجاه دفع حصصها في صندوق التضامن الإسلامي	415

تواجه الدول النامية تحديات متعددة تحد من جهودها في دفع مسار التنمية من اجل تحسين مستوى معيشة الأفراد في كافة المجالات، خاصة و أن الأفراد في مختلف الدول النامية وبخاصة الدول الفقيرة منها يواجهون أنواع متعددة من الحرمان، وعلى هذا الأساس تعتبر هذه الدول من أكثر المناطق التي يتمركز فيها الفقراء. وبما أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد فإنه يتوجب على الدول النامية بصفة عامة أن تعتمد سياسات واضحة تستهدف فئة الفقراء من اجل تحقيق الأهداف التنموية.

وانطلاقا من كون الدول الإسلامية تمثل قطب مهم من دول العالم الثالث وينسحب عليها ما تعانيه هذه الدول من عقبات تنموية متداخلة، فإن دفع عملية التنمية نحو الأمام يشكل أولوية حاسمة لا تقبل التردد أو التأخير، خصوصا مع توسع هوة التخلف و انتشار الفقر.

وبما أن نجاح العملية التنموية مرتبط بشكل كبير بمدى توافق نمط و أسلوب العملية التنموية مع خصوصية ومتطلبات الدول، فقد أصبح من الضروري أن تبحث الدول الإسلامية عن أساليب تنموية يتحقق بموجبها التوافق بين تلبية مختلف الحاجيات والمتطلبات التنموية. خاصة و أن الدول الإسلامية لا تشكل نمطا واحدا من حيث الأداء الاقتصادي و وفرة الموارد و الفرص، حيث تصنف الأمم المتحدة أكثر من 21 دولة إسلامية ضمن فئة الدول الأقل نموا التي تتصف بمحدودية الموارد وضعف الهيكل الاقتصادي و البنية التحتية، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على مجابهة التحديات التنموية بالاعتماد على موادها الخاصة. ونتيجة لذلك فقد أصبحت هذه الدول رهينة المساعدات الإنمائية و القروض الخارجية المقدمة لها من طرف المؤسسات المانحة و البنوك المتعددة الأطراف ضمن الإطار التقليدي. وهو ما يستدعى ضرورة العمل على تعزيز آليات التعاون الإنمائي بين الدول الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق مصلحة الأمة و الفرد.

و تبرز أهمية البنك الإسلامي للتنمية باعتباره مؤسسة تنموية متعددة الأطراف تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتهدف لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز التنمية الشاملة عن طريق برامج متعددة تشمل مختلف الجوانب التنموية، انطلاقا من حاجة الدول الإسلامية الأقل نموا للموارد المالية الضرورية لمجابهة المتطلبات التنموية الغير محدودة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، تمويل التنمية، التنمية في الإسلام، أساليب التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، الفقر، اقتصاد الدول الإسلامية، التعاون البيني بين الدول الإسلامية، منظمات المجتمع المدني و التنمية.

Résumé de l'étude

Les pays islamiques constituent un pôle important parmi les pays du tiers monde. Ils sont aussi confrontés aux mêmes difficultés qu'endurent ces derniers. De ce fait booster le processus de développement est désormais une priorité urgente et décisive de sort que l'écart entre eux et les pays développés est aujourd'hui considérable et la misère se propage d'une manière rapide et dangereuse.

L'effort de développement est titulaire des besoins et des caractéristiques des pays sous développés, ce qui exige une adaptation de modèle de développement préconisé aux caractéristiques de ces pays.

Les pays islamiques sont donc appelés à trouver des modèles de développement et même de concilier les différentes exigences d'un véritable épanouissement économique.

Selon leur croissance, ces pays ne présentent pas un modèle similaire de développement, ce qui a conduit les nations unies à établir une liste de 21 pays islamiques parmi les pays moins développes, Ces pays se caractérisent par des ressources limitées et une faiblesse de leurs structures économiques et de leurs infrastructures de base.

Tous ces facteurs font que ces pays ne sont pas en mesure de faire face aux exigences du développement en comptant sur leurs propres ressources. par conséquent, ils sont pris en otage et dépendent directement des aides économiques et des crédits étranges.

Cette situation exige le renforcement de la coopération économique entre pays islamiques conformément aux préceptes de l'islam (Charia) dans le but de réaliser les intérêts de la nation et des citoyens. Dans cette optique la banque islamique du développement œuvre pour la concrétisation du développement dans les pays islamiques.

Compte tenu des circonstances et des difficultés que traversent les pays islamiques, la banque islamique consacre de grands efforts à cette catégorie de pays à travers des actions d'aide aux efforts de développement dans ces pays.

Les efforts déployés par la banque islamique du développement ont abouti à la création du fond islamique de la solidarité dont le but est de consolider les aides aux développements et d'atténuer les effets de la misère dans ces mêmes pays.

Mots clés : développement économique, développement durable, développement humain, financement de développement, finance islamique, l'islam et développement, banque islamique, réduction de la pauvreté, pays moins développées.

المقدمة

- **تمهيد**

شغلت التنمية و لا تزال اهتمام الأفراد و المؤسسات و الحكومات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلي يومنا هذا، حيث لازالت التنمية تمثل إحدى القضايا دائمة الحضور في الجدل بين الشمال و الجنوب، على اعتبار أنها مطلب تاريخي تطمح كل دول الجنوب بمختلف فئاتها إلي الوصول إليه. وقد كبرت هذه الآمال و الطموحات مع تطور و توسع مفهوم التنمية، انطلاقا من مفهوم ضيق يركز على النمو الاقتصادي مرورا بجوانب أساسية ترتبط بحاجيات البشر، ووصولا إلى التنمية البشرية المستدامة التي تنظر للتنمية على أنها مناضرة للحرية. وبهذا اتخذ مفهوم التنمية طابعا إنسانيا من خلال تركيزه و ارتباطه بأبعاد متعددة و متداخلة، نفسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية و بيئية. وقد توج هذا المفهوم خلاصة جهد فكري أثرته و ساهمت في تكوينه كل التيارات و الإيديولوجيات في العالم.

وبما أن صياغة المفهوم الحديث للتنمية كان نتاج مشاركة الجميع، فإن العمل على تحقيق المفهوم بكل أبعاده يقتضي مشاركة الجميع أيضا. وبهذا أصبح الحديث مع بداية الألفية الثالثة على ضرورة تحقيق التنمية في العالم ضمن إطار من الشراكة يعمل فيها كل مكونات المجتمع الدولي. وقد ترجمت هذه التوجهات بصياغة أهداف تنموية عالمية وفق ما يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية التي جعلت من مكافحة الفقر محورا أساسيا للتنمية، على اعتبار أن الفقر كمفهوم لا يعبر فقط عن انعدام الدخل أو عدم كفايته، ولكنه يتضمن كل معاني الحرمان من مختلف الفرص في الحياة التي تمكن البشر من تعزيز قدراتهم وتحقيق ذاتهم.

وبهذا التوسع في مفهوم الفقر حدث التقاء بين مفهوم التنمية باعتبارها تهدف إلى توسيع الحريات و الفرص والفقر من خلال كونه حرمانا من الحريات و الفرص، ونتيجة لهذا التلاقي بين المفهومين استقر لدى اغلب المهتمين بقضايا التنمية أن كل الآليات التي تقود إلي الحد من الفقر المتعدد الأبعاد تندرج ضمن استراتيجيات التنمية. وبهذا فقد أصبح العمل على تحقيق التنمية و الحد من الفقر يقودان إلى نفس المسار المتمثل في توسيع خيارات البشر و تعزيز قدراتهم. ويعتبر هذا النهج الأساس الذي تمت من خلاله صياغة الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها أهداف متكاملة تسعى لتحقيق التنمية من خلال القضاء على مختلف أوجه الحرمان بما فيها الفقر، سوء التغذية، الأمية، تدني الوضع الصحي...الخ.

وضمن هذا السياق، فإن صياغة الأهداف الإنمائية للألفية و جعلها أهداف عالمية يشير إلى ضرورة تضافر كل الجهود وتعبئة مختلف الموارد من اجل مجابهة المتطلبات التنموية، حيث أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب توافر موارد مالية معتبرة لا تستطيع الدول النامية وبشكل خاص الدول الأقل نموا و المنخفضة الدخل توفيرها، ومن هذا المنطلق فإن الفكر الاقتصادي يربط دائما التنمية بالتمويل، وخاصة في دول الجنوب التي تفتقر في اغلبها للموارد و الثروات ويتميز اقتصادها بالركود، ولذلك فهي غير قادرة على تحقيق قيم مضافة بشكل مطرد. ونتيجة لذلك لا بد من

البحث عن تحديد صيغة العملية التنموية المطلوبة في هذه الدول وكيفية تحقيقها، وذلك بما ينسجم مع خصوصيتها و التحديات التي تواجهها و لا يتعارض مع احتياجات و متطلبات شعوبها.

وانطلاقا من كون الدول الإسلامية الأقل نموا تواجه نفس التحديات التنموية وتتميز بضعفها هيكلها الاقتصادي و محدودية الموارد المتاحة، فقد أصبحت الحاجة ملحة من اجل تفعيل قيم التعاون و التضامن الإسلامي من خلال تفعيل الطرق و الأساليب التمويلية الإسلامية المجانية و الاستثمارية التي تساهم بشكل كبير في الحد من مظاهر الفقر و تعزيز التنمية، وفي هذا الإطار تأتي تجربة البنك الإسلامي للتنمية و مجموعته الرائدة باعتباره مؤسسة تنموية متعددة الأطراف تعمل على مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التنمية الشاملة.

- **أهمية الدراسة :**

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز الدور التنموي الذي يؤديه البنك الإسلامي للتنمية من خلال مختلف البرامج و الآليات التي يقدمها للدول الأعضاء. وتتضح أهمية هذا الدور بالنظر لاعتباره رائدا في مجاله من خلال كونه بنكا تنمويا إسلاميا متعدد الأطراف بين دول الجنوب. وبما أن انعدام أو قلة الموارد المالية الضرورية لمواجهة متطلبات عملية التنمية يشكل عقبة أساسية تحد من مسارها و تحول دون تحقيق أهدافها، فقد أصبح التحدي الرئيسي للدول النامية ومن ضمنها الدول الإسلامية يتمثل في البحث عن مصادر واليات خارجية تمكنها من ضمان تمويل عملية التنمية، خاصة في ظل افتقار اغلب هذه الدول إلي نظام مالي قادر على تمويل عملية التنمية وإدامة سيرورتها. وبما أن أي نظام مالي بحاجة ماسة إلي أداء اقتصادي متطور من اجل أن يتطور ويصبح أكثر فعالية، فإن تحقيق نمو اقتصادي كفيل بضمان زيادة المدخرات من اجل ضمان استدامة التنمية. ومن هنا تتضح أهمية البنك الإسلامي للتنمية من خلال كونه يمنح فرص أكثر للدول الإسلامية فيما يتعلق بتعزيز مصادر تمويل التنمية.

وتبرز أهمية الدراسة أيضا من خلال النهج التنموي الشامل الذي يعمل من خلاله البنك الإسلامي للتنمية، حيث يهتم بتعزيز التنمية الشاملة و تطوير القدرات البشرية و التجارة. كما يهتم بمختلف فئات الدول الإسلامية من خلال تخصيصه لبرامج شاملة تتسع لكل الدول الإسلامية ضمن إطار عام يعمل على تفعيل روح التضامن و التعاون التي حث عليها الإسلام. كما أن البنك الإسلامي للتنمية عكس من خلال مختلف عملياته و برامجه شمول و اتساع المفهوم الإسلامي للتنمية الذي يتضمن كافة الجوانب، من حيث أن تحسين الخدمات الصحية، تطوير وتعميم التعليم، تمكين المرأة وبخاصة في الأرياف كلها مجالات تندرج ضمن الإطار العام للمفهوم الإسلامي للتنمية.

- **أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلي تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التطرق لمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد و علاقته بالتنمية.
- معرفة المفهوم الموسع للتنمية واليات ضمان استدامتها.
- إبراز المفهوم الإسلامي للتنمية وضوابط تحقيقها باعتبارها عملية تنطلق من واقع وخصوصيات الدول الإسلامية، كما أن الدراسة تسلط الضوء على الواقع التنموي في مختلف الدول الإسلامية.
- إبراز الفرص الكثيرة التي تمنحها أساليب التمويل الإسلامية، وذلك بغرض الاستفادة منها من قبل الدول الإسلامية.
- معرفة الطرق والإجراءات التي تتيح للدول الإسلامية الاستفادة الحقيقية من خيراتها ومواردها عن طريق انتهاج سياسات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك اعتبارا من كون التعاون والتبادل بين الدول الإسلامية ضرورة تنموية وفريضة شرعية.
- التطرق لآليات و برامج التنمية و الحد من الفقر في مؤسسة تنموية إسلامية متعددة الأطراف.
- معرفة التحديات التي يواجهها البنك الإسلامي للتنمية من خلال دعمه لجهود التنمية و الحد من الفقر.
- إبراز العقبات التنموية التي تواجه الدول الإسلامية الأقل نموا.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

تم اختيار موضوع الدراسة بالنظر لعدة اعتبارات، نلخصها في النقاط التالية:

- تناسب الموضوع مع اهتمام وتخصص الطالب؛
- لفت الانتباه إلى أثار الفقر و الحرمان على كل من الفرد، الدولة و الأمة؛
- الإشارة إلي تفاقم ظاهرة الفقر و التخلف في العديد من مناطق العالم؛
- الحاجة لإبراز شمولية أحكام الإسلام وقيمه الحضارية؛
- إبراز الدور التنموي لأساليب التمويل الإسلامي؛
- تقييم أداء المؤسسات التنموية المتعددة الأطراف الإسلامية؛
- التأكيد على أهمية تفعيل قيم التضامن و التكافل كآلية من آليات الحد من الفقر؛

- الرغبة في معرفة حجم التحديات و الحرمان الذي يعانيه مئات الملايين من الأفراد في الدول الإسلامية الأقل نموا.

- **الدراسات السابقة في الموضوع:**

فيما يتعلق بالدراسات السابقة في الموضوع نشير إلى وجود العديد من الدراسات التي تطرقت لدراسة الدور التنموي للبنوك الإسلامية بصفة عامة، وهناك دراسات أخرى ركزت على دور أساليب التمويل الإسلامي في تمويل التنمية والحد من الفقر. كما توجد العديد من التقارير المهتمة بنشاط البنوك الإسلامية ومن ضمنها البنك الإسلامي للتنمية، غير أن هذه الدراسة تهدف إلى التطرق لمستقبل التنمية واليات تمويلها في القرن 21. وضمن هذا الإطار تعتبر دراستنا تكملة لسلسلة بحوث سابقة، ومن بين هذه الدراسات على سبيل الذكر و ليس الحصر:

دراسة أحمد جميل[1]:

حاول الباحث إبراز كل من قيمة وضرورة وجود البنوك الإسلامية في المجتمعات الإسلامية، وذلك بالنظر لما لها من قدرة على حشد الموارد المالية، حيث تشكل قابلية الفرد المسلم للاستثمار في هذا النوع من البنوك دافع كبير لتعبئة موارد معتبرة يتم ضخها في الاقتصاد الوطني، وتوصل الباحث إلى أنه في بداية الأمر كانت هناك صحوة في هذا النوع من النشاط على مستوى المجتمع في ظل تعاون من البنوك المركزية مع هذا النوع من البنوك، وبعد ذلك تغير الحال وأصبحت البنوك الإسلامية تعامل على أنها بنوك تجارية تقليدية، وفي ظل هذه الظروف بدأت تظهر عدة عقبات حقيقة داخلية وخارجية ساهمت في الحد من توسع و تطور نشاط البنوك الإسلامية، حيث أوكلت إدارة هذه البنوك إلى أصحاب المال والأعمال الذين يفتقرون إلي الخبرة والكفاءة اللازمة، أو إلى أشخاص عملوا في البنوك الربوية وهم غير مؤهلين و متحمسين للعمل في البنوك الإسلامية. وعلى هذا الأساس يرى الباحث بأنه يتوجب على الدول الإسلامية أن تتخذ قرارات حاسمة تهدف إلى إحداث تغييرات قانونية وتشريعية تتوافق و الإطار العام لنشاط البنوك الإسلامية، مع ضرورة تعزيز العلاقة بين البنك المركزي و البنوك الإسلامية وذلك من اجل تفعيل أنشطة هذه البنوك بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

[1] جميل احمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية؛ دراسة نظرية تطبيقية (1980م-2000م)" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير 2005-2006 .

دراسة زياد جلال الدماغ[1]

تطرقت الدراسة لماهية الصكوك الإسلامية من خلال الإشارة لمراحل نشأتها و تطورها و كل ما يرتبط بها من أحكام شرعية، وتطرق الباحث أيضا إلي مختلف أنواع الصكوك و المخاطر التي تواجهها، كما أشارت الدراسة لمختلف طرق معالجة هذه المخاطر، وقد تناولت الدراسة أيضا الإشارة إلي مختلف تطبيقات استخدام الصكوك في مختلف القطاعات الإنتاجية. و بهذا فقد حاولت الدراسة تصويب تطبيقات استخدام الصكوك من خلال البنوك الإسلامية عن طريق الاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية بهدف دعم النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الشاملة.

دراسة بشير عمر محمد فضل الله[2]:

قدم الباحث دراسة بصفته مستشارا في البنك الإسلامي للتنمية تتلخص حول **تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية و التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية.** حيث يلعب البنك الإسلامي للتنمية باعتباره بنكا تنمويا دوراً رئيساً وهاماً في تجميع الموارد من الدول الأعضاء ومن الأسواق المالية وفي تخصيصها وتوزيعها على المشاريع والبرامج المتنوعة في قطاعات الاقتصاد المختلفة، خاصة الإنتاجية منها، وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحسين المستوى المعيشي للإنسان في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. وبجانب ذلك فقد استطاع استنباط أساليب ووسائل تمويلية متنوعة لتعزيز تعبئة الموارد من اجل توسيع نشاطاته التنموية وتفعيل مختلف البرامج التي يقدمها البنك في مجال محاربة الفقر والتنمية البشرية والتعاون بين الدول الأعضاء. وتطرقت الدراسة أيضا إلى دور البنك الإسلامي للتنمية في ودعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في مجال محاربة الفقر والتنمية البشرية والتعاون بين الدول الأعضاء. وتطرقت الدراسة أيضا إلى دور البنك الإسلامي للتنمية في ودعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.

[1] زياد جلال الدماغ، **الصكوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية**؛ نحو تطبيق مقترح تمويلي لتطوير البنوك الإسلامية ؛ أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، مارس 2010.

2 بشير عمر محمد فضل الله،المستشار بإدارة البنك الإسلامي للتنمية" **تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية**،مجمع الفقه الإسلامي بجدة منتدى الفكر الإسلامي،جدة ـ المملكة العربية السعودية 13 ربيع الأول 1427هـ الموافق 11 ابريل 2006م.

دراسة عمر راشد[1]:

تناول الباحث من خلال دراسته أهم الجوانب المرتبطة بالبنك الإسلامي للتنمية من خلال عرضه لأهم البرامج التي يقدمها البنك الإسلامي لتعزيز التنمية الشاملة و الحد من الفقر في الدول الأعضاء .كما أشار الباحث إلى الدور الذي يجب أن يلعبه البنك الإسلامي للتنمية في دعم و تطوير القطاع المالي من خلال تعزيز المالية الإسلامية عبر تطوير و استحداث أساليب تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة وتساهم في تعبئة الموارد. وتطرق الباحث لأهمية تعزيز الشراكة و التعاون الإنمائي بين مختلف البنوك و المؤسسات التنموية الإسلامية من اجل تحقيق الأهداف المرجوة.

- **طرح الإشكالية:**

إن الحديث عن واقع التنمية في الدول الإسلامية من جهة، وعن البنك الإسلامي للتنمية باعتباره مؤسسة تنموية من جهة أخرى، سيقودنا من دون شك إلي البحث في أهمية الدور الذي يقوم به البنك من خلال مختلف البرامج والعمليات الموجهة لفائدة الدول الأعضاء. ومن خلال العرض السابق تبرز ملامح إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كالأتي:

ما مدى مساهمة آليات و برامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة في الدول الأعضاء الأقل نموا ؟

ولمعالجة وتحليل إشكالية البحث من اجل الوصول إلي الأثر التنموي الشامل لبرامج واليات البنك الإسلامي للتنمية في الدول الأعضاء الأقل نموا، قمنا بتبسيط إشكالية البحث إلى تساؤلات فرعية، وذلك وفق ما يلي:

- ما مدى التوافق بين مختلف مفاهيم التنمية الوضعية ومفهومها في الفكر الإسلامي ؟
- إلى أي مدى يمكن أن تستوعب أساليب التمويل الإسلامي مختلف متطلبات العملية التنموية و برامج الحد من الفقر ؟
- هل يعتبر الفقر العقبة الرئيسية التي تحد من جهود التنمية في الدول الأقل نموا ؟
- هل يرجع سبب تخلف الدول الإسلامية الأقل نموا إلي تخلفها وضعف أدائها التنموي، وإلى الافتقار للموارد الاقتصادية والبشرية ؟
- هل ساهمت المشاريع التنموية الممولة من طرف البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز التعاون بين مختلف الدول الإسلامية؟

[1] عمر راشد، " **دور البنوك الإسلامية للتنمية في التنمية الشاملة – نموذج البنك الإسلامي للتنمية –** "، مجلة شؤون خليجية، العدد 38، 2004، ص ص 49 – 67.

- **الفرضيات:**

حتى نتمكن من إيجاد إجابة عن الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية وفق طريقة منهجية، قمنا بوضع مجموعة من الفروض بغرض مساعدتنا وتوجيهنا خلال هذا البحث، وهي كما يلي:

- يشكل الفقر عقبة رئيسية تحد من جهود التنمية في الدول الأقل نموا؛
- يختلف المفهوم الإسلامي للتنمية عن باقي المفاهيم السائدة في الفكر الغربي؛
- تتيح أساليب وطرق التمويل الإسلامية تلبية مختلف متطلبات واحتياجات العملية التنموية؛
- انعدام آليات التعاون و التكامل بين مختلف الدول الإسلامية بالرغم تنوع الثروات والإمكانيات الاقتصادية في إجمالي الدول الإسلامية؛
- على الرغم من وجود إستراتجية تنموية واضحة في الدول الأقل نموا فإنها تعاني من ازدياد في حدة التخلف و الفقر؛
- يعمل البنك الإسلامي على تلبية الاحتياجات التنموية للدول الإسلامية.

- **منهج الدراسة و أدواتها:**

نظرا لأهمية الدراسة واتساعها فقد اعتمدنا على التحليل النظري من خلال المنهج الوصفي التحليلي، كما استعنا بطريقة الاستنتاج ومحاولة الاستقراء وفق قواعد الاستدلال المنطقي من خلال دراسة علاقة الفقر بالتنمية. واعتمدنا أيضا على المنهج الاستنباطي في دراسة المفهوم الموسع للفقر و التنمية في المفهوم الإسلامي و الغربي.

وفيما يتعلق بأدوات البحث المستخدمة فهي تتمثل أساسا فيما يلي:

- القيام بالمسح المكتبي للمصادر و المراجع المرتبطة بموضوع الدراسة؛
- أدوات التحليل الاقتصادي الكلي نظرا لطبيعة الموضوع؛
- الصيغ و العلاقات الرياضية و الإحصائية
- الرسوم البيانية و المخططات و الجداول التوضيحية.

- **حدود ومجال الدراسة:**

يهتم البحث بالتحليل والدراسة بكل الدول الإسلامية الأقل نموا الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية، على اعتبار أنها تضم عدد معتبر من الدول الإسلامية التي تتميز بضعف أدائها الاقتصادي و قلة مواردها و ثرواتها ، حيث تواجه هذه الدول عدة عقبات و تحديات تنموية أهمها الفقر و الحرمان. ومن جانب البعد الزمني

فإن البحث يتطرق إلي كل العمليات و البرامج التي تقدمها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لفائدة الدول الأقل نموا باعتبارها كيانا واحدا على امتداد فترة نشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية منذ نشأة البنك إلي أواخر سنة 1433 هـ.

- **أقسام الدراسة:**

للإجابة عن إشكالية الدراسة و مختلف الأسئلة المطروحة سابقا و اختبار الفرضيات و وصولا لتحقيق أهدافها و إيضاح أهميتها، فقد اقتضت الضرورة تناول الموضوع في خمسة فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تتضمن ملخص شامل للبحث مع أهم النتائج التي توصلنا إليها بجانب التوصيات و أفاق البحث، وقد جاءت فصول الدراسة وفق ما يلي :

- **الفصل الأول: الإطار النظري للفقر و علاقته بالتخلف،** وينقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث، تتمحور أساسا حول مختلف المفاهيم المرتبطة بالفقر و التخلف من خلال تعريفهما و تحديد أسبابهما.كما تطرقنا لدراسة النظريات المفسرة لهما. وفي المبحث الثالث تمت الإشارة لأهم الطرق المستخدمة في قياس الفقر.
- **الفصل الثاني :تطور مفهوم التنمية وطرق قياسها،** حيث ركزنا في هذا الفصل على دراسة مختلف مراحل تطور مفهوم التنمية عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، وبعد ذلك تم التطرق لدراسة المفهوم الموسع للتنمية باعتباره مفهوما حديثا، وفي المبحث الثالث تطرقنا لدراسة أهم الطرق المستخدمة لقياس التنمية.
- **الفصل الثالث: مستقبل التنمية وطرق تمويلها في القرن 21،** حيث تناولنا في هذا الفصل مستقبل التنمية في الألفية الثالثة من خلال التفاعل مع المتغيرات التي يشهدها العالم. وتطرقنا أيضا لدراسة علاقة التنمية بالحكم الراشد و الفساد . وفي حديثنا عن مصادر تمويل التنمية تطرقنا لضرورة تعزيز آليات التمويل الأصغر و ابتكار أساليب جديدة.
- **الفصل الرابع : واقع التنمية في الدول الإسلامية الأقل نموا:** في هذا الفصل تطرقنا لدراسة مفهوم التنمية وأساليب تمويلها في الفكر الإسلامي، كما تطرقنا لدراسة واقع التنمية في الدول الأعضاء الأقل نموا، مع الإشارة لأهم العقبات و التحديات التي تواجهها هذه الدول.
- **الفصل الخامس:جهود البنك الإسلامي للتنمية في دعم الدول الأقل نموا: من** خلال أجزاء هذا الفصل تطرقنا لدراسة الإطار العام لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بصفته مؤسسة تنموية متعددة الأبعاد، ثم تطرقنا لدراسة أهم برامج مجموعة البنك فيما يتعلق بالحد من الفقر و تمويل التنمية في الدول الأقل نموا. وأخيرا قمنا بدراسة أهم التحديات التي تواجه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

الفصل الأول: الإطار النظري للفقر و علاقته بالتخلف.

تمهيد

يؤكد العديد من الاقتصاديين أن مستويات التطور الاقتصادي كانت متقاربة بين مختلف مناطق العالم، حيث لم يكن هناك تفاوت في الأداء الاقتصادي بين مختلف الدول خلال فترات متلاحقة من الزمن، ومع ظهور الثورة الصناعية في انجلترا خلال منتصف القرن الثامن عشر بدأت الفجوة تتسع بشكل كبير بين مجموعة من الدول المتقدمة و باقي دول العالم إلي غاية يومنا هذا، حيث سجلت الدول المتخلفة طوال هذه الفترة الممتدة أداء اقتصادي منخفض جدا، وفي المقابل حققت مجموعة البلدان المتقدمة معدلات نمو مرتفعة وبصفة مستمرة، وبهذا حققت الدول المتقدمة تطور سريع في كافة المجالات و قد بدا ذلك واضحا في التطور الكبير المحقق في مجال الصناعة و التكنولوجيا، بينما تفاقمت فجوة التخلف في باقي دول العالم التي كانت في اغلبها مستعمرة تلبي احتياجات الدول المتقدمة فقط.

وقد بدأ الاهتمام العالمي بمشكلة التخلف و الفقر يتزايد بشكل كبير عقب نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل الهيئات الدولية و الحكومات و الباحثين، وذلك بالنظر لعدة اعتبارات أهمها ما يلي:

- تنامي حركات التحرر في ظل حصول العديد من الدول المستعمرة على استقلالها.
- قيام مجموعة الدول الاشتراكية وتمايز العالم إلي معسكرين أساسين، المعسكر الرأسمالي و المعسكر الاشتراكي.
- تنامي الوعي لدي سكان الدول المتخلفة بضرورة تحسين ظروف معيشتهم، خصوصا مع التطور المتسارع المسجل في الدول المتقدمة والذي انعكس إيجابا على الأفراد في هذه الدول.
- قناعة المجتمع الدولي بضرورة مكافحة الفقر و التخلف، خصوصا مع بروز الهيئات و المنظمات الدولية التي اهتمت بشكل مباشر بمشكلة تخلف عدد كبير من الدول و ضرورة تحقيق تنمية في هذه الدول، حيث نص ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على ضرورة رفع مستويات المعيشة وتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية لمختلف شعوب العالم واعتبر عقد الستينيات بمثابة العقد المخصص للتنمية.

ونتيجة لما سبق، سنتطرق خلال هذا الفصل لدراسة المفاهيم المرتبطة بالتخلف و الفقر مع الإشارة لأهم المؤشرات والطرق المستخدمة في قياس الفقر، وذلك وفق ما يلي :

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتخلف و الفقر.**
- **المبحث الثاني:سياسات و استراتجيات الحد من الفقر.**
- **المبحث الثالث:أساليب و طرق قياس الفقر.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتخلف و الفقر

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وانتشار موجة التحرر في مختلف مناطق العالم أصبح هناك تمايز كبير بين مختلف دول العالم من حيث درجة التقدم و التخلف، ونتيجة لاتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة و باقي الدول ظهرت العديد من المحاولات التي هدفت إلي إيجاد عدد من المعايير و الخصائص التي يتم من خلالها تصنيف دول العالم وفقا لأدائها الاقتصادي و التنموي في مجموعات محددة، ومع تفاقم مظاهر التخلف في اغلب الدول النامية أصبح من الضروري العمل على الحد من هذه المظاهر من خلال تبني استراتجيات واضحة تهدف بشكل أساسي إلي الحد من الفقر باعتباره عقبة أساسية تحد من جهود التنمية في الدول النامية.

المطلب الأول:مفاهيم حول الدول المتخلفة و التخلف

يوجد في عالمنا المعاصر دولا تمتلك جميع المقومات التي تجعلها متقدمة، وفي مقابل ذلك هناك دول نامية تتميز بالركود وضعف الأداء الاقتصادي نتيجة افتقارها للموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية، وهناك دول أخرى تنتج وتمتلك الموارد الطبيعية والبشرية و لكنها تفتقر للتكنولوجيا المتقدمة ولذلك يتميز أدائها الاقتصادي بالتذبذب، وكثيرا ما يتم الحديث في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة عن الدول المتقدمة أو الصناعية و الدول المتخلفة أو النامية في محاولة لتصنيف دول العالم إلي مجموعات وفقا لأدائها الاقتصادي.

أولا: مفهوم الدول المتخلفة: الدول المتخلفة أو النامية يطلق عليها العديد من المصطلحات و التعاريف التي تهدف إجمالا إلى تحديد الفوارق الكبيرة الموجودة بين هذه الدول و الدول المتقدمة، وعادة ما تكون هذه المصطلحات ثنائية تعكس التباين الكبير بين الاقتصاديات المتخلفة و المتقدمة[1]، وفيما يلي أهم التعريفات المستخدمة لوصف الدول المتخلفة[2]:

1 – **الدول المتأخرة** : يوضح هذا التعريف الفرق بين الدول المتأخرة والدول المتقدمة، فهو مفهوم شامل لا يتضمن التأخر الاقتصادي والتكنولوجي فقط بل يشمل التأخر الحضاري والاجتماعي، ويندرج ضمن هذا التعريف عدد كبير من الدول التي كونت حضارات عريقة و رفعت راية التقدم والمدنية لقرون طويلة ممتدة في تاريخ البشرية كمصر و العراق و الهند، ولذلك لا يستخدم هذا المصطلح كثيرا.

2 – **الدول غير المتطورة أو المتخلفة:** يري العديد من الباحثين أن هذا المصطلح يشخص كثيرا حال عدد كبير من الدول المتخلفة، فهو يشير إلي نسبية مفهوم التخلف والتقدم حيث أن وجود دول **متخلفة مرتبط بوجود دول متقدمة،** كما يشير أيضا إلي أن الدول الموصوفة بهذا المصطلح تأخرت عن الركب الحضاري في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية لأسباب مختلفة ولفترت زمنية متفاوتة، ويأخذ على هذا

[1] مالكوم جبلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد العظيم مصطفي ،"**اقتصاديات التنمية**"، دار المريخ للنشر، الرياض 1995، ص ص 27-31.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر و التوزيع ط1، عمان 2012، ص ص 10 - 12.

التعريف انه لا يميز بين الدرجات المختلفة من التخلف، فهناك دولا حققت قدراً معتبرا من النمو و دول أخرى لا تزال تعاني من التخلف في مجالات عديدة و تتخبط في مشاكل كثيرة نتيجة الركود.

3 – **الدول الأقل تقدماً**: استخدم المهتمون بقضايا التنمية مصطلح "**الدول الأقل تقدما**" في مقابل الدول الأخرى **الأكثر تقدما** للتعبير عن التغير المستمر في الدول المتقدمة و الدول النامية اعتقادا منهم بأن مصطلح الدول الأقل نموا يعبر بصفة اكبر عن الحيادية العلمية، لأنه يشير إلي نسبية أكثر لمفهومي التخلف والتقدم، فهو يعتبر أن الدول توجد في درجات متفاوتة من التقدم، غير انه من الناحية الواقعية نجد بأن هناك عدد معتبر من الدول تلازم حالة الركود و التقهقر.

4 – **الدول النامية** : نظرا لتزايد انضمام عدد من دول أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لعضوية مختلف مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، تم استحداث مصطلح الدول النامية من طرف خبراء الهيئات الدولية من اجل إعطاء دفعة معنوية لحث الدول السائرة في طريق النمو على بذل مجهودات مضاعفة للخروج من دائرة التخلف، ويبدو أن المفهوم الانجليزي للمصطلح **Developing Countries** اقرب للواقع حيث يشير بوضوح إلي معني الدول التي تسير في طريق النمو، عكس مفهوم الدول **النامية** في اللغة العربية الذي يقترب كثيرا من معني الدول المتقدمة، وقد لقي مفهوم الدول النامية قبولا واسعا لدى الهيئات الدولية و حكومات و شعوب هذه الدول رغم انه لا يعبر بدقة وصدق عن حقيقة الأوضاع في كثير من الدول التي تكون في حالة ركود، كما أن صفة النمو لا تقتصر على تلك الدول المتخلفة فقط، لأن الدول المتقدمة أيضا تهدف إلي تحقيق نمو مستمر.

5 – **الدول الفقيرة** : ويقصد بها بصفة عامة كل الدول الفقيرة التي تقل فيها الموارد والثروات، فالبنك الدولي مثلا يقوم بتصنيف الدول وفقا لمستويات الدخل إلي **دول غنية و دول فقيرة**، والملاحظ أن هذا التعريف يركز على الجانب المادي والاقتصادي دون الجانب الاجتماعي والحضاري للدول، وفي كثير من الأحيان يؤدي استخدام هذا التعريف بدون تدقيق إلي الوقوع في تباينات واضحة، كأن تدرج دولا غنية بمواردها الطبيعية مثل دول الخليج الغنية بالنفط ضمن مجموعة الدول المتقدمة .

6 – **دول العالم الثالث**: يستعمل هذا التعريف على نطاق واسع في العالم، وقد استخدم مصطلح العالم الثالث " **The Third World** " لأول مرة سنة 1952 من طرف الاقتصادي الفرنسي "**الفريد سوفي**" و هو يشير لمجموعة دول العالم الثالث التي يقل فيها متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية للسكان عن المستوى المسجل في الدول المتقدمة على الرغم من إمكانية تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بوسائل معروفة وواضحة، وتمثل هذه الدول الطرف الثالث مقابل الدول الرأسمالية المتقدمة و الدول الاشتراكية، ويغلب على هذا المصطلح الطابع السياسي أكثر من الطابع الاقتصادي، وقد لقي هذا التعريف انتشارا واسعا منذ ذلك الوقت إلي يومنا هذا، ونشير في هذا الصدد أن بلدان العالم الثالث تتنوع فيما بينها بدرجة كبيرة ولا تمثل كتلة متجانسة، حيث استطاعت عدة دول أن تحقق تطور صناعي معتبر مكنها من إثبات و جودها على الصعيد العالمي كالصين و

الهند و دول جنوب شرق أسيا، ونتيجة لذلك ظهر حديثا مصطلح جديد يتمثل في دول العالم الرابع* الذي يطلق على الدول النامية الأقل تطورا التي لا تزال متأخرة في مجال التصنيع، كما أنها تفتقر إلي البنية التحتية الصناعية و تسجل ادني المؤشرات الخاصة بالتطور الاجتماعي و الاقتصادي [1].

7 – **دول الجنوب:** من الناحية الجغرافية يتم التميز بين دول العالم الأول و الثاني باعتبارها دول الشمال المتقدمة، في مقابل دول الجنوب المتخلفة التي تضم دول إفريقيا و أمريكا اللاتينية و أسيا باستثناء اليابان**، والملاحظ أن دول الجنوب تشمل مجموعة عريضة من الدول المختلفة متباينة الأداء الاقتصادي كالدول المصدرة للنفط و الدول الشديدة الفقر[2].

نستنتج مما سبق انه بالرغم من تعدد و اختلاف التسميات الخاصة بالدول النامية إلا أن جوهرها الأساسي يشير إلي تخلف هذه الدول عن مسار التطور مقارنة بالدول المتقدمة[3]، ونتيجة لذلك فكل التعاريف و التصنيفات السابقة مفيدة في عملية الدراسة و التحليل لأنها تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الأساسية للتنمية، وعلى هذا الأساس فإن اختيار التعريف أو المصطلح المعتمد في التصنيف يرتبط بشكل كبير بالأهداف المراد الوصول إليها، كما انه لا يمكن لأي تصنيف أو تعريف أن يستأثر بكل الأبعاد و المتطلبات الضرورية لإحداث واستمرارية العملية التنموية، وبهذا يمكن القول بصفة عامة أن الدول المتخلفة هي دول العالم الثالث التي تمثل دول الجنوب أو الدول النامية في مقابل الدول الصناعية المتقدمة، وتكون هذه الدول غير قادرة على استغلال إمكانياتها الطبيعية والبشرية استغلالاً مناسبا يسمح لها بتلبية حاجياتها المختلفة و مواجهة مختلف التحديات، فالدول المتخلفة إجمالا تعاني من تحديين أساسيين وهما:

- عدم القدرة على الاستخدام الأمثل و الكامل للموارد البشرية والمادية المتاحة.
- الزيادة المعتبرة في عدد السكان بمعدل يفوق معدل زيادة الموارد المتاحة.

ويترتب عن ذلك كله عدم قدرة الدولة على توفير الحاجات الأساسية لشريحة عريضة من السكان مما يفسر انخفاض معتبر في مستويات الدخول والمعيشية للأفراد في الدول المتخلفة، ومع ذلك توجد حالات لا تتوافق فيها

* يعبر مصطلح دول العالم الرابع عن الدول الأقل تطورا التي تتميز بضعف أدائها الاقتصادي ، فكل الدول التي تنتمي لهذه الفئة تسجل متوسط دخل فردي سنوي يقل عن 750 دولار لمدة ثلاث سنوات متعاقبة، كما أنها تتميز بضعف الموارد البشرية من كل الجوانب، ويكون اقتصادها قابل للانهيار بسهولة لاعتماده على قطاع واحد تقليدي غير مستقر، ويسود هذه الدول حالة من عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي نتيجة لعوامل متعددة.

[1] سايح بوزيد،" **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة**" ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان،الموسم الجامعي 2012-2013 ،ص ص14-15 .

** هناك بعض الاستثناءات التي تفرضها القيود السياسية فدولة الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة و دولة جنوب إفريقيا في جنوب إفريقيا مثلا لا يصنفان في اغلب الاحيان ضمن دول العالم الثالث رغم أنهما ينتميان جغرافيا لدول الجنوب.

[2] مالكوم جبلز وآخرون، مرجع سابق، ص30.

[3] بختي فريد ، **مؤشرات الفقر و التنمية في الجزائر 1990–2008** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي 2010-2011، ص 5 .

ظروف دولة ما أو عدد من الدول مع السمات الأساسية للدول النامية أو المتخلفة، وهنا لابد من ذكر الاستثناءات و المميزات الخاصة لهذه الحالات دون اللجوء إلي استحداث تصنيفات جديدة.

ثانيا: مفهوم التخلف:التخلف عبارة عن ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تتفاعل جوانب متعددة و بدرجات متفاوتة في إيجادها، ومعني ذلك أننا لا نجد في دولة ما تخلف اقتصادي مرافقا لتقدم سياسي أو اجتماعي أو ثقافي، فالتخلف بشكل عام ينشأ في بيئة غيرة مستقرة في كافة المجالات و هو يعكس التقهقر و التدني الذي يصيب جهاز أو نظام أو دولة ما، وعليه فإن الانصراف نحو التركيز على المتغيرات الاقتصادية لوحدها دون الأخذ بعين الاعتبار للأهمية النسبية لباقي المتغيرات يعتبر تشويها لحقيقة ومفهوم التخلف، ولذلك لا يوجد تعريف دقيق للتخلف حيث تختلف التعريفات وفقا للمعايير المعتمدة في وصف ظاهرة التخلف. ومن وجهة نظر علماء الاجتماع يعتبر التخلف ظاهرة نسبية ومفهوم قيمي مركب و شامل لكل مكونات البناء و الأداء الاجتماعي.

ويعتبر ايف لاكوست أن التخلف يمثل خلل مستمر بين النمو السكاني من جهة و الركود الاقتصادي من جهة أخري، وعلى أساس ذلك يعرف التخلف على انه " **ظاهرة تاريخية نتج عنها وضع اقتصادي و اجتماعي متناقض و اثر فيه نموا سكانيا سريعا مما نتج عنه حدوث عجز في تلبية مختلف حاجيات الأفراد"**[1]. وفي نفس السياق يرى الاقتصادي "كوزنيتس" Kuznets أن التخلف يتضمن ثلاث مفاهيم أساسية وهي :

- عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام.
- ضعف الأداء الاقتصادي في الدول المتخلفة مقارنة بأداء الدول المتقدمة.
- انتشار الفقر نتيجة لعدم قدرة الدول المتخلفة على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانها.

وضمن نفس الإطار يعتبر غاستون لدوك (G.leduc) أن التخلف عبارة عن « **عدم الاستثمار الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية و البشرية الموجودة في بلد ما**». وبالاعتماد على ما سبق يمكن أن نعرف التخلف من خلال كونه « **نشاط اقتصادي متعثر يتمثل في انخفاض مستوى الرفاه للأفراد، ولا يعني بالضرورة الفقر في الموارد الاقتصادية و إنما الافتقار إلي الوسائل التي يمكن بواسطتها استغلال تلك الموارد بكفاءة وفعالية** »

ويشير هذا التعريف إلي عدة جوانب مهمة يتضمنها مفهوم التخلف تتمثل أساسا في النقاط التالية[2]:

- التخلف يعبر عن كل الدول التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي.
- التخلف يتضمن عدم الاستفادة الكاملة من عناصر الإنتاج المتوفرة، بسبب عدم وجود القدرات والإمكانات الفنية أو المالية أو التنظيمية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي .

[1] حسين عبد الحميد ،" **التنمية ،اجتماعيا– ثقافيا– اقتصاديا– سياسيا– إداريا– بشريا**"، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية 2009 ، ص 180 .

[2] سايح بوزيد،مرجع سابق ،ص11

- التخلف يعكس الاعتماد بصفة أساسية على الإنتاج الأولي دون الإنتاج الصناعي، نتيجة استخدام نظم إنتاجية غير حديثة.
- التخلف الاقتصادي يعكس ندرة شديدة في عرض رأس المال مقارنة بباقي عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل، حيث يكون نصيب الفرد من رأس المال في الدول المتخلفة متدني جدا، وبهذا يكون البلد المتخلف هو الذي ليس لدية القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، كعدم توفر رؤوس الأموال و قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها.
- التخلف الاقتصادي يعكس حالة من انخفاض مستوى الإنتاج و سوء عدالة في التوزيع و ركود في النمو الاقتصادي، وعليه فالدولة المتخلفة هي الدول الفقيرة نتيجة فقر السياسات المتعلقة باستغلال الموارد المتاحة.

المطلب الثاني – خصائص الدول النامية أو المتخلفة:

يتم تصنيف دول العالم من حيث كونها متقدمة أو متخلفة استنادا لعدة معايير تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والبيئية، وفيما يلي إشارة لأهم الخصائص التي تميز الدول المتخلفة.

أولا: الخصائص الاقتصادية: تتمثل أساسا في اختلال العلاقة الاقتصادية بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية، وتتعدد هذه الخصائص التي من أهمها ما يلي:

1 – **ضعف أداء القطاع الصناعي:** تتميز الدول النامية بصفة إجمالية بالأنشطة المرتبطة بالمنتجات الأولية كالزراعة و الصناعات الإستخراجية، حيث تساهم هذه الأنشطة بحصة معتبرة من إجمالي الناتج المحلي للدول النامية، في حين يسجل ضعف كبير في قطاع الصناعة وكل ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة، وهذا ما يفسر عدم تطوير الإنتاج بالعمل على إجراء البحوث العلمية المستمرة واستخدام نتائجها في تطوير أداء مختلف القطاعات بما يؤدى إلى حسن استغلال الموارد المتاحة، وعلى هذا الأساس فإن الجهاز الإنتاجي للدول النامية يتميز بالجمود النسبي لارتباطه بالإنتاج الأولي .

2 – **تمركز العمالة في النشاط الزراعي:** حيث يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، فخلال سنة 2011 قدرت نسبة العاملين في قطاع الزراعة ب 56 ٪ ، 40٪ ، 49٪ في كل من كمبوديا و المغرب و ليبيريا على التوالي في مقابل 3 ٪ و 2 ٪ في كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ويفسر تمركز العمالة في النشاط الزراعي لأغلب الدول النامية بأنه في ظل مستويات الدخل

[1] قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي، تاريخ الاطلاع 2013/10/10 انظر الموقع :

http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS

المنخفضة المسجلة في هذه الدول فإن العديد من الأفراد يتوجهون نحو تلبيتهم حاجياتهم الأساسية من الغذاء من خلال النشاط الزراعي الذي يتميز باستخدام الأساليب البدائية.

3 – **اختلال هيكل الصادرات:** إن اختلال الهيكل الإنتاجي للدول النامية يؤدي إلي حدوث اختلال في هيكل صادرتها التي تعتمد في كثير من الحالات على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية، وهذا ما يجعل اقتصاد الدول النامية عرضة للكثير من الأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية، وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي تشير إلي أن 70٪ من صادرات الدول النامية عبارة عن صادرات أولية ممثلة في منتجات زراعية وثروات و موارد أولية في شكل محروقات و معادن، على عكس الدول المتقدمة التي تتعدد صادرتها لتوسع قطاعاتها الإنتاجية المختلف حيث تبلغ نسبة صادرات هذه الدول من الموارد الأولية و المنتجات الزراعية 30 ٪ فقط من إجمالي صادراتها.

4 – **انخفاض مستوى الدخل و المعيشة:** تتميز الدول النامية بصفة إجمالية بانخفاض معتبر في مستوى الدخل الفردي نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي لهذه الدول، حيث يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني مؤشر مهم للتميز بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة، ولذلك فإن الهيئات الدولية تعتمد عليه في إعداد مختلف الدراسات و التقارير الاقتصادية المتخصصة. ويستخدم البنك الدولي معيار الدخل لتصنيف دول العالم وفق مجموعات معينة على أساس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني[1]، حيث تظهر مختلف الإحصائيات عن تفاوت كبير في مستوى الدخل الفردي بين الدول المتقدمة و الدول النامية إذ تشكل حصة الدول النامية 21 % من إجمالي الناتج العالمي[2]، ونتيجة لذلك يعيش العديد من سكانها في فقر حاد ساهم كثيرا في تدني المستوى المعيشي و تدهور الظروف الصحية للأفراد، وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الفقر في إطار ما يسمي بالأهداف التنموية للألفية غير أن الأرقام لا تزال مقلقة جدا بالنسبة للدول النامية التي يعيش عدد كبير من سكانها في فقر حاد إذ لا يزال ما يقارب من 1,4 مليار شخص في الدول النامية يعيشون بأقل من 1.25 دولار يوميا بعد أن كانوا 2 مليار شخص سنة 1990[3].

---

[1] خلال سنة 2013 اعتمد البنك الدولي وفقا لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني لسنة 2008 المحسوب باستخدام طريقة أطلس المعتمدة من قبل البنك على تصنيف 186 دولة وفق مجموعات محددة هي : المجموعة المنخفضة الدخل 975 دولارا أمريكيا أو أقل؛ الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط، 976 إلى 3,855 دولارا أمريكيا؛ الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط، 3,856 إلى 11,905 دولارا أمريكيا؛ و الدخل المرتفع، 11,906 دولارا أمريكياً فأكثر، حيث يتم تحديد التصنيفات في 1 جويلية من كل عام.،وتعتبر هذه التصنيفات التحليلية الرسمية تصنيفات ثابتة أثناء السنة المالية للبنك الدولي المنتهية في 30 جوان.انظر للمزيد من التفصيل :
http://www.data.albankaldawli.org/about/country-classifications.

[2] تشير إحصائيات الهيئات الدولية الخاصة بسنة 2008 أن الدول النامية التي يقدر عد سكانها بحوالي 5.8 مليار نسمة و يشكلون 82 % من إجمالي سكان العالم يحصلون على 21 % فقط من إجمالي الناتج العالمي و الباقي تستفيد منه الدول المتقدمة التي يشكل عدد سكانها 18 % من إجمالي سكان العالم.[2].

[3] بالرغم من انخفاض مسجل في نسبة الفقراء في كل مناطق العالم نتيجة للسياسات المنتهجة دوليا الخاصة بمكافحة الفقر و الحد من أثاره خاصة منذ سنة 1990 أين كان يشكل عدد الأفراد الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار يوميا 47 % من إجمالي سكان العالم، انخفضت هذه النسبة لتصل إلي 24 % سنة 2008، ولكن مع ذلك و مع تزايد معدلات النمو السكاني لا يزال 1.4 شخص في الدول النامية يعيشون بأقل من 1.25 دولار يوميا.

5- انخفاض إنتاجية العمل: تمثل إنتاجية العمل مؤشر مهم يقيس كفاءة الأداء الاقتصادي في أي دولة، فارتفاع هذا المؤشر يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للدولة من خلال تحقيق قيم مضافة جديدة تساعد على تحسين مستوى معيشة الأفراد و التخفيف من حدة الفقر، والملاحظ في هذا الجانب أن الدول النامية تعاني من انخفاض كبير في إنتاجية العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية حيث ساهمت عدة عوامل في هذه الوضعية أهمها ما يلي :

- ضعف قدرات و كفاءة العاملين و عدم قابليتهم للتكييف مع تغيرات ظروف الإنتاج.
- انخفاض متوسط الدخل الفردي الذي ينتج عنه تدني في مستوى المعيشة مما يؤدي إلي انخفاض قدرة الفرد على المساهمة بشكل فعال في العملية الإنتاجية، كما يؤدي أيضا إلي انخفاض مستويات الادخار و الاستثمار.
- ندرة المنظمين و الإداريين الأكفاء.

إن العوامل السابقة تفسر لحد بعيد أسباب التباين الكبير في إنتاجية العمل بين الدول المتقدمة و الدول النامية مثلما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 1-1: تطور متوسط إنتاجية العامل في مختلف مناطق العالم

الوحدة: الاف الدولارات وفقا لأسعار تعادل القوة الشرائية لسنة 2005.

السنة / المنطقة	1991	2001	2011
إفريقيا جنوب الصحراء	5	5	6
جنوب أسيا	4	5	9
شرق أسيا	3	6	14
أسيا الوسطى و القوقاز	10	7	14
جنوب شرق أسيا	6	7	10
شمال إفريقيا	17	18	21
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	20	21	23
الدول النامية	6	8	13
الدول المتقدمة	48	57	64

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما ورد في التقرير الإنمائي للألفية لسنة 2012 ص ص 7 – 9.

وتشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن تطور إنتاجية العامل كانت محدودة في بعض المناطق النامية مثل إفريقيا جنوب الصحراء و أمريكا الجنوبية و منطقة الكاريبي في حين سجلت مناطق نامية أخري تطور ملحوظ كمنطقة شرق أسيا، وعلى العموم و بالرغم من انخفاض فجوة إنتاجية العمل من 1\8 إلي 1\5 بين الدول النامية و الدول المتقدمة خلال الفترة 1990- 2010 إلا أن الفرق لا يزال كبير جدا[1] و ذلك ما يوضحه الشكل التالي.

[1] في سنة 2011 بلغ إنتاج العامل في المناطق المتقدمة 64319 دولار مقابل 13077 دولار في الدول النامية، انظر للتفصيل أكثر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2012، ص 9.

الشكل رقم 1-1 : تطور فجوة إنتاجية العمل بين الدول النامية و الدول المتقدمة

الوحدة: ألاف الدولارات وفقا لأسعار تعادل القوة الشرائية لسنة 2005.

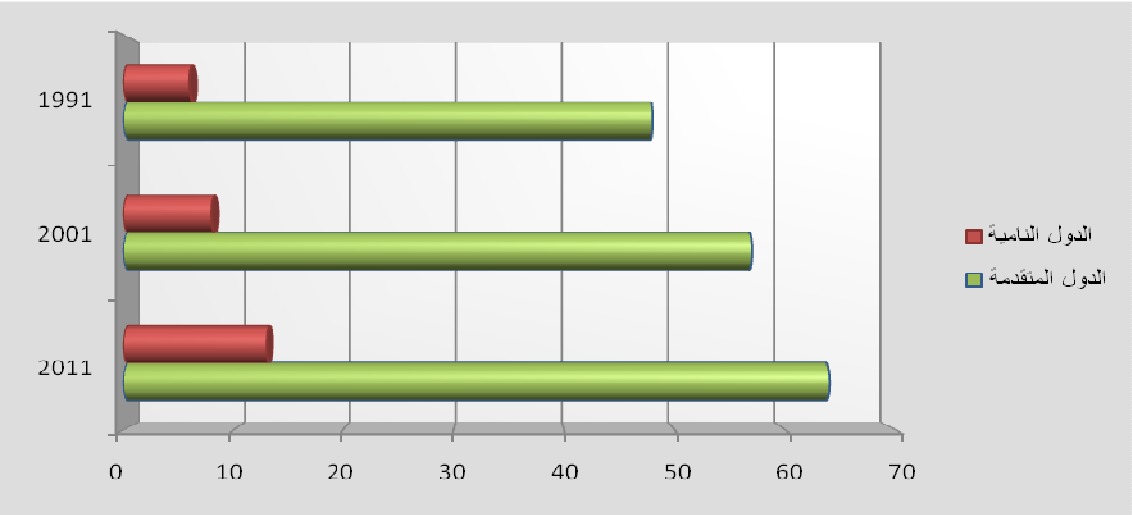

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم 1-1

6- انتشار البطالة: تظهر البطالة في الدول المتقدمة نتيجة لفشل السياسات المالية و النقدية المعتمدة من قبل الحكومات بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، أما في الدول النامية فإن الطاقة الإنتاجية لا تزال محدودة جدا وبعيدة عن مستوى التشغيل التام ورغم ذلك فهي تعاني من تحدي البطالة بمختلف أنواعها، وذلك نتيجة الوفرة الكبيرة في الأيدي العاملة و ندرة عناصر الإنتاج الأخرى و أهمها رأس المال، فيحدث نتيجة هذا التباين بين عرض العمل و الطلب عليه بطالة هيكلية، ولكن سرعان ما تتحول البطالة الهيكلية إلي بطالة مقنعة بسبب محاولات امتصاص البطالة من طرف القطاع العام و القطاع الزراعي بدون أية رشادة، مما يؤدي إلي وجود أعداد كبيرة من القوة العاملة تزيد عن حاجة الإنتاج و هو ما يعتبر عاملا مفسرا لانخفاض إنتاجية القوة العاملة، وبما أن فرص العمل تكاد تكون ضعيفة في اغلب الدول النامية فإن الوظائف الغير مضمونة أو الهشة تشكل حيزا كبيرا يمتص الأعداد الكبيرة من البطالين. وتشير الإحصائيات الخاصة بسنة 2011 أن عدد العمال في الوظائف غير المضمونة في العالم بلغ 1,52 مليار عامل[1]، إن وجود هذا العدد الهائل من العاملين في الوظائف غير المضمونة يدل على انتشار واسع لترتيبات و وظائف غير رسمية تنعكس سلبا على العاملين من حيث :

- **تتميز بتدني في مستوى الأجور.**
- **في العديد من هذه الوظائف لا تتوفر الحماية الاجتماعية الأساسية.**
- **ظروف العمل في هذه الوظائف تكون صعبة.**

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن مواجهة تحدي البطالة بمختلف أشكالها يمثل أولوية لكافة الدول و خاصة الدول النامية حيث يحتاج الأمر إلي جدولة و إعادة توزيع وفقا للمهارات و ليس بالضرورة وفق التخصصات، كما يتطلب

[1] يشير مصطلح الوظائف غير المضمونة إلي النسبة المئوية للعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص مع مساهمة أفراد عائلاتهم غير مدفوعي الأجر إلي إجمالي العمالة وتنتشر الوظائف غير المضمونة بشكل كبير في الدول النامية حيث بلغت هذه النسبة 58 % من إجمالي العمالة سنة 2011 ، انظر **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2012** ، ص ص 10-11 .

الأمر إتباع إستراتجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب المرتبطة بالتشغيل، فعلى سبيل المثال يشكل مسار التعليم موردا أساسيا لتغذية البطالة في الدول النامية مما يستوجب الوقوف عند هذه الملاحظات و تقييمها بدقة من اجل صياغة حزمة من الحلول و المقترحات المرتبطة بالموضوع.

7- التبعية الاقتصادية: تمثل التبعية تلك الحالة المشروطة التي تكون فيها اقتصاديات مجموعة من الدول محكومة بحالة النمو أو الانكماش أو التوسع التي تحدث في اقتصاديات الدول الأخرى، وهو ما ينطبق تماما على العلاقة التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة من حيث أن الدول النامية تابعة و ترتبط مباشرة بالدول المتقدمة خصوصا و أن نظام التخصص و تقسيم العمل الدولي فرض على الدول النامية هيكل اقتصادي ضعيف و تابع يعتمد على إنتاج و تصدير المواد الأولية و استيراد كل المنتجات الصناعية الأمر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام تقدم المسار التنموي في الدول النامية، وتتجلي أهم مظاهر التبعية فيما يلي :

- اعتماد الدول النامية على أسواق المال العالمية كمصدر رئيسي للحصول على القروض اللازمة لتمويل احتياجاتها التنموية .
- تعتمد العديد من الدول النامية على المساعدات و الهبات المقدمة من طرف المنظمات الدولية و الدول المتقدمة.
- نتيجة لانخفاض حجم الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على مدخرات الدول المتقدمة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة.
- ارتباط اقتصاد الدول النامية بنيويا باقتصاد الدول المتقدمة.
- اتساع الفجوة التقنية و التكنولوجية ساهم في استمرارية اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا و الطرق الحديثة في الإنتاج.

ونتيجة لكل هذه الظروف تبقي الدول النامية خاضعة لقوانين وأجهزة الدول الرأسمالية الكبرى التي تهدف أساسا إلي تدعيم السياسات الموجهة نحو اقتصاد السوق و تعزيز مصالحها السياسية و الاقتصادية، مما يجعل من عملية التنمية في الدول النامية غير مستقلة و هو ما يجعل الدول النامية في حالة تبعية دائمة للدول الكبرى.

ثانيا : الخصائص الاجتماعية: تتعدد المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها عدد كبير من الأفراد في الدول النامية وخاصة في المناطق الفقيرة، وترتبط هذه المشاكل مباشرة بالظروف الصحية و التعليمية و المعيشية للأفراد الأمر الذي يضع حكومات الدول المتخلفة في مواجهة تحديات كبيرة في مقابل توفير متطلبات العيش الكريم لمواطنيها.

1 **- الزيادة السكانية:**إن حجم السكان ينظر إليه من زاويتين مختلفتين تماما كما هو الحال بالنسبة للفكر الاقتصادي الذي اخذ طابعا تفاؤليا فيما يتعلق بتأثير الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي*. غير أن النتائج

* يري التجاريون و بعض الكلاسيك مثل ادم سميث و ريكاردو أن القوة العاملة تساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، و في الفكر الإسلامي يعتبر العنصر البشري أساس التنمية حيث يعتبر ابن خلدون أن زيادة السكان تساهم في تطور العمران.

التي توصل إليها مالتوس سنة 1798 اتخذت طابعا تشاؤميا عندما اعتبر بأن الزيادة السكانية يجب ضبطها، لأن عدد السكان سيزداد وفقا لمتوالية هندسية في حين أن الطعام و ما يطلبه الأفراد سيزداد وفقا لمتوالية حسابية خلال ربع قرن، وهو ما فتح مجالا واسعا امتد لسنوات عديدة للبحث عن مدي تأثير تزايد عدد السكان على تطور المجتمع، ففي الدول المتقدمة يعتبر حجم السكان مصدرا للتطور و النمو الاقتصادي من خلال تفاعله مع مختلف الموارد الاقتصادية الأخرى، أما في الدول النامية فإن تزايد السكان يساهم بشكل مباشر في تفاقم العديد من المشاكل التي تتخبط فيها هذه الدول كالبطالة، سوء التغذية،انخفاض مستويات التعليم،أزمة السكن، تدني الظروف الصحية، انتشار الآفات الاجتماعية...الخ، وعليه نقول بأن البعد السكاني في دولة ما يتجاوز الجوانب الكمية ليشمل كل ما يرتبط و يؤثر على النمو السكاني. وعلى الصعيد العالمي يشهد عدد السكان نموا معتبرا فخلال الفترة 1990- 2010 ازداد عدد السكان بمعدل 30 % ليصل إلي حدود 6.8 مليار نسمة، كما يتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلي 12 مليار نسمة**، وتسجل اعلي معدلات النمو السكاني في المناطق الفقيرة في العالم حيث يقدر متوسط معدل نمو السكان في الدول الأقل نموا ب 2.2 % خلال الفترة 2010- 2015 مقابل 1.2 % كمعدل عالمي علما أن معدلات النمو السنوي تتجاوز 2.5 % في العديد من الدول النامية[1]، وفي مقابل ذلك يبقي الأداء الاقتصادي في العديد من الدول النامية ضعيف و بعيد عن مسايرة حجم السكان المتزايد، وهو ما يشكل عائقا كبيرا لدفع مسار التنمية في هذه الدول. ونتيجة لذلك نقول بأن زيادة السكان التي لا تتناسب مع زيادة الدخل و حجم الموارد المتاحة تضيف عبئا كبيرا أمام التطور و التقدم في الدول النامية.

2 – **انتشار الأمية** :أكدت الدراسات الحديثة على وجود ترابط بين مستويات الدخل و التعليم و الصحة، مما يعني انه كلما انخفض مستوى الدخل الفردي في بلد ما فإن تأثير ذلك سيتسع ليؤثر سلبا على مجالات عديدة أهمها الصحة و التعليم، ونتيجة لذلك نجد بأن الدول النامية تسجل اكبر المعدلات العالمية المرتبطة بالتعليم مثل: انتشار الأمية لدي البالغين و التسرب المدرسي لدى الأطفال، وهو ما ينعكس سلبا على تواضع الإنتاجية نظرا لقلة المهارة و ضعف الكفاءة، وعليه فتحسين مستويات الثقافة و التعليم للأفراد في الدول النامية يساهم في دفع وتيرة التنمية من خلال تأهيل العنصر البشري . ورغم المجهودات المبذولة على الصعيد العالمي في مجال القضاء على الأمية لا تزال هناك العديد من الفجوات بين الدول النامية و الدول المتقدمة في مجال الثقافة و التعليم في كافة المستويات، حيث تشير الإحصائيات إلي :

• بالنسبة لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدي البالغين فإن 84% من سكان العالم الذين يفوق سنهم 15 سنة قادرين على القراءة والكتابة، في حين أن معدل الإلمام القراءة والكتابة لدي الشباب من الفئة العمرية

** خلال الفترة 1990-2010 سجلت الدول المتقدمة مثل اليابان و الولايات المتحد الأمريكية معدلات نمو سكاني بلغت ب 4.5 % و 22.5 % على التوالي، في حين سجلت بعض الدول النامية معدلات نمو مرتفعة جدا قدرت ب 62.4 %، 55.3% ،41.3 % في كل من نيجيريا و باكستان و بنغلاداش على التوالي، انظر للمزيد : النمو السكاني ، تاريخ الاطلاع 2012/11/05 من الموقع :

http://ar.wikipedia.org/wiki.

[1] الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2013**، ص ص 206-210.

15- 24 بلغ 89 % سنة 2011 مقابل 83 % سنة 1990. ورغم هذا التحسن النسبي لا يزال هناك 123 مليون شاب لا يجيدون القراءة والكتابة في الدول النامية.

- في المناطق النامية لا يزال هناك عدد كبير من الأطفال ممن بلغوا سن التمدرس لم يلتحقوا بعد بالمدارس بالرغم المجهودات المبذولة من قبل المجتمع الدولي، وقد بلغ عددهم 57 مليون طفل سنة 2011 مقابل 102 مليون طفل سنة 2000 حيث يعيش أكثر من نصف هؤلاء الأطفال في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.
- يعتبر مشكل التسرب المدرسي و خاصة في المرحلة الابتدائية ظاهرة تعاني منها العديد من الدول النامية حيث بلغ معدل التسرب المدرسي 40.9 % خلال سنة 2011 في الدول الأقل نموا في مقابل 18 % كمعدل عالمي.
- يعتبر الفقر احد أهم العوامل المؤثرة على عدم التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية، حيث تشير التقارير و الإحصائيات التي أجريت على عينة شملت 63 دولة نامية خلال الفترة 2005-2011 أن نسبة عدم التحاق أطفال الأسر الفقيرة بالمدارس بلغت ثلاث أضعاف نسبة عدم التحاق أطفال الأسر الغنية.
- يشكل الإنفاق العام على التعليم الذي يمثل إجمالي الإنفاق العام على التعليم من الحساب الجاري و حساب رأس المال مقسوما على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي احد أهم المؤشرات التي تشير إلي مدى اهتمام الدولة بالتعليم، فحجم الموارد المالية التي تخصصها الدول المتقدمة لقطاع التعليم تفوق بكثير ما تخصصه الدول النامية لهذا القطاع، فخلال الفترة 2005 - 2010 أنفقت الدول الأقل نموا 3.7 % من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي مقابل 4.9 % لكل دول العالم في حين أن إنفاق الدول المتقدمة على التعليم فاق 5 %[1].

3 – **نقص التغذية:** يعاني عدد كبير من الأشخاص في العالم من مشكل نقص التغذية حيث بلغ عددهم سنة 2011 حوالي 870 مليون شخص ينتمي اغلبهم إلي المناطق النامية *، ويعتبر الأطفال أكثر المتضررين من نقص التغذية حيث يعاني أكثر من 100 مليون طفل دون الخامسة في الدول النامية من مرض نقص الوزن بسب نقص التغذية، كما يعاني 165 مليون طفل من مرض القزم بسبب تعرضهم المزمن لنقص التغذية، ويعتبر الفقر من أهم العوامل المفسرة لسوء التغذية فأصحاب الدخل المحدود ينفقون كل دخلهم و لا يحصلون على كمية الغذاء الضرورية مما يجعلهم و أسرهم معرضين للكثير من الأمراض.

4 – **تدني المستوى الصحي:** تتميز الدول النامية بظروف صحية صعبة ساهمت في تكوينها عوامل متعددة أهمها:

- انخفاض المستوى المعيشي للسكان و انتشار سوء التغذية حيث يرتبط هذين العنصرين مباشرة بالظروف الصحية للأفراد.
- انخفاض المستوى الاجتماعي و الثقافي مما يساهم في ضعف الوعي الصحي للأفراد.
- ندرة الهياكل الطبية و قلة التأطير الطبي.

[1] الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2013**، ص 174.

* قدر عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية في الدول النامية ب 852 مليون خلال سنة 2011 مقابل 980 مليون سنة 1990.

وقد ساهمت العوامل السابقة في تردي الوضع الصحي في الدول النامية عموما حيث تشير الإحصائيات الرسمية لمختلف الهيئات الدولية إلي تباين كبير في الظروف الصحية للأفراد في الدول النامية و المتقدمة، وذلك وفقا لما يلي:

- من حيث ندرة الهياكل الصحية و التأطير الطبي نجد بأن عدد الأطباء لكل 1000 شخص خلال الفترة 2005- 2010 قدر ب 0.2 في الدول الفقيرة مقابل ثلاثة أطباء في الدول المتقدمة.
- فيما يخص وفيات الأطفال دون الخامسة فهناك معدل 57 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في سنة 2011 في الدول النامية مقابل 7 حالات في الدول المتقدمة*، ونشير إلي أنه خلال سنة 2010 توفي 7.9 مليون طفل بمعدل 19000 طفل في اليوم الواحد نتيجة لأمراض يمكن الوقاية منها في العديد من المناطق النامية كمنطقتي جنوب أسيا و إفريقيا جنوب الصحراء أين سجلا يهما فقط 5.7 مليون حالة، وفي ما يتعلق بالصحة الإنجابية لا تزال الأرقام مخيفة جدا حيث تموت 243 امرأة عن كل 100.000 مولود حي في الدول النامية .
- تعاني مناطق نامية كثيرة في العالم من انتشار للأمراض المختلفة كنقص المناعة البشرية و الملاريا و الحصبة و السل[1].

وعليه يمكن القول أن تدني المستوى الصحي في الدول النامية يؤدي إلي تحقيق خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة تحد من استمرارية و توسع العملية التنموية، ولذلك لابد من العمل بجدية على تحسين الظروف الصحية و العمل على الحد من الأمراض و الوقاية منها من خلال تحسين و تطوير الهياكل الطبية و تكوين و تأهيل التأطير الطبي.

ثالثا: الخصائص السياسية والإدارية: تتميز الدول النامية إضافة إلي الخصائص الاقتصادية و السياسية بخصائص أخري يمكن عرضها وفقا لما يلي :

- الديكتاتورية وسيطرة فئة قليلة على الحكم بسبب عدم وجود أنظمة ديمقراطية، حيث تعاني اغلب الدول النامية من الاستبداد السياسي الذي يستخدم الأساليب القمعية المقيدة للحريات التي تنعدم معها المشاركة الجماهيرية في مختلف القرارات.
- يتضح تخلف الدول النامية من مظاهر عدم الاستقرار السياسي و كثرة الحروب و النزاعات التي تدمر مقدرات الدولة و تساهم في تفاقم مشكلة التخلف.
- يساهم الفقر و الحرمان في انتشار واسع للجريمة و مختلف الآفات الاجتماعية مما يساهم في انعدام الأمن و الاستقرار.
- سوء توزيع المردود الاقتصادي للعملية الإنتاجية من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة التي تقوم بدور الموزع في الدول النامية عن طريق السياسات العامة الخاصة بالأجور و الأسعار و الضرائب و الصحة و

* رغم أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة تحسن كثيرا خلال الفترة 1990 – 2011 حيث انخفض من 97 إلي 57 حالة إلا أن الفارق كبير جدا بين الدول المتخلفة و المتقدمة.

[1] الأمم المتحدة، البنك الدولي، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2013**، ص ص 29 – 35.

السكن، حيث يساهم الفساد المنشر بكثرة و على كافة المستويات في مضاعفة تبعات التخلف بالنسبة للفرد و الدولة.

المطلب الثالث : الإطار المفاهيمي للفقر

لقد شكل موضوع الفقر و الخوف من الفقر محل اهتمام البشر منذ القدم و لذلك يعتبر الفقر من أهم العقبات التي واجهت الأفراد و الشعوب و الحكومات عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها البشرية باعتباره ظاهرة مركبة ذات أبعاد متعددة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية.

أولا – مفهوم الفقر و الفقراء: الفقر ليس له حدود جغرافية و لا يحده بعد زماني أو مكاني وهو بذلك ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع رغم التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، الأمر الذي جعل من مفهوم الفقر مفهوما نسبيا يمكن تعريفه من عدة أوجه تختلف بحسب الموضوع والحالة الموصوفة. وسنتطرق فيما يلي لتعريف الفقراء و الفقر.

1- **مفهوم الفقراء**: يمكننا إعطاء تعريف عام الفقراء من خلال ثلاث منطلقات أساسية، ذاتية، اجتماعية و موضوعية وفق ما يلي:

- التعريف الذاتي: يتم تعريف الفقير من وجهة نظر ذاتية فإذا شعر الفرد بأنه لا يحصل على ما يحتاج إليه من احتياجات أساسية اعتبر نفسه فقيرا.
- التعريف الاجتماعي: الفقراء هم الذين يحصلون على مساعدة اجتماعية من المجتمع بحيث يعتبر الحد الفاصل للفقر الحد الأدنى الرسمي من المعونة الاجتماعية الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد على المعونة الاجتماعية.
- التعريف الموضوعي: الفقراء هم غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

2 – **مفهوم الفقر**: للوصول إلي فهم ظاهرة الفقر و تعريفها تعريفا دقيقا عادة ما يتم تحديدها ضمن إطار الفقر المطلق و الفقر النسبي، فهما يشكلان الإطار العام لمختلف التعاريف التي أعطيت لمفهوم الفقر. ويعرف الفقر المطلق و النسبي وفق ما يلي:

- الفقر المطلق: يستند هذا التعريف إلي تقدير الحد الأدنى من الضروريات لتلبية حاجات الفرد الأساسية بحيث يكون الفرد فقيرا من الناحية المادية عند الحد الذي تصبح فيه حياته على حافة خطر العيش. وقد عرف البنك الدولي الفقر المطلق من خلال تقرير التنمية لسنة 1980 على انه " **سوء التغذية و الأمية و الأمراض ليكون دخل الفرد ادني من مستوى العيش اللائق**".

- الفقر النسبي: ضمن هذا الإطار يكون الفقراء أكثر حرمانا بالنظر إلي فئات المجتمع الأخرى، فالفقراء هم الذين لا يتحصلون على حد ادني مقبول من الرفاه البشري مما يعني أن الفقر النسبي يشير إلي مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

إن مفهومي الفقر المطلق و النسبي شكلا نقطة الانطلاق لكل المحاولات التي هدفت لتعريف الفقر تعريفا دقيقا، مما انعكس على التطور الكبير الذي طرا على مفهوم الفقر الذي ارتبط بداية بالجوانب الكمية فقط متمثلة في نقص الدخل الفردي و عدم كفايته لتلبية الحاجات الأساسية، وبعد ذلك سرعان ما بدأ مفهوم الفقر يتوسع ليشمل مختلف الجوانب المرتبطة بحياة الإنسان المادية و المعنوية و في كافة المجالات. وفيما يلي عرض لأهم التعاريف الخاصة بالفقر:

- التعريف الضيق للفقر: إن المفهوم الضيق يعتمد على تفسير الفقر ضمن إطار واحد وهو النقص الحاصل في الدخل المقبول اجتماعيا، حيث يعتبر الفقر حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاستهلاك من الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكاني، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات[1]. و فيما يلي إشارة لأهم التعاريف الواردة في هذا الإطار:

- تعريف بنيامين رونترى **B. S. Rowentree**: قدم رونتري في نهاية القرن التاسع عشر مقاربة مهمة في تعريف الفقر بوصفه" **كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من اجل بقاء و استمرار الكفاءة البدنية "**[2].
- تعريف البنك الدولي: جاء في تقرير التنمية في العالم لسنة 1995 الصادر عن البنك الدولي" **الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات خلال مدة زمنية محددة ".**
- ويعرف الفقر حسب علماء الاجتماع: **الفقر يعبر عن مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من الأفراد.**
- يعرف الباحث عبد الرزاق الفارس الفقر على انه" **عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المقبول والمعقول في مجتمع ما خلال فترة زمنية محددة"**[3].

[1] زيد بن محمد الرماني، **الفقر حقيقته و أسبابه**، دار الورقات العلمية ط1، الرياض 2005، ص 12.

[2] سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلي الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت 2008، ص 39 .

[3] عبد الرزاق الفارس،**الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت 2001 ،ص 21 .

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن التعاريف السابقة تشترك فيما بينها من خلال كونها تركز على ثلاثة أبعاد أساسية و هي:

- مفهوم الحد الأدنى.
- مستوى المعيشة.
- المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف.

- التعريف الموسع للفقر: بعد مختلف التجارب التنموية التي خاضتها الدول النامية خاصة في عقدي الستينيات و السبعينيات من اجل الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لشعوبها حيث كان التركيز كبير على تحسين متوسط الدخل الفردي، غير أن النتائج جاءت على عكس التوقعات و تفاقمت المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية لشعوب الدول النامية من نقص التغذية و العناية الصحية والسكن اللائق و انتشار الأمية و زيادة في عدد الفقراء، وقد حاول **الاقتصادي محبوب الحق** تلخيص هذا الواقع المرير بقوله " **لقد تعلمنا أن نعتني بناتجنا القومي الإجمالي باعتبار ذلك سيؤدي إلي العناية بالفقر، فدعونا الآن نعتني بالفقر لأن ذلك سيؤدي إلي العناية بالناتج القومي الإجمالي**"[1]. وضمن نفس السياق يشير امارتيا سن الي رفضه القبول بالمؤشرات الكمية للفقر كمتوسط الدخل الوطني و اعتبرها غير كافية تماما للتعبير عن ظاهرة الفقر لسببين أساسيين[2] :
  - إن هذه المؤشرات الكمية أخفقت في أن تعكس قضايا توزيع الدخل.
  - إن رفاه الفرد و حريته يعتمدان على كثير من التأثيرات الغير مرتبطة بالدخل.

إن كل هذه الظروف و الوقائع ساهمت في ظهور مفاهيم موسعة تتعلق بالفقر و التنمية. وبهذا أدرك المجتمع الدولي أن الفقر اكبر من انعدام أو قلة الدخل و إنما يتوسع مفهومه ليشمل انعدام الحاجات الأساسية المرتبطة بمعيشة الإنسان و المتشابكة فيما بينها كالرعاية الصحية، التعليم، المشاركة السياسية و الأمن...الخ.

وكان نتيجة الجهود الدولية المبذولة في مجال التنمية أن تم الاتفاق على اعتبار **الفقر هو الهدف المحوري للتنمة** حيث صيغت الأهداف التنموية للألفية وفق نظرة استراتيجة لمكافحة الفقر. وقد أدرك الباحثون و المختصون أنه لابد من مخاطبة الفقر في كافة الاتجاهات و ليس من خلال الدخل فقط. فحرمان الفرد في مجال من مجالات الحياة يشكل صورة من صور الفقر وعلى هذا الأساس تم ربط الفقر بالحرمان لتتضح لنا حقيقة أساسية و هي أن الفقر و الحرمان لهما ثلاث أبعاد أساسية:

- **العيش و البقاء و الوفاة في سن مبكر.**
- **المعرفة و عدم القدرة على القراءة و الكتابة.**

[1] محبوب الحق ، **ستار الفقر ترجمة احمد فؤاد بلبع** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1988 ،ص 61 .

[2] مصطفي احمد حامد رضوان،**الفقر في ظل العولمة**، الدار الجامعية للكتاب ط1،الاسكندرية2012،ص ص 32 – 35 .

- **مستوى الحياة أو المعيشة و إجمالي التوفير.**

وبهذا تم التوصل إلى صياغة مفهوم للفقر و فق منهج القدرات و الاستحقاقات التي جاء بها A.Sen بحيث أصبح الفقر لا يعني قلة الدخل أو الفشل في الحصول على الحاجات الأساسية أو قلة المنفعة فقط و لكنه يعني قصور القدرة الإنسانية على تلبية مختلف المتطلبات الأساسية نتيجة لمختلف أوجه الحرمان[1]. وبذلك اتخذ مفهوم الفقر طابعا شموليا من خلال كونه:

- الفقر هو الحالة التي يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية مختلف حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافية و اقتصادي و سياسي محدد.
- الفقر هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة.
- الفقر يعبر عن " فقدان القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى من الرفاهية الإنسانية المستحقة للإنسان من بينها الاستمتاع باحترام الذات و ضمان حقوق المواطنة من خلال المشاركة الفاعلة في المؤسسات الاجتماعية و السياسية والاقتصادية و القدرة على التأثير فيها"[2] .
- عرف الفقر حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على انه " الفقر يشمل تلك العوامل التي تعزز تحكم الفرد على الموارد كالحفاظ على الصحة الجيدة و القدرة على القراءة و الكتابة "[3].
- عرفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الفقر على انه " ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد و المقدرات و الخيارات و الأمن و القوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق من الحقوق المدنية و السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية "[4].

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا بأن المفهوم الموسع للفقر يتضمن أوجه متعددة نوجزها فيما يلي :

- **الفقر الاقتصادي**:عدم قدرة الفرد على كسب المال، الاستهلاك، التملك، الوصول للغذاء.
- **الفقر الإنساني**:عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التعليم، الماء الصالح للشرب، السكن.
- **الفقر السياسي**:عدم وجود حقوق الإنسان و المشاركة السياسية و حرية التعبير.
- **الفقر الوقائي**:عدم وجود القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية.

[1] تعرف القدرة الإنسانية من وجهة نظر التنمية البشرية على أنها فرص الحياة و القدرة على اختيارها و الوصول إليها بحرية ،انظر للتفصيل سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد, مرجع سابق ، ص 44 .

[2] مصطفى محمود عبد السلام، **المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي**، الوراق للنشر و التوزيع ط1، عمان 2012، ص 53,

[3] البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الفقر و النمو و توزيع الدخل في لبنان**، تقرير سنة 2010، ص33.

[4] منظمة الأمم المتحدة و منظمة الصحة العالمية، **حقوق الإنسان و الصحة و استراتجيات الحد من الفقر** ، سلسلة منشورات الصحة و حقوق الإنسان, العدد 5، سبتمبر 2010, ص6.

ثانيا – أسباب الفقر: بما أن الفقر ظاهرة عالمية متعددة الأبعاد، فهناك العديد من الأسباب و العوامل التي ساهمت في إيجادها و استمرارها تتمثل أساسا فيما يلي:

1 – **الأسباب و العوامل البيئية**: العوامل البيئية تتداخل في مسبباتها و في النتيجة النهائية وهي القضاء على الفقر، فخلال الاحتفال باليوم العالمي للبيئة في 5 جوان 2006 صدر تقرير الأمم المتحدة الذي دق ناقوس الخطر فيما يتعلق بمشكلة التصحر التي تعانيه العديد من الدول المتخلفة وخاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث اعتبر التصحر عقبة رئيسية أمام القضاء على الفقر لأنه يساهم في انتشار الفقر في العالم بصورة يصعب تداركها، كما يشمل الأمر أيضا الجفاف و فقر المياه[1]. وفيما يلي إشارة لأهم العوامل البيئية المسببة للفقر.

- التصحر: التصحر حسب تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هو " تدهور الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة و في المناطق الجافة و شبه الرطبة نتيجة لعوامل مختلفة تشمل التغيرات المناخية و النشاطات البشرية مما يؤدي إلي فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها، ويؤدي إلي فقدان التربة الفوقية ثم فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي و دعم الحياة الحيوانية و البشرية "، ونتيجة لذلك يعتبر الفقر سببا للتصحر و نتيجة عنه بسبب سوء استخدام الأراضي الزراعية من اجل إنتاج كمية اكبر من المحصول، وهو ما يؤدي إلي تدهور التربة ثم هجرة أصحاب الأراضي المتصحرة مما يزيد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية و السياسية. وتشير الإحصائيات أن العالم يفقد سنويا 691 كم^2 من الأراضي الزراعية نتيجة التصحر، إضافة إلي أن الأرض فقدت بين عامي 1975 و 1995 حوالي 30 % من مواردها الطبيعية، كما أن 30 % من مساحة الأرض معرضة للتصحر، وتجدر الإشارة إلى أن العوامل البشرية تساهم في تفاقم مشكلة التصحر من خلال[2] :
  - يشكل تزايد عدد السكان ضغطا حقيقيا من حيث التوسع الزراعي وزيادة أعداد الماشية مما يتطلب توسع مساحات الرعي و قطع الغابات، ونتيجة لكل ذلك يحدث التصحر. وعليه يمكن القول أن النمو السكاني، الفقر و التدهور البيئي، كل منهم يعزز الأخر.
  - نمط استخدام الأرض تختلف نوعيته وكثافته من منطقة لآخري.
- الجفاف : إن الجفاف باعتباره يمثل تأخر سقوط المطر و سوء توزيعه لفترة طويلة يعتبر من اخطر المشاكل البيئية لأنه يؤثر مباشرة على سبل عيش الأفراد و يؤدي إلي انخفاض الإنتاج الغذائي، كما يهلك الثروة الحيوانية و يخفض القدرة الشرائية، ونتيجة لذلك يزداد عدد المعدومين. وتشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية أن الجفاف ساهم في وفاة 50 % من إجمالي ضحايا الكوارث الطبيعية نتيجة لنقص الغذاء و سوء التغذية وانتشار العدوى.

[1] مصطفى احمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص ص 64 – 65 .

[2] نفس المرجع ، ص ص 66 – 67 .

2 – الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفقر:

- الزيادة السكانية: إن الزيادة السكانية في اغلب الدول النامية تساهم بشكل كبير في تفاقم ظاهرة الفقر لأنها تضعف النمو الاقتصادي الأمر الذي يساهم في انخفاض مستوى الدخل الفردي و ما يصاحبه من انخفاض في مستويات الصحة و التعليم. وعليه فإن النمو السكاني المتزايد يساهم في انتشار الفقر نتيجة لعدة عوامل أهمها:
  - يخفض النمو السكاني السريع من معدلات نمو الدخل الفردي عن طريق تخفيض الاستثمار في رأس المال البشري .
  - معدلات النمو السكاني المرتفعة لها اثأر سلبية على البيئة من خلال زيادة الضغط على الموارد الطبيعية.
  - يساهم النمو السكاني السريع في انخفاض دخل الفئات المحرومة نتيجة لزيادة عرض العمل و خاصة في النشاط الزراعي، وهو ما يؤدي إلي انخفاض الأجور و ينتج عن هذا كله ارتفاع معدلات الفقر.
- انخفاض مستويات التعليم و الأمية: كما هو معلوم فإن العلاقة قوية بين تراكم الاستثمار الاجتماعي و النمو الاقتصادي، حيث أن القراءة و الكتابة يؤثران على كفاءة وفاعلية رأس المال البشري بالنظر لكونهما يمثلان احد العوامل الأساسية الداعمة للنمو الاقتصادي. و عليه فإن انخفاض المستوى التعليمي و الأمية يشكلان عائق كبير للارتقاء بالأداء الاقتصادي للدول النامية، الأمر الذي مما يحد من مسيرة التنمية و يساهم في تفاقم حدة الفقر.
- البطالة : تعتبر البطالة احد الآليات الاجتماعية لتفشي الفقر و خاصة في الدول النامية، وذلك بالنظر لما يصاحبها من معاناة و حرمان تؤدي إلى العديد من المشاكل و الآفات الاجتماعية فيزداد معها العنف و الجريمة . وبصفة عامة تساهم البطالة في تفشي الفقر بسبب إهدارها لقيمة العمل البشري باعتباره من أهم الثروات المتاحة.
- التضخم : يشكل التضخم تحديا كبير للعديد من الأفراد في الدول النامية، ففي ظل مستوى الأجور المنخفضة أصلا و التي لا تلبي احتياجات و رغبات فئة عريضة من الأفراد و الأسر، يساهم التضخم في تفاقم هذه المشاكل بحيث يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض مستويات المعيشة بسبب انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وبما أن الدول النامية في مجملها دولا استهلاكية تعتمد بنسبة كبيرة على تلبية احتياجاتها من الأسواق العالمية فإنها تصبح عرضة لارتفاع تكاليف مختلف السلع و الخدمات المستوردة بسبب :
  - انتقال التضخم العالمي للدول النامية عن طريق ما تستورده من منتجات.

- ارتفاع أسعار المحروقات و مشتقاتها و تأثيرها المباشر على ارتفاع السلع المصنعة و الخدمات.
- تساهم زيادة الأعباء المالية ممثلة في الضرائب و الرسوم المختلفة في ارتفاع تكاليف المعيشة في العديد من الدول النامية.

ويترتب على العوامل السابقة ارتفاع تكاليف مختلف السلع و الخدمات في الدول النامية مما يعني حدوث ارتفاع في الأسعار و تدهور في القدرة الشرائية، وبالتالي انخفاض في مستوى الأجور الحقيقية لإجمالي الأفراد و هو ما يعني انخفاض في المستوى المعيشي، الأمر الذي يؤثر سلبا على الفرد و على الاقتصاد الوطني نظرا لكونه يساهم في انتشار الفقر و ما يتبعه من مظاهر سلبية كنقص التغذية و انخفاض مستويات الصحة و التعليم، وذلك نتيجة للأسباب التالية:

- نتيجة لتدهور القدرة الشرائية يتقلص الاستهلاك إلى مستويات اقل من الحد الأدنى الذي يضمن الحاجيات الأساسية. وعليه تتعرض فئات عديدة لمختلف أنواع الحرمان نظرا لعدم كفاية دخولهم .
- يساهم انخفاض الأجر النقدي الحقيقي في انخفاض إنتاجية العامل، وهو ما يؤدي إلى تدهور الإنتاج و تراجع معدل النمو الاقتصادي.
- نتيجة لتقلص حجم الاستهلاك ينخفض إجمالي الطلب مما ينعكس سلبا على حجم الإنتاج و السوق مستقبلا.

– سوء التوزيع و عدم المساواة: يعتبر ارتفاع مستويات الدخل محركا أساسيا للنمو و التنمية فمع زيادة دخول الأفراد تتحسن مستوى معيشتهم و تنخفض نسب الفقر. غير أن التحدي الأساسي للدول النامية هو سوء توزيع الدخل فخلال فترة التسعينيات سجلت دول أمريكا اللاتينية معدلات مرتفعة في سوء توزيع الدخل حيث كان نصيب 10 % الأكثر غني من الدخل يفوق ب 20 مرة نصيب 10 % الأقل فقرا[1]، وتشير الإحصائيات انه خلال الفترة 1970 – 2000 لم يسجل أي تحسن على مستوى توزيع الدخل في العالم بالرغم من ارتفاع متوسط الدخل الفردي خلال الفترة، وعليه كلما كان سوء توزيع للدخل فإن ذلك يعني عدم استفادة شريحة عريضة و خاصة الفقراء من الزيادة المحققة في الدخل، أي أن عدم المساواة يكبح النمو و التنمية مهما بلغت مستوياتها. وكشف تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 عن وجود علاقة عكسية بين عدم المساواة في كل من الصحة، التعليم، الدخل و التنمية البشرية من خلال دراسة أجريت سنة 2012 على 132 دولة[2].

وترتبط عدم المساواة أيضا مع الجنس حيث تشير الإحصائيات إلى تعرض المرأة في الدول النامية لكل أنواع عدم المساواة في مختلف المجالات مثل التعليم و الصحة و التوظيف، ويرجع ذلك لعاملين أساسيين احدهما بسبب فقر تلك المجتمعات و السبب الأخر يتمثل في التحيز للرجال دون النساء، ويظهر ذلك جليا من خلال التحيز في

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2001**، ص 17.

[2] نفس المرجع ، ص ص 30 – 33.

مستويات الأجور العليا للرجال من دون النساء، وتفضيل تشغيل الذكور عن الإناث، وارتفاع معدل وفيات الإناث في المناطق النامية وخاصة خلال فترة الحمل و الرضاعة، وضعف التمثيل السياسي للمرأة في مختلف الهيئات الرسمية [*].

- الفساد: يشكل الفساد ظاهرة عالمية تنشر في العديد من الدول و خاصة النامية منها و على اعتبار أن الفساد بمختلف أشكاله، الرشوة، المحاباة، الابتزاز، نهب المال العام يمثل " **كل عمل يتضمن سوء استخدام منصب عام لتحقيق مصلحة ذاتية للفرد أو جماعته** "[1] . ويتمثل الضرر الأساسي للفساد في إلحاق الضرر بالمصلحة العامة من اجل المصلحة الخاصة دون النظر لدرجة مشروعيتها و توافقها مع النظام العام . كما أن للفساد أثار عديدة على الدولة و الفرد تساهم كلها في كبح مسار التنمية أهمها ما يلي:
  - يؤثر الفساد على حجم الاستثمار الداخلي و الخارجي في ظل محيط غير مستقر و غير محفز و مشجع على الاستثمار بالنظر لتغييب سلطة القانون.
  - يقلص الفساد من حجم إيرادات الدولة مما يحدث عجز لدى الدول الفقيرة في تلبية مختلف الحاجيات و المتطلبات التنموية. فنتيجة للفساد تتوسع ظاهرة التهرب الضريبي التي تقلص الإيرادات الجبائية للدولة.
  - يحد الفساد من فرص استفادة الفئات المحرومة من مختلف الإعانات و المنح التي تقدمها الدولة فيؤدي ذلك إلي تفاقم مظاهر الفقر.
  - يقلص الفساد من فرص استفادة الدولة من الدعم المالي والإعانات و المساعدات الخارجية في ظل عدم التأكد من استفادة الفئات المحرومة من هذه الإعانات.
- محدودية الاستثمارات الأجنبية: يشكل الاستثمار الأجنبي أحد أهم الطرق المعتمدة في تمويل التنمية و رفع كفاءة و أداء الاقتصاد في الدول النامية، وذلك من خلال ما يوفره من موارد مالية تسمح بتوسيع النشاط الإنتاجي و تساهم في امتصاص البطالة بما يؤدي إلي تحسن مستوى الدخل لفئة كبيرة من الأفراد. وتشير الإحصائيات العالمية أن حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية لا تزال في حدود 30 % بينما تستقطب الدول المتقدمة الحجم الأكبر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم، وبهذا فإن الدول النامية تفوت فرصة كبيرة تمكنها من رفع أدائها الاقتصادي بما يضمن لها توفير موارد مالية تمكنها من مجابهة تحديات الفقر و التخلف. وتوجد العديد من الأسباب التي تساهم في انخفاض حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية أهمها :
  - الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي.
  - الضعف المؤسسي و كثرة القيود الإدارية و عدم ملائمة البنية الأساسية.
  - ضعف و تخلف الجهاز المصرفي في اغلب الدول النامية .

[*] للمزيد من الاطلاع على مختلف ظروف عدم المساواة بين الجنسين انظر : تقرير عام عن التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي بعنوان " **المساواة بين الجنسين و التنمية لسنة 2012** .

[1] مصطفى احمد حامد رضوان، مرجع سابق ، ص 111 .

- عبئ الدين الخارجي: كانت البلدان النامية بحاجة ماسة إلى الموارد المالية الضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ومعالجة العجز الحاد الذي تعاني منه موازين مدفوعاتها، ونتيجة لذلك لجأت الدول النامية للبلدان الرأسمالية و المؤسسات الدولية من اجل الاقتراض. حيث اعتمدت الدولة المتقدمة على سياسة تشجيع البلدان النامية على الاستدانة الخارجية دون الاهتمام بمدى قدرة البلدان المقترضة على الوفاء بديونها خصوصا مع استمرار العجز الذي تعانيه الدول النامية في موازين مدفوعاتها. وقد أدت هذه السياسة إلى نمو الديون الخارجية بأرقام ضخمة تفوق القدرة الاقتصادية والمالية للبلدان المقترضة، ففي سنة 1968 كانت ديون البلدان النامية لا تتجاوز 50 مليار دولار ثم تراكمت بسرعة فائقة لتتجاوز 600 مليار دولار سنة 1980، واستمر حجم المديونية بالارتفاع من 539 مليار دولار إلى أكثر من 2150 مليار دولار بين سنتي 1990 و1996. وبحلول عام 2010 وصلت الديون الخارجية للعالم الثالث إلى أكثر من 500000 مليار دولار[1]. ومن المؤشرات المباشرة لأزمة المديونية هي خدمة الدين الخارجي التي تلتهم جزءاً كبيراً من الموارد النقدية التي تحققها صادرات البلدان النامية.

فمع التصاعد الحاد في حجم الديون الخارجية ارتفعت خدمات الدين الخارجي من 22 مليار دولار عام 1974 إلى 76,6 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 536 مليار دولار سنة 1987. كما ارتفعت نسبة إجمالي المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية ب 2.2 % ما بين سنتي 2009 و 2010 [2] . وبهذا دخلت البلدان المدينة في الحلقة المفرغة للمديونية. وعند عجز البلدان المدينة عن الوفاء بالتزاماتها المالية في أجالها المحددة تضطر إلى طلب قروض جديدة وبشروط أكثر صعوبة لسداد الأقساط والفوائد المترتبة على القروض القديمة. وبذلك ظلت تدور في حلقة مفرغة وهي طلب قروض جديدة لسداد أقساط وفوائد القروض القديمة. وبهذه الطريقة انحرفت القروض عن الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر والبطالة إلى تمويل ذاتها.

- تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي: تعتبر سياسات الإصلاح الاقتصادي من اكبر المتغيرات التي ساهمت في انتشار الفقر في الدول النامية، ونتيجة لضعف الأداء الاقتصادي للدول النامية و ارتفاع حجم مديونيتها فرض عليها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي حزمة من الإصلاحات و البرامج الاقتصادية المتمثلة أساسا في[3] :
  - سياسات التثبيت: التي تهدف إلي تقليص الطلب الكلي عن طريق جملة من السياسات المالية و النقدية الانكماشية التي تسمح بتخفيض أعباء الدولة للتقليل من عجز الموازنة من خلال الضغط على الإنفاق على الخدمات و تقليص أو إلغاء الدعم الحكومي و الاستغناء عن العمالة الزائدة.

[1] انظر لمزيد من التفصيل : عودت ناجي الحمدان، **دور صندوق النقد الدولي في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية**، جريدة المدى العدد 2683 ، الصادرة بتاريخ 2012/12/21.

[2] قدرت نسبة إجمالي الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية ب 24.8 % سنة 2009. انظر للتفصيل:الأمم المتحدة، **الحالة و التوقعات الاقتصادية في العالم 2011**، ص 5.

[3] عزيزة بن سمينة بنت عمار، **الدول النامية وأزمة المديونية**، دار أسامة للنشر و التوزيع ط1، عمان 2010، ص ص 219 – 224.

- سياسات التكييف: تهدف هذه السياسة إلي زيادة العرض الكلي عن طريق زيادة الإنتاج و تحسين مستوى الرفاهية عبر جملة من الآليات:
  - تشجيع القطاع الخاص المحلي و الأجنبي.
  - تدعيم مسار الخوصصة.
  - الإصلاح الضريبي.
  - إصلاح القطاع المالي.
  - حرية التجارة و التحول نحو التصدير.

ورغم أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي صاحبه إجراءات تهدف إلي التخفيف من الآثار الجانبية للفقر عن طريق شبكة الضمان الاجتماعي التي تهدف إلى تخفيف حدة الفقر و الأزمات الاقتصادية من خلال الدعم الموجه لعدد من السلع الأساسية، إلا أن مستويات الفقر ارتفعت في اغلب الدول النامية التي طبقت هذه الإصلاحات، وذلك بالنظر لضعف الأداء الاقتصادي لهذه الدول و تقليص الإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم و ثبات الأجور رغم ارتفاع الأسعار مما ساهم في تعميق حدة الفقر*. ويقر المدير السابق لصندوق النقد الدولي **مشال كمدسيوس** بهذا الواقع بقوله " **التصحيح الهيكلي ترافقه إجراءات غالبا ما تكون عقابية و هي ضرورية لتحرير الاقتصاد من الرقابة المتعددة"**[1]. وعليه فإن القول بإمكانية ضبط مستوى الطلب ليتوافق مع مستوى العرض المتاح في إطار ما تسمح به قاعدة الموارد المتاحة عند حدود مستويات إشباع الحاجات الأساسية للدول الفقيرة مسألة تتسم بقدر كبير من عدم التأكد، حيث أن التفكير في إدارة الطلب باتجاه تخفيضه أو تقيده عند مستوى منخفض من الدخل سيقود إلى اتساع ظاهرة الفقر[2].

– قصور عمل المنظمات الدولية في الحد من الفقر: بالرغم من أن المجتمع الدولي اعتبر المحور الأساسي للتنمية خلال الألفية الثالثة يتمثل في مكافحة الفقر باعتباره ظاهرة متعدد الأبعاد، غير أن الجهود الدولية لا تزال محدودة في مكافحة الفقر، وحتى و إن سجل تحسن ملحوظ فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية فلا يجب أن تخفي المؤشرات و الإحصائيات الواقع المرير الذي يكابده العديد من البشر في مختلف مناطق العالم من حيث انه خلال سنة 2012** كان هناك :

- 1.2 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع بأقل من 1,25 دولار يوميا.
- شخص من ثمانية أشخاص في العالم يبيت جائعا.

* رغم أن تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي ساهمت في تقليص العجز الداخلي و الخارجي و تخفيض التضخم إلا أن الآثار الاجتماعية كانت كبيرة مع تفاقم مشكلة البطالة و تدني القدرة الشرائية للمواطنين ، كما أن الانفتاح الاقتصادي في ظل العلاقات غير المتكافئة بين الدول النامية و المتقدمة زاد من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة.

[1] عزيزة بن سمينة بنت عمار، مرجع سابق، ص233.

[2] سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 69 .

** انظر للمزيد من التفصيل حول انجاز الأهداف التنموية للألفية سلسلة تقارير الأهداف الإنمائية للألفية التي تصدر سنويا.

- طفل من أصل ستة أطفال دون الخامسة يعاني من سوء التغذية يقدر عددهم الإجمالي بأكثر من 100 مليون طفل.
- 15% من سكان العالم يعانون من سوء التغذية.
- بلغ عدد الذين شردوا بفعل النزاعات و الحروب 45,1 مليون شخص منهم 15 مليون لاجئ في دول أجنبية.
- 57 مليون طفل في سن التمدرس و لم يلتحقوا بالمدارس.
- 123 ملين شاب لا يجيدون القراءة و الكتابة.
- في إفريقيا يموت طفل من أصل 9 أطفال قبل أن يصل لسن الخامسة بسبب سوء المعيشة و هذا المعدل يزيد 16 مرة عن الدول النامية.
- 50 مليون امرأة في جميع أنحاء العالم تلد لوحدها دون رعاية صحية.
- 863 مليون شخص يعيشون في ظل ظروف صعبة في أحياء فقيرة.
- منذ سنة 1990 إلي غاية 2012 بلغ عدد الذين لم تتوفر لهم فرص الحصول على مياه صالحة للشرب 2,1 مليار شخص كما بلغ عدد الذين لم تتوفر لهم فرص الحصول على رعاية صحية 1,9 مليار شخص[1].

المطلب الرابع:النظريات المفسرة للفقر

بما أن الفقر ظاهرة متعددة الجوانب فقد اختلفت الآراء و النظريات المفسرة له باختلاف واقع و ظروف كل مجتمع، حيث يختلف تفسير الفقر في مجتمع يسوده الفقر و الحرمان عن مجتمع أخر يعتبر الفقر فيه ظاهرة هامشية و ليست مركزية. وفيما يلي أهم النظريات المفسرة للفقر.

أولا– نظرية الحلقة المفرغة للفقر: تعتمد هذه النظرية على تفسير الفقر وفقا لما يعرف بالسببية الدائرية في الربط بين مختلف مظاهره، والحلقة الدائرية تعبر عن مجموعة من القوي و العوامل التي تتفاعل فيما بينها لإبقاء البلد الفقير فقير، حيث أن انخفاض مستوى الدخل الفردي هو سببا للفقر ونتيجة له في نفس الوقت. فالفقر عبارة عن حلقة تبدأ بسبب تدني مستوى الدخل الفردي الذي يساهم في تدني المستوى الصحي و التعليمي و ينتج عن ذلك كله انخفاض في إنتاجية الفرد مما يؤدي إلي انخفاض دائم في مستوى الدخل الفردي. وفي هذا الصدد يشير Nurkse إلي أن الحلقة المفرغة للفقر تعبر عن " **مجموعة من القوى الدائرية تتجه نحو الفعل و رد الفعل على بعضها البعض بطريقة تجعل البلد الفقير في حالة فقر دائم**"[2]، وتنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية و هي أن أصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم الادخار و الاستثمار أما أصحاب الدخول المنخفضة لا يمكنهم القيام بذلك مما يجعل

[1] كل الأرقام و الإحصائيات الواردة أعلاه جاءت ضمن **تقرير الأهداف الإنمائية لسنة 2013**.

[2] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر1،عمان 2007 ,ص 44 .

مستويات الادخار و الاستثمار و الدخل منخفضة باستمرار في المجتمعات الفقيرة. وتعمل الحلقة المفرغة للفقر من جانبي العرض و الطلب و فق ما يوضحه الشكل التالي:

المخطط رقم 1 – 2: نموذج الحلقة المفرغة للفقر

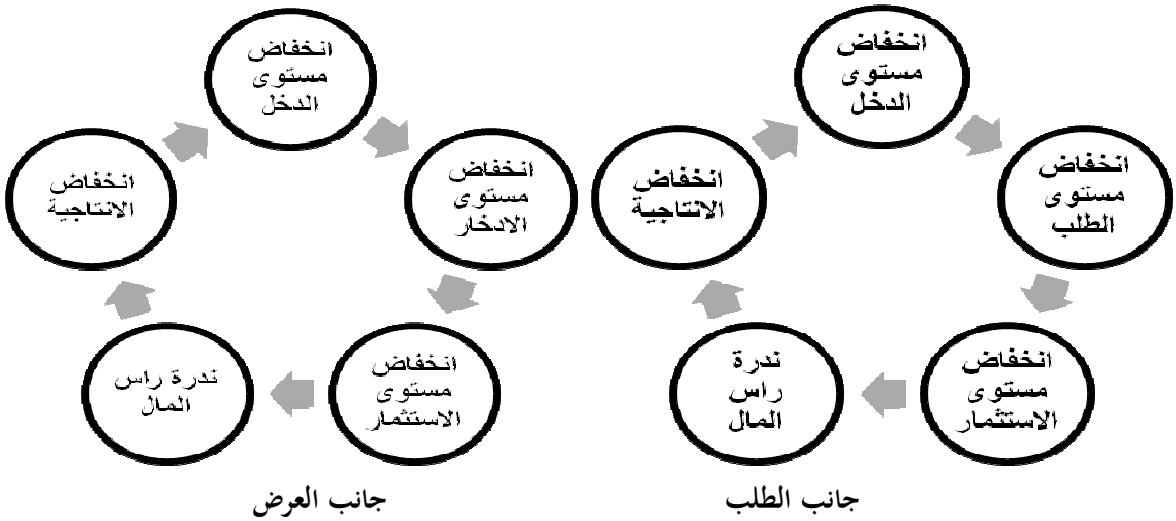

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على : مدحت القرشي،التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشرط1،عمان 2007 ,ص 45 .

كما أن المتطلع لواقع الدول المتخلفة يلاحظ امتداد نموذج السببية الدائرية لمختلف الجوانب المرتبطة بحياة الفرد، فنتيجة للفقر أصبحت هناك عدة حلقات مفرغة كالحلقة المفرغة الخاصة بالتعليم التي تبدأ بانخفاض المستوى التعليمي و ينتج عنه انخفاض الكفاءة و المهارة الفنية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العامل و ينتج عن ذلك انخفاض في مستوى الدخل و تنتهي الحلقة بانخفاض المستوى التعليمي. ونفس الأمر يتعلق بالصحة بحيث تبدأ الحلقة و تنتهي بانخفاض المستوى الصحي للفرد. والشكل التالي يوضح ذلك:

المخطط رقم 1 – 3: نموذج الحلقة المفرغة لانخفاض المستوى التعليمي و الصحي

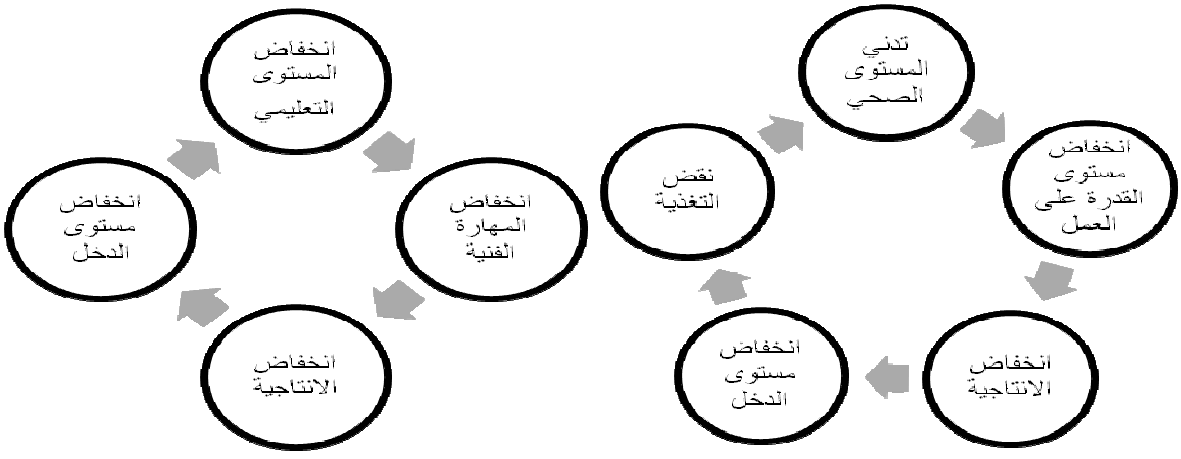

المصدر: من إعداد الطالب.

ونشير في الأخير إلي انه هناك من يعتقد أنه لا يمكن كسر الحلقة المفرغة للفقر، وهو ما يعني بقاء الدول الفقيرة فقيرة، غير أن هذا الاتجاه غير مقبول عمليا لسببين أساسيين، وهما:

- **إن الدول المتقدمة اليوم مرت بمراحل متباينة و شهدت الفقر و التخلف و بعد ذلك تمكنت من الوصول إلي حالة التقدم الذي تسايره اليوم.**
- **إن استقراء الواقع الاقتصادي يوضح بان العديد من الدول النامية استطاعت كسر هذه الحلقة مثل ماليزيا، الصين، دول الخليج...الخ.**

ثانيا – النظرية المالتوسية في تفسير الفقر: تستند هذه النظرية على الآراء التي جاء بها روبرت مالتوس منذ أكثر من قرنين من الزمن فيما يتعلق بالقدرة الإنسانية على التكاثر بشكل مضاعف تبعا لمتوالية هندسية مقابل نمو السلع و المنتجات وفقا لمتوالية حسابية. وهو ما يعني بأن عدد السكان سيزداد بصورة أسرع من زيادة السلع و المنتجات مما يؤدي لحدوث مؤكد لمشكلات الجوع و البطالة و الفقر. ونتيجة لما سبق فقد خلص مالتوس إلي أن الفقر بمظاهره المختلفة مشكلة حتمية و هو خاضع للعلاقة الأبدية المبنية على تباين نمو السكان من جهة و المنتجات المختلفة من جهة أخرى. وبهذا استنتج بأن الفقراء يزداد شقائهم مع تكاثرهم و اعتبر بأن « **السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم و بسوء توزيع الملكية، فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل و الغذاء للفقراء، وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل و الغذاء**"[1]. وأخيرا لابد من الإشارة لكون النتائج التي خلص إليها مالتوس لم تصمد أمام الوقائع التاريخية و الاقتصادية، حيث ازداد عدد السكان منذ ذلك الحين بصفة متسارعة ليرتفع من حوالي واحد مليار إلي ما يزيد عن 6 ملايير حاليا، ومع ذلك لم تحدث الكارثة التي حذر منها بخصوص تعرض البشر للمجاعة و الفقر، ذلك أن مالتوس صاغ نظريته بناءا على ظروف و وقائع البشر خلال القرن التاسع عشر و هي ليست ثابتة و إنما خاضعة لديناميكية التطور البشري في مختلف المجالات، كما أن العديد من الدراسات و الأبحاث أثبتت عدم وجود أية علاقة سلبية للنمو الديموغرافي على الأداء الاقتصادي للدول[2]، وقد أشار كل من ألبرت هيرمان، كلارك، و بسرب إلي أن الزيادة السكانية تعمل على إيجاد قوة ضاغطة تؤدي إلى مضاعفة الجهد من قِبل السكان أنفسهم لتحسين مستوياتهم المعيشية، ويعتبر الاقتصادي الأسترالي كولين كلارك من الأوائل الذين لاحظوا أن المعطياتِ الواقعيةَ والميدانية لا تؤكِّد على أطروحة العلاقة السلبية بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي و يرى أن العلاقة بين ارتفاع الدخل الفردي والزيادة في عدد السكان علاقةٌ إيجابية. أما جوليان سيمون فإنه يرى بأن النمو الديموغرافي عاملا قويًّا يساعد في حل المشكلات الإنسانية، على اعتبار أن إبداع الإنسان يمثل المورد الوحيد الذي يمكنه أن يحلَّ ويحدَّ من مشكلة ندرة الموارد الأخرى. وفي سنة 1986 مؤَّلت الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات

[1] عدنان داود العذاري، هبة زوير الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، دار جرير للنشر ط1، عمان 2010، ص 39 .

[2] مولاي المصطفى البرجاوي، **الجغرافيا وإشكالية التخلف**، تاريخ الاطلاع 12 جويلية 2013 ، انظر الموقع :
www://alu kah.net/Culture/0/5215/#ixzz2lDj9RciO.

المتحدة الأمريكية دراسةً حول السكان والتنمية، وقامت بتحليل سلسلة من التصريحات حول الآثار السلبية للنمو الديموغرافي على الاقتصاد و الأفراد و توصلت إلي أنه ليست هناك أدلة واقعية تساند هذا الاتجاه.

ثالثا – التفسير الماركسي: يؤكد اليساريون على أن حلقة الفقر هي نتاج الطغيان الاقتصادي الذي يتجلي في عدم المساواة الاجتماعية، و لذلك فهم يطالبون بتفعيل دور الدولة من خلال سياسات الدعم و الإنفاق لصالح الفقراء في مختلف المجالات[1]، وتعتبر هذه الآراء بمثابة نتاج لما توصل إليه كارل ماركس من خلال تحليليه للصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية الذي يقوم على أساس سيطرة الطبقة الرأسمالية على عناصر الإنتاج و استغلالها لطبقة العمال، وهو ما يعني بأن الانتماء الطبقي الذي يقوم على أساس العلاقة بوسائل الإنتاج هو الذي يحدد المستوى المادي لكافة الأفراد، ونتيجة لهذا الوضع يحدث التفاوت الكبير في المستوى المادي لأفراد المجتمع. فالرأسماليون يستأثرون بقدر كبير من الدخل بينما طبقة العمال تأخذ جزء يسير اقل من حقها تجعلها تحت وطأة الفقر وأساس المشكلة هو سوء التوزيع، ولمعالجتها لابد من إزالة التركيب الطبقي و إحداث عدالة في التوزيع .

رابعا – نظرية الأنظمة الاقتصادية والسياسية: يشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الفرد ليس مسؤولا عن الفقر الذي يعانيه ولكن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها دور مباشر في عدم قدرة الناس على الحصول على الفرص و الوسائل التي تمكنهم من تحقيق مستوى معيشي لائق، ويؤكد Jencks* المفكر الاجتماعي الفرنسي أن الدخول المتدنية لا تتيح للعائلات فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية فتتناقص فرص التحصيل العلمي والتدريب المهني لتلك العائلات مما يمنعها من الحصول على وظائف جيدة مما يساهم في بقاء مستويات الدخول ضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة النظم السياسية وفق هذه النظرية تشكل عائق حقيقي يقف أمام الفقراء، حيث أن التأثير و النفوذ السياسي يرتبط طرديا مع الثروة والغنى وهو ما يعني أن الفقراء الذين لا يملكون القدرة على التأثير المطلوب ضمن النظام السياسي لا تتحقق لهم منافع تحسن من مستوى معيشتهم و تمنحهم المزيد من العدالة.

خامسا – نظرية العوامل الجغرافية و الموارد: تتمحور هذه النظرية حول حقيقة أن المناخ الملائم يهيئ أساسا للتقدم و المناخ غير الملائم لا يساعد على التطور و التقدم، فقد أكد المفكر البريطاني شو Shaw صاحب هذه النظرية على أن للموقع الجغرافي وعدم توفر المؤهلات والظروف المحفزة أثرا مباشرا في تفاقم مشكلة الفقر. ويشير Alis & Buchanan إلي أن الكرة الأرضية مقسمة إلي بلدان متقدمة في المناطق الشمالية و الشمالية الغربية و أخري متخلفة يقع اغلبها في إفريقيا و أسيا و أمريكا اللاتينية، وتتميز مناطق الدول الفقيرة بكونها مناطق حارة و

[1] جامعة الملك عبد العزيز، مركز الإنتاج الإعلامي، **مكافحة الفقر**، سلسلة نحو مجتمع المعرفة ، العدد 13 سنة 1427 هـ، ص 75 .

* توصل عدد من الباحثين أهمهم :(A. Leigh, C. Jencks, A. Clarkwest) إلي وجود علاقة مؤكدة بين الحالة الاقتصادية و مستوى معيشة الفرد بفضل الموارد الاقتصادية الكبيرة للأفضل حالا.

استوائية تساعد على انتشار العديد من الأمراض كما أنها عرضة للأمطار الغزيرة و الفيضانات و تنتشر بها العديد من الآفات و الحشرات التي تؤثر على الإنسان و المحاصيل الزراعية مما يفسر فقر و تخلف هذه المناطق. وبجانب العوامل الجغرافية هناك من يشير إلى مدى تأثير وفرة الموارد و الثروات الطبيعية على التقدم، غير أن هذا الاتجاه يبدو ضعيفا خاصة من حيث الثروات الطبيعية نظرا لتوفر عدد كبير من هذه الثروات في الدول الفقيرة حيث لا يزال العديد منها غير مستغل[1]، بينما يمكن قبول فكرة ضعف كفاءة وفعالية الموارد البشرية في الدول الفقيرة باعتباره احد المشاكل المزمنة التي تواجه هذه الدول.

سادسا– نظرية العلاقات الغير متكافئة: تعتبر هذه النظرية أن الفقر الجماهيري و التخلف لا يمثلان الحالة الأصلية أو الطبيعية لمجتمعات الدول النامية وذلك من حيث أن الفقر نشأ و تطور مع تطور الدول الرأسمالية المتقدمة. ويشير "**جون اند فرانك** " أن تقدم و تطور الدول الرأسمالية يتم غالبا على حساب تخلف و فقر الدول النامية بسبب العلاقة غير المتكافئة التي تجمع بين دول المركز المتقدمة و دول الأطراف المتخلفة[2]. وقد فرضت العلاقات الغير متكافئة بعدة أساليب و طرق منها الاستعمار و السيطرة المباشرة على العديد من الدول النامية، والسيطرة غير المباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدول الصناعية الكبرى[3] . وعليه يصبح الفقر محصلة لظروف تاريخية تميزت باستغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة. إن هذا الاتجاه بالرغم من كونه واقعيا نسبيا إلا انه يركز على العوامل الخارجية للفقر و التخلف و لا يشير للعوامل و الظروف الداخلية التي تميز الدول المتخلفة و التي ساهمت في تفاقم مشكلة الفقر كسوء التوزيع و الفساد الإداري و السياسي ...الخ.

سابعا– النظرية الحتمية: يعتبر " **اوسكار لويس**" بأن ثقافة الفقر هي ثقافة فرعية ظهرت نتيجة لضغوط التغيرات الاجتماعية و التكنولوجية في المجتمع[4]. حيث يتصف بهذه الثقافة كل من نشأ في عالم الطبقات الدنيا و هي تنتقل من جيل لأخر و تعيش في نطاق حامليها دون أن يشعروا بها أو تثير انتباههم أو اندهاشهم لأنها تمثل جزءا منهم، مما يعني بأن صفات الفقر و خصائصه تتوطن في الفقراء أنفسهم و لذلك فهي حتمية و لا أمل في تغييرها. فالفقراء سيظلون فقراء لوجود عوامل و قوى ثقافية و اجتماعية و نفسية تشدهم للفقر. ولذلك نلاحظ بأن كل الفقراء في العالم تجمعهم نفس الأنماط السلوكية. إن هذه النظرية تبدو غير واقعية لأنها تركز على جانب واحد من جوانب ظاهرة الفقر.كما أن التغيرات التي يشهدها العالم منذ عصر الثورة الصناعية إلي يومنا هذا لا يتطابق مع التوجه العام للنظرية من حيث أن العديد من المناطق حققت قفزات نوعية في مجال التنمية كمنطقة جنوب شرق أسيا و الصين.

[1] مدحت القرشي, مرجع سابق ,ص ص 42 – 43 .

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية**، 2002، ص 17.

[3] مدحت القرشي, مرجع سابق ,ص ص 47 – 50.

[4] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 17.

المبحث الثاني:سياسات و استراتجيات الحد من الفقر

تعمل الدول النامية بشكل مستمر على دفع عجلة التنمية من خلال الحد من مختلف العقبات و التحديات التي تواجهها في مختلف المجالات، ومع تزايد التحديات التنموية التي تواجه مختلف الدول النامية فقد تم الاتفاق على أن الحد من الفقر يمثل الهدف المحوري لأية إستراتيجية تنموية، وعلى هذا الأساس يتوجب على الدول النامية أن تعتمد إستراتجية وطنية تعتمد على سياسات كلية واضحة و شاملة تهدف بشكل أساسي للحد من الفقر باعتباره الهدف الأساسي للتنمية، وفيما يلي إشارة لأهم السياسات و الاستراتجيات المعتمدة في مجال الحد من الفقر.

المطلب الأول: السياسات الكلية و دورها في الحد من الفقر

بما أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد فإن السياسات الكلية تترك أثارا بارزة على الفقر من خلال ارتباطها بشكل وثيق مع مقومات الاقتصاد الوطني، حيث يرتبط الفقر بالناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك، الاستثمار، المستوى العام للأسعار، السياسات النقدية و المالية للدولة، ونتيجة لذلك يمكن القول بأن الفقر يتأثر بكل هذه العوامل إيجابا و سلبا[1]. وقد أكد البنك الدولي في تقريره السنوي لسنة 1990 أن النمو الاقتصادي يجب أن ينطلق من توسيع قاعدة العمالة في البلدان النامية ليساهم في الحد من الفقر بقدر اكبر من النمو الذي يعتمد على أسواق الإنتاج. كما شدد البنك الدولي على ضرورة الاعتماد على عدد من السياسات المهمة للحد من الفقر، وهي:

- السياسات المؤثرة في النمو و الطلب على العمالة.
- السياسيات التي تؤثر في الحصول على الأصول و استدامتها.
- سياسات الإنفاق العام و تقديم الخدمات الأساسية للفقراء و لاسيما في مجالي التعليم و الصحة.

أولا– الفقر و مستوى العمالة: منذ مؤتمر قمة الألفية ظهر اهتمام عالمي كبير بالبعد الاجتماعي للعولمة فتشكل توافق واسع في الآراء يعتبر بان توفير العمالة الكاملة و المنتجة و العمل اللائق أمر لابد منه لتحقيق النمو الاقتصادي و التلاحم الاجتماعي و القضاء على الفقر[2]. وتعتبر فرص العمل محل اهتمام واضعي السياسات و المؤسسات الدولية في مختلف مناطق العالم. وقد جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 2013 إشارة لأهمية الوظائف في تحقيق التنمية و رفع رفاه الفرد. كما أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 1995 الصلة بين القضاء على الفقر والعمالة، وفي سنة 2005 وخلال المؤتمر العاشر للتنمية الاجتماعية أكدت لجنة التنمية الاجتماعية أن العمالة تعتبر عنصر أساسي لأي إستراتيجية تنموية وذلك بالنظر لكونها أداة حيوية لتخفيف حدة الفقر و بلوغ الأهداف التنموية. وعليه يوجد ارتباط مباشر بين المكونات النوعية للعمالة من حيث درجة التأهيل

[1] صابر بلول،" **السياسات الاقتصادية الكلية و دورها في الحد من الفقر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25 ، العدد الأول 2009 ، ص 555 .

[2] مكتب العمل الدولي، **التقرير الرابع حول: تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر**، ط4، جنيف 2008 ، ص 6 .

والتدريب والكفاءة و بين الفقر وإنتاجية العمل، حيث أن تحسين الإنتاجية يؤدي إلى زيادات في الأجور و تفعيل دورة النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى زيادات إضافية في الإنتاجية، وكل هذا يجعل من العمالة أساس عدة قضايا مهمة كالحد من الفقر و تماسك النسيج الاجتماعي و نمو الإنتاجية. فالأفراد يسعون للخروج من دائرة الفقر من خلال تحسين سبل كسب عيشهم. والاقتصاد ينمو عن طريق إتقان الناس لأعمالهم و ارتقائهم بوظائفهم. وهو ما يعني وجود ارتباط وثيق بين البطالة و الفقر حيث أن تقليص معدل البطالة يساهم في الحد من الفقر، وتشير مختلف التقارير إلى أن البطالة و تدني الأجور يشكلان سبب رئيسي للفقر.

إن نصف العاملين في الدول النامية يشتغلون بزراعة حيازات صغيرة أو يعملون لحسابهم الخاص[1]، وكل هذه وظائف لا تدر دخلا كافيا و دائما الأمر الذي يفسر ارتفاع عدد الفقراء في هذه الدول. ونتيجة لذلك فإن البطالة تلعب دورا مهما في انخفاض الدخل أو انعدامه ومن ثم تساهم في ارتفاع حدة الفقر. وهنا يمكن القول أن الفقر يعني حرمان الفرد من المشاركة في النشاطات المدرة للدخل. ولذلك يعتبر العديد من الباحثين بأن الالتزام بتأمين العمالة الكاملة و إصلاح النظام الضريبي سيساهم في تشجيع العاطلين عن العمل على قبول ما يعرض عليهم من وظائف، وهذا ما انتهجته بعض الدول النامية من خلال إستراتيجية للحد من الفقر ترتكز على زيادة الوظائف عن طريق مختلف الآليات مثل : تشجيع برامج تشغيل الشباب و تمويل المشاريع المتوسطة و الصغيرة[2].

ثانيا– الفقر و النمو و مستوى الدخل: يعتبر النمو الاقتصادي الداعم الأساسي للسياسة الاقتصادية و شرط ضروري لتحقيق التنمية و الحد من الفقر، نظرا لعدة اعتبارات أهمها:

- النمو الاقتصادي يساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد و تحسين الإنتاجية و زيادة الأجور؛
- يساهم النمو في زيادة الدخل الوطني و توسيع الإيرادات الحكومية. وهو ما يوفر فرص أفضل لتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد؛
- يوفر النمو الاقتصادي السلع و الخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية.

وعليه يمكن اعتبار النمو أداة جيدة للقضاء على الفقر لأنه يفترض زيادة الإنتاجية التي من خلالها يرتفع نصيب الفقراء من الدخل و تتوسع فرصهم و خياراتهم. تاريخيا ساهم النمو المطرد و زيادة الإنتاجية في ارتفاع الأجور التي شكلت عاملا حاسما في القضاء على الفقر في للدول الصناعية. أما في الدول النامية فقد ساهم النمو الاقتصادي المحقق في الصين و ماليزيا و اندونيسيا و البرازيل في الحد من الفقر لمستويات معتبرة[3].

وبالرغم من وجود توافق حول أهمية النمو الاقتصادي في دفع مسار التنمية إلا أن هناك اعتراضات عديدة لهذا الاتجاه، لأن فوائد النمو لا تتوزع توزيعا عادلا بين مختلف فئات المجتمع نظرا لعدم توافر علاقة واضحة بين النمو و

[1] البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم – الوظائف –** 2013،ص 3 .

[2] مكتب العمل الدولي، **الخلاص من الفقر: أراء من إفريقيا**، الاجتماع الإقليمي للفريق العاشر ط1، أديس أبابا ديسمبر2003 ، ص 5 .

[3] صابر بلول، مرجع سابق، ص 558 .

توزيع الدخل. وقد أثارت ظاهرة تفاقم سوء توزيع الدخل بين الأفراد و الفئات و المناطق اهتمام العالم بأسره حيث أصبح العمل على تقليص الفجوة في متوسط الدخل بين الأغنياء و الفقراء يشكل أولوية من أولويات العملية التنموية، ومع ذلك فإن الاعتماد على النمو يعتبر غير كافي للحد من الفقر في ظل متغيرات أخري. لأن التركيز المطرد على النمو وإهمال جوانب عديدة أخري كتنمية الموارد البشرية، المساواة، البني التحتية، الخدمات الصحية و كفاءة الإدارات خلال الستينات و السبعينات أدى إلى فشل كل التجارب التنموية.

وانطلاقا مما سبق نستنتج بأن تحقيق نمو مستدام يتم توزيعه بعدالة بين مختلف أفراد المجتمع يعتبر عاملا أساسيا للحد من الفقر،ونتيجة لذلك يمكن القول بأن النمو يعتبر محابيا للفقراء إذا استفاد منه الفقراء بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء. وقد أشارت دراسة قام بها كل من **سون** و **كاكوني** سنة 2006 شملت 82 بلدا ناميان أن 45,6 % من حالات النمو اتسمت بمحاباتها للفقراء، وبعد ذلك خلصا إلي أن الدولة التي تهدف إلي الحد من الفقر يستوجب عليها تحقيق معدلات نمو موجبة يستفيد منها بنسبة اكبر الفقراء[1]. وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 أن النمو الاقتصادي يعتبر الأداة الأساسية لتحقيق التنمية و الحد من الفقر و الحيلولة دون تدهور البيئة. ولتحقيق الهدف المرجو منه يجب أن يكون النمو مرافقا للجوانب الآتية[2]:

- النمو مع عدالة التوزيع؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية من السلع الخدمات الأساسية؛
- تحقيق التنمية الريفية بما يتوافق مع التنمية الحضرية؛
- تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية.

ثالثا– الإنفاق الحكومي و الفقر: في غياب شبكات الضمان الاجتماعي و ترتيبات الضمان الاجتماعي ضد البطالة تؤثر بعض السياسات التي يتضمنها الإنفاق العام على ازدياد حدة الفقر و عدد الفقراء من خلال[3] :

- سياسة تخفيض العمالة وخاصة في القطاع العام مباشر.
- التخفيض الحاد في التحويلات النقدية و العينية الموجهة للأفراد بما يؤدي إلي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد بحيث ينزلق بعضهم إلى ما دون خط الفقر.
- إلغاء الدعم على السلع و الخدمات الأساسية وخاصة التي يطلبها الفقراء.

ويكون الهدف من هذه السياسات هو تخفيض العجز في الموازنة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلي مستويات تكون قابلة للتمويل بواسطة المصادر العادية التي لا يترتب عليها ضغوط تضخمية. ولكن تنعكس هذه السياسات سلبا على الرفاه الاجتماعي للأفراد، بحيث تزداد حدة الفقر و عدد الفقراء معا إلا إذا رفقت هذه السياسات بتحسن ملحوظ في نظام استهداف المستفيدين.

[1] وليد عبد مولاه، **السياسات المالية المحابية للفقراء**، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، العدد 106، أكتوبر 2011 ، ص 3 .

[2] سالم توفيق النجفي،احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 123 .

[3] علي عبد القادر علي، **تقييم سياسات و استراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، سبتمبر 2003 ، ص 5.

رابعا– الطلب التجميعي و الفقر: يتأثر الطلب التجميعي بانخفاض الإنفاق الاستثماري العام الذي يؤدي إلى انخفاض إجمالي الاستثمار في الاقتصاد، وتشير مختلف الدراسات إلي الأثر السلبي لسياسات الإصلاح الاقتصادي على إجمالي الاستثمار وبشكل خاص لما تكون هناك تكاملية اكبر بين الاستثمار العام و الخاص. ويتأثر الطلب التجميعي سلبا بالسياسات الضريبية الموجهة نحو الارتفاع بهدف زيادة الإيرادات الضريبية لتمويل العجز في الميزانية. كما يتأثر الطلب الإجمالي بالسياسات النقدية الانكماشية كرفع سعر الفائدة و خفض التوسع الائتماني بحيث يؤدي ذلك إلي انخفاض الإنفاق الخاص مما يؤدي إلي تراجع النشاط الاقتصادي ممثلا في انكماش الناتج الإجمالي و ما يصاحبه من تبعات أهمها تقليص فرص العمل، وينتج عن كل هذه التبعات تفاقم ظاهرة الفقر و ازدياد عدد الفقراء. أما السياسات النقدية التوسعية و ما تولده من أثار مباشرة في أسعار الفائدة و الاستثمار و زيادة الإنتاج و الاستخدام فإنها تساهم في الحد من الفقر من خلال خفض معدلات البطالة وزيادة متوسط دخل الفقراء[1].

خامسا– التضخم و الفقر: يساهم ارتفاع مستوى التضخم في تأكل الدخل الحقيقي للأفراد بفعل تدني القدرة الشرائية للنقد. وتظهر أثار التضخم بوضوح تام في حالة الأفراد الذين يكون دخلهم الاسمي غير مصمم للتكيف مع تغيرات المستوى العام للأسعار، أو الأفراد الذين يحتفظون بأصولهم الاسمية في شكل نقود سائلة و لا يملكون أدوات احترازية ضد التضخم لعدم حيازتهم على أصول حقيقية قابلة للتكيف مع تغيرات الأسعار. وعليه فإن كل السياسات الاقتصادية التي ترفع مستوى التضخم ستؤدي إلي زيادة حدة الفقر و ارتفاع عدد الفقراء.

سادسا– سعر الصرف و الفقر:يعتبر سعر الصرف في مقدمة الأدوات الاقتصادية التي يعتمد عليها في معالجة التشوهات الاقتصادية الداخلية و الخارجية. حيث أن السياسات التجميعية المالية و النقدية و سياسة سعر الصرف التي تهدف إلي تخفيض سعر الصرف الحقيقي من اجل إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري تؤثر بشكل كبير على ظاهرة الفقر، فعندما تكون أداة سياسة الصرف هي تخفيض السعر الاسمي لسعر صرف العملة الوطنية تكون النتيجة هي ارتفاع مستويات التضخم بفعل ارتفاع تكلفة الواردات[2]، وهو ما يؤدي إلي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد . أما في حالة ما تم تخفيض سعر الصرف الحقيقي فمن المتوقع أن تتحقق القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق الدولية، وسيؤدي ذلك إلي جذب الموارد الاقتصادية نحو السلع المتاجر بها إضافة لزيادة الإنتاج المحلي. ويترتب عن كل ذلك تأثيرات موجبة فيما يخص التخفيف من الفقر في الأجل الطويل[3]، حيث تتحقق زيادة في النمو الاقتصادي و ترتفع الصادرات بفعل ازدياد الطلب الخارجي على السلع الوطنية وخاصة الزراعية مما يساهم في تخفيض حدة الفقر عند المزارعين.

[1] سالم توفيق النجفي،احمد فتحي عبد المجيد, مرجع سابق ، ص 184 .

[2] علي عبد القادر ، **تقييم سياسات و استراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية** ، مرجع سابق ، ص 6.

[3] نفس المرجع ، ص 181 .

المطلب الثاني :المبادرات الدولية للحد من الفقر

منذ الستينات من القرن الماضي حدثت تطورات اقتصادية كبيرة شكلت من خلالها قضايا النمو و التنمية في الدول النامية جوهر تلك التطورات، وكان لتفاقم ظاهرة الفقر الجزء الأكبر من تلك الاهتمامات بحيث أصبح الحد من الفقر المحور الأساسي للتنمية. وقد تمحورت أهم هذه التغيرات خلال هذه الفترات فيما يلي:

-الخمسينات و الستينات: خلال هذه الفترة تم التركيز على الاستثمار في رأس المال المادي و البنية التحتية بوصفها وسائل أساسية للتنمية.

-السبعينات: نما شعور بأن رأس المال المادي غير كافي لتحقيق التنمية و تعزز الاهتمام بضرورة التحول إلى رأس المال البشري من خلال التحسينات في الصحة و التعليم الحاجات الأساسية.

-الثمانينات : نظرا لأن التحسينات في الصحة كانت مهمة ليس في حد ذاتها فقط و إنما أيضا لتعزيز النمو في دخل الفقراء فقد تنامي الاهتمام بكل الجوانب المرتبطة بتعزيز قدرات الإنسان للحد من الفقر و الحرمان.

-التسعينات: شهدت التسعينات تطور نوعي في الفكر التنموي تمثل في الانتقال من المفاهيم الكمية الضيقة إلى المفهوم الموسع الشامل. حيث عمل المجتمع الدولي ممثلا في الدول و المنظمات و الهيئات الدولية معا من اجل العمل على صياغة إستراتجية شاملة تمكن الدول النامية و الفقيرة من تجاوز عقبات التخلف و القضاء على الفقر و الحرمان، وفيما يلي إشارة لأهم المبادرات الدولية المتعلقة باستراتجيات الحد من الفقر.

أولا- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: خلال الدورة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1996 تم التأكيد على ضرورة الحد من الفقر ضمن إطار التنمية البشرية المستدامة. وأشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للإجراءات الأساسية الواجب اتخاذها من اجل الحد من الفقر و هي كما يلي[1]:

- تمكين الأفراد و الأسر و المجتمعات من الحصول على الموارد و الإمكانات الضرورية لتعزيز قدراتهم و إثبات وجودهم، ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ آليات فعالة تتمثل أساسا فيما يلي:
  - تمكين الأفراد من الحصول على السلع و الخدمات المختلفة، وسائل الإنتاج، الموارد المالية المختلفة كالقروض؛
  - تعزيز الأمن الغذائي لكافة الأفراد و الآسر؛
  - ضمان استفادة كل الأفراد من الخدمات الصحية و التعليمية؛
  - توفير و تفعيل شيكات الأمان الاجتماعي كإجراء وقائي لحماية الأفراد من الوقوع في الكوارث و الحالات الصعبة.

[1] Nations unies, **Rapport mondial sur le développement humaine1997**, P P 123- 126

- تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تعزيز مكانة المرأة و تثمين دورها الفعال في المسار التنموي و ذلك من خلال إتاحة الفرص للمرأة لتنمية وتعزيز قدراتها في كافة المجالات.
- دعم النمو الموجه لصالح الفقراء في الدول النامية من خلال إدماج هدف مكافحة الفقر في مختلف السياسات و البرامج الحكومية.، ويتضمن هذا الجانب أساسا:
  - الحد من البطالة من خلال تعزيز فرص الحصول على الوظائف، ويتحقق ذلك ضمن سياسة وطنية واضحة تدعم النمو من خلال القطاعات الإستراتيجية التي تتوسع و تتيح مجالات أوسع لخلق فرص عمل.
  - تهيئة البيئة المواتية لنمو المشاريع الفلاحية الصغيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
  - تعديل النظم الجبائية و تنظيم الإنفاق الحكومي و تعزيز الحماية الاجتماعية وفق ما يعزز الهدف الأساسي المتمثل في الحد من الفقر .
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي و الاستفادة من مزايا العولمة، حيث ينبغي على الدول النامية وضع سياسات متوازنة و شاملة، تتمحور حول سبل و آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل تدريجي بما يتيح فرص أوسع لتأهيل الاقتصاد الوطني بما يضمن تحقيق نمو مستدام يساعد على المضي في المسار التنموي.
- تفعيل دور الدولة النشطة الإنمائية من خلال تعزيز آليات الحكم الراشد بما يضمن مشاركة الجميع في مواجهة التحديات و تحقيق الانجازات التنموية. ويتضمن كل ذلك تمكين الأفراد من فرص المشاركة في صنع القرارات و صياغة السياسات التي تحدد مصيرهم.

وخلال القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقدة في كوبنهاكن سنة 1995 اعتبر الفقر إلي جانب الاستعباد الاجتماعي و العمالة المنتجة أهم ثلاث محاور رئيسية يجب على المجتمع الدول التكفل بها، والتزمت حكومات العالم بضرورة العمل على القضاء على الفقر بوصفه ضرورة أخلاقية و اجتماعية و سياسية و اقتصادية و بشرية، كما أكدت القمة على ضرورة أن تعمل مؤسسات برتون وودز و الدول المانحة و الأمم المتحدة على دعم الدول النامية في إعداد و تصميم مشاريع و استراتيجيات مضادة للفقر. وقد ركزت استراتيجيات الحد من الفقر في قمة التنمية الاجتماعية على:

- النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في البني التحتية و عوامل الإنتاج.
- مشاركة الفقراء في النمو الاقتصادي التملك و ضمان حصول الفقراء على الأصول المالية و البني الأساسية في الريف.
- الاستثمار في الموارد البشرية.

ثانيا – البنك الدولي : يعمل البنك الدولي من خلال مجموعته على تعزيز التنمية في الدول النامية، فمن خلال مسيرته الحافلة أكد البنك الدولي سنة 1990 أن استراتجيات الحد من الفقر تتضمن ثلاث محاور أساسية تتمثل أساسا فيما يلي[1]:

- توسيع فرص كسب الدخل و خلق وظائف جديدة؛
- تنمية قدرات الفقراء على اغتنام الفرص من خلال تمكين الأفراد من الخدمات الأساسية؛
- إقامة برامج تعويضية للتخفيف من أضرار التكيف الهيكلي عن طريق توفير شبكات الضمان الاجتماعي.

ثالثا– صندوق النقد الدولي: بالرغم من أن صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية وليس مؤسسة إنمائية إلا انه يساهم بدور مهم في الحد من الفقر في الدول الأعضاء. وحسب فلسفة الصندوق يعتبر النمو الاقتصادي القابل للاستمرار عنصر أساسي في جهود الحد من الفقر الأمر الذي يتطلب اتخاذ سياسات اقتصادية كلية سليمة، حيث يتدخل الصندوق في مساعدة الدول الفقيرة على اتخاذ سياسات اقتصادية كفيلة بتعزيز النمو و الحد من الفقر. وقد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان المنخفضة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات اقتصادية بهدف تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة، وذلك عبر تقديم المشورة والمساعدة الفنية والدعم المالي فخلال الفترة 1986 - 1999 استفادت 56 دولة يبلغ مجموع سكانها 3.2 مليار شخص من قروض بأسعار فائدة منخفضة طبقاً لتسهيل التصحيح الهيكلي و التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي اللذين أنشئا لمساعدة الدول الفقيرة لتعزيز جهود تحقيق نمو اقتصادي قوي و مستمر.

وقد ساعدت التسهيلات و المساعدات الكبيرة المقدمة من صندوق النقد الدولي و الهيئات الدولية التنموية الأخرى كثيرا في دفع جهود التنمية في عدد من البلدان الفقيرة، وذلك بالرغم أن عدد معتبر من هذه الدول لم تحقق المكاسب اللازمة للوصول إلى تخفيض دائم في حدة الفقر، وهو ما دفع بالمجتمع الدولي ممثلا في الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها إلي إجراء عملية إعادة بحث مكثفة لاستراتيجيات التنمية والحد من الفقر. فخلال الاجتماع السنوي المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنة 1999 اعتمد وزراء البلدان الأعضاء منهجاً جديداً ينص على جعل استراتيجيات الحد من الفقر الصادرة عن البلدان ذاتها هي الأساس الذي يحكم عملية منح القروض الميسرة وتخفيف أعباء الديون التي يوفرها الصندوق والبنك للبلدان الأعضاء ويجسد هذا الاتجاه منهجاً أكثر اعتماداً من ذي قبل على البلدان الأعضاء في رسم البرامج الاقتصادية التي يدعمها الصندوق .وقد ركز الاتجاه الجديد للتنمية على ضرورة مكافحة الفقر وتضمنت استراتيجيات الحد من الفقر ذات الأهداف المركزة إعطاء أولوية كبيرة لاحتياجات الفقراء في إطار المناقشات المعنية بالسياسة العامة. وترجم ذلك عبر اتساع قاعدة المشاركة في صياغة الإستراتيجية بما في ذلك مشاركة ممثلي المجتمع المدني، ويمكن لاستراتيجيات الحد من الفقر أن تضع الدولة في موقع

[1] سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق ، ص 123 .

القيادة لتسيير عملية التنمية على أساس رؤية واضحة المعالم وخطة منظمة لتحقيق أهدافها. ويستند المنهج الجديد إلى عدد من المبادئ التي يعتمد عليها في عملية وضع استراتيجيات الحد من الفقر، وتتمثل أساسا فيما يلي[1]:

- من الضروري وجود منهج شامل فيما يخص التنمية ورؤية واسعة لأوضاع الفقر.
- تحقيق النمو الاقتصادي بمعدل أسرع هو عنصر حاسم من عناصر التخفيض المستمر لحدة الفقر، كما أن زيادة المشاركة من جانب الطبقات الفقيرة من شأنها زيادة إمكانات النمو في البلدان المعنية.
- من الاعتبارات الحيوية شعور البلدان "بملكية" أهداف التنمية والحد من الفقر والإستراتيجية المتبعة لتحقيقها و التوجه المعتمد في تطبيقها.
- يجب أن تتعاون الدوائر الإنمائية تعاوناً وثيقاً في هذا الميدان.
- ينبغي التركيز بشكل واضح على النتائج.

رابعا– منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية: أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي أن القضاء على الفقر يمثل أهم أهداف القرن 21 و يتم ذلك وفق ثلاث محاور رئيسة[2]:

- **الرفاهية الاقتصادية:** ويتحقق ذلك عبر خفض نسبة الذين يعانون الفقر المدقع إلي النصف بحلول 2015.
- **التنمية الاجتماعية:** ويتم ذلك عن طريق انجاز التعليم الابتدائي في جميع الدول حتى سنة 2015. و الحد من تفاوت التعليم الابتدائي و الثانوي بين الأجناس 2005. وتخفيض وفيات الأطفال الرضع إلي بنسبة الثلثين، وتخفيض وفيات الأمومة ب 3 على 4 حتى 2005، إضافة لضمان الحصول الشامل على الخدمات الصحية.
- **استدامة البيئة:** وذلك من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة بحلول 2005.

خامسا – المنطقة العربية : ضمن نفس السياق لخص اجتماع الخبراء للقضاء على الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية سنة 1996 السياسات المقترحة لخفض الفقر وفق ثلاث استراتجيات أساسية:

- **التنمية مع العدالة:** ويعبر عنه من خلال تحقيق النمو و توسيع قاعدة الإنتاج، خلق فرص العمل و خاصة للفقراء، تصحيح إخفاقات آلية السوق.
- **السياسات الاجتماعية:** وتشمل تعزيز المشاركة السياسية للمنظمات المحلية عن طريق رفع الوعي في مجال حقوق الإنسان و الديمقراطية و المواطنة، زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية، وضع سياسات فعالة

[1] للمزيد من الاطلاع حول مهام ودور صندوق النقد الدولي يرجع الاطلاع علي :
http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#box4

[2] سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 118.

لحماية الفئات الضعيفة من الآثار السلبية للتصحيح الاقتصادي من خلال إنشاء شبكات الضمان الاجتماعي.

- **التنمية الريفية:** تعزيز التنمية الريفية و توفير الخدمات الاجتماعية، تجاوز مشاكل الإنتاج و خلق منافذ للأسواق في المناطق الريفية.

سادسا – الأهداف الإنمائية للألفية:

ساهمت المبادرات و المجهودات التي قامت بها المنظمات و المؤسسات الدولية في لفت انتباه المجتمع الدولي إلي ضرورة الاتفاق حول إطار عام يتم من خلاله العمل من اجل تحقيق التنمية و الحد من الفقر، وقد توجت هذه الجهود باجتماع ممثلي 189 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة خلال قمة الألفية في شهر سبتمبر من سنة 2000. حيث اتفق المجتمع الدولي بكل مكوناته على أهمية صياغة أهداف مشتركة من اجل تعزيز التنمية في مختلف مناطق العالم، وقد تمثل هذا الاتفاق في إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تضمن التزامات تهدف إلى القضاء على الفقر، والنهوض بالتنمية، وحماية البيئة. وقد أُستُمدت هذه الالتزامات من الاتفاقيات والقرارات التي انبثقت عن المؤتمرات العالمية والقمم الدولية التي نظمتهما الأمم المتحدة سابقا. وبعد مرور سنة على هذا الاتفاق تم الإعلان عن خارطة الطريق التي أعدها أمين عام الأمم المتحدة في إطار تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وقد تضمنت خارطة الطريق على ثمانية أهداف عامة يساندها 18 هدفاً فرعياً و48 مؤشراً مقررة كمياً ومحددة المدة الزمنية*، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الإعلان يعرف باسم "**الأهداف الإنمائية للألفية**". ولتحقيق هذه الأهداف يتوجب على المجتمع الدولي تركيز كافة الجهود و الأنشطة نحو العمل على تحقيق تحسينات مهمة وقابلة للقياس في حياة الناس في مختلف المجالات بحلول العام 2015. كما تسمح هذه الأهداف بتحديد القواعد للأهداف الفرعية والمعايير المرجعية لغرض قياس النتائج، كما أنها تساعد في تمويل برامج التنمية و توجيه نشاط المؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ البرامج التنموية و توحيد جهود جميع المنظمات العاملة في مجال التنمية، وقد حظيت هذه الأهداف بقبول عام على الصعيد العالمي باعتبارها إطار عمل لقياس مدى التقدم المحرز في الجهود المعنية بالتنمية و التقليل من الفقر، وتتمثل الأهداف العامة للألفية في المحاور التالية[1]:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- تحسين صحة الأمهات؛

* للمزيد من التفصيل حول الأهداف العامة و الفرعية للألفية و مؤشرات القياس انظر الملحق رقم 01.

[1] البنك الدولي، **الأهداف الإنمائية للألفية** ، تاريخ الاطلاع 12- 10-2012 من الموقع :
http://data.albankaldawli.org/about/millennium-development-goals.

- مكافحة فيروس ومرض الإيدز، والملاريا وغيرهما من الأمراض؛
- ضمان الاستدامة البيئية؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

المطلب الثالث : استراتيجيات الحد من الفقر في الدول النامية

تعتمد استراتجيات الحد من الفقر على عدة مداخل مثل الرفاه الاقتصادي و رأس المال البشري و الأمان الاجتماعي، حيث أن كل إستراتيجية للتقليل من الفقر يجب أن تتضمن على سياسات و مشاريع تجريبية خاصة لمساعدة الفقراء على التغلب على الفقر، وفيما يلي إشارة لأهم الاستراتجيات المعتمدة في الحد من الفقر .

أولا– تنمية رأس المال البشري: ويقصد بذلك تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية، ومن ثم أعلى أجرا ودخلا لكي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر، فقد أصبح من المعلوم أن الفقر هو فقر القدرات وليس فقر الموارد[1]. ويعتبر التعليم الأساسي و العناية الصحية و تطوير المهارات و الخدمات الأساسية العناصر الجوهرية لرأس المال البشري فهناك ارتباط وثيق بين الفقر و التعليم و الصحة و الخدمات الأساسية. وهو ما دفع بحكومات الدول النامية إلي الاهتمام بهذه الجوانب للحد من الفقر فمن خلال تنمية رأس المال البشري يتعزز دور الأفراد في المشاركة في مختلف مسارات التنمية في المدى القصير. كما تزداد الفرص لتحسين قدرة الجيل الحالي من الفقراء على تحقيق دخل اكبر و المساهمة بزيادة قدرة أبنائهم على الكسب في المستقبل من خلال اتخاذ خطوات لزيادة فرص حصولهم على الموارد بما في ذلك المعلومات و فرص الائتمان. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين فرص الحصول على وظائف أو أصول إنتاجية و تعزيز مكافئاتهم عن الأنشطة الإنتاجية. ويجب أن يكون الأثر الأكبر في المدى الطويل للاستثمار في مجال رأس المال البشري عبر تعزيز الخدمات التعليمية و الصحية. وذلك من اجل ضمان تراكم حقيقي و فعال لرأس المال البشري. ولتحقيق نتائج محفزة يجب أن تتضمن أية إستراتجية تنموية لرأس المال البشري على المحاور الرئيسة التالية[2] :

- تحسين فعالية الإنفاق العام لزيادة و تحسين فرص تكوين رأس المال البشري للفقراء، وذلك عن طريق دعم الجهود المبذولة فيما يتعلق بالحد من الأمية و تحسين نوعية التعليم و جودته لمختلف فئات المجتمع و خاصة تلك المهمشة و الفقيرة.
- يجب أن تتوسع الرقعة الجغرافية لمختلف البرامج لتشمل المناطق الريفية أيضا لان الكثير من البرامج تهمل فئات محرومة عديدة تتركز في أماكن معزولة.

[1] محمد محمود العجلوني ، **الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها**، ورقة عمل مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسين العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية خلال الفترة 10 – 12 ماي 2010، ص 18 .

[2] رياض بن جليلي، **مؤشرات قياس الفقر**، سلسلة برامج التدريب الذاتي ، المعهد العربي للتخطيط، تاريخ الاطلاع 12-3-2013 .انظر الموقع:
http://www.arab-api.org/ar/training/course.aspx?key=13&year=2010&iframe=true&width=100%&height=100%

- خفض عمالة الأطفال من خلال المشاريع التجريبية المباشرة كتقديم وجبات غذائية للأطفال في المناطق الفقيرة بهدف تحسين الانتظام في المدارس و تقليل الحرمان الغذائي.
- توفير تعليم ثانوي مرتفع النوعية يتجاوب مع احتياجات سوق العمل بهدف زيادة القدرة على الكسب.
- إعادة تخصيص نفقات الصحة العامة نحو تنفيذ برامج الرعاية الصحية و إعادة النظر في خطط التأمين الصحي.
- تصميم و تنفيذ برامج قوية لتحسين تغذية المجموعات المهشمة و المعزولة.
- توسيع مجال خدمات البنية التحتية وتوفير مياه الشرب و شبكات الصرف الصحي لتشمل الأرياف و المناطق الفقيرة.

ثانيا– الإنفاق العام: يعد الإنفاق العام من أهم البنود الرئيسية المستخدمة للحد من الفقر باعتباره آلية مهمة من آليات توزيع الدخل. فالإنفاق على الخدمات الأساسية يصل للجميع حيث أشار Pedro Sainz سنة 2001 أن تركيز الفعل الاقتصادي على سياسة الإنفاق العام خلال الثمانينات و التسعينات برز في السياسات الاجتماعية بشكل اكبر من النشاطات الإنتاجية لأن التركيز على السياسات الاجتماعية مثل الصحة و التعليم سيكون أكثر فاعلية في التقليل من الفقر بسبب الآثار الايجابية غير المباشرة[1]. وقد ساهمت سياسات دعم الغذاء و التحويلات الاجتماعية في الحد من الفقر، وعليه لابد من العمل على تحسين إدارة الإنفاق العام من اجل ضمان فعالية اكبر لمختلف برامج الإنفاق العام.

ثالثا– التنمية الاجتماعية: يمكن أن يؤثر النمو الاقتصادي بشكل فعال في الحد من الفقر إذا رفق ببرامج شاملة للتنمية الاجتماعية حيث تضطلع الدولة بإعداد خطط شاملة ذات بعد اجتماعي، ويجب أن تتضمن هذه الخطط على المحاور الآتية[2]:

- تخصيص بنود في ميزانية الدولة لتنمية و تأهيل رأس المال البشري.
- استهداف الخدمات الاجتماعية و الأساسية للفقراء.
- إزالة التميز بين الجنسين و إلحاق المرأة بالخدمات الاجتماعية الضرورية مثل: التعليم، الصحة.
- تقديم الحماية الاجتماعية إلى جانب تطوير رأس المال البشري لغرض تعزيز رأس المال الاجتماعي و خاصة بالنسبة للفئات المهمشة الأكثر عرضة للمخاطر و الحرمان ككبار السن و المعاقين و البطالين.

رابعا – التنمية الريفية:غالبا ما تعاني المناطق الريفية من قصور في مختلف الوسائل التي تسهل الاتصال بالمناطق الحضرية كالكهرباء و الماء و الطرق و النقل و الاتصالات...الخ. حيث تساهم هذه المتغيرات في تعزيز عدم قدرة

[1] سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 124 .
[2] نفس المرجع، ص 125.

الأفراد في الوصول للأسواق، وهو ما يمثل عائق كبير أمام تحسين مستوى الدخل خاصة في ظل نقص المعلومات حول الأسواق و عدم امتلاك الخبرة في مجال الأعمال و التفاوض. وتقلل كل هذه الظروف من الفرص المتاحة لتعزيز قدرات الأفراد في الأرياف، ومن هنا تأتي أهمية التركيز على التنمية الريفية باعتبارها مدخل أساسي للحد من الفقر* خاصة و أن اغلب الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعانون من ضيق فرص الحصول على الأصول المنتجة مثل: الأراضي، الائتمان، التقنية، خدمات الإرشاد و التدريب، النقل و المواصلات...الخ، وكل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على الإنتاج فهي التي تحدد حجمه و نوعيته الأمر الذي يعكس انخفاض إنتاجية و تدني دخول الفلاحين. وللحد من فقر هذه الفئات لابد من التركيز على سياسات و آليات تمكنهم من الحصول على الأصول التي هم بحاجة إليها من اجل تحسين أدائهم و توسيع دخولهم. وعلى هذا الأساس تعمل التنمية الريفية على النهوض بالنشاطات الفلاحية و ما يترتب عنها من زيادة في الإنتاج بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي. ولتحقيق ذلك يجب أن تتضمن أية إستراتجية للحد من الفقر في الأرياف على المحاور التالية[1] :

– **تعزيز العمالة الريفية:** تركز العديد من المبادرات الدولية الخاصة بمكافحة الفقر على ضرورة تحسين و زيادة فرص العمل في الأرياف، وقد أشارت تجارب دول شرق و جنوب أسيا أن زيادة إنتاجية اليد العاملة في الزراعة واستيعاب فائض العمالة الريفية في وظائف خارج قطاع الزراعة يعتبر عاملا حاسما في دعم النمو. وهذه الاتجاهات كلها تبدوا واقعية جدا لأن عدد سكان العالم في المناطق الريفية يقارب 3,4 مليار شخص ينتمي اغلبهم للدول النامية بنسبة 97 %. وتشير الإحصائيات أيضا إلي أن 75% من فقراء العالم يعيشون في الأرياف. وفي الدول النامية تكون المعاناة من الفقر في المناطق الريفية اكبر بكثير من المناطق الحضرية. وعليه فإن فرص مكافحة الفقر في المناطق الريفية تبدو متاحة أكثر من خلال دعم التنمية الريفية و الزراعية، فالزراعة تعتبر مصدر القوت الرئيسي لعدد كبير من سكان الدول النامية كما أن زيادة الإنتاج الزراعي للفرد الواحد و القيمة المحققة يميلان للتأثير ايجابيا على زيادة الفقراء، وعلى هذا الأساس يمكن أن نعتمد على الزراعة و التنمية الريفية باعتبارهما تمنحان فرص أفضل ليصبح النمو محابيا للفقراء فالزراعة كانت دائما محركا للتنمية الاقتصادية من خلال إنتاج الأغذية و الأعلاف و الألياف و الوقود وهذه كلها مواد أساسية تدخل في صنع منتجات و خدمات مختلفة في قطاعات متعددة.

– **تمكين ودعم الفقراء في الريف:** ويتحقق ذلك من خلال إتاحة فرص متكافئة أمام الجميع للمشاركة الفعالة في الجهود الرامية للحد من الفقر و تحقيق التنمية في المجتمع المحلي، لأن مبدأ التنمية المحلية يرتبط بالمشاركة بمفهوم التمكين حيث أن التنمية المحلية لا تستهدف تنمية الأفراد و المجتمع المحلي فقط وإنما تستهدف أيضا تنمية الفرد

* أشارت العديد من المبادرات الدولية الخاصة بالتنمية و مكافحة الفقر لأهمية التنمية الزراعية و الريفية في التقليل من وطأة الفقر. فقد جاء في برنامج ادراة التنمية الدولية " ...**ينبغي أن تركز الجهود المبذولة لتخفيف وطأة الفقر على الزراعة . هناك الكثير من الدلائل أن الإنتاجية الزراعية المتزايدة أفادت الملايين من خلال تحصيل دخول أكثر ارتفاعا و غذاء أكثر كمية و ارخص ثمنا..** " ، كما جاء في مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا " **من الممكن أن يؤدي تحسين أداء الزراعة إلي زيادة الدخل و القدرة الشرائية للكثير من الناس** ...".

[1] للمزيد من التفصيل حول الموضوع انظر إلي التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية، 2002،ص ص 30 –35 . وسالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 129 – 130 .

للمشاركة في التنمية عبر تطوير قدراته و إمكاناته. وعليه لابد من مشاركة الفقراء في التنمية وجني ثمارها وذلك من خلال:

- ربط الإدارة المحلية بالمشاركة و العمل الجماعي في مجال إدارة المارد الطبيعية.
- تيسير الحصول على خدمات الائتمان الزراعي للحد من الفقر من خلال الاهتمام بصغار المزارعين فيما يتعلق بتطوير النظم الزراعية من اجل تشجيع النمو و العمالة و تحسين مستوى الإنتاجية، ويتم ذلك عن طريق تمكين المزارعين من الحصول على الموارد المالية التي تسمح لهم باستخدام التقنيات و الوسائل و الأجهزة الحديثة في مختلف الأنشطة الفلاحية مع ضرورة مرافقة هذه الإجراءات ببرامج إرشادية مع تدريب و تأهيل المزارعين. وبما أن التمويل يعتبر المحرك الأساسي للقيام بأي نشاط فلا بد من توفير برامج التمويل المصغر لفائدة سكان الريف لتشجيعهم على إقامة مشاريع صغيرة مولدة للدخل.
- تصحيح السياسات الزراعية و الريفية بما يؤدي إلي تحقيق نتائج مفيدة للفقراء في الأرياف من حيث الأصول المختلفة كالأراضي و التقنية و العتاد الفلاحي و التأهيل الفني وذلك لتعزيز النمو و الحد من الفقر.
- زيادة القيمة السوقية لقوة العمل من خلال الخيارات لبناء الأصول و التقنية المتسمة بالعمالة الكثيفة التي تعد عنصرا أساسيا للحد من الفقر.
- توسيع الرعاية الاجتماعية و المخرجات الموزعة و تحسينها و النهوض باستدامة الموارد.
- صياغة وتنفيذ سياسات تتعلق بالإصلاح الزراعي تتضمن استصلاح الأراضي و تحسين خصوبتها و إعادة دمجها أو توزيعها لفائدة الفلاحين الناشطين.
- إرساء مجموعة من العلاقات السوقية المتسمة بقسط اكبر من المساواة عبر تمكين أصحاب الأراضي الصغيرة و العمال الزراعيين من الحصول على المعارف و المهارات التي يحتاجون إليها لدخول السوق و تحسين مشاركتهم.
- تطوير علاقات الشراكة مع المنظمات الأهلية و القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا الحد من الفقر في الأرياف من خلال تصميم برامج و تنفيذها و توفير الموارد المالية اللازمة.

– **تنمية البنية الأساسية الريفية:** أشارت تقارير البنك الدولي أن المزارعين يفقدون حوالي 15 % من الإنتاج الزراعي أثناء عمليات التسويق ونقل المحصول بسبب ضعف شبكات الطرق و نقص خدمات التخزين[1]. وهو ما يؤدي إلي انخفاض دخل المزارعين و ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية، وهذا ما يستوجب الاهتمام بترقية و تطوير البني التحتية في الأرياف من خلال الاستثمار في هذه المشاريع.

– **المساواة في النوع الاجتماعي:** يجب أن تركز أية إستراتجية للحد من الفقر على تعزيز دور المرأة و تمكينها من مختلف الفرص التي تسمح لها بتفعيل دورها التنموي بما يساهم في تحقيق أهدافها، حيث تقوم المرأة بدور أساسي في

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 34.

دعم أسرتها و مجتمعها من أجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الدخل وتحسين سبل المعيشة و الإهتمام بشؤون الأسرة. فالمرأة الريفية تساهم في الزراعة والأعمال الريفية وهي بذلك تدعم الاقتصاد المحلي والعالمي، ورغم ذلك فهي تواجه كل يوم وفي شتى أرجاء العالم معوقات هيكلية مستمرة تحول دون تمتعها الكامل بحقوقها رغم ما تبذله من مجهودات لتحسين حياتها وحياة من حولها. وفي هذا السياق تعد المرأة الريفية واحدة من الفئات المهمة التي تستهدفها برامج التقليل من الفقر حيث تمثل المرأة في المتوسط 43% تقريباً من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية. وتشير بعض الدراسات أن المرأة إذا تمتعت بنفس إمكانية الوصول للموارد الإنتاجية مثل الرجل فسوف تزيد من عائدات أرضها الزراعية بنسبة 20% إلى 30% محققة نمواً في إجمالي الإنتاج الزراعي بالبلدان النامية بنسبة 2,5% إلى 4% مما يؤدي إلى تخفيض عدد سكان العالم الذين يعانون من الجوع بنسبة 12% إلى 17%. وتمثل الأرض أهم الأصول المملوكة للأسر بالنسبة للنساء والرجال في المناطق الريفية لدعم الإنتاج وتوفير الأمن الغذائي وتأمين مصدر للدخل. ومع ذلك فإحدى المقارنات الدولية لمعطيات التعداد السكاني الزراعي تشير إلى أنه نتيجة لمجموعة من العقبات القانونية والثقافية في توريث الأراضي تقل ملكية المرأة من الأراضي الزراعية واستخدامها عن 20% من إجمالي مالكي الأراضي. وتمثل المرأة أقل من 5% من إجمالي حائزي الأراضي الزراعية فيشمال أفريقيا و9% في غرب آسيا، بينما تبلغ هذه النسبة 15% في بلدان افريقيا جنوب الصحراء. كما أن التقارير تشير إلى أن الأسر التي تعليها امرأة تعاني من ضعف إمكانية الوصول إلى نطاق واسع من الأصول والخدمات الإنتاجية الضرورية لسبل المعيشة في الريف بصورة أكبر من الأسر التي يعيلها ذكر، ومن هذه الأصول المملوكة والخدمات: السماد والمواشي والمعدات الآلية، وتحسين أنواع البذور وخدمات الإرشاد والتثقيف[1].

خامسا– الحماية الاجتماعية:

1- **أهمية الحماية الاجتماعية في القضاء على الفقر**:تتضمن إستراتيجية الحماية الاجتماعية على برامج الدعم و المساعدات الموجهة لفائدة الأفراد و الأسر نتيجة التعرض للكوارث و الأزمات و الأمراض، وتكون هذه البرامج موجهة لفئتين لابد من التكفل بهما في كل مجتمع و هما[2]:

- **الغير قادرين على العمل**: تحتاج هذه الفئة لنظام التحويلات الذي يضمن لها مستوى لائق من المعيشة.
- **المعرضين بشكل مؤقت لفقدان مصدر رزقهم**: أفضل وسيلة لمساعدة هذه الفئة هي أن نقدم لها مجموعة مشتركة من شبكات الأمان الاجتماعي.

[1] للمزيد من التفصيل حول دور المراة الريفية ومساهمتها في التنمية انظر : **المرأة الريفية و الأهداف الإنمائية للألفية** ، تاريخ الاطلاع 12- 10-2013 ، انظر الموقع :
http://www.un.org/womenwatch/feature/ruralwomen/documents/Ar-Rural-Women-MDGs-web.pdf

[2] رياض بن جليلي، **برنامج مؤشرات قياس الفقر**، مرجع سابق.

وقد تطورت برامج الحماية الاجتماعية التي توفر المساعدات الاجتماعية والخدمات للفقراء عن طريق الدولة حيث أصبحت تلعب دور مهم في تخفيف وطأة الفقر عن الفئات المحرومة عبر برامج خاصة تهدف لمساعدة الفقراء على تحسن مستوى معيشتهم في الأجل القصير وتعزيز قدراتهم و توسيع فرصهم ليتمكنوا من مساعدة أنفسهم على التخلص من الفقر في الأجل الطويل. ففي تركيا كان معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت **خط الفقر الوطني*** قبل سنة 2002 يقدر ب 30 % ، وكان الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية يمثل 12 % من إجمالي الناتج المحلي و هو اقل من متوسط الاتحاد الأوروبي المقدر ب 25 %، كما كانت الإعانات المقدمة للفقراء تمثل 0,5 % من إجمالي الناتج المحلي و خلال الفترة 2002 – 2012 . وكان لتحسن الأداء الاقتصادي لتركيا الأثر الكبير في تحسين مستوى معيشة الفقراء من خلال نهج السياسات الاجتماعية المطبقة التي انحازت للفقراء من خلال[1]:

- **تعزيز برامج المساعدة الاجتماعية.**
- **إطلاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة.**

وضمن برنامج التحويلات النقدية استفاد 2,1 مليون طفل من مساعدات في مجال التعليم و تلقي أكثر من 1 مليون طفل دعما في مجال الرعاية الصحية، كما منح أكثر من 1,3 كتاب مدرسي لفائدة الأطفال ضمن برنامج توفير الكتاب المدرسي. ونتيجة لتعزيز آليات الحماية الاجتماعية انخفض عدد الفقراء تحت خط الفقر إلي 3,7 % سنة 2010 . كما ارتفعت المبالغ المالية المخصصة لمساعدة الفقراء لتصل إلي 1,2% من إجمالي الناتج المحلي. وأصبح التأمين الصحي متاح للجميع من خلال برنامج التحول الصحي الذي طبق سنة 2003 حيث خصص لكل للأسر أطباء لتعزيز الخدمات الصحية الأساسية و تحصل 7 ملايين طفل على الحليب يوميا مما ساهم في انخفاض مستوى وفيات الرضع من 29 إلي 10 حالات لكل 1000 حالة وفاة خلال الفترة 2003 – 2012 .

2- **برامج الحماية الاجتماعية:** تتضمن السياسات المرتبطة بالحماية الاجتماعية التي تساهم في الحد من الفقر و خاصة في الأجل الطويل على عدة برامج و أنشطة، تتمثل أساسا فيما يلي[2].

ا- برامج المعونة الاجتماعية : تتضمن برامج المعونة الاجتماعية على عدد من البرامج و المشاريع ، يتم عرضها و فق ما يلي:

- **برامج الأشغال العامة** : وهي برامج عمل عامة صممت لخلق وظائف مؤقتة للعاطلينِ عن طريق مشاريع عامة يتم من خلالها توفير البنية التحتية للمجتمعات الفقيرة. ويمكن الاعتماد على توسيع نطاق المشاريع العامة كأالية للحد من الفقر من خلال دعم الاستثمار العام في هذه المشاريع بما يساعد على خلق فرص عمل يتمكن من خلالها العاطلين و المحتاجين من الحصول على وظائف تسمح لهم باكتساب دخل جديد

* قدر خط الفقر الوطني من قبل الحكومة التركية ب 4,3 دولار في اليوم.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013** ، ص 85 .

[2] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للمنطقة اليورمتوسطية ، **مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية**، بروكسل سبتمبر 2006 ، ص ص 20- 22 .

يمكن من خلاله التخلص أو التقليل من الفقر المادي، ويجب أن يتم إعداد و تنفيذ هذه المشاريع وفقا لعدة ضوابط أهمها ما يلي[1]:

- توفير فرص العمل في المشاريع القاعدية التي يكون الممولة من طرف الحكومة.
- يكون العمل في هذه المشاريع متوفر بطريقة مستمرة. كما أن فرص العمل تتوسع بصورة تلقائية خلال فترة الأزمات.
- يجب أن تختار المشاريع بمشاركة المجتمعات المحلية.
- تقوم الحكومة مقابلة تكاليف الأجور لكل المشاريع، وتحدد الأجور في هذه المشاريع على أساس تشجيع المحتاجين على التقدم لمختلف الوظائف المتاحة .
- الهدف الأساسي من هذه المشاريع هو تلبية المتطلبات التنموية و تمكين العاطلين و الفقراء من الحصول على وظائف وإذا لم يتحقق هذا الهدف اعتبر المشروع فاشلا .

- **الأموال الاجتماعية**: توجه هذه الاموال لتعزيز القدرات الاساسية للافراد من اجل توسيع و تحسين انظمة الحماية الاجتماعية الرسمية، وهذه الأموال وجدت اما من الحكومات أو من قبل المتبرعين بهدف إكمال الإنفاقِ الاجتماعي العام التقليديِ، حيث تغطى هذه العملية عدد من البرامج المرتبطة بالصحة و التعليم و تنمية المجتمع .
- **التحويلات النقدية والعينية**: تهدف برامج التحويلات النقدية لتغطية غير القادريين على العمل ضد المخاطر الطويلة الأجل المرتبطة بفقدان مصادر الدخل، وذلك من خلال عدد من البرامج الخاصة بالتحويلات النقدية و العينية التي تستهدف هذه الفئة. وتتضمن هذه البرامج على أليات متعددة أهمها[2]:
  - المنحة الدراسية للأسر الفقيرة؛
  - نظام التموين الذي يسمح بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة؛
  - توفير المصادر المالية الأساسية وخاصة في فترة الأزمات و الكوارث لمساعدة العائلات على الاحتفاظ بأصولهم العينية.
- **الدعم الغذائي**: شكل هذا الدعم لعقود عديدة عنصرا هاما لانظمة الحماية الاجتماعية الرسمية. وتتراوح هذه البرامج بين الدعم الكلي و الانظمة الموجهة ذاتيا وبرامج التموين إلى شبكات الأمان الموجهة ولكنها تشمل على عدد محدود من السلع كالقمح و السكر، وتهدف غالبا لتخفيض اسعار السلع الاساسية.

ب– برامج شبكات الضمان الاجتماعي: تمثل شبكات الضمان الاجتماعي كآلية لتأمين الفقراء ضد مخاطر انهيار دخولهم احد مكونات إستراتيجية شاملة للحد من الفقر، بجانب مكونات أخري تتكفل بتحقيق و ضمان استمرار النمو و التوسع في الاستثمار في رأس المال البشري. وشبكات الضمان الاجتماعي توفر في الحالات العادية آليات

[1] علي عبد القادر علي، **الفقر: مؤشرات القياس و السياسات**، سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 4 سنة 2002، ص 15.
[2] نفس المرجع، ص 15.

لتامين الفقراء ضد مختلف المخاطر التي تهدد دخولهم، وتتضمن برامج التامين الاجتماعي على عدد من الانشطة الرئيسية اهمها ما يلي[1]:

- **نظام المعاشات:** يمكن النظر إلى المعاشات على أنها الية فعالة لمحاربة الفقر، لأنها تساهم بتوفير مستوى محدد من الدخل يسمح بتوفير مستوى معين من الحاجيات الضرورية وفقا للنظام المعمول به في كل بلد.
- **تأمين البطالة:** هذه البرامج معتمدة بشكل كبير من طرف الدول المتقدمة. ويمكن ان تساهم هذه البرامج في التخفيف من الفقر في الدول النامية والفقيرة اذا اعتمدت بعقلانية من حيث تحديد مبلغ المساهمة، مدة ومستوى الاستفادة. كما ان هذه البرامج يجب ان تشكل حافزا للبطالين حتى يبحثوا عن وظائف و الا تحولت لتصبح اقل فعالية في محاربة الفقر.
- **برامج التمويل متناهي الصغر:** تهدف هذه البرامج الي دعم وصول الاسر الفقيرة إلى الخدمات التمويلية الرسمية عبر توفير فرص للفقراء حتى يعتمدوا ذاتيا على انفسهم في المدى الطويل. وتقوم الهيئات الدولية بدعم التوسع في هذه البرامج وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي. ويمكن القول ان توفير الخدمات التمويلية للفقراء يزيد من دخل الأسرة و يعزز امنها الاقتصادي من خلال توسع المشاريع الصغيرة التي يديرها محدودي الدخل ، كما يبني الاصول ويقلل الحساسية الاقتصادية للفقر و يساهم في تحفيز الطلب على السلع والخدمات.

والملاحظ في هذا المجال أن شبكات الضمان الاجتماعي في اغلب الدول النامية تتميز بالضعف الشديد نظرا لعدة اعتبارات أهمها ما يلي[2]:

- محدودية تغطيتها و ضيق برامجها و ارتفاع في مستوى تسرب منافعها، إضافة إلي عدم كفاية ما تقدمه من عون و مساعدة ، وعدم دراية الفقراء بوجودها .
- صعوبة تأسيس شبكات الضمان الاجتماعي و خاصة في فترة الأزمات المختلفة لعدم قدرة الحكومات على التعامل بمرونة مع مختلف الأحداث و التغيرات.
- نقص المعلومات و عدم توفر الموارد المالية و نقص تأهيل و تدريب العنصر البشري.

وفي ظل كل هذه الظروف تتقلص فرص الفقراء في الدول النامية في الاستفادة من برامج شبكات الضمان الاجتماعي وتزداد إمكانية تعرضهم للحرمان و المعاناة، ويؤدي كل ذلك إلي زيادة حدة الفقر و اتساع نطاقه.ولتفعيل نشاط شبكات الضمان الاجتماعي في الدول النامية لابد من الالتزام بجملة من القواعد الأساسية وفق ما يلي:

- يجب أن تتجاوب شبكات الضمان الاجتماعي بفعالية و مرونة كبيرة مع مختلف متطلبات و احتياجات الفقراء.

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للمنطقة اليورمتوسطية، مرجع سابق، ص 21 .

[2] علي عبد القادر علي، **الفقر: مؤشرات القياس و السياسات**، مرجع سابق، ص ص 13- 14.

- يجب الابتعاد عن الحوافز السلبية في صياغة البرامج، وذلك عبر تجنب البرامج التي لا تشجع على البحث عن وظائف أو تلك التي تعتمد باستمرار ولفترات طويلة على الدعم الحكومي فقط.
- تحتاج شبكات الضمان الاجتماعي لكفاءة وفعالية في تنفيذ مختلف البرامج، ولذلك يجب العمل على مساواة التكلفة الحدية لتوفر ضمان اجتماعي و العائد الحدي المترتب على رفع رفاه الفقراء.

ج- **برامج سوق العمل النشطة**:تهدف هذه البرامج الي العمل على تعزيز قدرات الافراد من خلال التأهيل و التدريب الذي يمكنهم من الحصول على فرصة عمل، وهناك عدة اليات لتنفيذ هذ البرامج اهمها[1] :

- المساعدة في البحث عن وظيفة، وتتمثل بشكل أساسي في خدمات المشورة وتحديد الاماكن.
- التدريب المهني الذي يسمح للبطالين من اكتساب خبرات و كفاءات جديدة توسع من فرصهم للحصول على وظيفة جديدة. وتتضمن هذه البرامج ابضا اعادة تدريب و تأهيل العمال لتعزيز بقائهم في وظائهم او انتقالهم لوظائف احسن.
- دعم الاجور، فغالبا ما يتم دعم الباحثين عن عمل لأول مرة بتحويلات مباشرة للعمال والمؤسسات.

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للمنطقة اليورومتوسطية، مرجع سابق، ص 22 .

المبحث الثالث:أساليب و طرق قياس الفقر

بما أن الحد من الفقر أصبح يشكل الهدف المحوري للتنمية فقد أصبح من الضروري أن تتضمن أية إستراتجية تنموية على اليات و برامج تهدف بشكل أساسي إلي التقليل من مستوى الفقر، ومن هنا تأتي أهمية دراسة مختلف طرق و اليات قياس الفقر التي تمكننا من تحليل الواقع وتفسير الفروق وتقييم مختلف الاستراتجيات التنموية من خلال مقارنة الانجازات مع ما تم تخطيطه، وفيما يلي إشارة لأهم الأساليب و الطرق المعتمدة في قياس الفقر.

المطلب الأول:منهجية قياس الفقر

تعتبر عملية قياس الفقر عملية مهمة لأنها تساعد واضعي السياسات على المستوى المحلي و الدولي على اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بتوجيه الموارد و استغلالها بكفاءة للحد من مشكلة الفقر. وهناك عدد كبير من المقاييس المتعلقة بالفقر تختلف تبعا لإختلاف تعاريف الفقر التي تعكس مجموعة من القيم التي تسمح بضمان الحاجات الأساسية للفرد ضمن إطار اجتماعي و ثقافي محدد و خلال فترة زمنية [1].

أولا– منهجية القياس: عادة ما يقاس الفقر وفقا لأربع اتجاهات أساسية[2]:

1- **النهج اللااتجاهي:** حيث يتم استخدام مؤشرات منفردة مثل الدخل أو الإنفاق. وهو يعتبر من أكثر الطرق استخداما لقياس الفقر نظرا لبساطته و توفر البيانات الخاصة بالقياس.

2- **النهج التأشيري متعدد الأبعاد:**أين يتم جمع عدة مؤشرات ضمن مؤشر منفرد مثل دليل الفقر البشري و دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

3- **نهج المتجهات متعددة الأبعاد:**وهنا يتم استخدام مؤشرات متعددة لقياس الفقر و تصنيف الفقراء.

4- **النهج الذاتي:** يتم الاعتماد على التقدير الشخصي للفرد لتحديد حالة الفقر على اعتبار أن الفقر هو حالة مادية و نفسية على حد سواء، ويتمثل عيب هذه الطريقة في اختلاف الأساس المرجعي المحدد لحالة الفقر.

ثانيا– مصادر بيانات الفقر ترتبط مصادر بيانات الفقر بالأسلوب المستخدم في القياس و الهدف الأساسي من عملية القياس، فإذا كان الهدف هو البحث عن حجم الفقر ومدى انتشاره وعمقه ومراقبة تطوراته في المجتمع فإن ذلك يتطلب توفر بيانات كمية لتحديد خط الفقر وبناء مؤشرات الفقر الأخرى المعتمدة عليه، أما إذا كان الهدف

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 21.

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص ص 11- 12.

هو التعرف على وجهات نظر أفراد المجتمع المدروس فيما يتعلق بظروفهم و فهمهم لأسباب الفقر وطرق محاربته فلا بد من الاعتماد على البيانات النوعية. وعليه تصنف البيانات الخاصة بالفقر إلي عدد من المصادر الرئيسية وأهمها[1]:

1- **سجلات الخدمات**: تعتبر الخدمات الحكومية مصدرا مهما لقياس الفقر من خلال البيانات التي توفرها في مجالات متعددة مثل بيانات المؤسسات التعليمية، المؤسسات الصحية، مؤسسات العمل، مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية. والملاحظ أن هذه البيانات تختلف حسب دقتها و شموليتها من بلد لأخر.

2- **المسوحات الإحصائية** : تصنف المسوحات الإحصائية بشكل عام إلى :

أ- المسوح الكمية: تعتبر عملية المسح الإحصائي المتخصص المصدر الأمثل لبيانات الفقر، ورغم ذلك فإن عدد قليل من الدول تقوم بهذه العملية. وتوجد أيضا العديد من الطرق الكمية التي يستفاد منها في تحليل و قياس الفقر أهمها ما يلي:

- مسح الأسرة متعدد الأهداف الذي يتم من خلاله جمع بيانات تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأسر والأفراد كبيانات الإنفاق والاستهلاك والدخل والصحة والتعليم...الخ.
- مسح قياس مستوى المعيشة الذي طور من قبل البنك الدولي.
- مسح نفقات ودخل الأسرة الذي يسمح بتوفير الأهمية النسبية لسلة المستهلك لغايات بناء الرقم القياسي لأسعار المستهلك و توفير بيانات تتعلق بالإنفاق الاستهلاكي الخاص للأسر وحساب المرونات والتعرف على مصادر وتوزيع الدخل.

ب- المسوح النوعية: و تسمي أيضا المسوح بالمشاركة و هي تجمع ما بين البيانات الكمية والبيانات النوعية، وتتميز عن المسوح الكمية بكونها تشرك الأفراد والمجتمعات في العملية البحثية من خلال اخذ انطباعاتهم وفهمهم ومعلوماتهم بخصوص أسباب الفقر وسبل معالجته.

3- **المصادر الدولية**: تتمثل المصادر الدولية في مختلف الدراسات و الأبحاث و التقارير التي تقوم بإعدادها المنظمات و الهيئات الدولية مثل تقرير التنمية البشرية و تقارير الأهداف الإنمائية للألفية الذي تعده الأمم المتحدة، تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم، تقارير منظمة الصحة العالمية و منظمة الأغذية و الزراعة، إضافة إلي تقارير المنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكز البحوث المختلفة.

ثالثا– معوقات قياس الفقر: إن معالجة الفقر تتطلب الإلمام بكافة الجوانب المرتبطة به حيث تتيح مختلف مؤشرات الفقر مجالا واسعا لمعالجة الظاهرة و تحديد آليات و سبل الحد منها، غير أن نقص البيانات من مختلف المصادر يقف عائقا أمام عملية قياس وتقييم الفقر، وتعاني الدول النامية من ضعف كبير فيما يتعلق بتوفر البيانات المرتبطة بالفقر

[1] محمد عبدا لله الرفاعي ،" **معوقات بيانات قياس الفقر** "، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الإحصائي الأول ، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية ، عمان الأردن 12 – 13 نوفمبر 2007 ،ص ص 474 - 476.

باستثناء البيانات التي توفرها مسوحات إحصائية تنفذ لخدمة أهداف ليس من ضمنها هدف قياس الفقر وتحليله، إضافة لسجلات الخدمات الحكومية و البيانات التي تخدم احتياجات المنظمات الدولية. وعليه فعملية قياس الفقر من مختلف المصادر تواجه بجملة من المعوقات التي تقف أحيانا عائقا أمام الحصول على مؤشرات الفقر تتسم بدرجة مقبولة من الكفاءة والدقة، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي[1]:

- عدم توفر البيانات التفصيلية على مستوى الوحدات التحليلية مثل الأسرة التي تمثل الوحدة الإحصائية في مسح نفقات ودخل الأسرة، وفي اغلب الحالات لا يمكن الحصول على بيانات تفصيلية عن الإنفاق على مستوى الأفراد، الأمر الذي لا يسمح بقياس الفقر والتفاوت على مستوى أفراد الأسرة أو بالنسبة لمجموعات معينة من السكان.
- تفتقد بعض المؤشرات إلي البيانات الخاصة ببعض الفترات الزمنية، ويعوض ذلك باللجوء لأساليب التقدير أو إلى طرق الاستكمال الخطي أو الاستعانة ببيانات دولية أو تنفيذ مسوح صغيرة لتوفير البيانات المطلوبة.
- إن الطرق المستخدمة لا تشمل الذين يعانون من الفقر بشكل مرحلي أو مؤقت، حيث أن البيانات التي تتوفر بشكل اعتيادي تستخدم في قياس الفقر عند فترة زمنية معينة، ولا تتضمن بيانات عن الأسر والأفراد التي تتعرض للفقر وتخرج منه بشكل دوري.
- لا تتضمن بيانات الفقر المتوفرة عن المعلومات الكافية التي تخص بعض فئات المجتمع كالأغنياء الذين يكون لسلوكهم و نمط استهلاكهم أثار مباشرة بالنسبة للفقراء ولجهود مكافحة الفقر. كما أن هناك العديد من الفئات الأشد فقرا التي تكون محرومة و أوضاعها غير مستقرة ولا تستفيد من الخدمات العامة، وبالتالي لا تكون مقيدة في سجلات الخدمات مما يجعل البيانات ناقصة و غير كاملة.
- لا تزال عملية تنفيذ المسوح النوعية الرسمية التي يمكن الاستفادة منها في عمليات التقييم والتخطيط ومراقبة وتنفيذ برامج مكافحة الفقر وتأهيل وتدريب الفقراء مختصرة على الدراسات والأبحاث الأكاديمية.
- إن مسح نفقات ودخل الأسرة يمثل المصدر الرئيسي لتوفير بيانات الفقر في العديد من الدول، إلا أن مجال فترة المسح الذي يتم مرة كل خمس أو عشر سنوات في بعض الدول يسبب فجوة في قاعدة بيانات الفقر ويجعل من الصعب متابعة برامج تقييم ومعالجة الفقر.

[1] نفس المرجع.ص 476 .

المطلب الثاني:قياس الفقر ضمن إطار الدخل و الحاجات الأساسية:

نظرا لتعد طرق و مؤشرات قياس الفقر فإننا سنتطرق لأهم هذه الطرق و المؤشرات وذلك وفق ما يلي:

أولا– قياس الفقر في إطار الدخل: يتم استخدام المؤشرات الدخلية سواء كانت بقيمها الإجمالية GDP أو كانت على مستوى الفرد أو الأسرة باعتبارها احد المؤشرات المعبرة عن القدرة على الحصول على السلع و الخدمات الاستهلاكية الأساسية، وهي التي تحدد موقع الفرد أو الأسرة من خط الفقر، كما أنها مؤشرات توضحيه لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد، وأهم المؤشرات الدخلية المستخدمة في قياس الفقر هي[1] :

1- **الدخل الفردي أو الأسري:** يمثل الدخل الفردي أو الأسري مؤشر مهم لأنه يعكس مستوى معيشة الأفراد و الأسر و لذلك فهو يستخدم للمقارنة بين مستويات المعيشة لمختلف الدول ،كما أن اغلب المنظمات و الهيئات الدولية تبني تقديراتها و دراساتها وفقا لهذا المؤشر.
2- **الإنفاق الاستهلاكي:** يعتبر هذا المؤشر أكثر ارتباط بمستوى معيشة الأسر مقارنة بالدخل، حيث أن تقدير الإنفاق الأسري يحظي بدرجة مقبولة من الدقة من خلال عملية المسح التي تمكننا من تجميع بيانات الإنفاق و الاستهلاك الفعلي لعينات من الأسر.
3- **الإنفاق على المواد الغذائية:** تستخدم نسبة الإنفاق من دخل الأسرة على المواد الغذائية كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة أو الفقر لأنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية فإن ذلك يشير إلي انخفاض الإنفاق على السع غير الضرورية، وهو ما يعني انخفاض مستوى معيشة الأسرة.

وتوجه لهذه المؤشرات عدة انتقادات أهمها[2] :

- تفترض التوزيع العادل للدخل غير أن الواقع يشير إلي تباين كبير في مستوى توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
- استخدام دخل الأسرة يلاقي مشكلة اختلاف ظروف الأسر من حيث العدد و الجنس و العمر، وهو ما ينعكس بشكل ايجابي أو سلبي على الإنفاق.
- مؤشرات الدخل تلاقي مشكلة تحويل قيمة الدخل إلي العملات الأجنبية لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار لمعيار القوة الشرائية.
- مؤشر الدخل يهمل الدخل أو الاستهلاك غير المباشر المتحصل عليه من الخدمات الصحية و التعليمية ودعم الأسعار المقدمة من طرف الدولة كإنفاق عام، كما يهمل قدرة الأفراد على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخرات أو الاقتراض مما يساهم في رفع مستوى المعيشة.

[1] عدنان داود العذاري، مرجع سابق، ص ص 43 – 45 .

[2] سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 48 – 49 .

- مؤشرات الدخل تعبر عن البعد الاستهلاكي فقط و لا تعبر عن الأبعاد الأخرى كالبطالة، حرية التعبير، المرض...الخ.

ثانيا– قياس الفقر ضمن إطار الحاجات الأساسية: الحاجات الأساسية للفرد تمثل القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي لابد من تحقيقه من اجل استمرار حياة الفرد بطريقة مقبولة، وعليه فالأفراد الذين يقل استهلاكهم عن هذا المستوى يعتبرون ضمن الفقراء، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في هذا الإطار :

1- الاحتياجات الأساسية من الغذاء: و هي تشمل على حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية لمزاولة النشاط اليومي العادي و يعرفها راونتري على أنها الحاجات اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي، ويتحدد خط الفقر على أساس تكلفة الغذاء الأساسي إضافة لبعض العناصر الضرورية غير الغذائية، وتحسب التكلفة باستخدام اقل أنواع الغذاء سعرا و وفقا للكمية الضرورية، ويقاس هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية[1]:

$$Z_f = \sum P_j \times X_j$$

حيث:

- Z_f يمثل خط الفقر الغذائي.
- P_j يمثل اسعار السلع.
- X_j يمثل حزمة سلع الاحتياجات الأساسية من الغذاء.

2- الطاقة الغذائية: ويقصد بها الحد الأدنى من الطاقة اللازمة لأداء مختلف العمليات الحيوية الضرورية لنشاط الإنسان، وتحسب من خلال السعرات الحرارية التي قدرتها منظمة التغذية و الزراعة ب 2354 سعرة حرارية في اليوم الواحد[2]. ووفقا لهذه الطريقة فإن خط الفقر يساوي الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء لإمداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من الطاقة الضرورية، ويعبر عن ذلك بواسطة العلاقة الانحدارية بين مقدار السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد و إنفاقه الاستهلاكي ، وتعطي دالة تكلف السعرات الحرارية كما يلي[3]:

$$\ln Y_f = a + b\,C$$

حيث يمثل:

- Y_f إجمالي الإنفاق العام على الغذاء بما في ذلك ما نتج من طرف الفرد أو الأسرة.

[1] علي عبد القادر علي، **الفقر: مؤشرات القياس و السياسات**، مرجع سابق، ص ص 3 – 5.

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 12.

[3] علي عبد القادر علي، **الفقر: مؤشرات القياس و السياسات**، مرجع سابق ، مرجع سابق، ص 5.

- C استهلاك السعرات الحرارية *.

وبعد ذلك نقوم بحساب خط الفقر بعد تقدير استهلاك السعرات الحرارية C^* و فق العلاقة الرياضية التالية :

$$Z = e^{a+bC^*}$$

ثالثا– قياس الفقر في إطار الدخل و الحاجات الأساسية:

1– خطوط الفقر: تعتبر خطوط الفقر مقاييس للدخل أو الاستهلاك التي تميز بين الفقراء و غير الفقراء بحيث تتضمن الحاجات الأساسية، وهي تعبر عن الدخل اللازم الذي يغطي الحد الأدنى الضروري للمعيشة**، ويمثل الاعتماد على خط الفقر لتحديد نسب الفقراء احد أهم الأساليب الأوسع استخداما بالرغم من أنها يمكن أن تعطينا مقارنات خاطئة بالنظر للأسباب التالية[1] :

- اختلاف الأسعار و أنماط الاستهلاك بين الدول و حتى داخل الدولة الواحدة هناك اختلاف في نمط الاستهلاك و الأسعار بين المناطق الريفية و الحضرية.
- تؤثر التغيرات التي تحدث على مستوى الرفاهية في تحديد خط الفقر نتيجة التغيرات الحاصلة في السياسات الاقتصادية و الاجتماعية.

ولمعالجة ما سبق الإشارة إليه يتطلب الأمر وضع مؤشر خاص بتكاليف المعيشة و تعديل المداخيل و نفقات الاستهلاك لتتوافق مع مستوى المعيشة الحقيقي. ومن أهم أنواع خطوط الفقر ما يلي[2]:

أ– خط الفقر المطلق: يعبر خط الفقر المطلق عن إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الحاجات الأساسية و هو يمثل الحد الأدنى المطلوب من الاستهلاك لسد حاجات الفرد الأساسية، كما يتميز بكونه ثابت و لا يتغير فكل الأفراد أو الأسر الذين يكون إنفاقهم أو دخلهم تحت خط الفقر يعتبرون ضمن الفقراء*، ويحدد خط الفقر المطلق باستخدام عدة طرق أهمها ما يلي[3]:

---

* تتطلب هذه الطريقة معلومات حول الإنفاق على الغذاء بواسطة الأسر و استهلاك الطاقة الغذائية إضافة لحجم الأسرة و هيكلها من حيث النوع و العمر ،حيث يمكن تقدير السعرات الحرارية انطلاقا من جداول الغذاء المتوفرة لدى الدول التي تعطي معاملات للتحويل من وحدات قياس السلع إلي السعرات الحرارية.

** تصنف الأسرة على أنها فقيرة إذا كان إجمالي عائداتها أقل من خط الفقر لها. وقد كان راونتري في سنة 1901 أول من قام بقياس الكلفة اللازمة للحفاظ على الحد الأدنى مستوى المعيشة. حيث قام في البداية بتقدير الحد الأدنى للكلفة الإجمالية اللازمة للغذاء الذي يكفي الاحتياجات الغذائية المتوسطة لأسرة من أحجام مختلفة ثم أضاف إلي هذه التكاليف، الإيجار الذي يتم دفعه والتكاليف اللازمة لشراء أقل ما يلزم من الملابس و الوقود و المصاريف المتنوعة . يمكن أن يسمى منهج روانتري في قياس الفقر بمقاربة الدخل. انظر للمزيد من الاطلاع : لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفقر و النمو و توزيع الدخل في لبنان، 2010، ص93.

[1] سالم توفيق النجفي،احمد فتحي عبد المجيد, مرجع سابق ، ص ص 49 – 51 .

[2] رياض بن جليلي، **برنامج مؤشرات قياس الفقر**، سلسلة برامج التدريب الذاتي ، مرجع سابق.

* يندرج ضمن خط الفقر المطلق كل من :

– **خط الفقر الثابت:** في هذه الحالة يتم تحديد دخل الفرد الأدنى ب دولار أو دولارين في اليوم و يعتبر كل من كان دخله اقل من هذا المستوى ضمن دائرة الفقر، حيث يستخدم هذا المقياس من طرف البنك الدولي , كما أن هذا المقياس لا يأخذ بعين الاعتبار للجنس أو العمر أو ظروف المجتمع.

– خط الفقر الوطني: الذي يحدد بمقدار الحاجات اللازمة من المواد الغذائية الأساسية و المعدلة بقياس تعادل القوة الشرائية للاستخدام في المقارنات الدولية ,

[3] عدنان داود العذاري،مرجع سابق ، ص ص 47 – 49 .

- طريقة النمط الغذائي المقترح: تعتمد هذه الطريقة على تحديد سلة من المواد الغذائية التي تحدد حاجة الفرد من السعرات الحرارية و بأقل تكلفة حيث تقيم تكلفة السلع على أساس أدنى الأسعار، ويتم حساب الفقر وفقا لهذه الطريقة باستخدام العلاقة التالية:

$$Pa = {}^{K}/_{R}$$

حيث:

- Pa = خط الفقر المطلق .
- K = التكلفة المحسوبة لسلة السلع .
- R = نسبة الإنفاق الغذائي إلي إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

- طريقة النمط الغذائي الفعلي: تعتمد هذه الطريقة على حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية حيث تحدد كميات و محتويات سلة السلع الغذائية وغير الغذائية بحسب النمط الاستهلاكي الفعلي الأقرب من الحاجة الفعلية للسعرات الحرارية، وبعد ذلك يتم حساب خط الفقر المطلق على مستوى الأسرة وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\mathbf{Pa = Ca \times n}$$

حيث:

- Ca = متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الأساسية.
- $\mathbf{n}$ = عدد أفراد الأسرة.

ب- **خط الفقر النسبي**: يتحدد خط الفقر النسبي وفقا للموقع النسبي للفرد أو الأسرة في المجتمع، حيث يحدد خط الفقر بنسبة معينة من الدخل المتوسط، ويعتبر كل من قل دخله عن المستوى المحدد من سلم الدخل فقير، وقد اختلف في هذه القيمة فهناك من اعتبرها تمثل الوسيط وهناك من اعتبرها تمثل العشير الرابع وهناك من قال بأنها تعادل ثلثي إنفاق الأسرة في الشهر، والملاحظ أن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لأخر و من فترة لأخرى.

ج- **خط الفقر المدقع**: عندما لا تكفي موارد الفرد لسد الكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية الضرورية للبقاء على قيد الحياة فهذا يعني بأننا في حالة الفقر المدقع، وبهذا يكون خط الفقر المدقع عبارة عن مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسر أو الفرد لتأمين السلع الغذائية الأساسية التي توفر السعرات الحرارية اللازمة

لاستمرار الحياة، ويحسب خط الفقر المدقع باستخدام قيمة كلفة السعرة الحرارية الواحدة استنادا إلي تقديرات الأمم المتحدة للسعرات الحرارية اليومية للفرد التي تختلف من بلد لأخر و تعطي بالصيغة التالية[1]:

$$\mathbf{Pe} = \boldsymbol{Cf} \times \boldsymbol{Kn} \times \boldsymbol{m}$$

حيث:

- Pe = خط الفقر المدقع.
- Cf = كلفة السعرة الحرارية الواحدة.
- Kn = السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم.
- $\boldsymbol{m}$ = عدد الأيام في الشهر.

بصفة عامة يمكن القول أن خط الفقر المدقع يعبر عن حجم الدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية بمعدل 2354 سعرة حرارية في اليوم. وتستخدم الهيئات الدولية مثل هيئة الأمم و البنك الدولي القيمة 1,25 دولار كمستوى خط الفقر الدولي، حيث يعتبر كل من يقع تحت هذا المستوى فقي، و الجدول التالي يوضح توزيع الفقراء خلال الفترة 2000 – 2012 وفقا لخط الفقر الدولي:

الجدول رقم1-2 : توزيع الفقراء عبر مختلف مناطق العالم

الوحدة: بالملايين

	2000	2005	*2012
إفريقيا جنوب الصحراء	376	395	**414**
جنوب أسيا	619	598	**507**
شرق أسيا و المحيط الهادي	656	332	**251**
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	14	10	**8**
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	60	48	**30**
أوروبا و أسيا الوسطي	18	6	**3**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ما ورد في التقرير السنوي للبنك الدولي 2013 " **إنهاء الفقر المدقع و تعزيز الرخاء المشترك** ".

* البيانات الخاصة بسنة 2012 تم تدوينها وفقا لإحصائيات الفترة 2008 – 2012.

يوضح الجدول أعلاه أن العدد الأكبر من الفقراء يتمركزون بمناطق إفريقيا جنوب الصحراء و جنوب أسيا و شرق أسيا و المحيط الهندي، حيث تقدر نسبة الفقراء في هذه المناطق و فقأ لخط الفقر الدولي ب 96,66 % من إجمالي الفقراء في العالم. وذلك ما هو موضح من خلال الشكل التالي :

[1] عدنان داود العذاري، هبة زوير الدعمي، مرجع سابق ، ص 51 .

الشكل رقم1–4 : عدد الفقراء عبر مختلف مناطق العالم و فقا لخط الفقر الدولي خلال سنة 2012 (الوحدة: بالملايين)

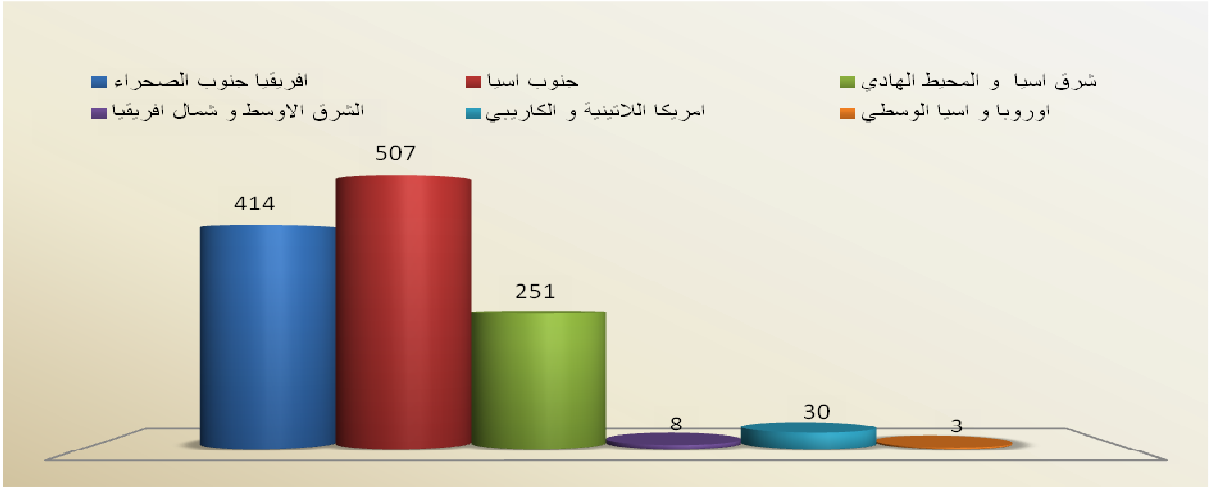

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول 1 –2 .

2 – مؤشرات الفقر: نظرا لكون مقاييس خط الفقر تكتنفها عدة صعوبات بسبب تداخل عدة عوامل وهو ما أدي إلي تباين قيمة خط الفقر من بلد لأخر، الأمر الذي يعني تفاوت مستويات الفقر بين مختلف الدول، ولذلك فإن العديد من الاقتصاديين يستخدمون عدد من المؤشرات الخاصة بالفقر و التي تتصف بكونها أكثر عمقا و دقة من مقاييس خط الفقر، وأهمها ما يلي:

أ– **مؤشر حدوث الفقر THE INCIDENT OF POVERTY** : ويسمي أيضا بمؤشر نسبة الفقر أو مؤشر عدد الرؤوس الذي يعتبر من أكثر و ابسط المؤشرات استخداما. حيث يشير إلي الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع[1]، وهو يقيس عدد الأفراد أو الأسر الذين يقعون تحت خط الفقر ويحسب وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

$$H = \frac{g}{n} \times 100$$

حيث:

- H يمثل نسبة السكان الفقراء.
- g يمثل عدد السكان الفقراء خلال الفترة.
- n حجم السكان خلال نفس الفترة.

[1] عبد الرواق الفارس، مرجع سابق، ص 28 .

ويتميز هذا المؤشر بكونه سهل الفم و الشرح و الحساب ، وبذلك فهو مفيد لأغراض المقارنة و تقييم سياسات الحد من الفقر، ولكنه غير حساس لشدة وعمق الفقر لأنه لا يشير إلى الأسر أو الأفراد الذين ساءت أحوالهم و ازدادوا فقر كما انه غير حساس أيضا لعملية توزيع الدخل بين الفئات الفقيرة.

ب- **مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap index** : يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة بين دخل الفرد الفقير و خط الفقر و هو يعبر عن مقدار الدخل اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء عند نقطة خط الفقر المحدد، وبذلك فإن مؤشر فجوة الفقر يشير إلي النسبة المئوية للفرق بين الدخل و خط الفقر الذي يمثل جميع الفقراء في المجتمع . ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$PG = \frac{1}{n} \sum [Z - Y_i/Z] \times 100$$

حيث:

- PG يمثل فجوة الفقر.
- Z يمثل خط الفقر المحدد.
- Y_i يمثل مستوى الدخل للفئات الفقيرة.
- n حجم السكان.

هذا المؤشر مفيد في عملية التحليل غير انه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء[1].

ج- **مؤشر شدة الفقر**: يستخدم هذا المؤشر كبديل لمؤشر فجوة الفقر وهو يقيس فجوة الفقر و حجم التفاوت الموجود بين الفقراء تحت خط الفقر، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان الفقر شديدا و حجم التفاوت بين الفقراء كبير[2]. ويحسب مؤشر شدة الفقر وفق العلاقة التالية:

$$Ps = \frac{1}{n} \sum [Z - Y_i]^2 \times 100$$

حيث:

- Ps يمثل شدة الفقر.
- Z يمثل خط الفقر المحدد.
- Y_i يمثل مستوى الدخل للفئات الفقيرة و يحسب من دخل الفئة الأشد فقرا إلي الفئة الأقل فقرا.
- n حجم السكان.

[1] عدنان داود العذاري، هبة زوير الدعمي، مرجع سابق، ص 54 .

[2] عبد الرواق الفارس، مرجع سابق، ص 30 .

د- **معامل جيني**: يقيس معامل جيني درجة المساواة في توزيع الدخل بين مختلف الفئات، ويشتق منحنى جيني من منحنى لورنز المعروف اقتصاديا بالمنطقة المضللة و هي المساحة بين منحنى لورنز و خط المساواة إلي إجمالي المنطقة تحت خط المساواة، حيث تزداد قيمة معامل جيني بازدياد عدم المساواة و تتراوح قيمته بين الواحد الصحيح التي تعني عدم المساواة الكاملة و الصفر الذي يمثل نقطة المساواة الكاملة. ويستخدم هذا المؤشر لقياس حدة الفقر فكلما كان معامل جيني لتوزيع دخل الفقراء صغير كلما كان الفقراء متساويين في الفقر مما يعني انخفاض حدة الفقر. و يعطى وفق العلاقة التالية:

$$\mathbf{G} = \frac{1}{1000}\sum \frac{(Y_i - Y_{i-1}) \times F_i}{n}$$

حيث:

- G = معامل جيني.
- Y_i = التجمع التراكمي للنسبة المئوية للدخل المقابل للفئة (i) .
- Y_{i-1} = التجمع التراكمي للنسبة المئوية للدخل المقابل للفئة السابقة $(i-1)$.
- n = عدد الفئات .
- F = النسبة المئوية لعدد الأسر في الفئة (i).

يتميز معامل جيني بكونه يستجيب بسرعة لأية سياسة من شانها إحداث تحسن في توزيع الدخل بين الفقراء حتى و لو تمت بفعل تكافل الفقراء مع بعضهم البعض من خلال تحويل الدخل من الفقراء إلى الأكثر فقرا.

و- **مؤشر سن للفقر Sen's Poverty index** : صاغ سن مؤشر مركب خاص بالفقر يضم أهم المؤشرات المتمثلة أساسا في معامل جيني و مؤشر حدوث الفقر و مؤشر فجوة الفقر[1]. ويحسب مؤشر سن الخاص بالفقر حسب العلاقة التالية:

$$\mathbf{P} = H \times G^*$$

حيث:

- P = درجة الفقر.
- H = نسبة السكان الفقراء.

[1] عدنان داود العذاري، هبة زوير الدعمي، مرجع سابق، ص 56 .

- G^* = معامل جيني المعدل و يحسب انطلاقا من معامل جيني و فق العلاقة:

$G^* = M + G \times (1 - \mathrm{M})$ حيث G معامل جيني و M نسبة فجوة دخل الفقراء بالنسبة لخط الفقر.

المطلب الثالث : قياس فقر القدرات

لقد حرص البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على إيجاد مفهوم موسع للفقر من خلال عدد من الآليات من بينها:

- توسيع مفهوم الفقر المعتمد و مناهج القياس ليشمل أبعاد أخري.
- العمل على تقارب التعريفات و منهجية القياس و المؤشرات المتعلقة بالفقر في مختلف البلدان.
- وضع الخبرات الدولية و الإقليمية المتراكمة في خدمة البرنامج الإنمائي في الدول النامية يهدف تحسين مستوى معرفتها بظاهرة الفقر و لتحسين نشاطات مكافحة الفقر.

وضمن هذا الإطار صاغ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مفهوما موسعا للفقر سمي بالفقر البشري خلال سنة 1997، وبعد ذلك تم تطوير هذا المفهوم ليأخذ طابعا أكثر شمولية بداية من سنة 2010 عرف باسم الفقر المتعدد الأبعاد . وفيما يلي إشارة لهذين المفهومين بشيء من التفصيل.

أولا– الفقر البشري: استخدم الفقر البشري من طرف الأمم المتحدة لقياس الفقر غير المادي حيث يتعرض لفقر القدرات في شكل الحرمان من التعليم و الرعاية الصحة و نقص الوصول إلي مقومات الحياة الجيدة مثل البنية التحتية و العمل[1]. ويشير مفهوم الفقر البشري لمختلف أوجه الحرمان التي يعانيها البشر و التي تتعلق أساسا بثلاث أبعاد أساسية:

- **الحياة الصحية و المديدة:** و تشير إلي طول العمر ممثلاً بمؤشر النسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن 40 سنة.
- **المعرفة:** و هو يشير إلي أوجه الحرمان المتعلقة بالمعرفة ممثلاً بالنسبة المئوية للبالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة.
- **مستوى المعيشة:** ويقيس الحرمان المتعلق بعدم العيش في مستوى لائق ممثلاً بثلاث مؤشرات أساسية هي: النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم المياه المأمونة، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم الخدمات الصحية، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن.

[1] United Nations development programme, **poverty in focus**, December 2006, P P 8 – 15.

ونشير إلى أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة استخدم مؤشر الفقر البشري الخاص بالدول النامية و مؤشر أخر خاص بالدول المتقدمة على اعتبار أن الفقر ظاهرة نسبية، حيث أن احتياجات المجتمعات المتقدمة ليست هي نفس احتياجات المجتمعات الفقيرة. والجدول التالي يوضح أهم الفروق الموجودة بين الدليلين.

الجدول رقم1– 3 : التمييز بين الفقر البشري في الدول النامية و المتقدمة

البعد	البلدان النامية	البلدان المتقدمة
حياة مديدة وصحية	احتمال العيش بعد 40 سنة	احتمال العيش بعد 60 سنة
المعرفة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	معدل إلمام البالغين بمهارات وظيفية
مستوى معيشة لائق	معدل السكان الذين ليس لديهم مصدر مستدام للمياه الصالحة. ومعدل الأطفال دون الوزن السوي	معدل السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر. ومعدل البطالة لأجل طويل (12 شهر وأكثر)

المصدر: من إعداد الطالب.

1- **حساب دليل الفقر البشري:** يعبر دليل الفقر البشري في الدول النامية على ثلاث جوانب مهمة تعكس بشكل كبير الأوضاع الصحية والاجتماعية للأفراد وفق ثلاث أبعاد أساسية:

- P 1 مؤشر توقع الوفاة قبل سن الأربعين، ويعبر عنه بنسبة مئوية لإجمالي المتوفين قبل سن الأربعين إلى إجمالي السكان.
- P 2 مؤشر الأمية عند البالغين الذي يعبر عنه بنسبة مئوية لإجمالي البالغين الأميين إلى إجمالي البالغين في البلد.
- P3 مؤشر مركب يعبر عن :
  - نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب.
  - نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات الذين يعانون من مشاكل صحية وسوء التغذية.

ونتحصل على قيمة دليل الفقر البشري عن طريق حساب الوسط المرجع لمؤشرات الأبعاد الأساسية المكونة للدليل P1,P2,P3 وفق العلاقة التالية:

$$(\mathbf{IPH-1}) = \left(1/3 \times P1^3 + 1/3 \times P2^3 + 1/3 \times P3^3\right)^{1/3}$$

2- **تقييم دليل الفقر البشري:** على الرغم من أن دليل الفقر البشري أعطى مفهوما موسعا للفقر باعتباره يعبر عن مختلف أوجه الحرمان[1]. غير انه لم يستطع أن يشير لشدة و درجة التفاوت في الفقر بين مختلف المناطق نظرا لكونه :

[1] محمد عبدا لله الرفاعي ، **معوقات بيانات قياس الفقر**، مرجع سابق، ص ص 477 – 482 .

- لا يحدد عدد الأفراد أو الأسر أو مجموعة السكان التي تعيش مختلف أوجه الحرمان لأنه يقيس متوسطات الحرمان في الصحة والتعليم و مستوى المعيشة.
- إن دليل الفقر البشري هو مقياس ترتيبي يرتب الدول حسب مستويات الفقر ولا يبحث خصائص الفقراء وتوزيعاتهم حسب خصائصهم الاقتصادية أو الاجتماعية.
- عدم توفر البيانات المطلوبة في بعض الدول لحساب المؤشرات اللازمة لبناء الدليل يضطر إلى اللجوء لتقدير هذه المؤشرات، وبالتالي فان الرقم القياسي الذي يبنى عليها يكون ذو كفاءة ودقة أقل نسبيا.

ثانيا– الفقر المتعدد الأبعاد : يندرج مفهوم الفقر متعدد الأبعاد ضمن نهج الإمكانات و القدرات، وهو يصف حالة الحرمان الشديد التي يتعرض لها الأفراد في مختلف نواحي الحياة في نفس الوقت، ويشمل مجموعة من الأبعاد التي اعتمدت بمشاركة المجموعات المحلية و بالاستناد إلي توافق عالمي، وتتضمن هذه الأبعاد على كل من التعليم و الصحة و مستوى المعيشة، حيث يعبر عن كل بعد بعدد من المؤشرات المهمة ليصل عدد المؤشرات المعتمدة في حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد إلي 10 .

1- **دليل الفقر المتعدد الأبعاد:** في سنة 2010 استحدث البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يشير إلى نسبة الفقراء و عدد أوجه الحرمان التي يعانون منها، وقد جاء هذا الدليل ليكمل المقاييس الأخرى التي تعتمد على الدخل أساسا[1] . كما أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يعتبر وسيط هام في توجيه السياسة العامة لأنه يحدد أوجه الحرمان المتداخلة لدى الأسر في الأبعاد الأساسية الثلاثة التي يشملها دليل التنمية البشرية و يعوض دليل الفقر البشري الذي أطلق سنة1997. وقد لوحظ بأن دليل الفقر البشري لا يحدد عدد الأفراد أو الأسر أو مجموعة السكان التي تعيش مختلف أوجه الحرمان لأنه يقيس متوسطات الحرمان في الصحة والتعليم و مستوى المعيشة[2]، أما دليل الفقر متعدد الأبعاد فيشير لهذه الثغرة لأنه يقيس عدد الأشخاص الذين يعيشون أوجه حرمان متداخلة، كما انه يمثل عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.وتشير الإحصائيات العالمية أن عدد السكان الذين يتعرضون لمختلف أوجه الحرمان و يعانون من فقر متعدد الأبعاد يقدر ب 1,56 مليار شخص و هو ما يمثل حوالي 30 % من إجمالي سكان العالم*.

2- **مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد:** يتضمن دليل الفقر المتعدد الأبعاد ثلاث أبعاد و عشر مؤشرات، تعطى وفق ما يلي:

[1] **Indice de la pauvreté multidimensionnelle** (IPM) , voire le site : http://hdr.undp.org/fr/statistiques/ipm , date de consultation: 17- 5 -2013 .

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010**، ص 96.

* الملاحظ أن عدد سكان العالم الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد يفوق عدد السكان الذي يعانون من فقر مطلق تحت 1,25 دولار يوميا، انظر للمزيد من الاطلاع : تقرير التنمية البشرية 2013 ،ص 36 .

بعد التعليم:

- وجود فرد في الأسرة لم ينه خمس سنوات من الدراسة.
- و جود و لد واحد على الأقل في سن الدراسة حتى الصف الثامن و غير ملتحق بالمدرسة.

بعد الصحة:

- و جود فرد من الأسرة يعاني من سوء التغذية.
- وفاة ولد واحد أو أكثر من الأسرة.

بعد مستوى المعيشة:

- عدم الحصول على الكهرباء.
- عدم الصول على مياه الشرب النظيف.
- عدم الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي.
- استخدام وقود وسخ للطهو مثل الروث، الفحم و الحطب.
- السكن في منزل أرضيته من تراب.
- عدم امتلاك سيارة أو شاحنة أو ألية مشابهة و اقتناء واحدة من هذه الوسائل على الأكثر، دراجة، دراجة نارية، راديو، ثلاجة، تلفاز و هاتف.

3– منهجية القياس: تعتمد منهجية قياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد على الخطوات التالية:

أ– يحدد لكل فرد مجموع معين من النقاط وفقا لأوجه حرمان أسرته في كل المؤشرات خلال الفترة بحيث يكون المجموع الأقصى يمثل 100 % و ذلك وفق ما يلي:

- تقسم مؤشرات الأبعاد بالتساوي، لدينا ثلاث أبعاد يعني لكل بعد 33,33 %.
- بما أن بعدا الصحة و التعليم لهما مؤشران فكل مؤشر بهما يساوي 16,7 %.
- بعد مستوى المعيشة به ست مؤشرات يكون لكل مؤشر قيمة 5,6 %.

ب– **تحديد النقاط المرجعية:** تحدد النقاط على مستوى كل أسرة من خلال مؤشرات الأبعاد الثلاثة حيث يتم تسجيل الحالات الموافقة لكل مؤشر.

ت– جمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة الذي يرمز له بالرمز c. حيث تعتبر القيمة 33 % الحد الفاصل بين الفقير و غير الفقير، وذلك وفق الحالات التالية:

- **تعتبر الأسرة بكل أفرادها في حالة فقر إذا كان : C > 33 %.**
- **تعتبر الأسرة في خالة فقر شديد إذا كان: C > 50 %.**

- **تكون الأسرة معرضة للفقر إذا كان 20 % < C < 33 %** .

ج- **حساب السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد:** وهو يشير إلى نسبة السكان الذين يعانون من الحرمان الذي ترجح حدته ب 33 % على الأقل، ويعطى و فق العلاقة التالية:

$$\mathbf{H} = \frac{q}{n}$$

حيث:

- $\mathbf{H}$ يمثل نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد.
- q عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد.
- n العدد الإجمالي للسكان.

د – حساب شدة الحرمان في حالة الفقر المتعدد الأبعاد: و هو يشير إلي متوسط نسبة الحرمان الذي يعاني منه الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. و يحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\mathbf{A} = \frac{\sum_i^q c}{q}$$

و – حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد: و هو يشير إلى نسبة السكان الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد معدلة بشدة أوجه الحرمان وتعطي بالعلاقة التالية*:

$$MPI = H \times \mathbf{A}$$

وفي الأخير نشير إلى انه رغم أهمية دليل الفقر المتعدد الأبعاد غير انه يعاني من بعض النقائص أهمها ما يلي:

- قلة توفر البيانات.
- مؤشرات الدليل تشمل النتائج كسنوات الدراسة و العمر المتوقع إضافة إلي المدخلات كوقود الطهي ...الخ.
- البيانات المتعلقة بالصحة قليلة نسبيا أو غير كاملة و لاسيما فيما يتعلق بالتغذية.
- قد تكون الفوارق حادة داخل الأسرة و لكن يتعذر إظهارها.
- لا يقيس عدم المساواة بين الفقراء رغم انه يقيس حدة الفقر.

ومع ذلك فإن دليل الفقر المتعدد يمكننا من قياس ظاهرة الفقر من خلال التطرق لمختلف أوجه الحرمان التي يعانيها الأفراد و أسرهم في مختلف مناطق العالم، وهو بذلك اشمل و أوسع من دليل الفقر البشري.

* للمزيد من الاطلاع حول كيفية حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد : انظر الملاحظة الفنية رقم 4 من **تقرير التنمية البشرية لسنة 2011**، ص ص 176 – 177 .

خلاصة :

تم التطرق خلال هذا الفصل لدراسة كل ما يرتبط بالتخلف و الفقر، حيث تم التوصل إلي وجود ترابط كبير بين المفهومين، على اعتبار أن الفقر يعكس حالة التخلف التي تتخبط فيها اغلب دول العالم. كما أن الفقر يمثل تحدي كبير يقف عائقا أما تقدم مسار التنمية في الدول المتخلفة. وعلى هذا الأساس تطور الفكر البشري في تحليله و دراسته للفقر بدءا من المفهوم الكمي الضيق وصولا إلى المفهوم الموسع الذي يتضمن مختلف أوجه الحرمان التي يعانيها البشر. وقد ركزت النظريات الحديثة للنمو على أن عدالة التوزيع تتوافق مع النمو المستدام و تسايره من خلال التركيز على أهمية رأس المال البشري و البحث العلمي كمقومات للتنمية، واعتبار الفقراء خسارة اقتصادية لعدم استفادتهم المثلي من عملية الإنتاج. وساند هذا الاتجاه ما جاء به **امارتيا سن** من إضفاء الطابع الإنساني على العملية التنموية باعتبارها توسيع لخيارات البشر من خلال تعزيز قدراتهم كتوفير الخدمات الصحية و التعليمية و توفير فرص المشاركة في العملية الإنتاجية و ضمان حق المشاركة في العملية السياسية عن طريق الانتخاب و المحاسبة، بالإضافة إلي توفير الضمان الاجتماعي لغير القادرين على العمل[1].

ومع توسع مفهوم الفقر أصبحت المقاييس المالية غير كافية لوصف ظاهرة الفقر لأنها تعجز عن تقدير مختلف أوجه الحرمان. كما أن الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فقط و لكنه يتجاوزه ليتضمن أبعاد أخري منها : تدهور الصحة تدني مستوى التعليم والمهارات، عدم كفاية موارد العيش، عدم توفر السكن اللائق، الإقصاء الاجتماعي و عدم المشاركة[2]، وهذا النوع من الفقر يعيشه البشر في مختلف مناطق العالم . وعليه يعتبر التركيز على الفقر كحرمان من القدرات بدلا من التركيز على الفقر كحرمان من الدخل أو السلع تميزا بين الغاية و الوسيلة، فالغاية من التنمية هو تحقيق رفاه الفرد بضمان حياة لائقة إنسانيا يكون الفرد جزءا فاعلا فيها من خلال المشاركة بحرية و فاعلية في مختلف جوانبها[3]. أما الحصول على الدخل و السلع فيمثل وسيلة ضرورية فقط لا تعوض الحرمان و الإقصاء. وبهذا تم تحديد مفهوم موسع للفقر باعتباره حرمانا من القدرات. حيث تتمثل اكبر قدرة في تمكين الفرد من إنتاجية أعلى و دخل أعلى و توفير مختلف الترتيبات الاجتماعية و السياسية كالتعليم و الصحة و المشاركة. والقدرة هي الإمكانيات و الطاقة المادية لتأدية وظائف الحياة الطبيعية التي يمكن للشخص أن يحققها من خلال ما يوفر له من حرية اختيار نمط الحياة، فالفرد قادر من حيث القدرة الجسدية و الذهنية و له الحق في الاختيار بين الفرص المتاحة له في الحياة وفي هذه الحالة يكون الفقر عبارة عن حرمان الفرد من الحصول على الغذاء و الحاجات الأساسية و فرصة اللباس و المأوى و مختلف المرافق و بشكل عام حرمان الفرد من المشاركة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية.

[1] ربيع نصر، **الفقر في سورية مفاهيم بديلة**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة و العشرون حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 25 – 01 – 2012011 إلي 28 – 6 – 2011، ص 2.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، ص 95.

[3] ربيع نصر، مرجع سابق، ص 3 .

الفصل الثاني: تطور مفهوم التنمية وطرق قياسها.

تمهيد

لقد حظي كل من مفهوم النمو و التنمية بأهمية كبيرة لدي العديد من الباحثين و المفكرين عبر مختلف المدارس الاقتصادية الذين اهتموا بدراستهما وتحديد العوامل المؤثرة فيهما، وقد شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية اهتمام دولي غير مسبوق بالنمو و التنمية الاقتصادية، خصوصا مع إنشاء الهيئات الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي و البنك الدولي، إضافة للظروف و التطورات التي شهدها العالم خلال تلك الفترة وأهمها تمايز العالم إلي معسكرين وبروز فئة الدول النامية مما أدي إلي بروز العديد من المحاولات من قبل المفكرين الاقتصاديين والباحثين و التي كانت تهدف إلي إيجاد نماذج وطرق تساعد الدول النامية على تحقيق التنمية المنشودة، وقد سارت هذه المحاولات في اتجاهين أساسين:

- **الاتجاه الأول:** التركيز على تحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.
- **الاتجاه الثاني:** الاهتمام بدراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة، حيث يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانة أساسية، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية.

وقد توجت جهود مختلف المفكرين والهيئات الدولية بصياغة مفهوم موسع للتنمية باعتبارها تهدف إلي توسيع خيارات الأفراد في مختلف المجالات، وبهذا ارتبطت التنمية بمفاهيم موسعة تتجاوز الجوانب المادية و البشرية ضمن إطار التنمية البشرية المستدامة، وكان نتيجة هذا التطور الحاصل في مفهوم التنمية ظهور مؤشرات و طرق جديدة لقياس التنمية من اجل تقييم الأداء التنموي لمختلف الدول. وسنتطرق خلال هذا الفصل لدراسة أهم التطورات الحاصلة في مفهوم التنمية و طرق قياسها وفق ما سيتم دراسته في المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية.**
- **المبحث الثاني: المفهوم الموسع للتنمية.**
- **المبحث الثالث: تطور مؤشرات التنمية وطرق قياسها.**

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية

ارتبط مفهوم التنمية في البداية بالجانب الاقتصادي حيث استخدم لوصف عملية إحداث تغيرات جذرية في مجتمع ما بما يسمح بحدوث تطور مستمر، وبعد ذلك بدأ مفهوم التنمية يتوسع تدريجيا ليشمل مجالات عديدة سياسية تهدف لإيجاد أنظمة سياسية تعددية، اجتماعية تهتم بتطوير العلاقات بين أفراد المجتمع كأفراد ومؤسسات ومنظمات أهلية ومجتمع مدني، ثقافية غايتها ترقية الإنسان ورفع المستوى الثقافي لأفراد المجتمع، وبشرية هدفها دعم قدرات الأفراد وتحسين ظروف معيشتهم و أوضاعهم، وقد ساهمت مختلف النظريات والآراء التي طرحها العديد من الباحثين والاقتصاديين في تطوير مفهوم التنمية ليشمل أبعادا ومجالات عديدة منذ الحرب العالمية الثانية إلي يومنا هذا، كما ساهمت عوامل كثيرة في تنامي الاهتمام بمفهوم التنمية وكل ما يرتبط بها، ومن أهم هذه العوامل ما يلي[1] :

- تمايز دول العالم إلي فئتين، الدول المتطورة والدول المتخلفة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.
- تزايد معدلات النمو السكاني خاصة في الدول المتخلفة المستقلة حديثا وما صاحبها من مشكلات غذائية وصحية وتعليمية.
- الفشل المتكرر لسياسات التنمية في اغلب الدول المتخلفة وتفاقم مشاكلها الاقتصادية.
- تنامي هيمنة المعسكر الرأسمالي على الاقتصاد العالمي وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.
- عولمة الاقتصاد وتزايد سرعة استجابة الاقتصاديات الوطنية للازمات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنمو و التنمية

ارتبط مفهوم التنمية في البداية كثيرا بالنمو الاقتصادي، ثم بدأ مفهوم التنمية في التوسع حيث ساهمت ثلاث اتجاهات بصفة أساسية في تطور مفهوم التنمية من بعدها الاقتصادي وصولا لبعدها الشمولي، هذه الاتجاهات هي[2]:

- المؤسسات والهيئات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي.
- الخبراء و الباحثين في الدول المتقدمة .
- حكومات الدول النامية والمؤسسات غير الحكومية.

أولا– التمييز بين النمو و التنمية: مع نهاية الحرب العالمية الثانية في القرن الماضي ظهر مفهوم التنمية واخذ حيزا كبيرا من اهتمامات العديد من الاقتصاديين والسياسيين بشكل كبير، وقبل ذلك كان يعبر عن حدوث تطور في المجتمع بالتقدم الاقتصادي أو التقدم المادي، كما استخدمت مصطلحات أخري مثل التصنيع و التحديث خلال

[1] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلي علم التنمية**، دار الشروق، ط1، عمان، الأردن ص19 .

[2] محمد عدنان وديع، **مفهوم التنمة**، سلسلة جسور التنمية العدد 1، المعهد العربي للتخطيط ، جانفي 2002، ص 2 .

القرن التاسع عشر للدلالة على التوجهات التي هدفت لتطوير اقتصاديات أوربا، وخلال العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي كان ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها نمو سريع وملموس في الدخل الوطني و الدخل الفردي، ولكن التجربة العملية أظهرت بشكل عام أن الكثير من الدول النامية حققت معدل نمو مرتفع في الدخل الوطني و رغم ذلك لم يتحسن مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من أفراد المجتمع، مما اظهر أن هناك اختلافا جوهريا بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وقد ارتبط مفهوم التنمية في البداية كثيرا بمفهوم النمو الاقتصادي وركز على ضرورة تحقيق معدلات نمو ايجابية في مستوي الدخل الوطني بما يتوافق مع تحسن مستوي الدخل الفردي، وكانت الدول المتخلفة حتى أواخر فترة الستينيات تعرف بأنها تلك الدول التي يكون فيها مستوى الدخل الفردي منخفضا جدا على عكس الدول المتقدمة التي يرتفع فيها مستوى الدخل الفردي، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية وتوسعه فقد ابتعد كثيرا عن مفهوم النمو الاقتصادي. وبدأ يتضح تدريجيا بأن التنمية هي عملية مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر مهم من بين عدد من العناصر المهمة الأخرى، إذ أن النمو الاقتصادي هو عنصر مهم ولكن لا يكفي لحدوث التنمية[1] ومن هذا المنطلق وجب التميز بين المفهومين وفق العرض الأتي:

1 – النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني عبر الزمن بما يضمن حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، مما يعني أن النمو الاقتصادي يتضمن حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، ويجب أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية كما أن هذه الزيادة تكون لفترة طويلة وليست مؤقتة، وذلك للاعتبارات التالية :

ا- إن تحقيق معدل نمو ايجابي بمعني حدوث زيادة في الدخل الوطني و إجمالي الناتج المحلي لا يعني بالضرورة زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، لأن ذلك مرتبط أيضا بمعدل نمو السكان فإذا فاق معدل نمو الدخل الوطني معدل النمو السكاني فإن ذلك يعني زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وإذا حدث العكس فإن ذلك يؤدي لانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وبالتالي تدهور مستوى معيشة الفرد رغم تحقيق معدل نمو ايجابي[2].

ب- يجب أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني حقيقية وليست نقدية، وعليه فإن الآثار التضخمية يمكن أن تؤثرا سلبا على مستوى معيشة الفرد حتى في حالة حدوث زيادة في نصيبه من الدخل الوطني، فالدخل النقدي يعكس عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية محددة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، وبالتالي فإن زيادته لا تعكس تحسن مستوى معيشة الفرد في ظل ارتفاع الأسعار، وعلى هذا الأساس فإن الدخل الحقيقي الذي يحسب من خلال النسبة بين الدخل النقدي والمستوي العام

[1] Dwight h et autres, traduction par bruno baron-renault,"**economie du développement** ", édition de boeck université, Bruxelles 2008,3eme E, P 29

[2] فايز إبراهيم الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و واقع الدول النامية**،جامعة الملك سعود ط1، الرياض 1985، ص119 .

للأسعار يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يتحصل عليه الفرد من خلال إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية محددة يعكس مدى تأثير المستوى العام للأسعار على مستوي معيشة الفرد.

ج- إن الزيادة التي تحقق على مستوي الدخل يجب أن تكون مستمرة و لفترة طويلة، فلا ينبغي أن تكون الزيادة مؤقتة فقط نتيجة أسباب معينة، أي أن النمو لا يكون نتيجة لعوامل عرضية كارتفاع أسعار النفط خلال فترة السبعينيات إلي حدود 42 دولار مما أدي إلي ارتفاع في مستوي الدخول في الدول المصدرة للنفط، ثم انعكس الوضع سريعا بتدهور أسعار النفط بعد ذلك لحدود 10 دولار.

د- إن النمو الاقتصادي إذا هو عبارة عن الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، أي انه يركز على الكم من السلع والخدمات الذي يحصل عليها الفرد في المتوسط وبهذا فالنمو الاقتصادي لا يهتم بالضرورة بحدوث أية تغييرات هيكلية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو بذلك أيضا يهتم بكمية التغير وليس بنوعية وكيفية التغير وذلك ما يمكن توضيحه من خلال الملاحظات التالية:

- يمكن حدوث نمو اقتصادي ممثلا في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل دون أن ينعكس ذلك إيجابا على شريحة كبيرة من الأفراد، حيث تستأثر فئة قليلة من الأفراد بحصة كبيرة من الدخل مما يجعل من مشكلة توزيع الدخل بين مختلف الطبقات والأفراد تظل قائمة، وذلك لأن النمو المحقق كما لم يؤدي إلي تحسن في مستوى معيشة اغلب الأفراد بسبب عدم اهتمامه بكيفية توزيع الدخل بين مختلف الأفراد.
- في كثير من الدول يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بعدة مظاهر سلبية كعدم إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إضافة لتقيد الحريات والحقوق المدنية، وبهذا فإن الزيادة المحققة في الدخل لا تعني شيئا للأفراد في واقع الأمر.
- إن حدوث نمو اقتصادي لا يضمن حدوث تحولات جوهرية تواكب عملية التنمية فيما يتعلق بهيكل الاقتصاد والقطاع الإنتاجي و العمليات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ففي مجال الإنتاج مثلا فإن النمو الاقتصادي لا يوضح نوعية التغير في الإنتاج، حيث تتماثل الزيادة في الخدمات مع الزيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية بنفس القيمة، وذلك على الرغم من اختلاف أهمية كل سلعة بالنسبة للفرد والمجتمع، فإنتاج السلع الأساسية مثلا يحضي بالأولوية مقارنة بالإنتاج السينمائي كما أن أهمية السلع الإنتاجية تختلف عن السلع الاستهلاكية من حيث دفع عملية النمو[1].
- لا يمكن أن يفسر النمو الاقتصادي في كثير من الأحيان الآثار السلبية المصاحبة له حيث أن الدول التي تحقق اعلي معدلات النمو الاقتصادي تسجل بها اعلي معدلات للجريمة وتتفاقم بها الآفات الاجتماعية بالإضافة لمشكل التلوث البيئي الذي يشهده العالم وسببه بالخصوص الدول المتقدمة .

[1] جمال حلاوة، علي صالح، **مرجع سابق**، ص19.

إن النمو الاقتصادي من خلال ما تم عرضه لا يشكل مفهوما شاملا و واسعا للتعبير عن تحسن مستوي معيشة الفرد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والثقافية، إذ لا يمكن للنمو الاقتصادي أن يتضمن كل ما يتعلق برفاهية الأفراد وتوسيع خيارتهم بالنظر لكونه مفهوم كمي يركز على كمية التغير دون التطرق لأسباب التغير ونوعيته ومن بعد ذلك كيفية تأثيره على الأفراد، وعليه **فالنمو الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته وإنما هو وسيلة للوصول للتنمية**.

2- التنمية: المصدر اللغوي لكلمة التنمية من الفعلّ نمى و يقال :أنميت الشيء وّنميته : بمعني جعلته ناميا ولذلك فالتنمية تعني الازدهار، والتكاثر، والزيادة، والرفاهية.كما أن التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات و رغبات الأفراد، وهذا السياق الحركي المرادف للتنمية يجب أن يكون كمي وكيفي لأن سد الحاجات المادية يمثل معبرا لتحقيق الرفاهية على المستوى المعنوي. فمع بداية استخدام مفهوم التنمية عقب الحرب العالمية الثانية لم يكن الكثيرون يميزون بين النمو والتنمية، وتم التعاطي **مع التنمية وكأنها حالة**، أي أن حالة التنمية بالنسبة للدول المتخلفة تتمثل في مواكبتها لحال الدول المتقدمة التي تميزت في تلك الفترة بارتفاع الدخل الوطني في ظل اقتصاد رأسمالي متخصص بحجم إنتاج ضخم، وبهذا ارتبط مفهوم التنمية كثيرا بالنمو الاقتصادي من خلال نمو الدخل الوطني ومتوسط الفرد من الدخل الوطني واقتصر مفهوم التنمية في هذه المرحلة على الجوانب الاقتصادية فقط نظرا للأسباب التالية[1]:

- كان معدل نمو الاقتصاد وحجمه وهيكله من أهم الفوارق الواضحة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.
- تم التركيز على المؤشرات الاقتصادية لأن العديد من الاقتصاديين اعتقدوا بأن أي عملية تغير أو تنمية يجب أن تبدأ وتركز على النواحي الاقتصادية.
- اتجهت أغلب الدول المتقدمة الاستعمارية إلي تعزيز النمو الاقتصادي في مستعمراتها بهدف تمويل الخدمات الاجتماعية وتحسن مستوى دخل الأفراد.

وخلال هذه المرحلة ارتبط مفهوم التنمية ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي إلي غاية منتصف الستينيات حيث أدي التركيز على الجانب الاقتصادي للتنمية إلي تفاقم جملة من المشاكل السياسية والاجتماعية والبيئية والصحية في العديد من الدول، كما برز أيضا مشكل عدم المساواة بين الأفراد وبين مختلف المناطق و الجهات في نفس البلد مما استوجب ضرورة إعادة صياغة مفهوم للتنمية يتجاوز الجانب الاقتصادي ممثلا في النمو الاقتصادي ليشمل كافة الجوانب المرتبطة بالأفراد السياسية و الاجتماعية والبيئية والصحية و الثقافية، وبالتالي أصبح ينظر **للتنمية على أنها عملية تهدف إلي تحقيق وتحسين جوانب عديدة غير اقتصادية لصالح الأفراد والدول**، وهكذا انتقلت التنمية من مفهومها **كحالة** إلي كونها **عملية** يتحقق من خلالها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن وينتج عنها إحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة مصحوبا بتغير في هيكل توزيع الدخل

[1] محمد عدنان وديع ، **مفهوم التنمية**، مرجع سابق، ص 3.

لصالح الفقراء وتحسن في نوعية الحياة[1]، ونتيجة لذلك تعتبر التنمية كعملية اشمل من النمو الاقتصادي الذي يعتبر عنصر من ضمن عدة عناصر تتضمنها العملية التنموية وهذا ما أشار له ا.لويس بقوله " **إن النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية لأنه يمكننا من رفع مستوي المعيشة** "[2] وهو ما يعني ضرورة أن نفرق بين الأهداف و الوسائل، لأن التنمية في حد ذاتها تعتبر هدفا أما النمو الاقتصادي فيمثل الوسيلة التي تمكننا من تحقيق الهدف بجانب وسائل أخري.

ومن خلال ما تم تناوله يمكن تعريف التنمية بوصفها « **العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج** »[3] مما يعني أن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات جوهرية في الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية والسياسية، وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية الدولية الصادر عن البنك العالمي سنة 1991 الذي اعتبر أن التحدي الأساسي للتنمية يتمثل في تحسين جودة الحياة وخاصة في الدول الفقيرة و لا تتضمن فقط تحسن في مستوى الدخل، وإنما تتعدى ذلك لتشمل تحسن مستوى التعليم و الصحة و التغذية إلي جانب المحافظة على بيئة نقية و تحقيق المساواة بين الأفراد في إتاحة كافة الفرص بما فيها توسيع الحريات وتعزيز القدرات[4].

ويتضح مما سبق أيضا أهمية التطور الكبير الذي طرأ على مفهوم التنمية ابتداء بالمفهوم الضيق المرتبط بالنمو الاقتصادي خلال فترة الخمسينيات و انتهاء بالمفهوم الشمولي الأوسع مع نهاية القرن العشرين، بحيث أصبح ينظر للتنمية على أنها مناضرة للحرية من خلال كونها تعمل على توسيع الحقوق و القدرات بحسب التعريف الذي جاء به A.Sen الاقتصادي الهندي صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1997.

ثانيا– مضمون و أبعاد التنمية: يمكننا عرض مضمون التنمية وأبعادها وفق ما يلي:

1– مضمون التنمية: إن مفهوم التنمية يتخذ طابعا شموليا و يتضمن العناصر التالية :

ا–التنمية عملية مستمرة ذات مفهوم شامل يركز على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية و البيئية.

ب–التنمية هي ظاهرة إنسانية لان جوهرها الإنسان باعتباره العنصر الأساسي في العملية التنموية من حيث الأداء و الهدف.

ج–التنمية تكون مصحوبة بتغير في هيكل الإنتاج من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية بما يضمن تطور القطاع الصناعي، وإحداث تكامل بين مختلف القطاعات عن طريق إحداث تغيرات هيكلية في مختلف المجالات، ففي

[1] مالكوم جبلز وآخرون، مرجع سابق،ص 31-32.

[2] المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، **دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية**، الجزائر 1979، ص13.

[3] مجد الدين خيري خمش،"**أزمة التنمية العربية– مفهوم التنمية التقليدي والعلاقات مع النظام العالمي** "،دار مجدلاوي للنشر ط2،عمان 1996 ،ص21 .

[4] ميشل تودارو،" **التنمية الاقتصادية**" ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمد ،دار المريخ، الرياض 2006،ص ص 52-53 .

المجال الاقتصادي تتضمن عملية التنمية إحداث التغيرات في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية بما يفعل مساهمتها في الناتج الوطني، وفي المجال الاجتماعي تهدف التنمية لإحداث التغيرات اللازمة في العلاقات والتقاليد الاجتماعية التي تتمشى مع ظروف المراحل المختلفة التي تنشأ عن انتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى، ويتطلب المجال السياسي تحقيق مرونة كافية وفعالة في المؤسسات السياسية لتتماشى مع متطلبات مراحل التنمية بحيث توفر الاستقرار السياسي المطلوب.

د- تتطلب العملية التنموية تفعيل النواحي التنظيمية والإدارية ورفع كفاءتها كشرط أساسي و ضروري لإحداث التنمية، حيث أصبح الجهاز الحكومي في معظم الدول يقع على عاتقه عبء التنمية ويتولى قيادتها في إطار إرساء مبادئ الحوكمة، فالتنمية لا تحدث بشكل تلقائي وإنما لابد لها من فاعل مريد يتمثل في الدولة التي هي **صاحبة إرادة** من خلال تحديد الأهداف التنموية والجوانب المتضمنة لها، كما أنها **صاحبة سلطة** ولها القدرة الكافية واللازمة على تعديل الوضع القائم أو تغييره كليا أو جزئيا بما يتماشي مع الأهداف المسطرة، وبهذا فالدولة هي المسؤولة عن القيام بعملية التنمية وضمان استمراريتها بما يتوافق مع إمكاناتها و مواردها بهدف تحقيق أهدافها.

هـ-التنمية تهدف إلي توفير الحياة الكريمة للأفراد بمفهومها الشامل الذي يمس كافة الجوانب، وتشمل تحسين نوعية الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع و توفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية و الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة ، كما تتضمن تحسن في توزيع الدخل لصالح الفقراء بما يضمن تحسن في نوعية السلع الخدمات التي يتحصلون عليها.

2- أبعاد التنمية: بما أن التنمية مفهوم موسع و شامل فهناك عدة أبعاد للعملية التنموية تتمثل أساسا فيما يلي[1]:

ا-البعد المادي: ونقصد بالبعد المادي للتنمية ضرورة التأكيد على مفاهيم النمو و التحديث و التصنيع، ابتداء من تحقيق التراكم الرأسمالي الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل من خلال الانتقال من صناعة متخلفة إلي صناعة أكثر تقدما و حداثة، وذلك بغية تحقيق قيم مضافة جديدة تدعم الإنتاج السلعي وتساعد على تطوير السوق المحلية وتوسيعها .

ب-البعد الاجتماعي: يتضمن البعد الاجتماعي مختلف النواحي الإنسانية مثل مكافحة الفقر وإشباع الحاجات البشرية المتعددة و مراعاة عدالة اكبر في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، إلي جانب الاهتمام بكل ما من شأنه أن يساهم في تحسين و ترقية مستوى معيشة الإنسان.

ج-البعد السياسي: يتوافق البعد السياسي للعملية التنموية مع مفهوم التنمية المستقلة التي تعني اعتماد المجتمع على نفسه عن طريق تطوير قدراته وإعطاء أولوية اكبر لتعبئة المدخرات المحلية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية تساهم

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ،ص ص 131 - 134 .

في تفعيل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف ضمان تحرر و استقلالية العملية التنموية من التبعية للدول المتقدمة و المنظمات و الهيئات الدولية المختصة[1].

د–البعد الدولي: يشير البعد الدولي للعملية التنموية إلي ضرورة التنسيق و التعاون الدولي لتحقيق الأهداف التنموية في العالم دون المساس بسيادة و استقلالية الدول النامية، ويتم التنسيق و التعاون بين مختلف الدول و الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية إلي جانب القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني التي أصبح تلعب دورا محوريا في مجال التنمية و خاصة مع بداية الألفية الثالثة، وفي هذا الإطار نشير إلي أن المجتمع الدولي بمختلف مكوناته قد صاغ سنة 2000 ما يسمي بالأهداف التنموية للألفية حيث يتم التعاون بين مختلف المكونات لتحقيق هذه الأهداف.

البعد الحضاري: إن التنمية هي مشروع بناء حضاري تشمل كافة النواحي و المجالات و ترتقي بالمجتمع و الإنسان إلى محيط جديد يلبي الاحتياجات و الرغبات البشرية، وتتحقق من خلاله جودة الحياة عن طريق تعزيز القدرات الإنسانية و توسيع الحريات.

ثالثا– الأهداف الجوهرية للتنمية: إن التنمية باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن إحداث تغيرات أساسية في مختلف المجالات، ويجب أن تتوفر على جملة من القيم و الأهداف الجوهرية المرتبطة بالاحتياجات الأساسية المشتركة و المنشودة من قبل الأفراد و الدول، وتتمثل هذه الأهداف و القيم بصورة أسياسية فيما يلي:

1– **تعزيز القدرة على العيش:** ويتحقق ذلك عن طريق العمل على زيادة و توسيع الاستفادة من الحاجات الأولية المدعمة للحياة كالغذاء، السكن، الصحة و الحماية لفائدة كافة البشر، وبهذا تساعد التنمية على تحسين جودة الحياة مما يعني أن القيمة الحقيقية للتنمية تتمثل في الاعتراف بالحق في الحياة الكريمة لكل فرد من خلال توفير بيئة مناسبة تمكن الأفراد من العيش بكرامة.

2– تقدير و احترام الذات: إن هدف العملية التنموية ليس فقط تحسين الرفاهية المادية للأفراد، وإنما يتعدي ذلك ليشمل الاهتمام بالجوانب المعنوية كتعزيز الثقة بالنفس، والرفع من مستوى الإباء لدي الأفراد من خلال توفير فرص عمل اكبر و تعليم أفضل، وتوسيع الاهتمام بالقيم الثقافية و الإنسانية. ويعتبر تعزيز القيم المعنوية بمثابة مكون أساسي من مكونات جودة الحياة كما أنه يمثل هدف و وسيلة لأية عملية تنموية في نفس الوقت .

3– توسيع نطاق الحرية: ومعني ذلك أن يكون للبشر الحق في الاختيار بكل حرية في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، ويجب التأكيد في هذا المجال على أن الحرية تستلزم توفير نطاق موسع من الاختيارات للأفراد و المجتمعات، وهذا ما توصل إليه **آرثر لويس** من خلال دراسته للعلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي و الحرية حيث استنتج أن ميزة الاقتصاد تتمثل في زيادة نطاق الاختيار البشري و ليس بزيادة الثروة[2].

[1] نفس المرجع، ص ص 181 – 182 .

[2] ميشل تودارو، مرجع سابق،ص 58.

رابعا– عقبات التنمية:إن عملية التنمية في الدول النامية تواجه عدة عقبات أثرت على الأداء التنموي في هذه الدول، ونتيجة لذلك بقيت العملية التنموية تراوح مكانها مما أدي إلي استمرار مظاهر التخلف في اغلب الدول النامية، ويعتبر العديد من المفكرين أن كل الخصائص و المميزات التي تتصف بها الدول المتخلفة تمثل في الواقع عقبات حقيقية أمام سيرورة عملية التنمية، وتتمحور أهم عقبات التنمية في العناصر التالية :

1– العقبات الاقتصادية: من الناحية الاقتصادية هناك الكثير من العقبات التي تكبح عملية التنمية وتجعلها تراوح مكانها، وتتمثل أساسا فيما يلي:

ا–الحلقات المفرغة: الدول المتخلفة تعاني من عدة حلقات مفرغة تعيق التنمية، واهم هذه الحلقات هي الحلقة المفرغة للفقر. ففي هذه الدول تكون الإنتاجية الكلية منخفضة بفعل انخفاض مستوي الاستثمار الناتج عن انخفاض المدخرات لانخفاض مستويات الدخل، وتعمل هذه الحلقة من جانب الطلب من خلال ضعف الحافز على الاستثمار و من جانب العرض عن طريق تدني مستويات الادخار. ونتيجة لذلك تعجز الدول المتخلفة عن توفير الحجم اللازم من الاستثمارات بالنظر لقصور حجم الادخار وبالتالي تعجز عن الخروج من حلقة الفقر.كما أن الواقع الاقتصادي يشير إلي وجود حلقات مفرغة متعددة كالحلقة المفرغة الخاصة بانخفاض المستوى التعليمي و الحلقة المفرغة الخاصة بانخفاض المستوى الصحي[1]، ويشير الإطار العام لنظرية الحلقة المفرغة إلي وجود ارتباط كبير بين كل من الفقر و مستوى الاستثمار و الادخار.

ب–محدودية السوق:إن محدودية السوق تشكل في اغلب الدول المتخلفة عقبة حقيقية أمام عملية التنمية نتيجة تخلف الأنظمة التجارية وجمود حركة عناصر الإنتاج و عدم مرونة الأسعار وقلة التخصص، مما يساهم في عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وهذا ما يجعل مستوى الإنتاج في هذه الدول اقل بكثير من المستوى المتاح من الموارد .كما أن حجم السوق يتحدد بجملة من العوامل كمستوى الدخل الفردي الحقيقي، طبيعة الإنتاج، حجم شبكة النقل، المواصلات، درجة الاكتفاء الذاتي، طبيعة الأنظمة التجارية المعتمدة وحجم السكان. حيث أن انخفاض مستوى الدخل مثلا يؤدي إلي انخفاض القدرة الشرائية مما يعني تقلص مستوى الطلب الكلي وهو ما يحد من توسع السوق. كما أن طبيعة الإنتاج تؤثر على حجم السوق فإذا كانت نسبة كبيرة من الإنتاج موجهة للاستهلاك النهائي فإن ذلك سيحد من توسع السوق وهذا حال اغلب الدول المتخلفة التي تنتج بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وليس من اجل التبادل، ونفس الأمر ينطبق على المتغيرات الأخرى.

ج–محدودية الموارد البشرية: تشكل محدودية الموارد البشرية من حيث الكم و النوع تحديا كبيرا أمام استمرارية العملية التنموية و تحقيق أهدافها، لأن عدم كفاية و كفاءة الموارد البشرية يعكس انخفاض في مستوى الإنتاجية وفي حركة عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى انكماش في حجم الإنتاج، وقد لوحظ انه في اغلب الدول المتخلفة ليس هناك استغلال امثل لرأس المال البشري لانخفاض مستوى المهارة و المعرفة الفنية إلي جانب انتشار قيم تقليدية ومؤسسات اجتماعية

[1] عدنان داود العذاري و هدي زوير الدعمي، مرجع سابق ،ص ص 38 – 39 .

تضعف من الحوافز الدافعة لعملية التنمية[1]، ولمجابهة هذا التحدي يجب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية لتساهم بشكل فعال في عملية التنمية.

د-احتياطي الصرف الأجنبي: إن عدم تكافؤ العلاقات التجارية الدولية تصب دائما في مصلحة الدول المتقدمة كما يشير إلي ذلك العديد من الاقتصاديين من أمثال R.Perbisch و G.Myrdal مما يشكل تحديا أخرا أمام الدول المتخلفة التي شهدت توسعا كبير في حجم تجارتها الخارجية بفعل الانفتاح الاقتصادي، حيث يتميز هيكل تجارتها الخارجية بالاعتماد بشكل كبير على صادرات السلع الأولية التي تتميز بانخفاض في مرونة الطلب[2]، وهو ما يعني سرعة استجابة اقتصاد الدول المتخلفة للتقلبات التي تحدث في الأسواق الدولية و خصوصا في فترات الركود الاقتصادي، حيث تميل نسب التبادل الدولي لصالح الدول المتقدمة فتنخفض صادرات الدول المتخلفة وينتج عن ذلك انخفاض حصتها من العملات الأجنبية مقابل ارتفاع تكلفة وارداتها، الأمر الذي يؤثر على موازين المدفوعات التي تميل إلي العجز، ويكون نتيجة ذلك تقهقر العملية التنموية.

2- العقبات الاجتماعية: إن الحديث عن كيفية قيام المجتمعات بالتنمية يقودنا إلي التأكيد على أهمية توفر المجتمع على منظومة من القيم تساعد على تحقيق التنمية و لا تعيقها. ففي ظل تدني المستويات الثقافية و التعليمية وضعف ارتباط التعليم بالمجال العلمي و الإنتاجي وعدم توفر الإمكانيات اللازمة للتدريب و التكوين إضافة لتدهور المستوى الصحي و المعيشي للأفراد يصعب تحقيق أهداف التنمية، حيث تشكل هذه الظروف عائق كبير لتحقيق التنمية في المجتمع بفعل محدودية الموارد البشرية التي تؤدي الي انخفاض مستوى الإنتاجية وهو ما يساهم في ضعف أداء مختلف الأنشطة الاقتصادية. والملاحظ أن اغلب الدول المتخلفة تعاني من انخفاض كبير فيما يتعلق بالقدرات و الإمكانيات الإدارية و التنظيمية بجانب ضعف مستوي الحرص و الجدية في جوانب عديدة، مما يفسر المشاكل الكبيرة التي تميز هذه الدول [3]، ولذلك يرى العديد من المفكرين أن توافر كل من الدوافع أو الحوافز لتحقيق التنمية إضافة لعنصر التنظيم الذي يمثل احد العناصر الأساسية للإنتاج ضروري و مهم لاستمرارية وفعالية العملية التنموية التي تحتاج إلي استخدام الطرق والأساليب الإدارية الجديدة في مختلف المجالات لتحقيق أهدافها.

3- العقبات التي تواجه الحكومات: إن عملية التنمية تحتاج لفاعل مريد صاحب سلطة ويملك الإرادة يتمثل في الحكومة، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلي يومنا هذا لوحظ تنامي كبير لدور الحكومات في إدارة عملية التنمية بحيث يستحيل أن تتحقق تنمية بدون إدارة و دعم حكومي و هذا ما ينطبق على تجربة دول جنوب شرق أسيا التي حققت معجزة تنموية منذ أوائل الستينيات عن طريق جملة من السياسات و الإجراءات التي قامت بها حكومات هذه الدول، خصوصا فيما يتعلق بالسياسات الصناعية وتشجيع التعاون و إدارة المنافسة و النمو المنصف بقيادة

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ،ص155 .

[2] نفس المرجع، ص 154 .

[3] فليح فارس حسن، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي ط1،عمان 2006،ص ص220 – 224 .

التصدير[1]. كما أن التنمية بحاجة إلي بيئة مستقرة ومؤسسات قوية تستند إليها و تضمن الاستقرار السياسي الذي يمثل شرط أساسي لتحقيق التنمية، ويجب أن يرتبط الاستقرار مع الاستقلال السياسي فكل القرارات و السياسات و الإجراءات المتبعة و المتخذة في إطار عملية التنمية لابد أن تكون ملائمة و متوافقة مع المصلحة الوطنية و غير خاضعة لأية ضغوط خارجية، حيث أن الاضطرابات السياسية و التبعية للخارج هي احد السمات التي تتميز بها معظم الدول المتخلفة بحيث تشكل تحديا حقيقيا أمام تحقيق الأهداف التنموية وتزيد في عمق هوة التخلف.

4- العقبات الدولية: يعتبر عدد كبير من الاقتصاديين أن العوامل الخارجية الناشئة عن الضغوطات التي تفرضها الدول المتقدمة على الدول المتخلفة تشكل عقبة حقيقية تحد من جهود التنمية في هذه الدول، فالسياسات المرتبطة بحرية التجارة في إطار العولمة تؤثر سلبا على تطور الصناعة الناشئة في الدول المتخلفة نتيجة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة حيث أجبرت الدول المتخلفة على إنتاج و تصدير السلع الأولية مقابل تخصص الدول المتقدمة بإنتاج و تصدير السلع المصنعة التي تتميز بأسعار مرتفعة مقابل السلع الأولية[2]، ونتيجة لذلك نستنتج أن العوامل الخارجية ممثلة في التبعية الاقتصادية و العلاقات التجارية غير المتكافئة تشكل تحديا كبير أمام الدول المتخلفة وتمثل عقبة حقيقية أمام عملية التنمية.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

لقد ساهمت الأفكار الاقتصادية التي نادت بها مختلف المدارس الاقتصادية في بلورة مفاهيم تندرج في سياق النمو الاقتصادي، فالتجاريون تحدثوا عن ضرورة العمل على زيادة رصيد البلد من الثروة من خلال قولهم بضرورة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي عن طريق تنظيم و مراقبة التجارة الخارجية بهدف تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات من خلال فرض ضرائب و وضع قيود كمية لجعل الميزان التجاري دائما في حالة فائض، كما اعتبر التجاريون أن الصناعة و التجارة أساس النشاط الاقتصادي، واهتموا أيضا بتنظيم وتوسيع العلاقات الخارجية لتوسيع تجارتهم. وفي نفس السياق اعتمد الفيزيوقراط في تحليلهم الاقتصادي على فكرة أساسية وهي كون القطاع الزراعي هو القطاع الإنتاجي الوحيد، وعليه فهو المصدر الأساسي لإحداث التطور من خلال زيادة رأس المال الزراعي واستخدام الوسائل المتطورة والتقنيات الحديثة لتحقيق تقدم يتم من خلاله توسيع الاستثمارات في ظل حرية النشاط الاقتصادي[3]. وبعد ذلك جاءت تيارات فكرية تناولت مفاهيم اقتصادية ساهمت في صياغة مفاهيم النمو و التنمية لاحقا، وأهمها ما يلي :

[1] عاطف قبرصي، **إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية**، اجتماع الخبراء حول الحكم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مكافحة الفقر ،سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الأمم المتحدة،القاهرة 11 -13 نوفمبر 2002 ،ص ص 118 – 137 .

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق ،ص159 .

[3] Alain Samuelson, " **les grands courants de la pensée économique**", ONU 2eme édition, Alger 1993, P 20-40.

أولا– نظرية النمو عند الكلاسيك : يقوم التحليل الكلاسيكي على جملة من الفرضيات و المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الذي يرتكز على الملكية الخاصة ويتميز بحالة الاستخدام التام للموارد، مع وجود المنافسة التامة في الأسواق في ظل الحرية الاقتصادية مع توافق المصلحتين الخاصة و العامة[1]، وبما أن الرأسمالي هو أساس النشاط الاقتصادي فقد اتجه التحليل الكلاسيكي إلي البحث في أسباب نمو الدخل في الأجل الطويل، ويمكن عرض أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك وفق ما يلي :

1 – ادم سميث[2] :عبر ادم سميث عن أفكاره الاقتصادية من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم وشكلت هذه الأفكار بداية التفكير الاقتصادي المنظم فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي الذي يتحدد حسب ادم سميث بزيادة رأس المال ونمو السكان ورفع إنتاجية العمل وحرية التجارة الدولية[3]، وتمحورت أهم أراء ادم سميث وفق ما يلي :

- التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للنمو و يجب أن يسبق تقسيم العمل، فالرأسمالي أساس النمو لأنه يقوم بالادخار وينتج عن ذلك ارتفاع معدل الاستثمار مما يؤدي إلي تحقيق دخل مرتفع وتساهم هذه الآلية في زيادة الناتج الوطني[4] .
- تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح و أن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد في ظل الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة إلا في مجال الخدمات العامة.
- تقسيم العمل يشكل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدي أدم سميث حيث يؤدي إلي رفع كفاءة القوي المنتجة مما يساهم في رفع إنتاجية العمل من خلال رفع مهارة العاملين وتقليل الوقت اللازم لإنتاج وحدة واحدة.
- الطلب على السلع الاستهلاكية و المواد الإنتاجية يفعل النشاط الاقتصادي خصوصا مع تحسن وتطور طرق الإنتاج.

2– د.ريكاردو[5]: انطلق ريكاردو في تحليله الاقتصادي انطلاقا من كون الزراعة تعد أهم قطاع اقتصادي لكونها تساهم في توفير الغذاء للبشر الذين تتزايد اعددهم، في حين نجد بأن الزراعة ترتبط بالأرض وهي تخضع لقانون تناقص الغلة، ونتيجة لذلك فقد أشار لإمكانية اجتناب تناقص الغلة من خلال استخدام الأساليب و الطرق و

[1] فليح فارس حسن، مرجع سابق،ص 103 – 104 .

[2] A .Smith اقتصادي انجليزي من أصل اسكتلندي من رواد المدرسة الكلاسيكية ، ولد سنة 1723 م عمل كأستاذ في الفلاسفة و اهتم بمجالات عديدة ، صاحب كتاب **البحث عن ثروة الأمم** ، توفي سنة 1790 .

[3] إسماعيل شعباني ، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار هومة، الجزائر 1997، ص55 .

[4] Alain Samuelson, op cit, P 52-60.

[5] D.Ricardo اقتصادي انجليزي من أصل هولندي ولد سنة 1772 ، اهتم بالمجال الاقتصادي و السياسة و اشتغل سمسارا في البورصة ، توفي سنة 1823 .

المعدات الزراعية الحديثة، وبهذا تساهم الزراعة في عملية النمو و التطور[1]، وارتبطت هذه الفكرة الأساسية بأفكار أخري عند ريكاردو جاءت كما يلي :

- ينطلق ريكاردو في تحليليه للنمو من خلال تقسيمه للمجتمع إلي ثلاث فئات رئيسية، الرأسماليون،العمال وملاك الأراضي، حيث ينشأ عن هذا التقسيم التوزيع النسبي للدخل على هذه الفئات .
- أكد ريكاردو على أهمية الرأسمالي في النشاط الاقتصادي باعتباره يستخدم أحسن الطرق الإنتاجية لتعظيم الربح، وبعد ذلك يعاد استثمار الأرباح في تدعيم المشاريع القائمة أو إنشاء مشاريع جديدة.
- اعتبر بأن الربح يشكل نسبة معتبرة من الدخل الوطني، وعليه فكلما زادت الأرباح زاد معدل تراكم رأس المال وبالتالي زيادة الاستثمارات مما يؤدي في الأخير إلي حدوث نمو وتقدم اقتصادي.
- أشار ريكاردو لأهمية تقسيم العمل و التخصص الدولي وفقا للمزايا النسبية على نمو الاقتصاد وزيادة معدل التبادل الدولي، كما تطرق لعدم ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأكد ايضا على أهمية تخفيض الضرائب خصوصا في القطاع الصناعي بهدف دعم وتشجيع الرأسمالي[2].

3- ت.ر. مالتوس[3]: انطلق مالتوس في تحليليه الاقتصادي من نظرته التشاؤمية فيما يتعلق بمشكلة الندرة، حيث أن الحاجات الإنسانية متعددة والبشر يتزايدون بمعدلات مرتفعة وفق متوالية هندسية في مقابل الموارد الاقتصادية المحدودة في ظل تزايد الإنتاج وفق متوالية حسابية، ومن هنا تحدث الفجوة وتقع المشكلة بحسب مالتوس، ولذلك يري ضرورة الحد من الزيادة السكانية وبالأخص عند الفقراء الذين ليس لديهم إمكانيات لتحفيز الإنتاج نتيجة زيادة الطلب، ويتوافق مالتوس مع باقي الكلاسيك في اعتبار الرأسمالي أساس التقدم والنمو الاقتصادي من حيث تخفيضه للتكاليف وتعظيمه للأرباح بما يمكنه من توسيع الاستثمارات وتحقيق مدا خيل إضافية لاحقا[4].

ومن خلال ما سبق يتضح جليا بأن هناك أفكار أساسية تضبط أراء المدرسة الكلاسيكية حول النمو والتقدم الاقتصادي، أهمها ما يلي5 :

- **مبدأ الحرية الاقتصادية** :الحرية الفردية مهمة في ظل الأسواق الحرة التي تسودها المنافسة الكاملة وعدم تدخل الدولة.
- **التراكم الرأسمالي أساس التقدم**: يعتبر جميع الكلاسيك التكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك لابد من تحقيق قدر كاف من المدخرات.
- **الربح حافز على الاستثمار** :الربح عند الكلاسيك يمثل الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين لاتخاذ قرار الاستثمار، وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

---

[1] فليح فارس حسن،مرجع سابق ،ص 103 – 104.

[2] عبد الجبار حمد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي**، دار وائل للنشر ط1 ، عمان 2001 ،ص 75 – 76 .

[3] T .R. Maltus اقتصادي انجليزي و لد سنة 1766 كان رجل دين ثم اهتم بالأمور الاقتصادية و يعتبر من الأوائل الذين اهتموا بمشكلة النمو السكاني، توفي سنة 1834 .

[4] Alain Samuelson, op cit, P 104 -106

[5] عبد الجبار حمد السبهاني، مرجع سابق،ص 78 .

- **ميل الأرباح للتراجع** : معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع بسبب زيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي بسبب زيادة الأجور التي تحدث نتيجة حدة المنافسة بين الرأسماليين.
- **حالة السكون** : يري الكلاسيك حتمية الوصول إلي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، فعندما تبدأ الأرباح في التراجع و يستمر ذلك حتى يصل معدل الربح إلي الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، وبحسب أدم سميث فإن الذي يوقف النمو و التقدم الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة من السكون.

ثانيا– كارل ماركس[1]: اعتمد كارل ماركس في تحليله الاقتصادي العام على المادية التاريخية في تفسير الظواهر و المتغيرات الاقتصادية عبر مختلف المراحل وعلى نظريته حول القيمة وفائض القيمة2، وكانت أهم الأفكار التي جاء بها ماركس فيما يتعلق بالنمو والتطور وفق ما يلي :

- اعتبر أن العمل جوهر القيمة حيث تحدد قيمة السلعة من خلال العمل الاجتماعي الضروري لإنتاجها و الذي يمثل العمل المتوسط من حيث المهارة و الشدة والتقنية، وبناءا على هذه النظرة يشرح ماركس كيف انه في ظل النظام الرأسمالي يمنح للعامل اجر الكفاف التي يمثل قيمة قوة العمل، بحيث تكون الأرباح التي يتحصل عليها الرأسمالي عبارة عن فائض القيمة الذي يمثل الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوع للعامل، فالرأسماليون يحققون الأرباح من خلال بيع المنتجات بأسعار أعلى من أجر حد الكفاف، كما أن تحليل ماركس تناول العناصر الحاسمة في عمل آلية النظام الرأسمالي خصوصا ذلك الجانب المتعلق بفائض القيمة وتحويله إلى تراكمات رأسمالية يعاد استثمارها من جديد لانجاز مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي[3].
- يعتمد ماركس في تحليليه الاقتصادي على المادية التاريخية التي تهتم بتفسير التطورات التاريخية وفقا لعامل واحد و اعتبر ماركس بأن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، بحيث يتكون البناء التحتي للمجتمع من قوى و وسائل الإنتاج و البناء الفوقي يتضمن الايدولوجيا و المؤسسات المكملة كالدين والدولة و علاقات الملكية، كما أن وسائل و قوى الإنتاج هي التي تنشأ الوضع الاقتصادي و يستمر التطور وينشأ وضع جديد عندما يصبح الوضع القائم معيقا للنمو، وهنا يأتي الصراع الطبقي الذي يؤدي بحسب المادية التاريخية إلي الصراع بين قوى الإنتاج و علاقات الملكية من اجل تغير الوضع القائم، وبما أن القوي المنتجة هي الأساس فستنتصر لتتحطم علاقات الإنتاج أو الملكية القديمة و يتغير الطابع الاقتصادي للمجتمع.

[1] K.Marks مفكر ألماني الجنسية و لد سنة 1818 يعتبر مؤسس المذهب الاشتراكي حيث اشتهر بمناهضته للرأسمالية ، اهتم بالكتابة و عمل مدير بعدة صحف ، استقر في انجلترا و توفي سنة1883 .

[2] محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار التعارف ط2، بيروت 1991،ص39- 44 .

[3] عبد الجبار حمد السبهاني، مرجع سابق ،ص 96 – 102.

- إن آلية التوزيع في النظام الرأسمالي تقود لتراكم الثروة في يد المالكين مما يكرس فقر الطبقة العاملة ومنه ينخفض الطلب الكلي نتيجة حرمان العمال من وسائل الشراء فيحصل نقص عام في الاستهلاك وفي المقابل فإن الرأسماليين يحفزهم الربح نحو زيادة الإنتاج فيزداد العرض، وتحدث هنا تناقضات الرأسمالية بين زيادة العرض بدافع تعظيم أرباح أصحاب رأس المال و نقص الطلب نتيجة فقر الطبقة العاملة، وهنا تصبح الرأسمالية في أزمة و تنتهي بعدها عن طريقة ثورة البروليتاريا التي تعد بالعدل و الوفاء في ظل تخطيط محكم[1].
- التميز بين المراحل التي مرت بها البشرية من الجماعة البدائية إلي مرحلة الرق ثم مرحلة الإقطاع فمرحلة الرأسمالية وتليها مرحلة الاشتراكية التي تعتبر أخر مرحلة تصل إليها البشرية من خلال الصراع الطبقي الحتمي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا، وتتميز هذه المرحلة بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في ظل مجتمع بلا طبقات.

ثالثا– جوزيف شومبيتر[2]: يمثل المنظم جوهر عملية تحليل النمو الاقتصادي عند شومبيتر باعتباره هو الذي يقوم بالإبداع بواسطة إدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينها، كما يضع خطط إنتاجية بهدف الحصول على أقصى ربح و ينتج عن ذلك احتدام المنافسة في السوق، وبهذا فإن النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم من خلال دوره في عملية التراكم و الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد، ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية التي جاء بها شومبيتر وفق العرض التالي[3] :

- النمو الاقتصادي ليس عملية متدرجة و إنما يحصل من خلال قفزات دون انسجام و تدرج تصحبها موجات من الكساد و الرواج، فهو يمثل عملية اختلال في القوى الإنتاجية نتيجة تغيرات ملموسة في حالة التوازن الذي يصل إليها الاقتصاد الوطني، ثم يقفز الاقتصاد من مستوى محدد إلى مستوى آخر وقد يظل هذا المستوى مدة تطول أو تقصر حسب قوة الاختراعات وقدرات المنظمين، وبعد ذلك ينتقل إلى مستوى آخر.
- تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة في حالة الركود وليس هناك استثمار أو نمو سكاني في ظل عمالة مشغلة مع وجود فرص للاستثمار يستغلها القادة أو المنظمون من خلال الاقتراض من المصارف بهدف القيام بعملية التجديد والإبداع .
- أعطي أهمية كبيرة للعوامل التنظيمية و الفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية و النمو، كما اعتبر التنظيم أهم عناصر الإنتاج و المنظم هو المجدد الذي يقوم بالإبداعات المتكررة من خلال قيامه ب:

[1] Alain Samuelson, op cit, P 343 -346.

[2] J .A. Schumpter اقتصادي سويسري ولد سنة 1883، سافر إلي الولايات المتحدة واشتغل بالتدريس، له عدة مؤلفات أهمها: الرأسمالية، الاشتراكية و الديمقراطية ، توفي سنة 1950 .

[3] فليح فارس حسن، مرجع سابق،ص 131 – 140 .

- إدخال سلع جديدة.
- استعمال طريقة أو وسيلة فنية جديدة في الإنتاج.
- إيجاد سوق جديدة و السيطرة على مصدر جديد للمواد الأولية.
- إعادة تنظيم صناعة ما.

- تأثر بالتحليل الوظيفي لعناصر الإنتاج الذي يفصل بين المنظم والرأسمالي، فالمنظم ليس بالضرورة المالك للمشروع وإنما هو عقلية مميزة قادرة تحسن التصرف وتستطيع تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها في الإطار الصحيح.

رابعا– جون مينارد كينز[1]: تناول كينز النشاط الاقتصادي من منظور كلي وعبر عن أفكاره التي أحدثت ثورة في الفكر الاقتصادي و اتسمت بالعمق والشمول من خلال العديد من مؤلفاته وأشهرها " النظرية العامة في الاستخدام والنقود والفائدة" حيث اهتم بالاقتصاد وبحث في الشروط الأساسية اللازمة لنموه، وأكد على أن الطلب الفعال يمثل المحور والشرط الأساسي لنمو الاقتصاد، وقد تمحورت أهم الأفكار التي جاء بها كينز وفق ما يلي[2] :

- اعتبر كينز الدخل الكلي دالة في مستوي التشغيل، والتشغيل هو أيضا دالة تابعة للطلب الفعال المكون من طلب استهلاكي و أخر استثماري. وبهذا يكون الطلب الفعال المحدد الأساسي للنشاط الاقتصادي، كما أوجد كينز علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق على طبيعة هذه العلاقة مصطلح "المضاعف " الذي يبين أثر الاستثمار في نمو الدخل.
- أعطى كينز للدولة وظيفة اقتصادية تهدف إلي رفع مستوى الاستخدام ومحاربة البطالة، كما بحث في الأساليب التي تساعد في خفض نسبة البطالة والحد من أثارها السلبية على عملية النمو، فالبطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال وللتقليص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق .
- تطرق كينز لضرورة محاربة الاحتكار بشكل عام وخاصة في مجال الاختراعات الصناعية لأنه يقلص الطلب، كما أكد علي أهمية الطلب العام أو الإنفاق الحكومي في رفع مستوى الاستخدام من خلال برامج الأشغال و المشاريع العامة .

خامسا– نموذج هارود – دومار Harrod – Domor : تم تطوير هذا النموذج في الأربعينات و ارتبط باسم الاقتصاديين البريطاني روي هارود[3] والأمريكي أيفري دومار[4] ويركز النموذج على الاستثمار باعتباره المحرك الحيوي

[1] J.M.Keyens اقتصادي انجليزي " 5 جوان 1883 – 21 افريل 1946 " مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود.

[2] Alain Samuelson, op cit, P .440-408

[3] R. F. Harrod اقتصادي انجليزي ولد سنة 1900 اقتصادي درس في أكسفورد و كمبريدج ، اهتم بالنمو و التضخم و النقود ، توفي سنة 1978 .

[4] E. D. Domar اقتصادي أمريكي من أصل بولندي و لد سنة1914 ، اشتغل بالتدريس في عدة جامعات و عضوا في العديد من المنظمات الأكاديمية له عدة مؤلفات أهمها :مشكل تراكم رأس المال، التوسع و التشغيل ، توفي سنة1997 .

لدفع عملية النمو في الاقتصاد، مع إعطاء أهمية كبيرة للادخار لأنه يساعد على زيادة الاستثمار، وعلية يفترض الباحثان بأنه لزيادة الإنتاج لا بد من زيادة رصيد رأس المال في الاقتصاد حيث أن التكوين الرأسمالي يعتمد على الادخار ويعطي النموذج بالعلاقات التالية[1] :

- الادخار دالة تابعة للدخل : $S = s \times Y$
- الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال: $I = \Delta K$
- رصيد رأس المال مرتبط بالناتج الوطني من خلال العلاقة: $\Delta K = k \Delta Y$
- تساوي الاستثمار مع الادخار وفق العلاقة : $I = S$

من خلال العلاقات السابقة نستنتج العلاقة التالية:

$$s \times Y = k \Delta Y$$

$$s/k = \Delta Y / Y$$

وبما أن معدل نمو الناتج الوطني يمثل $\Delta Y / Y$ فإنه يتحدد بمعدل الادخار **s** طرديا وبمعامل رأس المال **k** عكسيا، وبهذا فإن نموذج هارود – دومار يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار لرفع حجم الاستثمار بهدف زيادة سرعة النمو، وهي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود – دومار للنمو الاقتصادي التي تعتمد أساسا على رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع و المعدات باعتباره المحدد الرئيسي للنمو، حيث يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، وتمثل نسبة رأس المال إلى الناتج – معامل رأس المال– مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال. والملاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج هارود – دومار لا تتوفر في الدول النامية وخاصة الفقيرة التي تتصف بضعف نسبة ما يوجه للادخار و الاستثمار من دخلها الوطني المنخفض أساسًا، حيث لا يكفي في اغلب الحالات لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، وفي هذه الحالة لا تتمكن الدول النامية من سد فجوة الادخار التي تتخبط فيها إلا عن طريق القروض الخارجية أو استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

سادسا– نظرية الدفعة القوية " روزنشتاين رودان[2]: تتمحور هذه النظرية حول التأكيد على أهمية التصنيع باعتباره الطريق الوحيد الذي يؤدي إلي رفع الدخل الوطني ويساهم في تقليص فجوة التخلف بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة التي تحتاج لرأس مال أولي لدعم القطاع الصناعي وتمكينه من الانطلاق بواسطة دفعة تمويلية ضخمة و قوية، وبذلك تتم التنمية عن طريق قفزات قوية تستطيع التغلب على حالة الركود الاقتصادي حيث يعبر رودان عن

[1] إيمان عطية ناصف،علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص 157 – 159 .

[2] Rodan Ronsinshtin اقتصادي من أوروبا الشرقية استقر في الولايات المتحدة .

ذلك بقوله [1] « **إذا سرنا خطوة في طريق النمو فلا يمكن أن نصل إلي نتيجة لأن التنمية تحتاج لدفعة قوية تفوق في أثرها الخطوات التدريجية** » كما يشير إلي إمكانية تطبيق هذا النموذج وفق احدي الطريقتين :

- قيام الدول النامية بتوجيه موارد ها لإقامة صناعات ثقيلة ذات طابع استهلاكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، غير أن هذا الأسلوب مكلف جدا ويبتعد عن قاعدة الاستخدام الأمثل للموارد لكونه يتجاهل مزايا التخصص الدولي و تقسيم العمل .
- اعتماد الدول المتخلفة على الاقتراض الأجنبي أو على الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة التي تقوم بها الدول المتقدمة بما يتلاءم مع قاعدة التخصص الدولي وتقسيم العمل ويحقق مصالح الدول المتخلفة والمتقدمة معا.

وبحسب رودان فإن العالم يكسب من التنمية الصناعية، فالدول المتخلفة تمتص اليد العاملة من الزراعة وتساهم بنحو 50٪ من التمويل اللازم [2]، كما أن الدول المتقدمة تساهم بالفائض من رأس مالها لدفع عملية التصنيع بهدف إحداث تنمية، وأشار أيضا لأهمية تكامل دوال العرض و الطلب و الادخار لتحقيق النمو، فتكامل دالة العرض يحدث لأن عمليات الإنتاج في مختلف الصناعات تكمل بعضها البعض مما يجعل الاستثمار في صناعة ما دافعا للاستثمار في صناعات أخري مكملة لها ومرتبطة بها، في حين أن تكامل دالة الطلب يحدث لأن الحاجات الإنسانية متعددة وغير قابلة للتجزئة، حيث أن إنتاج سلعة واحدة لا يشبع كل الحاجات وإنما يشبع حاجة واحدة والسوق تتوسع بإنتاج عدد كبير من السلع من خلال صناعات مختلفة تساهم في حدوث تنمية، وفيما يتعلق بدالة الادخار فإنها ضرورية و مرتبطة ببرامج الاستثمار التي تتضمن صناعات مختلفة و متكاملة تساعد على تحقيق ارتفاع سريع و كبير في الدخل وينتج عنه ارتفاع في الميل الحدي للادخار.

والملاحظ أن نظرية الدفعة القوية اهتمت بالمسار الموصل لحالة توازن الاقتصاد حيث أن الدول النامية تعاني من نقص في الطلب، ومن خلال الدفعات الاستثمارية القوية والمتعددة سينشأ طلب يحفز الإنتاج في مختلف القطاعات[3].

سابعا– إستراتجية النمو المتوازن " نيركسة [4]": وفقا لنيركسه فإن حلقة الفقر تتشكل انطلاقا من تفاعل قوى العرض و الطلب فيبقي اقتصاد الدول المتخلفة في حالة ركود وفقر، فمن جانب العرض نجد بأن نقص التراكم الرأسمالي سببه نقص الادخار نتيجة انخفاض في مستوى الدخل بفعل نقص التكوين الرأسمالي، ومن جانب الطلب نجد بأن انخفاض الدخل يؤدي إلي تدني القدرة الشرائية للأفراد فيتقلص مستوى الطلب و يتراجع الحافز للاستثمار وينتج عنه تقلص في حجم تراكم رأس المال، ولكسر حلقة الفقر يري نيركسة أهمية توجيه دفعة قوية من الاستثمارات

[1] حلاوة جمال، علي صالح، مرجع سابق، ص39.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق ،ص177 .

[3] إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 165- 168.

[4] R. Nurkse اقتصادي أمريكي من أصل استوني و لد سنة 1907 و يعتبر احد مؤسسي اقتصاد التنمية، توفي سنة 1959.

إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وذلك لتوسيع السوق و زيادة حجم الطلب بهدف تحفيز الاستثمار وتحقيق و فورات في رأس المال، كما يؤكد على أهمية توجيه حجم ضخم من الاستثمارات لمشاريع مختلفة تمس كل القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعة والزراعة وتتكرر هذه العملية لعدة مرات لتحقق غايتها التنموية، و بهذا يكون نيركسه قد قام بإعادة صياغة نظرية الدفعة القوية لرودان.

ثامنا– نظرية النمو غير المتوازن " هيرشمان [1]": انتقد هيرشمان إستراتجية النمو المتوازن لنيركسة حيث اعتمد على عملية الاستقراء التاريخي للوقائع الاقتصادية و استنتج أن قطاعات محددة ساهمت في تحقيق نمو اقتصادي في دول أوروبا الغربية بفضل صناعات قائدة، ولذلك فإن نظرية النمو غير المتوازن تقوم على أساس تركيز الاستثمارات في قطاعات محددة تتميز بالفعالية وبالمرودية عن غيرها بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، فمع قلة الموارد المالية لا يمكن القيام باستثمارات في كل قطاعات الاقتصاد الوطني دفعة واحدة وان حدث ذلك فلن يحدث أي اثر للدفعة القوية. ويؤكد هيرشمان أن الصناعات المؤهلة لاستقطاب الدفعة القوية يجب أن تكون لها قدرة أكثر من غيرها على تحفيز الاستثمار في الصناعات، لأنها تساهم في تحقيق مدا خيل إضافية تستخدم في فتح استثمارات جديدة لاحقا، وبهذه الآلية و مع الاستمرارية تحدث التنمية، كما يشير لأهمية الاعتماد على معايير دقيقة في عملية المشاريع الاستثمارية أهما ما يلي :

- اختيار المشاريع القائدة التي تحقق عائد مرتفع.
- الحد من المشاريع المكلفة و تحقق عوائد متدنية .

كما يؤكد هيرشمان على أهمية إيجاد بيئة مادية مناسبة لتشجيع الاستثمار المنتج عن طريق إنشاء أنشطة منتجة تولد بدورها الحاجة لمشروعات أخري مكملة، ويعتمد تنفيذ هذه البرامج على درجة التحمل و الأداء فيما يتعلق بتحديد فترة واستمرارية و وحدة العملية الإنتاجية وأدائها بكفاءة عالية في ظل الاقتصاديات النامية.

المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

يقصد بنظريات التنمية تلك النظريات التي حاولت دراسة وتفسير كل المتغيرات و الظواهر المرتبطة بالتنمية الاقتصادية بدءا بالأسباب و العوائق مرورا بمختلف المتغيرات و المفاهيم وصولا إلي بناء نموذج فكري يعتمد عليه في إحداث عملية التنمية و النهوض بالمجتمعات المتخلفة التي تعاني من عدة مشاكل، وسنتعرض فيما يلي لأهم النظريات الرائدة في مجال التنمية.

[1] A .Hirsechman اقتصادي أمريكي من أصل ألماني ولد سنة 1915 ببرلين ، استقر بفرنسا و درس بها ثم هاجر إلي بريطانيا ثم اسبانيا أين حصل بها على درجة الدكتوراه سنة 1940 عمل مستشارا و أستاذا للعديد من الهيئات و الجامعات و اشتهر بأبحاثه حول النمو.

أولا– نظرية المراحل الخطية: يعتبر روستو[1] أول من صاغ هذه النظرية سنة 1950 وعبر عنها بشكل واضح من خلال ما نشره في كتابه **مراحل النمو** سنة 1960 حيث اعتمد على ما توصل إليه ماركس فيما يتعلق بمراحل تطور المجتمع، وبحسب روستو فإن الدول المتخلفة تمر بعدد من المراحل حتي تتمكن من الانتقال إلي حالة الدول المتقدمة ولكل مرحلة شروط وخصائص وهي كما يلي :

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** يعرف روستو المجتمع التقليدي بأنه المجتمع الذي يتميز بوظائف إنتاجية محدودة مع توجه غالبية الأفراد للعمل في النشاط الزراعي، حيث تكون هناك مرودية ضعيفة للإنتاج بسبب الافتقار للطرق و الأساليب الحديثة وعدم التحكم في التكنولوجيا.
- مر**حلة التهيؤ للانطلاق:** هذه المرحلة تسبق مرحلة الانطلاق فهي تمهد لها و تتميز بحدوث تغيرات كبيرة في الصناعة والتجارة و الزراعة نتيجة تقبل المجتمع للتعامل مع التكنولوجيا وبداية ظهور للمؤسسات المالية و الخدمية.
- **مرحلة الانطلاق** : يتم خلال هذه المرحلة العمل من اجل القضاء على معوقات النمو، وتتميز بإحداث تغيرات كبيرة في أساليب و أدوات الإنتاج بفعل استخدام التكنولوجيا و ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5% إلى مالا يقل عن 10% من الدخل الوطني، ويصاحب كل ذلك نمو الدخل و ظهور بعض القطاعات الرائدة .
- **مرحلة الإتجاة نحو النضج** : عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة مما يساعد على تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويبرز دور التنظيم ويميل السكان للعيش في المدن،كما ترتفع كفاءة الاقتصاد الوطني ويصبح منافسا للاقتصاديات الأجنبية، وبعد ذلك تنتعش التجارة الخارجية ويرتفع صافي الاستثمار ليتراوح مابين 10% إلى 20% من الدخل الوطني.
- **مرحلة الاستهلاك الواسع:** تتصف هذه المرحلة بتنامي ظاهرة تمدن الأفراد و ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد فيتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب نتيجة ارتفاع معدلات الاستهلاك.

وفي الأخير نشير إلي أن روستو قام بعرض نظريته للمراحل من خلال استقرائه للوقائع الاقتصادية، لكنه لم يتطرق لآلية وكيفية حدوث التغيير في كل مرحلة،كما انه يعتمد على مؤشرات كمية لتفسير التغيير وهو أمر غير كافي لأن الواقع الاقتصادي يبين لنا بأن هناك العديد من الدول النامية التي وصلت للمرحلة الأخيرة ولم تمر بكل المراحل

[1] W.W.Rostow مؤرخ اقتصادي أمريكي ولد سنة 1916 درس في العديد من الجامعات الأمريكية و الأوروبية و شغل عدم مناصب استشارية من مؤلفاته : مراحل النمو الاقتصادي و هو كتاب مهم شرح فيه نظريته فيما يتعلق بالتنمية .

السابقة[1]. وفي هذا الصدد نشير لكون نظرية **هارود – دومار** تندرج أيضا ضمن نظريات المراحل وقد تم التطرق إليها سابقا ضمن مراحل النمو الاقتصادي.

ثانيا– نظريات التغيير الهيكلي: يتم عرض نظرية التغير الهيكلي من خلال الأعمال التي قام بها كل من آرثر لويس و تشينيري وذلك وفق مايلي:

1– نظرية آرثر لويس W. A. Lewis: ينطلق لويس في بناء نظريته من أفكار المدرسة الكينزية التي يعتبرها ملائمة لاقتصاد الدول المتقدمة و لا تتوافق مع واقع الدول المتخلفة التي تتميز بوجود عرض غير محدود من اليد العاملة التي تعمل في ظل أجور منخفضة – اجر الكفاف – ويقسم لويس الاقتصاد المتخلف إلي قطاعين :

- القطاع الرأسمالي أو الصناعي و هو القطاع الرائد بحيث يتحدد من خلاله معدل نمو الاقتصاد ككل .
- القطاع التقليدي أو الزراعي الذي يتميز باستخدام طرق و أساليب إنتاجية متخلفة مما يجعل إنتاجية العمل منخفضة و معها ينخفض متوسط نصيب الفرد من الإنتاج مما يهيئ لحجم كبير من البطالة المقنعة.

ويري لويس أن التنمية يمكن أن تحدث عن طريق التحول الهيكلي في الاقتصاد والتوسع في النشاط في ظل الظروف السابقة من خلال :

- استثمار رؤوس الأموال في القطاع الصناعي .
- الاستفادة من اليد العاملة التي تشتغل باجر الكفاف في القطاع الزراعي .

وقد لاحظ لويس أيضا أن القطاع الرأسمالي ضعيف الأداء ويحقق أرباح منخفضة ويؤدي إلي انخفاض معدل الادخار مما يصعب من عملية النمو، ولتفادي هذه المشاكل لابد من توسيع أهمية القطاع الرأسمالي من خلال التصنيع وخاصة الصناعات التحويلية و استقطاب اليد العاملة التي تعاني من بطالة مقنعة في القطاع التقليدي بواسطة تحفيزها بزيادة الأجور فوق مستوى اجر الكفاف، وبهذا يستطيع القطاع الرأسمالي الاستمرار في عملية التنمية اعتمادا على العمل الرخيص غير المكلف المستقطب لتحقيق أرباح عالية يعاد استثمارها، ويحصل بذلك توسع في الاستثمار والاستخدام والإنتاج وهكذا تستمر عملية التنمية الاقتصادية، ومن خلال هذه الأفكار يمكن أن نستنتج بأن نظرة لويس تمثل امتداد للنظرية الكلاسيكية لأنه يركز على الإنتاج من خلال تفاعل سوق العمل و سوق رأس المال مع الأسعار و الأرباح التي يعاد استثمارها لتوظيف عمالة اكبر.

وعلى الرغم من كون التحليل الذي قام به لويس قد فتح أفاق أمام الدول النامية الباحثة عن الاستراتجيات الواجب إتباعها لدفع العملية التنموية، إلا أن الافتراضات التي جاء بها تناقض الواقع أحيانا فالحديث عن التناسب بين التحول الرأسمالي و زيادة معدل التراكم ليست دائما صحيحة، إذ يمكن أن يعاد استثمار الأرباح الرأسمالية في اقتناء الآلات و الوسائل الحديثة ذات تكنولوجية عالية مما يجعل الصناعة كثيفة رأس المال وبهذا يصعب توظيف اليد العاملة، ومن جهة أخرى فإنه يمكن إعادة استثمار الأرباح الرأسمالية خارج الدول النامية فتحصل بذلك مشكلة **النمو**

[1] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ،ص177

المضاد للتنمية،كما أن افتراض وجود فائض عمالة مستمرة في القطاع الزراعي و توظيف كامل في القطاع الصناعي يخالف الواقع أحيانا فالدول النامية تعاني في الغالب من بطالة موسمية في القطاع الزراعي و بطالة دائمة في المناطق الحضرية الصناعية.

2- نظرية تشينيري H. Chenery : قام تشينيري بدراسة اقتصاد الدول النامية خلال الفترة 1950 – 1973 و خلص إلي وجود علاقة مباشرة بين معدل الدخل الفردي والتغيرات الهيكلية التي تصحب الزيادة في الناتج الوطني[1]، حيث استنتج وجود ثلاث مراحل تصاحب التغيرات الهيكلية على مستوى الناتج الوطني ومدي علاقاتها بالتنمية و أهم هذه المراحل ما يلي[2] :

- **مرحلة التنمية الاقتصادية الأولي** التي تتميز ببداية ارتفاع متوسط الدخل الفردي من مستوى 200 دولار إلي 600 دولار سنويا بحيث تتساوي الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي و الصناعي مع اعتماد الاقتصاد على القطاع الزراعي بدرجة أولية .
- **المرحلة الانتقالية** أو مرحلة القفزة الاقتصادية حيث تبدأ عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي فوق 600 دولار ولا يتجاوز حدود 3000 دولار سنويا حيث يعتمد الاقتصاد بدرجة متزايدة على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات .
- **مرحلة النضوج** التي تبدأ عندما يتجاوز متوسط الدخل الفردي 3000 دولار سنويا أين يصبح الاقتصاد يعتمد بدرجة كبير على القطاع الصناعي لدفع عجلة التنمية قدما.

ثالثا– نظريات التبعية الدولية:ظهرت نظريات التبعية الدولية بداية من عقد السبعينيات من القرن الماضي بسبب عدم قدرة النظريات التنموية السابقة على تقديم مقترحات فعالة لدفع عملية التنمية على المستوي الدولي، فقد فشلت كل الجهود المبذولة في الرفع من مستوي التنمية في العديد من الدول النامية. وكانت نقطة انطلاق هذه النظريات هي الدول النامية نفسها حيث اعتمدت على وصف وتشخيص الواقع التنموي لهذه الدول ثم خلصت إلي أن فشل التجارب التنموية في هذه الدول يرجع لأسباب خارجية وليست داخلية، على اعتبار أن الدول النامية تابعة سياسيا و اقتصاديا لدول قوية تعمل على ترسيخ هيمنتها على الدول النامية التابعة لها مما يعني أن اقتصاد الدول التابعة مجبر على التطور و التوسع ضمن اقتصاد الدول المهيمنة، وهناك عدة نماذج مفسرة للتبعية الدولية أهمها ما يلي[3] :

1– نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية: يرى هذا النموذج أن تخلف دول العالم الثالث يرجع أساسا –إضافة إلي ظروفها الداخلية–لإتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الاعتماد على النصائح والخبرات الغير دقيقة المقدمة

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق،ص ص 108 – 110 .

[2] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في الوطن العربي**، دار جليس الزمان ،عمان 2010، ص 31 .

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ص 50 ، تاريخ الاطلاع 2012/10/05 :
http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf

من طرف خبراء المؤسسات الدولية التي تمثل في الغالب انعكاس للفلسفة الفكرية للاقتصاديات الرأسمالية ،إضافة إلي الضغوط التي تمارسها هذه المؤسسات على الدول النامية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما أن العديد من مفكري واقتصاديي الدول النامية تكونوا في الدول الغربية فتأثروا بنظريات وأفكار خاصة بواقع الدول المتقدمة و ليست بالضرورة صالحة لتطبق في الدول النامية لأنها لا تنسجم مع واقع و أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية بها.

2- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة : يعد هذا النموذج امتدادًا للفكر الماركسي والذي يرجع استمرار تخلف الدول النامية لهيمنة الدول المتقدمة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي، وعدم تكافئ العلاقات بين جانبي العالم المتقدم أو دول المركز و العالم المتخلف أو دول الأطراف، إذ أن تخلف الدول النامية لا يرجع لأسباب داخلية كانخفاض معدلات الادخار أو الاستثمار أو لنقص الكفاءات و المهارات بل يرجع لعوامل خارجية تنبع من تبعيتها لدول المركز و استمرار سياسات الهيمنة من قبل هذه الدول، وعليه فإن الدول النامية لن تستطيع التقدم وتحقيق التنمية دون أن تتحرر من تبعيتها الاقتصادية و التخلي عن تبنيها لسياسات اقتصادية تقليدية، فالعملية التنموية تتطلب إحداث تغيرات جذرية للنظام الاقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم.

3- نموذج الاعتماد الثنائي: يعتمد هذا النموذج في تفسيره للتنمية على تعايش مجموعات ثنائية من الظروف لتشكل ظاهرة اقتصادية ثنائية في نفس الوقت و المكان، كوجود ظروف إنتاج متقدمة و أخري تقليدية مع وجود فئة بسيطة من السكان ذات مستوى تعليمي فيما تعاني الغالبية من الجهل و الأمية، ويكون نتيجة ذلك وجود قطاعين في بلد واحد احدهما متقدم والأخر متخلف مع وجود فوارق كبيرة بينهما، وهذه الفواق في تزايد مستمر بحيث يصبح الازدهار و الرواج الذي يصيب القطاع المتقدم لا يساعد على تنمية القطاع المتخلف بل يزيد من فجوة تخلفه وهذا التفسير ينطبق على العلاقة الموجودة بين الدولة المتقدمة و الدول النامية[1] .

إن نظريات التبعية حاولت تقديم تفسيرات واقعية لأسباب تخلف الدول النامية ولكنها قدمت حلولا محدودة عن كيفية تحقيق و دعم العملية التنموية، ومع ذلك فقد أكدت على أن التوجه نحو التصنيع الذي سارت فيه اغلب الدول النامية جاء بنتائج سلبية في الغالب[2].

رابعا- نظرية الحاجات الأساسية:يعتبر مدخل الحاجات الأساسية للتنمية الذي نشأ على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية من المقاربات الحديثة، ويرجع الفضل في انتشار هذه المقاربة إلي تبني مؤتمر منظمة العمل الدولية المنعقد سنة 1976 لهذه المقاربة حيث اعتبر المؤتمر نظرية الحاجات الأساسية بمثابة البديل التنموي الذي يمكن من إعادة توجيه الاستراتجيات والمخططات التنموية بواسطة توجيه الناتج الوطني

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سابق،ص33 .

[2] بختي فريد، مرجع سابق، ص 53 .

لفائدة إشباع الحاجات الأساسية من سلع وخدمات والاهتمام بالفئة الأكثر فقرا [1]، وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تمثل حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها وهي:

- إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل.
- توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام للصرف الصحي و وسائل النقل العام.
- توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها.
- إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية.

وبهذا فإن مقاربة الحاجات الأساسية تمثل مكملا للتنمية الاقتصادية وتوجيها لها وليست بديلا لها، ولا يمكن بأي حال إعطاء تعريف للحاجات الأساسية لأنها مرتبطة بالمكان والزمان والقيم والمفاهيم السائدة في كل مجتمع،ومع ذلك يمكن أن نميز بين الحاجات الأساسية المشتركة التالية[2]:

- **الحاجات الأساسية المادية الفردية كالغذاء واللباس والسكن.**
- **الحاجات المادية العمومية كالخدمات الصحية والتعليمية.**
- **الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية والمشاركة والحق في الثقافة والعمل.**

وبالرغم من اهتمام نظرية الحاجات الأساسية بجوانب أساسية ترتبط بحياة الإنسان إلا أنها واجهت اعتراضين أساسيين هما:

- إن التوجه لإشباع الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة يمثل استنزافا للموارد و يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار، وذلك يؤدي بدوره إلي نقص الرفاهية المحققة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- تعتبر نظرية الحاجات الأساسية قاصرة، لأنها تعتمد على التوجيه المؤقت للموارد المتاحة نحو القطاع الاستهلاكي لدى الفقراء بدلا من التوجه نحو النواحي الإنتاجية لزيادة الطاقة الإنتاجية التي تمكن في النهاية من رفع مستوياتهم المعيشية في المدى الطويل.

ويعقب أصحاب هذا التوجه على هذه الملاحظات وفق ما يلي:

- هناك عدة طرق لتلبية الحاجات الخاصة بالفقراء دون التأثير على الإنفاق الاستثماري، وذلك بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي للأغنياء و الحكومة على السواء.
- يعتبر الإنفاق على الحاجات الأساسية لفئة عريضة من السكان الأكثر فقرا في المجتمعات المتخلفة بمثابة الاستثمار المباشر في الموارد البشرية.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص48.

[2] محمد عدنان وديع ، **مفهوم التنمية**، مرجع سابق، ص7 .

خامسا– النظرية الكلاسيكية الجديدة: سادت النظرية الكلاسيكية الجديدة بداية من أوائل ثمانينيات القرن الماضي في كل من أمريكا و أوروبا وكندا، وقد انتشرت هذه النظرية بشكل سريع لأن اغلب المؤيدين لها يعتبرون من أهم المسيطرين على أهم مؤسستين اقتصاديتين لهما علاقة مباشرة بالتنمية في العالم هما البنك الدولي و صندوق النقد الدولي. والقاعدة الأساسية لهذه النظرية هي أن لا تتدخل حكومات الدول النامية في الاقتصاد كما يجب أن تعمل على تحرير الأسواق والخوصصة وتشجع التجارة والتصدير من اجل الوصول للتنمية بشكل فعال وسريع، ونتج عن ذلك أن شددت الحكومات الغربية من ضغوطها على دول العالم النامية وحثتها على تطبيق سياسات اقتصادية مماثلة لتلك التي تم تطبيقها في الدول المتقدمة، وتتمثل هذه السياسات أساسا في تدعيم دور القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام من خلال تصفية المشروعات وتحويل ملكيتها للقطاع الخاص،كما انعكست هذه الضغوط على برامج المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية. ويعتبر رواد هذا الاتجاه و أبرزهم" **بيتر باور** " و " **هاري جونسون** " أن سبب التخلف الاقتصادي في الدول النامية يرجع لعوامل داخلية نتيجة لعدم استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة وانتهاج سياسات اقتصادية خاطئة كالسياسات السعرية والتدخل الحكومي غير المبرر في النشاط الاقتصادي، إضافة إلي سياسة الحماية الجمركية والحواجز التجارية المصطنعة التي تضعها الدول النامية والتي من شأنها اعتراض عملية تقسيم العمل الدولي والاتجاه السليم للتجارة الدولية[1].

سادسا– النظرية الحديثة للنمو: وهي من النظريات الحديثة الخاصة بالتنمية بالرغم من تسميتها بالنظرية الحديثة للنمو، وقد برزت هذه النظرية بعد خيبة الأمل الكبيرة التي أصابت المجتمع الدولي نتيجة تطبيق نظريات ومناهج التنمية المعتمدة من قبل الهيئات الدولية والتي لم تحقق غايتها في رفع من مستوى الناتج المحلي أو تخفيض المديونية أو زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية للدول النامية،كما لم تؤدي إلي تحسن مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول. وتعتمد النظرية الحديثة في تحليلها لأسباب التنمية الاقتصادية انطلاقا من دراسة العوامل المحددة لحجم الناتج الوطني ونموه مع التأكيد على أهمية الادخار و الاستثمار في الموارد البشرية كخطوة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، وترجع النظرية الحديثة للنمو التباين في معدلات عوائد الاستثمار إلي تباين الاستثمار في الموارد البشرية من تعليم وتدريب وبحث وتطوير مع مدي توافر البني التحتية للاقتصاد الوطني. وتركز هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية الجديدة[2].

[1] عبلة بخاري، مرجع سابق، ص 51.

[2] علي جدوع الشرفات، مرجع سابق،ص34-35 .

المبحث الثاني: المفهوم الموسع للتنمية

لقد ساهمت مختلف الأفكار و النظريات التنموية التي سبق التطرق إليها في بلورة رؤية تنظر للتنمية على أنها ذات طابع شمولي، وخصوصا مع تنامي دور المؤسسات الدولية في المجال التنموي مثل الأمم المتحدة و البنك الدولي منذ مطلع السبعينات، ونتج عن ذلك تطور و اتساع في مفهوم التنمية ليتضمن متغيرات جديدة ترتبط بكافة نواحي الحياة وتأخذ بعين الاعتبار مختلف الترتيبات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و البيئية، فخلال السبعينيات و الثمانينيات شهد العالم أربع ظواهر ساهمت كلها في إعادة صياغة مفهوم التنمية من خلال مراجعة مختلف النظريات المتعلقة بالنمو و التنمية1:

- ساهمت أزمة النقط العالمي 1973 في لفت أنظار العالم لضرورة الانتباه لخطورة الاستغلال المفرط للثروات غير المتجددة و ما ينتج عنه من تلوث بيئي، حيث نشأ مفهوم التنمية المستدامة أصلا عند دول الشمال كرد فعل على الأخطار العالمية المستقبلية المترتبة عن استنزاف الموارد الطبيعية و البيئة.
- أظهرت حقبة الثمانينيات فشل مختلف السياسات التنموية المطبقة في دول العالم الثالث و أدى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الدين الخارجي للدول النامية وتراجع الإنتاجية وخاصة في المجال الصناعي و توسع التفاوت بين مختلف الفئات و ظهور سوء التغذية و المجاعة.
- شكل سقوط الاتحاد السوفياتي قناعة واسعة بضرورة إشراك الجماهير في مختلف المجالات التنموية مع الأخذ بعين الاعتبار لكافة حاجاتهم الحقيقية و ضرورة التركيز على طاقاتهم.
- انعكس تنامي ظاهرة العولمة و التنامي المطرد لليبرالية سلبا من حيث اتساع الفوارق بين الدول المتقدمة و النامية و بين مختلف الفئات داخل الدولة الواحدة.

ونتيجة لكل تلك العوامل و الظروف تم صياغة المفهوم الموسع للتنمية، حيث تعتبر التنمية البشرية المستدامة المجال الموسع الذي يتضمن كل المفاهيم المرتبطة بالتنمية لأنه يأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب الكمية و النوعية من خلال تركيزه على ثلاث أسس تعتبر مهمة لجميع الدول المتقدمة و النامية و هي:

- **الاهتمام بكل الأصول وتتضمن رأس المال المادي و البشري و الطبيعي و الاجتماعي.**
- **الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التوزيعية عبر الزمن .**
- **الأهمية الممنوحة لوضع إطار مؤسساتي ملائم للحكم الراشد.**

[1] نبيلة حمزة ، **التنمية البشرية المستدامة و دور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية** ، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 12، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا. الأمم المتحدة، نيويورك 1999، ص ص 5 – 6.

ولدراسة التنمية البشرية المستدامة لابد من التطرق لمفهومي التنمية البشرية و التنمية المستدامة على اعتبار أن التنمية البشرية هي نتاج المزاوجة بين هذين المفهومين، و هو ما سنتطرق إليه فيما يلي.

المطلب الأول: التنمية المستدامة

نظرا للأهمية البالغة للبيئة من خلال ارتباط مصير الإنسان بها ونظرا لأن العقلانية في الاستفادة من البيئة غيبت تماما بعد التطور المذهل والمتسارع الهادف إلي تحقيق الربح دون النظر في الآثار المترتبة عن أية نشاط أو مشروع، فقد تبلورت فكرة البعد البيئي على الصعيد الدولي في مؤتمر " **ريو**"بالبرازيل الذي انعقد سنة 1992 وتمخض عنه 27 مبدأ تهدف كلها إلي توجيه المجتمع الدولي نحو تعزيز جهوده بهدف تحقيق تنمية مستدامة[1]، وقد أعلنت الجمعيةالعامة للأمم المتحدة تأيديها لمبادئ مؤتمر " **ريو** " وذلك في قرارها رقم 190/047 الصادر في 22 ديسمبر 1992 حيث أصبحت التنمية المستديمة بمثابة الإطار العام الذي يتم من خلاله معالجة كل القضايا المتعلقة بالبيئة .

أولا – مفهوم التنمية المستدامة : يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على ضرورة تفاعل مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية كشرط أساسية من اجل استدامة التنمية وضمان فعاليتها، وسنتطرق فيما يلي لتحديد مفهوم التنمية المستدامة.

1– **تحديد المصطلح** :إن المصطلح الانجليزي **Sustainable Development** يشير إلي أن العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العالم أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية، ويترتب على ذلك ضرورة وجود قوى دفع ذاتي تديم عملية التنمية وفق آليات محددة، والملاحظ أن هناك اختلاف كبير في العديد من الدراسات العربية المتخصصة حول استخدام **مصطلح التنمية المستديمة أو التنمية المستدامة**. فمصطلح التنمية المستديمة باستخدام صيغة اسم المفعول– **مستديمة**– يشير إلي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس هو أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة الذي يستخدم صيغة اسم الفاعل – مستدام – وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في الحالتين[2]، حيث أن استخدام مصطلح التنمية المستدامة بمعني التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي لا إرادي لا يضيف أي شيء جديداً في المفهوم، لأن عملية التنمية تعكس البحث عن الأفضل و هي عملية مستمرة بطبيعتها. وعليه نجد بأن مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية و لكن مصطلح التنمية المستديمة يتضمن مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية التي تضمن استمراريتها، وقوى الدفع في هذه الحالة تعكس كل الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الواسعة من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى. وبالرغم من ذلك فإننا نجد في الكتابات العربية المتعلقة بالموضوع أن اغلب الأعمال تتضمن الإشارة للمفهوم وفقا لمصطلح التنمية المستدامة.

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،لجنة التنمية المستدامة،« **إعلان ريو بشان البيئة والتنمية ،التطبيق و التنفيذ**» الدورة الخامسة 7–25 افريل 1997 .

[2] ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم،« **التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**»،مجلة المنارة المجلد12، العدد 1، 2005، جامعة أل البيت الأردنية ، ص ص 149–172 .

2 – تعريف التنمية المستدامة: يمكننا استنتاج تعريف عام للتنمية المستدامة انطلاقا مما يلي:

ا–تعريف نادي روما : لم يكن ظهور هذا المفهوم في تسعينيات القرن الماضي مفاجئا فقد جاءت الإشارة في عدة تقارير دولية قبل ذلك لقضايا البيئة والتنمية ومستقبل الاقتصاد العالمي مثل تقرير حدود النمو الذي أشار إلي دور السكان و استهلاك الموارد و التلوث البيئي خلال صدره سنة 1972 عن نادي روما، وهي منظمة عالمية غير حكومية تنشط في مجال الاقتصاد والبيئة وعلم الاجتماع، وتبعه تقرير الإستراتجية الدولية للمحافظة على البيئة سنة 1981 حيث وضع تعريفا محددا للتنمية المستديمة باعتبارها **تسعى دائما لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة.**

ب–تعريف لجنة برونتلاند: في سنة 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة المكلفة بدراسة مشكلات البيئة والتنمية الحادة فوق كوكب الأرض تقريرا أكد على ضرورة المزاوجة بين الاقتصاد والعلاقة بين الناس و البيئة، وجاء في تقرير اللجنة التي ترأستها **جروهارلم برونتلاند**[*] تعريفا للتنمية المستدامة على أنها « **التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها** ».

ج–تعريف روبرت سولو: يعرف الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1989 روبرت سولو التنمية المستدامة من خلال كونها تهدف إلي « **عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها الجيل الحالي**» .

د–تعريف البنك الدولي :يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها « **العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال المقبلة بواسطة ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن**»[1] .

هـ– **التعريف العام:** التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال التفاعل بين النظام الحيوي و النظام البيئي و النظام الاقتصادي[2].

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن كل التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة تتضمن على محاور مشتركة يشملها التعريف التالي : **التنمية المستدامة تعبر عن التخفيف من حدة الفقر و توفير حياة أمنة و مستديمة و الحد من تلاشي الموارد الطبيعية و تدهور البيئة و الخلل الثقافي و الاستقرار الاجتماعي،** وبهذا فإن مفهوم التنمية المستدامة يشير لمبدأين أساسيين وهما:

- **الحق في التنمية للجميع .**
- **الحق في حماية البيئة.**

---

[*] رئيسة وزراء النرويج خلال الثمانينيات كلفت برئاسة اللجنة العالمية للتنمية و البيئة التي انشاتها الأمم المتحدة سنة 1983 لدراسة مشكلة البيئة و التنمية بهدف إيجاد حلول تضمن استمرار التقدم البشري من خلال التنمية.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي،" **التنمية المستدامة الواقع و التطبيقات** " ، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ط1، ابوظبي 2009 ، ص 13.

[2] خالد مصطفي قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة**،الدار الجامعية ط2، الإسكندرية 2010، ص 20 .

3- جوانب و محاور التنمية المستدامة: إن التعاريف السابقة تشير كلها إلي شمول مفهوم التنمية المستدامة الذي يستند إلي فكرة أساسية مفادها أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، بحيث تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة من جهة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية من جهة أخري. وبهذا يمكن القول أن مفهوم التنمية المستديمة يمكن النظر إليه من عدة زاويا[1] وفق ما يلي:

- **من الجانب الاقتصادي** :
  - بالنسبة للدول الصناعية في الشمال: التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة .
  - بالنسبة للدول الفقيرة : التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.
- **من الجانب الإنساني والاجتماعي** : التنمية المستدامة تهدف إلي تحقيق استقرار في النمو السكاني و وقف تدفق الأفراد إلى المدن عن طريق تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في العملية التنموية.
- **من الجانب البيئي** : التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد الطبيعية المتاحة كالأرضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى خفض معدلات التدهور البيئي و يسمح بمضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.
- **من الجانب التقني والإداري** : التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.

ثانيا- مقومات التنمية المستدامة: إن مفهوم التنمية المستدامة يجعل من عملية التنمية تتم ضمن حدود و إمكانات العناصر البيئية، مما يجعل من دراسة و فهم مختلف العلاقات التفاعلية بين البيئة و نشاطات الإنسان المتعددة الجوانب أمر ضروري حتى نتمكن من صياغة إستراتجية تنموية ملائمة لا تدمر البيئة وإنما تحافظ عليها. إن أطراف العلاقة التفاعلية تمثل المقومات الأساسية للتنمية المستدامة[2] وهي :

1- **الإنسان** : إن الإنسان هو محور العملية التنموية، ولذلك يجب أن تأخذ كل استرتجية تنموية بعين الاعتبار كل الجوانب المرتبطة بالإنسان من حيث تضمنها للأهداف الأولية المتمثلة في محاربة الفقر، تأمين الحياة

[1] تقرير منظمة الإيسيسكو، **العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة**، ص ص 27-28 ، تاريخ الاطلاع 2011/05/10 ، انظر الموقع:
http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm.

[2] نفس المرجع ،ص ص 29 – 31 .

البشرية، تحسن نوعية الحياة بما يكفل تحسين أوضاع المرأة، تأمين الحاجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والخدمات الأساسية مثل التعليم وصحة الأسرة، توفير فرص العمل والرعاية البيئية. ويشكل النمو السكاني المتزايد تحديا كبيرا لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية خاصة و انه من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلي 8 مليار نسمة سنة 2025 بعد أن كان في حدود 5.5 مليار نسمة سنة 1993، وهو ما يعني تزايد كبير في حاجيات الأفراد في مختلف المجالات مما يشكل تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي، وضمن هذا الإطار يشير الخبراء أنه من الخطأ اعتبار الزيادة السريعة في عدد السكان عاملا سلبيا مطلقا فمن خلال التحليل الموضوعي نجد بأن تأثير الزيادة يختلف من بلد لآخر حسب الظروف المحلية واحتياجات وموارد البلد. فهناك دول تحتاج إلى الزيادة السكانية وعندها من الموارد الكافية لاستيعابها، في مقابل دول أخري تتميز بقلة مواردها و تؤدي الزيادة السكانية بها إلي أثار سلبية كثيرة، وعليه فإن عملية التنمية يجب أن تتعامل مع النمو السكاني وصحة النظام البيئي و وسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة، كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية.

2- **الطبيعة** : وهي عبارة عن المحيط الحيوي الذي يعتبر خزان الموارد المتجددة و الغير متجددة، بحيث ينبغي الحفاظ على هذا المحيط الحيوي لضمان استدامة التنمية باعتبار أن مضمونها الرئيسي هو الترشيد و القصد في توظيف الموارد المتاحة مهما كانت طبيعتها[1]، وذلك وفق ما يلي:

- **قاعدة المخرجات**: يجب أن يكون توليد المخلفات بشكل لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لها أو بشكل يؤدي إلي الإضرار بقدرة الأرض على الاستيعاب مستقبلا.
- **قاعدة المدخلات**: من ناحية المدخلات، ينبغي التميز بين **الموارد المتجددة** :مثل الغابات ،مصائد الأسماك ،المراعي و المزارع أين يعتبر الإنسان عنصراً رئيساً من عناصر استهلاك تلك الموارد، وعليه ينبغي استهلاك هذه المصادر بالشكل الذي لا يؤثر على قدرة توليدها لأن إنتاج هذه الموارد متجدد تحت شرط صحة النظام البيئي. **والموارد غير المتجددة** : التي هي عبارة عن كل الموارد المختزنة في باطن الأرض بحيث تكونت وتجمعت في عصور سابقة و يعتبر ما يستغل منها لا يعوض و لا يتجدد مثل البترول و الغاز و الفحم و المعادن المختلف و تكوينات المحاجر. وفي هذه الحالة يجب أن يكون استنزاف المصادر الغير متجددة بنسبة اقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة واستثمارها، كما يجب توجيه الناتج من استخدام المصادر المستنفذة بتخصيص جزء منه في قضاء الحاجيات الحالية مع الاستثمار بباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة.

3- التكنولوجيا : من المعروف أن التكنولوجيا ساهمت كثيرا في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل المرتبطة بحياة الإنسان في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية و السياسية، ولكن الملاحظ أيضا أن مختلف المشاكل التي أصبحت تهدد حياة الإنسان هي أصلا ناتجة عن مختلف التفاعلات القائمة بين الإنسان و الطبيعة

[1] جامعة الملك عبد العزيز،" **التنمية المستدامة في الدول العربية ...بين الواقع و المأمول**"، سلسلة دراسات، مركز الإنتاج الإعلامي العدد 11، جدة 1427هـ، ص2.

و التكنولوجيا، ولمعالجة مختلف المشاكل البيئية لابد من إصلاح العلاقات التفاعلية بين المكونات الثلاث من خلال توفير إطار مناسب يجمع كل المتغيرات بما فيها الطرق و الأساليب التكنولوجية و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية إلي جانب القوانين و التشريعات و الإجراءات الإدارية التي تصب كلها في اتجاه تحقيق استدامة التنمية.

ثالثا– أبعاد التنمية المستدامة: من خلال التطرق لمقومات التنمية المستدامة يتضح لنا أيضا أن قرار التنمية يأخذ بعين الاعتبار العناصر الاجتماعية والبيئية بجانب العناصر الاقتصادية، وذلك حتى تكون العملية التنموية في خدمة الأجيال الحالية بدون أن تشكل أي ضرر أو خطر يمس بمصالح الأجيال القادمة من خلال ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن، وبهذا يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تنمية ثلاثية الأبعاد بحيث تكون هذه الأبعاد مترابطة و متداخلة و متكاملة فيما بينها ضمن إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد في استخدام الموارد.والشكلين التالين يوضحان جيدا كيفية تكامل و تداخل أبعاد التنمية المستدامة.

الشكل 2–1:تكامل أبعاد التنمية المستدامة

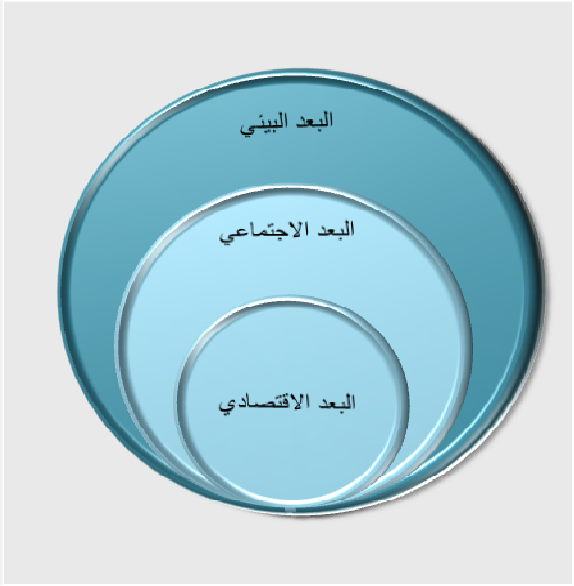

الشكل 2–2:تداخل أبعاد التنمية المستدامة

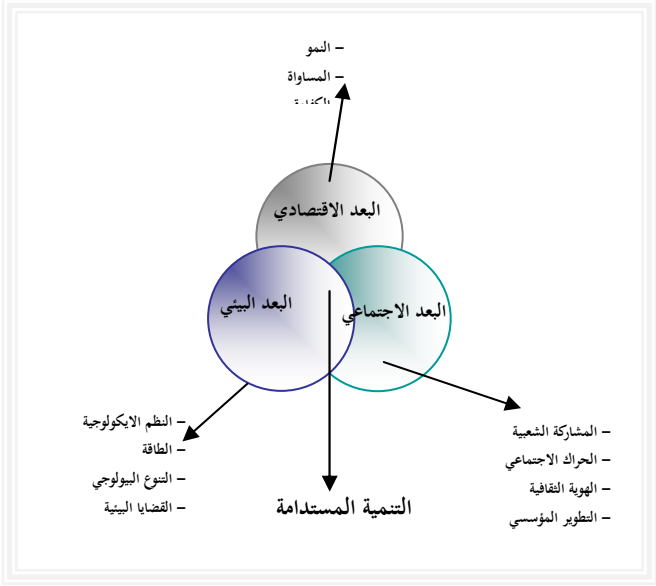

المصدر: من إعداد الطالب.

1–البعد الاقتصادي: يعكس البعد الاقتصادي الوضع الذي يكون فيه البشر قادرين على النمو و التطور و زيادة رفاهية المجتمع. إذ أن التنمية المستديمة تهدف إلي القضاء على الفقر وتحقيق اكبر عدالة في توزيع المداخيل بما يساهم في زيادة رفاهية الأفراد لأبعد الحدود من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، ويشير العنصر الاقتصادي إلي الكفاءة والنمو و الاستقرار و يندرج ضمن البعد الاقتصادي عناصر عديدة أهمها[1]:

– **إيقاف تبديد الموارد؛**

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق ، ص 28 .

- **رفع كفاءة الاقتصاد و تقليص تبعية الدول النامية؛**
- **المساواة في توزيع الموارد و الحد من تفاوت الدخول؛**
- **تقليص الإنفاق العسكري.**

2-البعد الاجتماعي: يتحقق البعد الاجتماعي من خلال العمل على تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتفعيل دور المرأة و احترام حقوق الإنسان، وتنمية مختلف الثقافات وإرساء مبادئ الديمقراطية والتعددية و المشاركة الفعلية للأفراد في صنع القرار إلي جانب ترسيخ مبدأ التمكين.

3-البعد البيئي: يتضمن هذا البعد الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها من خلال الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد البيئية و ذلك ضمن إطار:

- **حماية الموارد الطبيعية؛**
- **الحفاظ على المحيط المائي؛**
- **صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي؛**
- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري.**

إن الانتقال بالتنمية المستدامة من المفهوم إلي التطبيق العملي يتطلب الإلمام بإطار عام يتشكل من مجموعة من المعارف والإمكانات و الطرق التي ترتبط بكافة الجوانب التي تتضمنها التنمية المستديمة، وضمن نفس السياق اقترح **موهان موناسينج** رئيس معهد موناسينج للتنمية في سيريلانكا إطار عام لتحليل وتنفيذ التنمية المستديمة سنة 1994 تحت مسمي " **دراسة الاستدامة** "، ويتميز هذا الإطار بكونه إطار متوازن و شامل يدمج كل المعارف العلمية بهدف جعل عملية التنمية أكثر استدامة [1]، حيث يتضمن التقليل من الفقر و المساواة بين الجنسيين بجانب الحكم الرشيد و الشفافية مع التوزيع العادل للموارد و بناء القدرات و تطوير الموارد البشرية، إضافة لضرورة إصلاح القطاع العام و دعم الاعتماد الذاتي و العدالة الاجتماعية الدولية و الاهتمام بتقليص الفارق الاقتصادي الاجتماعي، وكل ذلك يتم من خلال استخدام أفضل الممارسات في إطار الحلول المحلية الممكنة. إن هذه العناصر تمثل أهم الأعمدة الرئيسية المكونة لأي إطار للتنمية المستديمة، حيث يتيح لصناع القرار التركيز على هيكل التنمية بدلا عن الاهتمام بالجانب الاقتصادي للتنمية فقط، ويساعد هذا الإطار أيضا على دمج مختلف الجوانب البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية قي صياغة الاستراتجيات التنموية، كما أن تحقيق التنمية المستديمة يتوقف على مدي عمق السياسيات والإصلاحات المتبعة ضمن إطار من الشفافية، بما يتيح لجميع القطاعات و كل الأفراد المشاركة في العملية التنموية التراكمية التي تتأسس على ما هو قائم لتحقيق أهداف متوسطة وطويلة الأجل، والشكل التالي يشير لأهمية نهج الاستدامة البيئية التي تشير إلي تحقيق النتائج الإنمائية من دون تعريض قاعدة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي للخطر ومن دون إلحاق الضرر بقاعدة الموارد المتاحة للأجيال المقبلة.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي،مرجع سابق ،ص ص 22 – 23 .

الشكل رقم 2-3 : نهج الاستدامة البيئية

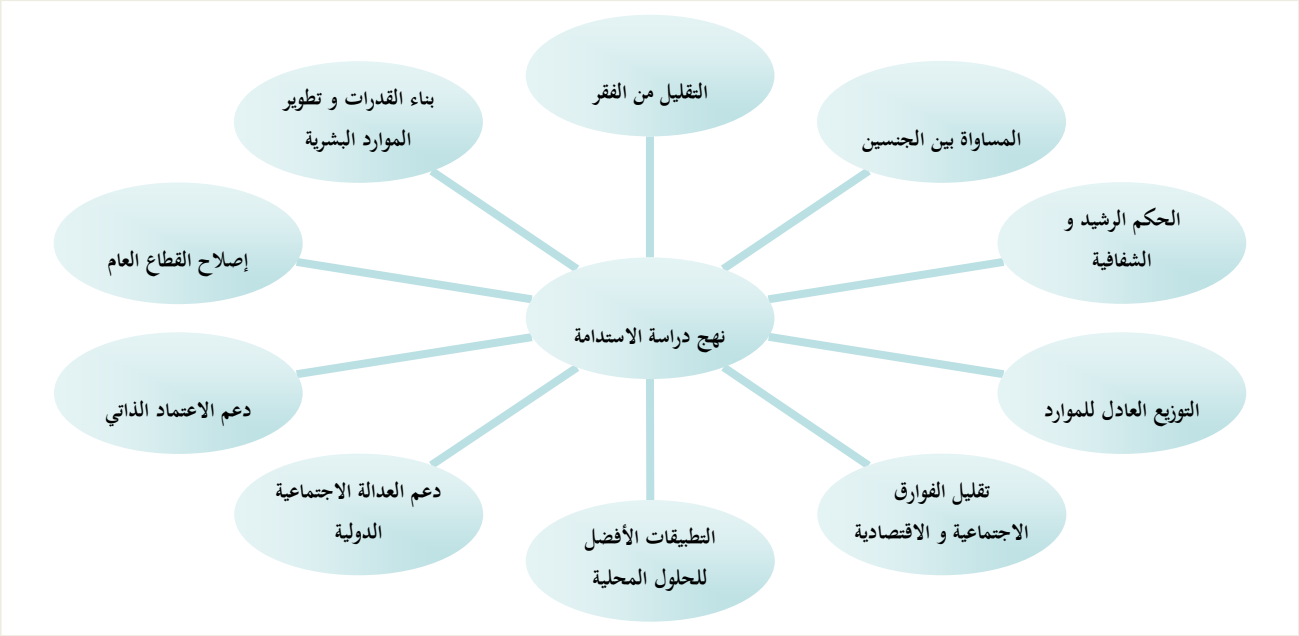

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على : نوزاد عبد الرحمن الهيتي،التنمية المستدامة – الإطار العام و التطبيقات –مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية،ص23 .

المطلب الثاني: التنمية البشرية

إن الاهتمام بالتنمية البشرية ليس بالأمر الجديد كما يتصور البعض، فقد اهتم العديد من المفكرين والأكاديميين من الدول النامية والدول المتقدمة بهذا الموضوع ثم بدأت بعض المنظمات الدولية تهتم بهذا الجانب مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أن التنمية البشرية بمفهومها المعاصر ليست أمرا محدثا بل هي خلاصة جهد فكري ونتاج اجتهادات متعاقبة توصلت إلي ضرورة الاهتمام بالإنسان بوصفه المحور الأساسي للتنمية.

أولا : تطور المفهوم: يعبر مفهوم التنمية البشرية عن العلاقة التبادلية بين البشر والتنمية، ويرجع مفهوم التنمية البشرية إلى الخمسينيات من القرن الماضي حيث كان مختصرا على تنمية الموارد البشرية و يقصد بها استثمار الطاقات البشرية لأن الاهتمام بالمورد البشري يعتبر تكملة ضرورية لاستثمار رأس المال المادي، ثم تطور المفهوم وأصبح يشير إلي ضرورة تجاوز الآثار السلبية للسياسات التنموية في الستينيات، وبعد ذلك ارتبط بمكافحة الفقر و تلبية الحاجات الأساسية في السبعينيات، وخلال أزمة الثمانينيات اشتدت الحماسة لمفهوم التنمية البشرية خاصة بعد الثورة المفاهيمية التي ادخلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونتيجة لذلك ازداد الوعي بجوهر التنمية البشرية بكونها توضع في خدمة الناس و ليس و ضع الناس في خدمة التنمية، وبهذا أصبحت التنمية تعني إعطاء الناس القدرة على

تحديد اختياراتهم الخاصة فيما يتعلق بمصادر رزقهم و بأمنهم الخاص و وضعهم السياسي على اعتبار أن الإنسان يمثل عنصر التنمية وغايتها في نفس الوقت.

إن نقطة الانطلاق في مفهوم التنمية البشرية هو أنه لجميع البشر الحق في العيش الكريم، ولذلك فإن مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية البشرية لا يتوقف عند المعايير الاقتصادية الضيقة أو إشباع الحاجات الأساسية، ولكنه يمتد إلى الأمور المعنوية التي تؤكد على الاهتمام بالإنسان في كافة الجوانب، وقد جاء تعريف التنمية في الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي أُعتمد 1986 بأنها " **عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية كل الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها**". وقد أثبتت الوقائع و التجارب التنموية للدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الأولي أن زيادة معدل النمو و ارتفاع متوسط الدخل الفردي وزيادة معدلات الادخار و الاستثمار تمثل جزءا من المتغيرات التي تتضمنها التنمية، وحتى تحقق التنمية غايتها لابد من الانتقال بها من مفهوم النمو الاقتصادي إلي مفهوم التنمية البشرية التي تنظر للإنسان من خلال كونه مورد مبدع ومتجدد وصانع للتمويل في مختلف الموارد وموظف لها[1]، كما ساهمت الأفكار و الكتابات التي جاء بها محبوب الحق و Amartya Sen حول القدرات و الحقوق المكتسبة منذ التسعينات إضافة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي نشر تقريره لأول مرة سنة 1990 في انتشار مصطلح التنمية البشرية على المستوى السياسي و الاقتصادي في العالم.

ثانيا– مقاربة الوظائف و القدرات "ا صن A Sen ": ساهمت الأعمال التي جاء بها **A.SEN** في إعطاء مفهوم موسع للتنمية من خلال كونها مرادفا للحريات « **التنمية تمثل عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر خدمة لرفاهيتهم الاقتصادية و الفرص الاجتماعية و الحقوق السياسية**»[2] ويتضمن مفهوم الحرية وفقا **لصن " العمليات التي تسمح بحرية الأعمال و القرارات ، و الفرص الفعلية المتوفرة للناس مع التسليم بظروفهم الشخصية"**[3] . إذ أن افتقاد الحرية ينشأ بسبب عمليات قاصرة غير ملائمة مثل انتهاك الحقوق السياسية والمدنية أو عن طرق فرص قاصرة و غير ملائمة مثل المرض و المجاعة[4] . وبهذا فإن توسيع حريات البشر يتضمن الاهتمام بتوسيع استطاعة أو مقدرة الناس على أن يعيشوا حياة جيدة يثمنوها و يرغبون فيها، فالحياة الجيدة بحسب **Sen** تمثل حصيلة ما تمكنا من تحقيقه و انجازه عن طريق الوظائف أو العمليات المتاحة التي لها قيمة عندنا، فهي إذا تمثل ما استطعنا أن نكونه، ولهذا السبب فإن **Sen** يركز على قدرات الأفراد المتاحة لهم لتحقيق ما يرونه حياة جيدة مهما كانت مكوناتها، وهذه القدرات تمثل « **مقدار الحرية التي يملكها الشخص لاختيار مجموعات الوظائف التي يريد أن يكونها أو يحققها من إجمالي الوظائف المتاحة له للاختيار**» ولذلك يؤكد صن على ضرورة

1علي عبدا لله، **موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي**، مجلة الباحث، عدد 2003/02،ص ص100-106.

2 Dwight h et autres, OP CIT, P P 61-62.

3 امارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، **التنمية حرية** ، سلسلة عالم المعرفة العدد 303 ماي 2004 ، الكويت 2004، ص29 .

4 نفس المرجع ،ص 30.

الاهتمام بالحرية نظرا لكونها هدفا بدلا من الاهتمام بالوسائل، وبهذا يتحول الاهتمام من البلدان أو الاقتصاديات إلي البشر، وتعتبر مقاربة القدرات و الوظائف الاتجاه الأكثر تداولا من طرف العديد من المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية كالأمم المتحدة و البنك الدولي نظرا لتركيزها على جانب الحريات البشرية، وهذا ما انعكس عند صياغة الأهداف التنموية للألفية التي أخذت بعين الاعتبار الآراء التي جاء بها **A. Sen** .

وبهذا فإن المفهوم الموسع للتنمية يركز على كل الحريات التي يتمتع بها الفرد وهو بذلك يتجاوز كل المقاربات الضيقة التي تنظر للتنمية على أنها زيادة الناتج الوطني و متوسط الدخل الفردي أو تلك التي تهدف إلي إحداث تقدم تقني عن طريق التصنيع أو تهدف إلي التحديث الاجتماعي، حيث يكون الهدف من التنمية هو إيجاد وسط أو محيط يمكن البشر من العيش حياة جيدة، وعلى هذا الأساس فلا بد لأية عملية تنموية أن توفر لكل البشر الحقوق و الفرص و القدرات التي يحتاجونها لممارسة خيارتهم للعيش بكرامة، وكشرط أساسي من شروط التنمية هو أن يكون للبشر دور أساسي في عملية التنمية حتى يتمكنوا من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تحدد مصيرهم و تشكل مسار حياتهم.

ثالثا– مفهوم التنمية البشرية: انطلاقا مما سبق يمكننا تصور مفهوم التنمية البشرية من خلال ما يلي:

1– تعريف التنمية البشرية: انطلاقا من التعريف الذي جاء به Sen يمكن **أن نعتبر التنمية بأنها العملية التي تسمح بتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر** ، وفي نفس الإطار عرفت التنمية البشرية من قبل الأمم المتحدة وفقا لما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1993 التنمية البشرية بكونها « **التنمية البشرية هي توسيع خيارات البشر المتاحة للانتفاع بها**» فالبشر يرغبون في حاجات وقيم لا تبدوا واضحة في مجمعات الدخل أو النمو، كتحصيل مختلف المعارف، وتحسين التغذية والخدمات الصحية، وتوفير الأمن من الجرائم والعنف الجسدي، ويتطلع الأفراد أيضا إلى أوقات من الترفيه و التسلية وتحقيق الحريات السياسية و الثقافية، فمن حيث المبدأ تعتبر الخيارات البشرية غير محدودة وهي متغيرة حسب الزمن وأهمها ثلاث خيارات أساسية على جميع مستويات التنمية:

- **العيش حياة طويلة وصحية؛**
- **اكتساب المعرفة؛**
- **المشاركة في حياة المجتمع من اجل الحصول على الموارد اللازمة لمستوي معيشة مناسب في ظل الاحترام و الكرامة.**

وضمن نفس السياق يعرف **Paul Streeten** التنمية البشرية على أنها « **تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس، والنظر إلي الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها و وسائل إنتاج** »[1].

[1] إبراهيم الدعمة،"**التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**"، دار الفكر للطباعة و النشر،عمان 2002، ص16 .

واعتمادا على التعريف السابق نستنتج بأن التنمية البشرية تعنى في المقام الأول بإتاحة فرصة للشعوب لكي تحيا حياة تتسم بالقيمة مع تمكينها من إمكانياتها البشرية. ويعكس هذا الإطار المعياري الرؤية العريضة المطروحة في الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر و توسيع نطاق المساواة بين الجنسين والنهوض بفرص الصحة والتعليم[1].

2- جوانب التنمية البشرية: يتضمن مفهوم التنمية البشرية جانبين أساسيين وهما:

- **جانب تكوين القدرات:** وذلك من خلال الاهتمام بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية و الروحية، وفي كافة المجالات من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم و التغذية والتأهيل والتكوين وكل ما يرتبط بحياة الإنسان، ويهتم هذا الجانب بشكل كبير بتنمية الموارد البشرية لتعظيم منفعتها من خلال جعل نشاطاتها أكثر إنتاجية، حيث تشير الإحصائيات أن النمو المحقق في الأجل الطويل من قبل الدول الصناعية المتقدمة يرجع إلي تحسين قدرات العنصر البشري ب 80 ٪ مقابل 20 ٪ لعنصر رأس المال[2].
- **جانب الاستفادة من القدرات** : ويتم ذلك عن طريق استثمار الموارد والمدخلات و الأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة و الإنتاج لتنمية القدرات البشرية من خلال الاهتمام بالهياكل و البني المؤسسية التي تتيح المشاركة و الانتفاع بمختلف القدرات لكل البشر.

ويتضح مما سبق أن التنمية البشرية تتوافق مع الاتجاه الحديث في الفكر التنموي الذي يؤكد على ضرورة أن تتضمن أية عملية تنموية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية معا لا أن تقتصر على جانب واحد دون الأخر، وذلك لأن **تلازم البعد المادي و المعنوي مهم جدا في العملية التنموية التي جوهرها الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وهدفها .**

المطلب الثالث: التنمية البشرية المستدامة

نتيجة لازدياد المخاوف من التدهور البيئي بسبب أسلوب التنمية التقليدي القائم على النمو السريع لوتيرة الإنتاج دون النظر للآثار السلبية على الإنسان و البيئة ظهر مفهوم التنمية المستدامة. حيث شكلت قمة الأرض بريو 1992 الأرضية المناسبة لنشر و تبني مفهوم التنمية المستدامة.

أولا- تطور المفهوم: تطور التعريف الخاص بالتنمية البشرية عبر مختلف التقارير الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حيث ارتبط ببعد الاستدامة، ومن خلال الرزنامة 21 لإعلان ريو القائمة على أساس الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية من جهة و على التنمية البشرية من جهة أخري تم التوصل لتعريف التنمية البشرية المستدامة من

[1] هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لسنة 2006**، ص5.
[2] نفس المرجع، ص89 .

خلال دمج مفهومي التنمية المستدامة و التنمية البشرية. فخلال اجتماع قمة العالم للتنمية الاجتماعية الذي عقد سنة 1995 وحضره وفود من 186 دولة برزت مشكلة إزالة الفقر كمحور أساسي لأية عملية تنموية في المستقبل نظرا لكونه يمثل " **ضرورة أخلاقية واجتماعية واقتصادية للعنصر البشري**"، وفي تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1997 الذي حمل عنوان " **مبادرات من اجل التغيير**" ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة كنتاج المزواجة بين مفهومي التنمية البشرية و التنمية المستدامة. وقد تم إضافة بعد أخر للتنمية البشرية إلي جانب الأبعاد الأخرى الاقتصادية و الاجتماعية يتمثل في تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة بأعدل شكل ممكن دون الإضرار بحاجات الأجيال المقبلة[1]، وبهذا فإن التنمية لا تكون قابلة للاستدامة إلا إذا أخذت في الاعتبار العلاقة بين الأجيال المتلاحقة، ويعبر هذا المفهوم عن نمط تنموي جديد يحافظ على البيئة و يمكن للبشر في جميع المجالات كما انه يهتم بالفقراء و يوسع الخيارات المتاحة لهم و يوفر لهم فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمعيشتهم.

ثانيا– تعريف التنمية البشرية المستدامة: تعرف التنمية البشرية المستدامة على أنها « **توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بطريقة ممكنة وعادلة دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة**» ويتضمن هذا التعريف التأكيد على مبدأ محورية البشر في التنمية باعتبارهم مسؤولين عن توفير شروطها، ويتطلب ذلك العمل على زيادة قدراتهم على الاختيار وتفجير طاقاتهم الإبداعية وتمكينهم من المشاركة في مختلف المجالات المرتبطة بحياتهم و ذلك وفق ما يلي[2]:

- التنمية تبدأ بالناس؛
- التنمية لا تحدث إلا عندما يكون الناس مسؤولين عن توفير شروطها؛
- التنمية نتاج جهد جماعي يقوم على الإدارة الطوعية؛
- التنمية لا تكون مستدامة إلا إذ تم مراعاة اعتماد منظور يأخذ بعين الاعتبار للعلاقة بين الأجيال المتعاقبة.

ونتيجة لما سبق يتضح بأن الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية المستدامة يبرز أهمية قضايا تنمية الإنسان وإزالة الفقر، حيث أن العديد من الدراسات أشارت لوجود علاقة سببية بين الفقر و البيئة، لأن التدهور البيئي يرجع إلى الفقر وسوء التغذية و تضرر البنية الأساسية للمحيط [3]، ففي العديد من المناطق التي تعاني الفقر في العالم نجد عدة حالات من الاستغلال السيئ للموارد الطبيعية المتاحة كتلوث مياه الأنهار و البحار بالمخلفات الصناعية و إتلاف المساحات الغابية بفعل قطع الأشجار و استخدام الأسمدة و المبيدات بشكل غير عقلاني.

---

[1] إبراهيم الدعمة، مرجع سابق، ص20 .

[2] نبيلة حمزة، مرجع سابق، ص ص 7- 9 .

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، "**التنمية المتواصلة : المفاهيم والمستلزمات تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية**"، ص5 ، تاريخ الاطلاع 2011/11/10 ، من الموقع : www.undp.org/sl/ Introduction/introduction.htm.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهومي التنمية البشرية و التنمية المستدامة ناتجان عن نفس المقاربة التنموية التي تستند إلي وجود نمط واحد للتنمية يجب إتباعه من طرف كل الدول. حيث لا تكون التنمية إلا بنقل رأس المال و التكنولوجيا، أما التنمية البشرية المستدامة فهي مقاربة بديلة تتميز بالتنوع و تقبل بوجود عدة أنماط متوازنة تؤدي كلها إلى التنمية، كما تؤمن بإمكانية اختيار كل بلد للنهج التنموي الذي يراه صالحا له رغم تبني الجميع لنفس الأهداف على المدى البعيد و تعطي الأولوية للاستنباط و الاستحداث من التجارب التنموية السابقة بحيث تشكل الأعراف و العادات و التقاليد المحلية مصدرا للثراء و الإثراء و ليس حاجزا في طريق التنمية، كما أنها تضع الإنسان في مركز التنمية لأنها تركز على تدعيم الجهد في مجال التنمية البشرية و التربية و تعزيز المؤسسات التي تؤدي إلى تعزيز قدرات الفرد بما يدعم قدرته الإنتاجية في إطار العمل الجماعي، وهي بذلك تركز على رأس المال الاجتماعي.

وبناءا على ما سبق يمكننا تعريف التنمية البشرية المستدامة من خلال كونها «**عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي و الصحي و الغذائي بهدف تحسين قدراتهم و مهارتهم لزيادة الإنتاجية و تحقيق النمو الاقتصادي و توزيع عوائده على أفراد المجتمع على نحو عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم ، وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية في إطار الموارد المتاحة و السياسات المعتمدة**»[1].

ثالثا– جوانب و خصائص التنمية البشرية المستدامة: إن العديد من المهتمين بمجال التنمية يؤكدون على ضرورة إيجاد آليات اقتصادية لمعالجة مظاهر الفقر و البطالة و التهميش التي تعاني منها اغلب شعوب الدول النامية، ولذلك فهم يطالبون بضرورة توسيع نطاق الإنصاف و المشاركة بحيث يتاح للجميع المشاركة في مختلف جوانب التنمية بما فيها الجانب الاقتصادي. وعلى هذا الأساس يجب أن يكون الأفراد في و ضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في الآليات و القرارات التي تحدد مصيرهم و توجه حياتهم، و يجب أن لا تصاغ هذه الآليات في ظل غياب الأفراد و دون أن يتمكنوا من التعبير عن أرائهم، لأن المشاركة في صياغة الآليات و تنفيذ البرامج يتيح للأفراد خيارات أوسع في توجيه وتحديد مصيرهم، وليس من الإنصاف تغييب فئات من المجتمع عن القرارات و الآليات التي تحدد حياتهم . وعليه لا بد من تفعيل اطر المشاركة السياسية و تقوية المنظمات المهنية و المدنية و مشاركة الناس لكي يكون للجميع صوت في مناقشة قضايا التنمية المختلفة[2] .

وفي هذا الإطار تعتبر تقوية المنظمات المدنية و تدعيم آليات الحكم الرشيد من خلال المشاركة و الرقابة و المساءلة من الآليات الضرورية التي تدعم التنمية البشرية المستدامة، وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص الجوانب و الخصائص الأساسية للتنمية البشرية المستدامة و فق ما يلي:

[1] إبراهيم الدعمة، مرجع سابق، ص18.

[2] نبيلة حمزة، مرجع سابق، ص ص 13-15.

1- جوانب التنمية البشرية المستدامة: تتمثل أهم جوانب التنمية البشرية المستدامة فيما يلي[1] :

- **التمكين:** ويتمثل في توسيع و تطوير قدرات الأفراد و خيارتهم من اجل ممارسة مختلف خيارتهم دون التعرض لمختلف أوجه الحرمان و إتاحة الفرص أمامهم للمشاركة في صنع القرارات المرتبطة بمصيرهم أو الموافق عليها.فلا يجب أن تكون التنمية في خدمة الإنسان فقط بل يجب أن تتم بواسطة الإنسان أيضا.
- **المشاركة و التعاون:** ويقصد بها تمكين الناس بصفتهم مواطنيين متساويين في الحقوق و الواجبات من المشاركة في مختلف القرارات التي ترتبط بكل العمليات التي تؤثر في حياتهم. كما تهتم التنمية البشرية المستدامة و تهدف إلي اتخاذ كافة الإجراءات التي تساهم في اندماج و تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض .
- **الإنصاف:** يتضمن الإنصاف بناء القدرات و إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الأفراد من خلال المعاملة المتجردة أو العادلة للحالات المتشابهة بطرق متشابهة، وهنا تتيح توسيع خيارات البشر مجالات أوسع من زيادة الدخل إلى إتاحة فرص اكبر في مختلف المجالات للجميع مثل الاستفادة من الخدمات التعليمية و الصحية، ويكون لكل فرد في ظل الإنصاف جزء من ثروات و إمكانات مجتمعه يعادل قيمة جهده وإسهامه في التنمية.
- **الاستدامة:** يشير مفهوم الاستدامة إلي الاستفادة من مختلف الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الجيل الحالي مع ضمان استفادة الأجيال المقبلة من كافة الإمكانات و القدرات المتاحة، وذلك دون الحد من قدرات و خيارات الأجيال المتعاقبة بفعل السياسات الحالية كتفاقم المديونية.
- **الأمن:** لتمكين الأفراد من توسيع قدراتهم لابد من القضاء على كل مظاهر اللأمن بمختلف أشكاله كالجوع و الحرمان و النزاعات و الحروب .
- **الحرية:** يجب أن يتحرر الأفراد من كل القيود التي تحد من خيارتهم كالفقر و الجوع و المرض و الاضطهاد...الخ، حتى يتمكنوا من المساهمة في العملية التنموية.

2- خصائص التنمية البشرية المستدامة: إن التنمية البشرية المستدامة باعتبارها إطار موسع لعملية تنموية تتميز بكونها:

- **عملية شاملة:** لأنها تشمل كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تشمل كل المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية وتشمل أيضا جميع السكان مهما اختلف جنسهم أو لونهم أو معتقدهم.
- **عملية متكاملة:** التنمية البشرية المستدامة تهتم بجميع الأفراد والجماعات والتجمعات والمجالات المختلفة والمؤسسات الحكومية والأهلية من ناحية تفاعلها مع بعضها وفق إطار عام يخدم المسار التنموي، كما أنها تهدف لاستفادة جميع فئات و مناطق المجتمع دون استثناء.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، وثيقة للسياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جانفي 1997 ،ص ص 7 – 8 .

- **عملية مستدامة:** تهدف التنمية البشرية المستدامة لتحسين مستوى معيشة الأفراد وتوسيع خيارتهم بصفة مستمرة ودائمة في كافة المجالات بحيث تكون قابلة للاستدامة من الجانب الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و البيئي.

المطلب الرابع : أهمية مقاربة الحريات في عملية التنمية

تستوجب العملية التنموية في ظل منظور الحريات المعبر عنه من خلال المفهوم الموسع للتنمية القضاء على أهم مصادر عدم الحرية وأهمها الفقر و انعدام الفرص الاقتصادية و الحرمان الاجتماعي بجانب القضاء على إهمال الخدمات العامة و مظاهر القمع و الاضطهاد بواسطة الأجهزة الحكومية.

أولا– الأهمية المحورية للحريات : تعتبر الحريات بمثابة اللبنات الأساسية في البناء التنموي وتأتي الأهمية المحورية للحرية في عملية التنمية من مصدريين أساسيين[1]:

- **تقييم أداء السجل التنموي:** يجب تقييم التقدم المحقق من خلال العملية التنموية مع مدى توسيع الحريات أو تضيقيها.
- **كفاءة الأداء التنموي:** فكل تقدم يحقق من خلال التنمية يجب أن يوسع خيارات البشر ويرتكز على التفاعل الحر بين البشر باعتبارهم شركاء في التقدم و التنمية.

وينطوي مفهوم الحرية على كل العمليات التي تسمح بحرية اتخاذ القرارات وفعل الأشياء وعلى الفرص الواقعية التي تتوافر للناس حسب الظروف الشخصية والاجتماعية، وبهذا يمكن القول أن النظر للتنمية على أنها توسيع لحريات البشر يهدف إلي التركيز على مختلف جوانب العملية التنموية وإعطائها الاهتمام الذي تستحقه، فالحريات هي بالغة الأهمية بالنسبة للفئات المحرومة في المجتمع كالمرأة و الأقليات في بعض البلدان، ومن أهم أسسها هي فرص العمل و إيصال الأفكار، ونتيجة لذلك فقد لقي المفهوم الموسع للتنمية قبولا دوليا كبيرا عبرت عنه الأمم المتحدة من خلال صياغتها للأهداف الإنمائية للألفية سنة 2000* . والملاحظ أن هذه الأهداف تتمحور حول الفقر على اعتبار أن الفقر هو عدم التمتع بالحرية اللازمة لشراء ما يكفي من غذاء ومن دواء و للالتحاق بالمدرسة، وتبقى أحد أبعاده في عدم التمتع بالحرية الثقافية لعيش أسلوب الحياة الذي يريده البشر. ونتيجة أصبح الإقلال من الفقر يمثل الهدف المحوري للتنمية في الدول النامية وخاصة الفقيرة منها، ويأتي الإقلال من الفقر من خلال النمو الاقتصادي الذي يمثل زيادة قي متوسط الدخل الحقيقي للفرد من خلال قناة توزيع الدخل بمعنى ضرورة التحسن في حالة عدالة التوزيع للأفراد[2].

---

[1] أحمد الكواز، **أساسيات التنمية** ، سلسلة برامج التدريب الذاتي، المعهد العربي للتخطيط ، تاريخ الاطلاع 14- 4-2012 ،انظر الموقع:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2010/12_C42-1.pdf

* انظر الملحق رقم 01 للمزيد من التفصيل حول الأهداف الإنمائية للألفية.

[2] بلقاسم العباس، **اقتصاديات العولمة**، سلسلة برامج التدريب الذاتي، المعهد العربي للتخطيط ، تاريخ الاطلاع 2011/06/29 :
http:// http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2009/19_C35-1.pdf

ثانيا– التميز بين الحريات من المنظور التنموي: إن المفهوم الموسع للتنمية يستند أساسا على مفهوم الحريات على اعتبار أن التنمية هي توسيع للحريات الحقيقية للأفراد، فالحريات ليست هدفا للتنمية فقط وإنما هي وسائل لبلوغها فالحرية السياسية تساعد على تحقيق الأمن الاقتصادي و تعمل على توسيع الفرص الاجتماعية في المشاركة الاقتصادية، كما أن الرفاه الاقتصادي يدعم التسهيلات الاجتماعية ويقوي الحقوق السياسية. إن هذا النهج التنموي ينظر إلى توسيع نطاق الحريات من خلال محوريين أساسيين هما الغاية الأساسية للتنمية و الوسيلة الرئيسية لتحقيقها. وذلك وفق ما يلي:

- **الغاية الأولية:** إن عملية التنمية بمفهومها المتضمن تعزيز الحريات البشرية لا بد لها أن تعمل على إزاحة كل مظاهر الحرمان التي يعانيها الأفراد و بهذا يكون لها الدور التأسيسي للحرية [1]، وذلك من خلال إثراء حياة البشر بتعزيز القدرات الأساسية لتفادي أو التخلص من أنواع الحرمان كالجوع و سوء التغذية و المشاكل الصحية وارتفاع معدل الوفيات و الاستمتاع بالحريات المرتبطة بالمعرفة و التعلم و المشاركة السياسية.
- **الوسيلة الأساسية للتنمية:** الحرية هنا لها الدور الأداتي للتنمية وهي تشير لأهمية الحرية الموضوعية في إثراء الحياة البشرية من خلال التقدم في عملية التنمية، ويؤكد صن على ذلك بقوله " **إن هذه الحريات و الحقوق يمكن أن تكون أداة شديدة الفعالية و الكفاءة للإسهام في التقدم الاقتصادي**"[2] وبهذا تكون الحرية وسيلة لأنها تمثل الطريقة التي تساهم بها مختلف أنواع الحقوق و الفرص و الاستحقاقات في توسيع خيارات البشر. وتتميز الحريات الوسائلية في كونها تساهم في توسيع حريات الأفراد ليعيشوا حياة جيدة، كما أنها مترابطة و متكاملة فيما بينها. وتعتبر الحرية وسيلة ذات فعالية كبيرة لارتباط مختلف الحريات ببعضها البعض حيث أن نمطا محددا من الحرية يمكن أن يساهم مساهم بالغة في تقدم مختلف الأنماط للحرية. ويحدد صن خمس أنماط أسياسية للحريات الاداتية وهي كما يلي[3]:
  - **الحريات السياسية و الحقوق المدنية** : تتعلق بمختلف الفرص المتاحة للناس للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة وفي مختلف الاستحقاقات السياسية بكل حرية بما في ذلك مراقبة وانتقاد و محاسبة كل أجهزة السلطة الممثلة لهم، إلي جانب الفرص المتاحة التي تمكن الأفراد من التعبير بكل حرية عن أرائهم عن طريق الصحافة الحرة أو من خلال انضمامهم إلي الجمعيات السياسية و منظمات المجتمع المدني.
  - **التسهيلات الاقتصادية:** وتتمثل في الفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية في عملية الإنتاج والاستهلاك و التبادل، وهي بذلك تعتمد على ما يملكه الفرد أو ما هو متاح لديه من موارد

[1] امارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، مرجع سابق، ص ص44-47 .
[2] نفس المرجع ،ص 47.
[3] نفس المرجع، ص ص 48- 51 .

وعلى ظروف الاستخدام و التبادل و كل ما يرتبط بسير النشاط الاقتصادي من ترتيبات تشريعية وقوانين إلى الخطط التنموية المعتمدة .

- **الفرص الاجتماعية** : ويقصد بها كل الترتيبات الاجتماعية التي تؤثر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد من اجل العيش في مستوى جيد ومثل ذلك الترتيبات المتعلقة بالصحة و التعليم و تمكين المرأة و المساواة بين الجنسيين، وهذه الحريات لا تؤثر في حياة الأفراد فقط و إنما تتسع أهميتها لتؤثر على تفعيل مشاركتهم مختلف النشاطات الأخرى الاقتصادية و السياسية .
- **ضمانات الشفافية:** تتعلق بتعزيز الثقة في التعامل بين الناس في المجتمع بكل صراحة و وضوح في إطار من الحرية على أساس ضمانات الشفافية و الإفصاح للحد من الفساد و عدم المسؤولية المالية و العامل بالنوايا المبطنة و الغير معلنة.
- **الأمان الوقائي أو الحمائي** : مهما كانت كفاءة و تنظيم و عمل النظام الاقتصادي فهناك العديد من الأفراد المعرضين لقدر كبير من حالة الحرمان نتيجة التغيرات المفاجئة، ولذلك فإن الأمان الوقائي يهتم بتوفير شبكات رعاية وحماية اجتماعية للحد من الوقوع في الفقر و الجوع و المعاناة، كما يتضمن مجال الأمان الوقائي على ترتيبات مؤسسية ثابتة و مستمرة كبرامج الضمان الاجتماعي و التضامن و الإعانات و برامج أخري استثنائية حسبما تتطلبها الظروف كحالات الكوارث الطبيعية و الحروب و المجاعة.

المبحث الثالث: تطور طرق قياس التنمية

إن العملية التنموية مرتبطة ارتباطا وثيقا بنوع السياسات و الخطط المنتهجة التي ترمي إلي تحقيق جملة من الأهداف من اجل تحسين حياة الأفراد في كافة المجالات، وبما أن مفهوم التنمية تطور كثيرا بدءا بالمفهوم الاقتصادي الضيق إلي المفهوم الموسع المعبر عنه من خلال أنماط التنمية المعتمدة من قبل مختلف المؤسسات و الهيئات الدولية، فقد عرفت مؤشرات التنمية أيضا نفس المراحل من التطور التي عرفها مفهوم التنمية حيث تكتسب هذه المؤشرات أهمية كبيرة في دراسة و تقييم كل الظواهر المرتبطة بالتنمية و في مختلف المجالات.

المطلب الأول: مفهوم مؤشرات التنمية

تحتاج عملية التنمية إلي مراجعة وتقييم دائمين لمطابقة ما تم انجازه مع الأهداف المسطرة، وهو ما يتطلب وجود إحصائيات في شكل مجمعات و مؤشرات تمكننا من تقييم الأداء التنموي في مختلف المراحل، وهذه المؤشرات تعكس مختلف جوانب العملية التنموية.

أولا– تعريف المؤشر: المؤشر عبارة عن متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما، وهو بذلك يوفر لنا معلومة كمية أو نوعية تساعدنا في تحديد أولويات التنمية بمختلف أبعادها[1]، ويعتبر المؤشر كأساس لوضع السياسات وإعداد خطط تهدف إلي تحسين حياة الأفراد في مختلف المجالات، وبصفة عامة فإن المؤشر عبارة عن " **أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة** " [2]، وعليه يمكن القول أن المؤشرات تمثل نموذجا اقرب للواقع ولكن ليس الواقع بحد ذاته لأن المؤشر يحكم على أداء جزء من الواقع التنموي أما الحكم على الأداء التنموي الكلي فإنه يحتاج إلى مجموعة من المؤشرات التي لها علاقة بالعملية التنموية ككل .

ثانيا– خصائص مؤشرات التنمية: تتميز المؤشرات الخاصة بالتنمية بجملة من الخصائص المهمة تتمثل أساسا فيما يلي:

- يجب أن تعكس بشكل مباشر أو غير مباشر نوعية الواقع التنموي في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.
- أن تكون ذا طبيعة حساسة تستجيب لكل التغيرات المتعلقة بحالة الدراسة.

---

[1] حرفوش سهام و آخرون، "**الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة وطرق قياسها**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي العلمي الدولي الثاني بعنوان "**التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**"، المنظم من طرف مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاوروموتوسطي و كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف بتاريخ 7– 8 افريل 2008.

[2] ماجدة احمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق ، ص 251.

- أن تكون دقيقة و قابلة للقياس بمعنى أنها تقيس بالفعل ما يراد منها قياسه.
- أن تكون سهلة القياس من حيث جمع البيانات و استخدامها، وسهلة التفسير من حيث التطبيق في المجال العلمي.
- أن تكون واقعية و تستند إلى بيانات صحيحة.
- يجب أن تكون قادرة على توقع التغيرات التي تحدث في المستقبل.
- أن تعتمد على بيانات ذات سلسلة زمنية.
- أن تكون ذات صلة بالسياسات.

ثالثا– أهمية المؤشرات: من خلال ما سبق ذكره يتضح جليا أن المؤشر له أهمية كبيرة على اعتبار انه:

- المقياس الأسهل الذي يعبر عن التغير الذي يحصل في ظاهرة معينة عبر الزمن.
- يستخدم لمقارنة مختلف الظواهر بين المناطق الجغرافية المختلفة.
- يستخدم لتقييم جزء من أداء المنظومة التي يرتبط بعلاقة معها، ويوفر الدليل على حدوث ظواهر معينة أو مدى تحقق هدف معين.
- يعطي القدرة لمتخذي القرار لتقييم التقدم باتجاه تحقيق الهدف.

ونشير في هذا الصدد لوجود أعمال عديدة من طرف مختلف الهيئات الدولية المهتمة بقضايا التنمية تهدف إلي تطوير المؤشرات وفقا لمقاييس إحصائية دقيقة و مبسطة لتكون أسهل مقارنة بالبيانات الأصلية و أكثر تعبيرا عن الأداء التنموي، وسنتطرق فيما يلي لأهم المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء التنموي.

المطلب الثاني:المؤشرات الاقتصادية

تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى كفاء الأداء الاقتصادي كما تساعد في تحديد خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد، ويعتبر **الناتج الوطني الإجمالي** احد أهم وأشهر المؤشرات الاقتصادية، وعموما فإن المؤشرات الاقتصادية تأخذ احد الأشكال التالية:

أولا– الناتج الوطني الإجمالي(GNP):كان ينظر للتنمية على أنها زيادة معتبرة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة حيث أن تسجيل معدلات نمو موجبة خلال فترات متلاحقة يعكس حدوث تقدم وتطور في البلد، ويحسب معدل نمو الناتج أو الدخل الوطني من خلال العلاقة التالية:

– **معدل النمو البسيط** الذي يحسب خلال فترتين متتاليتين و فق العلاقة التالية:

$$R = \frac{GNPt + 1 - GNPt}{GNPt} \times 100$$

- **معدل النمو وفق الطريقة اللوغارتمية** الذي يسمح لنا بحساب معدل النمو عند نقطتين من الزمن ويعطي بالعلاقة التالية:

$$R = \ln (GNPt + k) - \ln (GNPt)$$

ثانيا – متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني(GNP /PC) : يحسب من خلال حاصل قسمة الناتج الوطني الإجمالي على عدد السكان خلال فترة زمنية محددة، حيث أن حدوث زيادة في مستوى الدخل الوطني لا يعني بالضرورة زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، فقد يكون هناك نمو في الدخل الوطني ولكن يقابله زيادة في معدل نمو السكان بمعدل اكبر ويكون حصيلة ذلك أن ينخفض نصيب الفرد من الدخل الوطني.

ثالثا– على شكل نسبة بين قيمتين: هناك بعض المؤشرات تكون على شكل نسب إجمالية من الناتج الوطني الإجمالي، كنسبة إجمالي الديون من الناتج الوطني الإجمال**PV/GNP** . كما يمكن أن تكون على شكل نسبة بين قيمتين مثل النسبة بين إجمالي الدين الخارجي و إجمالي الصادرات **PV/XGS** .

رابعا– على شكل نماذج:اهتم العديد من الاقتصاديين بصياغة معادلات موضحة لأهم المتغيرات المؤثرة و المرتبطة بالنمو الاقتصادي، واهم هذه المعادلات ما يلي:

1– نموذج سنجر: قام الاقتصادي سنجر " Singer " بصياغة علاقة رياضية يتم من خلالها حساب معدل النمو السنوي للدخل الفردي، حيث اعتمد في صياغته لهذه العلاقة على المتغيرات التالية [1]:

- الادخار الصافي (Net Saving) معبرا عنه ب S .
- إنتاجية رأس المال (Productivity of Capital) معبرا عنه ب P .
- معدل نمو السكان (Population Growth) معبر عنه ب R.

ويعطي معدل النمو السنوي للدخل الفردي D من خلال العلاقة التالية:

$$D = (S \times P) - R$$

وبالتالي فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد يرتبط طردياً مع كل من معدل الادخار الصافي وإنتاجية الاستثمارات الجديدة وهي عبارة عن مقلوب معامل رأس المال/الإنتاج، وعكسياً مع معدل نمو السكان.

2– نموذج سولو: قام **R. Solow** سنة 1956 بصياغة نموذج خاص بالنمو انطلاقا من دالة الإنتاج في ظل ثبات غلة الحجم:

$$\lambda Y = F(\lambda K, \lambda L)$$

حيث اعتمد سولو على الفرضيات التالية:

- **ينمو العمل خارجيا بنفس معدل نمو السكان n .**

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص ص 91 -93 .

- **يهتلك رأس المال بنسبة d .**
- **يتم استثمار نسبة من الناتج تقدر ب s وتعطي علاقة ما يتم ادخاره للاستثمار كما يلي:**

$$S = sY$$

- إن **حصة العامل من الناتج y** هي دالة تابعة **لحصة العامل من رأس المال k** وذلك وفق ما يلي:

$y = f(k)$, $y = Y/L$, $k = K/L$ / $Y/L = F\left(\frac{K}{L}, 1\right)$ وتشير هذه العلاقة أن k المعبر عن حصة العامل من رأس المال يلعب دور مهم في تحديد مستوى الناتج.

كما اعتمد **سولو** على العلاقة التي تشير إلي أن التغير في رأس المال يتناسب طريا مع حجم الاستثمار و عكسيا مع اهتلاك رأس المال ، وفق العلاقة التالية:

$$\Delta K = sY - d \times K$$

وبعد ذلك توصل إلي أن التغير الحاصل في الأجل الطويل في حصة العامل من رأس المال المعبر عن تحسين مستوى المعيشة يتحدد وفقا لحصة العامل من رأس المال – **معامل الادخار s** – و معدل نمو السكان n و معدل إهتلاك رأس المال d و معدل التغير التكنولوجي θ[1]، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\Delta k = sy - (n + d + \theta)k$$

خامسا – تقييم المؤشرات الاقتصادية: إن كل المؤشرات السابقة تعتبر مؤشرات كمية تشير إلي مقدار التغير الحاصل في احد المتغيرات الاقتصادية، ولذلك سرعان ما لاحظ الخبراء و المختصون قصور هذه المؤشرات لأنها تعجز عن تفسير العديد من الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية فخلال فترة الستينيات تمكنت اغلب الدول النامية من تسجيل معدلات نمو معتبر و لكنها رفقت بازدياد الفقر و تردي في أحوال معيشة الأفراد، وتمثلت أهم الملاحظات المسجلة فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية فيما يلي :

- إن مؤشر GNP لا يأخذ بعين الاعتبار مشكلة نمو السكان حيث أن تحقيق نمو في الناتج الوطني الإجمالي لا يعني بالضرورة حدوث تحسن في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني و ذلك في حالة ما إذا ازداد السكان بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج، وهذا ما جعل اغلب الاقتصاديين يفضلون **استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.**
- كما أن هذا المؤشر لا يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار مما تطلب ضرورة الاعتماد على الدخل الوطني الحقيقي و ليس الاسمي، وهو ما يعني ضرورة أن نفرق بين **الدخل النقدي و الدخل الحقيقي** من خلال

[1] Dwight H Et autres, op cit, p p 149 – 163

استبعاد اثر الأسعار ممثلة في معدل التضخم، وبهذا تم الاعتماد على نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

- إن مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي يطرح أيضا عدة تساؤلات، فهل نقسم إجمالي الدخل الوطني على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين فقط، حيث أن حساب متوسط الدخل لجميع السكان يفيد من نواحي الاستهلاك وحساب متوسط الدخل للسكان العاملين فقط مفيد من نواحي الإنتاج. وتطرح أيضا مشكلة التباين في توزيع الدخل ففي العديد من الاقتصاديات النامية تستأثر فئة قليلة من السكان بنسبة كبيرة من الدخل، ولذلك اعتبر كل من Ahluwalia & Chenery سنة 1979 أن مؤشر GNP مقياس مضلل عن التنمية لأنه مرجح بشدة بدخل الأغنياء[1].
- إن تشوهات معدلات الصرف الرسمية من حيث عدم تمثيلها للقدرة الشرائية المحلية النسبية يمثل جزءا من المشكلة التي اقترنت بالمؤشرات الاقتصادية التي تعتمد علىGNP، مما يجعل عملية المقارنة بين مختلف الدول غير صحيحة، ففي سنة 2002 مثلا كان واحد دولار أمريكي يعادل تقريبا 45 روبية هندي، وفي المقابل كانت تكلفة حلاقة نسائية في بومباي بالهند حوالي 180 روبية أي ما يعادل 4 دولارات بينما قدرت تكلفة الحلاقة النسائية في بوسطن الأمريكية ب40 دولار، وهو ما يفسر ما اشرنا إليه بخصوص تشوهات أسعار الصرف[2] ، وقد حل هذا المشكل بواسطة تقيم الناتج الخاص بكل بلد وفق مستوى أسعار مشترك – أسعار دولية – على أساس قاعدة تكافؤ القدرة الشرائية PPA [*].
- هناك صعوبات كبيرة لتقدير الناتج الوطني الإجمالي وذلك نظرا لان تقدير قيم السلع و الخدمات الغير متاجر بها كالخدمات الصحية إلي جانب بعض الأنشطة غير الرسمية يشكل عائقا حقيقيا في اغلب الدول، كما أن الوصول إلي تحديد أسعار دولية PPA ليس أمرا سهلا نظرا لعدم توفر البيانات الضرورية من جهة و لاختلاف أنماط الاستهلاك بين مختلف الدول من جهة أخري.

إن تحقيق الرفاهية وتحسين مستوى الأفراد لا يتوقف على عوامل مادية فقط، وإنما يتوقف أيضا على عوامل غير مادية لا تظهر في المجمعات الاقتصادية الرئيسية كالناتج الوطني الإجمالي، كما أن العديد من الدراسات الحديثة تشير إلي ضعف الترابط بين معدل النمو الاقتصادي و التحسن في مستوى الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة[3].

---

[1] محمد عدنان وديع، **مؤشرات التنمية**، سلسلة جسور التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ،العدد02، فيفري 2002 ،ص3 .

[2] Dwight H Et autres,op cit,p p 55 – 56 .

[*] لاحظ خبراء صندوق النقد الدولي أن مقياس قيمة الناتج الوطني المقارن مقوما بسعر الدولار الأمريكي يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، و لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة ا لشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها و الذي يعبر عن حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخر ى ، و في 19 ماي 1993 نشرت صحيفة نيويورك تايمز نتائج الدراسة التي أعدها صندوق النقد الدولي باستخدام المقياس الجديد و الذي أطلق عليه مقياس مقارنة القوة الشرائية.

[3] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية**، 2010 ص 4.

وانطلاقا من هذه الملاحظات حاول بعض الاقتصاديين إعطاء مصداقية اكبر للمؤشرات الاقتصادية المرتبطة ب GNP حيث قام كل من (Nordhous & Tobin) سنة 1972 بتصحيح GNP بجعله مقياسا معبرا أكثر عن الرفاه الاقتصادي من خلال تخفيضه عن طريق عدم احتساب النفقات العسكرية و النفقات الحضرية كالتلوث و الازدحام، وبهذا بدأ البحث عن مؤشرات أخري للتنمية أوسع من مؤشرات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث :المؤشرات الاجتماعية

نظرا للنقائص التي ظهرت في المؤشرات الاقتصادية، بدأ البحث في مؤشرات أخري تمكن من إعطاء صورة دقيقة عن حالة التنمية في أي بلد، وبناءا على ذلك ظهر الاهتمام منذ أواخر الستينات بالمؤشرات الاجتماعية التي تضفي مجالا واسعا للتحليل الاقتصادي والاجتماعي بالنظر لكونها تضم متغيرات عديدة سيتم ذكرها لاحقا، وتجدر الإشارة لكون المؤشرات الاجتماعية تعتمد على الجوانب الاجتماعية التي تلازم الأفراد في حياتهم اليومية، وتكون هذه المؤشرات غير قابلة للقياس المباشر والدقيق ولذلك فهي تستعمل كقياس تقريبي أو جزئي للمتغيرات الاجتماعية كالتعليم والأمن والصحة و العدالة...الخ، فالعمر المتوقع عند الميلاد وعدد الأطفال المتوفون دون الخامسة وعدد الأسرة في المستشفيات عبارة عن مؤشرات أو دلائل عن الظروف الصحية. وبالرغم من كون المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكل الصرف غير أنها لا تخلو من بعض الصعوبات أثناء التقييم والقياس بسبب اختلاف التعاريف والطرق الإحصائية مما يصعب عملية المقارنة المكانية والزمانية، كما أن المؤشرات الاجتماعية تخضع في الغالب للعوامل الفيزيولوجية والبيولوجية حيث بينت الدراسات أن الارتباط بين المؤشرات الاجتماعية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ضعيف، حيث أن العمر المتوقع عند الولادة هو 65 عاما في البلدان التي يصل متوسط نصيب الفرد فيها إلي 2500 دولار ولا يتغير العمر المتوقع حتى لو ارتفع نصيب الفرد من الدخل إلى 5000دولار[1]، وفيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية:

أولا– المعايير الصحية: هناك العديد من المعايير الصحية التي تهتم بكل الجوانب الصحية من حيث نوعية الخدمات الصحية وحجم التأطير و طبيعة الهياكل الصحية، واهم هذه المعايير ما يلي :

1- **عدد الوفيات** : تتعدد استخدامات هذا المعيار بحسب نوعية الدراسة مثل **عدد وفيات الرضع** – الأقل من سنة – لكل 1000 مولود التي تقيس نوعية الخدمات الصحية و الرعاية للرضع، كما نجد أيضا عدد **وفيات الأطفال دون الخامسة** ، وتشير الإحصائيات لحدوث تقدم كبير فيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال منذ سنة 1970 على الصعيد العالمي، فخلال الفترة 1990 – 2010 انخفض عدد وفيات الأطفال من 12 مليون طفل إلي 7,6 مليون، وسجلت الدول النامية تحسنا كبيرا في عدد الوفيات فبعد أن كان 97 حالة وفاة لكل1000 مولود حي سنة 1990 تراجع عدد الوفيات إلي مستوى 63 حالة سنة 2010 بمعدل انخفاض

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية2010**، ص32.

قدر ب35 ٪[1]، ونشير إلي أن عدد الأطفال الذين يموتون كل يوم أصبح أقل بما يقرب من 1200 طفل بين عامي 2000 و 2008 وذلك نتيجة لتحسن الرعاية الصحية للأطفال، حيث أدّى مزيج التغطية المحسّنة للتلقيح وإتاحة فرصة الجرعة الثانية من اللقاح إلى خفض وفيات الحصبة في جميع أنحاء العالم بنسبة 78 ٪ . وتمثل هذه الوفيات التي أمكن تفاديها ربع الانخفاض في معدل الوفيات الناجمة عن جميع الأسباب بين الأطفال دون سن الخامسة[2]، وبالرغم من ذلك لا تزال الفجوة كبيرة بين الدول المتقدمة و الدول النامية حيث تبلغ نسبة وفيات الرضع في الدول النامية تسع مرات مثيلتها في الدول المتقدمة عموما.

2- **معدل وفيات النساء أثناء الحمل** لكل 100.000 ولادة حية وتندرج ضمن هذا الإطار وفاة المرأة أثناء فترة الحمل أو بعد 42 يوم من الوضع، كما يوجد معدل وفيات الكبار للذكور و الإناث حيث تشير الإحصائيات لانخفاض هذا المعدل بنسبة 28٪ للنساء و 6 ٪ للذكور منذ سنة 1990، ومما لاشك فيه أن ارتفاع عدد الوفيات يعكس عدم كفاية وجودة الخدمات و الهياكل الصحية وسوء التغذية وانعدام متطلبات العيش الكريم، إلي جانب حالات عدم الاستقرار كالحروب و كثرة انتشار الأمراض و الأوبئة في بعض مناطق العالم مثل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الذي يقدر فيها نسبة انتشار الايدز بين الكبار ب 15 ٪.

3- **العمر المتوقع عند الميلاد:** وهو عبارة عن مؤشر يقيس متوسط العمر المتوقع لمولود جديد إذا بقيت أنماط معدل الوفيات لمختلف الفئات على حالها طيلة فترة حياته في مختلف الدول، ويكون هذا المتوسط مرتفع في الدول المتقدمة مقارنة بباقي الدول. ويعكس هذا المؤشر الأداء الاقتصادي للدولة و مستوى الاستقرار و الاهتمام بالنواحي الإنسانية حيث يستخدم في حساب دليل العمر المتوقع المعتمد في تقرير التنمية البشرية كأحد مكونات مؤشر التنمية البشرية التي سنتطرق لها لاحقا، وتشير الإحصائيات أن الدول العربية حققت اعلي تقدم في هذا المؤشر منذ سنة 1970 إلي غاية سنة 2010 قدر بزيادة 18 سنة في متوسط العمر المتوقع، وفي ماليزيا مثلا تحسن معدل العمر المتوقع بسبب انخفض معدل الوفيات ب 60 ٪ سنة 2010 مقارنة ب سنة 1980[3].

4- **التأطير و الهياكل الصحية:** يشير هذا النوع من المؤشرات إلى طبيعة الهياكل و نوع الرعاية الصحية وحجم تغطيتها لإجمالي السكان، حيث توجد العديد من المعايير أهمها **عدد الأسرة في المستشفيات و عدد الأطباء العامين و المختصين** لكل 10.000 نسمة، وبلغ عدد الأسرة لكل 10.000 نسمة في الدول المتقدمة الكبرى 63 سرير مقابل 18 سرير في الدول الأقل نموا خلال الفترة 2000 – 2009، كما يوجد معيار أخر مهم يتمثل في الإنفاق العام على الصحة ويعطي هذا المعدل كمتوسط سنوي بالنسبة للفرد أو كنسبة من إجمالي الإنفاق العام على الفرد، ويقدر حجم الإنفاق الصحي على الفرد في الدول المتقدمة ب4222 دولار مقابل

[1] Nations Unies, **Objectifs du Millénaire pour le développemen**t, Rapport de 2012, P 26

[2] الأمم المتحدة، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية**، التقرير السنوي 2011، ص 4.

[3] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية** 2010، ص 32.

54 دولار في الدول الأقل نموا ، و هذا ما يعد عاملا مفسر للتفاوت الكبير في المؤشرات الصحية بين الدول المتقدمة و الدول الفقيرة.

ثانيا – المعايير الخاصة بالتعليم: نظرا لما يمثله التعليم من أهمية كبيرة و اثر بالغ في تحديد مسار العملية التنموية بالنظر لكون المعرفة توسع إمكانات البشر و تنمي عندهم حس الإبداع، كما أنها تؤدي دورا مهما في توسيع أفاق الحريات. فمن خلال التحصيل العلمي يتمكن الإنسان من حماية مصالحه و مقاومة الاستغلال و يصبح أكثر وعيا بكيفية تجنب المخاطر الصحية، والتعليم يساهم أيضا بشكل كبير في تقوية فرص الإنسان في الحصول على عمل. ونتيجة لكل ما سبق أصبح الاهتمام بالتعليم من حيث تحسين نوعيته وتطوير الهياكل و المرافق مسالة جوهرية تحظي بإجماع كل دول العالم، وبهذا فقد شكلت المعايير المرتبطة بالتعليم أهمية بالغة لدي العديد من المختصين و الهيئات الدولية المعنية بقضايا التنمية بحيث أصبحت قضية عدم التحاق الأطفال في المدارس و خاصة الفتيات إلي جانب الأمية عند البالغين تشكل تحديا كبيرا على الصعيد العالمي، ولذلك تعددت المعايير المرتبطة بالتعليم ، وأهمها ما يلي:

1- **المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس:** وهي عبارة عن النسبة المئوية لعدد الأشخاص المسجلين في مرحلة معينة مهما كان سنهم إلي إجمالي الأشخاص الذين هم في سن نفس المرحلة الدراسية، مثل نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية.
2- **المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس:** و يمثل نسبة الملتحقين في مرحلة معينة من مراحل التعليم من الفئة العمرية المحددة لهذه المرحلة من إجمالي السكان في نفس الفئة العمرية.
3- **معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدي البالغين:** ويقيس هذا المعدل نسبة اللامية عند البالغين الذين يفوق سنهم 15 سنة بحيث يستطيعون كتابة نص قصير عن حياتهم و يقرؤنه و يفهمونه.
4- **متوسط سنوات الدراسة:** ويمثل متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها من هم في سن 25 فما فوق استنادا لمستوى التحصيل العلمي للسكان معبر عنه بعدد السنوات في كل مرحلة من مراحل التعليم.
5- **معدل الرسوب:** ويمثل عدد الملتحقين بنفس صف السنة الدراسية السابقة إلي إجمالي المسجلين في نفس الصف الموسم السابق.
6- **المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي:** ويعبر هذا المؤشر عن نسبة المعلمين في المرحلة الابتدائية الذي تلقوا تدريب و تأهيل قبل أو أثناء عملهم.
7- **معدل الإنفاق على التعليم:** وهو عبارة عن نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم من إجمالي الناتج الوطني أو الإنفاق العام.

وقد ساعدت مختلف المبادرات التنموية الدولية في تحقيق تحسن ملحوظ فيما يتعلق بمؤشرات التعليم في كل مناطق العالم، ففي سنة 1960 كان متوسط سنوات الدراسة لمن سنهم أكثر من 15 سنة يقدر ب4 سنوات و

بحلول سنة 2010 تضاعف هذا المتوسط على الصعيد العالمي في حين ازداد أكثر من ثلاث مرات في الدول النامية – من 1,9 سنة 1960 إلي 6,4 سنة 2010 – وهذا ما يشير إلي تحسن مؤشر الالتحاق بمختلف مراحل التعليم، وقد ارتبط هذا التحسن بزيادة الإنفاق على التعليم حيث بلغ متوسط الإنفاق على التعليم في العالم 5,1 ٪ من إجمالي الناتج المحلي سنة 2006 بعد أن كان هذا المتوسط يقدر ب 3,9 ٪، وارتفعت الموارد المخصصة لتعليم كل تلميذ بنسبة 43 ٪ منذ سنة 1990، وبالرغم من التحسن الملحوظ دوليا فيما يتعلق بمؤشرات التعليم إلا انه لا يمكن إخفاء التفاوت الكبير بين الدول المتقدمة و الدول الفقيرة، حيث يبلغ المتوسط العالمي لحصة الإنفاق على التعليم 4611 دولار للتلميذ مقابل 186 دولار للتلميذ في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء و هو ما يعادل 8/1 من المبلغ المخصص للتلميذ في أمريكا اللاتينية و 40/1 من المبلغ المخصص للتلميذ في الدول المتقدمة[1].

إن التحسن المعتبر المحقق في مجال التعليم ممثلا في ارتفاع معدل الالتحاق بمختلف مراحل التعليم ومتوسط سنوات الدراسة و زيادة الإنفاق العام على التعليم لا يعني بالضرورة تحسن مماثل في نوعية التعليم، لأن الفروق في نوعية التعليم كبيرة جدا ففي الدول النامية لا يتحصل الأطفال على نفس جودة و نوعية التعليم التي يتلقها الأطفال في الدول المتقدمة. وقد أكدت الدراسات انه عندما يخضع أطفال نفس المستوى التعليمي لنفس الاختبار يحصل أطفال الدول النامية على معدل اقل بنسبة 20 ٪ من العلامات التي يحصل عليها أطفال الدول المتقدمة، وتشير الإحصائيات أن أكثر من نصف الأطفال الذين يبلغ سنهم 11 سنة لم يستطيعوا كتابة الأحرف و الأرقام و 70 ٪ من أطفال الصف الأول في تيمور لم يستطيعوا قراءة كلمة واحدة من نص سهل عرض عليهم. ولا ترجع هذه الفروق إلى حجم الإنفاق العام على التعليم فقط ففي الكثير من الحالات تحدث الفوارق نتيجة لعدم الكفاءة، فأطفال اندونيسيا سجلوا معدلات متوافقة مع معدلات أطفال أمريكا اللاتينية رغم أن حصة الطالب في اندونيسيا من الإنفاق لا تتجاوز 8/1 من حصة الطالب في أمريكا اللاتينية.

والملاحظ في هذا الجانب أن الدول النامية حققت تحسن ملحوظ فيما يتعلق بمختلف مؤشرات التعليم لكنها لم تتمكن بالضرورة من تحسين نوعية التعليم لعدة أسباب أهمها صعوبة تأمين المؤطرين الذين يملكون دافع قوي و لديهم الكفاءة و المهارة اللازمة للتعليم في مختلف الأطوار، والجدول التالي يشير إلي بعض المؤشرات الخاصة بالتعليم في مختلف المناطق في العالم خلال الفترة 2001 – 2010 .

[1] كل الإحصائيات الوارد في هذه الفقرة جاءت في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحد لسنة 2010 ، لمزيد من الاطلاع انظر ص ص 34 – 40 .

الجدول رقم 2-1: مؤشرات التعليم في مختلف مناطق العالم خلال الفترة 2001 – 2010 .

المناطق	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدي الكبار ٪ لمن سنهم 15 سنة فما فوق	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم (٪)		
		الابتدائي	الثانوي	العالي
	2010-2005	2010 - 2001	2010 - 2001	2010 - 2001
البلدان العربية	72,9	95,0	66,5	25,8
شرق أسيا و المحيط الهادي	93,5	112,3	76,9	24,9
أوروبا و أسيا الوسطي	98,8	98,5	90,7	57,1
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	91,0	116,8	90,7	42,7
جنوب أسيا	62,8	109,8	55,9	13,1
إفريقيا جنوب الصحراء	61,6	100,2	35,3	5,9
البلدان الأقل نموا	59,2	99,6	35,6	5,7
العالم	80,9	106,9	68,4	27,6

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على بيانات الجدول 09 من الملحق الإحصائي الخاص بتقرير التنمية البشرية لسنة 2011.

ثالثا – المعايير الخاصة بالتغذية: تطرح مشكلة الأمن الغذائي نفسها بشدة في اغلب الدول النامية وخاصة الفقيرة منها، حيث أن العديد من سكان الدول النامية يعانون من سوء التغذية التي تؤثر كثيرا على تنمية قدرات الأفراد في مختلف المجالات الإنتاجية و التعليمية و الصحية، فالتغذية هي احد أهم عناصر الصحة التي يؤدي فيها الدخل دورا مهما مما يفسر معاناة اغلب سكان الدول الفقيرة من مشكلة سوء التغذية*، وهذا ما أشار إليه **A. Sen** بقوله « **الجوع ليس نتيجة لندرة الغذاء بل نتيجة لندرة وسائل الحصول عليه** »[1]. ولذلك فقد أدرجت مشكلة التغذية ضمن الهدف الإنمائي الأول الخاص بالألفية و المرتبط بالقضاء على الفقر المدقع و الجوع، وهناك العديد من المؤشرات التي تستخدم كمعيار لقياس سوء التغذية أهمها ما يلي:

1- انتشار نقص التغذية: الذي يعبر عن نسبة الأشخاص الذين يكون استهلاكهم من الطاقة الغذائية اقل باستمرار من الحد الأدنى المطلوب لعيش حياة صحية والقيام بنشاط جسدي خفيف.

* تشير الإحصائيات أن قلة التغذية تخلف أمراضا لا يمكن الشفاء منها مثل كف البصر بسبب نقص الفيتامين A وقلة النمو الجسدي نتيجة نقص البروتين ، انظر للتفصيل تقرير التنمية البشرية 2010 – الفصل الثاني ص34-36 .

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية** 2010، ص 35.

2- شدة الحرمان من الغذاء: يشير هذا المؤشر إلي متوسط النقص في السعرات الحرارية الذي يعاني منه السكان الذين هم في وضع سوء التغذية، ويحسب من خلال النسبة المئوية للمتطلبات اليومية من الطاقة الغذائية و حيث يشير ارتفاع هذا المعدل إلي ارتفاع شدة الحرمان.

وضمن نفس الإطار فقد أدرج تخفيض عدد الذين يعانون من الجوع في العالم بنسبة 50 ٪ ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تشير أخر الإحصائيات المنشورة في هذا المجال سنة 2011 و المتعلقة بالفترة 2006 - 2008 أن عدد الذين يعانون من نقص التغذية [1] في العالم يقدر ب 850 مليون نسمة و هو ما يمثل 15,5 ٪ من إجمالي سكان العالم، وبالرغم من أن العدد لم ينخفض مقارنة بسنة 1990 إلا أن النسبة سجلت انخفاضا مقارنة بالفترة 1990-1992 التي سجل فيها نسبة 19,8 ٪ من إجمالي سكان العالم الذين يعانون من سوء التغذية، ويرجع هذا التباطؤ في انخفاض نسبة الذين يعانون من سوء التغذية إلي الارتفاع المحسوس في أسعار المواد الغذائية المختلفة بجانب تأثيرات الأزمات الاقتصادية و المالية على اقتصاديات الدول النامية وخاصة في العقد الأول من الألفية الثالثة، مما يجعل من تحقيق هدف الألفية بحلول 2015 فيما يتعلق بمسالة تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلي النصف تحديا كبير يصعب تحقيقه في العديد من مناطق العالم في ظل المتغيرات الحالية[2]، والجدول التالي يوضح التطورات التي شهدها العالم فيما يتعلق بسوء التغذية.

الجدول 2-2: تطورات سوء التغذية في الدول النامية خلال الفترة 1990- 2008

الفترة	1992-1990	1997- 1995	2002 - 2000	2008 - 206
عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية - مليون -	848	791	836	850
نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية - ٪ -	19,8	16,8	16,5	15,5

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما ورد في:

Nations Unies, Objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport de 2012, P 11.

أما على مستوى مختلف مناطق العالم فتبقي اعلي نسبة لعدد الذين يعانون من سوء التغذية بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغت 27 ٪ سنة 2008 و هو ما يعادل 231 مليون شخص بعد أن كانت 31 ٪ سنة 1990 ، وتليها مباشرة منطقة جنوب أسيا بمعدل 20 ٪ سنة 2008، في حين سجلت اقل نسبة بمنطقة شمال إفريقيا و غرب أسيا بمعدل 5 ٪ و 7 ٪على التوالي سنة 2008 ، والشكل التالي يوضح بالتفصيل وضعية سوء التغذية في مختلف مناطق العالم.

[1] يشير مؤشر سوء التغذية إلي أن الأفراد يستهلكون حد ادني من الطاقة الغذائية، انظر للمزيد تقرير التنمية البشرية 2010 ص 34.

[2] الأمم المتحدة، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية**، التقرير السنوي 2011، ص 12.

الشكل رقم 2-4: نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في مختلف مناطق العالم.

الوحدة: نسبة مئوية

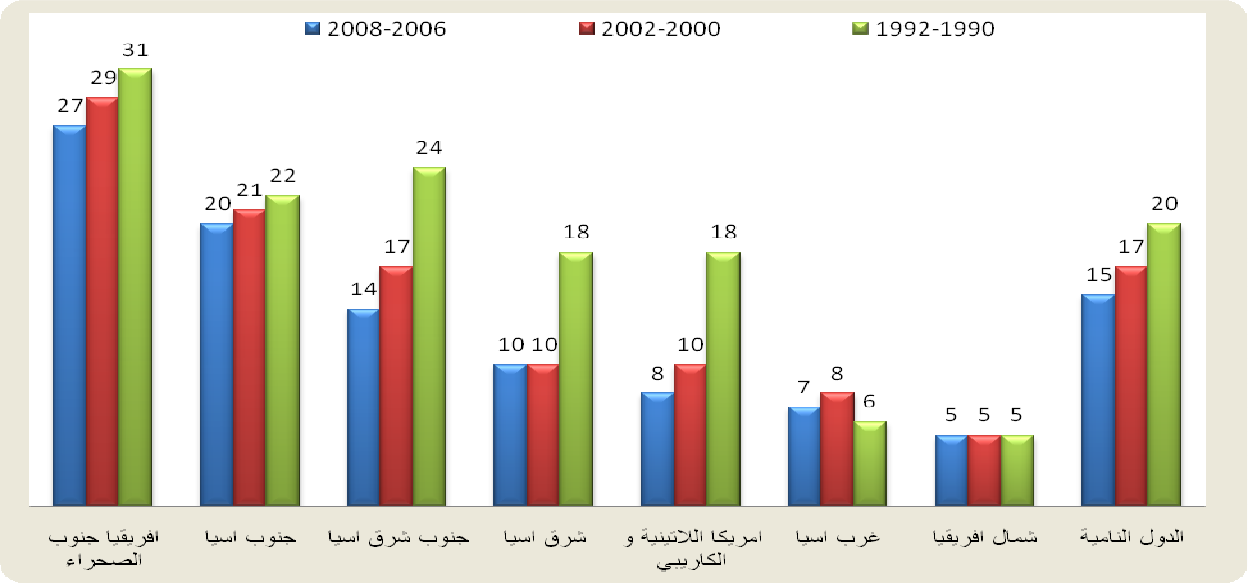

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

Nations Unies, Objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport de 2012, P 12.

ونشير في هذا الصد أن الأطفال هم المتضرر الرئيسي من مشكلة سوء التغذية، حيث أن نقص الغذاء ينعكس سلبا على نمو الأطفال في مختلف المراحل، وتشير الإحصائيات المتوفرة الخاصة بمختلف مناطق الدول النامية إلي انخفاض نسبة الأطفال الأقل من 5 سنوات الذين يعانون من سوء التغذية من 29 ٪ إلي 28 ٪ بين عامي 1990 و 2010، وسجلت اعلي النسب الخاصة بسنة 2010 في كل من جنوب أسيا و إفريقيا جنوب الصحراء بمعدل 32٪ و 22 ٪ على التوالي.

كما تشكل قضية تأخر النمو انعكاسا أخر لسوء التغذية تتمثل في نقص الحجم من حيث الطول و الوزن مقارنة بالسن، ففي سنة 2010 بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من تأخر النمو في الدول النامية 29 ٪ وهي نسبة مرتفعة كثيرا رغم انخفاضها المحسوس خلال العقديين الماضيين حيث كانت تقدر ب 44 ٪ سنة 1990، وفي هذا الإطار تؤكد المنظمات الدولية المعنية بقضايا التنمية و الصحة على ضرورة الاهتمام أكثر بالأطفال وخاصة الرضع من خلال التأكيد على إخضاع الطفل للرضاعة الطبيعية لمد 6 أشهر على الأقل مع تحسين نوعية الغذاء خلال 18 شهرا التالية .

وتتسع الفروق فيما يتعلق بسوء التغذية عند الأطفال الأقل من خمس سنوات مابين المناطق الحضرية و الريفية فخلال الفترة 2006 - 2010 بلغت هذه النسبة في المناطق الحضرية لإجمالي الدول النامية التي توفرت بها الإحصائيات 17 ٪ مقابل 32 ٪ للمناطق الريفية، وهو ما يعني أن أطفال الأسر في المناطق الحضرية يعانون مرتين أكثر من سوء التغذية مقارنة بأطفال الأسر في المناطق الحضرية، ويساهم الفقر في تعميق الفروق فيما يخص التعرض

لسوء التغذية، ففي إجمالي الدول النامية يتعرض أطفال الأسر الأكثر فقرا لسوء التغذية ثلاث مرات أكثر من أطفال الأسر الأكثر غني* .

المطلب الرابع: أدلة نوعية الحياة و مستوى المعيشة

تعكس الأدلة المركبة مختلف الجهود الدولية المبذولة من طرف الهيئات الدولية و المتخصصين التي تهدف إلي إيجاد رقم وحيد مبسط ليكون مؤشرا عن التنمية، حيث تعتمد الكثير من المنظمات والهيئات الدولية على الأدلة المركبة لقياس مختلف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتمد اغلب الأعمال والدراسات القائمة على الأدلة المركبة على متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الذي يعد مؤشرا مهما بالرغم من الانتقادات الموجهة إليه، وهناك العديد من الأدلة المركبة إلا أننا سنشير لأهمها وفق ما يلي:

أولا– دليل مستوى المعيشة: نتيجة للانتقادات الكثيرة التي وجهت لمعيار الدخل بسبب الاعتماد على مقاربة النمو الاقتصادي التي لم تحقق الأهداف التنموية المرجوة، اتجه اهتمام المجتمع الدولي إلي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لمختلف الحاجات البشرية من خلال العمل على ضرورة توفير الغذاء و الماء و السكن و الخدمات الصحية و التعليمية لفائدة كل البشر، وبهذا أصبحت التنمية تعبر عن مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان من اجل تحقيق مستوى اعلي من رفاهيتهم، ونتيجة لذلك تم مقاربة تبني الحاجات الأساسية في المؤتمر العالمي للشغل المنعقد سنة 1976 تحت إشراف منظمة العمل الدولية [1]، ويتطلب الاعتماد على مقاربة الحاجات الأساسية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات تسمح بقياس مستوى الإشباع و تساعد في تحقيق الأهداف، وتجدر الإشارة لوجود عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها[2]:

- تشير إلي حصيلة العملية التنموية على المستوي الوطني و المحلي من خلال الإشارة إلي مستوي الانجاز بما يسمح بتحديد مختلف الفوارق.
- تعتبر أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلي.
- تسمح بقياس جهود منظومة الخدمات العمومية من حيث كيفية تقديمها و نطاق توزيعها و مدى كفاءتها.
- تساعد على قياس عرض السلع المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاستهداف ومعرفة النسب المئوية من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا.

---

*شملت الإحصائيات الخاصة بالمناطق الريفية و الحضرية 70 بلدا ناميا، و تضمنت عينة الدراسة 62٪ من سكان المناطق الريفية و 53 ٪ من سكان المناطق الحضرية، أما فيما يخص الفقر فقد شملت الدراسة 54 بلدا و شملت العينة 20٪ من السكان الأكثر فقرا و 20 ٪ الأكثر غني ، حيث بلغت نسبة التعرض لسوء التغذية عند الفئة الأكثر غني 14 ٪ خلال الفترة 2006 –2010 مقابل 38 ٪ عند فئة الأكثر فقرا. انظر للمزيد من للتفصيل.

Nations Unies, **Objectifs du Millénaire pour le développemen**t, Rapport de 2012, P14

[1] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص23.

[2] محمد عدنان وديع ، **مؤشرات التنمية**، مرجع سابق ،ص7 .

- تعتبر أداة لتقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح ،كما تمكن من تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي.

ويرى أنصار مقاربة الحاجات الأساسية انه من الأفضل الهجوم على الفقر عن طريق توفير الحاجات الأساسية للفقراء حتى يتحقق النمو الاقتصادي، لأن النمو الاقتصادي هو نتيجة لتوفير الحاجات الأساسية لمختلف الأفراد، وبتوفير هذه الحاجات تتحسن حالة الفرد و ترتفع كفاءته و بالتالي تزداد إنتاجيته فيرتفع دخله و بهذا تتحقق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، وعليه لابد من النظر إلي تلبية مختلف الحاجات الأساسية على انه الهدف الأساسي للتنمية لأنه يقود إلي زيادة الدخل و تحسين مستوى معيشة الأفراد[*].

وفي هذا الإطار يعتبر ما قام به معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية من أهم المساهمات البارزة فيما يتعلق بمقاربة الحاجات الأساسية، حيث اعتمد على **دليل مستوى المعيشة** من خلال دراسة قسمت مستوى المعيشة إلى 66 مجالا عبرت عن الحاجات الأساسية التي يعكس إشباعها نوعا من الرضي والطمأنينة لدي الأفراد، ونميز في هذا الإطار بين الحاجات التالية:

- **الحاجات المادية والفيزيائية كالغذاء والسكن.**
- **الحاجات الثقافية و الفكرية و النفسية كالتعليم و الأمن والترفيه.**

كما اهتمت الدراسة بالتميز بين الحاجات الأساسية الضرورية والحاجات العليا الترفيهية التي تلي الحاجات الأساسية، وقد عرفت الدراسة مستوي المعيشة على انه **مستوي إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة** " وتتميز تلك الحاجات المعبر عنها في دليل مستوي المعيشة بأنها قابلة للقياس، ونشير إلي أن هذا الدليل لا يخلو من بعض النقائص نظرا لكونه لا يفرق بين الحاجات المادية التي قد تنطوي على بعض الحاجات الضارة كالتدخين والخمر.

ثانيا– دليل نوعية الحياة المادية: إن دليل The Physical Quality of Life index يعتبر دليلا مركبا يتضمن عدة جوانب أساسية في حياة الفرد حيث يرجع الفضل في تطوير هذا المقياس إلي الباحث D. Morris. وقد تم ملاحظة انه بالرغم من سرعة النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة غير أن ذلك لم ينعكس إيجابا على تحسن حياة الأفراد[1]، ويعتمد دليل نوعية الحياة المادية على ثلاث جوانب أساسية و هي:

- رغبة الناس في تخفيض وفيات الأطفال معبرا عنه بمعدل وفيات الأطفال باعتباره مؤشر صحي للصغار.
- إطالة أمد الحياة الذي يعبر عن العمر المتوقع عند الميلاد و هو مؤشر صحي خاص بالكبار.

[*] اعتبر المفكران Burki & Ui Haq أن الصحة و التعليم من أهم الحاجات الأساسية التي تعتبر محدد أساسي لإنتاجية العمل و مستوى الدخل ، وضمن نفس السياق يشير الاقتصادي الشهير محبوب الحق انه يجب على الدول النامية أن تقلب اهتمامها من السعي لتحقيق النمو الاقتصادي إلي السعي نحو محاربة الفقر لتحسين مستوى معيشة البشر و تعزيز قدراتهم، انظر للمزيد: عبد المحمود محمد عبد الرحمن،" **الحاجات الأساسية و مستوى الدخل في الدول الإسلامية** "،مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي،المجلد 13 ، سنة 2001،ص 5.

[1] محمد عدنان وديع ، **مؤشرات التنمية**، مرجع سابق،ص10 .

- إزالة الأمية معبرا عنها بمعرفة القراءة و الكتابة لمن يفوق سنهم 15 سنة.

إن هذه الأبعاد تمثل المؤشرات الأساسية المكونة لدليل نوعية الحياة المادية الذي يقيس مقدار الانجاز المحقق في مجال إشباع الحاجات الأساسية و رفع مستوي رفاهية الأفراد، ويتم حساب الدليل وفق الخطوات التالية[1]:

- تتمثل الخطوة الأولي في تجميع البيانات الخاصة بالمؤشرات الأساسية المكونة للدليل لمجموعة من الدول.
- تعطي رتبا تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر على حدى.
- يتم حساب المتوسط الحسابي للرتب الخاصة بمؤشرات الجوانب الثلاثة الأساسية، حيث يأخذ كل مؤشرا وزنا متساويا يقدر ب 3/1، وبذلك يتم الحصول على دليل نوعية الحياة المادية الخاص بكل دولة.

ويستخدم دليل نوعية الحياة المادية لوصف و قياس التغير على المستوى الوطني بين مختلف المناطق و الأقاليم، كما يستخدم في المقارنات الدولية لقياس أداء مختلف الدول ويساعد الدليل أيضا على توجيه النظر إلي الاستراتجيات التي تساهم في تحسين ظروف الأفراد و خاصة الفقراء منهم، ويستخدم الدليل أيضا بجانب **GNP / PC** لتقييم تقدم البلد في مجال الرفاه البشري. وبالرغم من كل هذا وجهت عدة انتقادات لدليل نوعية الحياة المادية تمثلت أساسا فيما يلي :

- لا يفسر الدليل الهيكل المتغير للتنظيم الاقتصادي و الاجتماعي، لأنه يهتم بالنتائج و لا يتطرق لمختلف الجهود المبذولة لتحقيق تقدم في مختلف المتطلبات التنموية.
- يركز الدليل على بعض الجوانب المتعلقة بالحياة و بهذا فهو لا يعبر عن مدي إشباع الحاجات الأساسية، كما انه يهمل المؤشرات الاقتصادية وأهمها الدخل.
- هناك ارتباط كبير بين مختلف مكونات الدليل مما يقلل من أهمية قيمة الدليل، كما أن اعتماد الحساب المتساوي لمكونات الدليل يجعل من عملية القياس تبدو شكلية نوعا ما.

المطلب الخامس: دليل التنمية البشرية

التنمية البشرية كما سبق وان اشرنا تعني توسيع خيارات الفرد ليعيش الحياة التي يرغبها عن طريق بناء القدرات البشرية، واهم القدرات الضرورية للتنمية البشرية هي القدرة على الحصول على الموارد الضرورية لعيش حياة لائقة مديدة وصحية والتمتع بالمعرفة و المشاركة بحرية في مختلف أنشطة المجتمع، وفي غياب هذه القدرات تتقلص خيارات البشر و يصعب الحصول على الكثير من الفرص في الحياة، ونتيجة لذلك يعتبر نهج التنمية البشرية نهج أساسي تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي يُعنى بتوسيع أفاق خيارات و حريات البشر من خلال دعم الدول على الإسراع في تحقيق تقدم في مسيرة التنمية البشرية، وذلك من خلال المشورة السياسية والدعم التقني والمساهمة في تنسيق المصادر العالمية لتمويل التنمية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، مرجع سابق، ص ص 105 – 106 .

أولا– صياغة دليل التنمية البشرية: إن التنمية البشرية لا تعني قياس التقدم و التطور اعتمادا على المقاييس التقليدية التي ترتكز بصفة أساسية على الدخل الوطني الذي لا يعتبر مقياسا كافيا لجميع الجوانب التنموية المرتبطة بالإنسان، وإنما هي عبارة عن نهج جديد يعتبر أن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد، حيث توصل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلي صياغة دليل التنمية البشرية سنة 1990 و هو دليل مركب يتضمن ثلاث أبعاد رئيسية وهي :

- **الصحة** : يهتم الجانب الصحي بالعمر المتوقع عند الميلاد الذي يشير إلي التمتع بحياة صحية مديدة، حيث يتم قياس هذا الجانب من خلال معدل العمر المتوقع عند الولادة.
- **التعليم**: يهتم هذا الجانب بالمعرفة والتعليم وهو عبارة عن دليل مركب من معدلين الأول يعبر عن نسبة المستمرين في الدراسة بكافة مراحلها و يعطي هذا المعدل وزن نسبي يقدر ب3/1، والثاني يمثل معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة عند البالغين و يقيس هذا المعدل نسبة اللامية عند البالغين الذين يفوق سنهم 15 سنة و يعطي هذا المعدل وزن نسبي ب3/2 .
- **التمتع بمستوى معيشة لائق:** ويحسب على أساس متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجماليGDP مقيما بمعادل القوة الشرائية بالدولار.

ويتم الحصول على دليل التنمية البشرية **HDI** عن طريق حساب الوسط الحسابي البسيط لمجموع مستويات الإنجاز للمعايير السابقة **(العمر المتوقع عند الميلاد، المستوي التعليمي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)**، ويعطي دليل التنمية البشرية وفق العلاقة التالية:

دليل التنمية البشرية = 3/1 (مؤشر العمر المتوقع) + 3/1 (مؤشر التعليم) + 3/1 (مؤشر الناتج المحلي الإجمالي)

وتحسب المؤشرات المستخدمة في الدليل و فق العلاقات التالية[1]:

– بالنسبة للصحة و التعليم يحسب الدليل المنفرد الخاص بكل مؤشر وفق ما يلي:

$$\text{قيمة الأبعاد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

حيث تعطي قيمة دنيا و قصوى لكل مؤشر .

– أما فيما يتعلق بمستوى المعيشة فيتم حساب الدليل بناءا على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق العلاقة التالية:

$$W(y) = \frac{\log y - \log y\,min}{\log y\,max - \log y\,min}$$

[1] إبراهيم الدعمة، مرجع سابق ،ص ص 22 – 24 .

حيث تمثل y متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل كل من y min و y max كل من القيمة الدنيا و القصوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

ثانيا– تعديل دليل التنمية البشرية: منذ سنة 1990 شهد دليل التنمية البشرية عدة تغيرات شملت طرق حساب الدليل ومكوناته، وقد جاءت أهم التعديلات في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 وفق ما يلي[1] :

- **بعد اكتساب المعرفة و التعليم** : يعبر هذا البعد عن دليل التعليم و يشمل مؤشرين أساسين هما:متوسط سنوات الدراسة الذي حل في مكان معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدي البالغين، ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع الذي يقيس المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس على أساس السنوات المتوقعة للدراسة، فمن خلال متوسط سنوات الدراسة الفعلي و المتوقع نستطيع التعبير بدقة اكبر عن مختلف الجوانب المتعلقة باكتساب المعرفة و التعليم من خلال تجاوز التعبير عن القيم الكمية و صولا إلي تقييم نوعية الجوانب المعرفية المختلفة كالهياكل و التأطير و نوعية و جودة التعليم، ويحسب دليل التعليم المركب من خلال حساب الوسط الهندسي لقيمة دليل متوسط سنوات الدراسة و دليل متوسط سنوات الدراسة المتوقع من خلال العلاقة التالية :

$$\text{دليل التعليم المركب} = \frac{\text{دليل متوسط سنوات الدراسة المتوقع}^{1/2} \times \text{دليل متوسط سنوات الدراسة}^{1/2} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

- **بعد مستوى المعيشة:** استخدم التقرير متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني بدلا من الناتج المحلي الإجمالي لحساب دليل الدخل، فمع تنامي عولمة الاقتصاديات الوطنية ظهرت فوارق كبيرة بين دخل سكان البلد الواحد و الناتج المحلي ففي بعض الدول ذات العمالة الكبيرة الموجودة في الخارج يحول المواطنون ما يتقاضونه في الخارج بمبالغ كبيرة جدا كما هو حال الفيليبين، كما أن بعض الدول تتلقي مساعدات مالية كبيرة تفوق الناتج المحلي الإجمالي مثل دولة تيمور و السلطة الفلسطينية.

- **طريقة حساب دليل التنمية البشرية:** إن التغير الرئيسي و الهام يتمثل في التحول إلي المتوسط الهندسي فيما يتعلق بحساب الدليل، فدليل التنمية البشرية عبارة عن المتوسط الهندسي للأبعاد الثلاثة بحيث لم تعد هناك أية إمكانية للتعويض بين مختلف مكونات الدليل من خلال الأخذ بعين الاعتبار لمختلف الفوارق الموجودة بين الأبعاد الثلاثة على عكس طريقة المتوسط الحسابي المعتمدة سابقا، وتعطي علاقة دليل التنمية البشرية وفق ما يلي :

$$HDI = I_{Life}^{1/3} \times I_{Education}^{1/3} \times I_{Income}^{1/3}$$

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2010**، ص ص 10-15.

حيث أن:

- دليل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد: I_{Life}.
- دليل التعليم المركب: $I_{Education}$.
- دليل الدخل: I_{Income} .

ويتم حساب دليل التنمية البشرية للبلد المعني مرورا بالخطوات التالية:

- تحديد القيم القصوى و الدنيا الخاصة بكل مؤشر باعتبارها المعالم المرجعية للقياس[*] .
- حساب الدليل الخاص بكل بعد باستخدام العلاقات الموضحة سابقا.
- حساب دليل التنمية البشرية وفق طريقة المتوسط الهندسي.

وضمن نفس الإطار نشير إلي أن تقرير التنمية البشرية لسنة 2011 اعتمد على البيانات الخاصة بالقيم الدنيا و القصوى الواردة في الجدول أدناه.

الجدول رقم 2-3 : معالم قياس دليل التنمية البشرية لسنة 2011 .

البعد	الحد الأقصى المسجل	الحد الأدنى
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	**83.4** (سجل في اليابان سنة **2011**)	**20**
متوسط سنوات الدراسة	**13.1** (سجل في جمهورية التشيك سنة **2005**)	**0**
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	**18** محدد	**0**
دليل التعليم المركب	**0.978** (سجل في نيوزيلندا سنة **2010**)	**0**
متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني	**107,721** (سجل في قطر سنة **2011**)	**100**

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2011، ص172.

ونتيجة لما سبق يتضح جليا أن دليل التنمية البشرية المعدل يتضمن ثلاثة **أبعاد أساسية وهي الصحة، التعليم و مستوي المعيشة،** وتشمل هذه الأبعاد على أربعة مؤشرات مهمة تتمثل أساسا في العمر المتوقع عند الميلاد، متوسط سنوات الدراسة، متوسط سنوات الدراسة المتوقع و متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني، والشكل التالي يوضح بضفة دقيقة أهم مكونات دليل التنمية البشرية المعدل سنة 2010.

[*] خلال التقرير السنوي لسنة 2011 تم اعتماد القيم القصوى على أساس أفضل أداء سجلته المؤشرات خلال الفترة 1980 – 2011 أما القيم الدنيا فهي تمثل الحد الأدنى لاستمرار الحياة أو القيمة التي تعادل الصفر.

الشكل رقم 2-5: مكونات دليل التنمية البشرية المعدل سنة 2010 .

المصدر: من إعداد الطالب.

ثالثا- دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة: إن دليل التنمية البشرية يقدم معدلات إجمالية لا تظهر العديد من الفوارق و لا توضح بدقة كيفية توزيع التنمية البشرية بين مختلف السكان، حيث أن دليل التنمية البشرية يفترض انه لكل فرد في المجتمع نفس المتوسط من المستوى الاجتماعي الخاص بكل متغيرات الدليل، والواقع يشير إلى عكس ذلك فهناك فوارق عديدة بين مختلف أفراد البلد الواحد في مختلف المجالات يعبر عنها بعدم المساواة، وهذا ما يجعل من مفهوم المساواة جزء لا ينفصل عن التنمية البشرية، حيث ركزت تقارير التنمية البشرية لسنتي 2011 و 2013 على أهمية العمل على تقليص الفوارق بين السكان في مختلف المجالات وخاصة فيما يتعلق بمكونات دليل التنمية البشرية: الصحة، التعليم و الدخل، فالإحصائيات كلها تشير إلي وجود علاقة تناسب عكسي بين عدم المساواة و التنمية البشرية، حيث يفقد دليل التنمية البشرية العالمي ما يقارب من 23 ٪ من قيمته نتيجة لعدم المساواة*، وبالرغم من التحسن الكبير الذي شهده العالم خلال العقديين الأخيرين فيما يتعلق بتراجع عدم المساواة في مجال الصحة و التعليم مقارنة بعدم المساواة في الدخل إلا أن الترابط السلبي كبير جدا بين دليل التنمية البشرية و عدم المساواة في العمر المتوقع و في دليل التعليم**، مما استدعى ضرورة البحث عن دليل يعكس جيدا أداء مختلف الدول

* تشير الإحصائيات الواردة في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 و المتعلقة ب132 بلد متقدم و نامي أن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة تخسر حوالي 11 ٪ من قيمة دليل التنمية البشرية في حين تخسر الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة **ثلث** قيمة الدليل، مما يدل على أن الدول الأكثر فقرا هي أكثر تأثرا بعدم المساواة نتيجة لوجود فوارق معتبرة في مجالات الصحة و التعليم و الدخل بين سكان هذه الدول.

** يرجع السبب في ارتفاع عدم المساواة في الدخل مقارنة بعدم المساواة في الصحة و التعليم لعدة أسباب أهمها اختلاف المقاييس المستخدمة في الحساب، ففيما يتعلق بالصحة و التعليم هناك حد أقصى تلتقي عليه كل الدول، أما فيما يخص الدخل فالمجال مفتوح فيما يتعلق بالحد الأقصى، و قد أظهرت نتائج الدراسة التي آجراها مكتب تقرير التنمية البشرية إلي وجود

فيما يتعلق بالتنمية البشرية، وذلك ما تحقق سنة 2010 باعتماد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على عدد من الأدلة المركبة الجديدة التي تعتبر بمثابة إضافة نوعية لقياس التنمية البشرية أهمها دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة.

1- تعريف دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة: يعالج هذا الدليل التفاوت في التوزيع بين الأفراد في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية، فالدليل يرتكز على مجموعة من الأدلة المركبة التي توضح التوزيع في كل بعد، وبهذا يصبح دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة يعبر بشكل فعلي عن مستوى التنمية البشرية، حيث تكون قيمته مساوية لقيمة دليل التنمية البشرية إذا كانت عدم المساواة في المجتمع مساوية للصفر.

2- كيفية حساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة: يوضح الدليل التفاوت في أبعاد دليل التنمية البشرية عن طريق حسم متوسط القيمة لكل بعد من الأبعاد وفقا لمستوى عدم المساواة فيه، ويتم حساب الدليل على ثلاث مراحل انطلاقا من مجموعة من الأدلة المركبة التي توضح التوزيع في مختلف أبعاد التنمية البشرية[1].

- **قياس عدم المساواة في أبعاد دليل التنمية البشرية:** يعتمد الدليل على مقاييس عدم المساواة التي صاغها **Atkinson** سنة 1970 [2]، ويحسب عامل عدم المساواة لكل بعد وفقا للعلاقة التالية:

$$A_x = 1 - \frac{\sqrt[n]{X_1 \dots X_n}}{\bar{x}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

وتمثل $\{X_1 \dots X_n\}$ قيم التوزيع في الأبعاد التي يتضمنها الدليل وهي العمر المتوقع و سنوات الدراسة و متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

- **تعديل أدلة الأبعاد بعامل عدم المساواة:** حيث يعدل متوسط الانجاز في البعد $\bar{x}$ باستخدام عامل عدم المساواة A ، وبهذا يصبح المتوسط الهندسي يمثل المتوسط الحسابي معدلا بعامل عدم المساواة وفق العلاقة التالية:

$$\bar{x} \times (1 - A_x) = \sqrt[n]{X_1 \dots X_n} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وانطلاقا من العلاقة (2) نستطيع حساب أدلة الأبعاد المعدلة بعامل عدم المساواة وفق ما يلي :

$$I_x^* = (1 - A_x) I_x \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث يمثل:

I_x^* قيمة الدليل المعدل بعامل عدم المساواة .

I_x قيمة الدليل .

A_x معامل اتكينسون المعبر عنه في العلاقة (1).

علاقة عكسية بين عدم المساواة و التنمية البشرية، وتظهر هذه العلاقة بشكل اكبر في ظل وجود فوارق في الصحة و التعليم مقارنة بالدخل ، للمزيد من التفصيل انظر تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 ص ص 30 – 34 .

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2011، ص ص 174 – 175.

[2] قام كل من Foster, Lopez-Calva , Szekely سنة 2005 بصياغة دليل قائم على مجموعة من الأدلة المركبة التي توضح التوزيع في كل بعد، اعتمادا على مجموعة المقاييس التي وضعها اتكينسون سنة 1970 و التي تستند إلى العلاقة الأساسية التالية $A = 1 - g/\mu$ حيث يمثل **g** الوسط الهندسي و يمثل **μ** الوسط الحسابي.

– جمع أدلة الأبعاد لحساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة: يمثل دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة المعدلة بعامل عدم المساواة، ويعطي بالعلاقة التالية*:

$$IHDI = \left(\frac{IHDI^*}{HDI^*}\right) \times HDI = \sqrt[3]{(1-A_{Life}).(1-A_{Education}).(1-A_{Income})} \times HDI$$

رابعا:– أهمية دليل التنمية البشرية: ساهم دليل التنمية البشرية كثيرا في توجيه السياسات التنموية نحو أهداف جوهرية يمكن تحقيقها بوسائل متاحة تتمحور كلها حول تعزيز قدرات و إمكانات البشر و توسيع حرياتهم، حيث أن نهج التنمية البشرية باعتباره نمط تنمويا سجل تقدما واضحا في جميع مناطق العالم و في مختلف المجالات، فالتقدم شامل و لا يخص الجانب الاقتصادي فقط، وقد شهدت الدول النامية تقدم كبير في مختلف المجالات التنموية منذ سنة 1990 و ذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها ما يلي :

- **الاعتماد على سياسات وطنية تأخذ بعين الاعتبار كافة الإمكانات و الفرص الوطنية المتاحة.**
- **تنامي الاقتناع بدور الدولة التنموي.**
- **الإصرار على النهوض بالتنمية البشرية عن طريق الاهتمام بالرعاية الاجتماعية و دعم التعليم و تحسين مستوى معيشة الأفراد.**
- **تنامي اندماج الاقتصاديات الوطنية في ظل الانفتاح التجاري المتزايد و دعم الابتكار.**

وبهذا فقد كانت نتيجة التحول المسجل في مسيرة التنمية للدول النامية في بداية القرن الواحد و العشرين تتمثل في تحقيق تقدم في مجال التعليم و الصحة و الخدمات و المشاركة وتقليص الفوارق بين مختلف الفئات و بين الجنسين، مما ساعد على تحسن في مستوى معيشة الأفراد حيث انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم من 43,1٪ سنة 1990 إلى 22,4٪ سنة 2008، كما تسارعت الانجازات المحققة في مجالات الصحة، التعليم و الدخل بشكل خاص في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة خلال العقد الأول من الألفية الجديدة مقارنة مع عقد التسعينيات، فخلال الفترة 1990-2012 سجلت 130 دولة من أصل 132 دولة التي توفرت فيها كل البيانات حول دليل التنمية البشرية تحسن في قيمة دليل التنمية البشرية*، والشكل البياني التالي يوضح مسار التحسن المسجل على المستوى العالمي فيما يتعلق بدليل التنمية البشرية.

---

* يمثل IHDI* دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة المتضمن الدخل غير المعدل ، ويمثل IHD* دليل التنمية البشرية على أساس الدخل غير المعدل، حيث يستند دليل الدخل المعدل بعامل عدم المساواة I^{ineq}_{income} الى الدخل الوطني غير المعدل $I_{income*}$ وتعطي علاقة كل منهما وفق مايلي:

$$HDI^* = \sqrt[3]{I_{Life} . I_{Education} . I_{income*}}$$

$$IHDI^* = \sqrt[3]{(1-A_{Life}).I_{Life}.(1-A_{Education}).I_{Education}.(1-A_{Income}).I_{income*}}$$

* هناك دولتان فقط هما ليسوتو و زيمبابوي سجلتا سنة 2012 قيمة اقل في دليل التنمية البشرية عما كانت عليه سنة 1990 ، وعلى العموم سجلت 40 دولة من دول الجنوب تقدم سريع في دليل التنمية البشرية أهمها : أوغندا،رواندا،غانا، بنغلاداش، تونس ،الهند،الصين،فيتنام، البرازيل ،الشيلي،المكسيك.

الشكل 2-6: أهم اتجاهات دليل التنمية البشرية خلال الفترة 1990- 2012

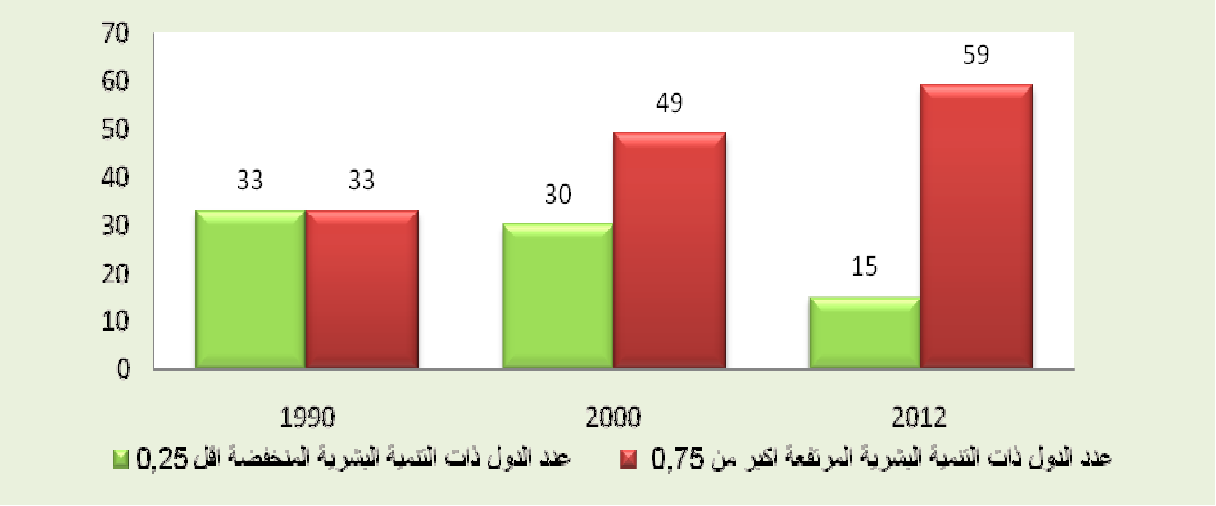

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما ورد في تقرير التنمية البشرية 2013، ص14.

ومن ناحية أخري فقد أضاف دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة بعدا كبيرا لعملية التحليل و رسم السياسات التنموية من خلال تحديد الأهداف التنموية بدقة اكبر، حيث أن الإنصاف و المساواة يمثلان تحديا كبيرا أمام أية عملية تنموية، وضمن هذا السياق جاء دليل التنمية البشرية المعدل الذي يظهر القيمة الحقيقية لدليل التنمية البشرية في البلد مع الأخذ بعين الاعتبار للتفاوت المسجل بين مختلف الأفراد و الفئات في مختلف أبعاد التنمية لأن التنمية البشرية يجب أن تكون للجميع على قدر المساواة و كلما كان عامل عدم المساواة صغير جدا و يقارب الصفر تكون التنمية البشرية أكثر مساواة وإنصافا، وتشير الإحصائيات لوجود فوارق معتبرة بين مختلف الفئات و المجموعات و الأفراد في مختلف مناطق العالم، مما يضيف عبئا تنمويا أخر على مختلف الدول و خاصة النامية منها يتمثل في إزالة هذه الفوارق لضمان نجاح و فعالية السياسات التنموية، فالدول الأقل نموا و خاصة تلك التي تقع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تعاني بشدة من و جود فوارق كبيرة بين مختلف الأفراد و المجموعات حيث يفوق الفرق الإجمالي بين دليلي التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدل 30 ٪، في حين تسجل اقل نسبة للفوارق في منطقة أوروبا و أسيا الوسطي، والجدول التالي يوضح بدقة حجم الفوارق المعبر عنها من خلال دليل التنمية البشرية في مختلف مناطق العالم سنة 2012.

الجدول 2-4 : الفرق في دليل التنمية البشرية خلال سنة 2012 .

المناطق	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة	
	HDI	IHDI	الفارق الإجمالي* ب ٪
الدول العربية	0,652	0,486	**25,4**
شرق أسيا و المحيط الهادي	0,683	0,537	**21,3**
أوروبا و أسيا الوسطي	0,771	0,672	**12,9**
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	0,741	0,55	**25,7**
جنوب أسيا	0,558	0,395	**29,1**
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	0,475	0,309	**35**
اقل البلدان نموا	0,449	0,303	**32,5**
العالم	0,694	0,532	**23,3**

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على ما ورد في تقرير التنمية البشرية 2013.

*يحسب الفارق الإجمالي من خلال العلاقة التالية: $\left(1-\frac{IHDI}{HDI}\right)\times 100$.

المطلب السادس :مؤشرات التنمية المستدامة:

منذ مؤتمر ريو المنعقد بالبرازيل سنة 1992 تنامي بشكل كبير الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة و بكل عناصرها و مكوناتها، وقد عكست الوثائق التي انبثقت عن قمة الأرض **"إعلان ريو"** وجدول أعمال القرن 21 الذي يعتبر برنامج شمولي يبين الأعمال الواجب القيام بها خلال العقود المقبلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل واضح هذا الاهتمام العالمي، كما يعتبر جدول أعمال القرن 21 برنامجا يعكس إجماعاً عالمياً والتزاماً سياسياً من أعلى المستويات على التعاون في مجال التنمية والبيئة، وقد تم التأكيد في الفصل 40 من جدول أعمال القرن 21 المتعلق بـ "**الإعلام من أجل اتخاذ القرار**" على ضرورة وضع مؤشرات تكون بمثابة أدوات لاتخاذ قرارات على جميع المستويات ورصد التقدم المحرز لصالح التنمية المستدامة[1]، كما طلب من الدول على المستوى الوطني ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية على المستوى الدولي صياغة تصورات ومفاهيم حول مؤشرات التنمية المستدامة قصد تشخيصها.

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،" **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**"، المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب 13-16 آذار/ مارس 2001 ، ص ص 2-3 .

أولا– الإطار العام: نتيجة للمجهودات المبذولة من قبل المجتمع فيما يتعلق بالتنمية المستدامة فقد تم صياغة مؤشرات خاصة بالتنمية المستدامة من طرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة* سنة 1996. حيث أصدرت اللجنة كتابا بعنوان **مؤشرات التنمية المستدامة : الإطار العام و المنهجيات،** وتضمن هذا الكتاب قائمة ب 134 مؤشر تغطي مختلف جوانب و أبعاد التنمية المستدامة، ووفقا لهذا الكتاب تختار الدول المؤشرات التي تتوافق مع أولوياتها و إستراتيجيتها التنموية، ونظرا لكون عدد المؤشرات كبير جدا و يصعب على اغلب الدول و خاصة النامية منها توفير بيانات عن هذا العدد من المؤشرات، فقد خلصت لجنة التنمية المستدامة إلى اعتماد 58 مؤشر[1]، ونشير في نفس السياق إلي أن العديد من الهيئات و المنظمات الدولية و الإقليمية تمكنت من صياغة مؤشرات خاصة بالتنمية المستدامة تتوافق مع المحيط الذي تنشط فيه و ذلك ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2–5:مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من طرف الهيئات الدولية و الإقليمية.

الهيئة	عدد المؤشرات
مؤشرات التنمية المستدامة لدول حوض البحر المتوسط	تبني برنامج **الخطة الزرقاء** و هي الهيئة المكلفة بالإحصاءات البيئية بإعداد قائمة لمؤشرات التنمية المستدامة تضم 130 مؤشر منها 70 مؤشر بيئي,
مؤشرات التنمية المستدامة لجامعة الدول العربية	في 2007/06/30 بالكويت اجتمعت لجمة الخبراء التابعة لجامعة الدول العربية لتحديد مؤشرات التنمية ذات الأولوية لمختلف القطاعات في المنطقة العربية، و خلال الفترة 23-25 /06/ 2008 بإمارة العين اجتمعت اللجنة و تم اعتماد 85 مؤشر للتنمية المستدامة تشمل كافة المجالات في المنطقة العربية,
مؤشرات لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة	تبنت لجنة التنمية المستدامة ما جاء في الفصول الأربعون لأجندة القرن 21 فيما يتعلق بالتنمية المستدامة و قسمت مؤشراتها إلي إلي أربع فئات رئيسية **اجتماعية، اقتصادية، بيئية ومؤسسية** و كان عددها 134 مؤشر، وبعد ذلك تم حصرها في58 مؤشر

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على ، خميس عبد الرحمن رداد، " **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**"، دراسة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الإحصائي العربي الثاني المنظم من طرف المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية و الهيئة العامة للمعلومات الليبية ، سرت ،الجماهيرية الليبية 2-4 نوفمبر 2009.

إن الاتجاه نحو وضع واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة يساعد على أن تكون كل القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات دقيقة، صحيحة، ملائمة ومتاحة في الوقت المناسب لكل الأطراف المعنية بالتنمية. بحيث تشكل هذه المؤشرات قاعدة متينة ذات فائدة لإدارة و متابعة جميع جوانب التنمية المستدامة، كما أنها تسمح بتحويل المعلومات المتاحة إلى صيغ أكثر قابلية للاستخدام بهدف اتخاذ القرار من خلال تحويل التقييمات العلمية

* انبثق عن مؤتمر ريو بالبرازيل إنشاء لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، و قد وافقت اللجنة في دورتها الثالثة سنة 1995 على برنامج العمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة الذي يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة، حيث أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة في إعداد هذا البرنامج، وقد قامت اللجنة بعقد العديد من الندوات و المؤتمرات لشرح و توضيح معني المؤشرات و كيفية حسابها.

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق،ص25.

والاجتماعية والاقتصادية إلى معلومات قابلة للاستخدام في التخطيط والإعلام، وبهذا يمكن القول أن مؤشرات التنمية المستدامة تساهم بشكل فعلي في تقييم مدى تقدم الدول و المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1]، ونتيجة لذلك فإن مؤشرات التنمية المستدامة باختلاف تصنيفاتها تهتم بدراسة الجوانب الأساسية التالية:

- تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع السكان في الوقت الحاضر.
- التنمية تعني وجود نمو مستمر مع عدالة في توزيع مكتسبات هذا النمو على مختلف فئات المجتمع.
- المحافظة على الأصول الطبيعية لاستخدامها من قبل أجيال المستقبل.
- المحافظة على البيئة بما فيها حماية التنوع الحيوي.

ونظرا لتعدد تصنيفات مؤشرات التنمية المستدامة فإننا سنتطرق إلي التصنيف المعتمد من قبل لجنة التنمية المستدامة التي تصنف مؤشرات التنمية المستدامة إلي أربع مجموعات رئيسية*.

ثانيا– المؤشرات الاجتماعية: و هي تقيس و تعبر عن كل الظروف التي تسمح للأفراد و الدول من تحقيق الأهداف التالية:

1– المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر: وتتضمن كل ما يشير إلي العدالة الاجتماعية باعتبارها أهم القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وتعكس العدالة مدى الإنصاف و الشمول عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد، كما تتضمن توفير فرص متماثلة للعمالة و الخدمات الاجتماعية المختلفة، حيث يعتبر التخفيف من الفقر و القضاء على البطالة مع ضمان الشمول الجنساني و العرقي و العمري أهدافا جوهرية في هذا الجانب، واهم المؤشرات المستخدمة في هذا السياق هي:

- النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر.
- معامل جيني للتفاوت في الدخل الذي يشير إلي العلاقة بين الحصة من المداخيل العائدة إلى 20% الأكثر فقرا وبين الحصة العائدة إلى 20% الأكثر ثراء.

---

[1] European commission,7 franework programme,« **sustainable developement indicators**», Brussels 2009,P P 28-32.

* تختلف مؤشرات قياس التقدم المحقق في التنمية المستدامة باختلاف الهيأة المعدة لها و نوع المتغيرات المأخوذة في الاعتبار والغرض من المؤشر ، ونتيجة لذلك نجد بأنه **هناك من يصنف مؤشرات التنمية المستدامة إلي مؤشرات أساسية مجمعة وفق ما اعتمدته لجنة التنمية المستدامة و هناك من يعتمد على المؤشرات القطاعية التي** تنطوي على إعداد مؤشر البعد البيئي للتنمية المستدامة و من أهمها، **1 –مؤشر البصمة الايكولوجية**: الذي يقيس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة و يعتمد على المساحة المنتجة الضرورية لمجتمع ما لتلبية متطلباته المتمثلة في حجم استهلاكه من الموارد و مقدار احتياجاته من طرح النفايات ، **2– مؤشر السعة البيولوجية** الذي يعكس الوضع الصحي للنظام الحيوي على كوكب الأرض حيث يقيس التغير على التنوع الحيوي على كوكب الأرض، وقد سجل تراجعا في عدد الأنواع الموجودة من الحيوانات الفقارية منذ عام 1970 وحتى عام 2003 بلغ % 30 من إجمالي الأنواع التي شملتها الدراسة ،3– **مؤشر المحاسبة البيئية** :الذي ظهر نتيجة لبروز مفهوم التنمية المستدامة مما أدى بالحكومات إلى الرغبة في إدماج البعد الاقتصادي الكلي للبيئة في حقل القرار السياسي، بواسطة محاسبة بيئية خاصة تسمى المحاسبة الخضراء ويمكن تعريفها بأنها الوصف المنهجي داخل إطار محاسبي للعلاقات المتبادلة بين البيئة والاقتصاد،**4– مؤشر التنمية البشرية**: وهو مؤشر وطني تم إعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي و يعتمد على إدماج معطيات اجتماعية و اقتصادية. **للمزيد من التفصيل انظر**: لخديمي عبد الحميد و أولاد حيمودة عبد اللطيف، « **مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال**»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المنظم بتاريخ 16/15 فيفري 2012 من طرف كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير،جامعة بشار.

- معدل البطالة.
- معدل متوسط أجور الإناث إلي متوسط أجور الذكور.

2- الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع: إن الارتباط وثيق بين التنمية المستدامة و الصحة لأن التنمية لا يمكن أن تستدام في ظل تردي الوضع الصحي لأفراد المجتمع و تدهور المرافق و الخدمات الصحية، فمع التقدم التكنولوجي المذهل و النمو الاقتصادي السريع ظهرت العديد من المشاكل و المخاطر الصحية الناتجة عن تلوث البيئة مما اثر سلبا على نقص الإنتاجية و خاصة في القطاع الزراعي، ومن هنا تأتي أهمية الاهتمام بالجوانب الصحية من اجل تحسين الرعاية الصحية و خاصة في الدول الفقيرة و المناطق الريفية، وتتمثل أهم المؤشرات الصحية المعتمدة على الصعيد الدولي فيما يلي :

- التمكين من الماء الصالح للشرب.
- العمر المتوقع للحياة عند الولادة.
- الوزن عند الولادة.
- معدلات الوفيات عند الأطفال.
- معدلات الوفيات بين النساء عند الولادة.
- معدل انتشار وسائل منع الحمل.
- نسبة السكان الذين يملكون مرافق كافية للصرف الصحي.
- تغذية الأطفال.

3- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب: يمثل التعليم أهم حقوق الإنسان نظرا لدوره الأساسي في التنمية المستدامة، حيث أن التعليم يعتبر عنصرا حاسما في مجال بناء قدرات المورد البشري الذي يعتبر أساس التنمية في أي مجتمع، كما أن التعليم يمثل أداة أساسية لتحويل أنماط الاستهلاك و الإنتاج إلي مسارات أكثر استدامة، وهنا لابد من الإشارة لضرورة إعادة توجيه التعليم نحو مسارات و مجالات التنمية من خلال زيادة فرص التعليم و التدريب و التوعية بأهميتهما، خصوصا و أن الإحصائيات تشير إلي وجود علاقة قوية بين ضعف المستوى العام للتحصيل الدراسي و استمرار الفقر[1]، ومن أهم المؤشرات الخاصة بهذا الجانب نجد متوسط سنوات الدراسة الفعلي و المتوقع، معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى البالغين، معدل الإنفاق على التعليم و البحث العلمي كنسبة من إجمالي الناتج.

4- السكن و السكان: يشكل موضوع السكن و السكان أهمية بالغة في مسار التنمية المستدامة بالنظر إلي الترابط الشديد بين البشر و التنمية و البيئة، حيث يعتبر توفير السكن اللائق احد المتطلبات التنموية، لأن توفير السكن اللائق يعزز من قدرات الأفراد فتتحسن معيشتهم و يزداد إسهامهم في العملية التنموية، كما أن تغيرات النمو و

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق،ص28.

التوزيع السكاني تؤثر كثيرا على مسار التنمية المستدامة، بحيث يشكل التركيز السكاني في المناطق الحضرية نتيجة لتحسن أحوال المعيشة ضغطا إضافيا على البيئة مما يستوجب الاهتمام أكثر بالمناطق الريفية وفق إستراتجية تنموية واضحة للحد من الضغوط على البيئة، وفي هذا المجال يتم الاستعانة بعدة مؤشرات أهمها معدل النمو السكاني و معدل التمركز في المناطق الحضرية والريفية.

5- **الأمن الاجتماعي**: إن البيئة التي يسودها الأمن و الاستقرار ضرورية لدعم الأهداف التنموية المتمثلة في القضاء على الفقر، المساواة بين الجنسين، توسيع المشاركة، توفير السبل المستدامة للإنتاج و تمكين البشر في مختلف المجالات، وعليه أصبح الأمن يشكل شرطا أساسيا لاستدامة التنمية، ويمثل مؤشر عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة أشهر المؤشرات المستخدمة في هذا المجال.

ثالثا– المؤشرات الاقتصادية: هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما خلال فترة زمنية محددة، وتشمل هذه الإحصائيات البنية الاقتصادية و أنماط الإنتاج و الاستهلاك و تتمثل أساسا فيما يلي:

1– الهيكل الاقتصادي: حيث يعبر عن الهيكل الاقتصادي من خلال مختلف المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وتوضح كيفية توزيع الدخل الوطني بين الأفراد و مدى تأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، ونظرا لأن هذا النوع من المؤشرات لا يعكس البعد الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي المحقق في دولة ما فإن الباحثين في مجال التنمية المستدامة يحاولون دراسة مدى تأثير التطور الاقتصادي و انعكاساته على الجانب البيئي والاجتماعي، وأهم المؤشرات المستخدمة في تحديد الهيكل الاقتصادي لدولة ما هي:

- **الأداء الاقتصادي :** ويعبر عنه بواسطة معدل النمو الاقتصادي، متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، معدل الاستثمار و الادخار بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي.
- **التجارة :** يعبر عن النشاط التجاري بواسطة الميزان التجاري.
- **الحالة المالية :** يتم قياس الوضعية المالية للدولة عن طريق عد مؤشرات أهمها، نسبة المديونية إلي إجمالي الناتج المحلي، إجمالي المساعدات الإنمائية الممنوحة أو المستلمة إلي إجمالي الناتج المحلي.

2– أنماط الاستهلاك و الإنتاج: ويأتي الاهتمام بهذا الجانب لأن اغلب الدول اتجهت إلي الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية غير المستدامة، مما أدي إلي الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية و التدهور المستمر للبيئة العالمية، حيث يرى المهتمين بالبيئة أن القدرة الطبيعية للموارد المتاحة في الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، وعليه يصبح من الضروري تغيير هذه الأنماط بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية وجعلها متاحة لكل البشر بكل عدالة و مساواة وضمان بقائها للأجيال القادمة للاستفادة منها، ويقع الجزء الأكبر من المسؤولية في الحفاظ على الموارد الطبيعية على الدول الصناعية المتقدمة التي تستنزف الموارد الطبيعية بمعدلات مرتفعة و بشكل غير مدروس من خلال الإنتاج المكثف، وتقاس أنماط الإنتاج و الاستهلاك بعدة مؤشرات أهمها ما يلي:

- **استهلاك المادة:** حيث يستخدم مؤشر كثافة استخدام المادة الذي يعبر عن مدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الطبيعية الخام.
- **استخدام الطاقة :** تستخدم عدة مؤشرات للتعبير عن استخدام الطاقة من بينها، متوسط الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، ومؤشر كثافة استخدام الطاقة.
- **إنتاج وإدارة النفايات :** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطيرة وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

رابعا– المؤشرات البيئية: إن المؤشرات البيئية تعتبر جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة حيث يشير مفهوم التنمية المستدامة إلي أن مؤشرات البيئة هي جزء من مؤشرات التنمية المستدامة التي تقوم على أساس حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل، كما أنها تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت ايجابية أو سلبية، وتشمل كل القضايا المعاصرة المرتبطة بالبيئة، ويتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على البيئة بمختلف جوانبها، ويمكن القول أن المؤشرات البيئية تتضمن بصفة عامة المجالات التالية[*]:

1- الغلاف الجوي و التنوع الاحيائي: ويتضمن هذا الجانب عدة مسائل كالتغير المناخي، استنفاذ الأوزون ونوعية الهواء في المناطق الحضرية، حيث ترتبط الآثار المترتبة عن هذه المسائل بصحة الإنسان، التنوع الأحيائي و استقرار وتوازن النظام البيئي، وذلك لأن اغلب الأضرار التي تلحق بالغلاف الجوي نتيجة استخدام الإنسان للفحم الحجري ولمصادر الطاقة الملوثة وما ينتج عنها من انبعاث لثاني أكسيد الكربون هي أضرار بعيدة الأجل و ذات اثر عالمي، وتتمثل أهم المؤشرات البيئية المتعلقة بالغلاف الجوي فيما يلي:

- **التغير المناخي:** ويقاس هذا المؤشر من خلال تحديد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.
- **ترقق طبقة الأوزون :** ويتحدد هذا المؤشر من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- **نوعية الهواء :** يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في محيط المناطق الحضرية.
- **المساحة المحمية:** و هي عبارة عن نسبة المساحة المحمية من إجمالي المساحة الكلية.

2– الأراضي: ويشمل هذا الجانب الحيز المادي للأرض و التضاريس السطحية و كل ما يرتبط بها من موارد طبيعية إضافة إلي المياه و المجموعات النباتية و الحيوانية، حيث يجب العمل على حماية الأرض بمفهومها الواسع من كل

[*] يمكن أيضا تقسيم المؤشرات البيئية إلى مجموعتين رئيسيتين وفق ما يلي:

أولا مؤشرات الوضع القائم: وهي التي تقيس الحالة القائمة و تشمل خمس مجموعات كما يلي: مؤشرات قوى التوجيه، 2–مؤشرات الضغط. 3– مؤشرات الحالة، 4–مؤشرات الأثر، 5 – مؤشرات الاستجابة. **ثانيا مؤشرات الأداء:** تهتم هذه المؤشرات بقياس المسافة بين حالة البيئة في الوقت الحالي و الوضع المستهدف، و تستخدم هذه المؤشرات بهدف مراقبة وقياس درجة التقدم نحو الهدف ومن هذه المؤشرات: السياسات الوطنية للوصول إلى الحالة المستهدفة، 2–السياسات الدولية والتي وافقت عليها الدولة، 3–مستوى الاستدامة المقدر.

الأضرار و المخاطر كالتصحر و الزحف العمراني على الغابات و كل ما شابه ذلك، ومن بين أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال نجد :

- **مساحة الغابات** : و يحسب كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي.

– التصحر: ويعبر عنه نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر من إجمالي مساحة الأراضي.

- **مساحة التجمعات الحضرية النظامية وغير النظامية**.

3– المسطحات البحرية : ويندرج ضمن هذا الإطار كل ما من شأنه التعبير عن حجم التلوث التي تعانيه البحار و المحيطات و الذي يتسبب في تعرض العديد من الكائنات البحرية للانقراض، فكما هو معلوم فإن البحار و المحيطات تمثل 70 ٪ من مساحة الكرة الأرضية حيث تشكل نظما ايكولوجية مرتفعة الإنتاجية تعيد باستمرار تدوير المواد الكيماوية و المغذيات و المياه، وهناك العديد من المؤشرات التي تهتم بها الجانب أهمها ما يلي:

- درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.
- الحصيلة السنوية للصيد بحسب الأنواع الرئيسية.
- النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية.
- نسبة الارصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.

4– مصادر المياه العذبة: تعتبر المياه العذبة احد المصادر الأساسية لدعم الحياة البشرية، حيث تشير الإحصائيات أن 35 ٪ من سكان العالم يعانون من شح مائي كبير، وهو ما دفع بالعديد من المنظمات الدولية للقول بأن نزاعات و حروب القرن 21 ستكون بسبب المياه نظرا لأهميتها الإستراتيجية لاستمرار حياة الإنسان في مختلف المجالات، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في هذا الجانب ما يلي:

- نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة للشرب.
- نسبة السحب السنوي من المياه الجوفية و السطحية كنسبة من المياه المتوفرة.
- نوعية المياه المتوفرة التي يعبر عنها بعدة مؤشرات مثل درجة تركيز الكوليفورم البرازي في المياه العذبة .

خامسا– المؤشرات المؤسسية: تعبر المؤشرات المؤسسية عن عدد من المعطيات الرقمية التي تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، حيث تتضمن القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة، وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي[1]:

1– الإطار المؤسسي : ويتحقق بواسطة إنشاء اطر مؤسسية وطنية تهتم بالتنمية المستدامة و تعمل على وضع خطط و استراتيجيات وطنية خاصة بالتنمية المستدامة، كما تعمل على مصادقة و تنفيذ كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالموضوع[2].

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق،ص ص 37-38.

[2] ماجدة احمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص ص26- 29 .

2- القدرة المؤسسية: إن تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بالتنمية المستدامة يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز القدرات الخاصة بالأفراد و المؤسسات في المجالات العلمية و التكنولوجية و التنظيمية، حيث تقيس القدرة المؤسسية إمكانية الوصول إلي المعلومات و البيانات الأساسية التي تساعد على التقدم العلمي و التكنولوجي، كما تساهم في الحد من الكوارث الطبيعية وتساعد على الاستجابة لها بسرعة اكبر، ويمثل حجم الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي و حجم الخسائر البشرية و الاقتصادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، إلي جانب عدد مستخدمي الهواتف المحمولة و الثابتة و الانترنت لكل 1000 مواطن من أهم المؤشرات المستخدمة للتعبير عن حجم و كفاءة القدرة المؤسسية.

خلاصة:

من خلال دراسة أهم نظريات النمو و التنمية التي تنامت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لانتشار موجة التحرر من الاستعمار، حيث أصبحت العديد من الدول المستقلة حديثا تبحث عن أهم السبل التي تمكنها من النهوض بمجتمعاتها والسير نحو تحقيق التقدم الاقتصادي، وبهذا فقد ظهرت العديد من الأفكار و النظريات التي بحثت عن الطرق و الآليات الكفيلة بتحقيق التنمية في الدول النامية، ويمكننا أن نوجز أهم التطورات التي ارتبطت بمفهوم التنمية ضمن إطاريين أساسين وهما:

نظرة الجيل الأول 1940 – 1975 : اتسمت أهم الآراء و النظريات التي جاءت خلال هذه الفترة بتركيزها على العناصر التالية:

- تميزت هذه الفترة بظهور تخصص مستقل لاقتصاد التنمية ينادي بضرورة إعطاء دور اكبر للدولة من خلال صياغة استراتجيات تنموية و القيام بالتحولات الهيكلية عن طريق التركيز على الاستثمار و التصنيع، فقد كانت المسالة المحورية للتنمية الاقتصادية تتمثل في العملية التي يتمكن من خلالها مجتمع يدخر و يستثمر حوالي 5 ٪ من دخله من التحول إلي اقتصاد تمثل مدخراته ما بين 12٪ إلي 15٪ من دخله الوطني[1]، مما يعني أن تسارع تراكم رأس المال كان يمثل محور التنمية الاقتصادية.
- تم التركيز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على قضية زيادة الدخل من خلال زيادة معدل النمو، فخلال الفترة 1960-1973 سجلت 42 دولة نامية من أصل 50 معدلات نمو موجبة[2]، غير أن التطور المحقق في مجال معدلات النمو أدي إلي تدهور ينذر بالخطر في مجال توزيع المداخيل مما أدي إلي تفاقم مشكلة البطالة و زيادة عدد الفقراء، حيث تشير الإحصائيات انه خلال هذه الفترة كان حوالي 50٪ من الدخل المحقق في الدول النامية بحوزة 20 ٪ من السكان، وهذا ما أشار إليه البنك الدولي في تقريره سنة 1980 « **إن الصلة بين النمو وتخفيض معدلات الفقر على مدى عقد أو عقدين تبدو غير صحيحة**».
- أكدت اغلب النظريات على أهمية التراكم الرأسمالي لدفع الاستثمار بهدف تحقيق قفزة نوعية في مجال التصنيع لتحقيق زيادة في مستوى الدخل مثلما ركزت على ذلك نظرية الدفعة القوية و نظريتي النمو المتوازن و النمو غير المتوازن و نظرية هارولد و دومار.
- التوجه نحو الاعتماد على السوق المحلي كمصدر لتوليد النمو بسبب التشاؤم حول صادرات الدول النامية لعدم وجود الطلب الخارجي عليها بعكس المواد الأولية والزراعية التي تتميز بمرونة طلب عالية.

نظرة الجيل الثاني: 1975 – إلي يومنا هذا: خلال هذه الفترة تم التركيز على القصور الموجود في النظريات السابقة من اجل إعادة صياغة نظريات جديدة، خاصة بعد الانهيار الكبير لمعدلات النمو الاقتصادي في اغلب الدول النامية

[1] علي عبد القادر علي، "**التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي**"، سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 76، أكتوبر 2008، ص6.
[2] نفس المرجع ،ص7 .

بعد سنة 1973 بسبب التخلي عن نظام بريتون ودز لأسعار الصرف الثابتة[*]، صدمة أسعار النفط و دورات انهيار و ارتفاع أسعار المواد الأولية، صدمة سعر الفائدة في بداية الثمانينيات، كما شهدت هذه الفترة بداية الاهتمام بالجوانب الغير الاقتصادية في العملية التنموية مثل الجوانب الاجتماعية و الجوانب البيئية، وتميزت أهم الأفكار التي تبلورت في هذه الفترة بما يلي :

- اتخذ مفهوم التنمية طابعا دوليا بعد هيمنة كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي على عملية صياغة السياسات التنموية بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية لاقتصاديات الدول النامية من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- إن الفشل في تحقيق التنمية يرجع إلي التفاوت في السياسات المتبعة وليس إلي التفاوت في الظروف الابتدائية و الصدمات الخارجية، كما أن الفقر في دولة ما لا يرجع إلي الحلقة المفرغة للفقر و إنما إلي فقر السياسات، لأن التركيز على التراكم الرأسمالي و توسيع مجال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مع نظام خاص بالأسعار بعيد عن آلية اقتصاد السوق أدي إلي فشل اغلب التجارب التنموية للدول النامية، وعليه لابد من التركيز على الأسواق و الأسعار و الحوافز[1].
- ضرورة الاعتماد على النظرية النيوكلاسكية في صياغة الإستراتجية التنموية من خلال الاهتمام أكثر بالتحليل الاقتصادي الجزئي و الاقتصاد القياسي و التنمية الريفية، وذلك عن طريق التركيز على الدراسات التطبيقية على المستوى الجزئي لوحدات الإنتاج و الأفراد و المستهلكين.
- ارتبط مفهوم التنمية خلال هذه الفترة بمتغيرات أخري كالبيئة و الحاجات الأساسية و الصحة و التعليم مما مهد لظهور المفهوم الموسع للتنمية ممثلا في التنمية البشرية و التنمية المستدامة.

[*] تراجع متوسط معدل نمو الاقتصاد في الدول النامية من 2.6 ٪ خلال الفترة 1960 - 1973 إلي 0.9 ٪ خلال الفترة 1973 -1984 و 0.8 ٪ خلال الفترة 1984 – 1994 .

[1] علي عبد القادر علي، **"التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي"**، مرجع سابق، ص ص10- 11.

الفصل الثالث: مستقبل التنمية وطرق تمويلها في القرن 21.

تمهيد

مع تعاظم التحديات التنموية للدول النامية وبشكل خاص في ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم من خلال تنامي وتيرة الحرية الاقتصادية ضمن إطار العولمة، فقد أصبح من الضروري على الدول النامية إعادة النظر في مختلف الجوانب والمجالات المرتبطة بالتنمية. خاصة مع توسع مفهوم التنمية ليشمل مختلف الجوانب المرتبطة بحياة الإنسان المادية وغير المادية، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق التنمية و الحفاظ على استمراريتها أصبح يشكل أولوية قصوى للدول النامية، وفي سبيل تحقيق ذلك لابد من الاهتمام بمختلف المتغيرات المرتبطة بعملية التنمية بدءا بضرورة تفعيل دور الدولة التنموي من خلال تعزيز نظام الحكم بما يضمن توفير إطار عام كفيل بتحقيق التنمية من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد التي تعتبر ضمانة أساسية لاستمرارية عملية التنمية. وبما أن التنمية بمفهومها الموسع تتضمن مشاركة الجميع فإن تفعيل رأس المال الاجتماعي عبر توسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مختلف مراحل العملية التنموية يمثل شرط أساسي لتحقيق الأهداف التنموية، وبالنظر لكون الدول النامية تفتقر في اغلبها للموارد المالية الضرورية لتمويل متطلباتها التنموية فقد أصبح من الضروري العمل على تعزيز اليات التمويل المبتكر و صياغة استراتيجيات تنموية وطنية تتضمن تعزيز القدرات و الإمكانات المتاحة وجعلها في خدمة التنمية .

وضمن هذا الإطار فإننا سنحاول دراسة كل هذه الاتجاهات من خلال ما تم التطرق إليه عبر مباحث هذا الفصل التي صيغت وفق ما يلي:

- **المبحث الأول: مقومات التنمية في القرن 21 .**
- **المبحث الثاني: تعزيز الحكم الراشد ومكافحة الفساد.**
- **المبحث الثالث: تطوير مصادر تمويل التنمية.**
- **المبحث الرابع : تنمية المشاريع الصغرى وتعزيز التمويل الأصغر.**

المبحث الأول: مقومات التنمية في القرن 21

استهل العالم القرن 21 بمفاهيم جديدة تتسم بالشمول فيما يتعلق بمختلف الجوانب المرتبطة بالتنمية، وبالنظر لذلك تمت الإشارة لمختلف الآليات والترتيبات الداعمة لمسار التنمية التي تندرج ضمن عدد غير محدود من الجوانب، وعلى هذا الأساس يأتي تعزيز دور الدولة الإنمائية من خلال تحديد السياسات و ترتيب الأولويات بما يتوافق مع خصوصيات و إمكانيات كل دولة كشرط أساسي لضمان نجاح و استدامة التنمية، وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة أصبح لزاما على مختلف الدول النامية أن تعمل جاهدة من اجل الاندماج في الاقتصادي العالمي و الاستفادة من المزايا التي تتيحها العولمة.

المطب الأول:الدولة الإنمائية الفاعلة.

إن عملية التنمية هي عملية تغيير في المجتمع لتحقيق رفاه الفرد، ولذلك فهي بحاجة لفاعل مريد يملك السلطة على اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بمسار التنمية و له الإمكانات و القدرات اللازمة لتحقيقها، وهذا الفاعل المريد هو **الدولة الإنمائية القوية** التي تعمل من اجل توسيع خيارات الأفراد في مجال الصحة و التعليم و الدخل، كما تعمل على تعزيز فرص مشاركة الأفراد في مختلف المجالات و الأطر التي تؤثر على حياتهم. ومع ارتفاع معدلات النمو وتحسن مستويات المعيشة للأفراد تكتسب أجهزة الدولة شرعيتها من خلال فعاليتها التنموية. كما أن التقدم الإنمائي يجب أن يرافق برؤية إستراتجية طويلة الأجل تتضمن معايير و قيم مشتركة و قواعد محددة بجانب مؤسسات قوية تعزز المشاركة لجميع الأفراد[1].

أولا– الإطار الفكري: خضع دور الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية أو عدمه لجدل تاريخي طويل مابين وجهتي نظر مختلفتين تعبران عن مذهبين مختلفين هما المذهب الفردي والمذهب الاشتراكي وفق ما هو موضح فيما يلي:

- المذهب الفردي: الذي ينادى بحرية الفرد في العمل وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث يقتصر دورا الدولة في المهام التنظيمية فقط من خلال:
  - تأمين الأمن الداخلي للأفراد من أي اعتداء؛
  - تأمين الأمن الخارجي؛
  - الفصل في المنازعات بين الأفراد.
- المذهب الاشتراكي: الدول لها مهام محورية و مركزية تتجاوز الوظيفة التنظيمية، لأن الدولة تمتلك جميع وسائل الإنتاج وتديرها بغرض تحقيق المساواة الفعلية بين الأفراد. فالمذهب الاشتراكي ينادى بتدخل

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013**، ص ص 68- 69.

الدولة لاستغلال موارد الإنتاج من اجل الخدمة العامة وتحقيق مصلحة الأفراد عن طريق توزيع الثروات وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي.

وقد ساهمت الوقائع التاريخية في ترسيخ مبدأ الدولة الإنمائية خاصة بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي وانهيار النظام الاشتراكي بأكمله في أواخر الثمانينات و فشل التجارب التنموية لكثير من الدول النامية التي سعت في أعقاب ذلك للحصول على موارد مالية من المؤسسات المالية الدولية، حيث اشترطت هذه المؤسسات على الدول النامية ضرورة التحول إلى اقتصاد السوق كشرط أساسي لتقديم العون المالي، وقد ساهمت كل هذه العوامل في فقدان الثقة بنموذج التنمية القائم على التخطيط وتدخل الدولة في إدارة الاقتصاد، ونتيجة لذلك تسارعت وتيرة التحول في الدول النامية من خلال اعتماد نموذج تنمية يرتكز على اقتصاد السوق. وفي مقابل كل ذلك شكلت التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين ضمن إطار ما يسمي بعصر العولمة قناعة دولية بأنه لم يعد مقبولا تخلى الدولة عن القيام بادوار مهمة في النشاط الاقتصادي، حيث فرضت العولمة على الدولة القيام بادوار متعددة. وقد حدد البنك الدولي في تقريره السنوي حول التنمية في العالم لسنة 1997 المعنون ب " **الدولة في عالم متغير**" ثلاث مهام اقتصادية أساسية للدولة وهي:

- إيجاد قاعدة أساسية من القانون وحماية حقوق الملكية؛
- توفير بيئة مناسبة للسياسة العامة تتسم بالشفافية والمرونة وعدم الفساد؛
- الاستثمار في البشر و البني التحتية.

ومع بداية القرن الواحد و العشرين سادت قناعة لدى المجتمع الدولي بأهمية دور الدولة التنموي. لأن عملية التحول التنموي يجب أن تتضمن على عناصر أساسية حتى تحقق هدفها. والدولة الإنمائية هي القادرة على تحمل المسؤولية من خلال اضطلاعها بحملة من المهام الأساسية و الضرورية لنجاح العملية التنموية.

ثانيا– سمات الدولة الإنمائية: أكدت الدراسات التي أجريت على الدول النامية خلال الفترة 1950-2005 أن الدول التي حققت تقدم في مجال التنمية توصلت لذلك من إخلال إزالة العقبات التي تكبح التنمية و أهمها الفقر، الأمية، المرض[1]، وليس عن طريق تنفيذ قائمة طويلة من السياسات و الإصلاحات الاقتصادية . وبناءا عليه نستنتج بأن عملية التحول التنموي يجب أن تتضمن على العناصر الأساسية التالية:

- انتهاج سياسات واضحة و مناسبة محددة الأهداف من خلال الاهتمام بمختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية، وتجنب الاعتماد على الإصلاحات الاقتصادية فقط.
- تعزيز التنمية الاقتصادية.

[1] نفس المرجع ، ص 68.

- وجود إستراتيجية إنمائية تكون محل إجماع و إلزام، بحيث تعمل على و ضع المؤسسات العامة القوية في محور الإستراتيجية التنموية؛
- توفر القدرات الإدارية و المؤسسية؛
- مشاركة الأفراد في مختلف جوانب العملية التنموية و إحساسهم بأهمية دورهم و رأيهم؛
- و جود قيادة قوية ذات كفاءة وتجربة قادرة على الاستمرار في المسار التنموي؛
- بناء شبكات الضمان للاجتماعي؛
- اكتساب الشرعية السياسية من خلال الأداء التنموي.

ثالثا– مهام الدولة الإنمائية: لمواجهة التحديات التنموية يتطلب على الدولة الاضطلاع بجملة من المهام الأساسية التي تمكنها من تحقيق عملية التحول التنموي، وذلك من خلال ما يلي:

1– تحديد السياسات: يجب أن تكون كل السياسات محورها الإنسان من خلالها توسيع الفرص و تأمين الحماية الاجتماعية. كما أن عملية صياغة السياسات يجب أن تكون صحية. لأن الحكومة الجيدة تنشط و تحقق نتائج عن طريق سياسات جيدة و صحيحة. ولضمان ذلك يجب أن يدير السياسات أشخاص ملتزمون و أكفاء ضمن إطار هياكل و أطر حكومية متجاوبة وفعالة.

2– تعزيز الاستثمار: وضع اجتماع واشنطن الأسس الاقتصادية كشرط مسبق للنمو الاقتصادي بحجة أن تقدم مسار التنمية يحدث من خلال النمو الاقتصادي، لكن نهج التنمية البشرية لا يجيز تأخير أو تأجيل تحسين حياة الفقراء وهو ما يستوجب تعزيز الاستثمار العام في مجالات تعزز توسيع حريات البشر و توسع خيارتهم بما يحقق لهم الرفاه. وتشير اغلب الدراسات إلي وجود ترابط قوي بين نصيب الفرد من إجمالي النفقات العامة على الصحة و التعليم و التنمية البشرية. وعليه تصبح الدولة الإنمائية هي تلك التي تعمل على توسيع نطاق مختلف الخدمات الإنسانية الأساسية، بحيث يكون الاستثمار في الصحة والتعليم والخدمات جزءا لا يتجزأ من عملية النمو الاقتصادي و ليس منفصل عنها أو تابعا لها. ولا تتوقف فعالية الإنفاق العام على حجمه فقط، ولكن يجب مراعاة مختلف أوجهه و كفاءة تخصيصه لما لهما من اثر بالغ على فعالية تقديم الخدمات العامة و توسيع الإمكانات البشرية. كما تشير دراسات حديثة إلي وجود ترابط قوي بين نصيب الفرد من إجمالي النفقات العامة على الصحة و التعليم و التنمية البشرية*. وضمن نفس السياق يمكن للدولة الاهتمام بأنواع محددة من الصناعة و خاصة في القطاعات الغير المزدهرة، فالعديد من الدول النامية حققت تقدم كبير نتيجة الاهتمام بالصناعات الناشئة. ويجب على الدولة الإنمائية أيضا أن تعمل على دعم وتشجيع القطاع الخاص الملتزم بقواعد السوق من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

* تمكنت بنغلاداش من تحقيق نمو مطرد عن طريق زيادة معل الاستثمار العام تدريجيا مع تجنب العجز المالي . أما الهند التي يشهد اقتصادها نموا معتبر منذ 1990 فقد طبقت إجراءات تم من خلالها زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية و التنمية الريفية، حيث ارتفع حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من 21,6% من إجمالي الإنفاق العام خلال 2006–2007 إلي 24,1 % خلال 2009–2010 و بعد ذلك ارتفع إلي مستوى 25 % خلال 2011–2012 .

3- إعطاء أولوية لخلق مناصب الشغل: يجب أن تركز السياسات التنموية على خلق فرص العمل لتعزيز الترابط بين النمو الاقتصادي و التنمية بمفهومها الموسع، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الدول التي حققت انجازات في النمو الاقتصادي و الدخل حققت تحسن في ارتفاع مستوى التشغيل أيضا**. وعليه يستوجب على الدول النامية أن تعتمد على سياسات هادفة في القطاعات الفرعية مثل: الزراعة و البناء و التصنيع و التجارة و الفندقة من اجل استيعاب عدد اكبر من اليد العاملة. كما يجب أن تتضمن السياسات المرتبطة بتوفير فرص العمل على ثلاث جوانب مهمة وهي:

- **الاستثمار في التعليم و التأهيل و خاصة لفئة الشباب؛**
- **الاستثمار في البني التحتية؛**
- **تدعيم عملية التنويع الاقتصادي.**

إن دراسة تجارب مختلف الدول النامية يؤكد على أهمية الترابط بين تعزيز فرص العمل مع النمو الاقتصادي و التنمية. حيث أن استقراء الواقع التنموي للدول النامية التي حققت مكاسب مهمة في المجال التنموي يشير لذلك الاتجاه بكل وضوح، وذلك من خلال ما يلي:

- يرجع الفضل في التقدم الكبير الذي شهدته بنغلاداش في مجال الحد من الفقر في التسعينيات مقارنة بالثمانينيات إلى زيادة الصادرات من الأنشطة الاقتصادية التي تستوعب عدد اكبر من اليد العاملة مثل: الملابس، مصائد الأسماك، النشاطات الريفية غير الزراعية، حيث شكل زيادة التدفقات المالية و نمو الصادرات حافز كبير لاستقطاب عدد كبير من اليد العاملة.
- في رواندا شكلت السياحة مصدر أساسي لزيادة فرص العمل على مدى العقد الأول من الألفية الثالثة حيث تجاوزت عائدات القطاع السياحي إجمالي صادرات البن و الشاي.
- بالرغم من أن تايلندا تعتبر دولة صناعية غير أنها لا تزال تستحدث فرص عمل في نشاطات غير صناعية مثل: الفندقة، تجارة التجزئة، البناء، الزراعة. وقد أدى ذلك إلي رفع فرص العمل المستقرة من 519000 سنة 1960 إلي 3 ملايين سنة 2008 . وخلال فترة التسعينات تمكنت من زيادة فرص العمل ب 11 %.
- أكدت دراسة تحليلية أجريت على دولة موريشيوس أن فرص العمل الجديدة و تراكم رأس المال شكلا 80% من النمو الاقتصادي خلال الفترة 1982 – 1990 حيث انخفضت البطالة من 20 % إلي اقل من 3 % . و بهذا تزايدت فرص العمل ب 5,2 % سنويا.

** تمكنت تايوان و هونغ كونغ و سنغافورة و كوريا الجنوبية من تحقيق زيادة في معدلات التشغيل من 2 % إلي 6 % سنويا قبل فترة التسعينيات بفضل النمو الاقتصادي السريع نتيجة ارتفاع الإنتاجية و الأجور بشكل خاص في المشاريع الزراعية الصغيرة و الصناعات الموجهة نحو التصدير التي تعتمد على كثافة اليد العاملة. انظر للمزيد من التفصيل : تقرير التنمية البشرية 2013 ,ص 72 .

- اندونيسيا قبل الأزمة المالية الأسيوية ارتفعت بها الأجور الحقيقية لعقدين من الزمن بمعدل سنوي 5 % و خلال الفترة 1990 -1996 ارتفعت نسبة التشغيل في القطاعات غير النظامية من 28,1 % إلي 37,9 % من مجموع القوى العاملة.

إن التجارب السابقة تؤكد على حقيقة مهمة و هي أن السياسات الموجهة نحو التنمية الشاملة تتطلب نموا في الفرص. ولذلك يجب أن تنتبه الدول إلي أن كثافة استخدام القوى العاملة في قطاعات تحرك النمو تتغير مع تغير ظروف و إمكانات الاقتصاد. كما يجب أن يواكب كل تغير استثمارات مجدية لتحسين مهارات الأفراد[1].

4- الالتزام بالتنمية و الإصلاح على المدى الطويل: إن عملية التحول الدائم و المستمر عملية طويلة الأمد تتطلب من البلدان العمل على وضع إستراتجية تنموية متوازنة و واضحة مع مرافقتها ببناء المؤسسات و تعزيز القدرات الخاصة بالأفراد، فالدولة الإنمائية تصوب واضعي السياسات على المدى الطويل وتتيح للأفراد فرصة تقدير عمل الحكومة من خلال تعزيز القدرات الفردية و الاندماج الاجتماعي بما يتماشي مع أهداف التنمية. وهذا ما قامت به بعض الدول النامية التي حققت انجازات معتبرة في مجال التنمية، وأهمها[2]:

- الصين بدأت بتطبيق الإصلاحات الموجهة نحو اقتصاد السوق منذ السبعينيات و شهدت تحولات جذرية معقدة حيث تم الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ومن الاقتصاد الريفي إلى الاقتصاد الحضري، ومن الزراعة إلي الصناعة التحويلية و الخدمات. وكان نتيجة ذلك أن تحولت الصين من اقتصاد منعزل إلى اكبر قوة تجارية و اكبر اقتصاد نامي في العالم. وقد تحققت هذه الانجازات بفضل دولة قوية ملتزمة تنطلق من رؤية واضحة شاملة و متكاملة. حيث رفقت هذه الإصلاحات بتعزيز و تأهيل قدرات الأفراد من خلال الاستعانة بالطاقات الشابة المؤهلة خلال هذه المرحلة.
- البرازيل في بداية تحولها إلي دولة إنمائية سنة 1994 نفذت حزمة من الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي بهدف كبح التضخم من خلال خطة " ريال " حيث أتمت تحرير التجارة الذي بدأت في تطبيقه سنة 1988 بتخفيض التعريفات الجمركية وإزالة كافة القيود الأخرى. وتبع ذلك انفتاح تجاري و سياسات نقدية و مالية فعالة بجانب برامج اجتماعية مبتكرة أدت إلى الحد من الفقر و تقليص الفوارق في الدخل.

[1] انظر للمزيد من التفصيل، **تقرير التنمية البشرية 2013**، ص ص 71- 75 .

[2] نفس المرجع ، ص ص 75- 76 .

المطلب الثاني: الاندماج في الاقتصاد العالمي

مع تنامي ظاهرة العولمة كثر الجدل حول مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول النامية، ومع ذلك يمكن القول أن العولمة تتيح مجالا واسعا من الفرص أمام الدول النامية المطالبة بضرورة العمل من اجل اغتنام هذه الفرص للتقليل من المخاطر المصاحبة للعولمةّ .

أولا– العلاقة بين التنمية و العولمة : تعتبر العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد يشكل الجانب الاقتصادي فيها البعد الرئيسي. وتتجلي أهم مظاهره في تدويل الإنتاج و التجارة و العمل، وبهذا يمكننا تعريف العولمة من خلال كونها:

- النظام الذي يتراجع في ظله دور الدولة التقليدية و تنكمش فيها سلطة السيادة و الغلبة في مواجهة قدرات الأفراد، في مقابل تنامي دور القطاعات و الشبكات الفردية الخاصة و المسجلة بقوة المعلومات و تقنية الاتصالات و العاملة في إطار منظمات غير حكومية عابرة للقارات[1].
- العولمة تشير إلي الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع و الخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات و الأفكار و الثقافات، وما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم و الشعوب بقيم و عادات و سلوكيات بعضها البعض[2].
- العولمة تشير إلي تدويل العملية الإنتاجية و التقسيم الدولي للعمل و حركات الهجرة البشرية و تهيئة البيئة التنافسية التي تهيئ لكل ذلك[3].
- ارتفاع تدفقات التجارة الخارجية من السلع و الخدمات و انتقال رأس المال و المعلومات و الأفراد ما بين الحدود الدولية، وارتفاع مستويات اندماج الأسواق و التكامل بين الدول.

وقد ساهمت عدة عوامل في تنامي و تسارع و تيرة العولمة منذ التسعينيات، وأهم هذه العوامل ما يلي:

- إعادة هيكلة رأس المال العالمي و توجه الشركات متعددة الجنسيات إلى إعادة توطين العديد من الصناعات التحويلية، وخاصة تلك التي تمتاز بعمليات تجمعيه ذات كثافة عمالية عالية .
- سياسيات مؤسسات بريتون ودز من خلال فرض برامج تحرير التجارة الخارجية في كل عمليات التصحيح الهيكلي و إعادة جدولة المديونية.
- إعادة تحويل رؤوس الأموال من قروض إلي استثمارات مباشرة في الدول النامية لتحقيق عائد أعلي.

[1] حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2006 ،ص 75.

[2] نفس المرجع.ص 76 .

[3] مصطفي احمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص 159 .

ونتج عن تنامي ظاهرة العولمة احتدام النقاش حول مدى تأثيرها الايجابي أو السلبي على اقتصاد الدول النامية.غير أن الحديث عن العلاقة بين التنمية و العولمة يتطلب الإلمام بمختلف المتغيرات الوطنية و الدولية. ويمكننا دراسة العلاقة بين العولمة و التنمية من خلال المنظور التنموي الموسع الذي يرى في العولمة احد أهم الأدوات التأسيسية للتنمية، فمن خلال الانفتاح و الحرية التي تتيحها العولمة يتشكل بذلك إطار واسع من التسهيلات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق تقدم تنموي وفق بعديين أساسين[1]:

- **العلاقة بين العولمة النمو** : هل تقود العولمة إلي تحسين كفاءة و أداء الاقتصاد بما يمكنه من زيادة معدل النمو الاقتصادي و مواجهة ظاهرة الفقر.
- **العلاقة بين العولمة و توزيع الدخل:** ونقصد بذلك هل تقود العولمة إلي عدالة اكبر في توزيع المداخيل سواء كان داخل البلد بين مختلف الأفراد و الفئات و المناطق أو على المستوى الدولي بين مختلف الدول.

وبناء على ما سبق يتضح بأن **فرص الاندماج المالي و التجاري و تكامل الأسواق التي تتيحها العولمة تمثل تسهيلات اقتصادية مفيدة إن أحسنت الدول النامية استغلالها**. وفي هذا الإطار تشير دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2002 أن الدول النامية المعولمة أحرزت تقدما أكثر من الدول المنغلقة في مجالات متعددة مثل: التعليم ، الصحة، توزيع الدخل، تفعيل آليات مؤسسات الحكم الراشد. ومع ذلك يعتقد الكثيرون أن العولمة أصبحت مرادفا للهيمنة و تكريسا للتبعية التي تتعرض لها الدول النامية من طرف الدول الكبرى، كما أنها زادت من فقر و تهميش الدول النامية، غير أن المتفق عليه هو وجود جوانب سلبية و ايجابية للعولمة على الاقتصاديات الوطنية للدول النامية. ويتفق الجميع على أن درجة تأثير العولمة على أي اقتصاد مرتبط بمدى مرونة و فعالية الأداء الاقتصادي و مدى استجابة الاقتصاد للتغيرات التي تفرضها العولمة. ففي ظل العولمة هناك قيود و فرص تفرضها آليات العولمة و مؤسساتها*. وهو ما يستوجب على الدول النامية أن تغتنم الفرص و تتجنب أو تقلل القيود التي تفرضها العولمة عن طريق انتهاج إستراتيجية واضحة مبنية على سياسات دقيقة و موجهة .

ثانيا– النمو الاقتصادي و الانفتاح : من خلال الانفتاح على الاقتصاد العالمي استفادت الدول النامية السريعة النمو من الحصول على عناصر الإنتاج الوسطية و السلع الرأسمالية بأسعار تنافسية عالميا، كما تمكنت من استقطاب قدر كبير من التقنية و التكنولوجيا الحديثة، وقد اتبعت هذه الدول إستراتيجية " **استيراد ما يعرفه العالم و تصدير ما يريده"**. والملاحظ أن هناك عدد قليل من الدول التي حققت نمو مطرد من دون أن ترتفع نسبة تجارتها الخارجية إلي إجمالي ناتجها المحلي. وهذا لا يعني أن الدول يمكن أن تنطلق في النمو بمجرد رفع الحواجز أمام التجارة و الاستثمار.

[1] بلقاسم العباس، **اقتصاديات العولمة**، سلسلة برامج التدريب الذاتي، مرجع سابق.

* يرجع الفضل الكبير في تنامي ظاهرة العولمة بشكل متسارع إلي الدور الكبير الذي تقوم به مؤسسات أو قوى العولمة المتمثلة أساسا في : الشركات المتعددة الجنسيات . المؤسسات الدولية ممثلة في البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية . المنظمات الغير حكومية و الحركات الاجتماعية. انزر للمزيد من التفصيل حول الموضوع : حشماوي محمد ، " **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** " ، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006 ،ص ص 81 – 90 .

فمع تنامي وتيرة العولمة كثر الحديث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح وذلك نظرا لوجود آليات يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي وفق ما يلي[1]:

- زيادة الصادرات أو خفض الواردات أو كليهما معا يساهم في تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي وفقا لمتطابقة الإنفاق.
- تنامي الصناعات الموجهة للصادرات تعظم من فرص العمل مما يؤدي إلي تعظيم الأجور وهو ما يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وفقا لمتطابقة الدخل.
- تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجه للصادرات يساهم في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي وفقا لمتطابقة الإنتاج.
- التأثيرات غير المباشرة بفعل زيادة الإنتاجية و إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة.

وفيما يلي إشارة لأهم الدراسات التي بحثت في العلاقة بين النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية.

– في سنة 2003 قام فيشر Fisher بدراسة كل من العلاقة بين سياسة إحلال الواردات و النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية و العلاقة بين تشجيع الصادرات و النمو الاقتصادي بعد ذلك، حيث اعتمد على الدراسات التي قامت بها منظمة التعاون الأوروبي والمكتب الأمريكي للبحوث الاقتصادية خلال السبعينيات و الثمانينيات و دراسات البنك الدولي بعد ذلك . واستنتج فيشر أن تشجيع الصادرات يؤدي إلي تعزيز النمو كما أن كل السياسات التي تؤدي إلي الانفتاح تعزز النمو و الدخل و لكنها ليست كافية لوحدها لتحقيق النمو، ولذلك يجب أن تتفاعل مع مختلف السياسات الجوهرية لتحقيق الهدف المطلوب.

– استنتج رودرك Rodrik سنة 1999 بأن ارتفاع الصادرات يحرك و يحفز النمو، ولكنه يؤكد على أن تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة و ليس هدف بحد ذاته لأن ذلك سيؤدي إلي توجيه السياسة الاقتصادية نحو القطاع الخارجي على حساب الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية الاخري. ويشير رودرك أن منافع الانفتاح تتركز أساسا في جانب الواردات إذا ما تضمنت استيراد السلع الاستثمارية و الأفكار و المدخلات الوسطية التي من شانها تحفيز النمو.

إن الدراسات السابقة و غيرها، حتى و إن اختلفت في النتائج و التفاصيل إلا أنها تؤكد على وجود مكاسب من خلال الانفتاح على العالم الخارجي*، فالدول التي ترغب في النمو يجب أن تندمج في الاقتصاد الدولي بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي. ولتحقيق ذلك يجب أن يكون هذا الانفتاح ضمن سياسات شاملة و موجهة تتضمن[2] :

[1] احمد الكواز، **التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي**، سلسلة جسور التنمية المعهد العربي للتخطيط العدد 73، ماي 2008، ص 6 .

* تشير بعض الدراسات أن الدول المنفتحة تنموا بزيادة قدرها 2 % عن الدول المنغلقة. وتأتي هذه الزيادة من خلال تأثير قنوات زيادة الإنتاجية حيث تساهم وفرة الواردات في نسبة معتبرة من هذه الزيادة.

[2] انظر للمزيد من التفصيل : **تقرير التنمية البشرية 2013**، ص 75 ، واحمد الكواز، **التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي**، مرجع سابق، ص11 .

- خلق بيئة مناسبة تقود إلى استثمار خاص منتج عن طريق وضع خطة واضحة للاستثمار؛
- الاستثمار في الأفراد و المؤسسات و البني التحتية؛
- خلق مؤسسات ملائمة خاصة في مجال إدارة الأزمات؛
- ضمان قانوني للحريات المدنية و السياسية؛
- المشاركة الاجتماعية و التامين الاجتماعي.

وقد أشارت دراسات حديثة إلى أن منافع تحرير التجارة تتحقق بشكل أفضل ضمن إطار واسع من الإصلاحات، فالدول التي عملت بسياسة الانفتاح ضمن اطر إصلاحية مرافقة تفوقت على الدول التي لم تتخذ تدابير مرافقة ب[1]:

- 1,5% في معدل النمو؛
- 1,5% إلي 2 % من معدل الاستثمار؛
- 5 % في نسبة التجارة إلي إجمالي الناتج المحلي.

ثالثا– التنمية في ظل الانفتاح : اجري مكتب التنمية البشرية تحليل للعلاقة بين التغير النسبي في الانفتاح و التحسن النسبي في دليل التنمية البشرية خلال الفترة 1990-2010، وخلص إلي النتائج التالية[2]:

- إن الدول التي سارت في مزيد من الانفتاح لم تحقق جميعها تحسنا كبيرا في دليل HDI.
- الدول التي حققت تحسن كبير في دليل التنمية البشرية تمكنت كلها من زيادة نسبة التجارة إلي إجمالي الناتج. كما أنشأت شبكة من العلاقات التجارية مع مختلف مناطق العالم .
- في عينة شملت 95 بلدا ناميا و اقتصاديات انتقالية كان متوسط الزيادة في نسبة التجارة إلي إجمالي الناتج في الدول التي حققت تحسن في دليل HDI اعلي 13 % من الدول التي حققت تحسن اقل في دليل HDI خلال 1990- 2010.

وتشير الإحصائيات السابقة أن الدول التي حققت تحسنا في دليل التنمية البشرية منذ 1990 أصبحت أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي حيث استفادت من فرص الانفتاح، ولذلك لابد من استغلال الفرص التي أتاحتها العولمة في دعم المسار التنموي. والمطلوب من الدول النامية بشكل خاص هو مجموعة كاملة من الإجراءات التي تتفاعل فيها الإصلاحات على مستوي التجارة و سعر الصرف و السياسات المالية و النقدية و المؤسسية، وذلك من اجل الاستفادة من مزايا الانفتاح. حيث أن الإحصائيات تشير لوجود علاقة قوية بين دعم النهج التنموي الموسع و تحقيق مكاسب من الانفتاح الاقتصادي. أما الاتجاه العكسي الذي ينطلق من تحقيق مكاسب من الانفتاح بما يقود إلى

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013**، ص 76 .
[2] نفس المرجع، ص ص 76 – 77.

تحقيق مكاسب معتبرة في دليل التنمية البشرية فان العلاقة تبدو ضعيفة جدا، والجدول التالي يشير إلي حجم الزيادة في صادرات الدول التي حققت انجازات معتبرة في دليل التنمية البشرية من خلال الانفتاح.

الجدول رقم 3-1: ارتفاع حصة الدول التي حققت انجازات كبيرة في التنمية البشرية

(%)من إجمالي الصادرات العالمية من السلع و الخدمات

البلد	1990 – 1985	2010-2005
اندونيسيا	0.624	0,803
البرازيل	0,946	1,123
بنغلاداش	0,042	0,089
تايلندا	0,565	1,095
تركيا	0,449	0,852
تونس	0,116	0,118
الشيلي	0,232	0,420
الصين	1,267	8,132
غانا	0,029	0,041
ماليزيا	0,685	1,197
الهند	0,519	1,609

المصدر: اعتمادا على ما ورد في تقرير التنمية البشرية 2013، ص 77.

رابعا- مسارات الاندماج: من المفيد الإشارة إلى أن التفاعل الايجابي مع العولمة لا يعني إتباع نفس النمط من قبل الدول النامية، ولكن هناك مسارات متعددة للاستفادة من مزايا الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي، فمن خلال استقراء واقع الدول النامية السريعة النمو نستنتج بأن هذه الدول اعتمدت على آليات مختلفة عبر سياسات وطنية فعالة مكنتها من الاندماج التدريجي في الاقتصادي العالمي و تحقيق مكاسب تنموية معتبرة. والقاسم المشترك لهذه الدول هو أنها ركزت كلها بصفة أساسية على الاستثمار في البشر على اعتبار أن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة ما لم تستمد قوتها من الاستثمار في مهارات البشر. وفيما يلي إشارة لأهم الآليات و السياسات التي اعتمدت من قيل الدول النامية التي حققت مكاسب تنموية في ظل الانفتاح:

1- الانفتاح التدريجي : بدلا من الانفتاح السريع و المفاجئ على الأسواق العالمية اعتمدت بعض الدول على إستراتجية الانفتاح التدريجي خلال فترات متعاقبة تم من خلالها تأهيل الاقتصاد الوطني ليكون أكثر تنافسية على الصعيد الدولي. وفيما يلي إشارة لأهم الدول النامية التي اعتمدت على إستراتجية الانفتاح التدريجي[1]:

[1] نفس المرجع ، ص ص 77 - 78.

- **الصين** : أنشأت الصين مناطق اقتصادية خاصة يقع اغلبها في مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة و ذلك بهدف:
  - جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
  - خلق فرص عمل؛
  - تشجيع الصادرات.

وفي نفس الوقت عززت من كفاءة عمالها و شركاتها. حيث فرضت شروط تقتضي بأن تدخل الشركات الأجنبية في شراكة مع الشركات المحلية، أو تنقل التكنولوجيا، أو تستوفي متطلبات ارتفاع المحتوى المحلي في الإنتاج. وبحلول سنة 1990 أصبحت الصين مستعدة لتوسيع علاقاتها الخارجية مع العالم معتمدة على ما حققته من مكاسب من خلال الاستثمار في مجال الصحة و التعليم خلال فترة الستينيات و السبعينيات، إضافة إلي الخبرات التي اكتسبها المزارعون و الشركات حديثا. فخلال 1993- 1994 استقطبت الصين 10 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وارتفعت نسبة تجارتها بالنسبة لإجمالي الدخل من 21,7 % سنة 1980 إلي 42 % سنة 93- 94. وفي سنة 2001 انضمت الصين لمنظمة التجارة العالمية و تفوقت على ألمانيا و أصبحت تحتل المرتبة الثانية عالميا في تصدير السلع و الخدمات.

- **الهند:** طبقت الهند إصلاحات داخلية في منتصف الثمانينيات، وفي سنة 1993 رفعت القيود الكمية عن السلع الرأسمالية المصنعة و خفضت الرسوم الجمركية على السلع المصنعة من 76.3 % سنة 1990 إلي 41,9 %سنة 1992، ثم استمرت الرسوم في الانخفاض حتى وصلت 8 %سنة 2008 . وكان نتيجة ذلك ارتفاع نسبة التجارة من إجمالي الناتج المحلي من 15,7 % سنة 1990 إلي 46,3 %. كما بلغ مستوى الاستثمار سنة 2008 اعلي معدل له ب 3,6 % من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كان اقل من 0,1 % سنة 1990 .

2- بناء الكفاءات الصناعية لدخول الأسواق: عملت بعض البلدان النامية على بناء كفاءات صناعية أثناء فترة إحلال الواردات و استفادت منها لاحقا لإمداد الأسواق العالمية بمختلف السلع و الخدمات[1]، وفيما يلي إشارة لأهم الدول التي اعتمدت على هذه الإستراتجية.

- **جمهوريا كوريا:** اعتمدت كوريا الجنوبية منذ الثمانينات على سياسة استيراد التكنولوجيا من خلال عقود التراخيص وبناء علاقات متينة مع الشركات المتعددة الجنسيات. وكان الهدف الاستراتيجي هو استقطاب التكنولوجيا الأجنبية واستيعابها لتنمية القدرات المحلية في المدى الطويل.
- **تايلندا:** أنشأت تايلندا قدرات صناعية معتبرة من خلال المشاركة في شبكات إنتاج دولية مكنتها من أن تصبح محورا مهما للتكنولوجيا الرفيعة، حيث اكتسبت منتجاتها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية، و بلغت قيمة صادراتها من قطع غيار السيارات و الالكترونيات خلال 2009-2010 ما يقارب 48 مليار دولار أمريكي.

[1] نفس المرجع، ص ص 78 - 79.

- **تركيا:** استقر الإنتاج الصناعي في تركيا على قدرات إنتاجية شيدت قبل الثمانينات بهدف إحلال الواردات حيث ركزت تركيا على صناعات أساسية مثل: صناعة السيارات، النسيج، صناعة الأجهزة الالكترونية و المنزلية إضافة للحديد و الصلب. وتمتعت هذه الصناعات لفترات سابقة بحماية الدولة الأمر الذي مكنها من بناء قدرات معتبرة في ظل هذه الحماية. وبهذا استفادت تركيا من فعالية هذه الصناعات حيث ارتفعت نسبة تجارتها إلي إجمالي الناتج المحلي من 32% إلي 48% خلال الفترة 1990 – 2010.

3-الاستفادة من منتجات متخصصة: تستطيع الدول النامية وخاصة تلك التي تفتقر لقاعدة عريضة من الموارد أن تتخصص في إنتاج و تسويق منتجات محددة يتم اختيارها بانتفاء وفق ما يتوافق مع القدرات البشرية و المادية في البلد[1]. وقد اعتمدت بعض الدول النامية على هذا الاتجاه وحققت مكاسب معتبرة، وأهمها ما يلي:

- الشيلي: قامت الحكومة الشيلية خلال الستينات بعدد كبير من الأبحاث و الدراسات لتطوير زراعة العنب.كما دعمت الدولة لفترات طويلة زراعة الغابات و تربية الأسماك. وقد مكنت هذه السياسات الشركات الشيلية المدعومة بقوة من طرف الدولة من تحقيق نجاح كبير في زيادة صادراتها من الأغذية الزراعية و الأسماك و منتجات الغابات.

- بنغلاداش: ساهم رجال الأعمال في جعل بنغلاداش من اكبر الدول المنتجة و المسوقة للملابس في العالم. ففي سنة 1978 و قعت شركة ديش لصناعة الملابس اتفاق شراكة مع **شركة دايو** الكورية. وبموجب هذا الاتفاق دربت دربت **دايو** العاملين في ديش على الإنتاج و التسويق، وبعد سنة واحدة من التدريب باشر عشرات المتدربين مهامهم في الإنتاج و التسويق. ومنذ ذلك الحين ازدادت حصة بنغلاداش من صادرات الملابس في العالم حيث بلغت سنة 2010 ما نسبته 4,8 % بعد أن كانت سنة 1990 تمثل 0,8 % فقط.

المطلب الثالث :تفعيل مؤسسات المجتمع المدني

تزايد الاهتمام بضرورة مشاركة مختلف الأفراد و القطاعات في كافة مراحل العملية التنموية، وضمن هذا السياق تؤكد الاتجاهات الحديثة على ضرورة تفاعل كل من القطاع العام و القطاع الخاص إلي جانب القطاع الثالث المتمثل في المجتمع المدني في إدارة مختلف أطوار عملية التنمية.

أولا- تعريف منظمات المجتمع المدني: إن العمل من اجل إرساء دعائم التنمية البشرية المستدامة يتطلب سياسات تنموية شاملة بعيدا عن المقاربة التقليدية أو السياسات الحالية المعمول بها في اغلب الدول النامية التي تعتمد الإصلاح الاقتصادي وفقا لبرامج صندوق النقد الدولي. ويجب أن تركز السياسات الشاملة على أدوار كل المكونات الفاعلة من قطاع عام و خاص و منظمات مجتمع مدني من اجل الوصول إلي إستراتيجية تنموية متفق عليها تعزز التوافق و التضامن بين مختلف مكونات المجتمع من اجل تحقيق الأهداف التنموية المتمثلة أساسا في القضاء على الفقر و مختلف أوجه الحرمان. فقطاع المجتمع المدني يعتبر احد مرتكزات الحكم الراشد و هو لا يبرز فقط

[1] نفس المرجع ، ص ص 79 – 80.

كجهة فاعلة في المستوى المجتمعي في أجزاء كثيرة من العالم، لكنه يتسم كذلك بتنوع ثري في طبيعته وتركيبته، ولهذا السبب تتفاوت تعريفات المجتمع المدني بدرجة كبيرة استناداً إلى اختلاف النماذج التصورية والأصول التاريخية والسياق العام. وفيما يلي نورد أهم التعريفات الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني.

- عرف البنك الدولي مؤسسات المجتمع المدني على أنها : **المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية**[1].
- عرف العالم البريطاني جوردن وايت مؤسسات المجتمع المدني خلال مقالة نشرتها مجلة الديمقراطية سنة 1994 بقوله " **المجتمع المدني عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة و العائلة تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة، وتتمتع باستقلالية في علاقتها مع الحكومة، فهي تتشكل بشكل تطوعي من أعضاء المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم و قيمهم** "[2].
- عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها الوجه السياسي للمجتمع لأنها تمثل **ذلك الجزء من المجتمع الذي يربط الأفراد بالمجال العام و بالدولة**[3].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن مؤسسات المجتمع المدني تتضمن على مجموعة عريضة من المنظمات أهمها: **الجماعات المجتمعية المحلية، المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، جماعات السكان الأصليين، المنظمات الخيرية والمنظمات الدينية، النقابات المهنية، مؤسسات العمل الخيري**، وهي كلها تمثل الإطار الذي يعمل الناس فيه مع بعضهم البعض لتحقيق أهداف عامة. كما أنها تدعو للإصلاح الذي يعزز التنمية البشرية المستدامة و تراقب مختلف مراحل تنفيذ الإصلاح[4]. ويتضمن مفهوم مؤسسات المجتمع المدني عدد من العناصر الأساسية أهمها ما يلي[5]:

- المجتمع المدني هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة.
- يقوم المجتمع المدني على أساس رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية.

---

[1] **تعريف المجتمع المدني** ، الموقع الخاص بالبنك الدولي ,تاريخ الاطلاع :17- 08 -2013، انظر الموقع :
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC,00.html.

[2] زهير الكايد، **الحكمانية قضايا و تطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة 2003 ط1، ص 79.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**. وثيقة للسياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جانفي 1997. ص 23.

[4] للاطلاع على المزيد فيما يخص المفاهيم المتعلقة بالمجتمع المدني انظر :
Norton, A, **Civil Society in the Middle East**, New York, E.J.Brill, 1995.

[5] هويدا عدلي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية**، مداخلة ضمن فعاليات ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية" المنظمة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية و المعهد السويدي بالإسكندرية ، المنعقدة في الإسكندرية – جمهورية مصر العربية، خلال الفترة 28 -30 نوفمبر 2005، ص 2 .

- يتطلب المجتمع المدني نظاماً قانونياً يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة.
- سيادة ثقافة مدنية تقوم على أساس قبول الأخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع، والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية وديمقراطية.

ثانيا– وظائف مؤسسات المجتمع المدني: مؤسسات المجتمع لها عدة وظائف تسمح لها بأداء المهام المنوطة بها ضمن إطار المفهوم الموسع للتنمية. وهذه الوظائف تتمثل أساسا فيما يلي:

1- **الوظيفة التحسيسية**: إن مؤسسات المجتمع تسعى و تهدف إلي تحسيس المجتمع بأهمية مختلف القضايا عن طريق إبراز أهميتها و دورها وانعكاسها على حياة الناس، مثل المنظمات البيئة التي تعمل على تحسيس السكان بدور البيئة وانعكاساتها اليومية على الفرد و المجتمع.

2- **الوظيفة الإشعاعية**: وهي تركز بالأساس على قضايا الدعاية وجعل مسألة ما تحتل مركز الصدارة والقوة على صعيد الأهمية.

3- **الوظيفة التكوينية**: حيث تسعى مؤسسات المجتمع المدني لتأهيل و تكوين الفاعلين والمنخرطين بهدف زيادة فاعلية نشاطاتها لتحقيق أهدافها.

4- **الوظيفة الترفيهية**: وتتحقق عن طريق الأنشطة الترفيهية و الرياضية و السياحية التي تقدمها مؤسسات المجتمع لفائدة الافراد.

5- **الوظيفة الاجتماعية**: يشكل هذا المجال حيز كبير من اهتمام مؤسسات المجتمع المدني من خلال مختلف الخدمات المقدمة للمنخرطين و للأفراد، ويندرج ضمن هذا الإطار نشاط الجمعيات الخيرية، الجمعيات الصحية، الجمعيات ذات المطالب شبه النقابية، جمعيات المتقاعدين ...الخ.

6- **الوظيفة التنموية**: هذه الوظيفة تتقاطع مع مختلف الوظائف السابقة لأنها تهدف إلي تعزيز قدرات الأفراد من خلال المشاركة مع القطاع العام في صياغة و تنفيذ و متابعة مختلف البرامج التنموية.

ثالثا– أهمية منظمات المجتمع المدني: إن تدعيم البيئة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة لا تتم من خلال الدولة التي تتمتع بحكم راشد و القطاع الخاص الذي يوفر الوظائف المدرة للدخل فقط، بل يجب أن تمتد البيئة التمكينية لتشمل منظمات المجتمع المدني التي تسهل التفاعل السياسي و الاجتماعي و تعمل على تعبئة المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية وفق ما يوضحه الشكل التالي :

المخطط رقم 3-1: تفاعل مكونات الحكم الراشد في إطار عملية التنمية

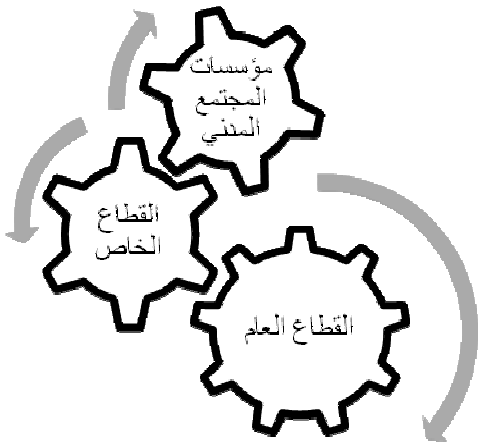

المصدر: من إعداد الطالب

ونتيجة للدور الايجابي لمؤسسات المجتمع المدني في مختلف المجالات فقد أصبحت لهذه المؤسسات أهمية كبيرة بالنظر لكونها أصبحت تمثل الحكومة في التنمية المحلية. ويتعزز هذا الدور من خلال تمتع هذه المؤسسات بجملة من المميزات التي تجعلها تكمل الدور التنموي للدولة، واهم هذه المميزات هي[1]:

- الالتزام الإيديولوجي من قبل مؤسسات المجتمع المدني لنهج التنمية الذي يركز على الناس و لأنماط التدخل عن طريق المشاركة الفعلية؛
- تقوية المشاركة و المساءلة و المرونة لأن المؤسسات التي تتسم باللامركزية هي قليلة البيروقراطية؛
- تكون دائما جاهزة للتعلم على مر الزمن و لها قدرة على تنشيط المشاركة؛
- تتمتع بالاحترام والثقة من قبل فئات المجتمع المحلي؛
- تلتزم بتمثيل الفئات الفقيرة و الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، ولها قدرة اكبر في التعبير عن الآراء المحلية؛
- تتميز بعنصر التقدير المستقل للقضايا المطروحة؛
- تركز على الكفاءة في الأداء و انخفاض التكلفة مقارنة بالمؤسسات العامة و الخاصة؛
- القدرة على الإبداع و التكييف.

وتبرز الأهمية الأخرى لمؤسسات المجتمع من خلال كونها تمثل قنوات لمشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية، وهذا ما يسمح للأفراد بتعزيز قدراتهم من خلال اكتساب جملة من الخصائص و المهارات التي تساهم في

[1] انظر للتفصيل أكثر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، مرجع سابق، ص ص 24 - 25. و زهير الكايد، **الحكمانية قضايا و تطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة 2003 ط1، ص 79 .

زيادة فعالية و كفاءة أداء مؤسسات المجتمع المدني. وفيما يلي أهم الخصائص التي يكتسبها الأفراد من خلال المشاركة في مختلف فضاءات مؤسسات المجتمع المدني[1]:

- اكتساب قوة اكبر في التأثير على مختلف السياسات العامة و الوصول إلي الموارد العامة و خاصة الوصول إلى الفقراء؛
- تعزيز الثقة و الحد من الانتهازية؛
- المشاركة في صياغة و تنفيذ مختلف البرامج المشتركة مع الحكومة؛
- التمكن من رصد الإساءات الاجتماعية؛
- تتاح للأفراد فرص لتعزيز قدراتهم و تحسين مستوى معيشتهم؛
- إتاحة فرص اكبر لحماية البيئة من مختلف المخاطر؛
- التمكن من مساعدة المحرومين من الامتيازات؛
- التمتع بفرص تنمية الموارد البشرية؛
- الاستفادة من تدفق المعلومات التي تعتبر أساس التعاون الاقتصادي و الاجتماعي.

وبناءا على ما سبق يمكن القول بأنه يتوجب على المجتمع حماية حقوق المواطنين، وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة و القطاع الخاص من خلال تفاعلهما مع القطاع الثالث المتمثل في منظمات المجتمع المدني التي يعتبر وجودها شرطا أساسيا لتحقيق تنمية بشرية مستدامة بالنظر لعدة اعتبارات، حيث أن المشاركة العامة من جانب أعضاء منظمات المجتمع المدني في كل هذه العلاقات يؤسس لتشكيل رأس المال الاجتماعي للأمة الذي يعتبر عنصرا مهما في إطار التنمية البشرية المستدامة إلي جانب الراساميل الأخرى.

رابعا– دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية: منذ عقد التسعينات من القرن الماضي عرفت مؤسسات المجتمع المدني توسعاً مذهلاً من حيث الحجم والنطاق والقدرات في جميع أنحاء العالم، وقد ساعد على هذا التوسع تنامي ظاهرة العولمة واتساع نطاق نظم الحكم الديمقراطية و التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات خاصة. ووفقاً لحولية المنظمات الدولية فقد ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعتبر احد أهم مكونات مؤسسات المجتمع المدني من 6000 عام 1990 إلى ما يزيد على 50 ألفاً عام 2006. وبهذا أصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور بارز في تقديم المساعدات الإنمائية على مستوى العالم، وفي هذا الجانب يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن هذه المنظمات قدمت مساعدات دولية تقدر بحوالي 15 مليار دولار أمريكي حتى عام 2006[2].

[1] انظر للتفصيل أكثر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، مرجع سابق ، ص ص 15 – 16 .

[2] للمزيد من التفصيل حول الموضوع انظر:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC

إن هذا التطور الكبير الذي شهده العالم فيما يخص نشاط مؤسسات المجتمع المدني يعكس البعد التنموي لهذه المؤسسات التي تساهم في بناء القدرة الحكمانية من خلال تعزيز الثقة بين أفراد المجتمع و الحكومة، وهذا ما توصل إليه المفكر الأمريكي Putnam Robert أثناء دراسته للحالة الايطالية حيث أشار إلي أن وجود نظام حكم راشد مرتبط بشكل كبير بوجود مجتمع مدني قوي و فاعل*. كما توجد علاقة ايجابية بين فعالية المجتمع المدني و أداء كل من القطاع الحكومي و القطاع الاقتصادي. وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

المخطط رقم 3– 2: العلاقة بين فعالية المجتمع المدني و أداء القطاعين العام و الخاص

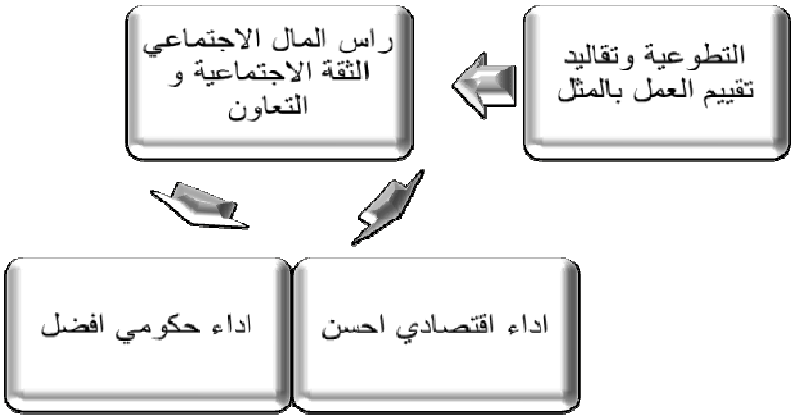

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما جاء في: زهير الكايد ، **الحكمانية قضايا و تطبيقات** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة 2003 ط1، ص 81 .

وقد أصبحت منظمات المجتمع المدني أيضاً طرفا مهما في تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمّل للعمل الحكومي، لاسيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي كما في حالات الحروب و الصراعات. وقد اتضح أكثر تأثير منظمات المجتمع المدني على عملية إعداد السياسات العامة على مستوى العالم خلال العقدين الماضيين، حيث حرصت المؤسسات التنموية الدولية على إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تحديد و صياغة وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في العالم. ويبدو هذا النشاط جلياً من خلال الحملات الدعائية الناجحة

* تشير الدراسة التي قام بها روبرت بوتمان عن المجتمع المدني في الجزئين الشمالي والجنوبي من إيطاليا إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من رأس المال الاجتماعي، وحسن الإدارة، والنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تشابك العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاث، إلا أن الدراسة أثبتت بشكل مقنع أن التوفر الأكبر لرأس المال الاجتماعي في شمال إيطاليا قد أدى إلى درجات أعلى من النمو الاقتصادي فيها مقارنة بجنوب إيطاليا. ويقول بوتمان " **إن التقاليد المدنية السائدة في شمال إيطاليا، تفسر إلى حد كبير القدرة الأكبر لشمال إيطاليا على مجابهة تحديات وفرص القرنين التاسع عشر والعشرين** ". وهذا يؤدي إلى استنتاج أن التراكم المستمر لرأس المال الاجتماعي في شمال إيطاليا هو أحد الأسباب الرئيسية وراء تطورها الاقتصادي والتنموي الذي فاق ما تحقق في جنوب إيطاليا.انظر للمزيد من الاطلاع :- زهير الكايد، **الحكمانية قضايا و تطبيقات** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة 2003 ط1. – عبد العزيز بن عبد الله السنبل ،**دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي المنظم من طرف أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 24. 26 /9/ 2001.

التي تدور حول قضايا محددة مثل حظر زراعة الألغام الأرضية وإلغاء الديون وحماية البيئة. وتتجلى أهم مظاهر التنسيق بين المؤسسات الدولية و مؤسسات المجتمع المدني من خلال:

- المنتدى الاجتماعي العالمي: يعقد هذا المنتدى سنوياً برعاية البنك الدولي ومشاركة صندوق النقد الدولي و الأمم المتحدة منذ عام 2001 و يحضره سنويا العديد من المؤسسات التنموية و مؤسسات المجتمع المدني. وفي سنة 2013 كانت مشاركة المجتمع المدني في الاجتماعات السنوية كبيرة وعكست الاتجاه التصاعدي في حضور المجتمع المدني من حيث عدد ممثليه المشمولين بالرعاية والذين جاءوا من البلدان النامية، ومن حيث عدد الجلسات التي استضافتها الاجتماعات حول السياسات. وقد شارك إجمالا 660 ممثلا عن منظمات المجتمع المدني في الاجتماعات السنوية من بينهم 62 من البلدان النامية، وكان المحور الرئيسي للبرنامج الذي استمر أسبوعا هو **منتدى المجتمع المدني** الذي عقد في الفترة من 9 إلى 12 أكتوبر وقد ناقش الحاضرون من قيادات بالمجتمع المدني ومسؤولين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبرلمانيون، وأكاديميون، وقيادات شبابية، ورجال أعمال عدة مواضيع تندرج ضمن إطار الإستراتيجية المزدوجة الجديدة لمجموعة البنك الدولي والرامية إلى إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك لأفقر 40 % من سكان العالم[1].
- النداء العالمي لمكافحة الفقر: وهو حملة دولية للمجتمع المدني تعمل على مساعدة الدول الفقيرة من خلال الدعوة إلى الإعفاء من الديون وزيادة المعونات الدولية المقدمة لها، ونشير إلى انه خلال سنة 2011 استطاعت هذه الحملة أن تحشد أكثر من 116 مليون مواطن للمشاركة في أنشطة احتجاجية ضد الفقر في مختلف مناطق العالم .
- برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين: وهو عبارة عن برنامج تشاركي بين متطوعي الأمم المتحدة و مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية فخلال سنة 2011 شارك حوالي 7303 من متطوعي الأمم المتحد من 162 دولة في برامج تنموية في العديد من الدول النامية[2].

خامسا– آليات تفعيل المؤسسات في الدول النامية: إن التحديات التنموية كبيرة بالنسبة للدول النامية. وعليه لابد من اتخاذ كافة الإجراءات في سبيل النهوض بالعملية التنموية بما في ذلك تفعيل نشاط مؤسسات المجتمع المدني التي لا تزال بعيدة عن المهام المنوطة بها بالنظر لعدة اعتبارات أهمها ما يلي[3]:

---

[1] للمزيد من التفصيل حول الموضوع انظر:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي 2011– 2012 " **المستقبل المستدام الذي نريد** ، ص 29.

[3] انظر لمزيد من التفصيل:سعيد ياسين موسي ، " **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية** "، الحوار المتمدن العدد 3610 ليوم 17 – 01 –2012 انظر الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=291880

- حداثة النظام الديمقراطي في اغلب الدول النامية، وعدم استكمال بناء المؤسسات الدستورية وصياغة التوافقات المرحلية في النظام السياسي.
- تفتقر المؤسسات للقدرات في ما يتعلق بتحليل القضايا و المناصرة و الوصول إلي المناطق النائية.
- تفتقر إلي شبكات الاتصال و اليات التسيير، كما أنها تعاني من مشكلة الموارد.
- تفتقر إلي التعامل بمعايير الحكم الراشد كالشفافية و المساءلة.
- يجب أن تكون أكثر استجابة و إشراكا للمحرومين.
- تنشط في بيئة قانونية وتنظيمية شديدة و غير مرنة.
- غياب القناعة بأهمية مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار.

إن كل هذه الظروف وغيرها تستوجب القيام بإجراءات خاصة في الدولة النامية من اجل خلق بيئة مواتية لتفاعل مؤسسات المجتمع المدني مع القطاعين العام و الخاص و فق ما تقتضيه آليات الحكم الراشد. ولتحقيق ذلك لابد من صياغة إستراتجية واضحة تأخذ بعين الاعتبار كافة الملاحظات و العقبات وذلك وفق ما يلي :

- يجب أن تنشط مؤسسات المجتمع المدني على أساس مبدأ جوهري يتمثل في التضامن بين مختلف الأفراد المنخرطين، ويكون هذا التضامن مبنيا على ثلاث أسس و هي[1]:
  - الدراية المتعمقة بسير التطورات الاقتصادية و الصناعية و المالية الدولية؛
  - البحث عن سبل و آليات قدرة المجتمع المحلي على مواجهة ليبرالية التبادل و الأسواق للحصول على حصة ملائمة من فرص فوائد العولمة؛
  - تكريس استثمارات جوهرية كافية للفئات الاجتماعية المعرضة.
- يجب أن يوفر الإطار العام الملائم لنشاط مؤسسات المجتمع المدني الذي يتميز بكونه[2] :
  - يوفر القدرات الكافية لتحقيق إمكانياتها الكاملة؛
  - يساهم في خلق البيئة المواتية المتمثلة في الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يضمن الحق في إنشاء الجمعيات ويكفل حرية نشاطها وفقا للقانون؛
  - يوفر الحوافز و الدعم اللازم لإشراكها في صياغة و تنفيذ السياسات العامة.
- يجب أن تصاغ الإستراتيجية التنموية على أساس إشراك كل مكونات الحكم الراشد من اجل:
  - الجمع بين الحكومات و منظمات المجتمع المدني في صياغة و تنفيذ السياسات و البرامج.
  - تشجيع الشراكة مع منظمات المجتمع المدني.
  - تهيئة بيئة مواتية تشجع على التعاون.
  - مساعدة منظمات المجتمع على بناء قدراتها في مجال التخطيط و الإدارة و تنفيذ الأنشطة.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، مرجع سابق ، ص ص23- 24.

[2] نفس المرجع ، ص ص – 27 .24

المبحث الثاني: تعزيز الحكم الراشد ومكافحة الفساد

إن تطور مفهوم التنمية من بعده الاقتصادي إلى البعد الشامل ضمن إطار الترابط بين كل المستويات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والبيئية قد ساهمت في تفعيل دور الدولة التنموي استنادا إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة و التخطيط الطويل الأمد في مجالات التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، ويتوخى هذا التوّجه قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل في إطار حكم القانون والمؤسسات[1]، وبهذا فقد أصبح تعزيز الحكم الراشد يعتبر ضامن أساسي لنجاح العملية التنموية.

المطلب الأول:تعزيز الحكم الراشد:

يشكل تعزيز الحكم الراشد دعامة أساسية تضمن استدامة التنمية من خلال تعظيم كفاءة وفعالية المؤسسات الرئيسية للدولة، ففي ظل الحكم الراشد يتاح لكل الأفراد قدر متساوي من الفرص التي تعزز قدراتهم وتمكنهم من المشاركة بشكل فعال في اتخاذ كل القرارات التي ترتبط وتؤثر في حياتهم.

أولا– مفهوم الحكم الراشد*: جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 1998 ما يلي « الحكم الصالح يعتبر أهم عامل على الإطلاق في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية. والمقصود بالحكم الراشد هو إنشاء مؤسسات – سياسية وقضائية وإدارية – تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنهم من خلالها المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما يعتبرونها مؤسسات تعمل على تمكينهم. وينطوي الحكم الراشد أيضاً على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بوجه عام. وقد أصبح دعم الحكم الراشد عنصراً متزايد الأهمية في الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتصل بالتنمية »[2].

1– تعريف الحكم الراشد : من خلال ما جاء في كلمة الأمين العام يمكن أن نعرف الحكم الراشد على انه نمط وطريقة الحكم و القيادة و التسيير. والحكم الراشد يرتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار. ونظرا لأن مفهوم الحكم الراشد يتضمن مختلف الجوانب المرتبطة بحياة الإنسان السياسية، الثقافية، الاجتماعية و الاقتصادية فليس هناك تعريف دقيق موحد له، ولذلك سنورد التعاريف التي تتوافق مع البعد التنموي وفق ما يلي :

---

[1] عبد الحسين شعبان ، " **التنمية الإنسانية و الحكم الراشد** " ، جريدة الجريدة الكويتية رقم العدد: 342 ، الجمعة 27 يونيو 2008 الموافق ل22 جمادى الثانية 1429.

* تستخدم عدة مصطلحات للتعبير عن الحكم الراشد مثل : الحاكمية، الحكم الجيد، الحكم الصالح ، الحاكمية ، الحكم الرشيد . ،و يعرف بالإنجليزية من خلال مصطلح " Good Governance " ، و هناك تباين فيما يتعلق بأصل مصطلح الحكم ، غير أن معظم الدراسات تشير إلي انه تم استخدام مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني سنة 1978، وقد استعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير (charge de gouvernance) و على أساس هذا التعريف هناك شبه إجماع حول الأصل الفرنسي للكلمة . أما كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي و هو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات عندما أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية و خاصة في معاجم تحاليل التنمية.

[2] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن **أعمال المنظمة** لسنة 1998، انظر الموقع للمزيد من التفصيل:

http://www.un.org/arabic/docs/sgrpt98/sg982.htm#eradicat

- **تعريف البنك الدولي:** الحكم الراشد هو الحالة التي يتم بها إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية[1].
- **تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:** عبارة عن ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الإدارية لتسير شؤون بلد ما على كافة المستويات، وهو يشمل كافة الآليات و العمليات و المؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون و الجماعات بالتعبير عن مصالحهم و ممارسة حقوقهم القانونية و الوفاء بالتزاماتهم و تسوية خلافاتهم[2].
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية** : الحكم الراشد هو استخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية[3].

2- **أبعاد الحكم الراشد:**من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن مفهوم الحكم الراشد يتضمن على أبعاد أساسية من منظور الحكم، وهي[4]:

- **البعد السياسي:** و يتضمن كل ما يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي وبالسياسة العامة على مستوى الدولة و الإنسان، وهو يشير إلي عملية صنع القرارات من اجل صياغة السياسات وعملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم و استبدالهم.
- **البعد الاقتصادي:** ويتعلق بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد، ويشير إلي عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنظمة الاقتصادية لبلد ما و على علاقاته بالاقتصاديات الأخرى، كما يشير إلي قدرة الحكومة على إدارة الموارد و تنفيذ السياسات السليمة بفعالية.
- **البعد الإداري:** ويشمل مختلف الأطر و الآليات التي تقوم بتنفيذ السياسات، كما يشير إلي احترام كل من المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم العلاقات التفاعلية فيما بينهم.
- **البعد الاجتماعي:** ويهدف إلى توجيه الأهداف الجماعية وإنجازها والإصلاح المجتمعي[5].

ثانيا – مؤسسات الحكم الراشد: تعتبر عملية إقامة نظام حكم راشد شرط أساسي لتوفير بيئة تعزز النمو الاقتصادي و تحد من الفقر، فالحكومات التي تستجيب بقدر اكبر لاحتياجات و رغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية حياتهم، ولذلك يعتبر تحسين أداء الحكم عنصر رئيسي في التنمية البشرية المستدامة[6]. والحكم الراشد يستند

---

[1] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ,المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة** 2002 ، ص 101 .

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، مرجع سابق ،ص 8.

[3] محمد محمود العجلوني، **"أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية "**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي المنعقد في إسطنبول، تركيا ، خلال الفترة 9-2013/9/11، ص 4 .

[4] انظر للمزيد من التفصيل حول هذا الجانب كل من : يختار عبد القادر، عبد الرحمن عبد القادر، مرجع سابق، ص 4. و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، مرجع سابق ،ص ص 8 – 10.

[5] محمد محمود العجلوني ، **"أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية "**، مرجع سابق، ص 5 .

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسات الإنمائية، شعبة التطوير الإداري و إدارة الحكم، «**مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم** "، ص 13.

على مؤسسات تتفاعل و تتكامل فيما بينها في مختلف المجالات وعلى هذه المؤسسات أن تكون قوية وذات كفاءة و فعالية لتتمكن من أداء دورها التنموي لأن المؤسسات الضعيفة تعجز عن أداء أدوراها و تكبح العملية التنموية. وضمن إطار الحكم الراشد يتم التفاعل بين ثلاث مؤسسات جوهرية تمثل الإطار العام للنظام، وهي كما يلي[1]:

1- الدولة: وتشمل المؤسسات السياسية المهتمة خصيصا بالتنظيم و الإدارة الاجتماعية و السياسية ضمن حدود إقليم معين خدمة للمصلحة العامة، ومؤسسات القطاع العام تعبر عن مدى فعالية الدولة في خدمة شعبها. وعلى هذا الأساس فإن الدولة الإنمائية تتميز بمؤسسات حكم قوية وخاصة المؤسسات الإستراتيجية المتمثلة أساسا في[2]:

- **الهيئات التشريعية:** وهي مؤسسة لها دور محوري باعتبارها تتميز بدور الوساطة بين مختلف المصالح و الهيئات، كما أنها أساس و ضع القوانين و التشريعات و صياغة السياسات و تحديد أولويات استخدام الموارد المتوفرة بما يتوافق مع المتطلبات التنموية.
- **الهيئات الانتخابية:** وهي تمثل هيئة ذات مصداقية كبيرة لأنها تكفل إجراء انتخابات مستقلة تتسم بالشفافية.
- **الهيئات القضائية:** وهي تمثل هيئة أساسية لأنها تضفي على العلاقات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية إحساس بالأمان من خلال تعزيز مبدأ سيادة القانون.

2- القطاع الخاص: يضم المؤسسات الخاصة الصناعية و التجارية و الخدمية و المصارف إلى جانب مؤسسات القطاع غير الرسمي في السوق. وتؤثر أطراف القطاع الخاص على مختلف السياسات بطرق مختلفة، كما أنها تساهم في خلق بيئة مواتية لتوسع السوق و النشاط الاقتصادي.

2- **المجتمع المدني:** يجمع بين الفرد و الدولة و يضم كافة الأفراد و الجماعات المنظمة و غير المنظمة التي تتفاعل اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا وفقا للقوانين و القواعد الرسمية و غير الرسمية*.

ثالثا- آليات تفعيل و دعم مؤسسات الحكم: يهدف البرنامج الإنمائي لمساعدة الدول على تعزيز و تنمية قدرات الحكم الرشيد من خلال أربع مجالات أساسية[3]:

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، مرجع سابق، ص ص 10- 14.

[2] نفس المرجع، ص ص 10- 14.

* منظمات المجتمع المدني تشمل مجموعة الروابط و الجمعيات التي ينظم بها المجتمع بصورة طوعية وهي تشمل النقابات،المنظمات غير الحكومية، الجمعيات النسائية و القافية،الجمعيات الخيرية و الدينية، رابطات رجال الأعمال، النوادي الاجتماعية و الرياضية، وسائل الإعلام ، الأحزاب السياسية غير الممثلة في مختلف المجالس.

[3] انظر للمزيد من التفصيل : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، مرجع سابق، ص ص 18- 26 .

1- مؤسسات الحكم: إن الدولة الإنمائية القوية يجب أن تتميز بمؤسسات حكم قوية وخاصة المؤسسات الإستراتيجية، ولذلك وجب الاهتمام بترقية و تطوير مؤسسات الحكم من اجل ضمان استمرارية العملية التنموية، ويتضمن ذلك القيام بعدد من الإجراءات أهمها ما يلي:

- دعم و تطوير المؤسسات و الهيئات التشريعية و القضائية و التنفيذية.
- إزالة الحواجز التي تحد من المشاركة الكاملة لمختلف الأطراف وخاصة المرأة.
- الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان و الأمن.
- تعزيز الإدارة المحلية لتحقيق مساهمة فعالة في عملية التنمية.

2- إدارة القطاعين العام و الخاص: يتضمن هذا الجانب تطوير مختلف الأطر التي تساهم في توفير الحوافز للنمو المستدام. وذلك من خلال تأهيل قيادة إدارة التغيير و إصلاح المؤسسات المدنية و الإدارية و الاقتصادية و المالية و الإدارة الحضرية و جعلها أكثر كفاءة و فعالية وشفافية و قابلة للمساءلة.

3- اللامركزية و دعم الحكم المحلي: يتيح انتهاج مبدأ اللامركزية على الحكم المحلي فرص اكبر لمشاركة الناس بشكل مباشر في عمليات الحكم مما يساعد على استيعاب الفئات المستبعدة من عملية صنع القرارات.

4- منظمات المجتمع المدني: منظمات المجتمع هي عبارة عن جماعة من الناس تعمل معا من اجل هدف مشترك، وهي تعكس مدى كفاءة وفعالية رأس المال الاجتماعي من خلال المساهمة في صياغة و متابعة تنفيذ مختلف البرامج التنموية التي تندرج ضمن إطار المفهوم الموسع للتنمية.

رابعا- معايير الحكم الراشد: إن معايير الحكم الراشد تشير إلى مختلف الأبعاد التي يتضمنها المفهوم، حيث تتعدد وتتنوع و تختلف بحسب بأولوية التطبيق من بلد إلى بلد آخر[1]، وتتضمن هذه المعايير على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بحيث لا تقتصر على أداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية فقط ولكنها تمتد لتشمل الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص و المواطنين بصفتهم كأفراد وكناشطين اجتماعيين. وفي هذا الإطار ساهمت مختلف الهيئات الدولية في صياغة معايير محددة للحكم الراشد وفقا لأولوياتها و مجال نشاطها** ، حيث قدم البرنامج للأمم المتحدة معايير تتصف بالشمول تتلخص فيما يلي [1]:

---

[1] أحمد محمد الأصبحي، **مفهوم الحكم الرشيد ومضامينه** ، جريدة 26 سبتمبر الأسبوعية اليمنية، العدد 1674، الأربعاء12 ديسمبر 2012

** قام المعهد الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف دانيال كوفمان و آخرين بتحديد 6 معايير لإدارة الحكم تتمثل أساسا فيما يلي:**1 - المشاركة والمسألة** (Voice and Accountability) : وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان ، وأن يكون جميع المسئولين ومتّخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء . **2- الاستقرار السياسي وغياب العنف** (Political Stability and Absence of Violence) : وتعني استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به ، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة . كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها . **3- فعالية الحكومة** (Government Effectiveness) : أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة ، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع ، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام ، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية .**4- جودة التشريع** (Regulatory Quality) :وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع ، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع . وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة .**5- سلطة القانون** (Rule of Law) : يعني أن

1– الشفافية: تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة و الدقيقة في مواقيتها بطرق منظمة، إلي جانب إفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثوقة. وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك المصدر الرئيسي لهذه المعلومات.كما يجب أن تنشر كافة المعلومات بصفة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة مما يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة في مجال السياسات العامة، وتبرز أهمية الشفافية في توجيه و تصويب السياسات الاقتصادية. ويمكن أن نلخص مفهوم الشفافية في الخطوات التالية:

- الحصول على المعلومة؛
- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته؛
- الدقة في الحصول على المعلومة.

2– المشاركة: ويقصد بالمشاركة إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم في مختلف المجالات، وذلك من خلال إعطاء الحق للنساء و الرجال على حد سواء المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها بكل نزاهة وسهولة وشفافية.

3– حكم القانون– سيادة القانون–: ويقصد به مرجعية القانون و سيادته على الجميع من دون استثناء عن طريق تطبيق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين جميع أفراد المجتمع. كما يجب أن تتوافق هذه القوانين مع معايير حقوق الإنسان بحيث تكون ضامنة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية.

4– المساءلة: وتعني وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتعتبر آلية المساءلة من أهم و سائل تحقيق استدامة التنمية لأنها تهدف لحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين و المسؤولين، وتأخذ المساءلة ثلاثة أشكال وهي :

- **المساءلة التشريعية:** وتكون عبر البرلمان الذي يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها.
- **المساءلة التنفيذية:** وذلك عن طريق خضوع الجهاز التنفيذي ومختلف مؤسساته للمساءلة و للمحاسبة و فق آليات قانونية معروفة.

الجميع ، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين ، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه ، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي, واستقلال القضاء ، وأن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان .**6– مراقبة الفساد ومحاربته** (Control of Corruption) : وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، مرجع سابق ،ص ص 9– 10.

- **المساءلة القضائية:** تعتبر المساءلة القضائية من أهم آليات المساءلة بالنظر لما تتمتع به من مصداقية و سلطة إشراف و متابعة على كل الأجهزة و الهيئات ضمن الإطار القانوني.

5- الإجماع – التوافق – : وذلك من خلال التوجه نحو بناء توافق الآراء الذي يشير الي القدرة على التوسط والتحكيم بين الآراء المختلفة و المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع عن طريق تغليب المصلحة العامة.

6- الإنصاف و المساواة: تتمثل المساواة في خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز. وبذلك فهي تهدف إلى إعطاء الحق لجميع النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

7- الفعالية – الكفاءة – : وتهدف إلى توفر القدرة في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني على تنفيذ المشاريع ضمن إطار تتم فيه الاستجابة إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد من اجل ضمان استمرارية التنمية.

8-الاستجابة: وتعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع و تلبية حاجيات الجميع دون استثناء.

9-الرؤية الإستراتيجية: وهي الرؤية التي تتحدد ضمن إطار المشاركة بين كل من الدولة و القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني. ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار كل المتطلبات الثقافية والاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للمجتمع بهدف تحسن مستوى حياة الأفراد و تنمية قدراتهم و ضمان استدامة بيئية.

10-اللامركزية: يمثل تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال مختلف الإدارات و الجماعات المحلية هدفا أساسيا للحكم الراشد، لأنه يؤدي إلي إرساء مبادئ المشاركة بما يسمح بالحفاظ على حقوق الأفراد باعتبارهم الأقدر على تحديد الأهداف التنموية وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة.

المطلب الثاني: العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية

يعتبر الحكم الراشد الضامن الحقيقي لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، ومن هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد و التنمية بمفهومها الموسع حيث أصبح التحدي الأساسي الذي يواجه أي دولة يتمثل في كيفية إقامة نظام حكم يعزز التنمية البشرية المستدامة و يدعمها بما يضمن تحقيق مصالح الفئات المحرومة.

أولا – أساس العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية: في ظل تنامي ظاهرة العولمة أصبح العالم يتسم بظاهرة الاعتماد المتبادل على اعتبار أن نجاح أو فشل أي دولة يؤثر على الجميع. وقد اجتاحت موجات التغيير الدول النامية مع تنامي ظاهرة العولمة و أتاحت لها فرص عديدة من خلال انفتاح الأسواق العالمية، الأمر الذي يجعلها مسؤولة أكثر

من أي وقت مضى أمام شعوبها فيما يتعلق بالمسار التنموي، ولكن رغم ذلك لا تزال العديد من الدول النامية تعاني من[1]:

- المظالم التاريخية؛
- الديون المتراكمة؛
- الركود الاقتصادي؛
- تراجع التجارة؛
- التفسخ الاجتماعي؛
- الكوارث الطبيعية.

والملاحظ انه أينما كان هناك تغير نحو الأحسن يتضمن تحسين حياة الناس يشار إلي الحكم الراشد بصفته العامل الأساسي في النجاح. وعليه يمكن القول انه من خلال الحكم الراشد فقط نستطيع أن نجد حلولا لمختلف العقبات التنموية و أهمها الفقر و الحرمان، وذلك على اعتبار أن الحكم الراشد كفيل بوضع الأولويات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية على أساس توافق الآراء الواسع في المجتمع، كما يكفل سماع أصوات الفئات المحرومة في عملية صنع القرار المتعلقة بتوزيع الموارد الإنمائية[2]. وعليه يتضح جليا وجود ارتباط وثيق بين التنمية البشرية المستدامة و الحكم الراشد، حيث أن التنمية لا تكون مستدامة إذ لم يكن هناك حكم راشد و الحكم لا يكون راشد إذا لم يقود إلى تنمية بشرية مستدامة. وحتى يقود الحكم الراشد إلى تنمية بشرية مستدامة لا بد أن يتميز ببعض الخصائص الأساسية المتمثلة أساسا في[3]:

- تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد والمجتمع وتوفر الإرادة السياسية لكل ذلك .
- تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها و قواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لاتخاذ إجراءات معينة والسير قُدماً نحو الاستدامة .
- توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي .
- تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للاستخدام الأمثل و الأكفأ و الفعال للموارد والمصادر.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، مرجع سابق، ص 8.

[2] نفس المرجع ،ص 5.

[3] محمد محمود العجلوني، "**أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية** "، مرجع سابق، ص 6 .

ثانيا– الحكم الراشد يعزز التنمية: تشير الدراسات القياسية و الوصفية إلي وجود ترابط قوي بين تعزيز أنظمة الحكم و دفع المسار التنموي، واهم هذه الدراسات هي :

- الدراسة التي قام بها كل من Ades and Die Tella سنة 1996 و توصلا إلي أن الفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة[1]، ومن جهة أخرى درس **كاتو و آخرون** (**Kato et al., 2000**) كيفية تشجيع الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في كمبوديا من خلال المساءلة والشفافية وقابلية التوقع والمشاركة. وقد أشارت هذه الدراسة الوصفية إلى بعض المسائل الهامة الذي يتيحها الحكم الراشد و تؤثر إيجابا على التنمية في كمبوديا.
- أكد كيمب وآخرون (**Kemp et al**) في دراسة أعدت سنة 2005 على أنه لا يمكن الافتراض بان آلية السوق كفيلة بتحقيق بيئة مواتية لاستدامة التنمية. ولكن يجب الوصول إلى ما هو أبعد من قوى السوق لتأسيس حكم راشد فعال لتحقيق التنمية. ويؤكد **Kemp** ذلك بالإشارة إلي أن تجربة بعض الدول النامية التي تبنت برامج إعادة الهيكلة تشير بشكل واضح إلي عجز قوى السوق التلقائية عن تحقيق التنمية، ولكنها ساهمت في ظهور الفساد المالي وتراجع دور الدولة في تحفيز النمو. وبهذا فإن السعي نحو التنمية المستدامة حسب " **كيمب** " يجب أن يتضمن تأسيس هياكل و اطر للحكم الراشد[2].
- قام كوفمان Kaufmann و مجموعة من الباحثين سنة 2005 بدراسة العلاقة بين معايير الحكم الراشد والنمو الاقتصادي معبراً عنه بمعدل دخل الفرد في 209 دول خلال الفترة 1996-2004، وقد توصلوا إلي وجود معدل ارتباط عالي الحكم الراشد و النمو الاقتصادي [3] حيث تتجه العلاقة السببية من معايير الحكم الراشد إلى معدلات الدخل. كما اختبروا أيضا احتمالية العلاقة السببية العكسية أي من النمو الاقتصادي إلى معايير الحكم الراشد فوجدوا ارتباط ضعيف بينهما.

ثالثا– اثر الحكم الراشد على التنمية: إن الترابط بين الحكم الراشد و التنمية يعزز التنمية و يساهم في معالجة التحديات التنموية الكبرى ، وأهمها[4]:

1– مكافحة الفقر و الحرمان : هناك ارتباط وثيق بين الفقر و عدم المساواة فكلاهما يقوض الحكم الراشد و يكبح التنمية، وعليه لابد من كسر هذه الحلقة عن طريق حملات التثقيف الاجتماعي و الثقافي التي تعزز الفهم الشامل للحقوق و المسؤوليات الفردية، وتعزيز العمل وفق منظور استراتيجي يجمع ما بين الدولة و القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني من اجل مكافحة كل أوجه الفقر و الحرمان. وفي هذا الإطار يشير دانيال كوفمان أن الدول تحقق

[1] عبد الله بن حاسن الجابري ، " **الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه** " المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ص 15 .

[2] محمد محمود العجلوني ، **"أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية "**، مرجع سابق، ص 9 .

[3] نفس المرجع ،ص 10.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، مرجع سابق ،ص ص 11- 12 .

أرباحا تنموية اكبر بكثير في ظل الحكم الراشد[1]. وهذا ما تبرزه الإحصائيات الرسمية العالمية التي تشير إلي التأثير الايجابي للحكم الراشد في دفع العملية التنموية من خلال[2]:

- يساهم الحكم الراشد في زيادة الدخل الفردي للأفراد بحوالي ثلاثة أضعاف في الأجل الطويل.
- يخفض معدل وفيات الرضع بنحو الثلثين.
- يساهم في تخفيض نسب الأمية بنحو 15% إلي 25% .
- يساهم في زيادة معل النمو و الاستثمار، حيث أشار تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2010 الصادر عن البنك الدولي إلي أن تخفيض مدة تأسيس شركة بعشرة أيام على الأقل في الدول الفقيرة ذات الحكم الراشد يساهم بزيادة معدل النمو الاقتصادي ب0,4% و زيادة معدل الاستثمار ب0,27 %*.

2- تعزيز النوع الاجتماعي: إن ترابط الحكم الراشد و التنمية البشرية المستدامة مرهون بإزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء، لأن تمكين المرأة بتعزيز قدراتها ومنحها كافة الفرص بكل حرية من اجل مساهمتها الفعالة في العملية التنموية يعتبر شرطا ضروريا لإقامة نظام الحكم الراشد، وهذا الاتجاه منطقي و موضوعي جدا فالنساء يشكلن أكثر من نصف سكان العالم ولذلك يجب أن توفر لهن فرص متكافئة في تعزيز القدرات و صناعة القرارات من خلال المشاركة في مختلف السلطات التشريعية و القضائية و التنفيذية، خاصة وأن انعدام المساواة في السلطة يعزز انعدام المساواة في توزيع مختلف الموارد بين الرجال و النساء. وعليه لا يجب الفصل أثناء مكافحة الإخضاع الذي تعانيه النساء بين التمثيل و التمكين، وبهذا يصبح التمثيل دون معني في غياب التمكين الذي يتضمن ثلاث محاور أساسية:

- إمكانية حصول المرأة على الأموال و التحكم فيها؛
- الاستفادة من فرص التعلم و الوصول للمعلومات؛
- التمتع بكل الحقوق القانونية.

3- الحفاظ على البيئة: يشكل الحفاظ على البيئة باعتبارها الإطار العام الذي تتم به و فيه عملية التنمية شرطا ضروريا لاستدامة التنمية، ومن اجل تحقيق ذلك تحتاج الحكومات إلى الحوافز و الهياكل التنظيمية و القدرات الملائمة لتعبئة الموارد المالية من اجل حماية البيئة، الأمر الذي يتطلب تظافر جهود الدولة و القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني من الأجل المساهمة بشكل فعال و متكامل في الحفاظ على مختلف الموارد البيئية و ذلك من خلال:

- توعية المزارعين و تقديم حوافز لهم من اجل الحفاظ على البيئة؛
- صياغة قواعد و قوانين تخص النشاطات الصناعية و التجارية تتعلق بالمجال البيئي؛
- تنشيط حملات التوعية لفائدة السكان؛

---

[1] يختار عبد القادر، عبد الرحمن عبد القادر، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي الموسوم ب **النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي** ، المنعقد في الدوحة بتاريخ 19 – 21 ديسمبر 2011، ص 7.

[2] نفس المرجع، ص ص 7 – 8 .

*قام كوفمان وآخرون (Kaufmann et al., 2005) بدراسة العلاقة بين معايير الحكم الراشد والنمو الاقتصادي ، معبراً عنه بمعدل دخل الفرد في 209 دول للفترة 1996-2004 ووجدوا معدل ارتباط عالي بينهما.

- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثالث: مكافحة الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة خطيرة جدا لأن أثاره كثيرة و تمتد لتشمل عدة مستويات، فالفساد يكبح التنمية والنمو و يضر بالفقراء و يقوض حقوق الإنسان و الديمقراطية والاستقرار وسيادة القانون،كما انه يعكس فشل الإجراءات و التدابير الحكومية في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، ولذلك يعتبر الحكم الراشد شرط أساسي لتهيئة بيئة تعزز التنمية و تحد من الفقر.

أولا– مفهوم الفساد: يمكننا التطرق لمفهوم الفساد من خلال:

1– تعريف الفساد: يعرف البنك الدولي الفساد على انه "**استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية** "[1]، ويعرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من خلال كونه " **استعمال القوة أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة** "[2] . كما يكن تعريف الفساد من خلال كونه " **السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة ، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية ، مادية أو غير مادية ، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة** "[3].

2– أشكال الفساد : تتعدد أشكال الفساد و صوره لتشمل كل من : الرشوة، استغلال النفوذ، المحسوبية، الغش، تقديم إكراميات لتعجيل الخدمة، الاختلاس، الخداع و الاحتيال، المحاباة، السياسة الغير مشروعة [4].

3– مستويات الفساد: تبرز التعريفات السابقة أن الفساد له مستويين رئيسيين و هما[5]:

- الفساد الصغير و الكبير : الفساد الصغير هو الذي يسود بين الموظفين الحكوميين الذين يحصلون على رواتب غير كافية، وهو يشير إلي المكاسب المادية التي يحصل عليها الموظف الحكومي بغرض إنجاز بعض المهام والخدمات للمواطنين، وعادة ما يسمى هذا النوع من الفساد بالفساد الإداري. أما الفساد الكبير فهو هو الذي يسود بين كبار المسؤولين الذين يتخذون القرارات بشان عقود كبيرة و يتضمن الرشوة و الاختلاس و العمولات أو أعمال السمسرة غير المشروعة التي يقوم بها القادة السياسيون والبيروقراطيون الكبار بغرض الحصول علي دفعات مالية كبيرة.

---

[1] البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم 1996**، ص 124.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **آليات الحكم و مكافحة الفساد**، مرجع سابق ،ص 9.

[3] يحيى غني النجار، **الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي**، تاريخ الاطلاع 22-8 -2012 ، انظر الموقع:
www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc

[4] بر نامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **الفساد و التنمية**، ديسمبر 2008 ، ص 6 .

[5] نفس المرجع ، ص ص 6 – 7 .

- الفساد السياسي: يتمثل في سوء استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ على السلطة أو تعزيز الموقع فيها أو كليهما معا. ويرتبط هذا النوع من الفساد بالأشخاص الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية الخاصة بالقوانين و التشريعات و تخصيص الموارد الأساسية للدولة. ومن مظاهر هذا النوع من الفساد شراء الأصوات الانتخابية و تزوير عملية الاقتراع و سوء استخدام الممتلكات العامة[1].

ثانيا – أثار الفساد : إن الفساد يكبح التنمية و يعزز الفقر و الحرمان حيث تتعدد أثاره لتشمل جوانب عديدة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بيئية و ثقافية، ولذلك فإن تعزيز الحكم الراشد كفيل بالحد من مظاهر الفساد و تسريع و تيرة التنمية. وقد أكدت العديد من الدراسات إلي الأثر البالغ للفساد على الدولة و الأفراد و العملية التنموية في مختلف المجالات نلخص أهمها فيما يلي:

1– اثر الفساد على الاستثمار الأجنبي: فيما يتعلق بأثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر قام Shang- Jjin Wet بدراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لأربعة عشر بلدا مصدرا نحو 41 بلدا مضيفا في التسعينات، وتوصل إلي وجود أدلة واضحة على أن الفساد في البلدان المضيفة يقلص من حجم الاستثمارات الأجنبية. فإذا أرادت الهند مثلا تخفيض مستوى الفساد لديها من 5,75 درجة إلى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة فإن أثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية سيكون مساويا لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة 22%، وفي الأخير خلص إلى أن الدول الأسيوية تستطيع أن تجذب الاستثمار الأجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد في بلدانها[2].

2– اثر الفساد على حجم وتكوين الإنفاق الحكومي: من خلال الدراسة التي قام بها كل من Tanzi & Davoodi سنة 1977 حول مدى تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة توصلا إلي النتائج التالية[3]:

- يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الإنفاق العام عرضة لتلاعب كبار المسؤولين من اجل الحصول على رشاوى .
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة وبعيد عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى هي أقل سهولة على المسؤولين من حيث تحقيق مكاسب شخصية* .
- يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للدولة.
- يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية.

---

[1] وارث محمد، " **الفساد و أثره على الفقر** "، مجلة دفاتر السياسة و القانون العدد 8 ، جانفي 2013 ، ص 86.

[2] يحي غني النجار، **الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي**، مرجع سابق ، ص 5.

[3] نفس المرجع ، ص 6 .

* تشير النظرية الاقتصادية إلي أن تقليص احد مكونات الطلب الكلي سيؤدي إلي انخفاض في مستوى الدخل الوطني من خلال اثر المضاعف , وعليه فإن انخفاض الإيرادات الجبائية سيساهم في تقليص حجم الطلب الكلي عبر الإنفاق الحكومي و هو ما ينعكس سلبا على الأفراد من خلال تقليص الخدمات الأساسية و انخفاض متوسط الدخل . كما يؤثر على الاقتصاد من خلال انخفاض مستوى الدخل الوطني.

وبناءا على ما سبق نستنتج بأن الفساد يؤدي إلي ترجيح النفقات العامة بعيدا عن الاحتياجات التنموية الأساسية وأهمها الصحة والتعليم، حيث وجد Tanzi & Davoodi بأن زيادة الفساد تؤدي إلى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب في الاتصالات وفقدان المياه .

3- اثر الفساد على الفقراء :أكدت روز اكرمان من خلال دراسة أجرتها سنة 1977 تتعلق بمدى تأثير الفساد على تفاقم ظاهرة الفقر أن الرغبة في الحصول على رشاوى يشوه التصرف بطرق مختلفة لاسيما في المشاريع العامة التي لم تحصل على ميزانية كافية [1]. فغالبا ما يتم التضحية بميزانية الصحة الريفية والعيادات المختصة بالصحة الوقائية، وذلك لأن الفساد الذي تسببه سياسة الانحياز في تحويل الموارد بعيدا عن الريف سيزيد من سوء توزيع الدخل مما يساهم في اتساع أوجه الحرمان، خاصة وان سكان المناطق الريفية غالبا ما يتميزون بانخفاض في متوسط الدخل. ويؤدي الفساد أيضا إلي تفاقم الفقر في المدن لأن الفقراء لديهم وسائل أقل في رشوة المسؤولين والسلطة السياسية بشكل عام، ولذلك فهم عرضة لمختلف المخاطر. وفي المحصلة تقول **روز اكرمان** أن الفقراء سيعانون من انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية بسبب:

- مشاريع الاستثمار في البيئة الأساسية ستكون متحيزة ضد المشاريع التي تساعد الفقراء.
- يواجه الفقراء في الريف صعوبات في تصريف منتجاتهم مما يقلل من دخولهم و ويزيد من عدم قدرتهم على مغادرة حالة الفقر التي يعيشونها من خلال استخدام المشاريع الصغيرة الحجم بسبب ما يفرضه الفساد من عوائق.
- تقليل فرص الاستفادة من خدمات التعليم و الصحة للفقراء.

ويتضح لنا من خلال كل ما سبق بأن الفساد يؤثر بشكل مباشر على كفاءة و فعالية و استمرارية العملية التنموية، حيث تتعدد الجوانب و المجالات التي تتأثر فيها التنمية البشرية المستدامة نتيجة لمختلف صور و أشكال الفساد و ذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي :

[1] يحي غني النجار، مرجع سابق ، ص 7.

الجدول رقم3-2: اثر الفساد على مختلف جوانب التنمية

التنمية البشرية المستدامة					
النمو الاقتصادي	الفقر و اللامساواة	الحكم	حقوق الإنسان	النوع الاجتماعي	البيئة
الفساد					
يقلص الاستثمارات المحلية و الأجنبية	يقوض تعزيز الأهداف التنموية للألفية	يقوض شرعية أنظمة الحكم	يعزز مختلف صور التمييز	يعزز التميز ضد المرأة	ارتفاع أشكال الإضرار بالبيئة
يقلص و يحد من المساعدات الإنمائية الخارجية	يرفع من تكلفة الخدمات العامة و يقلل من جودتها	يضعف القواعد المؤسسية لغياب الشفافية و المساءلة	يحد من الحريات	يزيد من أشكال الابتزاز والتحرش	انعدام تشريعات و قوانين بيئية
يحد من نمو و تطور المؤسسات المحلية	يعزز مختلف أوجه الحرمان نتيجة لنقص الدخل	يحد من سيادة القانون	يعزز مختلف أشكال الاستبداد و الاستئثار بالسلطة	يقلص من فرص تعزيز قدرات المرأة	تقليص نشاط المنظمات البيئية
يقلص من حجم الإيرادات الحكومية	تقليص الخدمات العمومية و قلة جودتها				
يشوه السياسات					
يقلص من حجم وتكوين الإنفاق الحكومي					

المصدر: من إعداد الطالب. اعتمادا على ما ورد في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الفساد و التنمية**، ديسمبر 2008 ، ص 96. بتصرف.

يوضح الجدول رقم 3-2 أن تقدم التنمية البشرية المستدامة مرهون بالحد من الفساد من خلال تعزيز آليات الحكم الراشد، حيث يؤثر الفساد على مسار التنمية من خلال مجالات متعددة ترتبط بمختلف الجوانب السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، وذلك وفق ما يلي:

- الفساد يقوض الاقتصاد لأنه يؤدي إلى تحويل الموارد المخصصة للجهود التنموية لصالح الإداريين و المسؤولين وأصحاب السلطة. كما يقلص الفساد من حجم الإيرادات الحكومية في شكل ضرائب و رسوم جمركية؛
- الفساد يقوض عمل المؤسسات و إجراءات وضع السياسة العامة و يحول دون ضمان ابسط الحقوق الاقتصادية و حقوق الملكية؛
- الفساد يضعف من وتيرة الحصول على المساعدات الأجنبية التي تحول للحسابات المصرفية للمسؤولين و السياسيين و ليس للأهداف التنموية؛
- يقلص الفساد من حجم الاستثمار و يزيد من تكاليف الصفقات و يخفض من نوعية انجاز المشاريع و الصفقات؛
- يسهل الفساد في تجاهل قوانين الصحة و السلامة و يشوه السياسات؛
- الفساد يحد من نشاط منظمات المجتمع المدني؛
- الفساد يبطل مفعول القوانين و يسهل الإفلات من التابعة القضائية، ويساهم في تصعيد وتيرة الإجرام؛
- الفساد يزيد من حدة الفقر بسبب تدني مستوى الخدمات الاجتماعية الموجهة للفقراء؛

- الفساد يؤدي إلي تقليص حجم الاستثمار المحلي و الأجنبي و يساهم في الحد من فرص نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية؛
- الفساد يساعد في تنامي ظاهرة غسل الأموال المكتسبة بطرق و أنشطة غير شرعية ؛
- الفساد يؤدي إلي توسيع الفجوة بين الجنسين لأن المبالغ المدفوعة بغرض الفساد تدفع لخرق قواعد الإنصاف؛
- يساهم الفساد في الأضرار بالبيئة لأن ارتفاع الفقر و تدني مستويات الدخل تؤدي إلى لجوء الأفراد لطرق غير مستدامة لتلبية مختلف حاجياتهم الأساسية، مثل استخدام خشب الأشجار للتدفئة و الطهو.

المبحث الثالث: تطوير مصادر تمويل التنمية

إن نجاح واستدامة التنمية يرتبط ارتباطا مباشر بمدى توفر الموارد المالية الضرورية، وهو ما يشكل عائقا كبيرا يحد من الجهود التي تبذلها الدول النامية التي يفتقر اغلبها إلى الموارد المالية التي تحتاج إليها لتمويل متطلباتها، ونتيجة لذلك كان لابد أن تتضمن عملية التنمية في أولى مراحلها توفير رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق عملية التنمية و مواجهة مختلف التحديات وتلبية الحاجيات الضرورية للأفراد خاصة مع تفاقم التحديات التنموية للدول النامية بصفة عامة و الدول الفقيرة بصفة خاصة، وأمام هذا التحدي الكبير تبرز أهمية التمويل باعتباره محرك أساسي لدفع مسار التنمية.

المطلب الأول:مفاهيم حول تمويل التنمية:

يرتبط نجاح العملية التنموية بمدى توافر الموارد المالية اللازمة لمواجهة المتطلبات التنموية المتعددة، وعلى هذا الأساس فإن تعبئة مختلف مصادر تمويل التنمية يشكل أولوية قصوى يجب أن تعمل على تحقيقها كل دولة من اجل استمرارية عملية التنمية.

أولا– تعريف التمويل: التمويل عبارة عن البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال من اجل توظيفها لتلبية الحاجيات الضرورية وتحقيق الأهداف المسطرة[1]، وبناءا عليه يمكننا إعطاء تعريف عام للتمويل من خلال كونه يمثل: **الإمداد بالأموال في وقت الحاجة إليها، لمن يطلبها –دولة مؤسسة، أفراد –سواء تعلق الأمر بمشروع كبير أو صغير أو بتدبير منزلي**، علما أن لفظ التمويل قد يحتمل احد المفهومين التاليين:

- **المفهوم الواسع**: التمويل عبارة عن مجموع العمليات التي تمكن من تلبية كل احتياجات رؤوس الأموال عن طريق التخصيصات الأولية أو القروض أو مساهمة الدولة التطوعية أو بسندات أو عن طريق مساهمات الخواص والأفراد.
- **المفهوم الضيق** :عبارة عن مختلف القروض التي تمنح للمؤسسات من اجل بقائها واستمرارها.

ثانيا– أهمية التمويل: تكمن أهمية التمويل في توفير الموارد والإمكانيات المالية لمن يطلبها بهدف تلبية احتياجاتهم، وذلك وفق ما يلي:

1– بالنسبة للمؤسسة :كل مؤسسة في حاجة دائمة للموارد المالية من أجل الاستمرار والتطور، إذ أن هدف كل مؤسسة هو البقاء والربح ولا يمكن ضمان ذلك إلا عن طريق التطور الدائم وتوسيع المشاريع القائمة، وبما انه لا يمكن لأي مؤسسة مهما كان حجمها توفيره هذه الموارد ذاتيا، فقد جاءت أهمية التمويل باعتباره شريان العمل الاستثماري الذي يتيح للمؤسسة تمويل استثماراتها ونشاطها الاستغلالي.

[1] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر، ط1 ، عمان 2000، ص77.

2- بالنسبة للدولة :تكمن حاجة الدولة الملحة للتمويل خصوصا فيما يتعلق بالعملية التنموية، فكما هو الحال بالنسبة للدول النامية التي تعاني من تخلف اقتصادي من جهة وعائق قلة الموارد المالية من جهة أخري، وهو ما يجعل اعتماد الدول النامية على مختلف أساليب التمويل أمرا مهما و مبررا، وذلك لمجابهة متطلبات العمليات الاستثمارية من خلال النقاط التالية:

- تحقيق التنمية الشاملة و تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تمويل استثمارات المشاريع الكبرى والمنشات القاعدية.
- تمويل عجز ميزانية الدولة.
- تمويل العجز في الأنظمة الاجتماعية.
- تمويل عجز المؤسسات العامة.

3- بالنسبة للفرد :كما هو معلوم فإن الهدف الأساسي لأية عملية تنموية هو تحسين مستوي معيشة الفرد وتحقيق رفاهيته، ومن هنا فإن كل الأهداف المرجوة من خلال مختلف العمليات التمويلية تصب كلها في إطار خدمة مصلحة الفرد والمجتمع وذلك من حيث:

- توفير الهياكل الضرورية لرفاهية الأفراد.
- تحسين الظروف الصحية للأفراد.
- توفير مختلف السلع والخدمات المطلوبة من الأفراد.
- تحسين ظروف التعليم وتطوير مناهج الدراسة والتدريب.
- المساهمة في الحد من البطالة من خلال مناصب الشغل الموفرة نتيجة تمويل المشاريع الاستثمارية.

ثالثا- تمويل التنمية : التنمية تتطلب في أولي مراحلها توفير قدر كافي من الموارد المالية يمكنها من تمويل احتياجاتها في مختلف القطاعات، حيث يمثل الافتقار إلي رؤوس الأموال أهم عقبة تواجه الدول النامية نحو المضي قدما في المسار التنموي، ولذلك فإن البحث عن الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج التنموية يشكل أولوية قصوى وشرط أساسي لتحقيق التنمية، ومن هنا تأتي أهمية تمويل التنمية باعتباره يمثل إجمالي التدفقات المالية المحلية و الأجنبية الموجهة لدعم البرامج التنموية من اجل تحسين مستوى معيشة الأفراد، وعليه يمكننا إعطاء تعريف شامل لمفهوم تمويل التنمية من خلال كونه يعبر عن:

- **توفير المصادر المالية اللازمة و الملائمة لتحقيق الأهداف التنموية[1] .**
- **التدفقات المالية المحلية و الأجنبية الموجهة لانجاز وإحقاق برامج و مشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[2].**

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية: الأسس- النظريات- التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر و التوزيع ط1، عمان 2013 ،ص 136 .

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 293 .

رابعا– الإدارة المالية للتنمية : يرتبط مفهوم تمويل التنمية بالإدارة المالية الفعالة للمصادر المتاحة و كيفية التعامل معها و توجيهها نحو الاستثمار الأمثل، حيث أن التمويل يشير إلي عملية الحصول على الأموال من أنسب المصادر المتاحة، بينما يتضمن مفهوم الإدارة المالية الحصول على الأموال من أنسب المصادر وحسن إدارتها واستخدامها إضافة إلى التخطيط والرقابة المالية، لأن الوفرة المالية بدون إدارة مالية فعالة لا تمكننا من تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها، ومن خلال عملية استقراء الواقع التنموي للدول النامية يمكننا استنتاج توفر الموارد المالية في بعض هذه الدول غير أنها لم تحقق نتائج تنموية معتبرة، وعليه تعتبر الإدارة المالية الفعالة جزء أساسي من عملية التنمية بمفهومها الموسع. ونتيجة لما سبق يمكننا تعريف الإدارة المالية التنموية على أنها « **مجموعة النشاطات المترابطة و المتعلقة بتوفير الأموال للازمة لتنفيذ الجهود و الأهداف التنموية ضمن إطار عقلاني يقوم على الاستخدام الأمثل للأموال المتاحة وفقا للأولويات المدروسة و المعتمدة** ». ومن خلال هذا التعريف يمكننا استنتاج الوظائف الأساسية للإدارة المالية التنموية وذلك وفق ما يلي[1]:

- تحديد مصادر التمويل و اختيار أفضلها من حيث الشروط و الفوائد؛
- التخطيط المالي التنموي من حيث تقدير الاحتياجات و توزيع المخصصات وفقا لسلم الأهداف بما يتوافق مع تحقيق الأهداف التنموية؛
- التوفيق بين التخطيط المالي التنموي و الميزانية العامة للدولة عن طريق التنسيق بين سياسات التمويل التنموي و السياسات العامة للدولة في مختلف المجالات الاقتصادية،السياسية، الاجتماعية؛
- الاضطلاع بمهمة متابعة و مراقبة و تقييم عملية التنمية وخاصة فيما يتعلق بجانبها المالي.

المطلب الثاني :مصادر تمويل التنمية

تحتاج عملية التنمية للموارد المالية بشكل مستمر من اجل ضمان استدامتها، وعلى هذا الأساس تصبح العلاقة بين التنمية و الموارد المالية علاقة وثيقة تستند بشكل كبير على العلاقة القائمة بين الاستثمار و الادخار، وعند الحديث عن الدول النامية فإن هذه الأخيرة تحتاج بشكل مستمر لتوفر الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف التنموية، وبما أن هذه الدول لا تستطيع في اغلبها أن توفر الموارد المالية الضرورية من مصادرها الداخلية فإنها تلجا بشكل مستمر للبحث عن مصادر أخري خارجية لتلبية احتياجاتها التنموية، وعليه يمكننا عرض مصادر تمويل التنمية التي تعتمد عليها الدول النامية بشكل أساسي وفق ما يلي:

أولا– المصادر الداخلية:تتمثل الموارد الداخلية بصفة أساسية في مدخرات العائلات وقطاع الأعمال والمدخرات الحكومية، حيث تكون هذه المدخرات اختيارية أو إجبارية، وبذلك يمكننا عرض المصادر الداخلية لتمويل التنمية وفق ما يلي:

[1] نفس المرجع، ص ص 136-137 .

1- المدخرات الاختيارية: وهي تشمل كل المدخرات التي تقوم بها العائلات و قطاع الأعمال و هي تتضمن:

ا- مدخرات القطاع العائلي : يتمثل ادخار العائلات في الفرق بين الدخل التصرفي و مجموع الإنفاق على مختلف أوجه الاستهلاك، ويمثل هذا النوع من المدخرات نسبة معتبرة في الدول النامية، ويأخذ احد الأشكال التالية:

- **الزيادة في الأصول النقدية للأفراد مما يدفعهم للاحتفاظ بتلك الأصول في صورتها النقدية أو العينية، أو كودائع أجلة أو عاجلة لدي مختلف المصارف وصناديق الادخار.**
- **المدخرات التعاقدية مثل أقساط التامين والمعاشات.**
- **الاستثمار المباشر فيما يتعلق بالعقارات مثل: الأراضي، مساكن، متاجر، حيث أن المستثمر هو نفسه مدخر.**

والملاحظ في هذا المجال هو ضعف قدرات الادخار المحلي في إجمالي الدول المتخلفة نظرا لانخفاض مستويات الدخول في اغلب هذه الدول، وهو ما يستدعي بذل المزيد من الجهود من اجل تعزيز قدرات الادخار لدي الأفراد وذلك من خلال عدد من الإجراءات و الآليات أهمها ما يلي[1]:

- تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد و اتخاذ سياسات نقدية محفزة للاستثمار في الأوراق المالية؛
- رفع كفاءة المؤسسات و الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات كصناديق الادخار و بنوك التنمية؛
- التوسع في مختلف صور و أشكال الادخار التعاقدي بتشجيع مختلف أشكال التأمين و تطوير أنظمة المعاشات و التأمينات الاجتماعية و توسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد.

ب- مدخرات قطاع الأعمال: ويشمل كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من التي تشكل مصدرا للادخار، ونفرق هنا بين قطاع الأعمال الخاص و العام وذلك وفق ما يلي:

- مدخرات قطاع الأعمال الخاص : وهي تمثل كل مدخرات القطاع الخاص الذي ينشط في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، ويرتبط هذا النوع من المدخرات ارتباطا مباشرا بالأرباح المحققة، فكلما كان حجم الأرباح كبير كلما زاد حجم المدخرات.
- مدخرات قطاع الأعمال العام : في العديد من الدول النامية لا تزال الدولة تحتكر مجالات واسعة في الاقتصاد، كما أنها تنشط من خلال مشاريع شراكة مع الخواص في عدة مؤسسات عمومية، وعلى هذا الأساس فإن الأرباح التي تحققها المؤسسات العمومية عبارة عن مدخرات عمومية تتجه نحو تمويل مختلف احتياجات العملية التنموية.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 302.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلي ضرورة تفعيل الجهود من اجل توجيه كافة مدخرات قطاع الأعمال لدعم مسار العملية التنموية، ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد سياسات مالية محفزة تساعد المؤسسات العامة و الخاصة على اتخاذ سياسات رشيدة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح بما يعزز قدرات الادخار المحلي.

2- المدخرات الإجبارية: وتشمل على الادخار الذي يقتطع بصفة إجبارية من الدخول المتحققة لدى الأفراد ويتضمن ما يلي : إدخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

ا- الادخار الحكومي: يتمثل في الفرق الموجود بين الإيرادات والنفقات العامة الجارية الذي يوجه إلي تمويل المشاريع الاستثمارية أو تسديد أقساط من المديونية، وتعتبر الضرائب بنوعيها المباشرة والغير المباشرة احد أهم مكونات الإيرادات الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون، أما في حالة وجود عجز فيتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، حيث تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها و ضغط نفقاتها من اجل تحقيق فائض لتغطية متطلبات التنمية [1] .

ب- التمويل التضخمي: في بعض الفترات تلجأ السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة، وذلك عبر إصدار نقود ورقية جديدة أو عن طريق الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية، ويسمى هذا الإجراء بالتمويل التضخمي الذي يعاب عليه انه يساهم في[2]:

- انخفاض قيمة العملة الوطنية وما ينتج عنها من انخفاض في المدخرات وارتفاع الاستهلاك.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار، وهو ما يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات .
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.

ج- الادخار الجماعي: وهي تمثل الادخارات التي اقتطعت من بعض الفئات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة مثل أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية .

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن المصادر الداخلية لتمويل التنمية تشكل أدوات فعالة لسد الاحتياجات التنموية إن أحسن تعبئتها و استخدامها، وعلى هذا الأساس يجب على الدول النامية أن تعمل جاهدة من خلال

[1] محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.،ص347.

[2] عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار المجدلاوي، عمان،1999، ص ص46.47.

اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تساعد على تعبئة الموارد الداخلية وحسن استغلالها تحقيقا للأهداف التنموية وذلك من خلال ما يلي :

- تهيئة بيئة مواتية للقيام بالتنمية الشاملة من خلال تعبئة كل الموارد المحلية بما يخدم التنمية عن طريق توجيهها نحو زيادة القدرات الإنتاجية، كما يستلزم تهيئة بيئة مواتية من خلال اتخاذ سياسات اقتصادية سليمة تراعي ترتيب الأولويات وتختار الأدوات المناسبة وتأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات المحتملة الحدوث، كما أن تشجيع الادخار وتوسيع الأسواق والشركات وتقديم ضمانات مناسبة للقطاع الخاص وسيادة واحترام القانون وغير ذلك يساهم بشكل كبير في تهيئة ودعم البيئة الداخلية المواتية للقيام بالعملية التنموية.
- تعزيز المالية العامة عن طريق جعل الميزانية السنوية للدولة مرنة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية بما لا يؤثر سلبا على عملية التنمية، مع ضرورة العمل على إنشاء نظام ضريبي عادل يشجع النشاط الاقتصادي ويحد من التهرب الضريبي، ومما يساعد على هذا توسيع القاعدة الضريبية لتشمل الدخول غير الخاضعة للضريبة و توسيع الضرائب غير المباشرة وجعلها أكثر عدالة كأن تتضمن بعض النشاطات كمجالات قطاع الخدمات النامي، كما يجب تبسيط القوانين الضريبية وتطوير وتحسين الجهاز الضريبي.
- تعزيز القطاع المالي بحيث ينبغي على كل دولة أن تدعم إنشاء الأسواق المالية، مع وضع الإطار القانوني الخاص بها والذي يضمن إيجاد بيئة تنافسية، كما انه من الضروري في هذا المجال تحسين وتعزيز إدارة الشركات والمؤسسات خاصة فيما يتعلق منها بالجانب المحاسبي، مع الإشارة إلي أهمية تيسير عملية تمويل المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

ثانيا – المصادر الخارجية:تعتبر الموارد الخارجية مهمة جدا خاصة ما تعلق منها بالدول النامية التي تعاني من فجوة ادخارية مما يضطرها إلي الاعتماد في تمويل متطلبات العملية التنموية على المصادر الخارجية التي تأخذ احد الأشكال التالية:

1– المساعدات الرسمية الإنمائية: إن تحويل الموارد من الدول المتقدمة المانحة إلي الدول النامية يتضمن مختلف الموارد المالية التي توجه للدول الفقيرة لأغراض تنموية من طرف الجهات المانحة، وتكون المساعدات على شكل منح و هبات نقدية أو عينية مثل المساعدات التي تتحصل عليه بعض الدول في الحالات الطارئة كالكوارث و الحروب. والملاحظ أن كل من كل من : المنح، الهبات، القروض الميسرة التي تحتوي على 25 % على الأقل كعنصر منح تعتبر عنصر أساسي في السياسات الداعمة للتنمية، وهو يأخذ شكلين أساسيين[1] :

- المساعدات الثنائية التي تدار من قبل أجهزة حكومية في الدول المانحة؛
- المساعدات المتعددة الأطراف التي تدار من طرف الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة و البنك الدولي.

[1] بلقاسم العباس، **المساعدات الخارجية من اجل التنمية**، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسور التنمية، العدد 78، ديسمبر 2008 ،ص 17 .

حيث أن تسريع معدلات النمو و إحداث تنمية في الدول النامية يتطلب تدفقا مستمرا لرؤوس الأموال الخارجية بجانب تعبئة المدخرات المحلية المتاحة، فمنذ الخمسينات من القرن الماضي بدأت الدول الغنية في تقديم مساعدات تنموية لفائدة الدول الفقيرة المستقلة حديثا نتيجة لعدم كفاية التدفقات الخاصة للدول النامية وضعف قدرات الادخار المحلي، وضمن نفس الاتجاه دافع الكثيرون على ضرورة تقديم المساعدة التنموية في شكل قروض ميسرة أو إعانات للدول النامية وخاصة الفقيرة منها من اجل تحريك الاقتصاد و تنمية البنية التحتية، وقد استندوا في ذلك على عدة حجج أهمها نظرية الفجوة المالية التي تقول بأن الدول الفقيرة تعيش في حلقة مفرغة لأنها غير قادرة على الادخار وبالتالي ليس لديها رأس المال الكافي لإحداث التنمية وإخراجها من دائرة الفقر المغلقة، وذلك ما يبرر اتجاه اغلب المنظمات الدولية إلي مطالبة الدول الغنية بضرورة رفع حجم المساعدة التنموية المقدم للدول النامية، ونتيجة لذلك طالبت الأمم المتحدة بضرورة تقديم قروض ميسرة و إعانات للدول الفقيرة، كما طالب البنك الدوالي سنة 1954 بضرورة إنشاء المؤسسة المالية الدولية لتقوم بتعبئة الموارد اللازمة لذلك، وفي نفس الإطار طالبت جمعية الكنائس العالمية سنة 1958 بضرورة تقديم الدول الغنية 1 % سنويا من ناتجها الإجمالي كمساعدة للدول الفقيرة، وفي سنة 1968 طالبت أونكتاد بضرورة اعتماد 0,7 % سنويا من الناتج المحلي الإجمالي للدول الغنية كمساعدة تنموية لفائدة الدول الفقيرة حتى تستطيع تحقيق معدل نمو يقدر ب 6 % الأمر الذي لم يتحقق نظرا لعدة عوامل. وبالرغم من كل هذه التعهدات فقد تراجعت نسبة مساهمة الدول المتقدمة المانحة من المساعدات التنموية بشكل ملحوظ منذ الخمسينات من القرن الماضي من 0,53 % من إجمالي الناتج المحلي للدول المانحة إلي 0,39 % خلال الفترة 1966 – 1969 ثم استمرت في الانخفاض خلال الثمانينات لتصل النسبة إلي 0,35 % خلال الفترة 1982 – 1983، وتواصل هذا الانخفاض إلي حدود 0,21 % مع بداية الألفية الأمر الذي استدعى تدخل المجتمع الدولي ليقرر في قمة مونتراي سنة 2002 على ضرورة تخصيص 0,7 %من إجمالي الناتج المحلي للدول الغنية لفائدة النامية. ومع أن بوادر ارتفاع حجم المساعدات الإنمائية اتضحت معالمها بعد صياغة الأهداف الإنمائية العالمية التي جعلت من قضية التنمية و الحد من الفقر مسؤولية عالمية غير أن الأزمات المالية المتكررة التي تعرضت لها الدول المتقدمة بشكل خاص بدءا من سنة 2007 أثرت كثيرا على تراجع حجم المساعدات التنموية، ففي سنة 2012 بلغت قيمة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المانحة 125,6 مليار دولار وهو ما يعادل 0,29 % من إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة، ويعتبر هذا الرصيد اقل ب 4 % و 6 % عن سنتي 2011 و 2010 على التوالي ، ويرجع سبب هذا التراجع إلي الضغوط المالية التي تعرضت لها الدول المانحة نتيجة لأثار الأزمة المالية[1] .

ومن خلال ما سبق عرضه يجب أن نؤكد على أهمية المساعدات التنموية المقدمة للدول النامية وخاصة تلك الفقيرة في دعم المسار التنموي، الأمر الذي يتطلب إعادة مراجعة الآليات و الأطر التي تتم من خلالها تقديم

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2013**، ص 52 .

الإعانات واستخدامها بما يساعد على تفعيل الدور التنموي للمساعدات المقدمة من الدول المانحة، وذلك عبر اتخاذ عدد من الإجراءات أهمها ما يلي[1]:

- ضمان تدفق مستمر و مستدام للمساعدات الرسمية لرفع قدرة الاستثمار و دعم النمو الاقتصادي بما يساعد على تحقيق قيم مضافة.
- يجب أن يتم تقديم المساعدات بمعزل عن الدورات التجارية و الاقتصادية داخل الدول المتقدمة .
- ضرورة وضع معايير شفافة لتقييم المساعدات التنموية من حيث التعبئة و المنح و الاستخدام.

2-الاستثمار الأجنبي :من الناحية الاقتصادية يعتبر الاستثمار المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق التنمية وضمان استمراريتها في الدول النامية يتطلب تعزيز قدرات الاستثمار، ونظرا لعدم توفر الموارد المالية الضرورية لتعزيز الاستثمار العام و الخاص في الدول النامية فإنها تعمل جاهدة على جذب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها احد أهم بدائل التمويل التنموي خاصة في ظل تفاقم مشكلة المديونية الناجمة عن الاقتراض في الدول النامية. ويعرف الاستثمار الأجنبي بشكل عام على انه " **كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دول مضيفة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سوءا أكان الهدف مؤقت أو لأجل** " [2]. وبهذا فإن الاستثمار الأجنبي يساهم في تحريك الاقتصاد الوطني وتطوير آليات الإنتاج من خلال ما يوفره من نقل للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة والخبرات والمهارات، ونتيجة لذلك فإن العديد من الدول النامية تشجع هذا النوع من مصادر التمويل التنموي من خلال الامتيازات والحوافز التي تجذب و تحفز الاستثمار الأجنبي الذي يأخذ احد الأشكال التالية:

ا- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:يتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مختلف أوجه الاستثمار في الأوراق المالية من خلال شراء السندات الخاصة باسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة في الأسواق المالية، وقد كان هذا النوع من الاستثمارات يشكل احد أهم الأساليب الاستثمارية حتى أوائل القرن العشرين، حيث كان يقوم رجال الأعمال في الدول الصناعية بشراء أسهم وسندات مشاريع في دول أجنبية عديدة. وبهذا فإن الاستثمار غير المباشر لا يعني سوي تكوين محفظة لتوظيف رؤوس الأموال والحصول على عائد[3]، وذلك بالنظر لأن ملكية الأوراق المالية لا تعطي للأفراد أو الشركات حق ممارسة نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري، غير انه سرعان ما بدأ يتراجع هذا النوع من الاستثمارات بسبب الأزمات المالية و الاضطرابات المسجلة في أسعار الصرف الدولية.

[1] بلقاسم العباس، **المساعدات الخارجية من اجل التنمية**، مرجع سابق، ص 9 .

[2] فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية1998، ص 23 .

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت 1998 ،ص277.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشاريع تقع خارج حدود الوطن الأم بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشاريع. ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي باعتباره نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يهدف إلي حصول كيان أي عون اقتصادي في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني أخر، ويتيح هذا النوع من الاستثمار وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسة، بحيث تتاح للمستثمر الأجنبي درجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1]، ففي الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، ومن هنا يبرز الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار غير المباشر في المحافظ و الصناديق الاستثمارية المختلفة. ويتخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال أهمها:

- إنشاء مشروع جديد؛
- تملك أصول منشاة قائمة؛
- عبر عمليات الاندماج و التملك.

ويأخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال، حيث تتنوع صور و أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لطبيعة النشاط، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر احد الأشكال التالية [2] :

- **البحث عن المصادر**:من خلال البحث عبر الاستثمار على استغلال الميزة النسبية للدول التي تتوفر على مختلف الموارد و الثروات كالنفط و الغاز، مع الاستفادة من فرص توفر العمالة و انخفاض تكلفتها.
- **البحث عن الأسواق**:يسعى الاستثمار في هذا الجانب إلي تلبية المتطلبات الاستهلاكية في الدول الموطنة للاستثمار.
- **البحث عن الكفاءة**: يتحقق هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالاتحاد الأوروبي.
- **البحث عن أصول إستراتجية**: يتم من خلال قيام الشركات بعمليات شراكة أو تملك أو اندماج خدمة لأهدافها الإستراتيجية .

ب-1- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه يساهم في تحقيق منافع عديدة للدول النامية أهمها:

- توفير تمويل للتنمية؛
- وسيلة لنقل التكنولوجيا و التقنية الحديثة؛

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 ،ص 53 .

[2] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسور التنمية العدد 33،سبتمبر 2004 ، ص 6 .

- يساهم في خلق فرص عمل جديدة؛
- يساعد على تنمية الصادرات و دعم ميزان المدفوعات.

وقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم خلال النصف الثاني من القرن الماضي في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، وبشكل خاص خلال فترة الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي حيث تنامت بشكل كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي نتيجة لتظافر عدة عوامل ساعدت على ذلك أهمها:

- تسارع موجة التوجه نحو اقتصاد السوق مع تنامي تحرير التجارة و الاستثمار؛
- تقلص حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المانحة ؛
- تنامي المتطلبات التنموية للدول النامية وضعف مواردها المالية.

ومع تنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تحرير الاقتصاد و التجارة في اغلب الدولة النامية التي تسعى إلي استقطاب حجم اكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم الاقتصاد وتحريك عملية التنمية، خاصة مع تطور وتوسع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي ساهمت في انحصار الاستثمار الغير المباشر، كما لعب التطور التكنولوجي دورا مهما في زيادة معدلات الاستثمار المباشر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات عبر فروعها المتوطنة في كل اقتصاد وطني من خلال منح تراخيص نقل الخبرة والتكنولوجيا و البحث عن المزايا النسبية للتوطن في مختلف الاقتصاديات، كما أن الدول النامية تتوفر على مزايا محفزة للاستثمار الأجنبي كانخفاض تكلفة اليد العاملة و وفرة الموارد الأولية ومصادر الطاقة، هذا وقد قامت الدول النامية بتعديل و صياغة القوانين المتعلقة بالاستثمار عبر جملة من التنظيمات المتعلقة بتحديد العلاقة بين الدولة و المستثمرين الأجانب وذلك تماشيا مع التغيرات الاقتصادية العالمية خصوصا مع تنامي الاندماج العالمي .

ب-2 - اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم : شهد العقد الأول من القرن 21 انتعاش في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي مقارنة بالفترات السابقة، حيث ساعدت المزايا التي أتاحتها العولمة على توسع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير مقارنة بالتسعينات، وقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر في العالم من 241 مليار دولار و 207 مليار دولار سنة 1990 إلي 1505مليار و 1409 مليار دولار سنة 2010[1]، وذلك على الرغم من أن الفترة التي أعقبت الأزمة المالية في سنة 2007 شهدت تراجع في نمو حجم الاستثمار قليلا نتيجة التوقعات الاقتصادية غير المضمونة بسبب تأثيرات الأزمة المالية و ما نتج عنها من تراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المتقدمة بشكل عام، وهو ما دفع بالشركات المتعددة الجنسيات إلي التريث تجاه الاستثمارات الجديدة، ومع ذلك فإن التوقعات تشير إلي احتمالية تحسن معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم في السنوات المقبلة. والشكل التالي يوضح اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة 1990-2012 .

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، **تقرير الاستثمار العالمي**، عرض عام 2013 ، ص ص 7- 8 .

الشكل رقم 3-3 : اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

الوحدة: مليار دولار أمريكي

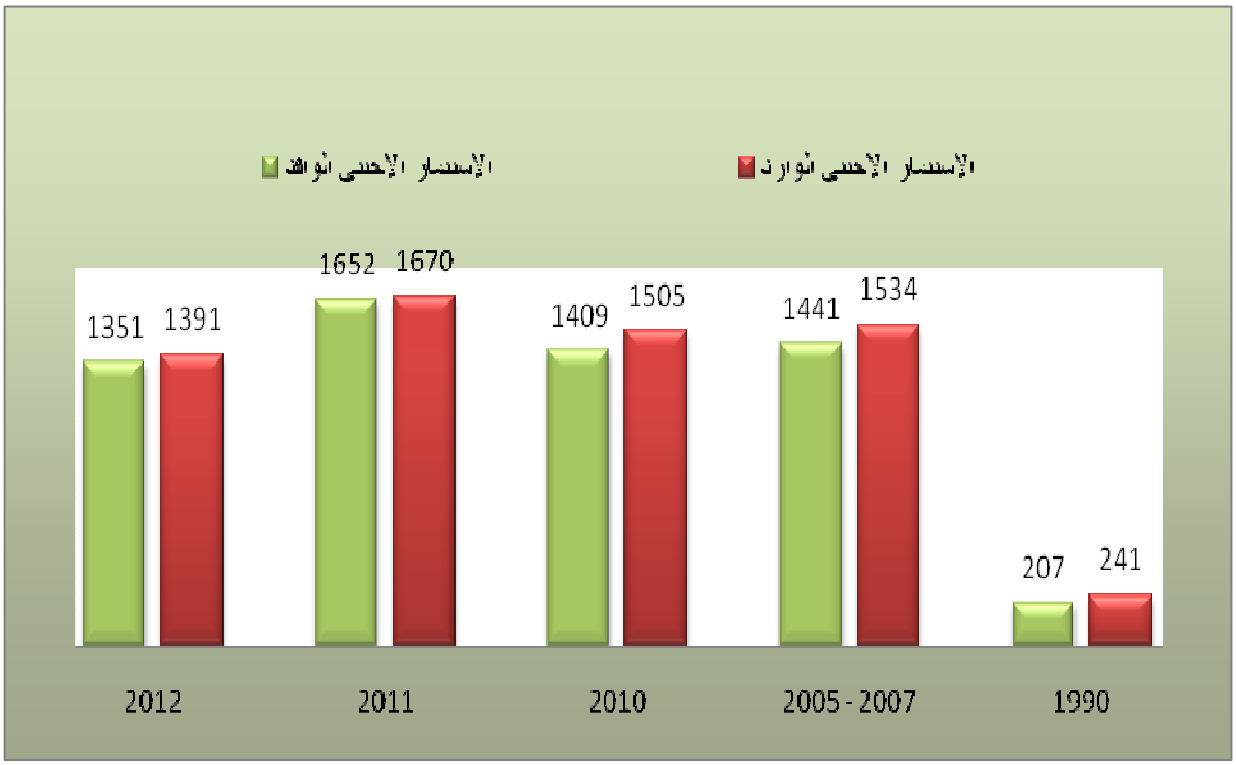

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة، تقرير الاستثمار العالمي، عرض عام 2013 ، الجدول رقم 2 ص 7 ، الصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

وفيما يتعلق بحصة الدول النامية من الاستثمارات الواردة فقد سجل في سنة 2012 سابقة هي الأولي من نوعها تتمثل في حصول الدول النامية لأول مرة على حصة قدرت ب 52 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في حين بلغت حصة الدول المتقدمة 41,5 % بمبلغ إجمالي قدر ب 561 مليار دولار وهو مستوي متدني لم يسجل منذ 10 سنوات، وقد ساهمت في هذا الانخفاض دول مجموعة الاتحاد الأوروبي التي سجلت لوحدها ما يعادل ثلثي قيمة الانخفاض في حصة الدول المتقدمة، في حين نسجل تحسن مساهمة الدول النامية في حصة الاستثمارات الأجنبية الصادرة لتبلغ 30.6 % وهي نسبة معتبرة لم يسبق و أن سجلت، وذلك نتيجة لتنامي الدور الاقتصادي للدول النامية السريعة النمو كالصين و الهند بشكل خاص. أما الدول الأقل نموا فتبقي حصتها متواضعة جدا و لا تكفي لتساهم في تحريك الاقتصاد بما يساهم في تلبية الاحتياجات التنموية حيث لا يتعدي نصيبها 1,9 % من إجمالي الاستثمارات الواردة، كما لا تساهم إلا ب 0,4% من الاستثمارات الصادرة[1]، والجدول التالي يوضح تطور حجم الاستثمارات الصادرة و الواردة خلال الفترة 2007 – 2012 في العالم و الدول النامية و المتقدمة.

[1] Unctad, **World Investment Report 2013** - Global Value Chains: Investment and Trade for Development , P P 38- 39,

الجدول رقم 3-3 : الاستثمارات الأجنبية الواردة و الصادرة بحسب فئات الدول

الوحدة:مليار دولار

الاستثمار الأجنبي الوارد							
السنوات / المناطق	2007	2008	2009	2010	2011	2012	% بالنسبة للعالم سنة 2012
العالم	2100	1771	1114	1409	1652	1351	
الدول المتقدمة	1444	1018	566	696	820	561	**41,5**
الدول النامية	565	630	478	637	735	703	**52**
الدول الأقل نموا	26	32	28	19	21	26	**1,9**
الاستثمار الأجنبي الصادر							
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
العالم	2268	1929	1109	1505	1678	1391	
الدول المتقدمة	1924	1572	821	1030	1183	909	**65,4**
الدول النامية	292	296	229	413	422	426	**30,6**
الدول الأقل نموا	2	3	1	3	3	5	**0,4**

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الاونكتاد لسنتي 2013 و 2009 .

3- القروض الخارجية: تعتبر القروض الخارجية مصدر أساسي من مصادر تمويل التنمية في الدول النامية، حيث تأخذ الحصة الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية وهي تمثل إجمالي المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها المنظمات أو المؤسسات الدولية أو الحكومات إلي الدول النامية وفق شروط محددة تتضمن فترة السماح و فترة السداد و معدل الفائدة، وعلى هذا الأساس تعتبر القروض التزامات خارجية وتترتب عليها سعر الفائدة.وتأخذ القروض الأجنبية أحد الأشكال التالية:

- القروض العامة وهي التدفقات التي تحصل عليه الدولة كقروض بشروط ميسرة كمساهمات في مشاريع مختلفة من مؤسسات دولية كالبنك الدولي وهيئة التنمية الدولية وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلي بنوك التنمية الإقليمية، كالبنك الإفريقي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية الخاص بالدول الإسلامية.
- القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في الدول الصناعية، ويعتبر هذا النوع من القروض احد أهم أساليب التمويل في أمريكا اللاتينية.

ثالثا- مؤسسات تمويل التنمية الدولية: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتجه اهتمام الدول المتقدمة نحو بناء النظام النقدي و المالي العالمي من اجل إقامة إطار دولي يضمن الاستقرار الاقتصادي و يساعد على تطوير و نمو العلاقات التجارية و المالية الدولية، وقد نتج عن كل هذه الجهود ما انبثق عن مؤتمر بريتون ودز من إنشاء لأكبر مؤسستين على الصعيد العالمي تعملان على ضمان استقرار النظام النقدي و المالي الدولي، وقد عملت المؤسستين على مساعدة

الدول النامية في معالجة مختلف التحديات التي واجهتها، وبعد ذلك شهدت مختلف المناطق ظهور مؤسسات إقليمية وقارية متعددة الأطراف تعمل على تعزيز التنمية و مساعدة الدول النامية على توفير الموارد المالية الضرورية من اجل النهوض بالتنمية و الحد من الفقر، حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم القروض و المساعدة المالية و الفنية لفائدة الدول النامية.

1- البنك الدولي: البنك الدولي يشير إلي البنك العالمي للإنشاء والتعمير الذي أنشئ نتيجة لاتفاقية بريتون ودوز سنة 1944 التي رسمت معالم الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، والمؤسسات الدولية المنبثقة عنه، حيث كانت أولي العمليات التي قام بها البنك هي إعادة بناء أوروبا التي دمرها الحرب، وبعد الخمسينيات ومع انتشار ظاهرة التحرر واجهت العديد من الدول المستقلة حديثا عدة تحديات تنموية، مما جعل البنك الدولي يركز كافة جهوده نحو العمل على مساعدة الدول النامية في تحقيق التنمية و تطوير الاقتصاد*، ومع بداية الألفية الجديدة ساهم البنك الدولي في صياغة الأهداف الإنمائية للألفية و هو يعمل مع مختلف المنظمات الدولية و الاقليمة على تعزيز التعاون والتنسيق من اجل الحد من الفقر و تحقيق تنمية شاملة في مختلف مناطق العالم، ومن خلال دعمه للدول النامية وخاصة الفقيرة منها ينظر البنك للتنمية على أنها عملية شاملة تمس مختلف الجوانب أهمها ما يلي :

- **الجوانب الهيكلية** : وذلك من خلال العمل على ملائمة الأنظمة التشريعية للعملية التنموية، وضرورة بناء نظام مالي قوي وفعال، مع الاهتمام بشكل مركز على تحقيق الأمن والاستقرار.
- **الجوانب الإنسانية:** حيث يهتم البنك اهتماما بالغا بتمويل المشاريع التي تهدف إلي تعزيز القدرات البشرية وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم.
- **الجوانب المادية** : يعمل البنك بصفة مستمرة على دعم الجهود التنموية لمختلف الدول الأعضاء، وخاصة فيما يخص البنية التحتية كمد شبكة الكهرباء وتوفير المياه وتحسين شبكات الصرف الصحي وبناء الطرق وشبكة المواصلات، وحماية البيئة، نظرا لكونها تشكل الإطار الداعم والحاضن للتقدم الاقتصادي.

2- صندوق النقد الدولي: يعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات المنبثقة عن مؤتمر بريتون ودز، حيث يشكل احد أهم ركائز النظام الاقتصادي الدولي على اعتبار انه يمثل مؤسسة نقدية عالمية من خلال عمله على

* نتيجة لتوسع نشاطاته وتعدد مهامه فقد أنشئت على مستوى البنك الدولي عدة مؤسسات تمثل كلها مجموعة البنك الدولي وهي :ا **-مؤسسة التمويل الدولية:** تم إنشاؤها سنة 1956 وذلك بهدف دعم و تشجيع القطاع الخاص، حيث تقوم بالتمويل عن طريق المساهمة.**ب -هيئة التنمية الدولية** :أنشئت الهيئة سنة 1960 بهدف إتاحة نوافذ تمويل بشروط ميسرة للدول النامية وخصوصا الدول الفقيرة، إذ أن سعر الفائدة يتراوح بحدود% 0.75 ، آما يمكن آن تصل فترة السداد إلي أربعين سنة مع فترة سماح تصل لعشر سنوات.**ج -الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار**:أنشئت سنة 1958 بهدف توفير الضمان للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم أو منع التحويل للعملة الأجنبية، وذلك بهدف تشجيع المستثمرين على الاستثمار في الدول النامية.**د- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار**:أنشئ المركز في 18 مارس 1965 من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبدا المركز عمله بصفة رسمية في 14 أكتوبر 1966 يقدم المركز عدة خدمات منها تقديم الاستشارة والمالية والإدارية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالاستثمار الدولي، كما يقوم بدور الحكم في حال حدوث نزعات بين الدول .

استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات، وقد لعب الصندوق ادوار مهمة منذ إنشائه، ويمكننا بإيجاز أن نميز بين مرحلتين مهمتين قام خلالهما الصندوق بعدة ادوار مهمة وفق ما يلي:[1]

ا- دور الصندوق خلال الفترة 1945- 1970 :كانت المهمة الرئيسية للصندوق خلال هذه المرحلة العمل على استقرار أسعار الصرف من خلال الرقابة على قيم عملات الدول الأعضاء لتتم في حدود النسب المعمول بها، حيث قام الصندوق باستحداث الاتفاقية العامة للاقتراض بعد اعتمادها من قبل مجلس المحافظين في 5 جانفي 1962 والتي تتيح للصندوق الاقتراض لتوفير السيولة اللازمة في حالة اختلال موازين المدفوعات للدول الأعضاء، ولغرض مساعدة الدول النامية اتخذ الصندوق عدة إجراءات تمثلت أساسا فيما يلي:

- اعتمد الصندوق في27 فيفري 1963 على آلية تسهيل الصندوق.
- اعتمد تسهيل تمويل احتياطات المخزونان سنة 1969وذلك في حال التدهور المؤقت في حصيلة صادرات الدول النامية الناجم عن تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.
- إنشاء حقوق السحب الخاصة في أوت 1969 التي أصبحت من الأصول الاحتياطية التي تستخدمه الدول في مدفوعاتها كبديل عن النقد الأجنبي.

ب – دور الصندوق بعد 1970 : بعد انهيار قاعدة الذهب و عودة الاستقرار إلي نظام النقد الدولي* تعاظم دور صندوق النقد الدولي وأصبح يواجه عدة تحديات رئيسية تتمثل أساسا فيما يلي :

- **تطور أزمة المديونية** : خلال فترة الثمانينات تدهورت الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول النامية، ومع انفجار أزمة المديونية سنة 1982 تحولت الدول النامية إلي مصدرة صافية لرأس المال الصافي وأصبحت خدمة الديون السنوية تفوق حجم القروض الجديدة وبهذا دخلت معظم الدول النامية في حلقة الدين المفرغة، ونتيجة ذلك فشلت كل الجهود التي بذلت من أجل دفع مسار التنمية في الدول النامية. حيث تطور حجم المديونية للدول النامية بشكل كبير جدا و بلغ إجمالي الدين الخارجي للدول النامية سنة 2008 مستوي قياسي قدر بأكثر من 3,3 تريليون دولار اغلبها ديون طويلة الأجل[2]، ونتيجة

[1] صالحي صالح، " **إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره**"، مجلة دراسات اقتصادية، ص 5.

* مع انهيار القواعد الأساسية التي قام عليها نظام بريتون ودوز في بداية السبعينيات نتيجة تنامي عجز ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية بسبب تراجع نتيجة حجم صادراتها وتزايد حركة انتقال رؤوس الأموال الأمريكية نحو الخارج ، وهو ما أدي إلي حدوث اختلال كبير في كمية الدولارات الموجودة وحجم رصيد الذهب الذي تملكه الولايات المتحدة، وبذلك أصبحت غير قادرة علي تلبية جميع طلبات التحويل المتزايدة، ما أدي بدوره إلي حدوث تقلبات في أسعار الصرف و اشتداد المضاربة على الذهب، وهذا ما أدي بالولايات المتحدة آن تعلن في أوت 1971 عن عدم التزامها بقاعدة تحويل الدولار إلي الذهب من دون ادني تنسيق مع الصندوق، آما لجأت إلي تخفيض متوالي لسعر صرف الدولار، مما أحدث أزمة حقيقية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى مثل اليابان ودول السوق الأوروبية آنذاك – الاتحاد الأوروبي حاليا–، وكان نتيجة كل ذلك انهيار قاعدة التحويل الذهبي وقاعدة ثبات أسعار الصرف، وهذا ما جعل تقويم حقوق السحب الخاصة بالذهب عملية غير واقعية وهذا ما ا اقره التعديل الثاني لصندوق النقد الدولي حيث أكد على انفصام العلاقة بين حقوق السحب الخاصة والذهب وهو ما يؤكد اتجاه النظام النقدي الدولي نحو تقليص دور الذهب النقدي في المعاملات الدولية، حيث أصبحت حقوق السحب الخاصة تحدد وفقا لعدد من العملات الأساسية في المعاملات الدولية.

[2] بلقاسم العباس، **المساعدة الخارجية من اجل التنمية**، مرجع سابق،ص 4 .

لكل هذا يواجه الصندوق تحديا حقيقيا يتمثل في ضرورة اتخاذ إجراءات و أساليب أكثر مرونة تتوافق مع الأوضاع الاقتصادية و التنموية للدول الأعضاء.

- **انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي** : مع توسع عضوية الصندوق لتشمل دول الاتحاد السوفياتي سابقا و أوروبا الشرقية ارتفع عدد الدول تعاني من مختلف التحديات الاقتصادية و التنموية، وهو ما يضيف تحديا أخر لصندوق النقد الدولي يتمثل في توفير السيولة و المساعدات المالية للازمة لمعالجة الإختلالات الموجودة في اقتصاديات هذه الدول.
- **تزايد وتيرة الانفتاح الاقتصادي وتدويل الاقتصاد في ظل العولمة** :مع تزايد اندماج الاقتصادي العالمي أضيف تحدي أخر لصندوق النقد الدولي يتمثل في توجيه ومراقبة أسواق النقد والمال بما يؤدي إلي التقليل من مخاطرها وانعكاساتها، وقد قام الصندوق بإجراء التعديلات الضرورية على قاعدة صرف العملات من النظام الثابت إلي نظام التعويم وذلك بغرض إعطاء مرونة اكبر لحركة رؤوس الأموال الدولية، كما قام الصندوق بمعالجة أزمة المديونية عن طريق إعادة جدولة ديون الدول النامية وإعفاء الديون عن البلدان الفقيرة شديدة المديونية ضمن مبادرة عالمية شاركت فيها عدة أطراف .

المطلب الثالث:أفاق تمويل التنمية في القرن 21

شهد مطلع القرن 21 تحولات عالمية كبرى في مختلف المجالات، وشكل تنامي ظاهرة العولمة بمفهومها الشامل محور هذه التحولات التي نتج عنها تزايد وتيرة الاندماج العالمي الأمر الذي فرض أبعاد جديدة في مختلف المفاهيم، ونتيجة لتوسع مفهوم التنمية لارتباطه بالتحولات الكبيرة التي شهدها العالم من خلال تنامي التوجه القائل بضرورة تعزيز الشراكة العالمية فيما يتعلق بالتنمية، فقد أصبح من الضروري تعزيز وتطوير مصادر تمويل التنمية بما يتوافق مع التوجهات الحديثة.

أولا– تعزيز آليات التمويل في إطار التعاون جنوب – جنوب: إن احد السمات البارزة خلال العقد الأول من الألفية الجديدة هو بروز دول نامية كأقطاب محركة للنمو، حيث تسجل كل من الصين، الهند، البرازيل و تركيا أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم، ونتيجة لذلك فقد سجلت عدة ملاحظات أهمها ما يلي :

1– تنامي اتجاه توجه الدول النامية نحو تقديم المساعدة الإنمائية: يقدم عدد متزايد من الدول النامية المساعدة الإنمائية على الصعيد الثنائي، وكثيرا ما تأخذ المساعدات الإنمائية النمط التقليدي من حيث دعم التجارة، منح القروض الميسرة، تبادل التكنولوجيا و الاستثمار. ورغم أن حجم المساعدات الإنمائية التي تقدمها دول الجنوب اقل مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة، فإن الصفة البارزة تتمثل في كون دول الجنوب لا تقدم المساعدات على أساس

شروط تتعلق بالسياسات الاقتصادية أو بأنظمة الحكم. فخلال الفترة 2008 – 2011 ساهمت مؤسسات تنموية تابعة لدول الجنوب في تقديم 47 % من التمويل الرسمي لتنمية البنية التحتية في دول أخري من الجنوب، كما ساهمت دول نامية محددة في تقديم حجم معتبر من المساعدة الإنمائية لفائدة الدول الأقل نموا و الدول المنخفضة الدخل وخاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك وفق ما يلي[1] :

- في سنة 2011 وقعت البرازيل 22 اتفاقية تعاون مع الدول الإفريقية من اجل نقل برامجها الناجحة في مجال محو الأمية و الصحة.

- تقوم الصين بدعم حركة التجارة و التنمية من خلال الاتفاقيات التجارية و المساعدة المالية و الفنية لبناء مشاريع البنية التحتية مع الدول الإفريقية، حيث تعهدت في شهر جويلية 2012 بمضاعفة قروضها الميسرة لدول المنطقة لتصل إلي 20 مليار دولار في الأعوام الثلاثة المقبلة.

- ساهم البنك الهندي للاستيراد و التصدير في تقديم 2,9 مليار دولار كائتمان لبلدان افريقية منخفضة الدخل.

2- تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول النامية :تطورت في السنوات الأخيرة آليات التعاون الإقليمي في مختلف مناطق الدول النامية بفعل تطور أنشطة المؤسسات التنموية الإقليمية كالبنك الإفريقي للتنمية، البنك الأسيوي للتتمة، مصرف التنمية لدول أمريكا، البنك الإسلامي للتنمية. حيث أصبحت المؤسسات و الصناديق التنموية في الدول النامية من اكبر مصادر تمويل التنمية، وتوفر هذه المصادر مجالا واسعا للدول الأقل نموا من حيث إمكانية المنافسة مع المؤسسات التقليدية في الدول المتقدمة التي تفرض شروط قاسية في مقابل تقديم المساعدة و الدعم لهذه الدول.

وفي سنة 2009 قدمت المؤسسات الإقليمية في الدول النامية 3,4 مليار دولار من المساعدات الإنمائية و هو ما يمثل 18,4 % من إجمالي المساعدات التي تقدمها كل المؤسسات التنموية في العالم، وبهذا ارتفعت مساهمات المؤسسات الإقليمية في تقديم المساعدة الإنمائية للدول النامية ب 42 % مقارنة بسنة 2005.كما ساهمت المؤسسات و الصناديق التنموية الموجودة في الدول العربية في تقديم 6 مليار دولار سنة 2008 لفائدة دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء [2]. وعليه فإن تعزيز التعاون البيني و الإقليمي ضمن إطار الدول النامية يساعد الدول الأقل نموا و المنخفضة الدخل على توفير جزء من الموارد الضرورية لدفع عملية التنمية وفق شروط ميسرة، الأمر الذي يستدعي تفعيل آليات التعاون بين الدول النامية في مختلف المجالات .

ثانيا- تعزيز آليات التمويل المبتكر للتنمية:مع تنامي التحديات التنموية العالمية في مختلف المناطق أصبح من الضروري البحث مصادر مبتكرة تضمن تعبئة موارد إضافية من اجل مجابهة مختلف التحديات التنموية .

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2013**، ص 59.

[2] نفس المرجع، ص ص 59- 60 .

1- أهمية التمويل المبتكر : نتيجة لتفاقم التحديات التنموية للدول النامية تبدو الحاجة ملحة للبحث عن تمويل إضافي و مؤكد من اجل تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية، ويتطلب ذلك البحث عن مصادر مبتكرة لتمويل التنمية بصفتها مصادر مكملة للمساعدات الإنمائية الدولية، وضمن هذا الإطار شهد العام خلال السنوات الأخيرة عدة مبادرات مبتكرة تهدف إلي جمع أموال اكبر تساعد على سد حاجيات التنمية على الصعيد العالمي، وهو ما دفع بالمجتمع الدولي إلي اقتراح آليات جديدة مثل :

- فرض ضرائب على انبعاث الكربون؛
- فرض ضرائب على المعاملات المالية ؛
- إصدار حقوق سحب خاصة لصندوق النقد الدولي.

وتصلح كل هذه الآليات لأن تكون آليات مبتكرة لتمويل التنمية من خلال ما يمكن أن توفره من أموال تساعد على تحقيق التنمية في العالم. غير أن توسع وابتكار أساليب جديدة لتمويل التنمية تقابله تحديات كبيرة أهمها ما يلي:

- عدم ضمان حدوث توافق عالمي بشان هذه الآليات لأن قابليتها رهينة الاتفاق السياسي؛
- لابد من معالجة المسائل المتعلقة بأفضل السبل لتخصيص للموارد الناتجة عن هذه المصادر؛ حيث أن الحالات الموجودة للتمويل المبتكر تخصص الموارد لأغراض محددة مثل برامج التحصين للحد من انتشار الأمراض المعدية.

وفي سنة 2001 أوصي الفريق المعني بتمويل التنمية بضرورة اعتماد عدد من الاستراتجيات الخاصة بتعبئة الموارد للوفاء بالالتزامات المعتمدة في الإعلان العالمي للألفية فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر، على اعتبار أن تحقيق ذلك يتطلب موارد مالية ضخمة لا تستطيع الدول النامية لوحدها توفيرها، حيث لا تزال العديد من هذه الدول وبشكل خاص الدول المنخفضة الدخل تعتمد بشكل كبير على المساعدات الإنمائية كمصدر أساسي لتمويل عملياتها التنموية، وذلك بالنظر لعدة أسباب أهمها[1]:

- الافتقار إلي مختلف الموارد و الثروات في العديد من الدول النامية و بصفة خاصة الدول الأقل نموا؛
- انخفاض مستوى المدخرات المحلية؛
- ضعف إمكانية الوصول إلي رأس المال الخاص.

وتجدر الإشارة إلي أن المساعدات الإنمائية ارتفعت منذ إعلان الألفية لتصل إلي 133 مليار دولا سنة 2011 ومع ذلك فإن الحاجة تبدو ملحة لتوفير موارد إضافية من اجل تغطية متطلبات التنمية في العالم، ونتيجة لذلك لابد

[1] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، **دراسة الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في العالم 2012** ، " **سعيا إلي تمويل جديد للتنمية** " ، ص 2 .

من تفعيل التزام الدول المانحة بدفع 0,7 % سنويا من إجمالي ناتجها المحلي السنوي لدعم و مساعدة الدول النامية، مع الاهتمام أكثر بتعزيز آليات التمويل المبتكر.

2- الآليات الموجود للتمويل المبتكر: تشمل مجموعة من الآليات التي تندرج ضمن إطار التمويل العام الدولي وهي أشكال من التمويل تدعم بشكل مباشرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من حيث أنها تساهم في تعزيز:

- مشاركة القطاع الرسمي عبر استخدام موارد القطاع العام في التمويل الرسمي، وهو ما يسمح له بلعب دور المحفز؛
- الاستفادة من فرص الموارد المتاحة في القطاع الخاص و المؤسسات الخيرية؛
- التعاون الدولي ونقل الموارد عبر الحدود إلي البلدان النامية؛
- الابتكار من خلال استخدام الآليات في سياق جديد.

وتساهم الآليات الموجودة للتمويل المبتكر في إضافة موارد جديدة للمساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم من حجمها المحدود و ارتباطها بأهداف محددة باستثناء كل من : آلية فرض ضرائب على الصعيد الدولي من خلال رسم تذاكر السفر و ألية ضريبة بمعدل 2% على المعاملات التي تتم وفق آلية التنمية النظيفة. وبشكل عام يمكننا تصنيف الآليات القائمة وفق ثلاث أنواع رئيسية[1] :

ا- تحويل توقيت صرف التمويل الإنمائي: تهدف هذه الآلية إلي ضمان توافر الموارد المالية لاستخدامها فورا في أغراض التنمية، وابرز مثال على ذلك هو المرفق الدولي للتحصين- التحالف العالمي للقاحات و التحصين - الذي أنشئ سنة 2006 و يقوم بدمج آليات المساعدة الإنمائية الرسمية الممتدة لفترات طويلة من 6 إلي 23 سنة كما يقوم بتوريق هذه الالتزامات لتوفير أموال بغرض استخدامها فورا، ويندرج ضمن هذه الآلية:

- الية تحويل الديون كتحويل الديون إلي نفقات صحية و يتم إعفاء الدين مقابل حفظ البيئة و الإنفاق على الصحة.
- تحرير الموارد من خلال إلغاء ديون مستحقة لدائنين على أساس ثنائي أو بشراء دين خاص بمصرف تجاري بخصم في السوق الثانوية.

كما يجري العمل بإعادة توجيه مدفوعات خدمة الدين وما يرتبط بها على أهداف عامة تتمحور حول الصحة و البيئة، وقد ساهمت كل هذه الآليات في حشد تمويل إضافي لصندوق التحالف العالمي للقاحات و التحصين قدر خلال الفترة 2006 – 2011 ب 6,3 مليار دولار.

[1] نفس المرجع، ص ص 17 – 22 .

ب-الضمان من المخاطر و التأمين ضدها: يتم وفقا لهذا الإجراء تدبير أموال لتغطية مخاطر معينة متصلة بالصحة العامة أو الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال ضمانات أو مخططات تأمين مرتبة دوليا وفي إطار الالتزامات المسبقة في السوق، حيث تستخدم المساعدة الإنمائية أو التمويل المقدم من مصادر خيرية أو كلاهما لضمان مستوى محدد من الطلب على سلعة معينة كثيفة التكنولوجيا في المجال الطبي و ضمان اسعارها بقيمة توفر سوق مضمونة للمنتجين لتشجيعهم على تطوير المنتج. وضمن هذا الإطار يدير مرفق الأدوية المعقولة التكلفة للملاريا – وهو مخطط تجريبي يديره الصندوق العالمي لمكافحة الايدز و الشلل و الملاريا – التفاوض مع منتجي مركبات علاج الملاريا مثل لقاحات المكورات الرئوية على أسعار مخفضة لهذه الأدوية في مقابل توفير سوق مضمونة، حيث نجح البرنامج الخاص بلقاحات المكورات الرئوية بحلول سنة 2011 في جمع 1,5 مليار دولار من مصادر ثنائية وخيرية، أما برنامج مرفق الأدوية المعقولة التكلفة للملاريا فقد نجح في جمع 312 مليون دولار من ضمنها 180 مليون دولار من برنامج المرفق الدولي لشراء الأدوية من رسم تذكرة الطيران[1].كما يدير مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة الكاريبي مخاطر المالية العامة الناشئة عن الكوارث الطبيعية، حيث يقوم المانحون بتوفير الأموال للمرفق من اجل تأمين الجماعات المحلية ضد المخاطر الناجمة عن الكوارث اذا فاقت عتبة محددة .

ج- توظيف التبرعات الخاصة: تعمل هذه الألية على أساس منح الشركات لاسمها التجاري لاستخدامه على سلع محددة في مقابل أن يتم التبرع بجزء من الأرباح التي حققتها تلك السلع و الخدمات لصالح الصندوق العالمي لمكافحة الايدز و الشلل و الملاريا، وضمن هذا الإطار نجح مشروع Product Red قي توفير مبلغ إجمالي قدر ب 190 مليون دولار خلال خمس سنوات فقط.

3- الآليات المقترحة ضمن إطار آليات التمويل المبتكر: تعتبر إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة أن هناك عدة مجالات يمكن من خلالها استحداث آليات للتمويل المبتكر، أهمها ما يلي[2]:

ا-إنشاء أصول احتياطية دولية: يوفر صندوق النقد الدولي مزيدا من السيولة على شكل حقوق السحب الخاصة حيث تكون الدول المتقدمة هي المتلقي الرئيسي لمخصصات تسوية مقترحة من حقوق السحب الخاصة تتراوح قيمتها ما بين 150 و 250 مليار دولار، وتوزع هذه الحقوق وفق الحصص القطرية في صندوق النقد الدولي، كما انه إذا جري العمل بمنح الدول النامية حصص الثلثين فإنها ستتلقى ما بين 160 و 270 مليون دولار سنويا، وعليه يمكن استخدام رسم سك هذه الصادرات التي تعود كعائد على العملات الاحتياطية الدولية بحيث يستخدم المجتمع الدولي هذه الاحتياطات لصالح الدول النامية، وبهذا يمكن تحويل 100 مليار دولار سنويا من حقوق السحب المعطلة التي تملكها الدول الغنية بالاحتياطات إلي تمويل إنمائي وذلك عبر شراء سندات من بنوك تنموية متعددة الأطراف.

[1] نفس المرجع ، ص 19 .

[2] نفس المرجع ، ص ص 12 – 16 .

ب-فرض ضريبة على الكربون: بهدف الحفاظ على المناخ و البيئة يعتبر الحد من انبعاث غاز الكربون هدف استراتجي اتفق على تحقيقه المجتمع الدولي في عدة مناسبات، ويعتبر الإجراء الأكثر مباشرة للحد من انبعاث الكربون هو توفير الحوافز المالية من خلال فرض ضريبة على انبعاث غاز ثاني وكسيد الكربون وذلك من اجل تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الحد من الانبعاثات الخاضعة لسيطرتهم عبر التحول إلي أنشطة و مصادر طاقوية اقل انبعاثا، وستؤدي هذه الحوافز أيضا إلي إنتاج المزيد من المنتجات و الخدمات الأقل إطلاقا لانبعاث الكربون، غير أن التحدي الحقيقي يتمثل في صعوبة تحديد إطار عام يتفق عليه المجتمع الدولي ضمن سياسة عالمية موحدة، فدول العالم متباينة بدرجات متفاوتة جدا من حيث إنتاجها و استهلاكها حيث ان الدول الغنية هي المسؤولة عن معظم حالات تركيزات ثاني وكسيد الكربون، وفي هذا الإطار لابد من تفعيل الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية كيوتو سنة 1997 التي طالبت الدول الغنية بإجراء تخفيض في انبعاث غاز الكربون بصفتها هي المسؤولة عن ذلك، ومع ذلك فمن المتوقع أن تدر هذه الضريبة 25 دولار على كل طن تطلقه الدول المتقدمة من غاز الكربون وهو ما يسمح بتجميع حوالي 250 مليون دولار سنويا يمكن أن تساهم بشكل فعال في الجهود الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية.

ج- استحداث ضريبة على معاملات النقد الأجنبي: نظرا لأن الحجم اليومي لمعاملات النقد الأجنبي ضخم جدا فإن فكرة استحداث ضريبة على هذه المعاملات تعتبر فكرة جذابة، حيث أن فرض ضريبة بمعدل منخفض جدا يؤدي إلي حشد مبالغ مالية معتبرة دون أن يكون هناك أي تأثير على السوق، خاصة و أن التقدم التكنولوجي وتطور البنية الأساسية للقطاع المالي ساهم أصلا في الحد من ارتفاع التكاليف المالية للمعاملات، حيث يمكن لضريبة بمعدل 0,005% تطبق على جميع المعاملات التجارية المعتمدة بالعملات الأساسية الأربع : الدولار ،الين، اليورو، الجنية الإسترليني أن تؤدي إلي تحقيق مبلغ إجمالي يعادل 40 مليار دولار سنويا، و عليه نستنتج بأنه يمكن لهذه الضريبة أن تساعد على تحقيق امرين أساسيين :

- الحد من تقلبات أسعار العملات الأساسية.
- زيادة الإيرادات المتاحة لتمويل التنمية في العالم.

ومع ذلك فإن الوصول إلي اعتماد هذا المقترح ليس بالأمر السهل، إذ يجب التوصل لاتفاقيات منفصلة فيما يتعلق باستخدام الضريبة لأغراض التعاون الإنمائي، وهو ما يتطلب وجود اتفاق سياسي منفصل فيما يخص تخصيص الضريبة، خاصة مع وجود بعض الدول التي ليس لها مؤسسات مالية منافسة على الصعيد العالمي مما قد يضعف من قدرة استفادتها من هذه الضريبة، ومع ذلك فإنه يمكن التغلب هذا التخوف عبر الحشد السياسي لتخصيص مقدار معين من العائدات لأغراض التعاون الإنمائي الدولي، وضمن هذا الإطار فقد أدرجت مجموعة العشرين اقتراح فرض ضريبة منسقة دوليا على المعاملات المالية في جدول أعمالها خلال قمة كان في نوفمبر 2011 .

ومن خلال عرض الآليات القائمة و المقترحة للتمويل المبتكر فإننا نؤكد على ضرورة اهتمام الدول النامية بصفة عامة بتفعيل كل هذه الآليات و العمل على تطويرها على الرغم من أن مساهمة هذه الآليات في إجمالي المساعدات الإنمائية لا يزال محدود جدا، وذلك من خلال :

- البحث عن تعزيز آليات التمويل المبتكر المتعلق بتدابير حماية المناخ خاصة و أن التقديرات تشير إلي أن الإجراءات التي تهدف لحماية المناخ قد تكلف حوالي 140 إلي 175 مليار دولار سنويا.
- ضرورة إخضاع مختلف آليات التمويل المبتكر لمعايير الحوكمة كالشفافية و المساءلة، وذلك لضمان التخصيص الفعال للموارد المتأتية من هذه البرامج و الآليات.
- العمل على مواءمة التمويل المبتكر مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية.

وبما أن التمويل و التخصيص و الإنفاق لا يمكن الفصل بينهما حيث لا تتوقف إمكانية توافر التمويل على المصادر لوحدها و إنما ترتبط بالكيفية التي توجه بها الأموال لمختلف أوجه الاستعمال، فلابد من تخصيص صناديق خاصة تستخدم كآليات للتخصيص لمختلف موارد آليات التمويل المبتكر، فعلى المستوى العالمي يعتبر المرفق العالمي لشراء الأدوية هو الآلية الوحيدة الذي يتحصل على أمواله من مصدر مبتكر عبر رسم التضامن المفروض على تذكرة الطيران، في حين أن المصادر الأخرى تعتمد على مصادر تقليدية.

المبحث الرابع : تنمية المشاريع الصغرى وتعزيز التمويل الأصغر

نظرا لكون النمو الاقتصادي هو المحرك الأساسي للتنمية وبما أن اغلب الدول النامية تفتقر للموارد الضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني من جل مجابهة التحديات التنموية، فقد أصبح من الواجب على هذه الدول أن تبحث عن وسائل واليات فعالة تمكنها من دعم النمو الاقتصادي وتعزيز مسار التنمية، وفي هذا المجال يعتبر التركيز على تنمية المشاريع الصغرى و المتوسطة من خلال دعم اليات التمويل المصغر ركيزة أساسية لتحسين مستوى معيشة عدد معتبر من الأفراد في الدول النامية و دعم النمو الاقتصادي.

المطلب: الأهمية التنموية للمشاريع الصغرى

تزايد الاهتمام العالمي بضرورة تفعيل المشاريع الصغرى نظرا لكونها تحتاج لموارد محدودة كما أنها تسمح بتعزيز قدرات الأفراد من خلال توفير مصدر لتدفق الدخل، وفيما يلي إشارة لأهم مميزات وخصائص المشاريع الصغرى.

أولا– مفهوم المشاريع الصغرى: المشروع الصغير وفقا لتسميته يشير إلي أي نشاط محدود على شكل دكان أو بقاله أو ورشة أو حرفة يدوية يقوم بإدارته شخص يستطيع من خلاله تحقيق ربح يكفيه هو وأسرته ويمكنهم من عيش حياة كريمة.

1– **تعريف المشاريع الصغرى**: يمكن القول انه لا يوجد تعريف دقيق للمشاريع الصغرى، حيث يختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة من دولة لأخرى بحسب:

- الإمكانيات و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لكل دولة مثل: طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، الكثافة السكانية، مدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، المستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشاريع القائمة فيها.
- الهدف الذي يتم من خلاله تعريف المشاريع الصغرى، سواء كان للأغراض الإحصائية أو للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

ومع ذلك يوجد هناك اتفاق بين العديد من الدول المتقدمة و النامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمّال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملا، و كل ما يزيد عن 99 عامل تعد مشاريع كبيرة.

2- معايير تصنيف المشروعات الصغيرة: لا يوجد هناك معيار موحد لتصنيف المشاريع الصغرى، حيث تتعدد المعايير وفقا لدرجة اهتمام الجهة المعنية بالدراسة، ومع ذلك فإنه لابد من الإشارة لثلاثة معايير أساسية لتصنيف المشاريع الصغرى، وهي[1] :

ا-معيار عدد العاملين : حيث تصنف المشاريع على أنها صغري تبعا لعدد العمال المشغلين وضمن هذا الإطار نجد أن منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة تعتبر المشروعات الصغيرة **بأنها " المشاريع التي يديرها مالك واحد بحيث يتكفل بأبعاده الطويل الأجل و القصيرة الأجل، ويتراوح عدد عمالها ما بين 10 و 50 عامل"**[2]، أما البنك الدولي فيعتمد في تصنيفه لمختلف المشاريع على معيار عدد العمال من حيث:

- اقل من 10 عمال أعمال متناهية الصغر.
- 10 إلي 50عامل مشروعات صغيرة.
- 50 إلي 100 عامل مشاريع متوسطة.

ب- معيار حجم رأس المال المستثمر في المشروع: يعتبر هدا المعيار سهل وجيد لتمييز المشاريع الصغرى على اعتبار أن هذه المشاريع لا تستخدم رأس المال بكثافة، ومع ذلك فإن تحديد الحد الأقصى المستثمر في المشاريع الصغرى يختلف من دولة لآخري بحسب وضعية وظروف كل دولة *، وبحسب مؤسسة التمويل الدولية فإن المؤسسات التي تستثمر كحد أقصي مبلغ يقدر ب 2.5 مليون دولار أمريكي تعتبر مؤسسات صغيرة.

ج- معيار المبيعات السنوية: يعتبر هذا المعيار أكثر واقعية من غيره لأن المشاريع الصغرى تتميز بكون حجم إنتاجها محدود، ولذلك فإن حجم مبيعاتها يكون محدود ففي أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر المشروع صغيرا إذا لم تتجاوز حجم مبيعاته 1 مليون دولار أمريكي[3].

3- خصائص المشاريع الصغرى: تتميز المشاريع الصغرى بجملة من الخصائص تتمثل أساسا فيما يلي :

- تتميز بكونها أكثر جذبا للاستثمارات لأن ملكيتها فردية أو عائلية؛
- تساعد على إعطاء فرص حقيقة لتعزيز دور المرأة في التنمية؛
- محدودية التكاليف الرأسمالية للبدء في المشروع، مما يعني سهولة تأسيسها نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة؛

[1] زياد ابو الفحم، **دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر و البطالة في العالم العربي**، ثقافة للنشر و التوزيع ط1، ابوظبي 2009 ،ص 20.

[2] حسان خضر، **تنمية المشاريع الصغيرة**، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسور التنمية العدد9 المجلد 1،سبتمبر 2009، ص 3.

* في العربية السعودية مثلا يعتبر المشروع صغيرا إذا كان رأس ماله في حدود 10 مليون ريال ، وفي الأردن لا يزيد رأس مال المشاريع الصغرى عن 35 ألف دولار ، أما في مصر فان المشاريع الصغرى لا تزيد أصولها عن مليون جنيه.

[3] زياد ابوالفحم، نفس المرجع ، ص21.

- توفر فرص عمل اكبر مما يعزز دورها في امتصاص البطالة حيث لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة؛
- تساهم في تنمية وتطوير المهارات في بعض الحرف والأنشطة الإنتاجية؛
- تشجع الاعتماد على الموارد المحلية حيث تسمح بالاستفادة من المدخرات المحلية في دعم المشاريع الإنتاجية بدل توجهها للاستهلاك؛
- تعظيم الاستفادة واستغلال المواد الأولية المتاحة محليا لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين، إضافة إلى قدرة هذه المشاريع على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج، الأمر الذي يساعد في سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛
- تساهم في تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية؛
- تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة؛
- توفر منتجات هذه المشاريع جزءا هاما من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد؛
- تساهم في توفير العملة الصعبة من خلال تعويض بعض السلع المستوردة؛
- تساهم في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية بدرجة أولي، كما تستطيع مواجهة تغييرات السوق حيث تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

ثانيا– أهمية المشاريع الصغرى: تلعب المشروعات الصغرى دور مهم في الحد من الفقر و البطالة واحتواء الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الهيكلي المطبقة في الدول النامية و ذلك من حيث*:

- تساهم المشاريع الصغرى في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، حيث تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال، وهي

* انظر للمزيد من التفصيل كل من : حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسور التنمية العدد9، و مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، **صحيفة الوسط البحرينية – العدد 2439 – الاثنين 11 مايو 2009م الموافق 16 جمادى الأولى 1430هـ**. تاريخ الاطلاع 2011/10/11 من الموقع :

http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html

بذلك تتيح فرص حقيقة للعمل، كما أنها تميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

- تدعم المشاريع الصغرى القدرات الإنتاجية الشاملة، كما أنها تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.
- إن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، ومع انتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية، حيث يركز كل مصنع على إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.
- قدرتها على التكييف في المناطق النائية مما يجعلها قادرة على الحد من البطالة الريفية و الهجرة إلي المدن.
- مساهمتها في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، الادخار و الاستثمار، الصادرات...الخ.

ثالثا– عقبات توسع المشاريع الصغرى : تواجه المشاريع الصغرى تحديات كثيرة، داخلية ترتبط بهيكل المشروع أو خارجية ترتبط بالمحيط العام الذي تنشط فيه هذه المشاريع، ويمكننا تصنيف مختلف العقبات و التحديات التي تقف في وجع تطور و توسع هذه المشاريع وفق ما يلي:

عقبات اقتصادية: ففي حالة حدوث اختلالات اقتصادية كالركود أو انكماش القطاعات التي تعمل فيها المشاريع الصغيرة فإن ذلك سيضعف من فرص هذه المشاريع على البقاء و الاستمرارية، كما أن احتدام المنافسة في السوق بين مختلف المؤسسات يشكل تحدي كبير أمام هذه المشاريع.

عقبات تمويلية: تتمثل في صعوبة الحصول على قروض ميسرة من المصارف لعدم توفر الضمانات الكافية التي تطلبها المصارف مما يضعف فرص توسع و استمرارية هذه المشاريع.

عقبات تسويقية: حيث يتم الاهتمام في أغلب هذه المشاريع بجانب البيع و التوزيع فقط دون الإلمام بمختلف الجوانب التسويقية المرتبطة بتصريف المنتوج كدراسة السوق و سلوك المستهلك.

عقبات إدارية: حيث تكون كل القرارات مركزية فصاحب المشروع يضطلع بكل المهام الإدارية.

نقص المعلومات: هناك العديد من المعلومات التي تساعد على تفعيل دور المشاريع الصغيرة وتقدم تحفيزات مهمة لها غير أن العديد من مسؤولي هذه المشاريع يجهلون كل ما يتعلق بالقوانين و التشريعات المتعلقة بنشاط مشاريعهم.

أوضاع اليد العاملة: تتميز هذه المشاريع بانخفاض الأجور، انخفاض في مستوى معايير الأمن و السلامة، مشكلة عدم تأمين العاملين، انتشار عمالة الأطفال.

رابعا– تمويل المشاريع الصغرى: يعتبر التمويل المحرك الأساسي لتفعيل دور المشاريع الصغرى في التنمية و الحد من الفقر، حيث تحتاج هذه المشاريع لنوعين من التمويل، تمويل اقتناء الأصول الثابتة الضرورية لاستمرارية و توسع النشاط الإنتاجي، تمويل رأس المال العامل للوفاء بمتطلبات التكوين السلعي و احتياجات الاستغلال. وعليه هناك العديد من المؤسسات التي يمكنها توفير التمويل مثل البنوك التجارية، صناديق الحماية الاجتماعية، المنظمات غير الحكومية المؤسسات الخيرية، حيث توفر هذه المؤسسات أنواع مختلفة من الخدمات المالية تتمثل أساسا فيما يلي[1]:

- القروض القصيرة الأجل التي توجه من اجل توفير موارد الاستغلال اللازمة لاستمرارية الإنتاج، إلي جانب سلف تمويلية نتيجة العجز في رأس المال العامل.
- القروض متوسط الأجل تمنح لفترة تتراوح من سنة لخمس سنوات و توجه لتعزيز الطاقة الإنتاجية من خلال شراء الآلات والمعدات.
- القروض طويلة الأجل تمنح لفترة تفوق الخمس سنوات وتوجه لأغراض التوسيع أو التجديد أو الإحلال بالنسبة للمشاريع القائمة أو لإنشاء مشاريع جديدة.
- التمويل بالإيجار و التمويل بالتقسيط.

والملاحظ فيما يتعلق بالدول النامية هو الصعوبات الكثيرة التي تواجه المشاريع الصغرى فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الضرورية لاستمرار و توسع المشروع، ويمكن تلخيص أهم الصعوبات التمويلية التي تواجه هذه المشاريع فيما يلي[2]:

- تعتمد هذه المشاريع في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها.
- نظرا لأن الكيانات القانونية لهذه المشاريع تكون في الغالب مؤسسات فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض.
- تواجه هذه المشاريع مشكلات تمويلية ترجع إلى تردد بعض المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم تلك المؤسسات ضمانات.
- إن التمويل المتاح في بعض الأحيان لهذه المؤسسات يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظرا لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته.

خامسا– تنمية المشاريع الصغرى: إن دعم وتشجيع المشاريع الصغرى من خلال تشجيع روح المبادرة الفردية وتوفير الآليات الضرورية لتفعيل هذه المشاريع يشكل إضافية حقيقة لدعم جهود التنمية، وعلى هذا الأساس يجب العمل

[1] حسان خضر، مرجع سابق، ص 12.

[2] **للمزيد من الاطلاع حول الموضوع يرجى الاطلاع على** : " مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة " ، **صحيفة الوسط البحرينية – العدد 2439 – الاثنين 11 مايو 2009م الموافق 16 جمادى الأولى 1430هـ**.مرجع سابق.

على إزالة كل العقبات و القيود التي تحد من نشاط هذه المشاريع، وهو ما يتطلب تضافر جهود أطراف مختلفة من اجل دعم هذه المشاريع و دلك وفق ما يلي[1]:

1-صناديق التنمية الاجتماعية: تتمثل المهمة الرئيسية لصناديق الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء والتخفيف من الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الهيكلي التي تساهم في انتشار البطالة، كما تساهم في توفير الخدمات التمويلية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية و الخدمية، ولذلك لابد من تفعيل نشاط وبرامج صناديق الحماية الاجتماعية لأنها تستهدف العاطلين العمل و محدودي الدخل خاصة بين الخريجين الجدد و النساء، كما يجب العمل على تعزيز مختلف الأنشطة التي تقدمها هذه الصناديق كالتعليم والتدريب، التنمية المؤسسية، المساعدة الفنية و إدماج المرأة.

2-الحكومة وأجهزتها: تلعب الحكومة دور مهم في تعزيز وتفعيل تطور و توسع المشاريع الصغرى و المتوسطة من خلال مختلف السياسات والآليات التي تتخذها من اجل تقديم حوافز لفائدة هذه المشاريع وذلك عبر:

- صياغة سياسات ائتمانية و مالية تهدف إلي تشجيع قيام المشاريع الصغرى و المتوسطة، من خلال:
  - اتخاذ سياسات ائتمانية تهدف إلي توفير التمويل الحكومي، منح القروض الميسرة، تقديم الضمانات الحكومية الضرورية التي تطلبها البنوك، دعم فوائد القروض.
  - اتخاذ سياسات مالية تهدف إلي دعم المشاريع الصغرى و المتوسطة من خلال الإعفاء الضريبي المؤقت وخاصة في المراحل الأولي للمشروع، إعفاء ضريبي على الأرباح الموجهة لإعادة الاستثمار.
- تقديم حوافز موجهة للحد من عقبات الاستثمار مثل توفير البيانات الأساسية المتعلقة بالاستثمار، التعريف بفرص الاستثمار، المساعدة في إعداد دراسة الجدوى، توفير العمالة المطلوبة مع تأهليها ورفع كفاءتها.
- تقديم الحوافز الموجهة لخفض التكاليف و / أو زيادة الإيرادات من خلال دعم المدخلات، إعانة الصادرات، المعاملة الجمركية التفضيلية للمستلزمات المستوردة، دعم المنتج المحلي.

3-المنظمات الوطنية و الإقليمية: يتم دعم المشاريع الصغرى من خلال نشاط المنظمات الوطنية و الإقليمية وفق ما يلي:

- المنظمات الوطنية: تعمل مختلف المنظمات الوطنية المهتمة بتطوير وتفعيل المؤسسات التنموية بشكل عام مثل غرف التجارة و الصناعة والفلاحة وجمعيات رجال الأعمال والتجار و الحرفيين على مساعدة تطور المشاريع الصغرى من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، تقديم المساعدة الفنية، دعم جهود التنسيق ة والتعاون مبين ممثلي هذه المشاريع، القيام بدورات تدريبية لتأهيل المسيرين و العمال.
- المنظمات الإقليمية: تعمل من خلال التنسيق الفني مع الحكومة على توفير التمويل، التدريب و التأهيل، المساعدة الفنية...الخ.

[1] حسان خضر، **تنمية المشاريع الصغرى**، مرجع سابق، ص 9.

المطلب الثاني: برامج التمويل الأصغر و دورها في مكافحة الفقر

يعاني العديد من الأفراد في الدول النامية من انخفاض حاد في مستوى الدخول مما يساهم في تدني مستوى معيشتهم ومعيشة من يعولونهم، ونظرا لكون اغلب الدول النامية تعاني من ضعف في هيكلها الاقتصادي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الأولي فإن ذلك يساهم في تفاقم مشكلة البطالة التي تزيد من حدة الفقر، وعلى هذا الأساس يجب العمل على دعم المشاريع الصغري من اجل تعزيز النمو المحابي للفقراء. وبما أن المشكلة الأساسية لدى الفقراء تتمثل في عدم وجود مصادر تمويل توفر لهم البدء في المشروع، حيث يمثل التمويل نصف المسافة للبدء في المشروع و النصف الأخر يكمله شخصية و كفاءة و فعالية صاحب المشروع، ونتيجة لذلك قد أصبح من الضروري تطوير أساليب و آليات التمويل الأصغر.

أولا– مفهوم التمويل الأصغر: تستخدم عدة مصطلحات كمترادفات للدلالة على نفس المفهوم، فالقروض الصغيرة microcredit والمديونية الصغيرة microdebt والتمويل متناهي الصغرmicrofinance كلها مصطلحات تعبر عن نفس المفهوم الذي يشير للتمويل المصغر الذي يعرف من خلال ما يلي:

- التمويل الأصغر يشير إلي تقديم الخدمات المالية إلي الفئات الفقيرة من السكان حيث تشمل هذه الخدمات تقديم الائتمان و التأمين و الخدمات الاستثمارية.
- التمويل الأصغر يسمح بتوفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية .
- التمويل المصغر هو التسليف والادخار وتقديم الخدمات المالية الأخرى مثل التحويلات، التأمين، قروض الاستهلاك، قروض الزواج، المساعدات الفنية، بطاقات الائتمان، خدمات الدفع ...الخ.
- يعرف التمويل الأصغر على أنه مجموعة الخدمات المقترحة أو المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.

من خلال هذه التعاريف نستنتج بأن التمويل الأصغر يكون موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين ليست لهم القدرة على الحصول على مختلف الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية. كما أنه يشمل مختلف البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط. والتمويل الأصغر موجه للفقراء بهدف مباشرة مشاريع مدرة للدخل. حيث تتعدد المؤسسات التي تقدم التمويل المصغر بين المؤسسات الرسمية مثل البنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل التعاونيات و المنظمات غير الحكومية و بنوك الادخار في القرى، والمؤسسات غير الرسمية مثل مجموعات الادخار و الائتمان أو التسليف، ويكون هذا التمويل على العموم لمدة قصيرة لا تتجاوز 12 شهر. وبناءا عليه نستنتج ان مفهوم التمويل المصغر يتضمن محوريين أساسين و هما:

- **تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط ؛**
- **توجه مختلف الخدمات لفائدة الفقراء القادرين على إنشاء مشاريع مدرة للدخل.**

ثانيا– مؤسسات و عملاء التمويل الأصغر:مؤسسات التمويل الأصغر مثل كل المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، واغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية[1] :

- المؤسسات الرسمية كالبنوك؛
- المؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تتخصص في إقراض المشروعات متناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع؛
- المصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

ويتم تمويل المقترضين من طرف مؤسسات التمويل اعتماد على إجراءات و مراجل محددة وفقا لما يلي[2]:

- تحديد الفئة المستهدفة من شريحة أفقر الفقراء وفقا للأسلوب المعتمد في كل مؤسسة تمويلية بما يتوافق مع قوانين و أوضاع كل دولة.
- إتباع آلية إقراض مرنة قد لا تتطلب من المقترض ضمانات أو رهن ممتلكات لقاء الحصول على القرض.
- حرية كاملة للمقترضين في اختيار أنشطتهم الإنتاجية والاستثمارية على أساس معارفهم ومهاراتهم.
- تضمن نشاطات المقترضين بعض البرامج التي تشجع التنمية الاجتماعية وتساعد الفقراء على الادخار.

ثالثا– عملاء التمويل الأصغر: يستهدف التمويل متناهي الصغر ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية. وهم يمثلون أفقر الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم أفرادا كانوا أو في شكل مجموعات تضامنية. حيث تضيق أمامهم و / أو تنعدم فرص الاقتراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها، وهؤلاء أفراداً وجماعات يحتاجون إلى من يمدهم بالمهارة والمال للبدء في مشروع إنتاجي يدر الدخل لكي يساهموا في تحريك مجتمعهم المحلي وتنميته. لأنه غالبا ما يكون أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم يديرون

[1] اليزابيت ليتلفيلد وريتشارد روزنبرج، **تحطيم الحوائط العازلة بين التمويل متناهي الصغر والنظام المالي الرسمي**"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، 2004، ص 4.

[2] محمد محمود العجلوني، **الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها**، مرجع سابق، ص 20 .

أنشطتهم الاقتصادية من منازلهم. وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الأصغر من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم[1].

رابعا – خصائص التمويل الأصغر: تتميز مختلف المؤسسات و البرامج التي تنشط في مجال التمويل الأصغر بالخصائص التالية:

- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛
- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين؛
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
- الدفع المبسط والسريع لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛
- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛
- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف المرتفعة التي تنطوي عليها معاملات التمويل الأصغر؛
- إتباع مناهج بديلة إزاء الضمانات العينية؛
- ملائمة موقع وتوقيت السداد؛
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

خامسا– أهمية التمويل الأصغر: مع تزايد التحديات التنموية للدول النامية وخاصة تلك الفقيرة فقد أصبح الاهتمام بالإنسان يمثل محور العملية التنموية، على اعتبار أن الإنسان هو أساس التنمية عبر تعزيز قدراته و منحه كامل الفرص للمشاركة في مختلف الأنشطة و الفعاليات التي تؤثر في حياته بكل حرية. وفي ظل الاتجاه المتزايد في العديد من الدول وخاصة النامية منها نحو المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالنظر لمساهمتها الايجابية في دفع عجلة التنمية، فقد أصبح التمويل الأصغر يمثل آلية أساسية من أهم الآليات المبتكرة في التمويل لتحقيق الأهداف التنموية و أهمها التقليل من حدة الفقر وآثاره في الدول الفقيرة. وتكمن أهمية التمويل المصغر في انه يستهدف الفئات الفقيرة

[1] تطوير خدمات الأعمال والشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، " **دراسة اثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة**"،كانون أول 2009، ص 09، متوفر على الموقع التالي:

www.tatweer.ps .

المهمشة التي ليس لها القدرة على الوصول إلي الخدمات المصرفية، وهو ما يسمح لهم بتوسيع فرصهم وتعزيز قدراتهم من خلال إنشاء و تطوير مشاريعهم ليتمكنوا من زيادة دخولهم و تحسين مستوى معيشتهم . ويمثل إعلان هيئة الأمم المتحدة باعتبار سنة 2005 هي السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة إقرار من المجتمع الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل المصغر في تحقيق التنمية و الحد من الفقر وذلك من خلال إتاحة الفرص أمام الفقراء ليتمكنوا من إتمام مشاريعهم أو توسيعها بهدف من خلال[1]:

- زيادة مداخليهم و توفير حياة أفضل للخروج من دائرة الفقر؛
- زيادة التوظيف و إيجاد فرص العمل و ترسيخ مبدأ الاعتماد على الذات و بناء اسر متماسكة قوية اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا؛
- إعادة تأهيل المجتمع المحلي بصفة أفضل لتطوير حياة الفقراء و خاصة في المناطق الفقيرة؛
- إطلاق الطاقات الكامنة لدى الفقراء و تسخيرها لخدمة أنفسهم و المجتمع؛
- الحصول على فوائد كبيرة من خلال استثمارات صغيرة عبر استخدام رأس المال العامل و إعادة تدويره في المشاريع الصغير؛
- المشاركة في المعلومات و التبادل بين المشاريع نفسها الأمر الذي يشكل حلقة قوية في الاستفادة من تجارب الآخرين؛
- توطين الوظائف و الحد من هجرة العقول و أصحاب الحرف إلي الدول الأجنبية.

سادسا– أبعاد التمويل الأصغر: التمويل الأصغر يعتبر مدخلا إنمائيا تشاركيا لا يفرض أيا من القيود على العملاء، حيث يشكل الحصول على الخدمات المالية بطريقة مرنة و ملائمة و ميسرة أداة فعالة لتمكين الفقراء وإعدادهم لاحقا لاتخاذ اختياراتهم و بناء سبل تخلصهم من الفقر بشكل مستدام.كما أن التمويل المصغر يمكنه توفير المنافع الإجمالية بشكل مستمر و دائم و على نطاق واسع. والتمويل الأصغر يفتح المجال أمام حلقة ذاتية الدفع من الاستدامة و النمو من خلال ماله من اثر قوي على حياة الفقراء. وتتعزز أهمية التمويل الأصغر لأن ما يحدثه لا يمثل مجرد الحصول على قروض تجارية، فالفقراء لا يستخدمون الخدمات في الاستثمار التجاري فقط وإنما يستخدمونها أيضا للاستثمار في الصحة و التعليم و التعامل مع الطوارئ المنزلية و الوفاء بالاحتياجات النقدية الكثيرة التي يواجهونها. وتتضمن مجموعة الخدمات المالية : القروض، التسهيلات الادخارية، التأمين، المدفوعات التحويلية وحتى المعاشات الصغرى. وتشير العديد من الشواهد أن الحصول على الخدمات المالية يمكن الفقراء من زيادة دخولهم الأسرية و بناء الأصول و الممتلكات و الحد من تعرضهم للازمات المختلفة. كما ينعكس الحصول على الخدمات من خلال تحسين التغذية و الرعاية الصحية، ويهتم الفقراء بمستقبلهم من خلال إرسال أبنائهم للمدارس و تزايد اهتمامه

[1] زياد أبو الفحم، مرجع سابق ، ص 34.

بالرعاية الصحية لأسرهم. وعليه فإن التمويل الأصغر يمكن من التخلص من الفقر و يساعد على مواجهة مختلف جوانب الحرمان، ولذلك فإن إسهامات التمويل الأصغر في محاربة الفقر تتم من خلال أبعاد متعددة أهمها ما يلي[1]:

1- القضاء على الفقر: يمكن التمويل الأصغر الفقراء من حماية مصادر الدخل و تنويعها و زيادتها. وهو ما يشكل آلية أساسية للتخلص من الفقر و الجوع. فالقدرة على اقتراض مبلغ مالي بسيط من اجل الاستفادة من فرصة عمل أو لدفع المصاريف الأساسية للأسر أو لسد العجز تمثل كلها الخطوة الأولي لكسر حلقة الفقر. كما أن التمويل الأصغر يعزز فرص حماية الأسر الفقيرة من التعرض للازمات و التخفيف من حدة تقلبات الدخل و الحفاظ على مستويات الاستهلاك. وقد أشارت العديد من الدراسات الإحصائية و القياسية إلي تحسن دخول عملاء مؤسسات التمويل الأصغر و انخفاض معدل تعرضهم للازمات[2]. ففي اندونيسيا استطاع المقترضون من مؤسسات التمويل الأصغر أن يحققوا زيادة في دخولهم ب 12,9 %، كما ازداد دخل المقترضين من بنك راكبات اندونيسيا بنسبة 112 % مما مكن 90 % من الأسر من تجاوز خط الفقر. وفي بنغلاداش أشارت اللجنة البنغلادشية لتحسين ارتقاء المناطق الريفية BRAC أن الأعضاء الذين استمرت مشاريعهم لأكثر من 6 سنوات استطاعوا زيادة النفقات الأسرية ب 28 % و زيادة ممتلكاتهم ب 12 %.

2- النهوض بتعليم الأطفال:يعتبر الاستثمار في تعليم الأبناء في مقدمة الأشياء التي يقوم بها الفقراء في مختلف مناطق العالم مع تحسن مستوى الدخل من خلال المشاريع الجديدة. حيث تتفق مختلف الدراسات و الإحصائيات على أن أبناء عملاء برامج التمويل الأصغر يزيد احتمال ذهابهم إلي المدارس و البقاء فيها لمدة أطول. ففي بنغلاداش ساهمت BRAC بأنشطة مختلفة في تقليص الفوارق في التعليم بين الجنسين، حيث وفرت المنظمة المدارس التي اعتمدت تعليما مسرعا للفتيات اللواتي لم يلتحقن بالمدارس مدته 4 سنوات[3]، ويقدر معدل استمرار التعليم وفق هذا البرنامج 98 %. وفي هندرواس أشارت تقارير منظمة إنقاذ الأطفال أن العمال المشتركين في برنامج الادخار و الائتمان حققوا زيادة في دخلهم مما مكنهم من إرسال عدد اكبر من أبنائهم للمدارس بصفة منتظمة[4].

3- تحسين نتائج الرعاية الصحية:هناك اتفاق عام على أن زيادة الدخل تؤدي إلي تحسين التغذية و الظروف المعيشية و الرعاية الصحية. ويعتبر المرض من اشد الأزمات التي تؤثر على الفقراء لأن نفقات الرعاية الصحية والعلاج والغياب عن العمل أثناء المرض كلها تستنزف من دخل و مدخرات الفقراء، وفي حالات عديد يجبر الفقراء نتيجة لظروف صحية قاهرة على الاستدانة أو بيع ممتلكاتهم لسد نفقات الرعاية الصحية. وتشير الإحصائيات الخاصة ببرامج التمويل الأصغر أن السبب الرئيسي وراء إخفاق بعض العملاء في سداد القروض هو المرض. وعلى هذا الأساس فإن العديد من مؤسسات و برامج التمويل الأصغر تقدم خدمات إضافية فيما يتعلق بالرعاية الصحية على

---

[1] اليزابيث ليتليفيلد و آخرون. **مذكرة مناقشة مركزة**، نشريه تصدر عن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، العدد 24 ، جانفي 2003 ، ص ص 2 – 12 .

[2] نفس المرجع، ص 3 .

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، ص 83 .

[4] اليزابيث ليتليفيلد و آخرون، **مذكرة مناقشة مركزة** ، مرجع سابق، ص 4 – 5 .

شكل حملات توعية أو رسائل أو من خلال اجتماعات توجيهية و تعليم النساء ببعض الجوانب الأساسية للصحة الإنجابية. في بوليفيا يقدم برنامج CRECER إضافة إلي الخدمات المالية خدمات التوعية الصحية في مجال الصحة الإنجابية و التحصين باللقحات و مياه الشرب النقية...الخ، وفي بنغلاداش تضمنت حملات التوعية التي قامت بها BRAC برنامج و دروس في الصحة العامة و الصحة الإنجابية و المساواة بين الجنسين، كما قدمت المنظمة حملات تدريبية لفائدة 13 مليون امرأة حول كيفية معالجة الجفاف عند الأطفال الذين يعانون من شدة الإسهال[1]، وفي سنة 1990 كان معدل وفيات الرضع 79 حالة وفاة من أصل 1000 مولود حي في بنغلاداش و في سنة 2010 انخفضت النسبة لتصل إلي حدود 38 حالة وفاة فقط. ويرجع هذا التحسن الكبير في الجانب الصحي إلي عدة عوامل أهمها تعزيز مكانة المرأة اقتصاديا و اجتماعيا خاصة ضمن برامج بنك غرامين[2] .

4- تمكين المرأة: استهدفت برامج التمويل الأصغر النساء بشكل عام فقد أثبتت المرأة أنها اقدر على تحمل المسؤولية المالية و القيام بأداء أفضل فيما يتعلق بالسداد مقارنة بالرجال، فالمرأة تستثمر الزيادة في الدخل في المنزل لزيادة رفاهية الأسرة بشكل أفضل من الرجل. وقد ساعدت برامج التمويل الأصغر في تعزيز تمكين المرأة بأسباب القوة. مما يجعلها أكثر ثقة و حزما و يزيد من فرص مشاركتها في قرارات الأسرة و المجتمع، كما يمكنها من مواجهة مختلف حالات عدم المساواة بين الجنسين. وقد أشارت دراسات لبنك التحرر من الجوع في غانا و بوليفيا أن مشاركة المرأة في هذه البرامج مكنها من تعزيز ثقتها بنفسها و تحسين وضعها في المجتمع بحيث أصبحت العديد من المشاركات في البرنامج فاعلات في الإدارة المحلية[3]. وفي بنغلاداش ساهم تمكين المرأة اقتصاديا من خلال العمل في صناعة الملابس و استفادتها من الحصول على قروض صغيرة في إحداث تغير كبير في حياة المرأة. حيث أصبح أكثر من 95 % من النساء العاملات في صناعة الملابس نازحات من الأرياف. وقد ساهمت فرص العمل غير المسبوقة المتاحة للنساء من إزالة الفوارق بين الجنسين بشكل كبير فيما يتعلق بالعمل و الدخل، وجاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 أن بنك غراميين ساعد المرأة بشكل كبير و مكنها من الحصول على الموارد المدرة للدخل في شكل قروض مصغرة، حيث دفع بنك غراميين 5,72 مليار دولار كقروض لفائدة 6.7 مليون شخص تمثل النساء حوالي 97 % من إجمالي المستفيدين حيث مكنت هذه القروض أكثر من نصف الأسر على اجتياز خط الفقر.

5- مساعدة الفقراء: بما أن مختلف الاستراتيجيات و البرامج الموجهة لمكافحة الفقر تركز على الفقراء المدقعين الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم الواحد، فإن برامج التمويل الأصغر تسير وفق نفس النهج لأنها تعمل على مساعدة هذه الفئة المحرومة عبر برامج و مناهج مصرفية مبسطة على اعتبار أن العملاء الأكثر فقرا يميلون إلى قروض اصغر. ففي البرازيل تمكن برنامج BANCO DO NORDESTO من تسير عمليات لصاح الفقراء من خلال شيكات البريد بهدف تخفيض نفقات و تكاليف المقترضين، وفي بنغلاداش يمثل الفقراء المدقعين الذين لا يملكون أراضي 65

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013**، ص 83 .

[2] نفس المرجع، ص 83 .

[3] اليزابيث ليتليفيلد و آخرون، **مذكرة مناقشة مركزة**، مرجع سابق ، ص 7 .

% من عملاء BRAC. ورغم ذلك تمكن البرنامج من تحقيق عائد على الأصول بلغ 4,3 % سنة 2000 .ويقدر نسبة العملاء من الفقراء المدقعين الذين لا يملكون أراضي في برنامجي SHARE HGIK الهندي و مركز الزراعة و التنمية الريفية CARD الفيليبيني بنحو 70 % ورغم ذلك حقق كل من البرنامجين معدل عائد على الأصول قدر ب 1,1 %و 3,3 % سنة 2001 على التوالي[1].

المطلب الثالث تجربة بنك غرامين في تعزيز التمويل الأصغر

ساهم بنك غرامين ومؤسسه محمد يونس بشكل كبير في الحد من الفقر في مختلف مناطق العام، وذلك من خلال التجربة الرائدة للتمويل الأصغر التي تتم محاكاتها في العديد من دول العالم، وبهذا فقد أصبح بنك غرامين نموذجا يضرب به المثل عند الحديث عن مختلف الآليات الموجهة للحد من الفقر.

أولا – نشأة البنك: بنك غرامين أو مصرف القرية باللغة البنغالية ينظر للإنسان الفقير كإنسان كامل الأهلية يمكنه الكفاح من اجل الخروج من دائرة الفقر من خلال العمل و المثابرة وهو يهدف إلي تنمية و تحسين إمكاناته و قدراته ونوعية حياته سعيا لإخراجه من دائرة الفقر. وتجربة بنك غرامين لا تعود منافعها على أعضائها فقط وإنما تمتد لتشمل الاقتصاد و المجتمع معا. فخلال أزمة المجاعة التي أصابت بنغلادش في بداية السبعينات كان محمد يونس أستاذا بالجامعة يدرس نظريات التنمية، ونظرا لتفاقم أزمة المجاعة انتقل يونس إلي العديد من القرى ليتفقد أحوال الناس و يطلع على ظروفهم حيث التقي بسيدة تعمل في صنع المقاعد من البامبو و تحصل مقابل ذلك نهاية كل يوم على ما يعادل قيمة وجبتين، مما جعلها تقترض من احد التجار بحيث يأخذ اغلب من تجنيه من عملها . وتكلم محمد يونس أيضا مع 42 شخصا في احد القرى كانوا يعانون من شدة الفقر لأنهم تحت سلطة من أقرضهم من التجار. واستنتج يونس أن كل ما كان يحتاجه أولئك القرويين هو 30 دولار فقط، وبعدها قام يونس بإقراضهم ذلك المبلغ من ماله الخاص. وبهذا انبثقت فكرة إنشاء مؤسسات مصرفية عادية تعمل لمساعدة الفقراء على التخلص من الفقر خاصة وان جميع المؤسسات المالية التي كانت قائمة لا تقرض الفقراء و بخاصة النساء . وفي سنة 1976 بدأ يونس مشروع بحثه لاستكشاف إمكانيات تصميم نظام مصرفي يصلح للفقراء في الأرياف، وتوصل إلى انه إذا توافرت الموارد المالية للفقراء بأساليب و شروط مناسبة فإن ذلك يساعد على تحقيق نهضة تنموية كبيرة. وتحقق المشروع فعلا في محافظة شيتاجونج خلال الفترة 1976 – 1979 وبعد ذلك امتد بمساعدة مصرف بنغلاداش إلي محافظات عدة مثل دكا ، رانجبورا ، باتوا خالي. وفي سنة 1983 تحول المشروع إلي بنك غرامين حيث ساهمت الحكومة ب 60 % من رأس المال المدفوع المقدر ب 12.5 مليون دولار و النسبة الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين [2]. وفي سنة 1986 صارت النسبة 25 % للحكومة و 75 % للمقترضين. ومنذ ذلك الحين توسع نشاط البنك حيث وصل عدد المقترضين سنة

[1] اليزابيث ليتليفيلد و آخرون، **مذكرة مناقشة مركزة** ، مرجع سابق، ص ص 8 – 9 .

[2] نهى شعبان و آخرون، **دراسة تجربة بنك الفقراء وإمكانية الاستفادة منها في مصر**، تاريخ الاطلاع 12- 06-2012 ، انظر الموقع :
http://www.mfti.gov.eg/SME/Test5.htm

2006 إلي حوالي 6,61 مليون شخص يمثل النساء حوالي 98 % منهم، وتمتلك النساء 94 % من أسهم البنك[1]. ولا يطلب بنك غرامين من المقترضين أية ضمانات مقابل منحهم قروض كما لايطاليون بتوقيع أية حجج قانونية و لا يساقون إلي المحاكم في حالة عدم السداد. ورغم ذلك بلغت نسبة السداد 98,5 % وبلغ إجمالي القروض التي وزعها البنك منذ إنشائه 5.73 مليار دولار تم سداد 5,07 مليار دولار منها. ونظرا للنجاح الكبير الذي حققه فقد منح مؤسس بنك جرامين البروفيسور محمد يونس 60 جائزة محلية و عالمية و 27 دكتوراه فخرية و 15 تكريما من بلدان مختلفة، كما حصل بنك غرامين و مؤسسه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام في أكتوبر 2006 نظير جهودهما في خلق بيئة اقتصادية و اجتماعية من الأسفل، ووفق لجنة جائزة نوبل للسلام " **يونس و بنك غرامين اثبتا أن أفقر الفقراء بوسعهم العمل لتحقيق التنمية** ". وقد ابرز يونس المهمة الكبيرة لبنك غرامين " **الجائزة أبرزت المهمة الهائلة لكي يتخلص العالم من الفقر، الآن ستشتد الحرب على الفقر في شتى أنحاء العالم، سيتعزز النضال ضد الفقر من خلال القروض الصغيرة في غالبية الدول** "[2]

ثانيا – أسباب نجاح بنك غرامين : يرجع الفضل في نجاح بنك غرامين للعمل الكبير الذي قام به محمد يونس على المستوى النظري و العملي من حيث الاهتمام بظاهرة الفقر وفق منظور متكامل يحترم فيه الإنسان باعتباره أساس تحقيق التنمية إذا ما وفرت له الفرص المناسبة. وانطلاقا مما سبق الإشارة إليه عمل يونس و بنك جرامين على معالجة الفقر من خلال مسارين مترابطين[3] :

1– المسار النظري: تقوم مؤسسة غرامين ترست بعمل كبير في مجال نشرة فكرة البنك و ترويجها محليا و عالميا من خلال البحوث و الدراسات و المؤتمرات الحوارية السنوية وإصدار نشرة دورية و كتب تحوى خبرات التجربة و أفكار مؤسسي البنك بأكثر من لغة. ويتمثل الهدف الأساسي من الحملة هو محاربة بعض المفاهيم المغلوطة عن الفقر و الفقراء على اعتبار أن الفقر بالأساس هو نتاج منظومة و ممارسات في المجتمع تؤدي لاستمرارية حالة الفقر .وفي هذا المجال يؤكد البنك على محوريين أساسين:

- ضرورة الابتعاد عن النظرة السلبية للفقير على انه شخص يفتقر للقدرات و المهارات الخاصة و لا يملك الجهد البدني، وانه بدون اكتساب مهارات لن تكون له قيمة في سوق العمل.
- يجب التوسع في تحديد مفهوم الفقر بما يؤدي إلي أن تصل برامج مكافحة الفقر إلي طريقها الصحيح.لأنه من الأسلم تحديد فئات الفقراء على أساس معيار الدخل و الممتلكات.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة لعدة أوضاع و متغيرات ساهمت كلها في انتشار الفقر، وأهمها ما يلي:

[1] جامعة الملك عبد العزيز، **مكافحة الفقر**، مرجع سابق، ص 96 .
[2] نفس المرجع، ص 93 .
[3] نفس المرجع، ص ص 95-96 .

- إحجام البنوك عن إعطاء الفقراء فرص من خلال وضع شروط تعجيزية تتضمن ضمانات مالية، رغم أن دور القروض هو تسهيل التعاملات المالية و التجارية و الصناعية. على اعتبار أن الائتمان حق أساسي من حقوق الإنسان.
- الاعتقاد بالممارسات التي تربط بين مكافحة الفقر و خلق فرص و وظيفية للفقراء على اعتبار أنها الحل الأمثل، لأن الوظيفة قد تكون وسيلة لاستمرارية الفقر إذا كان دخل الفقير لا يحقق له فائض. وهي الميزة الغالبة لوظائف الفقراء. كما أن تلك الوظائف غالبا ما تحجب عن النساء و خاصة في الأرياف.

وعليه لابد من استثمار الوظائف التقليدية التي يمارسها الشعب كوسيلة للحياد في برامج للتوظيف الذاتي فتتحول الأعمال المنزلية البسيطة إلي موجة من المد الكبير للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

2- المسار العملي: اقر بنك جرامين عدد من الخطوات العملية التي تساعد الفقراء على التخلص من الفقر حيث يعمل البنك على تحقيق ما يلي:

- مد التسهيلات المصرفية للفقراء.
- إيجاد فرص للتوظيف الذاتي للقطاع الريفي غير المستخدم أو محدود الاستخدام من مصادر الطاقة البشرية.
- دمج أفراد القطاع المهمش في المجتمع ضمن إطار نموذج مؤسسي يستطيعون استيعابه و التعامل معه و يستمدون منه القوة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية من خلال تجاوب و دعم متبادل.
- إدارة دفة الحلقة المفرغة للفقر التقليدية لتصبح نسقا متصاعدا من دخل قليل و ائتمان قليل و استثمار إلي دخل اكبر و ائتمان اكبر و مزيد من الاستثمار و الدخل.

ثالثا- انجازات البنك : يتمثل الانجاز الحقيقي لبنك غرامين في انه منح الفرص المناسبة للفقراء و خاصة النساء ليعبروا عن ذاتهم. وقد تحقق ذلك بفعل المرتكزات الأساسية التي وضعها محمد يونس كإطار عام لعمل البنك، حيث شكلت هذه المرتكزات خارطة طريق لصياغة استراتجيات عمل مؤسسات التمويل الأصغر فيما بعد، وهي[1] :

- **اعتماد نظرة جدية للفقراء من خلال الاهتمام بكل جوانب حياتهم**: وضع مؤشرات بديلة ترتكز على ما يحدث في حياة أفراد الطبقة الدنيا في المجتمع من ثغرات و أزمات.
- **القرض أو الائتمان حق أساسي من حقوق الإنسان**: نظام البنوك التجارية يعتمد على إقصاء الفقراء من حق الحصول على القروض على اعتبار أن الفقراء لا يملكون الضمانات التي يقدمونها للبنوك وهو ما يعني انحياز البنوك لصالح تعزيز الأغنياء و تكريس فقر الفقراء، وذلك ما دفع يونس لتأسيس بنك غرامين على أساس رأس المال الاجتماعي المتمثل في شبكات التساند و الرقابة .
- **التوظيف الذاتي للفقراء**:مساعدة الفقراء ليتمكنوا من مساعدة أنفسهم يمثل المحرك الأساسي للتنمية.

[1] ، نفس المرجع، ص 96 .

- **الدخل لتحسين حال الأسر**: من خلال تحسين أوضاع النساء و استيعابهم كقوة عمل و الاهتمام بالأنشطة المنزلية كأعمال مدرة للدخل لتحسن أوضاع الفقراء.

وانطلاقا مما سبق فقد تمكن البنك من تحقيق انجازات معتبرة فيما يخص مكافحة الفقر في بنغلاداش، وفيما يلي أهم انجازات البنك بالأرقام:

- تحقيق أرباح طيلة فترة نشاطه منذ تأسيسه باستثناء سنوات 1983، 1991 ، 1992.
- خلال سنة 2005 بلغ إجمالي أعمال البنك 112,4 مليون دولار، وكان إجمالي النفقات 97.17 مليون دولار و صافي الأرباح 15,21 مليون دولار. وتعتبر فوائد بنك غرامين الأدنى في بنغلاداش ب 10 % على قروض المشاريع المدرة للدخل و 8 % على قروض الإسكان و 5 % غلى قروض الطلاب، في حين انه ليست هناك فوائد على القروض الممنوحة للكادحين. وتشير الإحصائيات أن 57 % من عملاء البنك تخطوا عتبة الفقر و الآخرون تحسنت أحوالهم المادية. علما أن نسب الفائدة يعاد تدويرها ليتم منح قروض أخرى لفائدة الفقراء[1].
- تمكن البنك من وضع سياسات جديدة لم يسبق العمل بها في العمل المصرفي فيما يتعلق بعمل الفروع. حيث تعطي ألوان محددة للفروع المتميزة في أعمال محددة وفقا لسلم درجات محدد ب 100، وقد حصل 1247فرع على النجمة الخضراء لتحقيقه 100 % من حيث سداد القروض، وحصل 1431 فرع على النجمة الزرقاء لتحقيقهم أرباح، كما تحصل 1175 فرع على النجمة البنفسجية لقدرته على توفير كل تمويله من دخله، وتقدم 308 فرع بطلب الحصول على النجمة البنية لتحقيقهم تعليم 100 % من أبناء الأسر العملاء. وتقدم 45 فرع بطلب الحصول على النجمة الحمراء لأن كل عملائه تخطو خط الفقر.
- اقر البنك سياسة جديدة في فتح الفروع تتلخص في أن يمول الفرع من الإيداعات التي يحصل عليها، حيث لا يتلقى مساعدة من المكتب الرئيسي أو من أي فرع أخر.
- ساعد بنك غراميين المرأة بشكل كبير حيث مكنها من الحصول على الموارد المدرة للدخل في شكل قروض مصغرة، وقد دفع بنك غراميين 5,72 مليار دولار كقروض لفائدة 6.7 مليون شخص تمثل النساء أكثر من 97 % من إجمالي المستفيدين. وقد مكنت هذه القروض أكثر من نصف الأسر على اجتياز خط الفقر[2].

[1] زياد أبو الفخم، **مرجع سابق** .ص 44 .

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013**، ص 83.

رابعا– السمات المميزة لبنك غرامين: يتميز بنك غرامين بعدة خصائص و مميزات أهمها ما يلي[1]:

1– الأهداف الاجتماعية :يعتبر بنك غرامين مشروع اقتصادي بأهداف اجتماعية حيث يقدم البنك التمويل لعملائه الفقراء لتنفيذ مشاريعهم الفردية أو ضمن مستويات متعددة. ويستهدف البنك فئة الفقراء المعدمين الذين لا يملكون أراضي كحد ادني، كما أن كل ممتلكاتهم لا تكفي لشراء فدان واحد من الأراضي. ونتيجة لفعالية البنك أصبح الفقراء يملكون 97 % من أسهم البنك و يمثلهم من 9 إلي 13 عضو في مجلس الإدارة وبهذا أصبح الفقراء مشاركين في كل قرارات البنك.

2– النساء كقوة عمل: في البداية كانت المرأة تمثل 50 % من عملاء البنك و الآن أصبحت تمثل 97 % كما تقدر نسبة المرأة في مجلس الإدارة ب 19 %. وبهذا أثبتت المرأة بأنها مشاركة فاعلة في مختلف الأنشطة المتعلقة بها و بأسرتها و المجتمع . وعلى هذا الأساس لابد من تعزيز فرص المرأة و تمكينها للاستفادة من العطاء الذي تقدمه المرأة. وينظر البنك للأعمال المنزلية للمرأة الريفية كمحور اقتصادي مهم غير مستثمر أو محدود الاستثمار، ويعتبر ايضا أن المرأة تتعرض لاضطهاد اجتماعي بحرمانها من مختلف الفرص في الحياة حيث ينطلق البنك من هذه الواقع ليمضي في طريق تعزيز مكانة المرأة في المجتمع.

3– الابتكار: منذ نشأته تميز البنك بكونه فريد من نوعه من حيث عملائه و طريقة تعامله معهم، كما تميز بطريقة معالجته للفقر حيث يتيح البنك مجالات واسعة للابتكار لكل موظفيه و فروعه و يعزز لديهم الثقة بالنفس و الاعتماد على الذات و المبادرة من خلال جملة من القيم أهمها ما يلي:

- غرس الرؤية النقدية؛
- مواجهة المشاكل؛
- تقديم الأهداف فوق الإجراءات؛
- حرية تطبيق الأفكار الجديدة؛
- توفير بيئة مناسبة للابتكار.

4– المؤسسية : تشير إلي البناء المؤسسي التنظيمي و وحداته و شكل العلاقة بين مكوناته حيث يتميز بنك غرامين بتنظيم مؤسسي مترابط و متدرج يضم ما يلي:

- **المجموعة:** وهي اصغر وحدة بنيوية و تتكون من خمس أفراد من الأعضاء المقترضين.
- **المركز:** يتكون من 6 إلي 8 مجموعات و هو نقطة تماس بين البنك و المقترضين.

[1] جامعة الملك عبد العزيز، **مكافحة الفقر**، مرجع سابق، ص ص 98 – 104 .

- **الفرع**: تمثل الوحدة الأساسية في تنظيم الموظفين لأنها وحدة التعامل المباشر مع العملاء ولذلك فهي تضم موظفين و مقترضين. ويعمل في الفرع 9 موظفين منهم 6 ميدانيين إضافة إلي المدير و مساعد له و يشرف كل فرع على 10 مراكز.
- **مكتب المنطقة**:يعمل بمكتب المنطقة 6 موظفين و هو يعمل على سير العمل في 10 فروع.
- **مكتب القطاع**:يضم 35 موظف و يشرف في المتوسط على 9 مناطق.
- **المكتب الرئيسي** : وهو الذي يشرف على كل القطاعات.

ويتم التفاعل بين هذه الوحدات من خلال جملة من العلاقات، فهناك علاقة ضبط الأداء من الوحدات الأكبر إلي الوحدات الأصغر التي تشرف عليها، كما تتدفق المعلومات الإدارية و المالية من الوحدات الأصغر إلي الوحدات الأكبر.

5- المشاركة:يتيح بنك غرامين مجالات واسعة للمشاركة في صنع القرار عبر مسارين أساسين :

- **المسودات الدوارة**: عندما تعتزم الإدارة وضع أطر لسياسات و قواعد و تنظيمات جديدة.يتم صياغة مسودة من طرف الإدارة المركزية ثم ترسل المسودة إلي رؤساء الأقسام ومديري القطاعات، وإذا لزم الأمر ترسل أيضا إلي مديري المناطق والمراكز من اجل إبداء الرأي و الملاحظات و التعديلات المقترحة حول المسودة، وإذا لم يتم الاتفاق على هذه المسودة ترفع إلي مؤتمر مديري القطاعات الذي يعقد مرة كل ثلاث سنوات.
- **المؤتمرات**: يعتبر مؤتمر مديري القطاعات من أهم المؤتمرات الذي تتم فيه معالجة مختلف المشاكل و التوافق على السياسات والمقترحة والإطار العام لعمل البنك.

6- الدور التنموي:يعالج بنك غرامين القضايا التنموية بمفهومها الشامل الذي يتضمن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحسين نوعية الحياة و الاهتمام بالفرد. ولذلك فإن التجربة التنموية لبنك غراميين تتميز بعدد من الخصائص أهمها ما يلي:

- يتوافق مع نهج التنمية المستدامة لأن تجربة البنك لا تتعارض مع البيئة أو تضرها وإنما تحافظ على الموارد الطبيعية.
- مؤسسة على ميثاق أخلاقي سامي لا يتم فيه استغلال الأفراد أو انتهاك حقوقهم.
- ترسخ الأسس السليمة لممارسة الحرية في المجتمع.
- تمكين المرأة و تعزيز قدراتها و إتاحة كل الفرص لها لممارسة دورها التنموي.
- ترتكز على التمويل الصغير الذي يستغل بكفاءة لتحقيق أرباح بصفة منتظمة.

خلاصة:

إن التحدي الكبير الذي يواجه الدول النامية مع مطلع القرن 21 يتمثل في تحقيق تنمية شاملة مع ضمان استمراريتها لفائدة الأجيال المقبلة، حيث أن مواجهة التحديات التنموية المتعددة و في مقدمتها الحد من كل مظاهر الفقر و الحرمان و الحفاظ على البيئة يتطلب وجود دولة قوية صاحبة إرادة وتملك سلطة تمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بإحداث تغيرات جوهرية ترتبط بمختلف المجالات بما يضمن تحقيق التنمية. وعليه يتوجب على الدول النامية أن تكون دولا إنمائية ترتكز على المؤسسات و تتميز بسيادة القانون الذي يضمن توسيع الحريات لكافة الأفراد بما يتيح لهم الفرص اللازمة لتعزيز قدراتهم من اجل المساهمة الايجابية في مسار التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا بتعزيز آليات الحكم الراشد الذي يعتبر أولوية قصوى ينبغي العمل على تحقيقها من اجل ضمان استدامة التنمية.

وبما أن المفهوم الموسع للتنمية يتمحور حول الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وهدفها فإن العمل على تعزيز مشاركة مختلف الأفراد في عملية التنمية أصبح يمثل شرطا أساسيا لضمان تحقيق الأهداف التنموية، ولتحقيق ذلك يجب إعطاء فرص اكبر لمؤسسات المجتمع المدني بمختلف مكوناتها في إعداد وتنفيذ و متابعة مختلف البرامج التنموية بجانب القطاع العام و الخاص لأن تفاعل هذه المكونات الثلاث يتيح مجالا أوسع لنجاح العملية التنموية .

كما يعتبر توفر الموارد المالية المحرك الأساسي للنمو و التنمية فعلى الدول النامية أن تتخذ كافة الإجراءات التي تضمن لها تعبئة موارد مالية تقليدية اكبر لمجابهة التحديات التنموية، وذلك من خلال تعبئة الموارد الداخلية و الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة لجذب حجم اكبر من الاستثمارات الأجنبية لتنمية القطاع الحقيقي بما يساهم في تعزيز النمو المصاحب للتنمية. وبجانب كل ذلك يتوجب على الدول النامية التفاعل مع المبادرات الدولية الرامية لتعزيز آليات التمويل المبتكر على اعتبار أن التنمية أصبحت تمثل شراكة عالمية من خلال ما تعكسه الأهداف الإنمائية للألفية التي تبناها المجتمع الدولي بإجماع.

وانطلاقا من كون الحد من الفقر يعتبر الهدف المحوري للتنمية خلال الألفية الثالثة فإن تحقيق ذلك يتطلب الإلمام بمختلف جوانب الفقر و الحرمان التي يتعرض لها أكثر من مليار شخص في مختلف مناطق العالم. وعلى هذا الأساس يجب أن تعمل الدول النامية على تمكين الأفراد من مختلف الفرص التي تعزز قدراتهم، واهم هذه الفرص هي تمكينهم من فرص الحصول على الدخل و التملك وذلك عن طريق تطوير و توسيع آليات التمويل الأصغر لفائدة محدودي الدخل في مختلف المناطق، ويشكل هذا الجانب إطار مهم لدفع مسار التنمية من خلال تمكين الأفراد وتعزيز قدراتهم.

الفصل الرابع: واقع التنمية في الدول الإسلامية الأقل نموا.

تمهيد

مع بداية الألفية الثالثة أصبحت الدول النامية تواجه تحديات تنموية متعددة فرضتها التحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم منذ الربع الأخير من القرن الماضي، والتي كان من أهم نتائجها هيمنة التوجه الليبرالي على السياسات والعلاقات الاقتصادية الوطنية و الدولية، وذلك في ظل تعاظم دول المؤسسات الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، حيث ساهمت هذه الظروف في زيادة وتيرة التدخل الأجنبي في القرار السياسي والاقتصادي للدول النامية. وأمام هذه الوضعية أصبح البحث عن انتهاج نماذج وسياسات أكثر فعالية لمعالجة مختلف التحديات التي تواجه الدول النامية و في مقدمتها الحد من الفقر مسالة هامة وذات أولوية. وبما أن الدول الإسلامية جزء مهم من الدول النامية فإنها تواجه نفس تلك التحديات، وهو ما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال إحداث تغيرات جذرية على اقتصادها بما يمكنها من إعطاء دفع قوي للعملية التنموية، ولتحقيق ذلك لا بد من استغلال كل الموارد و الطاقات المتاحة المادية و البشرية .

وأمام كل هذه التحديات يجب على الدول الإسلامية اعتماد سياسات تنموية ذاتية تتوافق مع مبادئها وقيمها وفق الإطار العام الذي حدده الإسلام، فمن خلال استغلال الموارد المتاحة للدول الإسلامية وفق المنهج الإسلامي للتنمية الذي يرتكز على الإنسان باعتباره أساس التنمية وهدفها ضمن الإطار الأخلاقي للنشاط الاقتصادي تستطيع الدول الإسلامية مجابهة التحديات التنموية وبدأ عملية الإقلاع الحضاري. وضمن هذا الاتجاه تتاح فرص أوسع لتعزيز قيم التعاون و التكافل بين الأفراد و الدول وفقا للقيم التي يحث عليها الإسلام. وبهذا تستطيع الدول الإسلامية الأقل نموا التي تعاني من عقبات متعددة وتفتقر لمختلف الموارد من تحقيق تقدم في مسارها التنموي.

ومن خلال مباحث هذا الفصل سنقوم باستعراض واقع التنمية في الدول الإسلامية الأقل نموا، وذلك من خلال دراسة المفهوم الإسلامي للتنمية مع التطرق لمختلف الآليات و الأساليب الإسلامية المعتمدة من اجل تمويل التنمية والحد من الفقر. وقد جاءت مباحث هذا الفصل وفق ما يلي:

- **المبحث الأول: مفهوم التنمية والتخلف في الفكر الإسلامي.**
- **المبحث الثاني: أساليب وطرق تمويل التنمية من المنظور الإسلامي.**
- **المبحث الثالث: واقع التنمية في الدول الإسلامية الأقل نموا.**

المبحث الأول: مفهوم التنمية والتخلف في الفكر الإسلامي

يحرص الإسلام على ضرورة توفير الحياة الطيبة لكافة أفراد المجتمع، وتتحقق هذه الحياة من خلال الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية التي تهدف بشكل عام للحفاظ على الكليات الخمس وهي : الدين، النفس، العرض، المال و العقل، ويرتبط المفهوم الإسلامي للتنمية بعمارة الأرض التي تعتبر الإطار العام الذي يضمن سعادة الإنسان في الدنيا و الآخرة من خلال العمل و التقيد بمقتضيات الاستخلاف، حيث أن عدم الامتثال للأحكام الشرعية و السنن الكونية سينعكس سلبا على حياة الفرد في كافة المجالات، وعلى هذا الأساس جاءت نظرة الإسلام شمولية لكل ما يرتبط بمفهوم الفقر و التنمية .

المطلب الأول: المفهوم الإسلامي للفقر و التخلف

التخلف في المفهوم الإسلامي ليس مرادفا للفقر لأنه يعبر عن خلل اقتصادي ساعدت على نشؤه عدة عوامل، كما أن الدول المتخلفة لا يرجع تخلفها لضعف مواردها و إنما يرجع للاستخدام الرديء لهذه الموارد. أما الفقر فهو يشير إلي قلة أو عدم كفاية مختلف الموارد على تلبية الحاجيات البشرية و المتطلبات التنموية، وعليه فإن الدول الفقيرة هي تلك الدول التي تقل فيها الموارد و تفتقر لإمكانيات النهوض المادية والبشرية.

أولا– مفهوم الفقر و التخلف في الإسلام: يمكن التطرق لمفهوم الفقر و التخلف حسب المفهوم الإسلامي وفق ما يلي:

1– مفهوم الفقر: يعرف ابن منظور الفقر في كتابه لسان العرب على انه الحاجة و فعلة الافتقار، والفقير هو الذي نزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر و هو يضرب مثلا لكل ضعيف. والفَقر و الفُقر: ضد الغنى، مثل: الضَعف، والضُعف. وأما الفقر اصطلاحا فيشير الإسلام إلى أن الفقير هو كل من لا يملك ما يكفيه من مختلف الحاجيات، ويعبر عن ذلك بشكل أدق بأن الفقير لفظ يطلق على كل من هو أدنى من حد الكفاية[1]. وعليه يمكن اعتبار الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وهو يشير لجملة من العناصر أهمها:

- عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية لعدم توافر أسباب العيش الكريم.
- الفقر يشير لحالة الفاقة و العدم و القلة المفروضة على الفرد و لا يستطيع مجابهتها و لذلك جعل للفقراء حقا في الزكاة.
- الفقر هو العوز و الحاجة و الحرمان.

[1] كمال حطاب، **دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر**، مجلة أبحاث اليرموك " سلسلة العلوم الاجتماعية و السياسية"، جامعة اليرموك ، 2002 ، ص ص 1299 – 1329.

واستنادا لما سبق نستنتج بأن مفهوم الفقر في الإسلام يرتبط بتوفير حد الكفاية لكافة الأفراد ابتداء، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم " **من سأل و عنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار فقيل و ما حد الغني يا رسول الله؟ فقال شبع يوم و ليلة**". ولا يقتصر توفير حد الكفاية على ضرورات الحياة اليومية من مأكل و مشرب و إنما يمتد ذلك ليشمل تهيئة الحياة الكريمة لكل الأفراد في مختلف مجالات الحياة[1].

وقد أكد الإسلام على ضرورة توفير الحياة الكريمة لكل فرد حيث كفل له كل ما يلزمه للحفاظ على كرامته الإنسانية و يجعله يشعر بالرضا و القبول و التكافل من طرف كل فئات المجتمع. واعتبر الإسلام المجتمع المسلم **مسؤول عن ضمان تحقيق مستوى معين من العيش لكل عاجز و محتاج**[2] مصداقا لقوله تعالى ﴿ **و ءآت ذا القربى حقه و المسكين و ابن السبيل** ﴾[3]، حيث جاء في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه و سلم " **المسلم اخو المسلم لا يظلمه و لا يسلمه** "[4]، وضمن هذا الإطار العام حدد العلامة ابن حزم الأندلسي مجموعة من القواعد الأساسية التي تتوافق مع توجهات مختلف المذاهب الإسلامية فيما يخص الاهتمام بالفقراء في المجتمع المسلم[5]، وهي :

- حق الفقراء في أموال الأغنياء غير محدود بأموال الزكاة، فإذا لم تكفي أموال الزكاة لسد حاجيات الفقراء وجب على السلطة العامة أن تأخذ من الأغنياء ما بعد الزكاة بقدر ما يمكنها من تلبية هذه الحاجيات. وقد جاء في الحديث عن انس بن مالك رضي الله عنه أن أعرابيا سأل رسول اله صلى الله عليه و سلم" **بالله الذي أرسلك، ألله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ قال: نعم**"[6]
- حدد ابن حزم مستوى محدد من الحياة للفقراء يجعله حقا لهم في عنق المجتمع و واجب على الدولة أن تضمن تحقيقه بحيث يعتبر الحد الأدنى الضروري واسعا يتضمن الغذاء و الكساء و السكن.

2- المفهوم الإسلامي للتخلف: لا يختلف المفهوم الإسلامي للتخلف عن المفهوم الغربي كثيرا من كونه ظاهرة متعددة الأبعاد يمكن تعريفها وفق ما يلي:

التخلف لغة: يعرف ابن خلدون التخلف بقوله: الخلف ضد قدام وجلست خلف فلان أي قدامه و التخلف لغة يعني التأخر.

---

[1] مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص 89.

[2] مصطفى احمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص 27 .

[3] سورة الإسراء، الآية 26.

[4] حديث صحيح أخرجه البخاري و احمد، انظر للتفصيل: محمد ناصر الدين الألباني، **تخريج أحاديث مشكلة الفقر و كيف عالجها الإسلام**، المكتب الإسلامي ط1، دمشق 1984، ص 63.

[5] مصطفى احمد حامد رضوان، مرجع سابق ،ص ص 28 – 29 .

[6] حديث صحيح أخرجه البخاري والنسائي، انظر للتفصيل: محمد ناصر الدين الألباني، **تخريج أحاديث مشكلة الفقر و كيف عالجها الإسلام**، المكتب الإسلامي ط1، دمشق 1984، ص 63.

التخلف اصطلاحا: ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تتفاعل في إيجادها مختلف جوانب المجتمع وهو ينشأ في بيئة مختلة حضاريا اجتماعيا اقتصاديا سياسيا ثقافيا، ومن اجل ذلك يعتبر التركيز على الجوانب الاقتصادية و المادية فقط تشويها لمفهوم التخلف. فالإسلام **ينظر للتخلف على انه إعراض عن الإطار العام لشرع الله نتيجة لتراخ الإنسان عن العمل و السعي في طلب الرزق و عمارة الأرض**[1]، لأن الله سبحانه و تعالي أعطي للإنسان العديد من الثروات و النعم التي لا تحصى و طلب من الإنسان العمل على عمارة الأرض و تحقيق العبودية لله، قال الله تعال ﴿ **هو أنشاكم من الأرض و استعمركم فيها**﴾[2].

3- العلاقة بين الفقر و التخلف: يفسر التخلف من وجهة نظر إسلامية على انه يمثل انحراف المجتمع عن القيم و المعتقدات الإسلامية و ضعف في البنيان الاجتماعي. لأن المشكلة الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي تتمحور حول الإنسان و بما هو عليه من قيم باعتبارها المحدد الأساسي لطبيعة المجتمع، وذلك على اعتبار أن الإنسان هو الإنسان و الأرض هي الأرض و الموارد مسخرة وفق قانون إلاهي لينتفع بها الإنسان و يلبي مختلف حاجياته. والدول المتخلفة عادة ما يقصد بها تلك التي يقل فيها مستويات الاستهلاك و الرفاهية لسكانها عن الدول المتقدمة، على الرغم من إمكانية تحسين أوضاعها بإمكانيات معروفة. مما يعني أن التخلف كمفهوم يفترض و جود موارد كافية يمكن استغلالها و الاستفادة منها حيث لا يكون هناك إهدار للموارد في أشكال إهمال الموارد أو استغلالها جزئيا أو سوء استغلالها. كما أن لتأثيرات البيئة المحيطة بكل مكوناتها اثر مباشر على التخلف الذي تشهده العديد من الدول[3]. وعلى هذا الأساس فإن الإسلام يفرق بين الفقر و التخلف من حيث أن التخلف يمثل صورة من صور القعود و الكسل و الخمول مع توفر الإمكانيات. ولذلك تعتبر عمارة الأرض مطلبا شرعيا لمجابهة التخلف و ضمان العيش الكريم في الدنيا و النجاة في الآخرة وفق مقتضيات الاستخلاف ضمن الإطار العام للشريعة، وبذلك يتحقق مجتمع المتقين الذي يتمتع بمستوى معيشي طيب في ظل الاستخدام الأمثل للموارد و مراعاة تقوى الله. ويعتمد المنهج الإسلامي في و صف المجتمع الذي يتصف بحالة التقدم التي توفر الحياة الطيبة لكافة الأفراد من خلال توفر ثلاث عناصر أساسية:

1- و جود الموارد الطبيعية الملائمة.

2- و جود الجهد البشري الفعال الذي يتعامل مع تلك الموارد أو يحيلها إلي منتجات نافعة.

3- و جود القيم التي تضمن بصفة مستمرة تفاعل الجهد البشري مع الموارد.

إن وجود هذه العناصر مجتمعة وتفاعلها فيما بينها تفاعلا ايجابيا كفيل بتحقيق تقدم يضمن العيش الكريم و الحياة الطيبة لكافة الأفراد، أما إذا تخلف عنصر من هذه العناصر فقدت الحياة الطيبة و حل التخلف و الفقر في المجتمع نتيجة لكل أو احد الحالات التالية:

[1] مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص 89.

[2] سورة هود، الآية 61 .

[3] مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سابق،ص ص 85 – 86.

- **إذا فقدت الموارد الطبيعية المناسبة فعلي المجتمع أن يبذل مجهودات كبيرة في محاولة لتعويضها و إلا كان فقيرا و ليس متخلفا لأنه يفتقر للموارد الطبيعية الضرورية للنهوض و التقدم.**
- **إذا فقد الجهد البشري في مختلف عمليات الإنتاج و لواحقها مع توفر الموارد اعتبر المجتمع متخلفا لأن إمكانيات النهوض قائمة و الجهد البشري قاصر عن استغلالها.**
- **إذا فقدت منظومة القيم الصالحة فإن الأداء الاقتصادي لوحده غير كفيل بتحقيق مستويات معيشة طيبة لكافة أفراده في ظل سوء التوزيع و انعدام التكافل الاجتماعي و تغليب مصالح الأفراد على مصالح الأمة.**

ثانيا – أسباب التخلف و الفقر حسب المفهوم الإسلامي : ترجع أسباب الفقر و التخلف حسب المفهوم الإسلامي لعدة اعتبارات تتمثل أساسا فيما يلي:

1– أسباب الفقر: يعتبر الإسلام أن الفقر هو نتاج سببين أساسيين يتمثلان أساسا في[1]:

- الأسباب الربانية: وهي ترتبط بسنن الله في الخلق التي تنتج عن اختلاف البشر و عدم تماثلهم نتيجة لظروف خلقية تقتضيها إرادة الله، وتتمحور الأسباب الربانية بشكل أساسي في:
  - التفاوت بين البشر؛
  - الابتلاء و المصائب.
- الأسباب البشرية: وهي ترتبط بجوانب القصور في السلوك البشري وتتضمن:
  - عجز الإنسان وكسله ؛
  - ظلم الإنسان و تعديه.

2– أسباب التخلف: إن المفهوم الإسلامي من خلال بحثه عن أسباب تخلف الدول الإسلامية لا يختلف كثيرا عن التوجهات العالمية في تحديد أسباب الظاهرة بالنظر لكونها ظاهرة متعددة الجوانب، وعليه لا يوجد اختلاف كبير في تفسير أسباب التخلف في الدول الإسلامية مقارنة بباقي الدول المتخلفة، نظرا لوجود تقاطع كبير في أسباب التخلف و مظاهره بين كل الدول المتخلفة بدون استثناء. ومع ذلك يتميز المفهوم الإسلامي بتركيزه على سبب محوري و أساسي يتمثل في الإعراض عن منهج الله وسننه الكونية و عدم الامتثال لضوابط الاستخلاف و عمار الأرض في ثلاث مجالات أساسية و هي [2]:

- الإعراض العقائدي: حيث يعتبر الإيمان عاملا حاسما في تحديد الحياة الطيبة للفرد في الدنيا و ضمان النجاة و الفوز في الآخرة و بهذا تكون الحياة الدنيا بمثابة وسيلة لبلوغ الدار الآخرة قال الله تعالى ﴿**وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ**

[1] كمال حطاب، مرجع سابق، ص ص 1307 – 1308.

[2] محمد عبد الحليم عمر، **التفسير الإسلامي للتخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية**، تاريخ الاطلاع 13-11 2012 انظر الموقع:
www.iefpedia.com/arab/wp.../التفسير-الإسلامي-للتخلف-الاقتصادي.doc

ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكا﴾[1] والمعيشة الضنك تمثل التخلف بمختلف جوانبه، فحتى و إن توفرت الموارد فإن ذلك لا يكفى لتحقيق الرفاهية والتقدم، إذ لابد من توفر الجانب العقدي ممثلا في الإيمان بالله و إتباع شريعته لتحقيق الرفاه و التقدم الدنيوي و الأخروي مصداقا لقوله تعالى ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون**﴾[2] .

- الإعراض السياسي: بالرغم من أن الإسلام يحث على الوحدة و التضامن و التكافل فإن واقع الدول الإسلامية مخالف لذلك. ففي الوقت الذي تتنامى فيه حركة التكتلات الاقتصادية في مختلف مناطق العالم نجد بأن الدول الإسلامية لا تزال متفرقة و أحيانا متناحرة بالرغم من توفر عوامل الوحدة و التكامل كوفرة الموارد الطبيعية والبشرية، اتساع المساحة، تقارب الثقافات، التاريخ المشترك. وقد ساهم هذا الجانب كثيرا في تخلف و فقر العديد من الأقطار الإسلامية نظرا لعدم وجود آليات و سبل و هيئات فعالة تعزز التعاون و التكامل بين مختلف الدول الإسلامية. وعليه كانت النتيجة الضعف و الفرقة مصداقا لقوله تعالى ﴿**وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ**﴾[3].
- الإعراض الاقتصادي: يعبر الإعراض الاقتصادي في المفهوم الإسلامي عن الجحود بأنعم الله من خلال انتهاج أساليب و طرق تناقض مبدأ الاستخلاف و مقتضياته من حيث أن الله شرع قواعد و نظم تؤطر النشاط الاقتصادي و تحدد طبيعة العلاقة بين مختلف الأطراف في المجتمع، وعدم الامتثال لهذه القواعد يعد كفرا و جحودا بأنعم الله، فالدول الإسلامية تتوفر على موارد طبيعية و قوى بشرية و مع ذلك تعاني من التخلف لابتعادها عن هذه القوانين و النظم، قال الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز ﴿**وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾[4].

ثالثا– المنهج الإسلامي في الحد من الفقر: لا يركز المنهج الإسلامي على الجانب الاقتصادي فقط من اجل الحد من الفقر، وإنما يركز على عدة جوانب متكاملة فيما بينها، فأي آلية أو استراتجيه للحد من الفقر لا بد و أن ترتكز على هذه الجوانب باعتبارها الإطار العام المحدد لها و تتمثل أساسا فيما يلي[5]:

1– صحة العقيدة الاقتصادية: وهي تمثل المنطلق الأول لمكافحة الفقر، وتشير إلى مجموعة من قضايا الحق المسلم بها بالعقل و السمع و الفطرة، حيث يعقد عليها الإنسان قلبه جازما بصحتها و قانعا بوجودها، وهي تتضمن:

---

[1] سورة طه،الآية 124.

[2] سورة الأعراف، الآية 96.

[3] سورة الأنفال، الآية 46.

[4] سورة النحل، الآية 112.

[5] رفعت سيد العوضي، **عالم إسلامي بلا فقر**،سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية في قطر، العدد 79، رمضان 1421هـ ،ص ص 45 – 55.

ا- الفهم الصحيح للقضاء و القدر بشأن الفقر: وتشير إلى ضرورة الفهم الصحيح للقضاء و القدر فيما يتعلق بالفقر. وذلك من حيث اعتقاد بعض الفقراء بحتمية الفقر من خلال اعتقادهم أن ما حل بهم مسلم و يلازمهم طوال حياتهم وهو ما قد يتسبب في انصرافهم عن تحسين ظروف حياتهم وقبولهم بالواقع، وعلى هذا الأساس فإن ضرورة العمل بكل السبل من اجل التخلص من الفقر يعتبر واجب شرعي .

ب-الفهم الصحيح للتوازن بين الموارد الاقتصادية و حاجيات البشر: الفكر الإسلامي ينفي مشكلة الندرة و يؤكد على أن كل الموارد المتاحة كافية لإشباع حاجيات البشر وذلك وفقا للعديد من الآيات القرآنية القطعية. غير انه يرى بأن أي اختلال هو نتاج كيفية حصول كل فرد على نصيبه من هذه الموارد من حيث:

- إلزامية أن يقدم كل فرد العمل اللازم الذي يضمن الحق في الحصول على نصيب محدد من الموارد.
- لا بد من الاعتقاد بكفاية الموارد، لأن حدوث غير ذلك مرتبط بتصرفات الأفراد من إسراف و تبذير و فساد و الحق الضرر بالبيئة .
- ضرورة انتهاج سياسات واضحة وعادلة لضمان استفادة كل الأفراد.

ج- الفهم الصحيح لأصل الملكية: إن التحليل الاقتصادي الإسلامي يرتكز على مبدأ أساسي يتمثل في فكرة الاستخلاف، حيث أن الإنسان المستخلف ملزم بالتقيد و الامتثال لضوابط المستخلف – الله عز و جل – فيما يتعلق بالاستغلال أو التخصيص للموارد.

2- تخصيص الموارد: يركز التحليل الإسلامي على ثلاث جوانب مهمة في تخصيص الموارد، تساهم كلها في تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع و بين الأجيال الحالية و اللاحقة، وذلك وفق ما يلي:

- تخصيص الموارد بين القطاع و القطاع الخاص.
- التخصيص بين الجيل الحالي و الأجيال المقبلة
- التخصيص داخل القطاع العام.

3- اعتماد الحد من الفقر كهدف أساسي في إدارة الاقتصاد: إن اعتماد سياسات و استراتيجيات محددة تتوافق مع أهداف مخططة، ولذلك فإن الحد من الفقر لا بد و أن يترجم عبر عدد من الإجراءات و الآليات العملية التي يساهم فيها جميع أفراد المجتمع و تراعى تنفيذها و متابعتها الدول بصفتها المسؤولة عن إعداد وصياغة مختلف البرامج. وضمن نفس السياق فإن الإطار الإسلامي العام فيما يتعلق بالفقر يرتبط بالعديد من القواعد الفقهية التي تؤكد على أن الحكومة عبر مختلف أنشطتها يجب أن ترعي مصالح جميع الأفراد. كما انه ليس من الضروري أن تتطابق المصلحة العامة و الخاصة، بحيث تكون المصلحة العامة دائما مقدمة على المصالح الخاصة.

4- اعتماد سلم الأولويات في إدارة الاقتصاد: يرتكز النهج الإسلامي على ضرورة إدارة الاقتصاد ضمن إطار عام للأولويات تحدد مقاصد الشريعة الإسلامية، بحيث يتضمن هذا النهج أسلوبا عاما لمواجهة الفقر من حيث كونه يمنع

تبديد الأموال و الإسراف فيها، وذلك من خلال توفير السلع الضرورية و ترشيد استخدام الموارد ضمن إطار تصاعدي يشمل كل المقاصد الأساسية ضمن الإطار العام، وتتمثل أساسا في[1] :

- المقاصد الضرورية: وهي المقاصد الأساسية التي تتضمن كل ما من شأنه أن يساهم في بقاء الفرد حيا و المجتمع متماسك بما يضمن لهم استقامة الحياة في الدنيا و الفوز في الآخرة، وتعرف ضمن إطار عام في الإسلام على أنها: حفظ الدين و النسل و المال و النفس و العقل.
- المقاصد الحاجية:وهي تمثل كل ما كان مفتقرا إليها من اجل التوسعة ورفع الضيق المؤدي إلى المشقة و الحرج، وعلى هذا الأساس فإن الحاجيات تتضمن كل ما من شأنه أن ييسر الحياة عن الأفراد.
- المقاصد التحسينية: وهي عبارة عن كل ما لا يرجع إلى ضرورة و لا حاجة و لكنه يجمل حياة الأفراد و يرفع من مستواها.

5- اعتماد أساليب التحويل من الأغنياء إلى الفقراء: يحث الإسلام على توثيق معاني الإخوة و التضامن والتكافل بين مختلف أفراد المجتمع، حيث تترسخ هذه المعاني في عدة آليات إسلامية ترتكز على إجراء تحويلات نقدية وعينية من الأغنياء باتجاه الفقراء، ويكون اتجاه هذه التحويلات وفق ثلاث مراحل أساسية تعطى وفق ما يلي*:

ا-التحويلات الإلزامية بأحكام شرعية: يندرج ضمن هذا الإطار كل الآليات التي يتم من خلال حصول الفقراء على التحويلات المتعددة الأشكال. واهم هذه التحويلات هي الزكاة باعتبارها ركنا من أركان الإسلام تتعدد مصارفها لتشمل عدة فئات و قطاعات، كزكاة الفطر، الكفارات، الفيء، الركاز. فالإسلام يضمن من خلال هذه الآليات استفادة الفقراء و المحتاجين بوجه الإلزام من تحويلات تساعدهم على تلبية جزء من حاجياتهم و تساهم في تخفيف شدة الفقر الذي يعانونه.

ب-التحويلات الاختيارية: يحث الإسلام على ضرورة التعاون و التضامن بين مختلف فئات المجتمع، ولذلك تتنوع الآليات الطوعية التي يتم من خلالها تقديم تحويلات لفائدة الفقراء لمساعدتهم على التخفيف من معاناتهم، ويأتي الوقف بمختلف أشكاله احد أهم هذه الآليات، إضافة للصدقة التي تتعدد صورها و أشكالها.

ج-التحويلات الإلزامية وفقا للقانون: يمكن للدولة القيام بإصدار قوانين و تشريعات تهدف إلى تجميع موارد محددة توجه لتلبية مختلف حاجيات و متطلبات الفقراء و المساكين. وذلك نظرا لعدم كفاية الآليات السابقة الذكر في الحد من الفقر.

رابعا- سياسات الحد من الفقر في الإسلام:انطلاقا من عناصر المنهج الإسلامي في الحد من الفقر يمكننا استنباط السياسات العامة التي يوفرها الإسلام في سبيل الحد من الفقر في المجتمع، حيث تتميز سياسة الإسلام في الحد من

[1] أسامة عبد المجيد العاني، **إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية**، سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية في قطر، العدد 135، محرم 1423هـ ،ص 103 .

* سيتم التطرق في المبحث الثاني من هذا الفصل لأهم أساليب تمويل التنمية في الإسلامية التي تتضمن الآليات الإلزامية و الاختيارية.

الفقر في كونها تتضمن آليات وقائية و أخرى علاجية، وتهدف هذه الآليات إلى معالجة ظاهرة الفقر من مختلف الجوانب. وفيما يلي إشارة إلى النموذج العام لسياسات الحد من الفقر في الإسلام.

1 –السياسات الوقائية: تعكس السياسات الوقائية الجوانب الأربعة الأولي للمنهج الإسلامي للحد من الفقر، وهي تتضمن الحث على العمل باعتباره أساس النشاط الاقتصادي من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية في ممارسة النشاط الاقتصادي، ويتم كل ذلك وفق رشاده اقتصادية تهدف لتعظيم منافع المجتمع ضمن إطار الاستخدام الأمثل للموارد وفقا للأولويات، وتتلخص السياسات الوقائية للحد من الفقر فيما يلي[1]:

- الحث على العمل و محاربة البطالة و التسول.
- التنظيم الدقيق للنشاط الاقتصادي من خلال توفير الإطار الذي ينظم المعاملات، حيث يحرم الإسلام الربا و الغرر و النشاطات المضرة بالإنسان و البيئة، وهو بذلك يحدد الضوابط التي من خلالها يتم تحريك آلية الإنتاج لتحقيق قيم مضافة بطرق تساهم في استدامة النشاط الاقتصادي و تضمن استفادة فئات واسعة من أفراد المجتمع.

2– السياسات العلاجية: تشمل السياسات العلاجية مختلف الآليات التي يوفرها المجتمع و الدولة في سبيل الحد من الفقر في المجتمع، وذلك وفق ما يلي:

- التكافل الاجتماعي: يتجلي التكافل الاجتماعي في مختلف صور التحويلات الإلزامية و الاختيارية الموجهة من الأغنياء لفائدة الفقراء لتغطية العجز في مختلف جوانب الحياة.
- تعزيز النشاط الحكومي: يمكن للدول القيام بمختلف الإجراءات الكفيلة بتحقيق منفعة المجتمع من خلال رفع الضرر عن الفقراء.

المطلب الثاني: أساس التنمية في الإسلام:

إن المفهوم الإسلامي للتنمية يرتكز على مدخل إنساني يسعى لتحقيق الرشد والصلاح و يعلى من شأن النفس البشرية ويضعها موضع التكريم اللائق بها حتى تتمكن من أداء دورها الإستخلافي المتمثل في عمارة الأرض– التنمية – وتحقيق العبودية لله قال تعالى ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**﴾[2] فالإسلام يهتم بمشكلة التنمية ويعالجها في إطار شامل لتحقيق الهدف الأساسي والمتمثل في هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم من خلال الاهتمام بمختلف النواحي السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية،الثقافية و البيئية التي تهتم بتنظيم شؤون الإنسان روحيا وماديا، كما أن الإسلام لا يعتبر الإنسان مادة فقط بل ينظر إليه من خلال كونه روح، قلب و عقل، وعليه نجد بأن نظرة الإسلام للتنمية بمفهومها العام ترتبط بشكل وثيق مع أهدافه الكلية وتصوراته العامة لتحقيق تنمية شاملة للإنسان باعتباره محور

[1] كمال حطاب، مرجع سابق، ص ص 1309 – 1314.

[2] سورة الإسراء، الآية 70.

الرسالة و أساس الوجود، ونشير في هذا الصدد انه بالرغم من كثرة تناول القرآن للسلوك الاقتصادي و إحاطته بالمواضيع الاقتصادية غير انه لم يستخدم مصطلح التنمية، وفي القران الكريم هناك العديد من المصطلحات و المفاهيم ذات الدلالة الشاملة لمفهوم التنمية والتي من أهمها : العمارة و التعمير، الابتغاء من فضل الله، السعي في الأرض، الحياة الطيبة والتمكين .

أولا:عمارة الأرض: يعتبر مصطلح العمار أو عمارة الأرض الأكثر تداولا عند الحديث عن المفهوم الإسلامي للتنمية الذي يشير إلي عملية التطور الحضاري للمجتمع في كافة المجالات المادية، الروحية، الأخلاقية و الاجتماعية من خلال العمل بشرع الله لتحقيق الكفاية والكفاءة لجميع البشر، وذلك من اجل الوصول إلى نمو مستمر للطيبات عن طريق الاستخدام الأمثل لكل الموارد التي سخرها الله [1]. ويتضح من هذا التعريف أن مفهوم عمارة الأرض– التنمية – يتخذ طابعا شموليا و موسعا يهتم بمختلف النواحي الإنسانية المادية و الروحية وفي كافة المجالات، ونظرا لأهمية عمارة الأرض في توفير الحياة الطيبة لكافة البشر فقد جعلها الإسلام أمرا واجبا قال تعالى ﴿ **هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**﴾[2] فالسين والتاء في لفظ استعمركم تفيد الطلب المطلق من الله للناس لإعمار الأرض، وهو ما يعني أن الله أمرنا بعمارة الأرض بما نحتاج إليه من بناء مساكن و مرافق وغرس أشجار و توفير مختلف الخدمات، وبهذا فإن الاستعمار يقصد به طلب العمارة والطلب المطلق من الله تعالى يكون على الوجوب وهذا ما اجمع عليه المفسرون و الفقهاء.[3]

وفي التراث الإسلامي كان هناك اهتمام كبير بمسألة التنمية أو عمارة الأرض منذ تأسيس الدولة الإسلامية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم الذي حث على التعاون وتفريج الكرب و رغب على توطيد أواصر التكافل و التضامن، ثم تبعه الخلفاء الراشدون و أعلام وفقهاء الأمة على مر العصور. ويمكن التطرق لأهم المساهمات المتعلقة بعمارة الأرض وفق ما يلي :

1– التنمية عند الخلفاء الراشدون: اهتم الخلفاء الراشدون بمسالة عمارة الأرض و خصوصا عند كل من:

ا– عمر بن الخطاب: خلال فترة خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب–رضي الله عنه– ازدهرت الدولة الإسلامية بالنظر لعدة أمور أبرزها اتساع المساحة بفعل الفتوحات الإسلامية والسياسة الرشيدة التي اتبعها أمير المؤمنين عمر –رضي الله عنه– و تجلت معالمها في رعايته للفقراء و المساكين حيث قال مخاطبا احد ولاته (..**إن الله تعالى استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم و نوفر لهم حرفتهم**...) كما حارب الكسل و أكد على ضرورة العمل فكثير ما كان يردد (... **إن الله خلق الأيدي لتعمل**...)[4] ، وقد أكد أيضا على ضرورة الربط بين

[1] داودي الطيب، **الإستراتجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ط1،القاهرة 2008 ،ص35 .

[2] سورة هود، الاية61 .

[3] القرطبي، **الجامع لأحكام القران**، دار الكتب المصرية،الجزء 9، ص 56 .

[4] شوقي دنيا، **التنمية الاقتصادية في الإسلام**، دار الفكر العربي، 1984، ص ص 63 – 68 .

إقامة الحدود و توفير حد الكفاية للأفراد فإذا لم يتوفر للأفراد الحد الأدنى للحياة أوقفت الحدود، وبهذا فالحاكم ملزم بالسعي من اجل توفير فرص العمل للأفراد و القضاء على البطالة [1]، كما شجع أمير المؤمنين عمر على العمل الاستثماري من خلال منحه قروضا للتجار، واهتم أيضا بالمنشآت القاعدية و قام بحفر الخلجان في البصرة ومصر كما قام بإقطاع أراضى كثيرة لمن يريد إصلاحها، وبهذا يكون أمير المؤمنين عمر – رضي الله عنه– قد اهتم بكافة الجوانب التي تتضمنها عملية التنموية.

ب– علي بن أبي طالب: استخدم علي بن أبي طالب–رضي الله عنه– لفظ العمارة للدلالة على المعنى الواسع للتنمية بمفهومها المعاصر الذي يتضمن مختلف الجوانب التي يجب الاهتمام بها من قبل الدولة تجاه الفرد و المجتمع، حيث جاء في كتابه لواليه على مصر (... **هذا ما أمر به عبد الله على أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه حين ولاه مصر؛ جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها...**)[2] كما أكد الإمام علي رضي الله عنه على ضرورة الاهتمام بالنواحي الإنسانية والاجتماعية كحق أساسي للأفراد، واهتم الإمام على رضي اله عنه أيضا بأهمية ترابط و تكامل مختلف جوانب العملية التنمية من خلال وصيته لعامله على مصر (..**وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة؛ ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد..**)[3] وهو ما يوضح العمق الكبير الذي يتسم به مفهوم التنمية في فكر الإمام علي رضي الله عنه.

2– التنمية عند الفقهاء: تناول العديد من فقهاء الأمة موضوع العمار باعتباره حالة يعمل جميع أفراد المجتمع على تحقيقها وتقع مسؤوليتها على كاهل الدولة أو الحاكم، حيث تطرق قاضي القضاة **أبو يوسف الحنفي** لموضوع عمارة الأرض وخاصة من خلال مؤلفه الشهير" **الخراج** " أين اعتبر العمار أو التنمية بديلا عن الخراب و الفساد، كما نادي بضرورة إعطاء دور كبير للدولة من اجل دفع عملية التنمية قدما وأشار في نفس السياق لأهمية مشاركة الأفراد في العملية التنموية لتقاسم الأعباء مع الدولة وضمان كفاءة وفعالية اكبر، وتبرز النظرة الشمولية للتنمية في فكر القاضي أبو يوسف من خلال توصيته لأمير المؤمنين هارون الرشيد بضرورة مراعاة مختلف الجوانب لتحقيق عمارة البلاد (**إن العدل وإنصاف المظلوم، وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأمر، يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد)**[4].

وفي اتجاه أخر يعتبر الماوردي أنه من واجب الحاكم أو الدولة عمارة البلدان باعتماد مصالح الأفراد و تطوير المرافق في البلد عن طريق إرساء العدل الذي يعتبر شرط أساسي لتحقيق العمران، فالمشروع التنموي الهادف

[1] داودي الطيب، مرجع سابق،ص34 .

[2] صالح صبحي؛ **نهج البلاغة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1967 ،ص427 .

[3] نفس المرجع، ص 436 .

[4] أبو يوسف، **كتاب الخراج**، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ، ص ص 10– 14.

لإعمار البلاد وتنمية الموارد لا بد أن يقترن بالعدل في كل مراحله و عبر مختلف مستوياته[1]، كما أشار إلى أن العدل والأمن يعتبران من أهم عناصر الاستقرار حيث لا عمران ولا تنمية بدون عدل وأمن، ووفقا لهذا لاتجاه فقد تأسس الإسلام على العدل الشامل .

3- التنمية عند ابن خلدون: يري ابن خلدون بوجود ارتباط وثيق بين تطور المجتمع والسياسات المتبعة من طرف الدولة خصوصا فيما يتعلق بالجوانب المالية و الجبائية التي تهدف لتنظيم النشاط الاقتصادي وتوفير المحيط الملائم بهدف تحقيق العمران، حيث اعتمد على التحليل التاريخي والاجتماعي للنشاط الاقتصادي ليتوصل إلى تحليل أسباب نمو العمران أو النشاط الاقتصادي[2]، وهي:

- **البيئة الجغرافية:** يعتبر ابن خلدون أن البيئة الجغرافية هي المحدد الأساسي للعمران و أكد على أن الاختلاف في الظروف البيئية و المناخية كدرجة الحرارة والرطوبة تؤثر على سلوك ونشاط الإنسان.
- **مراحل نمو الدولة:** يري ابن خلدون أن هذه المراحل تبدأ بنشأة الدولة واستقرارها كمرحلة أولى، ثم تتطور الدولة ويتسع معها العمران بفعل ملائمة الظروف لعملية البناء الاقتصادي، وبعد ذلك يكون خراب واضمحلال الدولة كأخر مرحلة، وبهذا توصل ابن خلدون إلى ارتباط مراحل النمو الاقتصادي للدولة بمراحل النمو السياسي والاجتماعي.

وقد خلص ابن خلدون إلي تحديد أسباب نمو العمران بالاعتماد على عدد من المفاهيم و الأفكار الاقتصادية التي توصل إليها و المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، واهم هذه الأفكار ما يلي:

- تطور العمران و زيادة الدخل: بحسب ابن خلدون فإن حاجات الإنسان متعددة تتمثل في الغذاء الضروري و الملبس اللازم والسلاح الذي يدافع به عن نفسه، ومع كل رقي و تقدم في العمران تحصل زيادة الدخول التي تؤدى بدورها إلى تحسين مستوى رفاهية الأفراد فتنشأ مع ذلك حاجات جديدة يبحث من خلالها الأفراد على تحسين أوضاعهم وتحقيق رفاهية أعلى.
- أهمية تقسيم العمل في العملية الإنتاجية: يقول ابن خلدون أن العملية الإنتاجية متداخلة ومترابطة و عليه لابد من التعاون وتوزيع العمل بين مجموعة من الأفراد، وبهذا فإن تقسيم العمل يبدو أكثر وضوحا عند ابن خلدون الذي بين الفائدة من تقسيم العمل من خلال قوله (... **فالقوت في الحنطة لا يستقل الواحد بتحصيل حصة منه، إذ انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات... وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا، وحصل بعملهم مقدار من القوت، فإنه حينئذ قوت لا ضعافهم...**)[3] .

---

[1] الماوردي ،**أدب الدنيا والدين**، تحقيق مصطفى السقا ، الطبعة الخامسة، مكتبة مصطفى البابي 1987م، ص139-141.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، دار الكتاب اللبناني ط2، بيروت 1979، ص (83).

[3] عبد الرحمن ابن خلدون، نفس المرجع، ص (678-703).

- جوهر النشاط الاقتصادي: يعتبر ابن خلدون أن جوهر النشاط الاقتصادي يتمثل في سعى الإنسان لتحصيل المكسب أو اكتساب الدخل بهدف إنفاقه على حاجياته المتعددة، وفي هذا الإطار يميز بين مستويين من الدخل الذي يتحصل عليه الإنسان من جراء سعيه في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فإذا كان الكسب أو الدخل يكفي لتغطية الحاجيات الضرورية سمى ذلك معاشا و إذا زاد عن ذلك سمي رياشا أو متمولا.
- أصناف النشاط الاقتصادي: يذكر ابن خلدون في الباب الخامس من المقدمة أن أوجه المعاش أو النشاط الاقتصادي هي (...**المعاش: إمارة وتجارة وفلاحة و صناعة**...)* ، فالإمارة يقصد بها حكم الدولة وإدارة شئونها كجمع الأموال والضرائب، أما الزراعة فهي أقدم أوجه النشاط الاقتصادي وأكثرها اتفاقا مع الطبيعة بالنظر لبساطتها واحتياجها لمهارات فطرية و هي بذلك نشاط اغلب المستضعفين وأهل البدو، وفيما يخص التجارة يشير ابن خلدون أن ما تحقق من ربح نتيجة النشاط التجاري قائم على أساس خلق المنفعة الزمانية أو المكانية حيث جاء في المقدمة (...**التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء، إما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد أخر هي فيه انفق وأغلي أو بيعها بالغلاء على الآجال**..)[1]، أما فيما يخص الصناعة فيميز ابن خلدون بين ثلاث أنواع من الصنائع فهناك صنائع تختص بتلبية احتياجات المعيشة من سلع ضرورية أو كمالية كالنجارة والحدادة وإنشاء المباني و ما شابه ذلك، وصنائع تختص بالأفكار كالتعليم ونسخ الكتب والإمامة والقضاء و الفتيا، إضافة إلي صنائع أخري تختص بالسياسة كالجند و الشرطة وأمثالها.

4- التنمية عند مالك بن نبي : يعتبر المفكر الجزائري مالك بن نبي احد أهم المفكرين المسلمين الذين بحثوا عن سبل نهضة العالم الإسلامي في العصر الحديث، وفي هذا الإطار فهو يؤكد على أهمية أن تتضمن أية خطة تنموية على الجانب التربوي للإنسان باعتباره القيمة الاقتصادية الأولي لأنه الوسيلة التي تتحقق بها التنمية كما انه الهدف الأساسي في كل الخطط التنموية[2]، وأكد مالك بن نبي أيضا على ضرورة الاعتماد على القدرات و الموارد الذاتية لتحقيق التنمية و ضمان استقلاليتها حيث يعبر عن ذلك بقوله (**فالعالم الإسلامي ليس بيده أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطة تنمية تفتق أبعاده النفسية و تخلصه من تركة عصر ما بعد الموحدين، من خرافاتها و عقدها**)[3]، وضمن السياق نفسه فهو يعتبر النمو الاقتصادي شرط أساسي لتحقيق التنمية و ضمان انطلاقة العالم الإسلامي من خلال تأكيده على التفاعل المستمر بين الإنتاج و الاستهلاك وفق قاعدتين أساسيتين[4]:

---

* ابن خلدون استخدم لفظ المعاش ليدل على معنيين مختلفين، أولهما هو النشاط الاقتصادي ممثلا في مختلف أوجه النشاط البشري وهو المعنى الذي استعمله كثيرا ابن خلدون خصوصا في الباب الخامس، أما المعنى الثاني فيقصد به المكسب الذي يكفي للضروريات، انظر في المقدمة ص ص 695 -705 .

[1] عبد الرحمن ابن خلدون، مرجع سابق، ص704.

[2] مالك بن نبي ،"**المسلم في عالم الاقتصاد**"،دار الفكر المعاصر ط3 ،بيروت 2002 ،ص 76 - 77 .

[3] نفس المرجع ،ص 77 .

[4] نفس المرجع،ص80 .

- **لقمة العيش حق لكل فم.**
- **العمل واجب على كل ساعد.**

وقد خلص مالك بن نبي إلى أن الإرادة الحضارية هي المحرك الأساسي لأية عملية تنموية تتضمن تعبئة الطاقات الاجتماعية و أهمها الإنسان بهدف تحقيق الانطلاق للأمة نحو التقدم و الرقي مع ضرورة توافر كل شروط الانطلاق التي تمثل في الأساس الإطار العام الذي تنطلق من خلاله العملية التنموية للدول الإسلامية[*].

ثانيا:مبدأ الاستخلاف: يقوم مفهوم العمار في الفكر الإسلامي على شرط الخلافة في الأرض مصداقا لقوله تعالى ﴿ **وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ** ﴾[1] مما يعني أن فكرة الاستخلاف تعتبر مبدأ جوهري لأن الإنسان مستخلف في الأرض وهو مطالب بتعميرها، ونتيجة لذلك يعتبر كل من الإنسان والأرض محوران أساسيان في عملية التنمية حسب المفهوم الإسلامي. وتتضمن فكرة الاستخلاف أن كل الموارد المتاحة مسخرة للإنسان، قال تعالى ﴿ **الم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات و ما في الأرض** ﴾[2] و الإنسان مطالب بالعمل على إنتاج السلع والخدمات لخدمة البشر و لتلبية حاجياتهم المتعددة، فكل ما في يد البشر من مال على اختلاف أنواعه وأشكاله ومقاديره و كل ما ينتجه هذا المال يعتبر ملك لله تعالى القائل في كتابه العزيز ﴿ **لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى**﴾[3] فالله الخالق استخلف الخلق على هذا المال و أقامهم عليه، قال تعالى ﴿ **وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**﴾[4]، وهو ما يعني أن البشر يملكون حق الانتفاع بالمال وفق ما يقتضيه هذا الانتفاع من حق التصرف والاستهلاك و الاستثمار[5]، ولكن هذا الحق في الانتفاع مقيد بضوابط لأن الإنسان مستخلف و هو وكيل عن الله في الأرض و الوكيل المستخلف يقوم بدور المنفذ لإرادة المستخلف بحيث لا يحق له أن يخرج عن تلك الإرادة، مما يجعل هذه الوكالة مقيدة ضمن الأطر و الحدود التي حددتها الشريعة الإسلامية، ففكرة الاستخلاف تحيل الحق في الانتفاع إلى مجرد نيابة و وكالة عن الله، والوكالة تجعل الوكيل المستخلف يقوم بدور المنفذ لإرادة المستخلف بحيث لا يحق له أن يخرج عن تلك الإرادة، وقد حدد العلماء جملة من الضوابط التي يجب على الوكيل أن يتقيد بها أثناء انتفاعه بمختلف الموارد المسخرة[6]، ويمكن حصر هذه الضوابط في قسمين رئيسيين و هما :

---

[*] تمثل شروط الانطلاق بحسب مالك بن نبي فيما يلي : دور المال في اختزان العمل،الاستثمار المالي و الاستثمار الاجتماعي،تحقيق الديناميكا الاقتصادية،الأسس الأخلاقية للنشاط الاقتصادي،المعادلة البيولوجية و الاجتماعية للفرد في مختلف التجارب،تحقيق الاكتفاء الذاتي و تطوير الاقتصاد الوطني للمساهمة في تحقيق تكامل إقليمي، انظر للتفصيل مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد ، ص ص65 -104.

[1] سورة الأعراف، الآية(129).

[2] سورة لقمان،الآية 20 .

[3] سورة طه، الآية (6).

[4] سورة الحديد، الآية(7).

[5] النجار أحمد عبد العزيز، **الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الإسلامية**، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط2، القاهرة 1985 ص 8.

[6] النجار أحمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 7 – 12.

1 – الضوابط الإيجابية: تشير الضوابط أو التكاليف الايجابية في العموم لكل الأوامر والتعاليم التي تحدد علاقة الإنسان مع الموارد المسخرة و تلزمه على التقيد بها، وتتمثل أساسا فيما يلي:

- **وجوب استثمار المال إذا كان من مصادر الإنتاج:** و هو ما يعتبر حافزا قويا على دعم الاستثمار في الوجوه المشروعة التي أباحها الله بغير تعدى على الغير أو الضرر بمصلحة الفرد و الجماعة.
- **وجوب توجيه استثمار المال إلى كل المجالات التي تعد ضرورية للمجتمع:** الإسلام يحرص على ضرورة شمولية عملية التنمية وتوازنها عن طريق الاهتمام بكل المجالات الضرورية للمجتمع، فالمجتمع الإسلامي لابد أن يكون متوازن اقتصاديا كما في جميع المجالات.
- **وجوب إتباع أرشد السبل في الاستثمار:** إن الإسلام يحث على إتقان العمل في جميع المجالات بما في ذلك النشاطات الاقتصادية المختلفة، فكل من يباشر عمل استثماري – الدولة أو الأشخاص – مطالب بإتباع الأساليب التي تتميز بالكفاءة والفاعلية و تضمن حسن استغلال الموارد المختلفة.
- **ضرورة تفعيل الدور التنموي للزكاة:** تعتبر الزكاة أداة فاعلة في دفع عملية التنمية لدورها الكبير في تحقيق التوزيع العادل للثروة وحماية الضعفاء و الفقراء.

2- **الضوابط السلبية:** تمثل كل السلوكيات و التصرفات و الطرق و الأساليب التي ينبغي على الإنسان اجتنابها و الابتعاد عنها، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

- **تحريم الوسائل غير المشروعة في تنمية المال:** ويقصد بذلك اجتناب كل الطرق و الأساليب الغير شرعية في تنمية المال كالربا المحرم و الغش و الاحتكار و كل المعاملات المخالفة لتعاليم الإسلام.
- **اجتناب الضرر في كيفية استعمال المال:** فمالك المال بكل أشكاله و أنواعه لا يحق له استعمال ماله على النحو الذي يلحق الضرر بمال الغير أو يؤدى لذلك فعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " **لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ** "[1].
- **اجتناب الإسراف في إنفاق المال واستخدامه للتسلط واستغلال النفوذ:** المستخلف مطالب بالتزام القصد والاعتدال في استخدام مختلف الموارد و إنفاق المال، قال تعالى ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾[2] لأن الإسراف في الإنفاق يفتح باب إهدار الموارد فيما لا يعود بالنفع على الفرد و المجتمع، أما التقتير فيعتبر تعطيل للثروات لأنه يحول دون دوران المال بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، ولذلك فإن الإسلام يحارب هذه السلوكيات و ينهى عن استغلال المستخلف لمكانته المالية بغرض التسلط أو الحصول على المزيد من الكسب بغير وجه حق.

[1] سنن ابن ماجة، **كتاب الأحكام**، الحديث رقم 2332، **الكتب التسعة**، برنامج صخر للحديث الشريف.

[2] سورة الفرقان، الآية67.

المطلب الثالث :المفهوم الإسلامي للتنمية:

إن مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي لا يعبر عن مجرد العمل على زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية المادية فقط بل يشمل تحسين ظروف الإنسان في مختلف النواحي الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية والبيئية والسياسية، كما انه يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان وبكل مقوماته بما فيها عنصر المال، وكل هذه المقومات جاء الدين الإسلامي لتحقيقها وحفظها وهى تشمل الدين، العرض، العقل، النسل و المال أو ما يصطلح عليه في الفكر الإسلامي بالكليات الخمس، وبهذا يمكن القول أن التنمية في المفهوم الإسلامي هي عبادة و وسيلة لإرضاء الله تسعى لتحقيق التوازن بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد بقصد تحقيق السعادة للإنسان في الدنيا وتمكينه من أداء الهدف الأساسي الذي خلق من اجله وهو عبادة الله سبحانه وتعالى.

أولا: المفهوم الإسلامي للتنمية: يتميز المفهوم الإسلامي بطابع الشمول لارتباطه بكل الجوانب المادية و الروحية المتعلقة بالإنسان.

1 – تعريف التنمية: يمكن تعريف التنمية من المنظور الإسلامي على أنها « **عملية متعددة الأبعاد تهدف إلي ترقية حياة الإنسان المادية، الروحية، الاجتماعية، الثقافية و البيئية من خلال إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية و المعنوية و الاستغلال الأمثل للموارد لتحقيق التوزيع المتكافئ و المتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس الحق و العدل**».كما أن التنمية في المفهوم الإسلامي تتضمن حدوث عملية التغير نحو الأحسن وذلك مصداقا لقوله تعالى ﴿ **ذٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** ﴾[1]، ووفقا لهذا المنطلق يمكننا تعريف التنمية من خلال كونها « **عملية مستمرة للتغير الجذري لهياكل المجتمع تهتم بالجوانب الروحية، الخلقية، الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية، وتهدف إلى تنمية الموارد البشرية والموارد الاقتصادية، واستغلالها بطريقة متوازنة لتحقيق أعلى مستويات الرفاهية لأفراد المجتمع** »[2].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا مدى اهتمام الإسلام بعمق العملية التنموية مما يعكس استيعابه لمختلف مشاكل الإنسان المتعددة الجوانب، حيث يقدم الحلول المناسبة لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم.

2– ضوابط التنمية:إن المفهوم الإسلامي للتنمية يتحدد من خلال ضابطين أساسيين وهما:

- **ضابط النواحي الإنسانية:** فكل تنمية يجب أن تحافظ على أهداف الملك في الإسلام وهى تعظيم السكينة الاجتماعية وتفعيل القيم التي جاء الإسلام لتحقيقها، فالتنمية يجب أن تحقق عدالة في توزيع الدخل بين

[1] سورة الأنفال، الآية 53.

[2] بشير الزعبى، "**التمويل الخارجي للتنمية من المنظور الإسلامي** "، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي المنظم من طرف البنك الاسلامي للتنمية حول " التنمية من المنظور الإسلامي" 1994، ج2 ، ص ص(979-1054).

الأفراد كما أنها تؤدي إلي تقوية النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدول، وفي نفس الوقت تساهم في تقوية علاقة الفرد بربه و تربطه أكثر بشريعته وهي في المقابل تساهم في تقوية أواصر الترابط الأسري و المجتمعي .

- **ضابط النواحي الكونية:** إذ يجب التعامل مع البيئة المحيطة بالقصد والابتغاء، فموقف الإسلام من الطبيعة يتمثل في، الحب، الفهم و التسخير، ولذلك فهو يدعو إلي الاستغلال الأمثل للموارد ويحارب الإسراف و التبذير وبهذا فالبعد البيئي يكتسب مكانة مهمة في المنهج الإسلامي للتنمية.

ويتضح مما سبق أن نظرة الإسلام للتنمية تتوافق مع المفهوم الموسع للتنمية الذي تتبناه مختلف الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة و البنك الدولي، فالإسلام يعالج مشكلة التنمية ضمن إطار التنمية البشرية المستدامة وذلك من خلال ضوابط النواحي الإنسانية و الكونية .

ثانيا: أهداف التنمية في الفكر الإسلامي: إن الهدف الأساسي للتنمية في الإسلام هو تعظيم الرفاهية الاقتصادية و تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع لتحقيق جوهر مبدأ الاستخلاف وهو **عبادة الله تعالى** القائل في كتابه العزيز﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾[1] وذلك بواسطة تنمية الأفراد و المجتمع ماديا و روحيا وخلقيا، وعليه يمكن حصر أهداف التنمية من المنظور الإسلامي وفق ما يلي:

1**– تعزيز الالتزام بالعقيدة:** إن العقيدة تمثل النظرة العامة للحياة وهي التي تعكس نظرة وسلوك الأفراد و المجتمعات لمختلف مجالات الحياة، ونتيجة لذلك يعتبر الالتزام بالعقيدة الإسلامية هدف أساسي تسعى التنمية لتحقيقه باعتباره يقود إلى رضا الله تعالى، ففي الإسلام هناك علاقة وثيقة بين الالتزام بالعقيدة والتنمية مثلما جاء في القران الكريم قال تعالى ﴿ **وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى** ﴾[2] و المعيشة الضنكا تعني العيش الضيق نتيجة الفاقة و المعاناة، وعليه يتوجب على الدولة والفرد الأخذ بالأصول والمبادئ العامة للإسلام كنظام للدولة في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان استمرارية العملية التنموية من اجل تحقيق أهدافها.

2**– زيادة إنتاج السلع النافعة و توسيع توزيعها لتحقيق حد الكفاية:** إن أية عملية تنموية يجب أن تساهم في تلبية مختلف حاجيات و متطلبات الأفراد بما يوفر لهم مستوى حياة كريمة، وعلى هذا الأساس فإن هدف التنمية في الإسلام هو تحقيق حد الكفاية الذي يضمن مستوى معيشة لائق لكل فرد حسب زمانه و مكانه من اجل القضاء على الفقر والحاجة في المجتمع[3]، ويتم ذلك من خلال المسؤولية المشتركة بين الدولة والأفراد في التوزيع العادل للدخل و الثروة على أفراد المجتمع بما يضمن حدا الكفاية للجميع ممثلا في مستوي حركي من الإشباع المادي والمعنوي

[1] سورة الذاريات، الآية (56).
[2] سورة طه، الآية 124 .
[3] داودي الطيب، مرجع سابق،ص44 .

والروحي يختلف باختلاف مستويات النمو التي يبلغها المجتمع، فكلما زادت القدرات الإنتاجية في المجتمع ترتفع معها مستويات الادخار و الاستثمار مما يسمح بارتفاع حد الكفاية بصفته مقياسا حقيقيا يضمن توفير الحاجات الأساسية المادية و الروحية.

3- **تحسين نوعية الحياة و توسيع الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية:** تهدف التنمية في الإسلام لكفالة الحريات الأساسية والقيم المعنوية و الدينية للبشر ضمن إطار مقاصد الشريعة الإسلامية بما يعزز القدرات الذاتية لكافة للأفراد، ويتم ذلك من خلال التوزيع العادل للثروة و توفير الخدمات الصحية اللائقة و التعليم الجيد لكافة الأفراد مع تحسين المستوى الثقافي،كما تهدف التنمية لتمكين الأفراد من المشاركة في مختلف الفعاليات وتضمن التداول السلمي على السلطة وبسط قيم العدل و المساواة للتحرر من ثالوث الفقر و المرض و الجهل.

المطلب الرابع– خصائص التنمية في الإسلام:

من خلال ما تم التطرق إليه حول مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي يتضح بأنه هناك عدة خصائص تميز المفهوم الإسلامي للتنمية يمكن حصرها في العناصر التالية:

أولا: الشمولية: المقصود بشمولية العملية التنموية هو أن تكون فيها مراعاة لقدرات الإنسان وإمكانياته المختلفة، سواء أكانت مادية أم معنوية من خلال الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف الذي يقتضي القيام بعملية تنموية شاملة نابعة عن تخطيط استراتيجي سليم، ويتضح الطابع الشمولي للمفهوم الإسلامي للتنمية انطلاقا من كونه يتضمن:

- كافة الاحتياجات البشرية المادية ممثلة في توفير حد الكفاية من ضروريات الحياة من مأكل و ملبس و مسكن و تعليم و رعاية صحية إلي جانب الحق في التعبير و كل ما يندرج ضمن هذا الإطار.
- الإهتمام بالجوانب الروحية والمعنوية التي تهتم بالأخلاق و القيم الإنسانية كالصدق، التعاون، الأمانة، التسامح، إتقان العمل و العدل، فكل هذه القيم تساهم في تكوين مجتمع متعاون في كل المجالات وفي مختلف الظروف.

وفي الإسلام ليس هناك فصل بين الجانب المادي و الروحي فكل عمل أو نشاط مشروع يلبي مقاصد الشريعة يعتبر عملا صالحا قال تعالى ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً**﴾[1] والحياة الطيبة تكون فيها طمأنينة القلب و سكون النفس ووفرة الرزق الحلال، كما أن محور التنمية في الإسلام يبدأ بالجانب الروحي– التقوى – قال تعالى ﴿ **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا • وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ** ﴾[2] ثم يتعداه إلي الجوانب الأخرى الخلقية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وهو بذلك يشمل كل أنشطة المجتمع و يعكس روح الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى زيادة رفاهية الإنسان في الدنيا بما يضمن نجاته في الآخرة، وبهذا يكون

[1] سورة النحل، الآية (97).
[2] سورة الطلاق الآية (2، 3).

المقصود بالتنمية في المفهوم الإسلامي هو طيب الحياة بكل ما تحمله هذه الكلمة من مدلولات تتجاوز الحدود الاقتصادية.

ثانيا: التوازن: يمكننا تناول خاصية التوازن للتنمية في المفهوم الإسلامي من عدة أوجه، غير أننا سنحاول توضيح هذه الخاصية من خلال العناصر التالية:

- إن المفهوم الإسلامي للتنمية يجمع بين النمو الاقتصادي و عدالة التوزيع، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع يمثل احتكارا للثروة كما أن عدالة التوزيع مع قلة الإنتاج يمثل توزيعا للفقر، والحالتين معا يرفضهما الإسلام و عليه لا بد أن يكون هناك توزنا بين النمو الاقتصادي و عدالة التوزيع وهو ما يقره المنهج الإسلامي للتنمية.
- التوازن في استخدام الموارد بين حاجة الأجيال الحاضرة وحق الأجيال اللاحقة حيث لا يكون هناك هدر للموارد، وهو ما يتيح للأجيال الحاضرة الاستفادة من هذه الموارد في عملية التنمية بغرض تلبية مختلف الحاجيات، كما يتيح للأجيال المقبلة الاستفادة من الموارد من أجل مواصلة عملية التنمية.
- التوازن في إدماج القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة بجانب القطاع العام، حيث يتولى القطاع العام في الأساس المشاريع المتعلقة بالهياكل القاعدية و المرافق العامة و توفير محيط سليم يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة في عملية التنمية، وهذا ما يتوافق مع الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي الذي يعتبر الملكية الخاصة أحد أهم أركانه.
- التوازن في الاهتمام بكافة الأنشطة و في مختلف المجالات، فمن خصائص التنمية في الإسلام عدم الترجيح بين مختلف الأنشطة فالصناعة ليست مرجحة على الزراعة أو أي نشاط أخر كما أن التنمية الريفية ليست مرجحة على التنمية الحضرية، وإنما تتخذ كافة القرارات على أساس الموارد المتاحة و وفق متطلبات المجتمع.

ثالثا: التعاون و التكامل: إن المفهوم الإسلامي للتنمية مستمد من روح الشريعة الإسلامية التي أكدت على ضرورة التعاون قال تعالى ﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** ﴾[1] ومن اجل ترشيد اليات التعاون جعلت الشريعة الإسلامية كل الأقطار المسلمة كيانا واحدا قال تعالى ﴿ **إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ** ﴾[2]، وجاءت السنة لتؤكد على هذا الأمر فعَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى** "[3]، فالأمة الإسلامية كالجسد الواحد الذي تتداخل وتتفاعل وتتكامل كل أجزائه فيما بينها.

---

[1] سورة المائدة، الآية (2)

[2] سورة الأنبياء، الآية (92)

[3] صحيح مسلم، **كتاب البر والصلة والآداب**، حديث رقم 4685 ، الكتب التسعة ، برنامج صخر للحديث الشريف.

وعلى هذا الأساس يعتبر تكامل الأقطار الإسلامية ضروري جدا حيث لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الإسلامي دون تكامل الدول الإسلامية فيما بينها، خصوصا و أن هناك محفزات عديدة تسهل من عملية التكامل كالوحدة الجغرافية و توزع أهم الثروات وتنوعها بين الدول الإسلامية، التقارب الثقافي و الاجتماعي، التاريخ المشترك، فإذا تم التكامل فيما بين الدول الإسلامية تستفيد كلّ دولة من الخصوصيات والمميِّزات المتاحة لدي الآخرين بما يسمح للدول الإسلامية من الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات والثروات المتاحة بما يحقق وحدة العالم الإسلامي فتوفر بذلك مقومات النهوض و التنمية.

رابعا:المسؤولية: إن تحقيق التنمية باعتبارها عملية مركبة يتطلب تظافر الجهود على كل المستويات حيث أن الدولة والفرد و المجتمع لهم مسؤولية مشتركة في تحقيق التنمية على اعتبار أن مبدأ المسؤولية في الإسلام واضح و يجعل الكل مسؤول ضمن إطاره المحدد، قال رسول الله صلي الله عليه و سلم « **كلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته**» وبهذا تتقاطع مسؤوليات كل الأطراف الفاعلة للوصول إلي تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية وذلك وفق ما يلي:

- **مسؤولية الدولة**: تتجلي أهمية مسؤولية الدولة في العملية التنموية من خلال كونها المسؤولة عن وضع الخطط و السياسات التي تساهم في ترجمة التنمية إلي مشاريع حقيقية، كما أنها مسؤولة عن إنشاء منظومة بشرية تتفاعل بايجابية مع الخطط التنموية عن طريق توفير و ترقية الأساليب التعليمية و البرامج التكوينية المرتبطة بمشاريع التنمية لضمان كفاءة وفعالية اكبر، وبجانب كل هذا فهي مسؤولة عن إدارة وتنظيم النشاط الاقتصادي و حماية السوق الوطني عن طريق ضبط حركة الصادرات و الواردات بما يحقق توازن مختلف قطاعات الاقتصاد.
- **مسؤولية الفرد**:إن أي تخطيط تنموي يحتاج لمواصفات محددة خلقية ومهنية للفرد الذي يباشر انجاز المهام التنموية حتى تحقق أهدافها، ومن هنا تكمن مسؤولية كل فرد ضمن العملية التنموية حيث أكد الإسلام على أهمية تحلي الفرد بالتقوى و العطاء و التصديق بالحسنى أثناء مزاولته للنشاط الاقتصادي حتى يبتعد عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلي إهدار الموارد أو سوء استغلالها[1]، فالتقوى تحدد أدب العطاء و تضبطه وتوجهه نحو المساهمة الايجابية في العملية التنموية، كما أن التصديق بالحسنى يشكل الدافع و الحافز الأساسي للفرد بجانب الحوافز المادية للمضي في لعب دوره الايجابي في العملية التنموية بكل أبعادها.
- **مسؤولية المجتمع**: تتطلب عملية التنمية تضافر كل الجهود بحيث لا تستطيع الدولة لوحدها تلبية مختلف متطلبات التنمية وعليه لا بد أن يساهم المجتمع إلي جانب الدولة والفرد في مباشرة المهام التنموية، وذلك من خلال تفعيل الأنشطة التعاونية و التضامنية التي تهتم بمختلف جوانب التنمية، وقد جاء الإسلام ليحث المجتمع المسلم على القيم و الأعمال التعاونية كمختلف أوجه الوقف وإطعام الطعام والحث على الماعون، خاصة وان القرن الحادي و العشرين يشهد تنامي كبير لدور منظمات المجتمع المدني في صياغة و تنفيذ العديد من الأنشطة التنموية.

[1] مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي ...بين الواقع و المأمول** ، مرجع سابق،ص ص 67 – 68 .

خامسا:العدالة :يتضمن المفهوم الإسلامي للتنمية التأكيد على أهمية تحقيق مبدأ العدالة والحرية والمساواة والتكافل الاجتماعي لأنها تضمن في الحالة العامة حد الكفاية لكل فرد في المجتمع بحسب حاجاته،كما أنها تكفل حقوق الفقير والغني على حد سواء من خلال آلية الزكاة والخراج ومختلف الموارد ضمن إطار العدالة في التوزيع بما يساهم في القضاء على مظاهر الجوع و الفقر في المجتمع المسلم[1].

وتتجلى أسمى معاني العدالة و فق المفهوم الإسلامي للتنمية في كونه يضمن حد الكفاية لكافة الأفراد بعكس النظريات الاقتصادية الوضعية التي تعتبر أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المحدودة وعدم كفايتها لتلبية حاجيات الإنسان اللامتناهية، ففي المنهج الإسلامي ليس هناك أية تناقض بين الموارد والحاجيات البشرية مصداقا لقوله تعالي ﴿ **وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وأتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار**﴾[2] وإنما كل شيء مرتبط بسلوك الإنسان و تصرفاته، وبهذا فإن المشكلة الاقتصادية من المنظور الإسلامي ترتبط بانعدام الإرادة الحضارية للإنسان و بفساد نظامه و ضعف أدائه الإنتاجي و بسوء التوزيع، ولهذا فإن الإسلام يحث على العمل و الرفع من كفاءة الإنتاج مع مراعاة عدالة التوزيع التي تسمح بضمان حد الكفاية لأفراد المجتمع.

سادسا: الإنسانية:تسعى التنمية من المنظور الإسلامي إلى رفاهية المجتمع من خلال إسعاد الإنسان وتحريره من الاستغلال وتكريمه، لأنه لم يخلق ليهتم بتوفير حاجياته المادية فقط وإنما هو مطالب بتأدية رسالة ربانية باعتباره خليفة الله في الأرض، وبهذا يكون الإنسان بحسب المنظور الإسلامي:

- الإنسان الذي تربى على أخلاقيات الإسلام وسلوكياته؛
- الإنسان المحرر من الاستبداد والمترفع عن الظلم؛
- الإنسان الذي يحترم ذاته المكرم بآدميته؛
- الإنسان الذي يؤسس ويحترم قيم العدل؛
- الإنسان الذي يمارس مهامه بكفاءة ويعمل بحرية وفق مقتضيات الاستخلاف.

ومن خلال ما سبق يتضح بأن المفهوم الإسلامي للتنمية يركز على الإنسان صاحب الصفات المذكورة سابقا، وبهذا تصبح إنسانية التنمية في الإسلام ترتبط في كل مراحلها بالإنسان ابتداء و انتهاء على اعتبار أن:

- **الإنسان وسيلة التنمية**: فالإنسان في المفهوم الإسلامي خليفة الله في الأرض، وهو بذلك يقوم بإدارة وتنظيم عناصر الإنتاج قال تعالى ﴿**اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ**

[1] السعيد دراجي ، مداخلة بعنوان" **التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي**" ،ضمن فعاليات الملتقي العلمي الدولي حول : **سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية**، المنظم من طرف جامعة قاصدي مرباح ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة يومي 21/20 نوفمبر 2012 .

[2] سورة إبراهيم، الآية 33- 34.

وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1] ووفقا لمعنى الابتغاء كان لزاما على الإنسان المستخلف العمل كدحا وكدا لتحقيق تبعة الاستخلاف التي تقتضي تسخير المال لخدمة البشر وتمكينهم منه وتنمية المال خلال الزمن، وهذا ما يجعل الإنسان ركيزة أساسية لقيام التنمية الشاملة المتوازنة و استمرارها .

- **الإنسان غاية التنمية**: إن التنمية في الإسلام تهدف إلي توفير الحياة الكريمة لكافة البشر ويتضح ذلك جليا من خلال ما أوصى به الإمام علي واليه على مصر مبينا له هدف التنمية قائلا (..**عليك جباية خراجها، وجهاد عدوها واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها..**)[2]، واستصلاح أهلها يكون من خلال تحسين ظروف معيشتهم و إرساء مبادئ العدالة ونشر التعليم و الوعي بينهم و توفير الخدمات الصحية وتطويرها.

سابعا : الاستمرارية و الاستقلالية: إن التنمية باعتبارها عمارا للأرض تعتبر عملية مستمرة لأنها ملازمة لوجود الإنسان المستخلف في الأرض و لا تتوقف عند تحققها، فلابد من المحافظة عليها وتحقيق المزيد منها، لأن الإنسان مطالب بتحمل تبعة الاستخلاف عن طريق استغلال المورد المسخرة لتحقيق الغاية من الوجود، وذلك ما أشار إليه القران الكريم في قوله تعالى ﴿ **أَيَحْسَبُ ٱلإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى** ﴾[3] فوظيفة الإنسان هي العمل كدحا و سعيا لتحقيق العمار الذي يعزز الالتزام العقدي المتمثل في تحقيق العبودية لله تعالى.كما أن التنمية يجب أن تنطلق من المقومات الذاتية للأمة حيث تتم بعيداً عن أيّ نوع من أنواع التبعية حتى تحقق أهدافها، وعلية فإن الإسلام يركز على ضرورة أن تكون أية عملية تنموية نابعة من خصائص ومميِّزات الأمة و منسجمة مع تراثها الديني والمعرفي، فأية إستراتجية تنموية يجب أن تكون مستقلة ضمن إطار الضوابط المشار إليها سابقا و متوافقة مع مقتضيات الاستخلاف.

المطلب الخامس: التنمية المستدامة في الإسلام:

إن التنمية نابعة من الإنسان المستخلف في الأرض، وهو ما يفرض عليه المحافظة على كل الموارد البيئية المسخرة مع العمل على تحقيق عمارة الأرض، وبالرغم من حداثة مصطلح التنمية المستدامة التي تعتبر من أهم المقاربات الأكثر تداولا على الصعيد الدولي فإن مفهومها ليس بجديد في الفكر الإسلامي، ففي القران الكريم والسنة المطهرة العديد من النصوص التي تندرج ضمن هذا المفهوم و تضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل ضمان استمرارها لتحقيق الحياة الطيبة قال تعالى في كتابه العزيز ﴿ **كلوا وأشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض**

[1] سورة الجاثية، الآية 12.
[2] صبحي صالح ،مرجع سابق،ص 436 .
[3] سورة القيامة، الآية 36 .

مفسدين ﴾1، وهذا ما يجعل الإنسان أمينا على كل الموارد المتاحة في البيئة ورفيقا بها فهو ملزم على الأخذ منها بقدر حاجته و بدون إسراف.

أولا– مفهوم التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي : التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي هي عملية أخلاقية روحية تعبدية تهدف إلى تنمية الإنسان وتطوير قدراته باعتباره النواة الأساسية في المجتمع، وذلك بهدف تحقيق الرقي الحضاري والمادي من منطلق الاستخلاف والعمارة الذي يجعل من الإنسان أمينا و متفهما و محافظا على كل الموارد الطبيعية المسخرة له، وبهذا تصبح مهمة التنمية المستدامة هي توفير مختلف المتطلبات البشرية المادية و الروحية حاليا ومستقبلا، فأنشطة العملية التنموية لا تقتصر على الجوانب المرتبطة بالحياة الدنيا فقط و إنما تمتد لتشمل الحياة الآخرة من خلال التوافق التام لأن الحياة الدنيا هي جسر نحو النجاح و الفوز في الحياة الآخرة، وعليه تعرف التنمية المستدامة وفق المفهوم الإسلامي من خلال كونها « **التنمية المستدامة هي عملية شاملة و متوازنة تلبي كل الاحتياجات البشرية في الحاضر و المستقبل من خلال الاستغلال الأمثل للموارد التي سخرها لعباده من اجل ضمان حق الأجيال المقبلة في التنمية** ». والملاحظ أن مفهوم التنمية المستدامة يشير إلي قيمة أخلاقية عظيمة تتمثل في المساواة بين الأجيال في الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة، وفي نفس السياق عرفت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة التنمية المستدامة على أنها « **التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، ضمن إطار يجعل الإنسان المستخلف في الأرض له حق الانتفاع بالموارد دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، ووصولاً إلى الارتفاع بالجوانب الكمية والنوعية لكافة البشر** »، إن هذا التعريف يشير إلي عدد من العناصر الأساسية التي تتضمنها التنمية المستدامة حسب المفهوم الإسلامي[2]، وهي : .

- عملية متعددة الأبعاد تقوم على التخطيط والتنسيق بين مختلف أبعاد العملية التنموية مع البعد البيئي.
- الاستغلال الأمثل للموارد من منظور إسلامي.
- توفير حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية لكافة البشر.

ثانيا– أسس التنمية المستدامة حسب المفهوم الإسلامي: انطلاقا من التعاريف السابقة للتنمية المستدامة يتضح جليا الأسس التي يقوم عليها المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة و التي تتمثل فيما يلي:

[1] سورة البقرة ،الآية 60.

[2] تقرير منظمة الإيسيسكو، **العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة**، مرجع سابق،ص47 .

- الديمومة المنبثقة عن وجوب **عمارة الأرض** من قبل الإنسان، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "**إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها فله بذلك أجر**"[1].
- الإنسان هو محور التنمية باعتباره مستخلف في هذه الأرض وهو بذلك صانع التنمية ومستخدمها في أن واحد، فالإنسان ليس مستهلكاً فقط بل هو منتج لنفسه ولغيره ولذلك طالبه الإسلام بإتقان وإحسان العمل، حيث أن الله أودع في الإنسان طاقات كثيرة ليستخدمها في عمارة الأرض وترقية الحياة على ظهرها.
- كل الموارد و الثروات الطبيعية مسخرة للإنسان المستخلف قال تعالى ﴿ **ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة** ﴾[2] وهذا ما يعني أن للإنسان حقاً في تلك الموارد والبحث عنها والانتفاع بها بهدف تلبية مختلف حاجياته للوصول إلي تحقيق الحياة الطيبة بمفهومها الواسع وتحقيق عمارة الكون وفق منهج الله.
- إن الانتفاع بمختلف الموارد مرتبط بشروط الاستخلاف الذي يقيد سلطة الإنسان على موارد البيئة التي استخلفه الله فيها لتحقيق مصلحته فملكيته ليست مطلقة وإنما هي محدودة، حيث لا تؤدي إلى الإضرار بالغير لأن موارد البيئة نعمة من نعم الله على الإنسان وأثر من آثار رحمته بعباده، وعلى هذا الأساس ينبغي أن تقابل بالشكر والحمد المتمثل في استعمالها فيما ينفع الأرض و يحقق العمار دون أن يؤدي ذلك إلى الإساءة للغير، وهذا ما يجعل الإنسان مطالب بالمحافظة على التوازن البيئي و عدم الإسراف في استخدام مختلف الموارد إلا بقدر الحاجة.
- حق انتفاع الإنسان بالموارد البيئية مؤقت وليس دائم قال تعالى ﴿ **ولكم في لأرض مستقر ومتاع إلى حين** ﴾[3] وهذه المحدودية الزمانية هي التي تضبط سلوك الإنسان في تعامله مع مختلف الموارد البيئية لأنها ليست ملك الجيل الحالي فقط وإنما هي ملك للأجيال المقبلة أيضا، وهو ما يمثل حافزا للحفاظ عليها و صيانتها وعدم الإسراف و الجور في استغلالها حتى تورث سليمة للأجيال المقبلة.
- لكافة البشر الحق في الاستفادة من الموارد الطبيعية بما يجعل الإنسانية جمعاء شريكة في هذه الموارد، حيث أكد الإسلام على هذا المبدأ قال تعالى ﴿ **ونبئهم أن الماء قسمة بينهم كل شِرْبٍ محتَضَر** ﴾[4] و قد جاء في السنة المطهرة قول النبي صلي الله عليه و سلم (**المسلمون شركاء في ثلاث الماء و الكلأ و النار**)[5]، ويتضمن مفهوم الكلأ و الماء معاني واسعة يندرج ضمنها كل مورد يقوم مقامهما، وقد عرف المجتمع الدولي عدة اتفاقيات دولية تندرج في هذا السياق بحيث كفلت لكل البشر حق الانتفاع بالموارد البيئية

[1] الحديث رواه الإمام أحمد ، والبخاري في الأدب المفرد (168/1)، قال شعيب الأرناؤوط وآخرون: إسناده صحيح على شرط مسلم، انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل (296/20)

[2] سورة لقمان، الآية 20.

[3] سورة البقرة، الآية 34.

[4] سورة القمر، الآية 28.

[5] رواه ابن ماجة و أبو داود في سننه بإسناد صحيح، انظر للمزيد من الاطلاع حول شرح الحديث نيل الأوطار،محمد بن علي الشوكاني، دار الحديث ط1 ،1993 ، ص 365.

كما في اتفاقية الفضاء الخارجي الموقعة في 27 جانفي 1967، وتطرقت المادة الأولي من هذه الاتفاقية لفكرة التراث المشترك بخصوص المواد والثروات الموجودة في قاع البحار والمحيطات وباطن الأرض خارج حدود الولاية الوطنية لكل دولة[1].

ثالثا– أبعاد التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي: كما سبق وان اشرنا فإن الإسلام يؤكد على شمول العملية التنموية لكافة الجوانب المرتبطة بالإنسان كما أنه لا يفصل بين الأبعاد الروحية و المادية للتنمية، وذلك من حيث أن القيام بالتنمية يندرج ضمن العبادات، لأن الإنسان مطالب بعمارة الأرض ليحيا حياة طيبة، ومن خلال الربط بين عمارة الأرض و الاستخلاف و التسخير يتضح لنا أن أبعاد التنمية المستدامة من المفهوم الإسلامي تتمثل في علاقة الإنسان بربه أولا وبعد ذلك بالطبيعة و الإنسان[2] ، وفق ما يلي :

- **العلاقة بين الإنسان وخالقه** : وتشير إلي البعد التعبدي لعملية التنمية في الإسلام من حيث أن العلاقة بين الإنسان و خالقه هي علاقة إيمانية روحية بحتة.
- **العلاقة بين الإنسان والطبيعة:**و هو ما يعكس مفهوم التسخير الذي يجعل من البعد البيئي للتنمية يرتبط ارتباطا وثيقا مع البعد الإيماني، فالإنسان بحاجة للطبيعة من اجل الاستفادة من كل الموارد المتاحة لتلبية حاجياته ورغباته، والطبيعة تحتاج للإنسان المستخلف الذي يحافظ عليها و يسخرها لتحقيق عمارة الأرض بكل حب و فهم وقصد، وبهذا تستمر عملية التنمية .
- **العلاقة بين الإنسان والإنسان:**إن الإسلام أكد على أهمية التكافل و التعاون و العمل الجماعي في مختلف المجالات، والتنمية باعتبارها عمارا للأرض تتطلب تفعيل العلاقة بين كل أفراد المجتمع من اجل مشاركة الجميع في صياغة وتنفيذ و متابعة وتقيم مختلف البرامج التنموية و بهذا تكون التنمية للجميع لأنها نتاج تفاعل الإنسان مع الإنسان.

[1] تقرير منظمة الإيسيسكو، **العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص ص 29- 40 .

2 السعيد دراجي، مرجع سابق، ص 10 .

المبحث الثاني: أساليب وطرق تمويل التنمية من المنظور الإسلامي

يرتبط الإطار العام لتمويل التنمية في الإسلام بالمفهوم الإسلامي للتنمية الذي يرتكز على البعد العقائدي و ينظر للإنسان باعتباره هدف التنمية و وسيلتها من خلال الجوانب الروحية و المادية على حد سواء، وبما أن تأمين حاجيات ومتطلبات الأفراد التنموية عملية معقدة وتحتاج أكثر ما تحتاج إلى الموارد المالية التي لا يستطيع طرف واحد توفيرها، فقد جاءت أساليب التمويل الإسلامي لتتسع و تشمل التمويل الاستثماري و أشكال أخري متعددة من التمويل المجاني التطوعي و الإلزامي، وهذا ما يؤكد على شمولية الإسلام الذي يهتم ويحث على ضرورة التعاون والتكافل عبر عدة آليات من التمويل العفوي الخيري الذي يرتبط بالبعد الروحي الذي ينظر إلى الثواب الإلهي كهدف أساسي ينشده كل فرد مسلم. وعلى هذا الأساس يمكننا تعريف التمويل بحسب المفهوم الإسلامي من خلال كونه : **التمويل هو تقديم السلع أو الخدمات أو وسائل الدفع، مع تأجيل البدل المقابل، أو بدون بدل مسبقا.**

المطلب الأول : الآليات الطوعية للحد من الفقر:

يقصد بالتمويل المجاني كل ما لم يكن له مقابل مادي وكان على سبيل التطوع، بحيث تساعد مختلف آليات التمويل التطوعي على الحد من الفقر من خلال تقديم مساعدة للفقراء على عدة أوجه وفي مختلف المجالات، وهي تشكل مجال واسع لنشاط منظمات المجتمع المدني. وتتضمن الآليات الطوعية على طرق وأساليب تعزز التكافل الأسري ثم تتوسع لتتضمن التكافل المجتمعي، وتتلخص كل الآليات الطوعية في قوله تعالى﴿ **وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ**﴾[1]، وعلى هذا الأساس يمكننا استخلاص أهم الآليات الطوعية التي تعكس تضامن وتكافل أفراد المجتمع بما يؤدي إلي الحد من الفقر وفق ما يلي:

أولا– صلة الرحم: إن كل عملية إنفاق أو تمويل على خلفية صلة الرحم تندرج تحت هذا النوع من أساليب التمويل الإسلامية التي تساهم في الحد من الفقر. فقد حث الإسلام على أهمية التعاون و التكافل الذي يعكس ترابط الأمة وتماسكها، وقد جاءت العديد من النصوص التي تندرج ضمن هذا الإطار من حيث تأكيدها على أهمية التضامن الأسري لما لها من أثار اجتماعية واقتصادية معتبرة، قال الله تعالى ﴿ **وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ** ﴾[2]، حيث تبدأ دائرة صلة الرحم بالأهل والأقارب ثم تتسع لتشمل كل فرد مسلم باعتباره أخا في الدين، وبعد ذلك تتوسع أكثر لتضم كل بشر باعتباره إنسان كرمه الخالق ولهذا وجب

[1] سورة، النساء، الآية (36).

[2] سورة الرعد، الآية(21).

الاهتمام به والعمل على تلبية حاجياته الأساسية وفق ما نصت عليه تعاليم و أحكام الإسلام التي تضمنت إشارة للاهتمام بالأهل و الأقارب و رعاية جميع الحقوق الواجبة على العباد.

ثانيا- **رعاية اليتيم:** تنعكس شمولية الإسلام من خلال اهتمامه بكافة جوانب الحياة، حيث يحرص الإسلام على الاهتمام بالجانب الاجتماعي لما له من اثر بالغ في تعزيز قدرات الأفراد في المجتمع المسلم. ويأتي الاهتمام بفئة الفقراء في مقدمة الفئات التي يتوجب العناية بها و مساعدتها من اجل التخفيف من مختلف أوجه الحرمان التي تعانيه، وذلك عن طريق الإحسان إليهم والقيام على شؤونهم وتلبية حاجياتهم والحفاظ على أموالهم والإنفاق عليهم. وللتأكيد على أهمية هذا السلوك اعتبر الإسلام ذلك من باب واجبات المجتمع تجاه تلك الفئة، لأنه يمكن المجتمع من معالجة كل التأثيرات السلبية النفسية والسلوكية والاجتماعية لفئة اليتامى التي يتم الاهتمام بها عبر عدة آليات كما هو موضح في النصوص القرآنية و السنة المطهرة كحفظ حقوقهم ورعاية أموالهم، واعتماد الإصلاح في كل المعاملات المالية الخاصة بأموالهم، وذلك مصداقا لقوله تعالى﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا** ﴾[1]، كما يتضمن ذلك إكرامهم والاهتمام بهم وتلبية حاجياتهم والإنفاق عليهم واعتبار كل ذلك من باب الإحسان وفقا لقوله تعالى ﴿ **قُلْ مَا أَنفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**﴾[2].

ثالثا– الصدقة: تحتل الصدقة مكانة مهمة في السياسة الاقتصادية الإسلامية نظرا لدورها الكبير في الحد من الفقر على المستويين الفردي والجماعي، وهي تشمل مختلف أوجه الإنفاق الذي يقوم به المسلم في سبيل الله على وجه التبرع لأن الدولة قد لا تستطيع مجابهة كل التحديات المفروضة عليها، وهنا يبرز دور الأفراد و القطاع الخاص في المساهمة في التقليل من التحديات التي تواجه الفئات الهشة في المجتمع عن طريق آلية الصدقات، قال تعالى ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** ﴾[3].

رابعا– إكرام الجار: تقتضي تعاليم الإسلام التأكيد على حق الجار و على ضرورة الاهتمام بمصالحه والقيام بالواجب نحوه بهدف تدعيم أواصر الترابط و التعاون بين أفراد المجتمع بما يؤدي إلى توثيق الصلات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لكل أفراد المجتمع نتيجة التعاون و التكافل، ويتوسع مفهوم الجار في الإسلام ليتضمن أبعاد إنسانية حيث أن مفهوم الجار من الناحية الشرعية يشمل كل فرد من أفراد المجتمع المسلم

[1] سورة النساء ، الاية (10).
[2] سورة البقرة، الآية (215).
[3] سورة البقرة، الآية(261).

سواء أكان مسلما أو غير مسلم* .إذ أن الجار ذو القربى هو الجار القريب في السكن أو كل مسلم عموما. و الجار الجنب هو الجار البعيد أو الغريب ويمتد المعنى ليشمل كل فرد غير مسلم كالنصراني و اليهودي.

خامسا– إطعام الطعام: يعاني عدد كبير من الأفراد في الدول الإسلامية من نقص الغذاء الذي له تأثيرات سلبية تنعكس على تدني الوضع الصحي و انخفاض إنتاجية العمل. وعلى هذا الأساس لم يهمل الإسلام هذا الجانب حيث أكد على ضرورة توفير الأساسيات من الطعام لكل أفراد المجتمع من خلال التحلي بخلق وصفة إطعام الطعام لما لذلك من فوائد تعود على الفرد والمجتمع بالخير، إذ جعل الخالق من يطعم الطعام من الفائزين في الدنيا والمكرمين في الآخرة، قال تعالى ﴿ **وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا** ﴾[1] وذلك في وصفه لصفات أهل الجنة، كما جعل من صفات أهل جهنم الخاسرين الذين يسألون عن سبب ورودهم النار ﴿ **مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ**﴾[2] فيجيبون ﴿ **وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ** ﴾[3]، وعليه نستنتج بأن منظومة القيم الإسلامية مشبعة بأليات و طرق تحث الفرد على المبادرة فيما يخص التكافل و التضامن حيث يشكل الوازع الديني الدافع الأساسي للمبادرة.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة للدولة

تتمثل الإيرادات العامة في مختلف موارد بيت مال المسلمين، وهو ما يصطلح عليه حديثا بالإيرادات العامة للدولة، وتشمل على كل ما نص الشرع على وجوبه من باب الإلزام كالزكاة، كما تتضمن آليات أخري نوردها فيما يلي:

أولا– الزكاة: تعتبر الزكاة فريضة أساسية حيث لا يكتمل الدين إلا بأدائها لمن وجبت عليه، وتكمن أهمية الزكاة في تعدد أدوراها الاقتصادية و الاجتماعية.

1–مفهوم الزكاة: الزكاة هي احد التكاليف الشرعية التي كلف بها جميع الأنبياء، قال الله تعالى ﴿**وَجَعَلناهُم أَئِمَّةً يَهدونَ بِأَمرِنا وَأَوحَينا إِلَيهِم فِعلَ الخَيراتِ وإقام الصَّلاةِ وَإيتاءَ الزَّكاةِ وَكانوا لَنا عابِدين**﴾[4]. ونظرا لأهميتها البالغة فقد قرنت مع الصلاة في القران في أكثر من ثمانية وعشرون موضع، ولذلك تعتبر الزكاة احد أهم أركان الإسلام و بها يكمل الدين، كما أنها تعتبر جزء من النظام المالي الاجتماعي و الاقتصادي في الإسلام نظرا لكونها[5]:

* يتضمن مفهوم الجار في الإسلام كل من الجار ذو القربى و هو الجار القريب في السكن أو كل مسلم عموما. و الجار الجنب و هو الجار البعيد أو الغريب ويمتد المعنى ليشمل كل فرد غير مسلم كالنصراني و اليهودي، انظر للمزيد من التفصيل القرطبي، الجامع لأحكام القران، مؤسسة مناهل العرفان ،بيروت، ج5، ص 183 .

[1] سورة الإنسان، الآية(8).

[2] سورة المدثر، الآية (42).

[3] سورة المدثر، الآية (44).

[4] سورة الأنبياء، الآية 73 .

[5] داودي الطيب ، مرجع سابق، ص 94 .

- مورد أساسي من موارد الدولة؛
- المؤسسة الأولي للتضامن و التكافل.

والزكاة في اللغة تعني الطهارة و الزيادة والنماء وسميت بذلك لأنها تنمى المال، ومنها قول العرب زكا الزرع إذا كثر ريعه. أما المفهوم العام للزكاة فيعني: " **الزكاة تكليف سنوي، تفرض على مجموعة من القيمة الصافية للثروة، وتتولى الدولة جبايتها و إنفاقها على الأهداف المحددة والمعنية في القران الكريم**"[1]، كما أنها عبارة " **عن أداء حق وجب في مال بلغ النصاب و حال عليه الحول**"[2].وتجب الزكاة على كل مال توفرت فيه الشروط التالية[3]:

- أن يكون المال مملوكا تاما- كله-.
- أن يكون المال ناميا أو قابلا للنماء.
- أن يبلغ الحد المقرر للزكاة – النصاب –.
- أن يكون المال فائضا عن الحاجات الأصلية للإنسان.
- أن يكون صاحب المال حرا من الدين .
- حولان الحول في الأموال التي تستدعي ذلك.

2- الأموال التي تجب فيها الزكاة: حدد الفقهاء الأموال التي تجب فيها الزكاة و تتضمن ما يلي [4]:

- الثروة النقدية بما فيها الذهب والفضة والنقود المعدنية و الورقية والأوراق المالية والأسهم، وزكاة هذا النوع عبارة عن نسبة تقدر بربع العشر من القيمة الخاضعة للزكاة.
- الثروة الزراعية من كل ما أخرجت الأرض، وتشمل جميع أنواع الزروع كالقمح والسكر و القطن والثمار كالبرتقال والتين والزيتون.
- الثروة الحيوانية من ابل وبقر وغنم ومعز.
- عروض التجارة وتشمل كافة الأموال المخصصة للتجارة، وتفرض الزكاة على رأس المال المتداول والربح أيضا.
- إيراد كسب العمل والمهن الحرة ويتمثل في الأجور والمرتبات والمكافآت، وكذا دخل أصحاب المهن الحرة كالطبيب والمحامي والحلاق ومن على شاكلتهم[5].

3-أهمية الزكاة في تمويل التنمية: تعتبر الزكاة مصدر مهم من مصادر تمويل التنمية نظرا لتعدد أوعيتها وتخصيص مصارفها بما يضمن تلبية مختلف متطلبات الأفراد في المجتمع. فالزكاة تعتبر مورد مالي للدولة الإسلامية يمكنها من توزيع

---

[1] غسان محمود ، منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي**، دار الفكر، بيروت 2000 م ، ص110.

[2] فداد العياشي، عثمان بابكر، **بناء القدرات في مؤسسة الزكاة**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ط1، جدة 1429 هـ – 2008 ، ص 18 .

[3] جمال لعمارة، **النظام المالي في الإسلام**، دار النبأ، الجزائر 1996 م، ص 15.

[4] فداد العياشي، عثمان بابكر، مرجع سابق،ص ص 19 – 20 .

[5] يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، مؤسسة الرسالة 1977، ط 3 ، ص 487.

الثروة والدخل وحسن تخصيص الموارد وفق المصارف المحددة شرعا بقوله تعالى ﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾[1]. ونظرا لتعدد مصارفها يتضح الدور الكبير الذي تلعبه الزكاة في تحقيق عملية التنمية والحد من التحديات الاجتماعية و الاقتصادية الكثيرة من خلال توزيع الدخل بين أفراد المجتمع المسلم في الأجل القصير و توزيع الثروة في الأجل البعيد[2]. ووفقا لما سبق نستنتج بأن الزكاة توفر مصادر مالية معتبرة بصفة منظمة بالنظر لعدة اعتبارات وفق ما يلي[3]:

- لا يشترط في الزكاة ما يشترط في سائر العبادات من بلوغ و رشد حيث اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة على أموال غير المكلفين، وهو ما يسمح بتوسيع وعاء الزكاة بما يضمن الحصول على موارد اكبر.
- تم تحديد نصاب الزكاة بالقدر الذي يضمن الحاجات الأساسية فقط، الأمر الذي يسمح بانسياب حصيلة معتبرة من موارد الزكاة تساهم في تعزيز تراكم رأس المال.
- تتميز الزكاة بتنوع أوعيتها حيث يوجد هناك تناسب عكسي بين مقدار الزكاة و وعائها، فإذا كان الوعاء كبيرا ممثلا في رأس المال والنماء قل المقدار ليكون 2.5% منه كما في زكاة عروض التجارة والماشية، وإذا كان الوعاء للنماء فقط زاد المقدار كما في زكاة الزروع والثمار والمعادن 5% أو 10% إلى 20%.
- ترتبط قيمة الزكاة عكسيا مع الجهد المبذول و درجة المخاطرة للحصول على النماء وتكاليف التشغيل، فكلما زاد الجهد و ارتفعت المخاطرة قل مقدار الزكاة، وكلما قل الجهد و المخاطرة ارتفع المقدار. وهذا ما يظهر في وعاء زكاة التجارة التي تتعرض لمخاطر متعددة و تحتاج إلى بذل جهد كبير، ولذلك حدد معدل الزكاة فيها ب 2.5% . أما الزراعة و الثمار و المعادن فتتميز بانخفاض درجة المخاطرة وقلة الجهد عموما ولذلك ترتفع قيمة الزكاة بها.
- إن تحصيل الزكاة يتم في أوقات محددة و معلومة، وهو ما يوفر موارد منتظمة للاقتصاد. ففي حالة الزكاة على المال ونمائه معا كما في زكاة التجارة والماشية أوجب الله سبحانه الزكاة مرة كل عام لأن النماء يتجدد مع الوقت ويحدث ساعة بساعة ويوما بيوم ويعسر ضبطه إلا بعد مرور مدة مناسبة وهى الحول، أما في حالة الزروع و الثمار و المعادن فهي نماء في ذاتها ولذلك جعل حولها عند الحصول عليها.

---

[1] سورة، التوبة، الآية (60).

[2] جمال لعمارة، **النظام المالي في الإسلام**، مرجع سابق، ص 18.

[3] انظر للمزيد من التفصيل كل من : نعمون وهاب، عناني ساسية، **دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قالمة في 03-04 ديسمبر 2012 ،ص 214 .و محمد عبد الحليم عمر ، **تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي ، المنعقد بكوالالمبور خلال الفترة 9 – 14 جويلية 2007 .

4-الدور التنموي للزكاة: تعتبر الزكاة أداة فعالة لتحقيق التنمية لأنها تسمح بتوفير مورد مالي مستمر و متجدد وذلك وفق ما يلي :

ا-الزكاة وسيلة التنمية: حيث أن الزكاة تفرض على الأموال القابلة للنماء بمعدل يقدر ب 2,5 % و 5% إلي 10% على الأموال الثابتة. الأمر الذي يساهم في تعبئة حجم معتبر من الموارد يسمح بارتفاع حجم الاستثمار مما يؤدي إلي توسع النشاط الاقتصادي و تحقيق نمو اقتصادي أعلى. كما أن الزكاة بحسب الفقهاء يمكن أن تستعمل في إنشاء و توسيع عدة مشاريع تعود بالفائدة على الفقراء و المحتاجين وذلك من خلال[1] :

- تمويل رأس المال الإنتاجي:حيث توفر الزكاة الأدوات الإنتاجية و الموارد الضرورية لتمويل المشاريع بغرض توفير حد الكفاية لكافة الفقراء، وذلك عبر تنفيذ استثمارات محددة انطلاقا من استخدام السهم الخاص بالفقراء و المساكين.

- تمويل مشاريع البنية الأساسية: توفر الزكاة فرص عديدة لتمويل القطاع الإنتاجي من خلال ما توفره من أدوات إنتاجية، وما ينتج عنه من تطوير و توسيع لشبكة الهياكل القاعدية، حيث أن تعدد مصارف الزكاة يتيح مجالات أوسع لمعالجة مختلف التحديات وفقا لألية الزكاة، فمن خلال مصرف الفقراء و المساكين تؤدي الزكاة دورها في توفير الموارد الإنتاجية اللازمة لتنفيذ العملية الإنمائية. ويمكن استخدام مصرف في سبل الله لتمويل مختلف متطلبات المجتمع فيما يخص مشاريع البنية التحتية كمد شبكة المياه و الصرف الصحي، مد شبكة الطرق، بناء الجسور ...الخ، وذلك بالنظر لكون تطوير البنية التحتية يساهم في تفعيل و تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية. وتتضح شمولية الإسلام من خلال تعدد مصارف الزكاة في إتاحة فرص مجتمعية لتعزيز الثقة بين مختلف الأفراد من خلال سهم الغارمين، وخاصة إذا كان اقتراض الغارم لإقامة إحدى المشروعات التي تعمل على تنمية رأس المال البشري كتشييد المدارس و المساجد و المراكز الصحية* .
- توفير الأمن و تهيئة المناخ الملائم للتنمية: تضمنت مصارف الزكاة سهم في سبيل الله الذي يخصص لكل ما من شأنه أن يوفر الأمن و يهيئ البيئة المناسبة لإدارة عملية التنمية بكل استقرار و دون أي مخاطر.
- الزكاة أداة لتوسيع السيولة النقدية و محاربة الاكتناز: إن النقود بحد ذاتها لا تعتبر مصدرا للنماء في الفكر الإسلامي إلا إذا امتزجت بعناصر الإنتاج الأخرى وفقا لقاعدة الغنم بالغرم، وعلى هذا الأساس فإن الزكاة التي تفرض على الأصول الثابتة و الأصول القابلة للنماء تساهم في تحويل جزء من الأموال المعطلة نحو دائرة الاستثمار. كما أن الزكاة تدفع بصورة غير مباشرة مالكي مختلف الأصول لاستثمارها و عدم اكتنازها بغرض تنميتها، وهو ما يوسع من حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد. و على هذا الأساس نقول بأن الزكاة تجعل الأموال تمر عبر قناتين فقط هما قناة الاستثمار و قناة الإنفاق.

[1] داودي الطيب، مرجع سابق، ص ص 95-96.

* يعتبر الغارم احد المستفيدين من مصارف الزكاة حيث نص الشافعية على أن يعطي من استدان من اجل إقامة المشاريع العامة من مال الزكاة ما يسد به دينه وان كان غنيا.

- الزكاة أداة للحد من البطالة:تساهم الزكاة بشكل فعال في الحد من البطالة عبر مختلف الآليات التي تسمح بإنشاء و توسيع المشاريع العامة التي تمتص جزء من اليد العاملة العاطلة، أو من خلال ما يمنح للفقراء غير القادرين على الكسب من نصيبهم في الزكاة مما يساعدهم على تعزيز قدراتهم و يزيد من فرص حصولهم على وظائف.

ب-الزكاة وسيلة لتعزيز القدرات و الحد من الفقر: تعمل الزكاة على تمويل التنمية من جانب الطلب من خلال آلية إعادة توزيع الدخول بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع و تقليص الفجوة في الدخول بين الأفراد. وهي بذلك ترفع من مستوى دخل الفقراء بما يمكنهم من توسيع طلبهم على مختلف الحاجيات التي تؤمن مستوى معيشة لائق لهم. وبما أن الطلب يعتبر محفز مهم للإنتاج و توسع الاقتصاد وفقا لنظرية الطلب الفعال، فإن الزكاة تلعب دور أساسي في زيادة معدل النمو بما يضمن تحقيق تنمية من خلال التأثير على جانب الطلب وذلك وفق ما يلي:

- الزكاة أداة لإعادة توزيع الدخل و الثروات: إن أوعية الزكاة محددة، كما أن مصارف الزكاة محددة بحيث يحصل بينهما تدفق يساهم في إعادة توزيع و تنظيم الدخول و الثروات بين مختلف أفراد المجتمع، حيث يسمح هذا التدفق بتحسين القدرة الشرائية للفقراء و المساكين فيزداد طلبهم الاستهلاكي محفزا بذلك قطاع الإنتاج الذي يرفع من طاقته الإنتاجية فيرتفع مستوى التوظيف في الاقتصاد.
- تعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية: تعمل الزكاة على تقليص الفجوة بين الفقراء و الأغنياء من خلال قيام الأغنياء بتحويل جزء من ثروتهم إلي الفقراء على شكل زكاة مما يساهم في إعادة توزيع الدخول و يمكن الفقراء و المساكين من تلبية مختلف حاجياتهم
- ترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي: يعتبر نظام التكافل الاجتماعي ضمن إطار الزكاة اشمل و أوسع من نظام التامين الاجتماعي، حيث أن الزكاة تتعدد مصارفها و هي تعطي للفرد المحتاج بالقدر الذي يسد حاجته سواء كان ما يحتاج إليه قليل أو كثير، أما التامين الاجتماعي فيعطي للفرد بقدر ما دفع من أقساط للتامين طوال حياته . وعليه تعتبر الزكاة نظام فعال و مثالي للتأمين المجتمعي.
- تعزيز القدرات البشرية: تساهم الزكاة في تعزيز القدرات البشرية من خلال ما توفره من مجالات واسعة لتأهيل الفرد من النواحي الصحية و التعليمية، حيث تتيح الزكاة عدة آليات لتشجيع التعليم و التدريب الموجه للأفراد في كافة المستويات، وذلك من خلال إمكانية إقامة هياكل تعليمية لاستيعاب عدد اكبر من الأفراد، أو من خلال استفادة الفقراء بشكل مباشر من أموال الزكاة و استغلالها في تلبية متطلبات التعليم و التكوين، وفي هذا المجال نشير إلي أن الفقهاء أجازوا إمكانية إعطاء الزكاة لمن تفرغ للعلم بالقدر الذي يمكنه من أداء مهامه[1]. كما تمكن الزكاة الفقراء بشكل خاص من تحسين وضعهم الصحي بشكل مباشر

[1] نعمون وهاب، عناني ساسية، مرجع سابق، ص ص 214- 218.

نتيجة لتحسن دخولهم بفعل استفادتهم من الزكاة، أو عن طريق إقامة مشاريع صحية تعزز من قدرات جميع الأفراد.

ثانيا– الركاز: ويشمل كل ما يوجد في باطن الأرض من معادن وبترول وغيرها، حيث اتفق العلماء على وجوب دفع الزكاة بمقدار الخمس تذهب لبيت مال الدولة الإسلامية لفائدة المشاريع العامة المدعمة لعملية التنمية الشاملة[1]. وعليه يمكن استنتاج حجم الموارد المعتبرة التي يمكن أن تتاح للدول الإسلامية من خلال اعتماد آلية الركاز على اعتبار أن عدد معتبر من الدول الإسلامية تتوفر بها ثروات و موارد باطنية معتبرة كالبترول و الغاز، الأمر الذي يساهم في تعبئة موارد ضخمة لتمويل التنمية التي تستفيد منها شريحة كبري من أفراد المجتمع كالمشاريع القاعدية والخدمات الصحية.

ثالثا–الخراج و عشور التجارة:يعتبر الخراج و العشور من أهم موارد بيت مال المسلمين حيث يساهمان بشكل مباشر في تعزيز التنمية الشاملة.

1–الخراج : نتطرق لمفهوم الخراج وفق ما يلي:

ا–مفهوم الخراج:يشير المعنى اللغوي للخراج إلي الكراء و الغلة و الإتاوة، وهو بذلك يعبر عن الحصة التي يخرجها الناس لفائدة الحاكم أو الدولة بالمفهوم الحديث، ويشير المعنى الاصطلاحي للخراج على انه ضريبة تفرض على الأرض، وقد بدأ التعامل بخراج الأرض في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه نتيجة لاتساع رقعة الدولة الإسلامية بفعل توسع الفتوحات، وبهذا أصبح الخراج مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية في الإسلام.

ب–أنواع الخراج: يأخذ الخراج من حيث التطبيق شكليين أساسيين وأهمها[2]:

- خراج المساحة أو الوظيفة:يفرض على الأراضي الزراعية تبعا لمساحتها حيث يحدد مبلغ معين على كل مساحة من الأرض وفقا لعدة اعتبارات مثل:
  - الطاقة الحقيقية للأرض.
  - نوعية المحاصيل وقيمتها في السوق.
  - التكاليف الحقيقة للناتج بما فيها بعد الأرض عن الأسواق.
- خراج المقاسمة:وهنا يتم تحديد قيمة الخراج على أساس ما أنتجته الأرض وتم التصرف فيه، حيث يتجدد الخراج مع تجدد إنتاج الأرض، ويتميز خراج المقاسمة بكونه يخفف الضرر عن المزارعين حيث يقتطع لخراج بعد استيفاء الإنتاج.

[1] مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سابق،ص 260.

[2] الطيب داودي، مرجع سابق،ص 106 .

ج–الأهمية التنموية للخراج: يوفر الخراج مصدر متجدد لتعبئة موارد الدولة بما يساهم في تلبية مختلف متطلبات التنمية من خلال استخدام وتخصيص الخراج لفائدة مصلحة الأفراد و المجتمع.حيث يصرف الخراج على المشاريع القاعدية و المصالح العامة بما يوفر إطار مناسب لاستدامة التنمية[1].

2–عشور التجارة: العشور عبارة عن ضرائب جمركية تفرض على التجار غير المسلمين، وهي عبارة عن مبالغ مالية تفرض على البضائع العابرة لحدود الدولة الإسلامية، حيث تم العمل بهذه الضريبة في عهد الخليفة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وفقا لمبدأ العمل بالمثل، حيث كانت الدول الأخرى آنذاك تفرض ضرائب على بضائع التجار المسلمين الواردة إليها. ويتحقق مبدأ العدالة في ضريبة العشور على اعتبار أن التاجر المسلم يدفع الزكاة بمقدار ربع العشر، وعليه كان لابد للتاجر الذمي و هو غير المسلم الذي يقيم في الدولة الإسلامية أن يدفع ضريبة مقابل نشاطه التجاري بمقدار 5 %، أما التاجر من غير البلاد الإسلامية فيدفع ضريبة قدرها 10 %. وتتمثل أهمية العشور في كونها آلية مكملة لتعبئة موارد الدولة الإسلامية بما يسمح لها من تمويل مختلف متطلبات التنمية، كما أن للعشور ادوار مهمة متعددة أهمها ما يلي[2]:

- تخصص الموارد المحصلة من العشور في الإنفاق على المشاريع الاستثمارية الاقتصادية و الاجتماعية التي تدعم المصلحة العامة مثل المستشفيات و الموانئ و الطرق و الجسور
- تفرض العشور على البضائع المستوردة وبالتالي فهي تساهم في حماية المنتجات الوطنية من المنافسة.
- تقدر العشور وفق مبدأ العدالة التامة على أساس القيمة الحقيقية المستوردة، كما يتم تحديد حد ادني من البضائع معفى من العشور لتنشيط التبادل التجاري.

رابعا– زكاة الفطر: زكاة الفطر تعتبر صدقة عن النفس والبدن وهي واجبة شرعا بإجماع الفقهاء على الرجل و كل من تلزمه نفقته، فقد روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: **فرض رسول الله زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة** [3]، وترتبط زكاة الفطر بشهر رمضان حيث أنها لا تجب إلا بالفطر بعد رمضان. وتبرز أهميتها في كونها تعزز أواصر التكافل بين أفراد المجتمع بالنظر لكونها تسد حاجة الفقراء في مختلف المناطق بالقدر الكافي وبحاجات متنوعة وذلك من خلال :

- تنوع وتعدد الأصناف التي تخرج منها الزكاة حيث تخرج من غالب قوت أهل البلد من زبيب وقمح وتين و شعير، وهي بذلك تسد حاجة الجائعين.

[1] مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سابق،ص 262.

[2] داودي الطيب، مرجع سابق، ص 108 .

[3] صحيح البخارى ، **كتاب الزكاة، أبواب صدقة الفطر** ،حديث رقم 1432 ، الكتب التسعة ، برنامج صخر للحديث الشريف.

- تشمل كل أفراد المجتمع في الحضر والبادية، كما أنها واجبة على كل مسلم ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، حر أو عبد.
- تساهم بشكل غير مباشر في تنشيط حركة الأسواق من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي على السلع التي تخرج منها الزكاة بصفة خاصة وإجمالي السلع التي يطلبها الفقراء بصفة عامة، وعليه فإن زكاة الفطر تؤثر بشكل ايجابي على دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو الأمام.

المطلب الثالث: الأساليب القائمة على عقود التبرع

تشمل عقود التبرع كل العقود ذات الصيغة التمويلية التي تتمثل في الغالب في عقود التبرع و الارتفاق التي أجازها الشرع لما تحققه من مصلحة اجتماعية عن طريق تفريج الكرب و إعانة المسلم لإخوانه، وهذا النوع من صيغ التمويل يندرج ضمن إطار ما نصت علية الآية القرآنية في قوله تعالى ﴿...**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**... ﴾[1]، ويوضح هذا النوع من التمويل أهمية القيم الإسلامية في تحفيز التعاون والترابط والتكافل البعيد عن المنافع المادية الدنيوية و التي ترتبط أساسا بالثواب الإلهي، كما يعكس هذا النوع من صيغ التمويل الصورة الايجابية للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي يساهم فيه كل الأفراد في تحقيق عملية التنمية ومعالجة الكثير من المشاكل ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، وسنذكر فيما يلي أهم هذه العقود.

أولا– الوقف: يعتبر الوقف من أهم أساليب التمويل الإسلامي التي تهدف لتعزيز التنمية و الحد من الفقر، نظرا لكونه يمثل إخراج جزء من الثروة الإنتاجية في المجتمع من دائرة المنفعة الشخصية و القرار الحكومي معاً و تخصيصها لأنشطة الخدمة الاجتماعية العامة.

1–مفهوم الوقف : الوقف في اللغة المنع والحبس و التسبيل، ويقال وقفت الشيء بمعنى حبسته في سبيل الله أي انه لا يورث و لا يباع و لا يوهب بحيث يترك أصله و يجعل ثمره في سبيل الله [2]. أما المعني الاصطلاحي للوقف فقد اختلف فيه الفقهاء تبعا لاختلاف آرائهم في لزومه و تأييده و ملكيته. ومع ذلك يمكننا إعطاء تعريف شامل للوقف من خلال كونه " **الحبس المؤبد أو المؤقت للمال بنية الانتفاع منه أو من ثمرته على مختلف وجوه البر** "[3]. ويستمد الوقف مشروعيته بالنصوص القرأنية و السنة النبوية، قال الله تعالى في كتابه العزيز ﴿**لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ**﴾[4] وقد جاء في الحديث الشريف عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما **أن عمر أصاب أرضا بخيبر فقال يا رسول الله إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس**

[1] سورة المائدة، الآية 2.

[2] محمد اشرف دوابة، **دراسات في التمويل الإسلامي**، دار السلام للطباعة و النشر ط1، القاهرة 2007 ، ص 143 .

[3] أسامة عبد المجيد العاني، مرجع سابق ، ص 38 .

[4] سورة أل عمران ، الآية 92 .

عندي منه فما تأمرني؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب[1]. وعليه يعتبر الوقف من الأعمال المستحبة التي يحث عليها الشرع لتعزيز قيم التضامن و التكافل و التعاون بين أفراد المجتمع، ولذلك ذهب اغلب علماء الأمة إلى جواز الوقف واعتباره عملا مستحبا.

2-أركان الوقف: ذهب جمهور الفقهاء إلي أن للوقف أركان أربعة، تعرض وفق ما يلي:

- المال الموقوف: ويقصد بها العين التي وقع عليها فعل الوقف، ويجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:
  - أن يكون مالا متقوما مملوكا للواقف ملكا تاما[2]؛
  - أن تحصل منه فائدة أو منفعة مباحة، حيث لا يصح وقف ما كانت منافعه محرمة أو كان على جهة معصية.
- الواقف: يشترط في الواقف أن يكون حرا عاقلا بالغا غير مكره و لا محجور عليه.
- الموقوف عليه: يشترط لصحة الوقف أن يكون الموقوف عليه أهلا لصرف المنفعة عليه كالفقراء و المساكين و المساجد و المستشفيات و المدارس و الجمعيات الخيرية. ويشترط لصحة الوقف حيازة الموقوف عليه للوقف حيازة حقيقية.
- الصيغة التي يصح بها الوقف: ينعقد الوقف بكل صيغة تدل على إرادة الواقف للوقف، وتكون الصيغة بأحد الألفاظ الصريحة (وقفت، حبست، سبلت) أو كتابة أو بالإشارة المفهومة.

3-أقسام الوقف: رغم أن الفقهاء قديما لم يميزوا بين مختلف أنواع الوقف إلا انه يمكننا تصنيف الوقف وفقا لما يلي[3] :

- من حيث استحقاق المنفعة: نميز في هذا الإطار بين الوقف من خلال الجهة المستفيدة منه باعتباره:
  - **الوقف الأهلي** الذي يذهب لفائدة أهل وأبناء الواقف لتوفر لهم مستوي معين من المعيشة، ويكون بمثابة حماية لهم لما قد يحصل لهم من أزمات مادية ونحو ذلك.
  - **الوقف الخيري** الذي يوقف لفائدة جهة خيرية كالمساجد و المشافي أو عمل من أعمال البر كنشر العلم وتحفيظ القران أو نحو ذلك.
- من حيث الإدارة: نميز في هذا الإطار بين مختلف أنواع الوقف من حيث الجهة المخولة بإداراته وفق ما يلي:
  - الوقف الذي يدار من **طرف** الواقف أو احد ذريته من بعده يحدد وصفه الواقف.
  - الوقف الذي يدار من طرف المشرف على الهيئة المستفيدة، كأن يشرف الإمام على كل ما يتعلق بالمسجد الموقوف، أو يشرف مدير المستشفي الموقوف على كل ما يتعلق بذلك.

---

[1] صحيح مسلم ، **كتاب الوصية** ، **باب الوقف** ،حديث رقم 1633 ، الكتب التسعة ، برنامج صخر للحديث الشريف.

[2] اتفق الفقهاء على جواز وقف العقار من أراضي ومباني واختلفوا في غيره، غيران جمع كبير من الفقهاء يذهب إلي جواز وقف المنقولات من سلاح وأثاث و غرس ونحوه، وقد ذهب الإمام مالك إلي جواز وقف الحيوان.انظر للتفصيل: أسامة عبد المجيد العاني، **إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية**، سلسلة كتاب الأمة ، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية في قطر، الدوحة 2010 ، ص ص 46 -48 .

[3] أسامة عبد المجيد العاني، مرجع سابق، ص ص 41 – 44 .

- الوقف الذي تشرف عليه هيئة حكومية، ويتضمن ذلك كل الأوقاف التي فقدت وثائقها وأصبحت خاضعة لسلطة الدولة.

– من حيث محل الوقف:نميز في هذا الجانب بين محل الوقف من حيث كونه [1]:

- **وقف عيني**: أين يكون مال الوقف من الأعيان عقارا كالأرض وما يلحق بها من مباني و أشجار، أو منقولا كالثياب و الكتب و المعدات و الأجهزة.
- **وقف الحقوق و المنافع**: حيث يكون مال الوقف حقا ماليا متقوما أو منفعة قابلة لانتقال ملكيتها.

4–الأهمية التنموية للوقف: الوقف هو إخراج جزء من الثروة الإنتاجية في المجتمع من دائرة المنفعة الشخصية و القرار الحكومي معاً، وتخصيصها لأنشطة الخدمة الاجتماعية العامة. وقد قررت الشريعة الإسلامية أن الأنشطة والخدمات العامة هي حاجة إنسانية لا تقتصر على المجتمع الإسلامي فقط، ولكنها تمتد لتشمل غير المسلمين. وقد لعب الوقف الإسلامي دورا هاما عبر مختلف المراحل التاريخية، حيث كانت أموال الوقف تمول كل النشاطات العلمية بما فيها الإنفاق على طلبة العلم، كما كان هناك وقف لفائدة المرضي وأصحاب العاهات والمعاقين وغير ذلك، وبالنظر لكون النفقات المتعلقة بالشرائح السابقة تكلف كثيرا ميزانيات الدول في الوقت الحاضر فإن الاهتمام بالوقف قد يساعد على معالجة عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية، لأنه يسمح بتخصيص موارد الدولة لفائدة مشاريع التنمية الأخرى، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة اهتمام دول إسلامية بالوقف لما له من أثار ايجابية على التنمية في مختلف المجالات. وفيما يلي إشارة لأهم الجوانب التنموية للوقف:

ا–تعدد الجهات التي يصح الوقف عليها:تتمثل الأهمية الإستراتجية للوقف في تعدد مجالات استخدامه لتشمل كل الجوانب المرتبطة بحياة الفرد. وقد اتفق العلماء على أنه يصح الوقف على الأولاد والأقارب والفقراء و المساكين، وتتضح شمولية الوقف من خلال الجهات التي يصح الوقف عليها، وذلك وفق ما يلي:

- **المساجد** : تعتبر المساجد منارة للعلم و الإصلاح، وهي مؤسسة محورية في المجتمع المسلم تساهم في تعزيز القدرات البشرية في مختلف. والملاحظ أن اغلب المساجد في الدول الإسلامية عبارة عن مؤسسات وقفية تقدم خدمات متنوعة لفائدة مختلف فئات المجتمع.
- **المؤسسات التعليمية و الثقافية**: يتم الوقف لفائدة المؤسسات التعليمية و الثقافية كالمدارس و المكتبات، وكل ذلك من شأنه تعزيز القدرات التعليمية لمختلف فئات المجتمع.
- **الهياكل الطبية**: يتعدى الوقف في الهياكل الطبية مجرد تقديم الخدمات الطبية لمختلف فئات المجتمع، ولكنه يتضمن أيضا دعم البحث و التطوير لفائدة تأهيل الأطر الطبية.

[1] محمد اشرف دوابة، مرجع سابق، ص144 .

- **البنية الأساسية:** يلعب الوقف دورا معتبرا في تعزيز البنية الأساسية للدولة التي تعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث يشمل الوقف على مختلف المرافق العامة مثل الوقف على الطرق والجسور، الآبار و المقابر، مما يعدّ من البنية الأساسية للدولة والمجتمع.
- **المصانع والمؤسسات الإنتاجية:** يتضمن الوقف المشاريع الإنتاجية المختلفة الزراعية و الصناعية و الخدمية، حيث تساهم هذه المشاريع في تنمية الوقف من جهة، كما تساعد على معالجة بعض المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية كالبطالة من جهة أخرى.

ب–تعزيز الاستثمار: يعتبر الوقف ثروة استثمارية متزايدة، على اعتبار أن الوقف في أصله وشكله العام ثروة إنتاجية تعزز الاستثمار، حيث أن الوقف يمنع بيعه أو تعطليه ويحرم التعدي عليه و الانتقاص منه. وبهذا يصبح الوقف استثمار تراكمي يتزايد بشكل مستمر من خلال استمرار تزايد الأوقاف عن ما هو موجود أصلا من أوقاف قديمة، الأمر الذي أدى إلي ارتفاع القيمة الإنتاجية للوقف، وخاصة مع التطور الكبير في التكنولوجيا و التقنية في مختلف المجالات، حيث ساهمت بشكل كبير في تعزيز الأداء الإنتاجي لمختلف الأوقاف. ونتيجة لكل ذلك تم تأسيس منظمات ومؤسسات وقفية تشمل مختلف مجالات الحياة ومتطلباتها لتكون أصولاً ثابتة لصالح المجتمع.

ج–تخفيف الضغط عن النفقات العامة:من المعلوم أن الخزينة العامة للدولة لها موارد مالية محدودة تتمثل في أموال الزكاة و الجباية و نحو ذلك، وفي مقابل ذلك تتعدد حاجيات و متطلبات الأفراد و المجتمع، ومن هنا تظهر الحاجة لوجود موارد مالية بصفة مستمرة من اجل مجابهة التحديات التنموية. وبما أن التنمية تحتاج لتظافر جهود من مختلف مكونات المجتمع من دولة و قطاع خاص و مجتمع مدني، يبرز الوقف باعتباره قطاع ثالث من خلال الإفادة من الأوقاف وتطويرها وتوظيف المشروعات الخيرية التي تخفف الضغط على الإنفاق العام، وخاصة في الجوانب الأساسية للتنمية التي تتعلق بتعزيز القدرات البشرية و النمو الاقتصادي، وذلك من خلال المشاريع الوقفية في النواحي الصحية كبناء المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الدواء والعلاج والتشخيص للفئات المحرومة، إضافة إلي إنشاء دور التعليم من مدارس قرآنية ومدارس نظامية وجامعات ومعاهد، كما تلعب المشاريع الإنتاجية دور مهم تعزيز النمو من خلال الوقف في المشاريع الإنتاجية التي تنتج الغذاء والنسيج والدواء ومختلف الصناعات. وإذا شملت الأوقاف ذلك فهذا يوفر على الميزانية مبالغ كبيرة مما يؤمن جانب القدرة على تأمين حياة سعيدة للشعوب ويجنب العجز في الموازنة .

د–ترشيد استخدام الأموال: يساعد الوقف في ترشيد استخدام الأموال في مجالات تعود بالنفع على مختلف فئات المجتمع، حيث أن التكافل و التضامن بين أفراد المجتمع يتعزز من خلال تعدد أوجه ومجالات الوقف. وبهذا فإن الوقف يشكل حماية للأموال من الإسراف في استهلاكها في أوجه لا تعود على الفرد و المجتمع بالنفع قال تعالى ﴿ **والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً** ﴾[1]. كما يشكل الوقف أيضا إطار وقائي لحبس

[1] سورة الفرقان، الآية 67 .

الأموال دون استفادة الفرد أو المجتمع منها من خلال حبسها قال تعالى ﴿ **ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً** ﴾[1].

هـ–التخفيف من حدة البطالة: تساهم المشاريع الوقفية في توفير فرص اكبر للعمل، وذلك عبر استخدام المزيد من العاملين و الفنيين و المؤطرين في مختلف المشاريع الوقفية الاستهلاكية أو الإنتاجية أو الخدمية. وبهذا يمكن القول بأن المشاريع والمؤسسات الوقفية تعمل على زيادة الإنتاج و الدخل، وبذلك يتحسن مستوى دخل الأفراد فيتوسع حجم استهلاكهم بما يؤدي إلي تحفيز الطلب الفعال الذي يؤدي إلي توسيع الإنتاج و ما ينتج عنه من توفير فرص عمل إضافية.وفي الأخير نشير إلي أن الوقف يساهم في الحد من البطالة وفق ما يلي[2]:

- **المعالجة المباشرة:** حيث تساهم المشاريع الوقفية في امتصاص البطالة عبر إتاحة فرص للتوظيف تستقطب العاطلين في مختلف المجالات.
- **المعالجة غير المباشرة:**يساهم الوقف في تأهيل و تحسين نوعية أداء العنصر البشري، من خلال ما يوفره من فرص العليم و التدريب التي تسمح للأفراد باكتساب مهارات و تقنيات جديدة. ويؤدي كل ذلك إلي تعزيز فرص الحصول على وظيفة لدى الأفراد، إضافة إلي رفع الكفاءة الإنتاجية لديهم.

و–تعزيز القدرات البشرية : يساهم الوقف بشكل مباشر وعبر مختلف الآليات في تعزيز القدرات البشرية من خلال:

– تعزيز الرعاية الصحية:إن تحسين الخدمات الصحية يمثل هدف أساسي للتنمية وعلى هذا الأساس فقد شكل الوقف عبر مختلف مراحل التاريخ الإسلامي مصدر أساسي لتحسين الرعاية الصحية لأفراد المجتمع، فمنذ أن أوقف سيدنا عثمان ابن عفان رضي الله عنه بئر رومة من اجل توفير مياه الشرب – باعتبارها مصدر أساسي للحياة– لفائدة أفراد مجتمعه، مرورا بما قام به صلاح الدين الأيوبي الذي أوقف ما يسمى " **وقف نقطة الحليب** " في دمشق لإمداد الأمهات و أولادهن بالحليب و الماء الممزوج بالسكر يومين كل أسبوع[3]، وصولا إلي وقتنا المعاصر أين توجد حالات عديدة قدم فيها الوقف إضافة حقيقة في مجال تعزيز القدرات البشرية من خلال توفير و بناء الهياكل الطبية من مستشفيات و مراكز صحية و توفير أجهزة طبية متطورة، إضافة إلي المساهمة في تدريب و تعليم الأطر الطبية من اجل تحسين الخدمات الصحية المقدمة.

– النهوض بالتعليم:شملت الأموال الموقوفة على التعليم جوانب مختلفة تندرج كلها ضمن إطار تعزيز القدرات التعليمية للأفراد بما يسمح بتأهيلهم للمساهمة بشكل فعال في كل الفعاليات التي ترتبط بحياتهم، وذلك من خلال[4]:

- الوقف على المدارس و المكتبات.

---

[1] سورة الإسراء، الآية 29 .

[2] معتز محمد مصبح، **دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية** – دراسة تطبيقية لقطاع غزة – قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية كلية التجـــــــارة ، الجامعة الإسلامية بغزة 2013 ، ص ص 31- 42 .

[3] أسامة عبد المجيد العاني، مرجع سابق ، ص 165.

[4] لمزيد من التفصيل حول دور الوقف في تعزيز القدرات التعليمية و الثقافية للأفراد يرجى الاطلاع على:احمد محمد عبد العظيم الجمل، دور الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، دار السلام للطباعة و النشر ط1، القاهرة 2007 ، ص ص 143-147 .

- الوقف على المعلمين و المتعلمين.

ثانيا– الوصية و الميراث:

1–الوصية: الوصية من عقود التبرع تعرف اصطلاحا على أنها تمليك مضاف إلي ما بعد الموت بطريق التبرع سواء أكان الموصى به عينا أو منفعة[1]، والوصية تعتبر من مصادر التكافل بين أفراد المجتمع المسلم وهي مشروعة بقوله تعالى ﴿...**مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ**... ﴾[2]. وقد أجاز الإسلام للإنسان أن ينفق ثلث ماله من خلال الوصية حيث اتفق العلماء انه لا تجوز الوصية في أكثر من الثلث وفقا لما ورد في الحديث عَنْ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ بِمَكَّةَ فَقُلْتُ لِي مَالٌ أُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ قَالَ لَا قُلْتُ فَالشَّطْرِ قَالَ لَا قُلْتُ فَالثُّلُثِ قَالَ الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ[3]. والوصية تجوز من كل بالغ عاقل مالك لما أوصى به. وتتمثل أهمية الوصية في كونها احد أهم آليات التضامن و التكافل بين أفراد المجتمع بحيث ترجع بالفائدة على الموصى الذي يرجو الثواب الإلهي بما يحقق له السعادة في الدارين، أما بالنسبة للأفراد والمجتمع فالوصية لها اثأر ايجابية من عدة مجالات وفق ما يلي:

- المساهمة في المشاريع الخيرية التي تعود بالفائدة على المجتمع.
- دفع الفقر وسد الحاجة عن الأقارب غير الوارثين خصوصا و المسلمين عموما.
- تساهم بشكل غير مباشرة في مشاركة القطاع الخاص في تحمل أعباء الإنفاق العام بجانب الدولة.

2–الميراث: تتعزز قيم التكافل الإسلامي من خلال قانون الميراث المتميز في الإسلام بحيث يرتكز على إشراك عدد اكبر من أقرباء الميت عند تقسيم التركة [4]، الأمر الذي يؤدي إلي استفادة شريحة عريضة من الأفراد وعدم حصرها في فئة محدودة ، وهو ما يسمح بتحقيق عدالة في التوزيع.

ثالثا– القرض الحسن: يعتبر القرض الحسن من أهم أساليب التمويل الميسرة التي تتيحها الشريعة لتعزيز التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع و دفع عجلة التنمية.

1– مفهوم القرض: القرض في اللغة القطع لما فيه من قطع لجزء من المال وتقديمه للمقترض على أن يرد مثله أو يرد قيمته. وفي الاصطلاح يعرف القرض على انه **عقد بين طرفين المقرض و المقترض يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلي المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلي المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما**[5]. والقرض معاملة جائزة شرعا حيث جاء في الحديث عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ(**مَا مِنْ مُسْلِمٍ**

[1] نفس المرجع، ص 180.

[2] سورة النساء، الآية (11).

[3] صحيح البخاري، كتاب النفقات ،حديث رقم 4935 ، الكتب التسعة ، برنامج صخر للحديث الشريف.

[4] مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سابق،ص 259 .

[5] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، دار المسيرة ط1 ، عمان 2008 ، ص 341 .

يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا)[1]، وقد أجمعت الأمة على أن القرض مباح للمقترض و مندوب للمقرض

2- **عقد القرض الحسن:** القرض عقد إرفاق، وهو من أسباب نفل الملكية إذا قبض، ويتكون عقد القرض من ثلاث جوانب أساسية وهي :

- **المقرض.**
- **المقترض.**
- **محل القرض** : وهو المال المقدم من المقرض للمقترض، ويجب أن يكون محل القرض مملوكا للمقرض قابلا للتداول وان يكون موصوفا أو مقدارا .

ونشير إلى أن القرض الحسن يلتقي مع عقود أخرى في أوجه محددة كالصرف والسلم والعارية. فإذا كان القرض نقدا فهو يشبه الصرف في الصفة النقدية باعتبار كل منهما مبادلة نقد بنقد، ويخالفه من حيث أن الصرف مرتبط بالنقد فقط والقرض قد يقع في غير النقد. ويلتقي مع العارية في كونهما انتفاع بدون عوض، وإن كانت العارية لا تستهلك في ذاتها بينما القرض يستهلك في ذاته.كما يلتقي القرض مع السلم على اعتبار أن كليهما يقوم على الدفع العاجل مقابل الحصول على شيء أجلا، غير أن القرض عقد إرفاق ويتم رده بالمثل والسلم عقد بيع حسب ما تم الاتفاق عليه .

3-**شروط القرض الحسن:** يصح القرض في كل مال صح فيه البيع والسلم، ويجب أن تتوفر شروط أساسية في عقد القرض أهمها ما يلي[2]:

- لا يجوز شرط أي شيء يجر نفعا أو زيادة على أصل القرض لأن الزيادة من قبيل الربا المحرم مطلقا، ولأن القرض عقد إرفاق وتيسير.
- لا يجوز اشتراط عقد أخر مع القرض، كأن يطلب المقرض من المقترض شراء بضائع أو نحوها مقابل منحه قرضا.
- يجب توفر الأهلية في كل من المقرض و المقترض.
- يجب توفر شرط الإيجاب و القبول في القرض.
- يجب كتابة الدين وخاصة إذا كان لأجل، ويجب رد الدين في اجله إذا كان محددا، وان لم يكن الأجل مضروبا فيرد في الوقت الذي جرت فيه العادة كقبض الراتب أو حصاد الزرع.

[1] سنن ابن ماجة، كتاب الأحكام، حديث رقم2421، الكتب التسعة، برنامج صخر للحديث الشريف.

2محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق، ص ص 343- 344 .

4- الأهمية التنموية للقرض: إن عقد القرض يعود بالفائدة على الفرد و المجتمع على حد سواء وذلك من خلال ما يلي:

- يعتبر من أهم مصادر التكافل الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع لأنه يرفع العسر عن الكثير من الأفراد ويمكنهم من تلبية حاجتهم الضرورية وخاصة في الأوقات الصعبة و الحرجة التي يمرون بها.
- يساهم بشكل غير مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي، فمن خلال تداول النقود بين المقرض و المقترض تخرج الأموال من دائرة الاكتناز إلى دائرة التداول بما يخدم نمو القطاع الحقيق، وبهذا فإن القرض يسمح بزيادة تداول النقود بشكل ايجابي وهو ما يزيد في ارتفاع إجمالي الطلب وينتج عن ذلك تحفيز الاستثمار بشكل مباشر، ويساهم كل ذلك في تنشيط الاقتصاد الوطني .
- يستخدم القرض الحسن كصيغة تمويلية في البنوك الإسلامية التي تقدمه لفائدة العملاء المحتاجين و المضطرين كخدمة اجتماعية وفق ثلاث أشكال أساسية: قروض قصيرة الأجل لفائدة عملاء البنك لمواجهة حالات الحاجة للسيولة المؤقتة أو الموسمية أو الطارئة. الإقراض العرضي لتأدية بعض الخدمات المصرفية كالضمان و الكفالة و الاعتماد المستندي. القروض الاجتماعية لغايات الزواج و التعليم واقتناء بعض الحاجات المنزلية[1].
- يستخدم البنك الإسلامية للتنمية القرض الحسن كألية لتمويل التنمية في الدول الإسلامية و بشكل خاص لفائدة الدول الإسلامية الأقل نموا.

رابعا- العارية

1-مفهوم العارية : العارية في اللغة مشتقة من التداول وتعني خروج الشيء عن يد صاحبه، أما اصطلاحا فيعرفها الأحناف[2] على أنها تمليك المنافع بغير عوض. والعارية من أعمال البر و الإحسان التي حث عليها الإسلام نظرا لكونها تعزز قيم التضامن في المجتمع، فقد جاء في الحديث الشريف عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي الْخُطْبَةِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ(**الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ وَالدَّيْنُ مَقْضِيٌّ**...) [3]، وقد اجمع المسلمون على جوازها واستحبوها و لذلك فحكمها شرعا هو الندب الذي يثاب فاعله.وللعارية أركان أساسية تتمثل فيما يلي:

- المعير و هو المالك العاقل البالغ.
- المستعير و هو الذي يقع لصالحه عقد العارية، ويجب أن يكون بالغا وعاقلا.
- المعار و هو كل ما ينتفع به منفعة مباحة كالعقارات والدواب والحلي...الخ.

[1] نفس المرجع ،ص 346 .

2 انظر للمزيد من التفصيل ؛التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص لفؤاد السر طاوي ،ص177.

3 سنن الترميذي، **كتاب البيوع** ، حديث رقم 1186، الكتب التسعة ،برنامج صخر للحديث الشريف.

- الصيغة وهي الإيجاب والقبول، وهي صحيحة بالألفاظ الصريحة (كأعرتك) أو بالكناية أو حتى بمجرد الفعل.

2-أهمية العارية : العارية كباقي عقود الارتفاق لها أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية لأنها تساهم في الحد من مختلف أوجه الحرمان التي يعانيها الأفراد كأزمة السكن مثلا، فمن يملك أكثر من مسكن يمكن له أن يقوم بمنحه على سبيل العارية لأحد أقاربه أو معارفه لفترة محددة، وبما أن عقد العارية موسع ليشمل كل ما ينتفع به فيمكن القول أن عدد كبير من المحتاجين و المحرومين توفر الإعارة لهم إطار واسع لتلبية حاجياتهم، وهو ما يساهم في تعزيز قدراتهم و الحد من الفقر و الحرمان. ومن خلال العارية أيضا يتم تفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة في تحمل تبعات التنمية إلي جانب القطاع العام.

المطلب الرابع: التمويل الاستثماري

إن أساليب التمويل الإسلامي تمثل البديل العملي لمختلف التعاملات الربوية، حيث يتم من خلالها تنشيط حركة الأموال بما يتماشى مع المقاصد العليا للشريعة الإسلامية وبما يسمح بتحقيق تنمية شاملة تستجيب لكل متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وقد تنامي الاهتمام العالمي بأساليب التمويل الإسلامي بشكل كبير جدا و متسارع خلال العقد الأول من الألفية الثالثة نتيجة الأزمات المالية الشديدة الأثر التي شهدها العالم. حيث حققت البنوك الإسلامية تطور ملحوظ منذ الستينات إلي يومنا هذا و تمكنت من تطوير عدة أساليب تمويلية موجهة لفائدة العملاء لأغراض استثمارية و تنموية.

أولا- أساليب التمويل القائمة على المشاركة:

تقوم هذه الأساليب على أساس فقه الشركة الذي يتضمن مشاركة عدة أطراف في مشروع محدد، حيث تكون المشاركة إما بالعمل أو المال أو كليهما، وتتميز هذه الأساليب بكونها تتضمن تحمل الربح و الخسارة لكافة الشركاء في مختلف الصيغ التالية:

1- المضاربة:

ا- **تعريفها**: المضاربة تعني في اللغة الضرب في الأرض، وهو السفر فيها للتجارة ومنها قوله تعالي ﴿...**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ**... ﴾ [1] ويسميها أهل الحجاز بالقراض – بكسر القاف – وهو لفظ مشتق من القطع لأن صاحب المال يقتطع جزءا من ماله ويمنحه للمضارب[2]. **أما اصطلاحا** فهي عبارة عن عقد

[1] سورة المزمل، الآية 20.

[2] محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيق**، دار المسيرة ط1، عمان 2007 ، ص 56.

بين طرفين يقدم بموجبه احدهما مالا للأخر – العامل أو المضارب– الذي يقوم ببذل جهده في تقليب المال و الاتجار به على أن يتشاركا في الأرباح بنسب معلومة متفق عليها في حال الربح[1]، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال ما لم تكن ناتجة عن تقصير المضارب وإهماله، وإن لم يتحقق الربح أو الخسارة فإن لصاحب رأس المال ماله و لاشيء لصاحب العمل، وهناك من يقول بتوسعة عقد المضاربة ليستوعب الكثير من المعاملات ويعتبرها عقد على الشركة بمال من احد الطرفين والعمل من الطرف الأخر[2]، وبما أن المضاربة عقد فيجب أن تتوفر الأهلية في طرفي العقد رب المال و المضارب، ويمر عقد المضاربة بثلاث مراحل أساسية وهي :

- المرحلة الأولى: تسليم المال من صاحب المال إلي المضارب؛
- المرحلة الثانية:قيام المضارب بتقليب المال وفق أنشطة محددة؛
- المرحلة الثالثة: توزيع العائد على الطرفين بنسب متفق عليها.

ب– أحكام المضاربة: على الرغم من اختلاف الفقهاء في بعض تفاصيل أحكام المضاربة وذلك بالنظر لاختلافهم حول المجالات التي تشملها المضاربة، غير أن هناك ثلاث مجالات أساسية تتحدد من خلالها شروط المضاربة و هي على النحو التالي[3].

– شروط تتعلق برأس المال: يجب أن يكون رأس مال المضاربة يحقق الشروط الأساسية التالية:

- أن يكون نقدا*؛
- أن يكون معلوم المقدار و الصفة؛
- أن يكون عينا حاضرا لا دينا في ذمة المضارب؛
- أن يسلم إلي المضارب.

شروط خاصة بالعمل: في هذا الإطار لابد من التميز بين المضاربة كعمل من جهة وبين المضارب كعامل من جهة أخري ، وذلك وفق ما يلي:

- **عمل المضاربة:** هناك عدد من الشروط الواجب التقيد بها في عمل المضاربة أهمها ما يلي[4]:

- يجب أن يكون عمل المضاربة مشروعا مما تجوز فيه المضاربة؛
- لا يجوز إقراض مال المضاربة أو تقديم هبة منه؛
- يجوز تعدد المضارب و رب المال أو احدهما؛

---

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق، ص 213 .

[2] السر طاوي فؤاد، مرجع سابق ص217،

[3] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق، ص ص 216- 218 .

* يتمثل رأس مال المضاربة عموما في الشكل النقدي المعبر عنه فقهيا بالنقديين (الذهب والفضة) وهو ما نعبر عنه حاليا بالأموال السائلة، غير أن بعض الفقهاء أجاز المضاربة بالعروض كالشافعية، وقد استند الفقهاء الذين لا يجيزون المضاربة إلا في الأموال السائلة إلي النقاط التالية:- من العروض ما لا مثل لها وهذا ما يحول دون القدرة على إرجاع رأس المال لصاحبه.- المضاربة بالعروض تقوم بأعيانها أو قيمتها أو أثمانها، وبما أن القيمة قد تزيد أو تنقص وحتى الأسعار لا يمكن الجزم ببقائها ثابتة، وكل هذا من دواعي التنازع بين المضارب وصاحب رأس المال لوجود احتمال عدم القدرة على إرجاع رأس المال لصاحبه بنفس قيمته.

[4] محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق،ص ص 62 – 63 .

- لا مانع من تقييد المضارب ببعض القيود التي لا تؤثر على المضارب في تحقيق المقصود من المضاربة و تحصيل الربح؛
- لا يجوز دفع مال المضاربة لمضارب أخر دون موافقة صاحب رأس المال.

وضمن نفس الإطار لا بد من الإشارة إلي أن المضاربة تأخذ عدة أشكال وفق ما يلي:

- **المضاربة المقيدة**:وهي التي يقيد فيها صاحب المال المضارب بشروط تتوافق مع الشرع فيما يخص نوع العمل ومكانه والمدة التي تتم خلالها المضاربة.

- **المضاربة المطلقة**: هي المضاربة التي تترك الحرية للمضارب في ممارسة عمله وفق أحكام الشريعة الإسلامية.وتقسم المضاربة المطلقة من حيث عدد الشركاء إلي:المضاربة الثنائية التي يكون طرفها اثنان، والمضاربة المتعددة التي تكون فيها العلاقة متعددة، حيث يتعدد أرباب المال أو يتعدد المضاربون أو يتعدد كليهما.

– العامل أو المضارب: المضارب يجب أن تتوفر فيه شروطا أساسية تجعله قادرا على إدارة المضاربة، أهمها ما يلي:

- أن يكون أمينا في مال وعمل المضاربة لأنه غير ضامن في خسارة تقع ما لم تنتج عن خيانته أو إهماله وتقصيره.
- يجب أن يسلم رأس مال المضاربة للمضارب بغرض العمل على تحقيق ربح ضمن أنشطة ربحية.
- يتحمل المضارب نتائج إساءة التصرف في مال المضاربة.
- المضارب يستحق الربح في المضاربة بالعمل.

شروط تتعلق بالربح أو الخسارة: المضاربة عقد بين رب المال وصاحب العمل على اقتسام ربح المضاربة على أساس النسب التي اتفقا عليها، وفي حالة وقوع الخسارة يتحملها صاحب المال إذا لم تكن ناتجة عن تقصير وإهمال صاحب العمل، كما لا يجوز للمضارب اخذ نصيبه من الربح إلا بحضور صاحب المال، حيث أن الربح في الإسلام يستحق بالمال أو العمل أو الضمان، وعلى هذا الأساس هناك بعض الأحكام الخاصة المرتبطة بالربح و الخسارة أهمها ما يلي[1]:

- يجب خصم كل المصاريف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بعمل المضاربة وذلك قبل توزيع الربح بين طرفي المضاربة.
- يجب أن تحدد حصة كل طرف وفقا لنسبة معينة من الربح متفق عليها.
- يجب أن تكون حصة أطراف المضاربة حصة من الأرباح و ليس رأس المال.
- لا يجوز لصاحب المال اشتراط ضمان على صاحب العمل.
- لا يجوز اشتراط قيمة محددة من الأرباح لأحد الطرفين.

[1] محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 59 .

ج –الدور التنموي للمضاربة: تلعب مختلف أساليب التمويل الإسلامي ومن ضمنها المضاربة دورا معتبرا في تعزيز الاستثمار الذي يعتبر المحرك الأساسي للتنمية، حيث تتيح المضاربة للمصارف الإسلامية إمكانية تجميع الموارد المالية من مصادر مختلفة، مما يساهم في توفير حجم معتبر من رأس المال يوجه لمجابهة مختلف المتطلبات التنموية، حيث يقدم المضاربون المال للبنك الإسلامي الذي يقوم بإدارته واستثماره في مختلف المجالات، خاصة و انه توجد فرص اكبر لتوسيع أشكال المضاربة وفق ما يلي :

- يمكن للمضارب أن يتعامل مع أكثر من صاحب مال واحد، وهو ما يسمح بتوسيع رأس مال المضاربة من اجل القيام بمشاريع ضخمة.
- يمكن لصاحب المال أن يأذن للمضارب بدفع المال مضاربة لطرف أخر، وهذا ما يصطلح عليه بالمضاربة المزدوجة التي تمنح ومجالا واسعا للوساطة المالية، ويعتبر هذا الشكل الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية[1].

كما تتيح المضاربة عدة آليات للمضارب من اجل التقليل من اثر الخسائر أن تحققت، وذلك بهدف تأمين مال المضاربة من خلال :

- قيام المضارب بتنويع عملياته الاستثمارية، بما يتيح له التقليل من احتمالات الخسارة خصوصا إذا استخدم المضارب أموال عدة أطراف في المضاربة مما يمكن من تحميل الخسارة إن وجدت على عدة أطراف.
- تستخدم البنوك الإسلامية ما يسمي بمبدأ احتياطي الاستثمار، الذي يقوم على أساس اتفاق البنك الإسلامي مع المودعين على تخصيص نسبة من ربح المضاربة تودع في صندوق خاص بغرض إطفاء الخسائر إن وقعت من هذا الصندوق.

وتتضح الأهمية التنموية للمضاربة باعتبارها مصدر مهم لتمويل التنمية من خلال انعكاساتها الايجابية على مختلف الأطراف الفاعلة في عقد المضاربة و ذلك من خلال ما يلي[2]:

– بالنسبة للفرد صاحب المال: ينعكس عقد المضاربة ايجابيا على الأفراد الذين تكون بحوزتهم مبالغ مالية معتبرة، لأنها تمكنهم من :

- إتاحة فرص أكثر للاستثمار لتنمية المال في مشاريع تنموية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ؛
- حماية رأس المال على اعتبار أن المصرف الإسلامي حتى و إن كان لا يضمن الربح فإنه يحافظ على أصل رأس المال بصفته مضارب مشترك، حيث يعمل المصرف على التقليل من المخاطر عبر دراسة الجدوى و متابعة و تقييم مختلف المشاريع.

[1] منذر قحف،" **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي**"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي المنظم من طرف البنك الإسلامي للتنمية حول " التنمية من المنظور الإسلامي" 1994، ص 834-789.

[2] داودي الطيب، مرجع سابق ، ص ص 120 – 121 .

بالنسبة للمصرف الإسلامي: تضمن المضاربة للمصرف الإسلامي فرص أكثر من اجل تعبئة الموارد المالية من خلال:

- توفير الاحتياجات المالية دون تحمل أعباء الفائدة على القروض الربوية؛
- إمكانية خلط الأموال و وضع قيود على المودعين و المضاربين من اجل تنظيم و توسيع الأعمال الاستثمارية و كل ما يرتبط بها؛
- تمنح مجالا واسعا لاستقطاب رؤوس الأموال التي تبحث عن الاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

بالنسبة للمستثمرين: توفر المضاربة إطار عام يساعد المستثمرين على إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة من خلال:

- توفير التمويل المناسب لمختلف الاستثمار؛
- الابتعاد عن تحمل تكاليف إضافية متمثلة في الفائدة على القرض بما يمنح فرص اكبر لنجاح المشروع و تحقيق أرباح إضافية.
- توفير الإطار المناسب لتنمية المال بما يتوافق مع الأحكام الشرعية.

ونتيجة لكل ما سبق تعتبر المضاربة من أكثر الأساليب استخداما في مجال الاستثمار المصرفي الإسلامي، نظرا لكونها نوع من الشركات التمويلية القائمة على العلاقة التعاونية التي تهدف إلى تحقيق الربح من خلال نماء المال، وعليه فقد عملت العديد من المؤسسات المالية الإسلامية على توسيع مفهوم المضاربة ليتلاءم مع التطورات الاقتصادية المعاصرة من خلال :

- إمكانية تعدد أصحاب المال بحيث يمكن أن يكون المضارب واحد أو أكثر، وهذا ما يتوافق مع العلاقة الموجودة بين أصحاب الودائع باعتبارهم أرباب المال والبنك الإسلامي باعتباره المضارب، وبهذا تكون العلاقة ثنائية بين المودعين والبنك الإسلامي عكس ما هو الحال في البنوك الربوية التي تعتبر البنك وسيط بين المودعين والمقترضين.
- إمكانية قيام البنك الإسلامي بمضاربة غيره بمال المضاربة بشرط اشتمال العقد الأولي للمضاربة على الإذن بذلك.
- يمكن أن يدخل البنك مع المتعاملين بصفته صاحب المال[1].

[1] في إيران مثلا تقوم البنوك لإسلامية بتقديم المتطلبات المالية للمشروع ويقدم أصحاب المشروع – المضارب – العمل والخبرة، وتعتبر البنوك الإيرانية المضاربة مشاركة تجارية قصيرة الأجل. انظر للتفصيل أوصاف احمد، "الممارسات المعاصرة لأساليب التمويل الإسلامية"، **دراسات اقتصادية إسلامية**، العدد 2 جوان 1994 ، ص27 – 62

2- المشاركة:

ا- مفهوم المشاركة :المشاركة في اللغة مشتق من الشركة و تعني الاختلاط، ويقصد بذلك خلط الأموال بعضها ببعض بحيث يصعب تميز بعضها عن الأخرى. وتعرف اصطلاحا باعتبارها " **عقد يتفق من خلاله طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال و العمل، على أن يتقاسما الربح و الخسارة بحسب ما تم الاتفاق عليه مسبقا ضمن إطار المعاملات الشرعية** " [1]. والمشاركة معاملة مشروعة بالنصوص القرآنية و السنة النبوية، قال تعالى ﴿**قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ**﴾[2] وقد جاء في الحديث القدسي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « **إِنَّ اللهَ يَقُولُ : أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا**»[3]. وتتضمن المشاركة اشتراك مختلف الأطراف في رأس المال و العمل و الإدارة، على عكس المضاربة التي تتضمن تباين حصة كل طرف من حيث رأس المال من جهة و العمل و الإدارة من جهة أخرى. كما أن لعقد المشاركة عقد أحكام و شروط نوجزها فيما يلي[4]:

- شروط تتعلق برأس المال:

- أن يكون رأس المال من النقود أو العروض*؛
- أن يكون رأس المال حاضرا لا دينا أو مالا غائبا؛
- أن يكون رأس المال معلوم القدر و الجنس و الصفة؛
- لا يشترط التساوي في مختلف الحصص.

- شروط تتعلق بتوزيع الربح و الخسارة:

- يجب أن يكون العقد واضحا و محددا لقواعد توزيع الربح وفق نسب مئوية و حصص متفق عليها؛
- توزع الخسارة بحسب حصة كل طرف في رأس المال فقط؛
- لا يشترط المساواة في حصص الربح، بحيث يمكن أن تتجاوز حصة أي طرف في الربح حصته في رأس المال إذا كان عاملا أو مسيرا كتعويض له عن العمل الذي يقوم به؛

---

[1] داودي الطيب ، مرجع سابق ، ص 122 .

[2] سورة ص، الآية 24 .

[3] حديث صحيح رواه أبو داود في سننه ، انظر للمزيد من الاطلاع : أبو محمد الألفي ، **بيان صحة حديث " أنا ثالث الشريكين "** ، تاريخ الاطلاع 12- 10 – 2012 ، انظر الموقع :

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=17936

[4] انظر للمزيد من التفصيل فيما يتعلق بشروط المشاركة كل من : داودي الطيب ، مرجع سابق ، ص 123 . و محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق ، ص 226.

* المالكية فقط يجيزون المشاركة بالعروض.

- لا يجوز اشتراط ضمان احد الشركاء لمال الشركة أو لحصة شريك أخر، ولكن توجد ضمانة ضد سوء التسيير و التقصير من طرف الشريك المخول بالإدارة؛
- لا يجوز بيع حصة أي شريك إلا بعد حيازتها عينا أو حكما.

ب– أنواع المشاركة :تتخذ المشاركة عدة أشكال يتم عرضها وفق ما يلي:

– المشاركة الدائمة: وتمثل اشتراك مختلف الشركاء في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد اجل معين لانتهاء الشركة. ومثال ذلك اشتراك البنوك الإسلامية في إنشاء شركات المساهمة أو المساهمة فيها بهدف البقاء فيها أو السيطرة عليها لمختلف الأسباب[1].

المشاركة المؤقتة: وتتضمن الاشتراك في مشروع معين بهدف تحقيق ربح، مع تحديد اجل أو طريقة لإنهاء المشروع أو الخروج منه. ويندرج ضمن هذا الشكل من أشكال المشاركة نوعيين أساسيين وهما:

- المشاركة على أساس تمويل صفقة معينة:وهي عبارة عن اشتراك البنك مع أطراف أخرى لتنفيذ صفقة محددة أو انجاز مشروع معين، حيث يتم تقاسم الأرباح و تصفية الشراكة من خلال إعادة حصة رأس المال لكل طرف مباشرة بعد تنفيذ الصفقة.
- المشاركة المنتهية بالتمليك: وهي عبارة عن اشتراك البنك الإسلامي مع عدة شركاء على إنشاء مشروع معين برأسمال محدد من اجل تحقيق الربح، حيث تتوج في الأخير بملكية الطرف الأخر للمشروع – شريك أو مجموعة من الشركاء – من خلال تناقص حصة المساهم بالمال تدرجيا، وذلك بعد أن يكون المساهم – البنك الإسلامي – قد تحصل لسنوات متتالية خلال مدة محددة على أقساط سنوية تضم نسبة من الأرباح السنوية وقسط من حصة مساهمته المالية.

ج–الأهمية التنموية لأسلوب المشاركة: أحدث أسلوب المشاركة المعتمد في البنوك الإسلامية تغيرا جوهريا في شكل العلاقة بين الممول و المستثمر باعتبارها علاقة بين دائن و مدين في البنوك التقليدية إلي علاقة الشراكة في مختلف المشاريع. حيث أن المشاركة بين البنك و المودعين تحول هؤلاء المودعين إلي مقاولين مساهمين في مختلف مشاريع البنك و تمكنهم من تحقيق الإرباح و تحمل المخاطر، وعلى هذا الأساس فإن العوائد على الودائع الاستثمارية تشكل حافز أساسي للادخار لأنها قابلة للارتفاع و غير محددة بمعدل ثابت وضئيل*.أما من جهة المستثمر فإن المشاركة تخفف عنه الفوائد الناجمة عن أصل التمويل في البنوك التقليدية، الأمر الذي يشكل حافزا إضافي لزيادة المردودية. وبما أن المشاركة تتضمن تحمل الجميع للخسارة فإن ذلك يفرض عليهم الاهتمام و العمل بجدية أكثر من اجل نجاح المشروع. وبهذا تتضح الأهمية التنموية للمشاركة في كونها توفر إطار ملائم لتحفيز الاستثمار بما يساعد

[1] محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 169 .

* توصل صندوق النقد الدولي من خلال دراسة آجراها حول اسلمة النظام المصرفي إلي أن المشاركة لها مردودية تفوق بكثير تلك المردودية الناتجة عن نظام الفائدة، انظر للمزيد من التفصيل : محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق، ص 228.

على تعزيز الإنتاج وزيادة الدخول، حيث يساهم كل ذلك في تحسن مستوى معيشة الأفراد وتحقيق تنمية من خلال علاقات تفاعلية مباشرة و غير مباشرة، وعليه يمكن إيجاز أهم المزايا التنموية لأسلوب المشاركة وفق ما يلي[1]:

- من الناحية الاقتصادية: توفر المشاركة العديد من المزايا الاقتصادية نوجزها فيما يلي:
  - تمكن من حشد اكبر للموارد بما يساعد على زيادة و توسيع المشاريع الإنتاجية؛
  - ضمان التوزيع العادل للثروة بين المودعين و المستثمرين، وذلك من خلال توزيع المخاطر بين مختلف الممولين و الابتعاد عن التعامل بالربا المحرم شرعا؛
  - تسمح بتوفير الجهود وضمان كفاءة و فعالية اكبر للمشاريع من خلال توزيع المسؤوليات بين مختلف الشركاء؛
  - تحقيق عائد مرتفع للشركاء يتضمن العائد المالي و العائد التجاري.
- من الناحية الاجتماعية: تتمثل أهم المزايا الاجتماعية للمشاركة فيما يلي:
  - توفير فرص أكثر للتشغيل لفائدة العمال و الفنيين و المختصين، وذلك عبر زيادة و توسيع المشاريع الإنتاجية؛
  - ضمان عدالة اكبر في توزيع العائد من خلال زيادة عدد الشركاء في مختلف المشاريع؛
  - تعزيز قدرات الأفراد من خلال تحسن مستوى المعيشة في مختلف المجالات بفعل زيادة الدخول ؛
  - تعزيز قيم التكافل و التضامن في المجتمع.

3- المساقاة، المزارعة، المغارسة:

ا- المساقاة:

عقد المساقاة يرد على إصلاح الشجر من خلال دفع الأشجار إلي من يعتني بها عن طريق التنظيف و التلقيح و الري و الحراسة وغير ذلك. وعليه تعتبر المساقاة اتفاق بين طرفين احدهما يملك أشجارا وأغصانا والأخر يقوم بفضل عمله بسقيها والاعتناء بها حتى تؤتي ثمارها، حيث يستحق العامل بعد هذا مشاركة المالك في الثمار بنسب متفق عليها، والملاحظ أن إدارة المشروع تقع على عاتق العامل المطالب بالعمل على العناية بالأشجار حتى تثمر، وذلك ضمن شروط أساسية أهمها[2] :

- أن يكون الشجر المدفوع للعامل معروفا و مرئيا و موصوفا وصفا تاما؛
- أن يكون للشجر المدفوع للعامل فيه ثمر يزيد بالعمل؛
- أن يكون الخارج من ثمر للمتعاقدين؛
- لا يجوز ضمان الشجر الهالك على احد طرفي العقد.

[1] بكر الريحان، **دور المصارف الإسلامية في الاستثمار و التنمية**، البنك الإسلامي الأردني، نوفمبر 2001، ص ص 32-33 .

[2] محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 203 .

- يجب أن يتضمن العقد تسليم الأرض التي عليها الشجر للتعامل فيها.

ب– المزارعة: هي عقد من عقود المشاركة يستمد معناها اللغوي من الزرع وهو الإنبات، وتعنى المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها [1]، أي تقديم الأرض الزراعية لمن يعمل عليها مقابل المشاركة في غلة الأرض بنسب متفق عليها بين المزارع وصاحب الأرض، ويتكون عقد المزارعة من ثلاث عناصر أساسية وهي : الأرض الصالحة للزراعة، العمل الزراعي، رأس المال العامل اللازم للزراعة من سماد و الآلات و بذور، وعلى هذا الأساس تأخذ المزارعة عدة أشكال أهمها*:

- أن يقدم الطرف الأول الأرض بينما يقدم الطرف الثاني (المزارع) العمل والبذر و آلات الزراعة.
- أن يقدم صاحب الأرض البذر وآلات الزراعة بينما يكتفي المزارع بالعمل.
- أن يقدم صاحب الأرض البذر ويقدم المزارع العمل وآلات الزراعة.

والملاحظ أن المزارعة كما المساقاة تتضمن بعض الضمانات التي تجعلها بعيدة كل البعد عن الممارسات الربوية، كأن تسلم الأرض للمزارع صالحة للزارعة، وضرورة تحديد واجبات وحقوق كل طرف درءا لكل منازعة قد تقع فيما بعد.

ج –المغاراسة: المغاراسة في اللغة من غرس وهو الشجر الذي يغرس، أما اصطلاحا فهي عقد على تعمير الأرض بالشجر على قدر معلوم، وتتضمن بأن يقدم طرف الأرض لطرف ثاني من اجل أن يغرس فيها شجرا بعوض معلوم لمدة معلومة على أن يكون الثمر بينهما، وعليه نستنتج بأن عقد المغاراسة يتخذ ثلاث أشكال أساسية وفق ما يلي[2]:

- يأخذ شكل الجعالة إن أعطي الطرف الثاني أجرا معينا عن كل شجرة يغرسها.
- يأخذ شكل الإجارة إن أعطي الأرض ليغرس فيها شجرا بأجر معلوم.
- يأخذ شكل الشركة إن أعطي الأرض ليغرسها مقابل المشاركة في الأرض و الثمر.

د– الأهمية التنموية لعقود المساقاة، المزارعة، المغاراسة : تعتبر هذه العقود بمثابة إطار يتم من خلاله تعزيز القدرات البشرية و المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الزراعية بما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي و ذلك من خلال :

- إتاحة فرص أكثر للعمل من خلال استقطاب عدد كبير من المزارعين المهرة العاطلين عن العمل نظرا لكونهم لا يملكون أراضي أو بساتين.
- تطوير الزراعة و تعظيم المنافع المتأتية منها من خلال الاهتمام بالموارد المعطلة من أراضي و أشجار و بساتين.

[1] فؤاد السرطاوي، مرجع سابق ص259.

* يشار في هذا السياق إلي ان الفقهاء حددوا كثر من 70 صورة من صور المزارعة ، انظر للتفصيل محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة ص 277** .

[2] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق ، ص 283.

وعليه فإن هذه الأساليب تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية الزراعية، ونشير في هذا الجانب أن التمويل في هذه الحالات يختلف تماما عن المفهوم الغربي للتمويل الذي يعني تقديم رؤوس الأموال لمن يستثمرها، وإنما هو عبارة عن تقديم أصول لمن يستخرج منافعها، والملاحظ أن هذا النوع من المعاملات ينتشر بكثرة عبر الأرياف في مختلف الدول الإسلامية. أما فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية فيمكنها استخدام هذه الأساليب من اجل تمويل مختلف المتطلبات من عمالة و مبيدات و عتاد وخاصة في المزارع الكبيرة التي لا يستطيع شخص واحد القيام بها، حيث تتولاها مؤسسات مختصة تأخذ تمويلا من البنك الإسلامي على أساس عقد مشاركة. كما يمكن أن تنشأ البنوك الإسلامية شركات خاصة بالخدمات الزراعية من اجل الاستفادة من هذه العقود[1].

ثانيا– الأساليب الخاصة بالعمليات التجارية: تتضمن هذه الأساليب على عدة صيغ تتمثل أساسا فيما يلي:

1– الإجارة (التأجير):

ا– مفهوم الإجارة :الإجارة في اللغة مشتقة من الأجر و هو العوض، أما اصطلاحا فتعني تمليك منفعة بعوض[2] وهي عبارة عن عقد على تمليك منافع أصل من الأصول بعوض معلوم. والإجارة معاملة مباحة مصداقا لقوله تعالى ﴿ **قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ**﴾ [3]، وعلى هذا الأساس تبيح الشريعة الإسلامية تأجير الأصول التي يستفيد منها المستأجر مقابل دفع قدر من الإيجار متفق علية بين المؤجر والمستأجر*. ويتضمن عقد الإجارة على أركان أساسية هي[4] : العاقدان وهما المؤجر و المستأجر و يشترط فيهما الأهلية، الصيغة حيث يشترط فيها ما يشترط في عقد البيع باستثناء المدة التي يجب أن تكون محددة، العين أو الأصل، المنفعة، الأجرة، ويشترط في عقد الإجارة شروط أساسية تتعلق بالعقد و بالمنفعة أو الأصل المعقود على تأجيرها، وأهمها ما يلي[5]:

- أن يكون العقد واضحا، ويتم قبوله من الطرفين (الإيجاب والقبول من قبل البنك والمستأجر)؛
- يجب أن يوضح العقد حقوق وواجبات الطرفين بشكل واضح؛
- يجب أن تكون مدة التأجير لفترة محددة ومقابل مبلغ محدد، ويرجع الأصل لمالكه بعد انتهاء مدة العقد؛
- أن تكون المنفعة مباحة شرعا؛

---

[1] نفس المرجع، ص 280.

[2] بكر الريحان، مرجع سابق، ص 42.

[3] سورة القصص، الآية 26.

* يعتبر التأجير من بين الأساليب التمويلية التي تتعامل بها الكثير من البنوك الإسلامية كالبنك الإسلامي للتنمية وبنك البركة وبنك فيصل الإسلامي والبنوك التجارية في باكستان، ونشير هنا لكون البنك المركزي الباكستاني اعتمد التأجير كأحد أساليب التمويل بدون فائدة منذ سنة 1982 والمستفيد الرئيسي هو القطاع الزراعي الذي يستفيد من كافة الآلات والآبار الأنبوبية ومحطات الطاقة الشمسية في شكل تمويل إيجاري.

[4] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق ، ص 262.

[5] انظر للتفصيل أكثر كل من : بكر الريحان، مرجع سابق،ص 43.و محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 207 .

- أن تكون معلومة عند التعاقد لتحقيق انتفاء الجهالة المؤدية إلي نزاع؛
- أن لا تكون المنفعة بها عيوب تحد أو تمنع الانتفاع بها؛
- أن تكون المنفعة حاضرة مقدورة التسليم، بحيث لا يتعلق بها حق للغير؛
- أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل؛
- أن يكون الثمن معلوما بكل تفاصيله.

ب–أنواع الإجارة: تتخذ الإجارة في المصارف الإسلامية أسلوبين رئيسيين يتمثلان في :

– الإجارة التشغيلية: تقوم على أساس تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل لمالكه عند نهاية مدة الإيجار، ويستخدم هذا النوع في حالة الأصول ذات القيم المرتفعة التي يعجز المستأجر عن اقتنائها كالسفن و الطائرات، وتتميز الإجارة التشغيلية بكونها تتضمن على مسؤولية المؤجر – البنك – للمصاريف الرأسمالية التي تتعلق بصيانة الأصل خلال فترة التأجير، على اعتبار أن المنفعة الإيجارية مرتبطة بمسؤولية الصيانة[1].وتمر الإجارة التشغيلية بالمراحل التالية:

- يقوم البنك بشراء الأصل (قد يتم الشراء وفق مواصفات يقدمها العميل).
- يقوم البنك بتأجير الأصل للعميل وفق مدة محددة يتفق عليها (وذلك حسب طبيعة الأصل أو العقار) وخلال فترة التأجير يبقي الأصل ملكا للبنك، كما قد يتضمن عقد التأجير فترة سماح وذلك بغرض التيسير علي المستأجر.
- عند انتهاء فترة التأجير يعود الأصل أو العقار لمالكه- البنك- .

ونشير في هذه الحالة بأنه يمكن أن يشترك البنك الإسلامي مع المستثمرين في عملية الإجارة ويتم تقاسم الدخل الإيجاري وفق نسب متفق عليها حسب حصة كل طرف عند شراء الأصل، كما يمكن للبنك الإسلامي شراء نصيب أي مشارك طبقا للعقد المتفق عليه.

الإجارة المنتهية بالتمليك:وتعرف أيضا على أنها " إجارة واقتناء أو الإجارة التمليكية" و تتمثل في عقد إيجار مع وعد بالبيع مقابل مبلغ رمزي في نهاية مدة الإيجار[2] . حيث تتضمن قيام المصرف بشراء أصل من الأصول بغرض تأجيره للعميل مقابل أقساط إيجاريه متفق عليها في العقد، على أن تنتقل ملكية الأصل للعميل بعد انتهاء مدة الإيجار إما عن طريق الهبة أو عن طريق البيع مقابل مبلغ يراعي فيه مدة الاستخدام- مقابل قيمة متبقية، وهناك طريقتان تتعامل بهما البنوك الإسلامية فيما يتعلق بالجارة المنتهية بالتمليك:

[1] فؤاد السر طاوي، مرجع سابق، ص 221.

[2] بكر الريحان، مرجع سابق ، ص 43 .

- يؤجر البنك الأصل للمستأجر مقابل أقساط إيجاريه متفق عليها، وبعد انتهاء مدة الإيجار تنتقل ملكية الأصل للمستأجر إما عن طريق الهبة أو بشراء الأصل بقيمة متبقية من البنك. وهذه الطريقة يتعامل بها بنك البركة وبنوك ماليزيا الإسلامية.
- يتفق الطرفان على أن تتضمن الأقساط المدفوعة بانتظام جزء من قيمة الإيجار ونسبة محددة من الأرباح، على أن تنتقل ملكية الأصل إلى المستأجر بعد انتهاء فترة الإيجار، حيث تأخذ هذه الطريقة شكل البيع بالتقسيط.

ج–الأهمية التنموية لعقد الإجارة: تهدف مختلف عمليات الإجارة إلي تشغيل الأموال و تحقيق عائد من خلال تمكين المستأجر من المنفعة عبر الزمن، مما يسمح بتوسيع حجم المشاريع عن طريق تدعيم الطاقة الإنتاجية و القدرات التشغيلية، حيث يساهم كل ذلك في تحقيق عائد للمؤجر و زيادة في أرباح المستأجر، ونتيجة لكل هذا تتوسع الاستثمارات و تتدعم المشاريع الإنتاجية، مما يساهم في امتصاص البطالة و تحقيق قيم مضافة جديدة، ويمكن عرض مزايا الإجارة على كل من المؤجر و المستأجر وفق ما يلي:

– مزايا الإجارة بالنسبة للمؤجر: توفر صيغة الإجارة جملة من المزايا للمؤجر – المصرف الإسلامي – أهمها:

- القدرة على تحقيق عائد جيد و مضمون من خلال التدفقات النقدية المستمرة خلال فترة العقد؛
- التقليل من مخاطر منح الائتمان بالنسبة للمستثمر، من خلال إمكانية استرجاع الأصل في حالة عدم التزام المستأجر بالدفع؛

– مزايا الإجارة بالنسبة للمستأجر: تسمح مختلف عقود الإجارة بتوفير عدة مزايا للمستأجر أهمها ما يلي:

- توفير بدائل تمويلية من خلال حيازة و استخدام أصول جديدة دون الحاجة لضخ سيولة كبيرة؛
- إمكانية تسديد ضريبة المبيعات مع أقساط التأجير؛
- إمكانية التحديث المستمر للأصول من اجل تدعيم الطاقة الإنتاجية و مواكبة التطورات التكنولوجية؛
- توفير بديل شرعي عن القرض الربوي؛
- تجنب مخاطر الملكية خلال فترة العقد؛
- إمكانية امتلاك الأصل في نهاية مدة العقد.

2– المرابحة:

ا–مفهوم المرابحة: المرابحة في اللغة من الربح و الزيادة وتعني النماء في التجارة. ومن الناحية الاصطلاحية يقصد بالمرابحة بيع الشيء بثمنه الأصلي مضافا إليه زيادة معلومة للمشتري تمثل هامش الربح الذي يأخذه البائع، وبهذا تكون المرابحة نوع من أنواع بيوع الأمانة التي تستمد مشروعيتها من الكتاب و السنة، قال الله تعالى ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ**

الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا [1]﴾، وجاء في السنة المطهرة عَن رَافع بن خديج رَضي اللهُ عَنهُ «**أَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم سُئِلَ عَن أطيب الْكسْب فَقَالَ: عمل الرجل بِيَدِهِ و كل بيع مبرور**»[2]. وتتضمن المرابحة على شروط خاصة تضمن صحة العقد ، وهي كما يلي[3]:

- بيان السعر الأصلي للسلعة و إجمالي التكاليف التي أضيفت إليه؛
- بيان مقدار الربح الذي يحدد كنسبة من سعر السلعة و إجمالي تكاليفها أو كقيمة نقدية ثابتة؛
- بيان كل مواصفات السلعة دون إخفاء لعيوبها؛
- أن يكون بيع السلعة مقابل نقود؛
- يجب أن تكون السلعة من ذوات الأمثال بحيث يكون لها مثيل كالمكيلات و الموازين و العدديات؛
- توضيح طريقة تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع و كيفية نقل الملكية من البائع للمشترى؛

ب–أشكال المرابحة:يأخذ بيع المرابحة شكلين أساسيين وهما:

– المرابحة البسيطة: حيث يكون عدد أطراف التعاقد طرفين، وتتضمن بيع المالك لسلعة يملكها مع إضافة هامش ربح على الثمن الأول، ويأخذ هذا النوع من المرابحة شكل اغلب المعاملات التي يقوم بها التجار في العادة، كما أن البيع قد يكون مساومة أو أمانة، والتسديد قد يكون حالا أو مؤجلا أو مقسطا *.

– المرابحة المركبة:تسمي حديثا بالمرابحة لأمر الشراء وهي من أكثر الأساليب استخداما في المصارف الإسلامية، وتتميز بكونها ترتكز على ثلاث أطراف و فق ما يلي:

- الطرف الأول وهو البائع الأول؛
- الطرف الثاني وهو المشتري الأول و البائع الثاني؛
- الطرف الثالث و هو المشتري الأخير.

وعليه فالمرابحة لأمر الشراء هي عملية مركبة من وعد بالشراء و وعد بالبيع و بيع بالمرابحة، حيث أنها تتضمن قيام من يريد شراء السلعة بالطلب من طرف أخر – البنك الإسلامي – بأن يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة على أن يشتريها منه بربح معلوم، يسمى من يريد السلعة بالأمر بالشراء أما البنك فيسمي المأمور بالشراء، وقد أشار الفقهاء إلي ضرورة توفر شروط أساسية في عقد المرابحة لأمر الشراء، وذلك وفق ما يلي[4]:

- ضرورة أن يملك المأمور بالشراء – المصرف – السلعة قبل بيعها لعميل الأمر بالشراء.
- يجب أن تكون مواصفات السلعة محددة و معروفة؛

[1] سورة البقرة ، الآية 275 .

[2] الحديث رواه احمد و الحاكم و الطبراني، انظر للمزيد من التفصيل في معنى الحديث : سيد سابق ، **فقه السنة** ، دار الكتاب العربي ط1، بيروت 1971، ج 3 ص 44 .

[3] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق ، ص 238.

* على اعتبار أن المرابحة هي نوع من أنواع البيوع فإن المرابحة البسيطة تتقاطع مع العديد من البيوع مثل : البيع الأجل، البيع بالتقسيط، البيع المطلق.

[4] داودي الطيب، مرجع سابق، ص 131.

- يتحمل المصرف كل الأضرار بما فيها الأضرار الجزئية أو الهلاك الكلي قبل تسليمها للعميل الأمر بالشراء؛
- إمكانية رفض العميل للسلعة إذا لحقت بها عيوب أو لم تطابق المواصفات؛
- يكون البيع نقدا أو بالتقسيط، مع عدم إضافة أي مبلغ في حالة تأخر العميل عن السداد نتيجة لظروف مقبولة و واقعية.

ج–الأهمية التنموية لأسلوب المرابحة: تسمح المرابحة بتوفير فرص اكبر لمختلف الأطراف في المجتمع من خلال اتساع حجم المنتفعين بالموارد المالية، الأمر الذي يساعد في اتساع حركة دوران النقود وما ينتج عنها من اتساع في مختلف المعاملات الاقتصادية و التجارية، ونتيجة لذلك تشكل المرابحة حوالي 80 % من إجمالي نشاط المصارف الإسلامية[1]. فالمرابحة أسلوب يسهل انتفاع مختلف الأطراف بالموارد المالية بما يساهم في اتساع دائرة الإنتاج من خلال زيادة الطلب الفعال نتيجة لاتساع حجم الاستثمار و الاستهلاك، ويمكن إيجاز أهم الأدوار التنموية للمرابحة من خلال ما يلي[2]:

– بالنسبة للمصرف أو المأمور بالشراء:

- تتميز مختلف عمليات المرابحة بالربحية و انخفاض درجة المخاطرة نتيجة معرفة العائد المتوقع وتوفر الضمانات التي يقدمها العميل؛
- تعتبر من العمليات القصيرة و المتوسطة الأجل بما يسمح للبنك بتوظيف أمواله بشكل أفضل؛
- تتميز بكونها سهلة التنفيذ حيث لا تتضمن إجراءات معقدة، كما أنها لا تحتاج لدراسات جدوى تسويقية وفنية ومالية؛
- سهولة حساب التدفقات النقدية، الأمر الذي يتيح للبنك إمكانية اكبر للتخطيط المالي و حساب السيولة.

– بالنسبة للعميل أو الأمر بالشراء:

- هي عملية تمويل سهلة ذات إجراءات سريعة و لا تتطلب من العميل إجراء أي دراسات تتعلق بالجدوى، وهي بذلك تصلح للصفقات الطارئة و المستعجلة ؛
- تصلح لتلبية مختلف متطلبات الأفراد مثل تمويل السلع الاستهلاكية و المعمرة لذوى الدخل المحدود، وهو ما يساهم في تلبية حاجيات الأفراد و تحفيز الإنتاج نتيجة زيادة الطلب؛
- تعتبر بديلا أمنا وشرعيا في مقابل ما تقدمه البنوك التقليدية، فهي وسيلة لتمويل التجار و الصناعيين و أصحاب الأعمال، وذلك من اجل توسيع أعمالهم و التخفيف عنهم في حالات كثيرة نتيجه لعدم توفر الموارد المالية الحاضرة؛
- تستخدم في اقتناء السلع المحلية أو المستوردة، الأمر الذي يسمح بتوفر الموارد اللازمة لأصحاب الأعمال من اجل توسيع نشاطاتهم؛

[1] جنيقياق كوس – بروكيه ترجمة مصطفى الجبزي، **التمويل الإسلامي** ، الدار العربية للعلوم ط1، بيروت 2011، ص 98 .

[2] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق، ص ص 246 – 247 .

- تعتبر المرابحة احد أنواع بيوع الأمانة، وهي بذلك تضمن عدم تعرض العميل للضرر أو الربح الفاحش من جانب المأمور بالشراء.

2- السلم :

ا-مفهوم السلم: السلم في اللغة بمعنى الإعطاء و الترك و التسليف*، ويشير المعني الاصطلاحي للسلم لكونه عقد بيع مع تسيلم اجل و دفع عاجل[1]، وقد عرفه الإمام النووي على انه **عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا**[2]. واتفق الفقهاء على مشروعية السلم باعتباره بيع يؤجل فيه المبيع[3] وفقا لما ورد في النصوص القرآنية في قوله تعالى﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمّىً فَاكْتُبُوهُ**﴾[4]، كما ورد في السنة النبوية المطهرة ما يشير إلى مشروعية السلم، فقد جاء في الصحيحين عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما . أن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: «**من أسلم في شيء فليسلم في كيل معلوم و وزن معلوم إلى أجل معلوم**»[5].

ب-شروط السلم: لابد من توفر عدد من الشروط في بيع السلم حتى يتميز عن الربا، حيث تقتضي القاعدة الشرعية **بأن كل ما لا يمكن ضبط صفته و معرفة قدره لا يصح السلم فيه لأنه يفضي إلي نزاع**[6]، ووفقا لهذه القاعدة يمكننا عرض أهم هذه الضوابط و الشروط وفق ما يلي :

- شروط تتعلق برأس مال السلم : يجب أن تتوفر في رأس مال السلم الشروط التالية:
  - يجب تعجيل رأس مال السلم و تسليمه للبائع في مجلس العقد؛
  - لابد من بيان قيمة و جنس رأس المال.
- شروط تتعلق بالمسلم فيه أو المبيع :وتتمثل أساسا فيما يلي:
  - لا يجوز أن يكون المسلم فيه نقودا؛
  - يجب أن يكون المسلم فيه مؤجل التسليم إلي اجل معلوم؛
  - يجب معرفة مكان التسليم؛
  - يجب أن يكون المبيع معلوم الجنس و النوع و القدر و الصفة؛
  - لا بد من خلو البديلين من على الربا؛
  - يجب أن يكون العقد نهائي ليس فيه خيار لأي طرف.

---

* السلم لغة أهل الحجاز وهو لفظ يقابل السلف عند أهل العراق.

[1] حنيقياق كوس – بروكيه ترجمة مصطفى الجبزي، مرجع سابق، ص 98 .

[2] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق ، ص 259 .

[3] اجمع الفقهاء على استثناء بيع السلم من قاعدة عدم جواز بيع المعدوم بالنظر لما فيه من تحقيق لمصالح الناس، انظر للتفصيل بكر الريحان، مرجع سابق، ص 25 .

[4] سورة البقرة، الآية 282 .

[5] الحديث أخرجه البخاري في السلم ، باب السلم في وزن معلوم (2240)، ومسلم في البيوع/ باب السلم (1604) عن ابن عباس . رضي الله عنهما .

[6] بكر الريحان، مرجع سابق ، ص 26 .

ج–الأهمية التنموية لعقد السلم:يلعب السلم الدور المكمل لمختلف الأساليب الاستثمارية الإسلامية، حيث انه يتيح فرص أوسع للفئات المحدودة الدخل من خلال تمكينها من رأس المال بما يمكنها من تمويل و تفعيل مختلف مشاريعها، فيحدث نتيجة لذلك زيادة في الإنتاج و مستوى الدخل [1]. ويستخدم السلم في مجال التجارة و الزراعة و الحرف بشكل كبير. وعليه يمكن القول أن عقود السلم تساهم في تفعيل النشاط الاقتصادي و ينتج عنه تحسن في مستوى معيشة الأفراد في مختلف المجالات. وفيما يلي إشارة لأهم المزايا التي يتيحها عقد السلم[2]:

- خلوه من العيوب الشرعية كالربا و الغرر و الإذعان؛
- توفير حجم معتبر من السيولة يمكن أصحاب المشاريع من الاستمرار في أنشطتهم و توسيعها؛
- يساهم في الحد من مشكلة الديون وخاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي؛
- يساعد في تحقيق و دعم الاكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي من خلال تمكين التجار و المزارعين و الحرفيين من الاستمرار في أنشطتهم.

4–الاستصناع:

ا–مفهوم الاستصناع: الاستصناع في اللغة مشتق من الفعل صنع، وهو يعبر عن طلب الصنعة بمعنى طلب صناعة شيء محدد. أما اصطلاحا فيعرف الاستصناع على انه عقد بين طرفين يطلب فيه المشتري – المستصنع– من البائع – الصانع– أن يصنع له أو ينشئ له سلعة محددة الأوصاف[3]. وبهذا يتقاطع الاستصناع مع السلم في كونهما عملية تمويلية على أصل غير موجود أثناء العقد، ويختلفان في كون الاستصناع عقد مرتبط بالصناعة و لا يكون في التجارة أو الزراعة، كما أن الاستصناع يعتبر بيع عين موصوف في الذمة و ليس بيع عمل، حيث أن البائع أو الصانع يلتزم بصنع العين الموصوفة و فق الشروط التي حددها المشتري مقابل مبلغ محدد. و يستمد الاستصناع مشروعيته من السنة المطهرة حيث استصنع رسول الله صلى الله عليه و سلم خاتما و منبرا[4].

ب–شروط الاستصناع: يجب توفر عدد من الشروط في عقد الاستصناع أهمها ما يلي[5]:

- يجب أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما جري عليه التعامل بين الناس استصناعا؛
- يجب أن لا يكون الشيء المطلوب صنعه مختص بعقد أخر مشروع كالإجارة أو السلم*؛
- يجب بيان الشيء المراد صنعه و جنسه و نوعه و قدره بشكل واضح لا يترك أي مجال للاختلاف أو الريبة؛
- ضرورة بيان الأجل المحدد للاستصناع و مكان التسليم في عقد الاستصناع؛

---

[1] داودي الطيب، مرجع سابق،ص 126 .

[2] بكر الريحان، مرجع سابق ، ص ص 27–28.

[3] جنيقياق كوس – بروكيه ترجمة مصطفى الجبزي، مرجع سابق، ص 108 .

[4] محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 191 .

[5] انظر كل من :محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق ، ص 284 ؛ بكر الريحان، مرجع سابق ، ص40؛ محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 192 .

* لا ينبغي أن يكون الشيء المراد صنعه مختص بعقد أخر مشروع بنص قطعي كالسلم ، فمثلا بيع الفاكهة أو الزروع قبل جنيها لا يمكن أن يكون من خلال السلم ، لأن عقد الاستصناع أجازه الفقهاء استحسانا.

- يجب أن يكون العمل و العين على ذمة الصانع؛
- لا يشترط دفع الثمن وقت العقد بحيث يجوز تأجيله إلى ما بعد الصنع بما يتفق عليه الطرفان.

ج–الأهمية التنموية لعقد الاستصناع:تلعب الصناعة دور مهم في النشاط الاقتصادي، حيث أن تطور و توسع الصناعة يحفز النشاط الاقتصادي و يساهم بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، وبما أن تطور و توسع القطاع الصناعي يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الموارد المالية المتاحة، فإن عقد الاستصناع يشكل آلية من الآليات التي تهدف إلى تطوير الصناعة من خلال توفير الموارد المالية للصناع، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية الضخمة التي تحتاج دائما إلي موارد مالية معتبرة من اجل توسيع استثماراتها، وعليه فإن عقد الاستصناع يوفر عدة مزايا للاقتصاد و الأفراد أهمها ما يلي:

- عمليات الاستصناع تحرك النشاط الاقتصادي لأنها تتعلق بمشاريع حقيقية تولد الدخل و تساهم في ارتفاع الطلب الفعال؛
- يستخدم في تمويل المشاريع الضخمة التي تنتج حسب الطلب و تحتاج لموارد مالية ضخمة ؛
- يتطلب الاستصناع الحاجة لمختلف المهارات و الحرفيين الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع معدلات التشغيل؛
- يمكن الاستصناع المصارف الإسلامية من توظيف أموالها بما يخدم الاقتصاد الوطني و يضمن لها تدفق نقدي منتظم.

5– الجعالة:

الجعالة في اللغة مشتقة من المصدر جعل و يقصد بها حدد له أجرا أو عوضا، أما اصطلاحا فهي عبارة عن عقد على إنجاز عمل معين مقابل مبلغ محدد وتعرف عند الفقهاء على أنها " **التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول لمعين أو مجهول**"[1] وهو ما يعني في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة عملية أو صفقة مقابل عمولة، و على هذا الأساس تعتبر الجعالة من أساليب التمويل الإسلامي التي أجازها جمهور الفقهاء – ماعدا الأحناف– بالنظر لعدة نصوص شرعية ومنها قوله تعالي ﴿...**قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ**... ﴾[2].

ويمكن استخدام هذا العقد في عدة مجالات اقتصادية ذات أهمية بالغة في حالة ما كانت العلاقة مباشرة بين طرفين، ويمكن أن تأخذ احد الأشكال التالية[3]:

- إعداد الأبحاث العلمية في مختلف المجالات.
- عمليات التسويق والسمسرة.
- أعمال تحصيل الأموال و الديون

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، مرجع سابق ، ص 292.

[2] سورة يوسف، الآية 72.

[3] جمال لعمارة، **النظام المالي في الإسلام**، مرجع سابق، ص76.

- إصلاح الأراضي واستزراعها.
- التنقيب عن المياه ومختلف المعادن و البترول.

ثالثا– خصائص أساليب التمويل الاستثمارية

من خلال استعراض أهم الأساليب الاستثمارية الإسلامية يمكننا استنتاج أهم الخصائص المميزة للتمويل الاستثماري الإسلامي، وذلك وفق ما يلي:

1–مبادئ التمويل الإسلامي: وفق هذا السياق لابد من الإشارة إلى القواعد الأساسية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي من خلال ما يلي[1]:

ا– ترتكز مختلف أساليب التمويل الإسلامي على قاعدة أساسية تتمثل في اجتناب كل المحضرات فيما يتعلق باستخدام المال في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال الابتعاد عن كل الأنشطة و الآليات التي تتنافي مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق ما يلي[2]:

- تحريم التعامل بالربا.
- تحريم الغرر المتمثل في مختلف أشكال الخداع و الغش و الغموض المرتبطة بكل التعاملات الاقتصادية و التجارية.
- الابتعاد عن كل الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، وكل صور الاستخدام السيئ للمال كالاكتناز و الإسراف و الميسر.

ب–وجوب التملك، لأن وجود حق الملكية على شيء ما يشكل دافعا لحق الملكية على كل الزيادات المتولدة عن ذلك الشيء، دون النظر إلى سبب الزيادة(سواء حصلت الزيادة بسبب جهد وعمل المالك أو بفعل عوامل طبيعية أو بفعل عوامل الطلب والعرض)، ونفس القدر من المسؤولية يترتب على المالك في حال الخسارة.

ج– ضرورة أن تمر كل عملية تمويلية من خلال الدائرة السلعية والخدمية، سواء ما تعلق منها بالإنتاج كما هو الحال في المشروعات الإنتاجية من خلال المشاركات والمضاربة، أو من خلال تداول السلع والخدمات كما هو الحال فيما تعلق بالبيوع والإيجارات .

د– يرتبط التمويل الاستثماري الإسلامي بشرطيين أساسيين يتمثلان في :

- أن يكون الشيء المملوك مما يحتمل الزيادة بطبعه أو يكون قابلا للزيادة، لأن التمويل الإسلامي يرفض فكرة النماء الافتراضي.
- ارتباط ما يحصل عليه المالك من حق في الربح بوجود زيادة حقيقية.

[1] غسان محمود، منذر قحف، مرجع سابق، ص169.

[2] جنيقياق كوس – بروكيه ترجمة مصطفى الجبزي، مرجع سابق، ص ص 42– 48 .

ومن خلال هذه المبادئ العامة التي تضبط مختلف الأساليب الاستثمارية الإسلامية يتضح لنا الفرق الجوهري بين التمويل الإسلامي و التمويل الربوي، حيث يقوم التمويل الاستثماري في المفهوم الرأسمالي على الربا أو ما يصطلح عليه بالفائدة التي تعني زيادة في شيء ليس من طبيعته النماء– الدين – على اعتبار أن المال لا يلد مالا من ذاته بدون عمل ومشاركة ومضاربة ومخاطرة، فإذا كانت الفائدة لقاء الأجل فهي ربا النسيء وذلك بتأخير أحد البدلين، وعليه فإن الزمن ليس من الموارد الاقتصادية المستقلة ولا يباع ولا يُشرى منفصلاً إلاّ إذا ارتبط بعمل أدى إلى زيادة الإنتاج كالبيع بالتقسيط. فإذا كانت الفائدة لقاء تبادل متماثل مع فرق في الكمية أو الوزن أو الكيل فهي ربا الفضل كبيع دينار بدينارين، سواء كانت الزيادة بسيطة أو أضعافاً مضاعفة مشروطة ابتداءً أو عند السداد، وفي المقابل نجد أن الزيادة في التمويل الإسلامي هي زيادة في شيء مملوك من طبيعته النمو.

2– أهمية التمويل الاستثماري الإسلامي:تتيح مختلف أساليب التمويل فرص عديدة لتنشيط الاقتصاد من خلال أوجه متعددة تعتمد بشكل أساسي على مبدئيين جوهريين[1]، أولها ارتباط الربح بالمخاطرة حيث يكون الربح مشاعا غير محدد وفقا لقاعدة الغنم بالغرم، وثانيهما يتمثل في كون رأس المال غير مضمون ومعرض للمشاركة في الخسارة. وبهذا فإن التمويل الإسلامي يعمل على تحفيز القطاع الحقيقي بشكل مباشر من خلال:

ا– أسباب استحقاق الربح أو العائد للممول:إذ لا يستحق الربح في الشريعة الإسلامية إلا بالمال أو العمل أو الضمان.

- وذلك من حيث أن الربح يستحق لصاحب المال نتيجة لزيادة طبيعية لم يتدخل فيها عمل كما هو الحال في نمو الأنعام من بقر وإبل وغنم وماعز وما تدره من لبن وصوف و وبر...الخ، أو كأن ترتفع قيمة ما يملكه الفرد نتيجة للتغير في الطلب فيكون نتيجة ذلك أن يربح المالك تلك الزيادة دون أن يساهم عمل في تلك الزيادة ، كما يحصل الربح نتيجة إضافة جهد بشري لما يملكه الفرد كالمتاجرة بالمال وخياطة القماش وتصنيع النحاس.
- يستحق الربح لصاحب العمل بعمله إذا كان مضاربا في المضاربة، أو أن يكون مزارعا في عقد مزارعة أو عاملا في عقد مساقاة، وذلك كله في حال تحقق ربح نتيجة العمل.
- كما يستحق الربح بالضمان، إذ أن ضمان إنجاز عمل أو تسديد مال يستحق ربحا، وهذا ما هو حاصل في شركات الأشخاص والأعمال.

ب– ارتباط العائد بالمخاطرة: إن نظام التمويل الإسلامي لا يتيح لصاحب رأس المال النقدي دخول الدورة الإنتاجية بحثا عن الربح فقط دون تحمل المخاطرة، وبذلك فإن النظام التمويلي الإسلامي يمنح فرصا متساوية لصاحب رأس المال النقدي ورأس المال العيني و صاحب العمل لدخول الدورة الإنتاجية، وذلك على اعتبار أن الحياة الاقتصادية تتضمن مخاطرة الخسارة كما الربح، وعليه فالربح في المضاربة والمشاركة يرتبط بتحمل المخاطرة لكافة أطراف

[1] جمال لعمارة، **اقتصاد المشاركة**، مركز الإعلام العربي، الجيزة ، مصر 2000، ص 83.

العقد، ونفس الأمر ينطبق على الممول بطريقة التأجير وكذا الممول بصيغ البيوع، ففي التأجير يتحمل المالك مخاطرة ما يمكن أن يطرأ على العين المؤجر من تغيرات نتيجة لعوامل طبيعية أو سوقية، أما الممول في البيوع فإنه يخاطر من حيث كونه مالك لما يباع لأجل.

ج- ارتباط التمويل بالجانب المادي الاقتصادي: إذ أن صيغ التمويل الإسلامي لا تنظر لقدرة المستفيد على السداد فقط بل يتم قرار التمويل بعد دراسة شاملة تراعي جميع الجوانب الفنية والتقنية والشرعية، كما يشترط أن يرتبط القرار الاستثماري بالدورة الإنتاجية ارتباطا مباشرا حيث يتوسع وينكمش حجم التمويل بقدر حاجة الدورة الإنتاجية لذلك، وعليه يوجد ارتباط بين السوق المالية والسوق السلعية، بخلاف التمويل الربوي الذي يعتمد على قدرة المستفيد على تسديد الديون والفوائد كأساس لقرار التمويل.

واستنادا لما سبق نستنتج بأن صيغ التمويل الإسلامي تحفز بشكل مباشر النشاط الاقتصادي لارتباطها الوثيق بالقطاع الحقيقي، الأمر الذي يجعل من التمويل الإسلامي يدعم التنمية من خلال تحفيز النمو المترتب عته زيادة الدخول و امتصاص البطالة وزيادة الإنتاج ، وذلك ما يوضحه المخطط التالي:

المخطط رقم :4-1: دور التمويل الإسلامي في تنشيط الاقتصاد

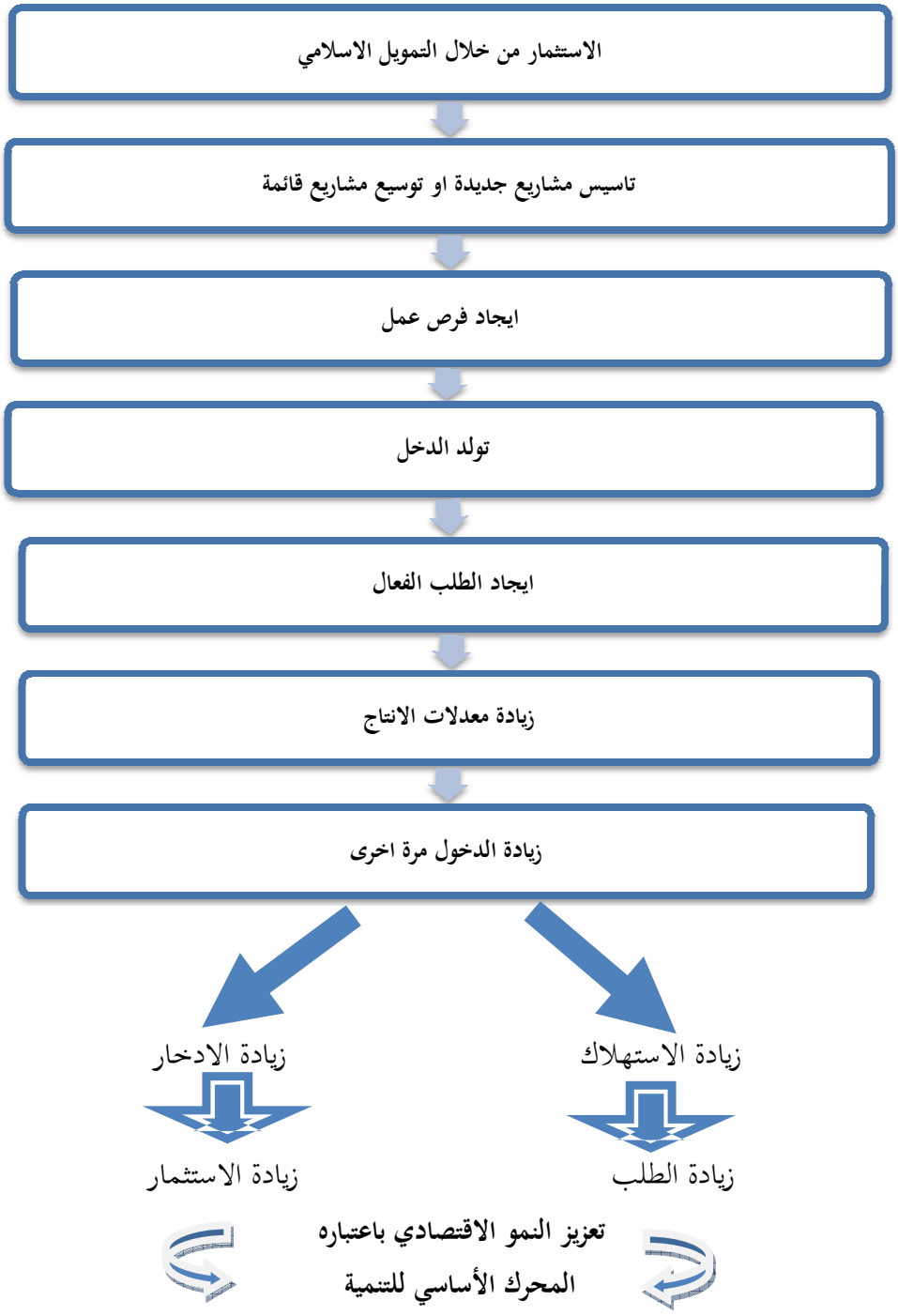

المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثالث:الأداء التنموي للدول الإسلامية الأقل نموا

من خلال هذا المبحث ستتم دراسة الواقع التنموي في الدول الإسلامية الأقل نموا التي تضم عدد معتبر من الدول الإسلامية، وذلك من اجل الاطلاع على الصعوبات الكبيرة التي تواجه هذه الدول مما يتطلب تضافر جهود كل الدول الإسلامية من اجل مساعدة الدول الأقل نموا في الحد من التحديات التي تواجهها، فمع صياغة الأهداف الإنمائية للألفية التي جعلت من كل أطراف المجتمع الدولي شريكا مهما في دفع مسار التنمية في الدول المتخلفة أصبح من الضروري تعزيز قيم التضامن و التكافل بين مختلف الدول الإسلامية من اجل دعم الدول الأقل نموا على مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها.

المطلب الأول: مفهوم الدول الأقل نموا

سيتم التطرق خلال هذا المطلب لمفهوم الدول الأقل نموا بشكل عام، مع الإشارة لأهم الخصائص المميزة لهذه الفئة من الدول.

أولا– تعريف الدول الأقل نموا: البلدان الأقل نموا هي عبارة عن مجموعة الدول التي تتميز بجملة من الخصائص المشتركة تتمثل أساسا فيما يلي[1]:

- انخفاض متوسط الدخل الفردي؛
- ضعف الموارد البشرية؛
- ضعف البنية الهيكلية للاقتصاد؛
- محدودية أو انعدام الموارد و الثروات.

وقد تم إعداد أول قائمة خاصة بالدول الأقل نموا من طرف الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة 1971 حيث تضمنت 24 دولة. وفي سنة 2013 قدر عدد الدول الأقل نموا في العالم وفق أخر تصنيف لهيئة الأمم المتحدة ب 49 دولة تتركز بشكل أساسي في قارة إفريقيا التي تضم لوحدها 34 دولة وتليها أسيا ب 9 دول[2]، ونتيجة للتحديات الكبيرة التي تعانيها الدول الأقل نموا فقد ازداد اهتمام المجتمع الدولي بهذه الدول، وتم عقد أربع مؤتمرات

[1] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009 ، ص 4 .

[2] جاء توزيع الدول الأقل نموا عبر مختلف مناطق العالم حسب أخر تصنيف للأمم المتحدة سنة 2013 وفق ما يلي: **أفريقيا 34 دولة:** إثيوبيا وإريتريا وأنغولا وأوغندا وبنين وبوركينافاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال والسودان وسير اليون والصومال وغامبيا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا – بيساو و ليبيريا و ليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي وموريتانيا و موزامبيق والنيجر .**أسيا 9 دول:** أفغانستان وبنغلادش وبوتان وتيمور – ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار ونيبال واليمن .**منطقة البحر الكاريبي:** هايتي .**منطقة المحيط الهادئ5 دول:** توفالو وجزر سليمان وساموا وفانواتو وكيريباس.انظر لمزيد من التفصيل: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، نشرة صحفية ، تقرير الاونكتاد عن اقل البلدان نموا ، تاريخ الاطلاع ،25 – 12-2013 انظر الموقع:

http://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR13047_ar_LDC.pdf

دولية من اجل دعم الدول الأقل نموا ومساعدتها على مجابهة تحديات التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي، وقد جاءت المؤتمرات وفق ما يلي[1]:

-المؤتمر الأول المعني بالدول الأقل نموا: في سنة 1981 عقد اجتماع الأمم المتحدة الأول المعني بأقل البلدان نموا في باريس، واعتمد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا على مبادئ توجيهية تتضمن الإجراءات المحلية الواجب اتخاذها من طرف الدول الأقل نموا فيما يتعلق بإحداث تحول هيكلي في الاقتصاد، وتقرر أيضا إكمال هذه الإجراءات بتدابير دعم دولية تتمثل في تعزيز المعونة و تخفيف الدين عن الدول الأقل نموا، وبالرغم من كل ذلك فقد ازدادت أوضاع الدول الأقل نموا سوءا نتيجة لعدة عوامل أهمها ضعف أدائها الاقتصادي و ارتفاع حاد في حجم المديونية.

-المؤتمر الثاني المعني بالدول الأقل نموا: عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا بباريس في الفترة من 3 إلى 14 سبتمبر 1990. حيث تناول المؤتمر بالتفصيل التطرق إلي الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الدول الأقل نموا خلال فترة الثمانينات، واستعرض المؤتمر التدابير و الإجراءات الدولية التي تهدف لدعم هذه الدول، وقد تم التأكيد خلال هذا المؤتمر على ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة المتعلقة بصياغة السياسات والتدابير الوطنية والدولية الكفيلة بمجابهة التحديات التنموية التي تواجه الدول الأقل نموا. وقد نتج عن هذا المؤتمر التزام المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة ضمن إطار مبدأ المسؤولية المشتركة من اجل تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تعايشها الدول الأقل.

-المؤتمر الثالث المعني بالدول الأقل نموا: تم عقد المؤتمر الثالث المعني بالدول الأقل نموا بناءا على ما جاء في القرار 52/187 المؤرخ 18 ديسمبر 1997 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك من اجل التطرق لثلاث محاور أساسية تتمثل فيما يلي:

- تقييم نتائج برنامج العمل خلال فترة التسعينات على الصعيد الوطني؛
- استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية لاسيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والاستثمار والتجارة؛
- النظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا، ودمجها تدريجيا في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا المؤتمر تم التأكيد على ضرورة العمل من اجل الحد من الفقر و دفع مسار التنمية في الدول الأقل نمو من خلال[2]:

[1] مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، تاريخ الاطلاع 23-7-2013 انظر الموقع: www.un.org/arabic/conferences/ldc3

[2] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالدول الأقل نموا – إعلان بروكسل- وثيقة رقم : A/CONF.191/12

- انتهاج سياسات وطنية شاملة تتمحور حول الإنسان تهدف للحد من الفقر من خلال تعزيز النمو المستدام.
- ضرورة دعم الدول الأقل نموا من خلال مختلف الآليات وأهمها المساعدة الإنمائية.
- تعزيز التجارة بصفتها قطاع محفز للنمو خاصة في ظل تنامي الانفتاح العالمي.
- العمل على تعبئة الادخار المحلي باعتباره مصدر أساسي ومهم لتمويل التنمية في الدول الأقل نموا، إضافة لاتخاذ كافة الإجراءات لاستقطاب حجم اكبر من الاستثمارات الأجنبية.
- ضرورة العمل على تعزيز آليات الحكم الصالح بما يضمن إيجاد مؤسسات قوية و يدعم مبادئ الشفافية و المساءلة و التمكين بما يسمح من إيجاد بيئة مواتية لدعم مسار التنمية.
- العمل على تخفيف عبئ الدين الخارجي الذي يشكل عقبة رئيسية تحد من جهود التنمية في الدول الأقل نموا ، وذلك من خلال تفعيل مبادرة تخفيف المديونية عن الدول المثقلة بالديون.

– المؤتمر الرابع المعني بالدول الأقل نموا: بتاريخ 23-10-2011 انعقد المؤتمر الرابع المعني بالدول الأقل نموا في مدينة اسطنبول التركية من اجل دراسية اثأر التحديات الإنمائية التي تواجه الدول الأقل نموا وسبل الحد منها، حيث أكد رؤساء الدول المانحة على ضرورة إقامة شراكة عالمية متجددة ومعززة من اجل تنمية الدول الأقل نموا، وتم خلال هذا الاجتماع اعتماد برنامج عمل يتضمن آليات دعم الدول الأقل نموا خلال الفترة 2011-2020، وتم الاتفاق على ضرورة التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجه الدول الأقل نموا و أهمها الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولتحقيق ذلك لابد من تضافر الجهود من اجل[1] :

- تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل و منصف في اقل البلدان نموا لا يقل عن 7 % سنويا.
- بناء القدرات البشرية.
- الحد من ضعف اقل البلدان نموا في مواجهة الصدمات و الكوارث الطبيعية وتحديات المناخ.
- توفير موارد مالية معززة و استخدام هذه الموارد استخداما فعالا.
- ضمان الحكم الراشد على جميع المستويات.

وبما أن الاحتياجات التنموية للدول الأقل نموا تفوق قدراتها الاقتصادية ومصادرها المحلية فإن تحقيق التنمية في هذه الدول مرهون بمدى جدية والتزام المجتمع الدولي بتحقيق مبدأ الشراكة في التنمية، وعليه فقد تم التأكيد أيضا على أهمية معالجة التغيرات الهيكلية المتعلقة ب: بناء القدرات الإنتاجية، الزراعة و الأمن الغذائي، التجارة، السلع الأساسية.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير اقل البلدان نموا2011 ، ص 1.

ثانيا – معايير تصنيف الدول الأقل نموا: يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة كل ثلاث سنوات بتحديد قائمة الدول الأقل نموًا بناءً على على توصيات لجنة السياسات الإنمائية التي استخدمت ثلاثة معايير أساسية في استعراضها لقائمة الدول الأقل نموا، وذلك وفق ما يلي[1]:

1–نصيب الفرد من الدخل : ويحسب على أساس التقدير المتوسط لنصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي لفترة ثلاث سنوات، حيث تم تحديد مبلغ 992 دولار كعتبة للإضافات المحتملة إلى القائمة ومبلغ 1190 دولار كحد ادني للخروج من مركز أقل البلدان نموا .

2–الأصول البشرية: ويشير إلي ضعف الموارد البشرية، وهو مؤشر مركب يرتبط بنوعية الحياة و يتضمن المجالات الأساسية التالية :

- التغذية ويعبر عنها من خلال النسبة المئوية للسكان الذين يعانون نقص التغذية؛
- المستوى الصحي و يعبر عنه من خلال معدل وفيات الأطفال؛
- المستوى التعليمي ويقاس عن طريق المعدل الإجمالي للقيد في المدارس و معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى البالغين ؛

3–**الضعف الإقتصادي:** يشير إلي انخفاض التنوع الاقتصادي وضعف الأداء، ويشمل مؤشر الضعف الاقتصادي المؤشرات الأساسية التالية:

- الصدمات الطبيعية التي تقاس من خلال مؤشر عدم استقرار الإنتاج الزراعي و نسبة السكان ضحايا الكوارث الطبيعية؛
- الصدمات المتصلة بالتجارة المعبر عنها بمؤشر عدم استقرار الصادرات من السلع والخدمات؛
- التعرض المادي للصدمات الذي يشير إلي نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق المنخفضة؛
- التعرض الاقتصادي للصدمات ويقاس من خلال حصة الزراعة ومصائد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر تركز الصادرات السلعية؛
- صغر الحجم الذي يشير إلى عدد السكان.

وتستخدم الأمم المتحدة عتبات مختلفة خاصة بالمعايير الثلاثة في عملية تحديد حالات الإضافة إلى فئة الدول الأقل نموا، حيث يصبح البلد مؤهلاً لإضافته إلى الفئة إذا استوفى عتبات الإضافة المتعلقة بالمعايير الثلاثة جميعها وكان عدد سكانه لا يتجاوز 75مليون، ويشترط موافقة حكومة البلد المعني على قبول تصنيفه ضمن اقل البلدان نموا حتى مع تحقق كل الشروط الخاصة بالتصنيف. ويصبح البلد مؤهلا للخروج من تصنيف اقل الدول نموا إذا حقق انجاز في معياريين على الأقل من المعايير الثلاثة خلال فترتين متتاليتين من الفترة المخصصة لإعداد التقرير الخاص بأقل الدول نموا و المقدرة بخمس سنوات، أما إذا حقق البلد انجاز يتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير عن اقل البلدان نموا 2013 ، ما هي اقل البلدان نموا، تاريخ الاطلاع 22-12 -2013 انظر الموقع:
http://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR13047_ar_LDC.pdf

الدخل الوطني عند مستوى الحد الأدنى المخصص للخروج على الأقل فيصبح البلد مؤهلا للخروج من التصنيف وذلك دون النظر إلى المعيارين الأخريين.

ثالثا – الدول الإسلامية الأقل نموا: تمثل الدول الإسلامية الأقل نموا تلك الدول التي تنتمي لمنظمة التعاون الإسلامي وتصنف وفقا للمعايير المعتمدة من طرف هيئة الأمم المتحدة في فئة الدول الأقل نموا، حيث تضمنت أول قائمة خاصة بالدول الأقل نموا التي أعدت سنة 1971 على 8 دول إسلامية فقط، ومنذ ذلك الحين و إلي غاية 2013 ارتفع عدد الدول الإسلامية الأقل نموا بشكل كبير ليصل إلي 21 دولة وفق أخر تصنيف اعتمدته منظمة الأمم المتحدة سنة 2012، ويرجع هذا الارتفاع في عدد الدول الإسلامية الأقل نموا بشكل أساسي لسببين رئيسيين :

- انضمام دول جديدة اقل نموا لعضوية منظمة التعاون الإسلامي – منظمة المؤتمر الإسلامي سابقا – قدر عددها ب 6 دول.
- دخول دول تنتمي لمنظمة التعاون الإسلامي لفئة الدول الأقل نموا قدرت ب 7 دول كان أخرها السنيغال التي دخلت في فئة الدول الأقل نموا سنة 2001 .

المطلب الثاني:تطور السكان والناتج

تتميز الدول الأقل نموا بشكل عام بضعف أدائها الاقتصادي مما ينعكس سلبا على مختلف الجوانب التنموية، وبما أن العنصر البشري يعتبر أساس النهوض بالتنمية فإن دراسة اتجاهات السكان في الدول الأقل نموا و يفيدنا في عملية التحليل و وضع الخطط و الاستراتجيات التنموية.

أولا – السكان: بلغ عدد سكان الدول الإسلامية 1,51 مليار نسمة وهو ما يمثل 34,2 % من إجمالي سكان العالم[1]، ويقدر عدد سكان الدول الإسلامية الأقل نموا بحوالي ربع إجمالي عدد سكان الدول الإسلامية حيث بلغ عدد السكان في الدول الإسلامية الأقل نموا مستوى غير مسبوق قدر بحوالي 435 مليون شخص سنة 2012 بعد أن كان 324,7 سنة 1999 [2]، والجدول التالي يشير لأهم المؤشرات المرتبطة بتطور و هيكل السكان في الدول الإسلامية الأقل نموا .

[1] The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC), **statistical yearbook 2009 OIC countries**, P 17.

[2] انظر لمزيد من التفصيل : نبيل محمد دبور ، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية 2001 ، ص 42 .

الجدول رقم4 – 1 :مؤشرات تطور السكان في الدول الإسلامية الأقل نموا خلال سنة 2012 .

البلد	عدد السكان	معدل نمو السكان %	نسبة السكان في الأرياف %	نسبة السكان مابين 14 – 65 سنة من إجمالي السكان	نسبة السكان اقل من 14 سنة من إجمالي السكان
أفغانستان	29824536	2.47	76.14	50.31	47.42
أوغندا	36345860	3.41	84.00	49.03	48.54
السنغال	13726021	2.97	57.13	53.44	43.54
السودان	37195349	2.10	66.61	55.32	41.48
الصومال	10195134	2.90	61.77	49.84	47.35
النيجر	17157042	3.91	81.88	47.40	49.99
اليمن	23852409	2.35	67.09	56.47	40.72
بنغلاديش	154695368	1.20	71.11	64.71	30.57
بنين	10050702	2.77	54.44	54.16	42.95
بوركينا فاسو	16460141	2.91	72.65	51.89	45.66
تشاد	12448175	3.05	78.08	49.05	48.52
توغو	6642928	2.64	61.49	55.37	41.89
جزر القمر	717503	2.47	71.83	54.97	42.17
جيبوتي	859652	1.54	22.84	62.41	33.72
سيراليون	5978727	1.93	60.36	55.65	41.74
غامبيا	1791225	3.24	42.24	51.66	45.90
غينيا	11451273	2.60	64.06	54.42	42.46
غينيا بيساو	1663558	2.42	55.43	55.54	41.55
مالي	14853572	3.03	64.43	50.05	47.14
موريتانيا	3796141	2.52	58.21	56.63	40.22
موزمبيق	25203395	2.53	68.53	51.36	45.38

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البيزيد الخاصة بمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول السابق يمكننا دراسة وتحليل هيكل السكان في الدول الإسلامية الأقل نموا، حيث أن حجم السكان ونسبة مختلف الفئات العمرية من حجم السكان وطريقة تمركزهم ترتبط ارتباط وثيقا بالعملية التنموية ابتداء و انتهاء، وعليه فإننا سنتطرق لتحليل الجدول السابق من خلال العناصر الأساسية التالية :

1–ارتفاع معدلات نمو السكان : تتميز الدول الأقل نموا بصفة عامة بارتفاع معدلات نمو السكان مقارنة بباقي دول العالم، وتشير الإحصائيات إلي أن معدل نمو السكان في العالم يقدر ب 1,15 % و في الدول النامية و إجمالي الدول الإسلامية ب 1,25 % و 1,84 % على التوالي[1]، وفي مقابل ذلك نجد أن معدل نمو السكان في الدول الأقل نموا يفوق مستوى 2 % ليصل إلي حدود 4 %، وفي الدول الإسلامية الأقل نمو التي يبلغ عددها 21 دولة نجد 3 دول فقط يقل بها معدل نمو السكان عن 2 % وهي بنغلاداش و جيبوتي و سيراليون، في حين أن باقي الدول الأخرى يرتفع بها معدل نمو السكان ويتراوح ما بين 2,10 % بالسودان و 3,91 % بالنيجر، ونتيجة لذلك

[1] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي 2012 ، ص 127

فإن التحديات التنموية للدول الإسلامية الأقل نموا تتفاقم بشكل سريع نظرا لانعدام الموارد وضعف الأداء الاقتصادي في ظل تسارع وتيرة النمو السكاني.

2- توزيع السكان: تشير نسبة توزع السكان بين المناطق الحضرية والريفية لمدى تقدم الدولة، حيث أن الدول المتقدمة تشهد انخفاض كبير في تركز السكان في المناطق الريفية يصل لحدود 5 %، ورغم ذلك تتميز هذه الدول بارتفاع كبير في إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة لتطور تقنيات وأساليب الإنتاج الزراعي[1]، وعلى المستوى العالمي يفوق سكان الحضر سكان المناطق الريفية نسبيا حيث يقدر عدد سكان الحضر ب 51,98 % من إجمالي سكان العالم، وفي إجمالي الدول النامية و الإسلامية يقدر عدد سكان الحضر ب 47 % من إجمالي السكان[2]، وعلى هذا الأساس نلاحظ تمركز اغلب سكان الدول الإسلامية الأقل نموا في المناطق الريفية وهو ما يفسر بشكل كبير تخلف هذه الدول من خلال اعتماد سكانها على الأنشطة الزراعية و ما يتصل بها من أنشطة اقتصادية فرعية، فباستثناء جيبوتي و غامبيا فإن باقي الدول الإسلامية الأقل نموا تشهد تركز كبيرا لسكانها في الريف يصل إلي مستوى 84 % و 81,88% في كل من أوغندا و جيبوتي، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة سكان الدول الأقل نموا في الأرياف تبقى إنتاجية الأرض الزراعية ضعيفة نتيجة لعدة عوامل أهمها الاعتماد على الطرق التقليدية وانخفاض مهارة اليد العاملة و انعدام مؤسسات الدعم التي توفر الموارد المالية لتحين وتطوير أساليب وطرق الإنتاج، ويؤدي كل ذلك إلى انخفاض مستويات الدخل و انتشار البطالة المقنعة، وأمام كل هذه الظروف تزداد معاناة سكان الأرياف الذين يعانون من مختلف أوجه الحرمان مما يحد من جهود التنمية في الدول الأقل نموا نظرا لكل هذه العقبات .

3-التركيب العمري للسكان: تتمثل أهمية دراسة التركيب العمري لأفراد المجتمع في كونها ترتبط بكل من جانب الطلب و العرض الذين يؤثران بشكل مباشر على أداء الاقتصاد الوطني، فمن حيث الطلب تؤثر تركيبة المجتمع على جوانب مهمة ترتبط بهيكل الطلب و حجمه، ومن جانب العرض فإن توفر المورد البشري ومستوى تأهيله وكفائته يساهم بشكل مباشر في الرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني، وتشير الإحصائيات في هذا المجال أن الدول الإسلامية الأقل نموا تتميز بكون اغلب سكانها من فئة الشباب و الأطفال حيث تفوق نسبة من هم اقل من 14 سنة في إجمالي الدول الإسلامية الأقل نموا 40 % باستثناء كل من جيبوتي و بنغلاداش اللتين تقدر بهما نسبة من هم أقل من 14 سنة ب 33,72 % و 30,52 % على التوالي، وهو ما يعني حاجة هذه الدول الكبيرة لحجم معتبر من الموارد المالية من اجل تغطية النفقات الأساسية المرتبطة بالتعليم و الصحة بهدف تعزيز القدرات الأساسية لهذه الفئة. كما أن الدول الإسلامية الأقل نموا تتميز بارتفاع كبير في نسبة القوي العاملة التي يتراوح عمرها بين 14 – 65 سنة حيث تفوق هذه النسبة في إجمالي هذه الدول 50 % من إجمالي السكان، ورغم ذلك فإن هذه الطاقات غير مستغلة بالنظر لهشاشة الاقتصاد و انعدام الموارد الأساسية لدفع النشاط الاقتصادي مما ساهم في تنامي مظاهر الفقر و الحرمان في العديد من هذه الدول.

[1] فليح حسن خلف، **اقتصاديات العالم الإسلامي**، عالم الكتاب الحديث ط1، اربد 2012،ص 18 .

[2] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي 2012 ، ص 128 .

ثانيا :الناتج المحلي الإجمالي: من خلال الاطلاع على البيانات المتعلقة بتطور إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء الأقل نموا نلاحظ حدوث تحسن خلال الفترة 2000-2008 حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي ب 2,7 لينتقل من 101,1 مليار دولار سنة 2000 إلي 273,4 مليار دولار سنة 2008، ورغم ارتفاع حجم إجمالي الناتج المحلي للدول الإسلامية الأقل نموا خلال هذه الفترة إلا أن أدائها لا يزال ضعيفا مقارنة بأداء إجمالي الدول الأقل نموا، حيث انخفضت حصة الدول الإسلامية الأقل نموا بالنسبة لإجمالي الدول الأقل نموا من 59,2 % سنة 2000 إلي 50,7 % سنة 2008 .

وضمن نفس السياق نشير إلي أن الدول الأعضاء الأقل نموا التي يشكل عدد سكانها حوالي27 % من إجمالي سكان الدول الإسلامية لا تساهم إلا ب 5.65 % من إجمالي الناتج المحلي للدول الإسلامية. كما أن التباين واضح في أداء إجمالي الدول الإسلامية المتزايد وأداء الدول الأعضاء الأقل نموا المتناقص، وهو ما يفسر انخفاض مساهمة الدول الأعضاء الأقل نموا كحصة من إجمالي الناتج للدول الإسلامية من 7 % إلي 5.95 % خلال الفترة 2000-2008 وذلك ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 4– 2 :تطور إجمالي الناتج المحلي للدول الإسلامية الأقل نموا خلال الفترة 2000– 2008

الوحدة:مليار دولار أمريكي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدول الأقل نموا الإسلامية	101،1	103،9	111،1	136،09	156،01	173,89	196,22	230,78	273,44
الدول الأقل نموا الإسلامية كنسبة مئوية من :									
إجمالي الدول الأقل نموا	59،2	59،5	59،1	60,32	59،55	56,8	54،44	53،00	50،66
إجمالي الدول الإسلامية	7	7,4	7،5	7،19	6,89	6,43	6،15	6,13	5،95

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على:

- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 2009 ، بيانات الجدول ا– 3 ، ص 63.
- المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2005 ، مجلة التعاون الإسلامي لسنة 2005 ، الجدول2ً، ص 124 .

وعلى المستوى الفردي فإن اغلب الدول الأقل نموا لا يزال أدائها الاقتصادي ضعيف جدا مما يجعلها بحاجة مستمرة للمصادر الخارجية في شكل مساعدات وقروض من اجل تغطية متطلباتها التنموية الضرورية، وتؤكد الإحصائيات أن ثلاث دول فقط هي بنغلاداش و السودان و اليمن تساهم لوحدها بما يفوق 60 % من إجمالي الناتج المحلي لإجمالي الدول الإسلامية الأقل نموا، حيث

بلغ حجم الناتج المحلي خلال سنة 2008 لكل من بنغلاداش و السودان و اليمن 81,94 مليار دولار و 57,91 مليار دور و 27,15 مليار دولار على التوالي[1].

ثالثا: متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني: تتميز الدول الأقل نموا بصفة عامة بضعف أدائها الاقتصادي وقلة مواردها، الأمر الذي يفسر التفاوت الكبير في متوسط الدخل الفردي بين مجموعة الدول الأقل نموا و باقي المجموعات، فرغم تحسن متوسط الدخل الفردي في الدول الأقل نموا الإسلامية، كما هو الأمر بالنسبة لإجمالي الدول الأقل نموا أيضا، غير أن مقارنة هذا المتوسط مع متوسط الدول الإسلامية كمجموعة أو الدول النامية يفسر التحديات الكثيرة التي يعانيها الأفراد في إجمالي الدول الأقل نموا من فقر و سوء تغذية وأمية. وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 4– 3 : متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000– 2008

الوحدة:دولار أمريكي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدول الأقل نموا الإسلامية	326	325	340	369	413	450	415	569	658
جميع الدول الأقل نموا	296	266	286	312	354	403	464	548	664
جميع الدول الإسلامية الأعضاء	1127	1061	1096	1426	1643	1918	2217	2567	3085
الدول النامية	1211	1208	1203	1438	1680	1974	229	2767	3322

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009، ص 64 .
- المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي2005، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ص 124.

أما على المستوى الفردي للدول الإسلامية الأقل نموا فقد سجلت 5 دول أعضاء اقل نموا في سنة 2008 متوسط دخل فردي يفوق 1000 دولار من أصل 22 دولة، في حين سجلت الصومال و غينيا بيساو ادني متوسط ب 298 و 264 دولار على التوالي. والملاحظ أن الأفراد في الدول الأقل نموا ومن ضمنها الدول الإسلامية يواجهون تحديات صعبة ويتعرضون لمختلف أوجه الحرمان نتيجة لمحدودية الدخل الذي لا يكفي لتلبية الحاجات الأساسية الضرورية للحياة، حيث تظهر الإحصائيات الفارق الكبير في متوسط الدخل الفردي بين الدول الأقل نموا و الدول النامية و المتقدمة، وهو ما يعكس الواقع التنموي المتفاوت بين كل هذه الدول، وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

[1] انظر للمزيد من التفصيل حول الإحصائيات الخاصة بهذا الجانب بيانات الجدول ا– 3 الوارد في مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 2009، ص 63.

الشكل رقم 4-2: متوسط الدخل الفردي في الدول الإسلامية الأقل نموا مقارنة مع مختلف المجموعات لسنة 2008

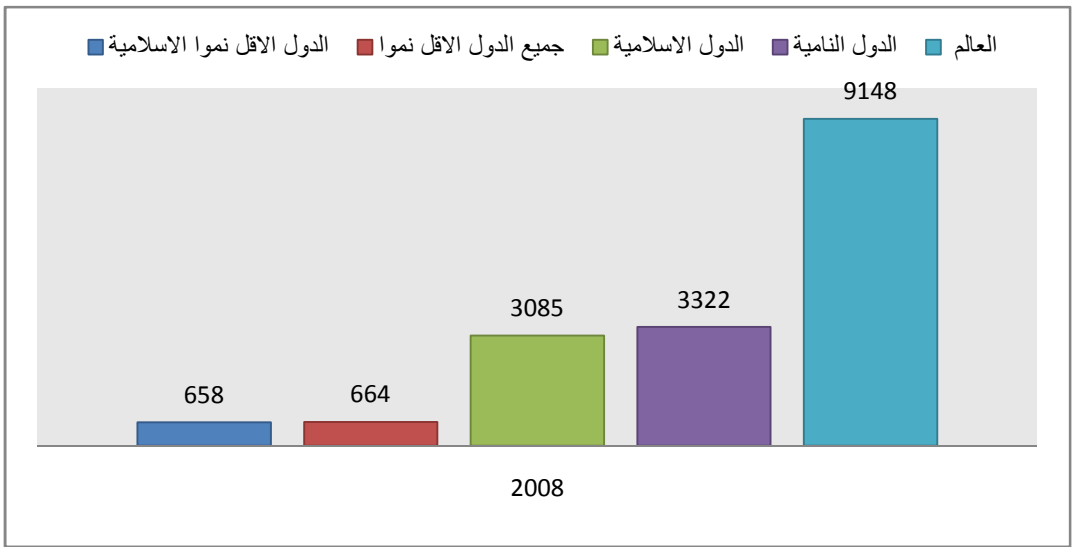

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات الجدول 4-3.

رابعا: هيكل الاقتصاد : يعبر عن هيكل الاقتصاد من خلال المساهمة النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي، بحيث يكون الاقتصاد متوازن نسبيا عندما تتحقق حالة تناسب في مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج، بينما يكون هناك اختلال في الهيكل الاقتصادي إذا ارتفعت نسبة مساهمة قطاعات محدودة في تكوين الناتج المحلي، وفي هذا المجال نشير إلي أن الدول المتقدمة لا تعاني من اختلال في هيكلها الاقتصادي لأن درجة التطور التي وصلت إليها مكنتها من تحقيق تقدم في مختلف القطاعات الاقتصادية بدرجة معتبرة، وعلى هذا الأساس يتم الربط بين الهيكل الاقتصادي للدولة و درجة تقدمها، حيث أن الدول التي ترتفع بها حصة الإنتاج الأولي ممثلا في الإنتاج الزراعي و الصناعة الاستخراجية تعتبر دولا متخلفة لأن العملية الإنتاجية تقتصر على المراحل الأولية فقط و لا تمتد لمراحل يتم من خلالها تحويل المنتجات الأولية إلي منتجات نهائية، وبهذا فإن الدول المتخلفة يقل بها مساهمة الصناعة التحويلية في هيكل الإنتاج، كما أن ممارسة الإنتاج الزراعي يتم بأساليب وطرق تقليدية نظرا لضعف درجة التطور الصناعي، وبناءا على كل ما سبق يمكن تفسير جزء من الأسباب التي تؤدي إلي انخفاض مستوى الدخل و الناتج في الدول المتخلفة بصفة أساسية، وعلى هذا الأساس فإن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد تستخدم كمؤشر للنمو حيث أن زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية يشير إلي حدوث نمو اقتصادي اكبر، وعلى هذا الأساس فغالبا ما يتم تقسيم الاقتصاد إلي ثلاث قطاعات أساسية وهي:

- القطاع الأول و يضم قطاع الإنتاج الأولي ممثلا بالإنتاج الزراعي و الصناعات الاستخراجية؛
- القطاع الثاني و يمثل الصناعة التحويلية؛
- القطاع الثالث الذي يتضمن الخدمات.

وبالاعتماد على هذا التقسيم يتم تصنيف الدول من خلال كونها متقدمة أو متخلفة، حيث أن الدول المتقدمة تنخفض بها أهمية قطاع الإنتاج الأولي بالرغم من تطوره الكبير و أهميته في بعض الدول، وترتفع أهمية قطاع الصناعة التحويلية و الخدمات في الدول المتقدمة و هو ما يفسر تحسن مستويات مختلف جوانب الحياة في الدول المتقدمة، أما الدول المتخلفة فيرتفع بها أهمية القطاع الأول و تنخفض بها أهمية القطاع الثاني بشكل خاص .

وفيما يتعلق بالدول الإسلامية الأقل نموا فإن حالها يتوافق مع الاتجاه العام السائد في اغلب الدول المتخلفة التي تعتمد بشكل كبير على القطاع الأولي ممثلا في الزراعة و الصناعات الاستخراجية في حين تقل مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاعات الأساسية : الزراعة والصناعات الاستخراجية، الصناعة التحويلية، والخدمات في تكوين القيمة في مختلف مجموعات الدول النامية.

الجدول رقم 4–4 : القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

	الزراعة			الصناعة						الخدمات		
				إجمالي القطاع الصناعي			الصناعة التحويلية كجزء من إجمالي الصناعة					
	1990	2000	2008	1990	2000	2008	1990	2000	2008	1990	2000	2008
الدول الأقل نموا الإسلامية	32,4	28,3	25,2	19,8	24,8	27,9	11	11,1	11,7	47,8	46,9	46,9
جميع الدول الأقل نموا	35,5	31	27,3	21,2	25,1	30,8	10,8	9,8	9,8	43,2	43,9	41,9
جميع الدول الإسلامية	17,6	13	10,05	36,8	41,5	45,8	15,2	15,3	14	45,5	45,5	43,7
الدول النامية	16,7	11,2	9,8	38,6	37	40,3	22,6	22,3	23	51,8	51,8	49,9

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم ا – 5 الوارد في تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 2009 ، ص 65.

ومن خلال بيانات الجدول السابق يمكننا استنتاج ما يلي:

الزراعة: تشير الإحصائيات المتعلقة بهيكل الاقتصاد الخاصة بمختلف مناطق العالم خلال الفترة 1990-2008 إلي انخفاض ملحوظ في حصة مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي ينطبق على الدول الإسلامية الأقل نموا، وبالرغم من ذلك فإن حصة الزراعة من الناتج الإجمالي في الدول الأقل نموا تعتبر مرتفعة مقارنة بمستوى مختلف المجموعات، وهو ما يشير إلى أن الزراعة لا تزال تشكل مصدر أساسي مهم للدخل في هذه الدول بصفة إجمالية.

أما على المستوى الفردي فهناك 7 دول من الدول الأعضاء الأقل نموا تشكل الزراعة فيها نسبة معتبرة جدا من إجمالي الناتج المحلي، حيث تساهم الزراعة في كل من : الصومال، غينيا بيساو، سيراليون ب 50 % إلي 60 % من إجمالي الناتج المحلي. وعلى العكس تماما هناك 3 دول أعضاء اقل نموا هي : اليمن، المالديف، جيبوتي تقدر بها مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج مستويات متواضعة جدا بأقل من 10 %.

الصناعة: الملاحظ أن حصة الصناعة الاستخراجية ارتفعت في جميع المجموعات خلال الفترة، وعلى مستوى الدول الأقل نموا الإسلامية تشير الإحصائيات الخاصة بالدول أن هذا القطاع يحظي بأولوية معتبرة في ثلاث دول وهي :

التشاد ب 53.2 %، اليمن 49 %، موريتانيا 36.7 % وذلك بفضل إنتاج النفط و المعادن. أما فيما يخص الصناعة التحويلية فإن الدول الأعضاء الأقل نموا تسجل مستوى متدني يعكس ضعف تكوين العنصر البشري و الافتقار للإمكانيات المادية و الفنية. ونتيجة لذلك فإن هيكل الاقتصاد للدول الأقل نموا يوضح بأن اغلب هذه الدول تعتمد على تصدير سلع أساسية أولية مثل النفط بالنسبة للسودان و التشاد و اليمن[1]. وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن قطاع الصناعة بشكل عام أصبح يشكل النشاط الرئيسي الثاني بعد الخدمات ولكنه يستند بنسبة اكبر لقطاع الصناعة الاستخراجية، وهو ما يستدعي إعادة النظر في الصناعة التحويلية من اجل تطويرها لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني في الدول الأعضاء الأقل نموا.

الخدمات: الملاحظ أن قطاع الخدمات يساهم بنسبة معتبرة في إجمالي الناتج الداخلي للدول النامية بشكل عام حيث لا يزال يمثل القطاع المسيطر على هيكل الاقتصاد في اغلب دول العالم، وعلى مستوى الدول الإسلامية الأقل نموا تتراوح مساهمة قطاع الخدمات في هيكل الاقتصاد ما بين 26,3 % في التشاد و 79,8 % في جيبوتي، وبالرغم من الانخفاض الطفيف المسجل في حصة الخدمات بالنسبة للدول الإسلامية الأقل نموا من 47,7% إلي 46,9 % خلال الفترة 1990 – 2008 إلا انه لا يزال يحتل المرتبة الأولي من حيث مساهمته في الهيكل الاقتصادي في 14 دولة من الدول الإسلامية الأقل نموا.

المطلب الثالث– التدفقات التمويلية

تواجه الدول الأقل نموا بصفة عامة خيارات صعبة لتغطية العجز الحاصل في مواردها الداخلية مما يجعلها مضطرة للجوء إلي المصادر الخارجية من اجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية.حيث تشكل المصادر التمويلية الخارجية أهمية كبيرة للدول الأقل نموا بحيث لا تزال هذه التدفقات تهيمن بشكل كبير على عمليات الموازنة و التنمية.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر: يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر آلية جيدة لدعم الاقتصاد الوطني بما يوفره من مزايا متعددة كامتصاص البطالة و جذب التكنولوجيا و التقنية الحديثة ودعم الإنتاج المحلي، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أن حصة الدول الأقل نموا لا تزال محدودة جدا مقارنة بحصة الدول النامية. حيث تقدر حصة الدول النامية من إجمالي الاستثمار الأجنبي الوارد 52 % ، فخلال الفترة 2007 – 2012 ارتفع حجم الاستثمار الوافد إلي الدول النامية من 565 مليار دولار إلي 703 مليار دولار، غير أن حصة الدول الأقل نموا لم تتغير خلال الفترة وبقيت في حدود 26 مليار دولار أمريكي وهو ما يشكل 1.9 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي الوارد في العالم[2].

[1] للمزيد من التفصيل انظر : مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009 ، ص ص 3 – 5 .

[2] انظر الجدول رقم 3-3 الوارد في الفصل الثالث من البحث، للمزيد من الاطلاع حول الإحصائيات الخاصة باتجاهات الاستثمار الأجنبي يرجي الاطلاع على تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2013 .

وفيما يتعلق بالدول الإسلامية الأقل نموا فإن حصتها من الاستثمار الأجنبي الوارد محدودة جدا، ورغم تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد للدول الإسلامية الأقل نموا من 128 مليون دولار سنة 1990 إلي 4.3 مليار دولار سنة 2004 ثم إلي 9.9 مليار دولار سنة 2008 غير أن حصة الدول الإسلامية الأقل نموا بالنسبة لإجمالي الدول الأقل نموا تقدر بحوالي 30 % سنة 2008. وخلال العقد الأول من الألفية لوحظ تراجع في حصة الدول الإسلامية الأقل نموا من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بإجمالي دول منظمة التعاون الإسلامي من 9.78 % سنة 2003 إلي 5.39 % سنة 2008. والجدول التالي يشير بوضوح إلى محدودية حصة الدول الإسلامية الأقل نموا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بباقي المجموعات.

الجدول رقم 4-5 : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الوحدة مليون دولار

	1990	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدول الأقل نموا الإسلامية	128	3558	4295	5119	8366	8375	9867
جميع الدول الأقل نموا	566	13087	13694	15933	22844	25928	33098
الدول الإسلامية	5718	36383	52766	87715	134522	153235	182912
الدول النامية	35158	203895	320706	360240	488312	620210	735095
العالم	207273	565160	734892	973329	1461074	1978138	1697353

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009، الجدول ا- 14، ص 74.

وعلى الصعيد الفردي تشير مختلف الإحصائيات المتعلقة باتجاهات الاستثمار الأجنبي نحو الدول الإسلامية الأقل نموا إلي تركز الاستثمارات في عدد محدود من هذه الدول، ففي سنة 2008 تركزت 51 % من الاستثمارات الواردة في ثلاث دول هي السودان ب 2.6 مليار دولار، غينيا ب 1.36 مليار دولار و بنغلاداش ب 1.09 مليار دولار[1]. وخلال سنة 2012 لوحظ تركز الاستثمارات الأجنبي المباشر في عدد محدود من الدول الإسلامية الأقل نموا حيث بلغت حصة موزمبيق حوالي30 %. والملاحظ أن الدول الإسلامية بصفة عامة لا تزال غير قادرة على جذب حجم اكبر من الاستثمار الأجنبي نظرا لعدم توفر بيئة اقتصادية مواتية تتيح استقطاب الاستثمارات، وعليه يتوجب على الدول الإسلامية وبصفة خاصة الدول الأقل نموا أن تعمل على تحسين مناخ الأعمال وتقديم حوافز حقيقية للمستثمرين الأجانب، كما يجب إقامة بنية تحتية عصرية من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة من اجل دعم النمو الاقتصادي و تعزيز القدرات الإنتاجية.

ثانيا المساعدات الإنمائية الرسمية : نظرا لمحدودية مواردها الاقتصادية وضعفه أدائها الاقتصادي فإن الدول الأقل نموا تعتمد بشكل كبير على المساعدات الإنمائية الرسمية من اجل تمويل متطلباتها التنموية، وتعتبر المساعدات الإنمائية

[1] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009، الجدول ا- 14 ، ص 74.

الرسمية مصدر مهم من مصادر تمويل التنمية. ولا تزال تشكل جزء معتبر من إجمالي التدفقات المالية الصافية لدول النامية . والجدول التالي يوضح اتجاهات تزايد تدفقات المساعدات الإنمائية لمختلف مجموعات الدول النامية.

الجدول رقم 4–6: تدفقات المساعدات الإنمائية

الوحدة : مليون دولار

	1990	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدول الأقل نموا الإسلامية	9490	9822	12204	13323	14830	17567	20470
جميع الدول الأقل نموا	16623	24228	25409	25920	28191	32980	38427
الدول الإسلامية	24981	23139	27566	33204	48540	42960	47946
الدول النامية	56959	71121	79399	107975	106149	107102	128608

المصدر: المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على : . مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009، الجدول ا– 14 ، ص 75.

وتشير الإحصائيات إلي ارتفاع حصة جميع الدول النامية من المساعدات الإنمائية الرسمية بشكل مستمر ففي سنة 2011 بلغ صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدم من كل المانحين لفائدة الدول النامية 91.5 مليار دولار و ذلك في مقابل 79.9 مليار دولار سنة 2007.

والملاحظ انه على الرغم من ارتفاع صافي مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية لإجمالي الدول الأقل نموا خلال العقد الأول من القرن 21، غير أن حصة هذه الدول من الحصة الإجمالية للدول النامية لم تتغير كثرا ولا تزال في حدود 30 %. وفيما يتعلق بالدول الإسلامية فإن حصتها من المساعدات الإنمائية الرسمية من مجموع الدول النامية قد انخفضت ما بين سنتي 2007 -2011 من 55.7 % إلي 45.9 %. وقد تركزت المساعدات الإنمائية الموجهة للدول الإسلامية سنة 2011 بشكل أساسي في 10 دول فقط من بينها خمس دول تنتمي لمجموعة الدول الأقل نموا و هي: السودان ب 6.7 مليار دولار، الموزمبيق ب 2 مليار دولار، بنغلاداش ب 1.5 مليار دولار ، مالي ب1.3 مليار دولار و أوغندا ب 1.6 مليار دولار. كما تشير الإحصائيات إلى أن حصة صافي المساعدات الإنمائية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي مرتفعة في الدول الإسلامية مقارنة بالدول النامية، فخلال الفترة 2007 – 2011 سجلت الدول النامية انخفاض في حصة صافي تدفقات المساعدات الإنمائية من إجمالي الناتج المحلي لتنتقل من 0,30 % إلي 0,25%، وذلك في مقابل الدول الإسلامية التي سجلت انخفاض من 1,13 % إلي 0,71 % خلال نفس الفترة. أما في الدول الإسلامية الأقل نموا فإن هذه النسبة مرتفعة جدا بالنظر لضعف الأداء الاقتصادي لهذه الدول ومحدودية مواردها الإنتاجية، حيث بلغت حصة تدفقات المساعدات الإنمائية من إجمالي الناتج المحلي سنة 2011 مستويات مرتفعة في الدول الإسلامية الأقل نموا قدرت ب 37,1 % في أفغانستان، 16,2 % في الموزمبيق .

وبالتوافق مع الارتفاع المسجل في حجم المساعدات الإنمائية الموجهة لإجمالي الدول النامية سجل متوسط نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية خلال الفترة 1990 – 2008 ارتفاع محدود من 26 دولار إلي 33 دولار. في حين

سجلت الدول الإسلامية الأقل نموا مستويات هي الأعلى في متوسط نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية قدرت ب 48 دولار سنة 2008، وعلى المستوى الفردي تسجل الدول الإسلامية الأقل نموا مستويات كبيرة جدا في متوسط نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية قدرت ب 216 دولار في أفغانستان و 164 دولار في جيبوتي سنة 2011 [1]. والجدول التالي يوضح اتجاهات تطور نصيب إلف من المساعدات الإنمائية.

الشكل رقم4-3 : اتجاهات تطور نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية في الدول الإسلامية خلال الفترة 1990 – 2008

الوحدة: دولار أمريكي

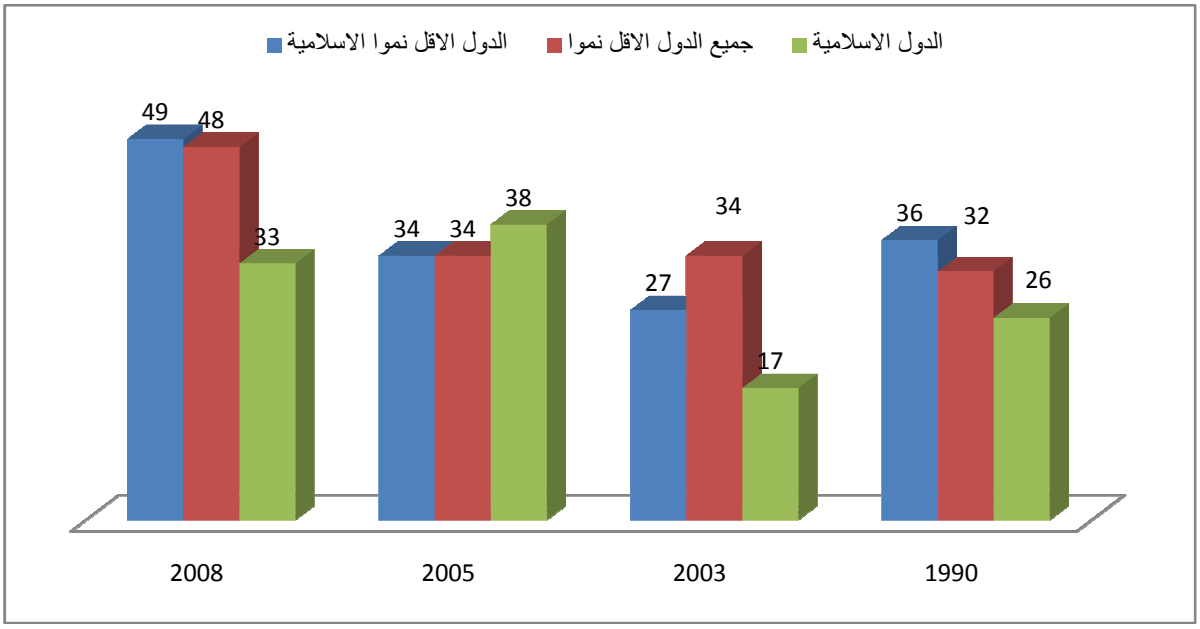

المصدر : مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009.

ثالثا : الدين الخارجي: على الرغم من المجهودات التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال المبادرات الهادفة للتخفيف من عبئ الدين الخارجي عن الدول الفقيرة المثقلة بالمديونية، إلا أن عدد كبير من الدول الأقل نمو لا تزال تتخبط في مشكلة المديونية، حيث أن المديونية تشكل عقبة حقيقية تحد من جهود التنمية و تكبح النمو الاقتصادي من خلال[2]:

- تؤثر المديونية سلبا على مناخ الاستثمار الداخلي و الخارجي؛
- تستنفذ خدمة الدين قدرا اكبر من مصادر الميزانية الشحيحة للدول الأقل نموا، والتي كان من الأولي أن توجه للقطاعات الإنتاجية و الاجتماعية؛

[1] منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، **التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي2013**، ص79.

[2] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009، ص26 .

- تزيد المديونية من حدة أثار تقلبات التدفقات النقدية المالية الخارجية في حالة انخفاض حصيلة الصادرات أو ارتفاع أسعار الواردات.

وعلى المستوى الإجمالي للدول الإسلامية بلغ حجم الدين الخارجي الإجمالي سنة 2012 ما يقارب 1116 مليار دولار، وتصنف 21 دولة إسلامية على أنها دولا فقيرة مثقلة بالمديونية من بينها 18 دولة تنتمي لفئة الدول الأقل نموا. وتشير الإحصائيات المتعلقة بالدول الإسلامية الأقل نموا إلى الارتفاع المستمر في حجم الدين الخارجي لإجمالي الدول الأقل نموا الإسلامية حيث ارتفع من 62,347 مليار دولار سنة 1990 إلي مليار 94,793 سنة 2011 وذلك ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 4-4 :تطور حجم الدين الخارجي للدول الأقل نموا الإسلامية

الوحدة: مليون دولار

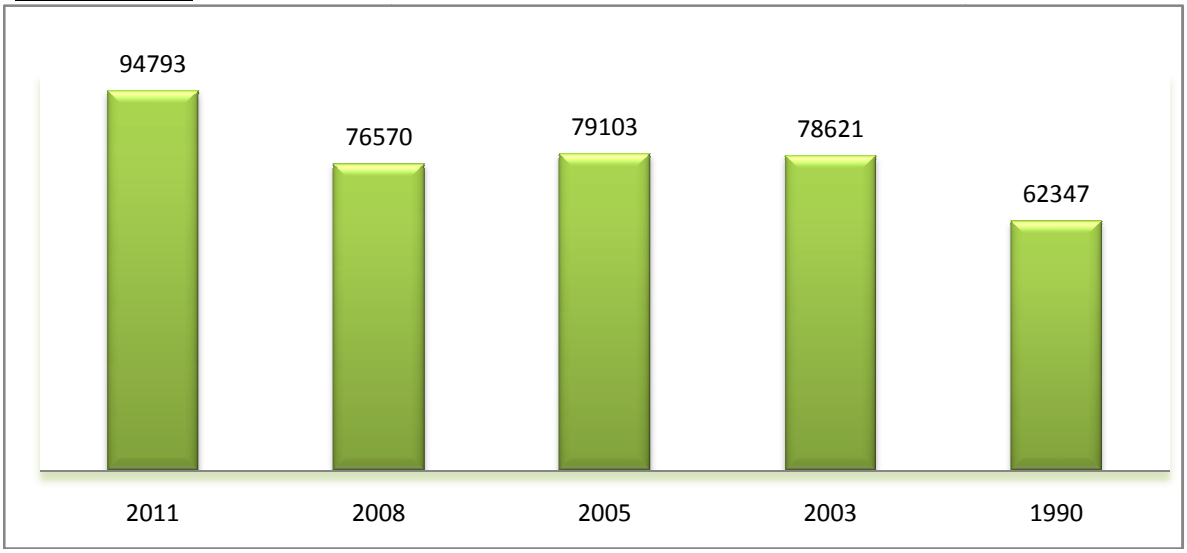

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009.
- قاعدة بيانات البيزيد التابعة لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، انظر الموقع :
http://www.sesric.org/baseind-step5-ar.php.

ومن خلال الشكل السابق يمكن استنتاج الوضعية الحرجة التي تعانيها الدول الإسلامية الأقل نموا، حيث تعتمد هذه الدول بشكل مستمر على المصادر الخارجية لتمويل متطلباتها التنموية من خلال الارتفاع المستمر في حجم المساعدات الإنمائية و الديون الخارجية، وهو ما يجعل من عملية التنمية صعبة التحقق في ظل انعدام الموارد المالية الضرورية الأمر الذي يفسر انخفاض مستوى التنمية في كافة المجالات في هذه الدول. وانطلاقا من هذا الواقع يجب التأكيد على أهمية تعزيز آليات التعاون بين مختلف الدول الإسلامية من اجل دعم الدول الأقل نموا التي تفتقد لأدنى الإمكانيات الضرورية لمجابهة التحديات التنموية. وعلى الصعيد الفردي للدول الإسلامية الأقل نموا تشير الإحصائيات إلي أن دولا محددة تعاني من ارتفاع حاد في إجمالي الدين الخارجي، ففي سنة 2011 بلغ الدين الخارجي

لكل من السودان و بنغلاداش 16,21 مليار دولار و 27 مليار دولار وهو ما يمثل حوالي 51 % من إجمالي الدين الخارجي لكل الدول الإسلامية[1]، وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم4-5 : إجمالي الدين الخارجي في الدول الإسلامية الأقل نموا سنة 2011

الوحدة : ألف دولار أمريكي

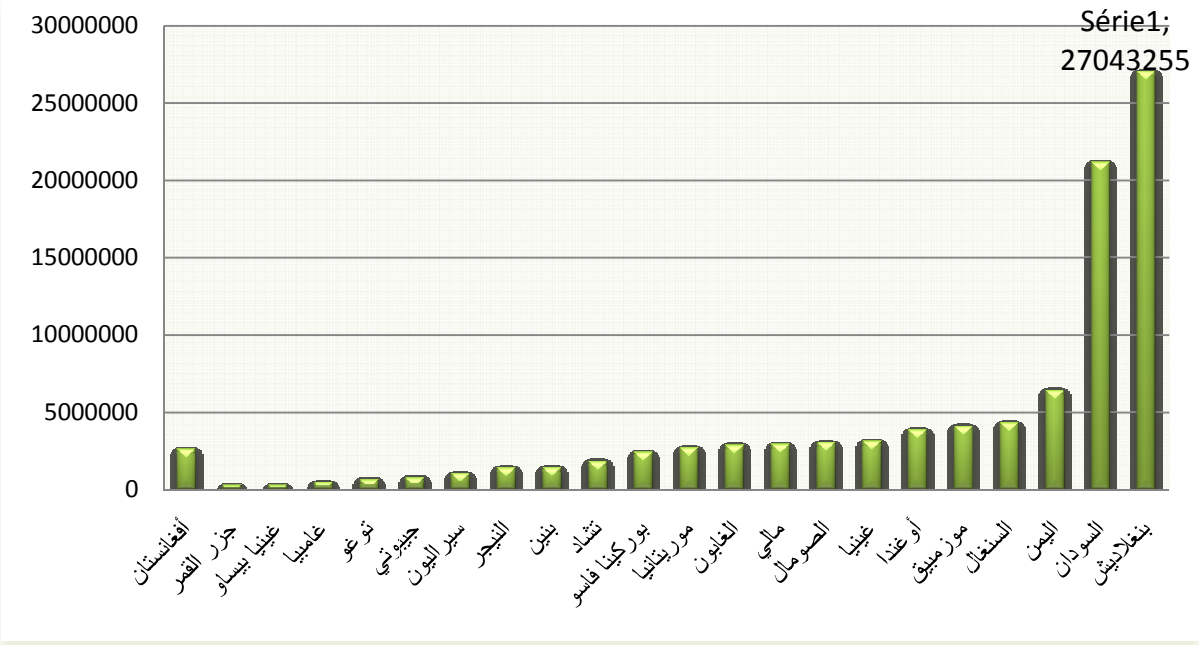

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات مركز البيزيد ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، انظر الموقع :
http://www.sesric.org/baseind-step5-ar.php.

رابعا: هيكل الدين الخارجي: تكتسب قيمة مكونات الدين الخارجي أهمية بالغة في عملية التحليل لما لها من اثر مباشر على تسديد الديون و إعادة جدولتها و تحريرها، وعلى هذا الأساس يقسم الدين الخارجي إلي:

- استغلال ائتمان صندوق النقد الدولي.
- الديون الطويلة الأجل: وتضم الدين العام و الدين المضمون من القطاع العام إلى جانب الدين الخاص .
- الديون قصيرة الأجل .

ومن خلال دراسة هيكل الدين الخارجي لإجمالي الدول الأقل نموا يتضح لنا بأن الديون طويلة الأجل تمثل الحصة الأكبر من إجمالي الدين الخارجي، فعلى مستوى الدول الإسلامية الأقل نموا تمثل الديون الطويلة الأجل حوالي 83 % من إجمالي الديون، حيث يتكون الدين الطويل الأجل في مجمله من الدين العام و الدين المضمون من الدين العام. وتقدر نسبة استغلال ائتمان صندوق النقد الدولي بحوالي 2,3 % من إجمالي الدين الخارجي في مقابل 14,4% للديون قصيرة الأجل. وعلى الصعيد الفردي للدول الإسلامية الأقل نموا شكلت الديون الطويلة الأجل أكثر من

[1] قاعدة بيانات البيزيد التابعة لمركز مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، تاريخ الاطلاع 11-7- 2013 انظر الموقع :
http://www.sesric.org/baseind-step5-ar.php.

90 % من إجمالي الدين الخارجية، حيث تراوحت ما بين دولة بينين التي بلغ بها حجم الديون الطويلة الأجل 99،4 % من إجمالي الدين الخارجي و السودان ب 64،5 %[1].

خامسا – مؤشرات الدين الخارجي: شكل تفاقم أزمة المديونية العقبة الأساسية التي عطلت النامية و كبحت النمو الاقتصادي للدول النامية بصفة عامة، فنتيجة لضعف الأداء الاقتصادي للدول النامية اضطرت إلي المزيد من الاقتراض من اجل تغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة. وعليه نستنتج بأن كفاءة البلد المدين في الوفاء بالتزاماته الخارجية يرتبط بشكل كبير و مباشر مع قدراته و كفاءته الإنتاجة، الي جانب العائدات المحققة من وراء عملية التصدير. ومن هذا المنظور غالبا ما يستخدم مؤشر نسبة الدين إلي إجمالي الناتج المحلي كمؤشر يقيس مدى استعداد البلد للوفاء بالتزاماته الخارجية، فكلما ارتفعت هذه النسبة فذلك يعني نمو الدين الخارجي بمعدل أعلى من نمو إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يشير إلي تثاقل الدين الخارجي و بداية اختلال الجدارة الائتمانية ،وبذلك يصبح البلد معرض للتضحية بجزء من ناتجه المحلي من اجل تسديد الديون. ويستخدم أيضا مؤشر نسبة الصادرات إلي إجمالي الناتج المحلي التي تقيس مدى قدرة الصادرات على تسديد الدين الخارجي من خلال عائد العملة الصعبة المحقق من عملية التصدير. وفيما يخص الدول الإسلامية الأقل نموا كمجموعة واحدة فإن الإحصائيات تشير إلي تحقيق تحسن ملحوظ فيما يتعلق بانخفاض نسبة إجمالي الدين بالنسبة لكل من الناتج المحلي و الصادرات. وقد استطاعت الدول الإسلامية الأقل نموا أن تحد من المفروقات بينها و بين باقي الدول النامية فيما يتعلق بهذا الجانب، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم4–7 : تطور مؤشرات المديونية خلال الفترة 1990 – 2007 .

	نسبة الدين الخارجي إلي إجمالي الناتج المحلي				نسبة الدين الخارجي لإجمالي الصادرات			
	1990	2003	2005	2007	1990	2003	2005	2007
الدول الإسلامية الأقل نموا	78,6	58,5	46.4	32	647,7	310.7	204.5	138.8
الدول الإسلامية	44,9	49	36,1	30	213.2	139.3	97,1	83.86
الدول النامية	40.3	36,1	27,2	24,9	218.5	118.9	80.8	733

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على ما ورد في الجدولين أ–25 و أ – 26 الواردين في مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009، ص ص 85–86.

[1] تتعلق الإحصائيات الواردة في هذه الفقرة بسنة 2008 ، للمزيد من الاطلاع انظر : مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 2009 ، ص ص 27 – 29 .

المطلب الثالث: الأداء التنموي

تشير مختلف الإحصائيات و المؤشرات المرتبطة بالأداء التنموي إلي تدني مستويات التنمية في الدول الإسلامية الأقل نموا التي تعاني في اغلبها من مظاهر الفقر و الحرمان و سوء التغذية، ونتيجة لكل هذه الأوضاع و انعكاساتها السلبية تحتل الدول الإسلامية الأقل نموا مراتب متأخرة في مختلف المؤشرات التنموية.

أولا: التنمية البشرية: تظهر النتائج التي أوردها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حقيقة مقلقة جدا وهي أن الدول الإسلامية الأقل نموا تصنف كلها في أخر الجدول على أنها دول ذات تنمية بشرية ضعيفة جدا، وهو ما يعني حرمان الأفراد في هذه الدول من الحاجات الأساسية للحياة، مما يعكس الوضع التنموي المتردي لشعوب الدول الأعضاء الأقل نموا، حيث نجد 20 دولة من دول المجموعة يقع تريبها بين الرتبة 146 و الرتبة 186 وفقا لدليل التنمية البشرية. وقد تقدمت بنغلادش الترتيب وحلت في الرتبة 146 بدليل تنمية بشرية بلغت قيمته 0.551 سنة 2012 وجاءت النيجر في الرتبة 186 الأخيرة بقيمة دليل قدرت ب 0.304. وتبقى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي تضم اكبر عدد من الدول الأعضاء الأقل نموا تعاني من تدني مستوى الحياة في كافة المجالات، فمن بين 20 دولة المصنفة في أخر الجدول هناك 17 دولة افريقية في مقابل 3 دول أسيوية وهي : بنغلاداش، أفغانستان و اليمن.

ومن ناحية أخري يشير دليل التنمية المعدل بعامل عدم المساواة إلي حجم التغير في دليل التنمية البشرية الأساسي بفعل مختلف حالات عدم المساواة. والملاحظ أن الدول الإسلامية الأقل نموا تعاني من ارتفاع كبير في حالة عدم المساواة، حيث أن دليل التنمية البشرية يفقد الكثير من قيمته نتيجة لحالات عدم الإنصاف و المساواة، وهو ما يشير إلي وجود العديد من الفوارق في مجالات الصحة و التعليم و الدخل بين مختلف فئات و مناطق هذه الدول، وتظهر الإحصائيات أن دليل التنمية البشرية في الدول الأقل نموا يفقد أكثر من 30 % من قيمته بسبب عدم المساواة. كما تظهر الإحصائيات ارتفاع حالات التمييز ضد المرأة في كل الدول الأقل نموا الإسلامية، ولا تزال المرأة تعاني من مختلف أوجه الحرمان وخاصة في مجال الصحة و سوق العمل، ونشير في هذا الجانب إلي أن دليل الفوارق بين الجنسين في كل الدول الإسلامية الأقل نموا يعتبر الأعلى على المستوى العالمي إذ يتراوح ما بين 0,518 في بنغلاداش و 0,747 باليمن في حين أن معدل الفوارق بين الجنسين الخاص بالعالم و الدول الأقل نموا يقدر ب 0,463 و 0,56 على التوالي[1].

والجدول التالي يشير إلي ترتيب الدول الإسلامية الأقل نموا وفقا لدليل التنمية البشرية و دليل الفوارق بين الجنسين.

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2013، ص 171.

الجدول رقم 4 – 8 : ترتيب الدول الإسلامية الأقل نموا وفقا لأدلة التنمية البشرية الخاصة بسنة 2012

	دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة		دليل الفوارق بين الجنسين	
	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
بنغلاداش	146	0,515	95	0,374	111	0,518
السنغال	154	0,474	105	0,315	115	0,54
موريتانيا	155	0,467	107	0,306	139	0,643
توغو	159	0,459	108	0,305	122	0,566
اليمن	160	0,458	106	0,31	148	0,747
أوغندا	161	0,465	110	0,303	110	0,517
جيبوتي	164	0,445	114	0,285	–	–
غامبيا	165	439	–	–	128	0,594
البنين	166	0,436	118	0,28	135	0,618
جزر القمر	169	0,429	122	0,265	138	0,632
السودان	171	0,414	–	–	129	0,604
أفغانستان	175	0,374	–	–	147	0,712
غينيا بيساو	176	0,364	127	0,251	143	0,651
سيراليون	177	0,359	129	0,21	139	0,643
غينيا	178	0,355	126	0,217		–
مالي	182	0,344	–	–	141	0,649
بوركينافاسو	183	0,343	124	0,226	136	0,609
ا لتشاد	184	0,34	130	0,203	–	–
موزمبيق	185	0,327	125	0,22	125	0,582
النيجر	186	0,304	131	0,2	146	0,707

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013.

تشير العلامة (–) إلي عدم وجود إحصائيات.

يتضح من خلال الجدول السابق أن الدول الإسلامية الأقل نموا تحتل المراكز المتأخرة في العالم من حيث دليل التنمية البشرية، وهو ما يعكس تدني الظروف الصحية و التعليمية و المعيشية لعدد كبير من الأفراد في هذه الدول،ويمكن عرض ذلك وفق ما يلي :

- **الظروف التعليمية:** في الجانب التعليمي لا يزال العديد من البالغين يعانون من الأمية في اغلب الدول الإسلامية الأقل نموا حيث يتراوح معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدي البالغين في هذه الدول بين 25,31% بغينيا و 75,59% بجزر القمر، في حين أن المعدل العالمي للإلمام بالقراءة و الكتابة يقدر ب 84,08 %. وينعكس هذا الواقع السلبي في الجانب التعليمي من خلال تواضع حجم الإنفاق الحكومي على القطاع التعليمي ففي الوقت الذي يبلغ فيه المتوسط العالمي للإنفاق على التعلم 6,5 % من إجمالي الناتج المحلي، لا يزيد حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول الإسلامية الأقل نموا 1,7 %، وذلك ما يفسر انخفاض الجانب التعليمي في هذه الدول خاصة إذا علمنا بأن الناتج المحلي لهذه الدول متواضع أصلا مما يعني تواضع حجم الاعتمادات المخصصة لتعزيز الجانب التعليمي.
- **الظروف الصحية:** فيما يتعلق بالظروف الصحية تسجل الدول الإسلامية الأقل نموا معدلات مرتفعة فيما يخص معدل وفيات الأطفال لكل 1000 مولود حي، ويتراوح هذا المعدل في الدول الإسلامية الأقل نموا بين 36,7 % في بنغلاداش و 119,2 % بسيراليون في مقابل 37,60 % كمعدل عالمي. ونفس الآمر ينطبق على معدل العمر المتوقع عند الميلاد حيث أن كل الدول الإسلامية الأقل نموا سجل بها معدل يقل عن المتوسط العالمي المقدر ب 69,92 سنة، ويتراوح العمر المتوقع عند الميلاد في الدول الإسلامية الأقل نموا بين 47,88 سنة بسيراليون و 68,99 سنة بنغلاداش. و الملاحظ في هذا الجانب هو تواضع حجم الاعتمادات التي تخصصها حكومات الدول الإسلامية الأقل نموا لفائدة القطاع الصحي حيث لا تتجاوز 1,7 % من إجمالي الناتج المحلي بينما يقدر المتوسط العالمي ب 6,5 %. ونتيجة لكل هذه الظروف يتوجب على الدول الإسلامية الأقل نموا بذل مجهودات اكبر من اجل تعزيز القدرات البشرية التي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية[1].

والي جانب كل ذلك يجب أن نشير إلي انه بالرغم من تحسن اتجاه دليل التنمية البشرية في الدول الإسلامية الأقل نموا الذي ارتفع من 0,26 إلي 0,43 خلال الفترة 2000 – 2011 إلا انه يتوجب على هذه الدول انتهاج سياسات تنموية شاملة تهدف إلي تعزيز القدرات البشرية والحد من مختلف أوجه الحرمان حتى تقترب أكثر من معدل التنمية البشرية العالمي المقدر ب 0,68، حيث تشير الإحصائيات العالمية المتعلقة بالتنمية البشرية إلي تأخر كبير للدول الإسلامية الأقل نموا مقارنة بباقي الدول الإسلامية و دول العالم الأخرى، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

[1] انظر للمزيد من التفصيل حول بيانات الدول الإسلامية الأقل نموا في الجانب الصحي و التعليمي الملحق رقم 2 .

الجدول رقم 4–9: أدلة التنمية الاجتماعية

	دليل التنمية البشرية		نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي		نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي
	2000	2011	2006	2010	2010 – 2006
الدول الإسلامية الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية	0,48	0,55	2,2	2,6	2,6
دول إفريقيا جنوب الصحراء	0,35	0,4	1,5	2,6	2
الدول الإسلامية الأقل نموا	0,26	0,43	1,6	1,7	1,7
العالم	0,62	0,68	5,7	6,5	6,5

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد ما ورد في التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية 1433هـ.

ثانيا – الفقر: تشير الإحصائيات أن عدد الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار في اليوم سيبلغ 883 مليون شخص في العالم سنة 2015 ، وذلك بعد أن كان عددهم يقدر ب 1,4 مليار و 1,8 مليار خلال سنتي 2005 و 1990 على التوالي، وعلى مستوى الدول الإسلامية فإن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع تراجع من 41 % سنة 1990 ليبلغ 31 % سنة 2010، ورغم ذلك تسجل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أرقام مخيفة حيث يبلغ عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بها 56 %، وفي سنة 2010 بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون على اقل من 1,25 دولار 350 مليون شخص في إجمالي الدول الإسلامية يتركز اغلبهم في الدول الأقل نموا، وعلى المستوى الفردي فإن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تعاني من شدة كبيرة في فقر الدخل تصل إلي مستوى 61,9 % من إجمالي السكان في التشاد و 59,6 % في الموزمبيق، وعلى هذا الأساس فإن الهدف الأساسي للتنمية في هذه الدول يتمثل في الحد من الفقر و الحرمان من خلال تعزيز الأنشطة المدرة للدخل، لأنه نتيجة لمحدودية الموارد في هذه الدول وضعف أدائها الاقتصادي فإن مستوى معيشة الأفراد متدهورة في جميع المجالات[1].

وبجانب فقر الدخل فإن الدول الإسلامية تعاني من ارتفاع كبير في نسبة السكان الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد تزيد حدته عن 33 %. حيث تتراوح قيمة الفقر المتعدد الأبعاد ما بين 0,139 بجيبوتي و 0,642

[1] انظر للمزيد من التفصيل حول الفقر في الدول الإسلامية، التقرير السنوي لصندوق التضامن الإسلامي 2011 .

بالنيجر، ونشير إلي أن 15 دولة من أصل 19 دولة إسلامية اقل نموا توفرت بها الإحصائيات يتجاوز فيها مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد 0,3 وهو ما يوضح تعدد حالات الحرمان التي يعاني منها سكان هذه الدول، وذلك مما يستوجب دفع مسار التنمية الشاملة للحد من مختلف أوجه الفقر المتعدد الأبعاد. والجدول التالي يشير لمختلف مؤشرات الفقر في الدول الإسلامية الأقل نموا.

الجدول رقم4– 10: الفقر المتعدد الأبعاد في الدول الإسلامية الأقل نموا

	دليل الفقر متعدد الأبعاد		نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار في اليوم
البلد	السنة	القيمة	2011- 2002
بنغلاداش	2007	0,292	43,3
السنغال	2010/2011	0,434	33,5
موريتانيا	2007	0,356	23,4
توغو	2006	0,286	18,8
اليمن	2006	0,283	17,5
أوغندا	2011	0,32	51,5
جيبوتي	2006	0,139	18,8
غامبيا	2006/2005	0,324	43,3
البنين	2008	0,412	47,3
جزر القمر	2005	0,334	-
غينيا بيساو	2007	0,485	-
سيراليون	2008	0,439	53,4
غينيا	2005	0,506	50,4
مالي	2006	0,568	50,4
بوركينافاسو	2010	0,535	44,6
التشاد	2003	0,344	61,9
موزمبيق	2009	0,512	59,6
النيجر	2006	0,642	-
الصومال	2006	0,514	-

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية 2013

(-) تشير إلي أن المعلومات غير متوفرة.

ثالثا– الأمن الغذائي: يندرج تحسين التغذية ضمن صلب الأهداف الإنمائية للألفية، حيث التزم المجتمع الدولي بضرورة تخفيض عدد الذين يعانون من نقص التغذية في العالم إلي النصف خلال الفترة 1990- 2015، ونتيجة لذلك فإن الدول الأقل تبذل كافة الجهود من اجل التوصل إلي تخفيض عدد الذين يعانون من سوء التغذية، ولكن خلال الفترة التي أعقبت الأزمة العالمية وشهدت ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية ازداد عدد الذين يعانون من سوء التغذية، حيث ارتفع العدد ليصل إلي حوالي 1,02مليار شخص سنة 2009 يتوزعون بشكل أساسي في منطقة أسيا وإفريقيا، وفيما يتعلق بالدول الإسلامية فيقدر عدد الدين يعانون من سوء التغذية ب 48 % وذلك نظرا لأن اغلب دول إفريقيا جنوب الصحراء هم دول أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

اتجاهات إنتاج الغذاء: خلال الفترة 2000- 2007 ارتفع معدل نمو الغذاء بشكل لافت نتيجة التحسينات التي طرأت على إدارة التربة، طرق الإنتاج، مكافحة الآفات، استخدم التقنيات و الأجهزة الحديثة، وقدر معدل نمو إنتاج الأغذية في الدول الأقل نموا خلال هذه الفترة ب 19 %.

تجارة الأغذية: ساهمت الدول الأقل نمو بحصة معتبر من تجارة الأغذية تقدر ب 27.5 مليار دولار في سنة 2008، وتساهم الدول الإسلامية الأقل نموا بنحو الثلثين منها، حيث تركز صادرات الغذاء في 4 دول أساسية وهي: بنغلاداش :26 %، أوغندا :23 %، السنغال 19 %، اليمن، 10%[1].

وتظهر حركة الواردات أيضا اتجاه بالارتفاع في جميع الدول الأقل نموا و من ضمنها الدول الإسلامية، حيث ارتفع حجم واردات الدول الإسلامية الأقل نموا من 3.2 مليار دولار سنة 2000 إلي 13.6 سنة 2008، وكما هو الحال بالنسبة للصادرات فإن واردات الغذاء في الدول الأقل نموا تتركز بصفة كبيرة في الدول الأعضاء الأقل نموا بنسبة 72 %.

الحرمان من الغذاء: مع استمرار معاناة ملايين البشر في مختلف المناطق في العالم من سوء التغذية، تزداد المخاوف من ارتفاع معدلات سوء التغذية في الدول الإسلامية الأقل نموا حيث قدر عدد الذين يعانون من سوء التغذية في الدول الأقل نموا ب 89 مليون خلال الفترة 2004 – 2006، وهو ما يعني زيادة حجم الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في الدول الإسلامية الأقل نموا مقارنة بالفترة 1990 – 1992 حيث كان يبلغ عددهم 85 مليون شخص، الأمر الذي يستدعي تدخل كافة الجهات المعنية من دول أعضاء وهيئات إقليمية وعالمية للحد من ظاهرة انتشار سوء التغذية، وذلك بالنظر لأثارها السلبية على المستوى الصحي مما يؤدي إلى انتشار الأمراض و ارتفاع معدل الوفيات.وعلى المستوى الفردي تشير الإحصائيات المتعلقة بالجوع على مستوى العالم إلى معانة كل الدول الإسلامية الأقل نموا بنسب مخيفة حيث تصنف 9 دول ضمن فئة الدول التي تعاني من الجوع المخيف في حين تصنف باقي الدول الأخرى ضمن فئة الدول التي تعاني من الجوع الخطير، والجدول التالي يوضح تطور حالة الجوع في الدول الإسلامية الأقل نموا.

[1] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009، ص ص 41 – 52 .

الجدول رقم 4 – 11 : تطور حالة الجوع في الدول الإسلامية الأقل نموا

الوحدة: نسبة مئوية

الدولة	1990	1996	2001	2012	حالة الجوع
تشاد	39,3	35,6	30,4	28,3	
جزر القمر	22,2	26,9	29,7	25,8	
سيراليون	22,7	30,1	30,1	24,7	
اليمن	29	27,6	27,9	24,3	
بنغلاداش	37,9	36,1	27,8	24	مخيف 20 - 29,9
موزمبيق	35,5	30,7	28,8	23,3	
النيجر	36,4	35,9	30,5	22,3	
جيبوتي	30,8	25,7	25,3	22,3	
السودان	28,7	24,5	25,9	21,5	
توغو	26,4	22	22,3	19	
غينيا بيساو	20,7	20,8	21,4	18,4	
بوركينافاسو	23,5	22,4	21,8	17,2	
غينيا	22,4	20	21,6	16,6	
مالي	27,8	26,3	23	16,2	
أوغندا	18,7	20,3	17,3	16,1	خطير 10 - 19,9
غامبيا	16,2	20,1	16,3	15,6	
بنين	21,3	20,1	16,8	14,6	
السنغال	18,3	19,6	19,2	13,7	
موريتانيا	22,6	26,7	16,6	11,1	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم 2 – 2 الوارد في التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية 1433 هـ، ص 23.

خلاصة:

يتميز المنهج الإسلامي للتنمية بكونه يعالج مختلف الجوانب المرتبطة بالتنمية من خلال النواحي المادية و الروحية وفقا لمبدأ الاستخلاف على أساس قاعدة التسخير، حيث أن عمارة الأرض في الدنيا هي ضمانة للنجاة و السعادة في الآخرة بالنسبة للفرد المسلم ، وبما أن الدول الإسلامية تجابه تحديات تنموية متعددة فالمطلوب منها أولا هو صياغة نموذج تنموي يتوافق مع الإطار العام للشريعة و يأخذ بعين الاعتبارات كل المتطلبات و التحديات التنموية .

إن حالة التباين الكبير من حيث الأداء التنموي بين مختلف الدول الإسلامية ترجع بشكل أساسي إلي الابتعاد عن المنهج الإسلامي للتنمية الذي يحث على تعزيز قيم ومعاني التكافل و التعاون بين أفراد المجتمع المسلم، وذلك من خلال عدة آليات بينتها النصوص القرآنية و السنة النبوية المطهرة، وبهذا فإن المنهج الإسلامي للتنمية سبق النموذج المعتمد حاليا ضمن نطاق مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية الذي يجعل من عملية التنمية مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي.

ورغم كل هذه الوقائع فإن الدول الإسلامية لازالت بعيدة عن تحقيق أدنى الانجازات فيما يتعلق بالتعاون في مجال التنمية و الاقتصاد، ونتيجة لكل ذلك لا تزال مجموعة كبيرة من الدول الإسلامية الأقل نموا تجابه تحديات كبيرة تتمثل أساسا في ضمان الحد الأدنى من أساسيات الحياة لمواطنيها، وعلى هذا الأساس فإننا نؤكد على ضرورة تفعيل آليات التعاون بين مختلف الدول الإسلامية من اجل إقامة مبادرات حقيقية و واقعية كفيلة بمساعدة الدول الأقل نموا على مجابهة مختلف العقبات .

وبما أن الدول الإسلامية تتميز ببعض الخصوصيات التي تتيح لها فضاء أوسع لتعبئة الموارد المالية من خلال مختلف أساليب وطرق التمويل الإسلامية التي تمتد لتستوعب كل النشاطات والقطاعات وتلبي مختلف الحاجيات و المتطلبات على الصعيد الفردي والجماعي، وذلك من خلال تعدد القنوات التمويلية المتاحة في ظل التشريع الإسلامي التي يتحقق من خلالها التكامل الأفقي بين مختلف أفراد المجتمع الإسلامي، والتكامل العمودي بين مختلف الأفراد و هيئات الدولة. وضمن هذا الإطار يجب العمل على دعم العملية التنموية بموارد مالية مستغلة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية السمجاء، وذلك عن طريق إيجاد مؤسسات مالية ومصرفية إسلامية تعمل على تمويل مختلف المشروعات والنشاطات في مختلف الدول الإسلامية.

الفصل الخامس: جهود البنك الإسلامي للتنمية في دعم الدول الأقل نموا.

تمهيد

نظرا للظروف الحرجة التي تعانيها الدول الإسلامية الأقل نموا في ظل محدودية الموارد الطبيعية و البشرية وضعف الأداء الاقتصادي فإن التحديات التنموية التي تواجه هذه الدول تتفاقم باستمرار، ويزداد الأمر صعوبة مع انعدام الموارد المالية الضرورية لمجابهة هذه التحديات حيث تعتمد إجمالي الدول الأقل نموا على التدفقات المالية الخارجية في شكل قروض و مساعدات إنمائية بشكل خاص كمصدر أساسي لتمويل التنمية. وبما أن استفادة الدول الأقل نموا من هذه المصادر مرهون بمدى استجابتها للشروط المجحفة التي تضعها الدول المتقدمة و المؤسسات التنموية الدولية، فقد أصبح من الضروري تفعيل آليات التضامن الإسلامي من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي و التجاري بين مختلف الدول الإسلامية بهدف مساعدة الدول الأقل نموا على تحقيق تقدم في مسار التنمية. وضمن هذا الإطار جاءت مباحث هذا الفصل لتبحث في الجهود التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية في دعم الدول الأقل نموا وذلك وفق ما يلي :

- **المبحث الأول: تطور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.**
- **المبحث الثاني: برامج و آليات الحد من الفقر ضمن إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.**
- **المبحث الثالث : التحديات الإنمائية التي تواجه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.**

المبحث الأول:تطور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يعتبر البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة تنموية متعددة الأطراف تعمل على دفع مسار التنمية في الدول الأعضاء حيث ينطلق من أحكام وقيم الشريعة في صياغة وتنفيذ مختلف البرامج و العمليات التنموية الموجهة للدول الأعضاء، كما يولي البنك الإسلامي للتنمية أهمية خاصة للدول الأعضاء الأقل نموا بالنظر لحالة الفقر و الحرمان الذي يعانيه سكان هذه الدول، ويعمل البنك الإسلامي للتنمية ضمن إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تطوير و توسيع برامج التنمية و الحد من الفقر في الدول الأعضاء الأقل نموا بشكل مستمر.

المطلب الأول: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

نظرا لتعدد أدوار البنك الإسلامي للتنمية وتعقدها، فقد قام البنك بإنشاء مجموعة من المؤسسات ليشكل بذلك ما يسمي بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية التي تمثل مؤسسة مالية إنمائية متعددة الأطراف تضم الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

أولا – الإطار العام لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية: تتألف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمس مؤسسات مهمة تتفاعل فيما بينها و يكمل بعضها البعض من اجل خدمة الدول الأعضاء و الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية في مختلف المجالات التنموية. والشكل التالي يوضح مكونات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

الشكل رقم 5-1 : مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

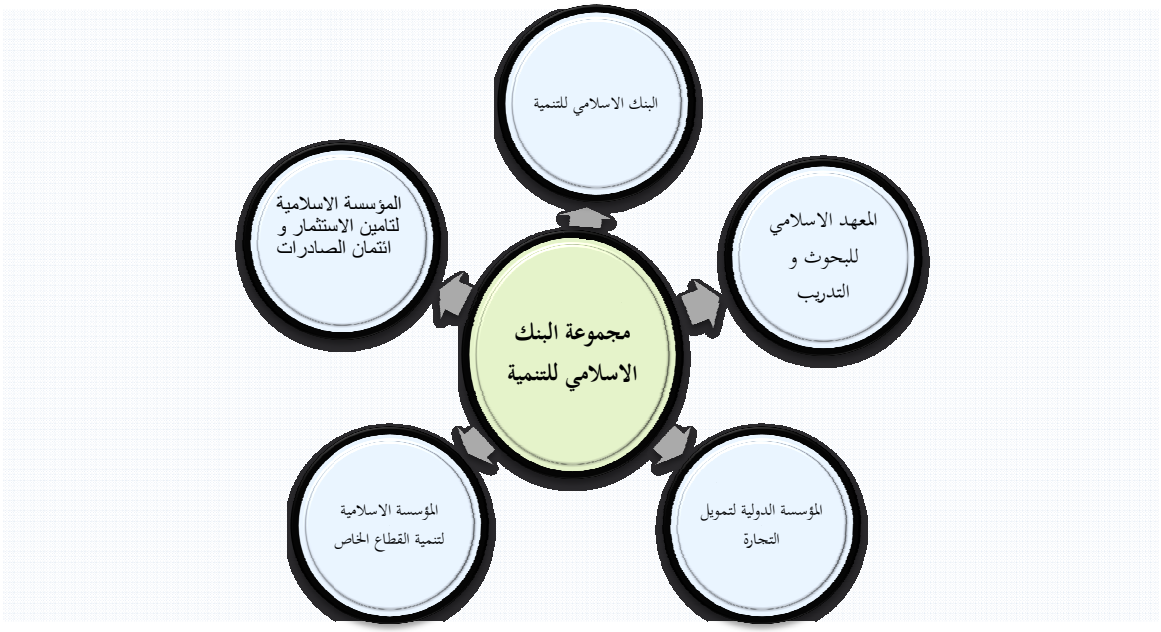

المصدر : البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز 2012، ص 5 .

وتعمل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تنمية الدول الأعضاء ضمن إطار عريض من الأنشطة و العمليات و البرامج المتخصصة و المتكاملة، أهمها ما يلي : المساعدات الإنمائية للحد من الفقر، المساعدات الفنية لبناء القدرات، تمويل المشاريع في القطاعين العام و الخاص، تعزيز التعاون الاقتصادي و التجاري بين الدول الأعضاء، تمويل المشاريع المتوسطة و الصغيرة، تمويل التجارة، توفير الخدمات التأمينية الخاصة بالاستثمار و الصادرات، توفير الخدمات المعلوماتية، تفعيل البحوث العلمية و برامج التدريب و التأهيل ...الخ[1].

1- الإطار الاستراتيجي : بهدف رفع كفاءة الخدمات المقدمة للدول الأعضاء تبنى البنك الإسلامي للتنمية سنة 1424هـ إستراتيجية جديدة بعنوان "**الإطار الاستراتيجي لمجموعة البنك**"، حيث حدد الإطار الاستراتيجي العناصر الأساسية لمجموعة البنك المتمثلة في : المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب و البنك الإسلامي للتنمية باعتباره قائد لمسيرة التنمية. وفي إطار هذه الإستراتيجية وضع البنك تصوراً لتعاونٍ وتنسيقٍ أكبر بين أعضاء المجموعة لضمان تكامل جهودها وتحقيق الأثر التنموي الجماعي الأمثل في الدول الأعضاء. ومن خلال هذا الإطار الاستراتيجي تم تحديد الأهداف الإستراتجية على المدى المتوسط ومجالات أولوياته، كما تم صياغة رؤية البنك و القيم التي يعمل وفقها و ذلك وفق ما يلي[2]:

2- الرؤية: يقوم البنك بالدور القيادي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء وفي المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3- الرسالة: تلتزم مجموعة البنك بتخفيف حدة الفقر وتعزيز كل من التنمية البشرية، العلوم والتقنية، الاقتصاد الإسلامي، العمل المصرفي الإسلامي و التعاون بين الدول الأعضاء عن طريق العمل مع الشركاء التنمويين.

4- القيم الجوهرية : تتمثل القيم الجوهرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية فيما يلي :

- الأداء الممتاز في كل الأنشطة وفي التعامل مع العملاء والشركاء؛
- الاستجابة لحاجات العملاء بأسلوب قائمٍ على مراجعة الأداء والسعي لتحسينه، والعزم على تقديم الخدمة الأفضل؛
- النزاهة من خلال التحلي بأعلى درجات الإخلاص والصدق والإنصاف؛
- التفاني في خدمة العملاء بعزم مصحوب بالإبداع والمبادرة؛

[1] Islamic Development Bank **, Islamic Development Bank group in brief 2013** , P 1 .

[2] البنك الإسلامي للتنمية، **الإطار الاستراتيجي**، تاريخ الاطلاع 2013/11/13 من الموقع:

http://www.isdb.org/irj/portal/anonymous?NavigationTarget=navurl://31447647c347cd80784a305e0c2d1d24

- تمكين الموظفين والكيانات المعنية عن طريق تخويل السلطة والمسؤولية إليهم و غرس روح العمل الجماعي.

5- الأهداف: من خلال هذه الإستراتجية تم تحديد الأهداف ذات الأولوية لعمل مجموعة البنك المتمثلة أساسا فيما يلي:

- تعزيز الصناعة والمؤسسات المالية الإسلامية؛
- العمل من اجل الحد من الفقر بمفهومه الموسع ؛
- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

6- مجالات الأولوية: من اجل تحقيق الأهداف المسطرة حدد الإطار الاستراتجي عدد من المجالات ذات الأولوية في نشاط البنك الإسلامي للتنمية و مجموعته، وذلك وفق ما يلي :

- العمل على تحقيق و تعزيز التنمية البشرية؛
- العمل من اجل تنمية الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي؛
- الاهتمام أكثر بتنمية البنية الأساسية؛
- العمل على تعزيز و توسيع التجارة البينية للدول الأعضاء؛
- القيام بمختلف المبادرات و الإجراءات من اجل تنمية القطاع الخاص؛
- الاهتمام أكثر بمجال البحوث والتطوير في مجالات الاقتصاد والعمل المصرفي والتمويل الإسلامي.

ثانيا- البنك الإسلامي للتنمية: يمثل البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة تنموية متعددة الأطراف تضم في عضويتها دول الجنوب الإسلامية، ويهدف بشكل أساسي إلي دعم جهود التنمية في الدول الأعضاء من خلال توفير الموارد المالية و إعداد وتنفيذ البرامج التنموية وفق ما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1- نشأة البنك الإسلامي للتنمية: أعلنت عدة دول إسلامية عن رغبتها في إنشاء بنك إسلامي دولي بغرض تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية، وقد برزت هذه الرغبة من خلال البيان الذي أصدره وزراء مالية الدول الإسلامية عقب اجتماعهم في مدينة جدة السعودية في شهر ذي القعدة من العام **1393** هجري الموافق ل **15ديسمبر1973**، وفي سنة **1974** وقعت خمس وعشرون دولة إسلامية على اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، وفي شهر رجب من العام **1395** هجري الموافق ل جويلية **1975** انعقد الاجتماع الافتتاحي لأول مجلس للمحافظين في مدينة الرياض السعودية، وبهذا تم افتتاح البنك رسميا في **15شوال 1375 الموافق** 20 **أكتوبر 1975** [1]. و يتطلّع "البنك الإسلاميّ للتنمية" إلى أن يكون بحلول عام 1440هـ (2020م) بنكاً إنمائيّاً عالميَّ الطراز، إسلاميَّ المبادئ؛ وأن يكون قد ساهم كثيراً في تغيير وجه التنمية البشريّة الشاملة في العالَم الإسلاميّ وساعد هذا العالَم على استعادة كرامته.

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1421**هـ، ص 6 .

2- العضوية في البنك : يحق لكل دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي أن تصبح عضو في البنك الإسلامي للتنمية بشرط أن تدفع حصة مساهمتها في البنك وفق ما يقرره مجلس المحافظين، وأن تقبل ما يمكن أن يقرره مجلس المحافظين من شروط و أحكام[1]. ولغاية 1432 هـ بلغ عدد الدول الأعضاء بالبنك 56 دولة تتوزع بين اكبر قارات العالم : أسيا، إفريقيا، أوروبا،أمريكا اللاتينية .

3- الهدف الأساسي للبنك :يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلي دعم الدول الأعضاء و الأقليات المسلمة وفق ما يتوافق مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية في مجال:

- النهوض بالتنمية البشرية الشاملة و خاصة في مجال التخفيف من وطأة الفقر و تحسين الصحة والتعليم؛
- تعزيز مبادئ الحم الرشيد؛
- دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء مجتمعة و منفردة؛
- دعم و مساعدة الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية في مختلف المجالات التنموية.

4- الهيكل الإداري :يتمثل الهيكل الإداري للبنك الإسلامي للتنمية بصفة عامة من:

- **مجلس المحافظين** :كل دولة عضو في البنك تكون ممثلة في مجلس المحافظين بمحافظ ومحافظ مناوب، ويعقد مجلس المحافظين اجتماعات دورية مرة كل سنة ينظر من خلالها في حصيلة نشاط البنك للسنة السابقة و يضع خطط وسياسات البنك للسنة المقبلة.
- **مجلس المديرين التنفيذيين** : يتكون من ثمانية عشر عضوا، تسعة منهم دائمون معينون من قبل الدول التسعة المالكة لأكبر عدد من الأسهم*، والتسعة الباقين ينتخبون من قبل جميع المحافظين باستثناء محافظين الدول التسعة المالكة لأكبر عدد من الأسهم، وتقدر مدة العضوية في المجلس بثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويجتمع مجلس المديرين التنفيذيين كلما استدعت الضرورة حيث يقوم بمتابعة ومراقبة وتقييم مختلف نشاطات البنك[2]، ولتسهيل القيام بهذه المهام ينبثق عن مجلس المديرين التنفيذيين عدة لجان دائمة وخاصة**.

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي1432 هـ**، ص 2 .

* الدول التسعة المالكة لأكبر حصص الاكتتاب لغاية 30 ذو الحجة 1432 – 25 نوفمبر 2011 - هي كما يلي حسب حصة الاكتتاب التنازلية : العربية السعودية 23,61 % ، ليبيا 9،47 %،ايران8،28 %، نيجريا 7،69 %، الإمارات 7,54 %، قطر 7،21 %،مصر 7،1 %،تركيا 6،48 %، الكويت **5،48 %**. **انظر للمزيد من التفصيل** :
Islamic Development Bank **, Islamic Development Bank group in brief 2013** , P 4 .

[2] جنيقياق كوس بروكيه ، ترجمة مصطفى الجبزي، **التمويل الإسلامي** ، الدار العربية للعلوم ط1 ، بيروت 2011 ، ص 174 .

** هناك لجان دائمة تتمثل أساسا في **اللجنة المالية والإدارية التي** تساهم في اتخاذ كافة القرارات المتصلة بالإدارة والمالية كما تساعد في دراسة ووضع الخطط والسياسات التي تشكل الأساس لإعداد الميزانية الإدارية للبنك، **و لجنة برنامج تمويل الصادرات** فإنها تقوم بدراسة واعتماد العمليات وفق ما هو مخول لها، **أما لجنة المراجعة** فهي مكلفة بالنظر في تقرير المراجعين الخارجيين لحسابات البنك كما تستعرض لجنة المراجعة الداخلية التقارير الخاصة بمختلف العمليات، أما اللجان الخاصة فهناك عدد معتبر منها اللجنة الخاصة لمحفظة البنوك الإسلامية واللجنة الخاصة المعنية بالدول الأعضاء الأقل نموا...الخ، وتجتمع كل اللجان الخاصة لتقييم العمليات والمهام الموكلة لها، للمزيد انظر تقرير التقرير السنوي للبنك 1421 هجري ص 313.

- **رئيس البنك** :ينتخب من قبل مجلس المحافظين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد يقوم خلالها برئاسة الجهاز الإداري للبنك ومجلس المديرين التنفيذيين، ويساعد رئيس البنك ثلاث مدراء مساعدين للمالية و الدعم المؤسسي و العمليات.

5- رأس مال البنك: يبلغ رأس مال البنك الإسلامي المصرح به 30 مليار دينار إسلامي، ويقدر رأس المال المصدر ب 18 مليار دينار إسلامي اكتتب منه 17,8 مليار دينار إسلامي دفع منه 4,4 مليار دينار إسلامي لغاية 1432هـ [1]. ويعتبر الدينار الإسلامي الوحدة الحسابية للبنك الإسلامي للتنمية و هو يعادل وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة.وتعتبر السنة الهجرية هي السنة المالية للبنك.

6- مقر البنك : المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية يقع في مدينة جدة السعودية، وتوجد أيضا أربع مقرات إقليمية موزعة بين قارتي أسيا و إفريقيا وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 5-2 :المكاتب الإقليمية للبنك الإسلامي للتنمية

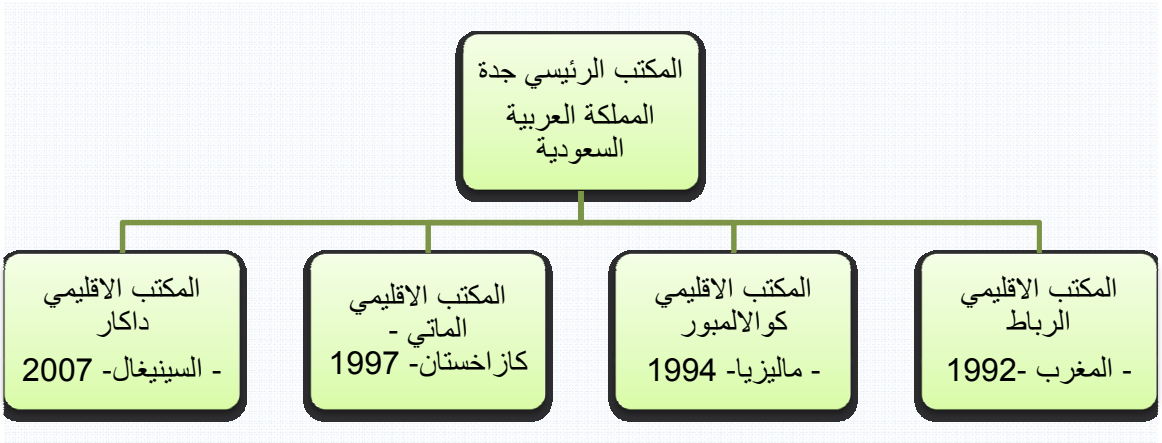

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما ورد في:

Islamic Development Bank , Islamic Development Bank group in brief2013 , P 2 .

ومنذ تأسيس البنك الإسلامي للتنمية تميز بثلاث سمات أساسية جعلته يواجه تحديا كبيرا في تلبية مختلف المتطلبات التنموية للدول الأعضاء و المجتمعات المسلمة خلال مسيرته الحافلة، هذه المميزات هي[2]:

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1433 هجري – 2012 ميلادي –** ، ص 1 .

[2] بشير عمر محمد فضل الله ،" **تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية** " و التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية ، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، منتدى الفكر الإسلامي جدة ـ المملكة العربية السعودية 13 ربيع الأول 1427هـ الموافق 11 ابريل 2006م، ص ص 4 – 5 .

- الالتزام في جميع الأعمال و الأنشطة بأحكام الشريعة الإسلامية نظرا لكونه يعمل جاهدا من اجل تعزيز صناعة الصيرفة الإسلامية في شتى أنحاء العالم عبر كل الوسائل الممكنة، حيث ساعد في إنشاء العديد من البنوك الإسلامية من خلال المساهمة في رؤوس أموالها وتقديم العون الفني.
- يعتبر البنك نموذجاً فريداً للتعاون بين 56 دولة من دول الجنوب ضمن إطار أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة و أن الجزء الأكبر من رأس مال البنك مدفوع من قبل دول هي ذاتها من دول الجنوب و تهدف لمساعدة غيرها من الدول الأقل نمواً.
- تمثل الدول الأقل نمواً نحو نصف عضوية البنك مما يعني ضرورة إعطاء الأولوية القصوى لقضية التخفيف من حدة الفقر من خلال العمل على مساعدة هذه الدول من أجل تسريع نسق نموها وفق ما يضمن استهداف الفئات الأكثر حرمانا .

ثالثا– المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص : بهدف دعم المشاريع الاستثمارية ودعم المستثمرين والمؤسسات الصناعية والخدمية في الدول الأعضاء تم إنشاء المؤسسة الإسلامية لدعم القطاع الخاص ضمن إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وتهتم المؤسسة بدعم و تفعيل القطاع الخاص ليساهم بجانب القطاع العام من اجل إعطاء دفعة قوية لاقتصاد الدول الأعضاء. ونشير إلي أن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التي تضم في عضويتها حاليا 52 دولة تم إنشاؤها في رجب من العام 1420 هجري – نوفمبر1999– ، حيث بلغ رأس المال المصرح به 2 مليار دولار بعد أن كان 1 مليار دولار عند التأسيس، ويبلغ رأس المكتتب به 806,64 مليون دولار أمريكي دفع منه 565,81 مليون دولار لغاية 1433هـ . وتلعب المؤسسة دور أساسي في ترقية وتطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء من خلال توفير التمويل لمشاريع القطاع الخاص وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية عن طريق تشجيع إنشاء وتوسيع وتحديث قطاعات الصناعة والخدمات،كما تقدم النصح و المشورة للحكومات و المنظمات الخاصة وذلك لتشجيعهم على إنشاء وتوسيع وتحديث قطاعات الصناعة والخدمات. وتستخدم المؤسسة الصيغ التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومنها على وجه الخصوص[1]:

- **التمويل الآجل مثل الإجارة والإست صناع والبيع لأجل.**
- **المساهمة في رأس المال.مثل المضاربة.**

وتهدف المؤسسة بشكل أساسي إلي تفعيل القطاع الخاص في الدول الأعضاء ليساهم في المسار التنموي، وذلك من خلال:

- **تعظيم وتوسيع الفرص أمام مؤسسات القطاع الخاص في الدول الإسلامية للوصول إلي الأسواق المالية الإسلامية.**

[1] البنك الإسلامي للتنمية ، **التقرير السنوي 1421 هـ**، ص 290 .

- **توفير الخدمات والمنتجات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لفائدة القطاع الخاص في الدول الأعضاء.**

ولتفعيل نشاط المؤسسة و إدماج أنشطة القطاع الخاص في كيان واحد تم إلحاق صندوق حصص الاستثمار الذي أسس سنة 1989 وكان يهدف لتعبئة الموارد الإضافية للبنك المتمثلة في مصدر ربح الاستثمار في السوق، وذلك بهدف تعزيز جهود البنك ودعم عملياته الموجهة لفائدة الدول الأعضاء. وتقوم فلسفة عمل الصندوق على أساس تمويل المشاريع التنموية في الدول الأعضاء وفق الصيغ التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتختلف هذه الصيغ بحسب فترة سدادها إلي:التمويل المتوسط والطويل الأجل من خمسة إلي عشرة أعوام، والتمويل قصير الأجل من 6 إلي 24 شهر، وقدم الصندوق مختلف التمويلات وفق ثلاث أشكال أساسية ، وهي:

- **التمويل المباشر** :حيث يقوم الصندوق بتمويل مختلف العمليات من موارده الخاصة.
- **التمويل المشترك** :حيث يتم تمويل مختلف العمليات من طرف الصندوق مع باقي نوافذ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.
- **التمويل الجماعي**:حيث يتم تمويل العمليات من طرف الصندوق و مختلف نوافذ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التمويلية للدول الأعضاء.

وقد لعب صندوق حصص الاستثمار دورا مهما في تمويل مختلف المشاريع التنموية في الدول الأعضاء، إذ يقوم بتمويل مشاريع إنتاج الكهرباء وتوفير المياه، كما يمول أيضا مشاريع متعلقة بالصناعات الثقيلة والخفيفة إضافة لمشاريع ترتبط بقطاع المحروقات.

وخلال الفترة 1420 هـ - 1432هـ اعتمدت **المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص** إجمالي تمويل لفائدة القطاع الخاص قدرت ب 2,2 مليار دولار شملت 219 مشروع و استفاد من هذا التمويل 36 دولة[1]. وخلال سنة1433 هـ اعتمدت المؤسسة مشاريع استفادت منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للدول الأعضاء بقيمة 167 ملون دولار وذلك بهدف الحد من الطالة و الفقر. وتعتمد إستراتيجية البنك على توسيع نطاق قنوات المالية الإسلامية في الدول الأعضاء حتى يستفيد منها المزيد من العملاء للمساهمة بشكل فعال في العملية التنموية[2].

رابعا– المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وتأمين الصادرات :سعيا من إدارة البنك الإسلامي للتنمية لمواجهة ما يعترض المعاملات التجارية للدول الأعضاء من مخاطر تجارية وغير تجارية، إضافة إلى ضرورة تشجيع وحماية الاستثمارات بين الدول الإسلامية فقد تم إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وتأمين الصادرات في سنة 1415 هـ الموافق ل 01- 08- 1994 م كمؤسسة دولية تتمتع بشخصية معنوية مستقلة في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ، وقد حدد رأس المال المصرح به 100 مليون دينار إسلامي – حوالي150 مليون دولار أمريكي –

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز** 2012، مرجع سابق ، ص10 .

[2] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1433 هجري – 2012 ميلادي –** ، ص ص 76-77.

عند التأسيس. ويقدر رأس المال المصرح به لغاية 1433 هـ 150 مليون دينار إسلامي اكتتب منه ما يقدر ب 149 مليون دينار إسلامي دفع منه 74,5 مليون دينار إسلامي[1]. وقد باشرت المؤسسة العمل في جويلية 1995 وهي تهدف إلي تعزيز المعاملات التجارية و تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء وتوسيع وتحسين المعاملات التجارية بينها، وذلك من خلال توفير خدمات التأمين للاستثمار و ائتمان الصادرات وذلك وفق ما يلي[2]:

- **التأمين علي ائتمان الصادرات** :توفر المؤسسة تغطية تأمينية للمصدرين والبنوك على مخاطر عدم الدفع الناتج عن مخاطر تجارية مثل: إعسار المشترى أو عجزه عن الوفاء بقيمة البضائع ..الخ، أو مخاطر غير تجارية مثل : فرض قيود على تحويل العملة الأجنبية، فرض قيود على التصدير والاستيراد،الحروب والاضطرابات. وتتم عملية التأمين بواسطة بوالص التأمين التي تحكم العلاقة بين المؤسسة وحاملها وتبين بالتفصيل التغطية التأمينية التي تمنحها المؤسسة، وتصدر المؤسسة بوليصتان هما **البوليصة الشاملة القصيرة الأجل** التي تختص بتأمين مخاطر الشحنات المتتابعة للمواد الخام والمنتجات الصناعية الخفيفة التي لا يتجاوز الائتمان المقدم فيها سنتان، **والبوليصة المتوسطة الأجل التكميلية** التي تختص بتغطية صادرات السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي يتراوح فيها الائتمان المقدم للمشتري مابين سنتين وخمس سنوات، وإضافة لذلك فإن المؤسسة توفر تغطية لمصارف الدول الأعضاء المؤهلة التي تقدم تمويلات وفق أحكام الشريعة الإسلامية ضمن نطاق **بوليصة المعارف العامة**.
- **التأمين على الاستثمار** :التأمين على الاستثمار يمنح مزيدا من فرص تدفق الاستثمارات للدول الأعضاء لأنه يعتبر عاملا محددا ومؤثرا لصالح قرار الاستثمار*، وذلك نتيجة لما يمنحه من تقليل تعرض المستثمر للمخاطر القطرية في الدولة المستقبلة، وعلى أساس ذلك فإن المؤسسة توفر تغطية لفائدة الاستثمارات الصالحة للتامين على المخاطر التجارية التالية:
  - خطر الحرب و الإضطربات المدنية.
  - القيود على التحويل : حيث تقدم المؤسسة غطاء تأميني ضد الخسائر الناتجة عن عدم تمكن المستثمر من تحويل الأرباح ورأس المال من عملة محلية إلى عملة أجنبية لتحويلها خارج الدولة المستقبلة للاستثمار، أو الخسائر الناتجة عن فشل أو رفض السلطات في الدولة المستقبلة القيام بالإجراءات اللازمة بشأن طلب المستثمر الحصول على العملة الأجنبية.

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز** 2012، مرجع سابق ، ص8 .

[2] المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات،" **دليل خدمات التامين على ائتمان الصادرات والتامين على الاستثمار**"، نشرية خاصة، ص ص 3 – 5 .

* يغطي التأمين الذي تمنحه المؤسسة الاستثمارات التي يقوم بها أعضاء أو مواطنو الدول الأعضاء في الدول الأعضاء الأخرى، ويمكن أن تأخذ الاستثمارات الصالحة للتأمين أحد الأشكال التالية:**الاستثمارات في الأسهم** :يغطي تامين استثمارات المساهمة في رأس المال في مؤسسة أنشئت في بلد عضو، حق المشاركة في الأرباح وعوائد التصفية. الاستثمار في محفظة أو الاستثمار المباشر في رأس المال.**الاستثمارات المباشرة** :وتشمل عقود المشاركة في الإنتاج والأرباح، اتفاقية الترخيص بالتقنية، اتفاقيات الإيجار التشغيلي.**الموارد المستثمرة** :وهي عبارة عن الاستثمارات في المشاريع بأصول مادية الآلات وبراءة الاختراع و قنوات التسويق.

- نزع الملكية والتدابير المماثلة :توفر المؤسسة أيضا تأمين على المخاطر التي ترجع إلى الترتيبات و الإجراءات التي تقوم بها الدولة المستقبلة للاستثمار والتي تؤدي إلى حرمان حامل البوليصة من الانتفاع باستثماره أو من ملكيته أو من التحكم فيه.

ونظرا لدورها الايجابي في ترقية الاستثمار و تشجيع التبادل التجاري بين الدول الإسلامية فقد كلفت المؤسسة سنة 1426 هـ – 2005 م – بمهمة إدارة برنامج المساعدة الفنية للترويج للاستثمار التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويعتبر الهدف من هذا البرنامج هو تنمية قدرات الدول الأعضاء على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و دعم جهود هذه الدول لتحسين مناخ الأعمال و الاستثمار، وقد بلغت الالتزامات التأمينية منذ بداية النشاط حتى أخر 1430 هجري 7,9 مليار دولار ، وبلغت الأعمال المؤمنة الإجمالية 6 مليار دولار[1].

خامسا– المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة: أنشئت المؤسسة في سنة 1426 هـ– جوان 2005 – و بدأت تمارس مهامها بصفة رسمية في 1 محرم 1429 هـ الموافق ل 1 جانفي 2008 م و تضم في عضويتها 37 دولة إسلامية تنتمي لقارات إفريقيا، أسيا،أوروبا و ذلك لغاية أواخر سنة 1432 هـ. وتعتبر المؤسسة كيانا مستقلا أنشئت بهدف تنمية التجارة لتحسين الأوضاع الاقتصادية في الدول الإسلامية بما يمكن من تحسين مستوى معيشة الشعوب و تعمل أساسا على تشجيع التبادل التجاري بين دول منظمة التعاون الإسلامي لتصل بحجم المبادلات البينية للدول الأعضاء إلي 20 % وفق ما تقرر في إعلان مكة سنة 2005، وذلك من خلال توفير الموارد اللازمة لتمويل التجارة لفائدة قطاع الأعمال في الدول الإسلامية إلى جانب تنمية قدراتهم من خلال توفير الوسائل و الإمكانات الضرورية لجعلهم أكثر تنافسية في الأسواق، وبذلك فإن المؤسسة تهدف إلي:

- تسهيل التجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامية و تفعيل التكامل التجاري بينها؛
- تقديم حلول مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية فيما يخص صيغ التمويل التجاري، وذلك عبر تعزيز تعبئة الموارد من القطاع العام و الخاص لتفعيل دور التجارة في تحقيق التنمية ؛
- تحقيق عائد عادل لجميع المساهمين في عملية التمويل.

وتمارس المؤسسة نشاطها عبر برنامجين أساسين هما : برنامج تمويل التجارة و برنامج التعاون التجاري و تنمية التجارة الذي يهدف إلي تنمية تيسير التجارة، بناء القدرات، تنمية السلع الإستراتيجية. وخلال سنة 1433 هـ – 2012 م – بلغت الاعتمادات المخصصة لتمويل التجارة رقما قياسيا بلغ 4,5 مليار دولار بعد أن كانت 3 مليار دولار سنة 1432 هـ و 2,6 مليار دولار سنة 1431 هـ . وقد بلغ مجموع الاعتماد التراكمي منذ إنشاء المؤسسة 13,1 مليار دولار . في حين الإجمالي التراكمي لجميع عمليات تمويل التجارة منذ تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بلغ 44,5 مليار دولار لغاية 1433 هـ[2].

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز2012**، مرجع سابق ، ص8 .

[2] للمزيد من التفصيل حول عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة يرجى الاطلاع على: البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1433 هجري – 2012 ميلادي – ، ص ص33. و البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1432 هجري – 2011 ميلادي – ، ص 29 .

سادسا– المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب :أسس المعهد سنة 1410 هجري - 1981 م - ليقوم بالأبحاث والدراسات التي ترتبط بالنظام الاقتصادي والمالي والمصرفي للدول الأعضاء لمساعدتها على تكييف معاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية و تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، وذلك من خلال:

- إجراء أنشطة البحوث و التدريب و نشر المعرفة في المجالات الاقتصادية و المالية و المصرفية؛ حيث يصدر المعهد أشكالا متعددة من البحوث و وقائع الندوات و المؤتمرات و المقالات التي تنشر بمجلة دراسات اقتصادية إسلامية التابعة للمعهد.
- تنظيم الندوات و المؤتمرات في مختلف القضايا المتعلقة بالتعاون مع المؤسسات الوطنية و الإقليمية و الدولية؛
- القيام بأنشطة إدارة المعلومات لاستخدامها في مجال لاقتصاد الإسلامي و الأنشطة المصرفية و المالية الإسلامية، إضافة لإنشاء قواعد و بيانات عن الخبراء .

ويقوم المعهد بهذه المهمة بواسطة أربع شعب أساسية متخصصة تأتي على النحو التالي:

- **شعبة الاقتصاد الإسلامي والتعاون والتنمية** : تقوم بإعداد البحوث والدراسات في مجالات الاقتصاد الإسلامي والتنمية وسبل تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية.
- **شعبة الصيرفة الإسلامية والتمويل** :تقوم بإعداد الأبحاث التي تتمحور حول مواضيع التمويل والأنظمة المصرفية.
- **شعبة التدريب** : تنفيذ برامج التدريب للموظفين الذين يعملون في مختلف مجالات التنمية وفي مراكز الرقابة الشرعية للدول الأعضاء.
- **مركز المعلومات** : مسؤول عن تطوير أنظمة المعلومات للمعهد.

المطلب الثاني : الصناديق و البرامج الخاصة

نظرا لتوسع نشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وتعدد التحديات التنموية للدول الأعضاء تم استحداث جملة من الصناديق و البرامج المتخصصة في مجالات محددة، وذلك من اجل تفعيل الدور التنموي لمجموعة البنك الإسلامي ورفع كفاءة مختلف العمليات التي تقوم بها.

أولا– الصناديق التابعة للبنك الإسلامي للتنمية: تم استحداث عدد من الصناديق الموجهة لأهداف محددة تندرج ضمن الإطار العام لنشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وفيما يلي إشارة لأهم هذه الصناديق.

1– صندوق الوقف: تم إنشاء صندوق الوقف سنة 1399 هـ -1979 م- باعتباره صندوق استئماني يعمل على تلبية احتياجات و متطلبات الدول الأعضاء الأقل نموا و المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، ويركز الصندوق

على الاهتمام بالمجال الاجتماعي. وقد بلغت أصول الصندوق في نهاية سنة 1432 هـ ما قيمته 1328 مليون دولار أمريكي[1].

2- صندوق الاستثمار في ممتلكات الوقف: صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف هو صندوق ائتماني بالدولار الأمريكي يديره البنك الإسلامي للتنمية وفقا لمفهوم المضاربة الإسلامية و نظم الصندوق. ويقوم البنك بدور المضارب ويعمل كمدير وأمين للصندوق. أسس الصندوق سنة 1421 هـ – 2001 م – بموجب المادة 23 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية . وهو يهدف إلي الاستثمار في الممتلكات العقارية الوقفية ذات المردود الاجتماعي و الاقتصادي في الدول الأعضاء و المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. وقد بلغ رأس مال الصندوق في نهاية 1433 هـ 71,8 مليون دولار ويوجد تحت تصرف الصندوق خط تمويلي ممنوح من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 100 مليون دولار، إضافة لمخصصات موجهة لدعم برامج المساعدة الفنية للدول الأعضاء بمبلغ 200.000 دولار تستخدم بهدف دعم التوسع في نشاطات الصندوق. وخلال الفترة (فيفري 2001 إلي نوفمبر 2011) اعتمد الصندوق 48 عملية لفائدة 22 دولة بمبلغ إجمالي قدر ب 1 مليار دولار[2].

3- **الهيئة العامة للوقف:** تم إنشاء الهيئة العامة للوقف سنة 1422 هـ من اجل مساعدة الدول الأعضاء و الشعوب المسلمة على مواجهة مختلف التحديات التنموية، وذلك عبر تفعيل ودعم نشاط المؤسسات الوقفية و تطويرها، وتهدف الهيئة إجمالا إلي[3] :

- تخفيف معاناة الفقراء و رعاية المؤسسات الوقفية وتطويرها؛
- دعم مختلف البرامج والأنشطة و المنظمات التي تنشط في المجال الاجتماعي و بشكل خاص فيما يتعلق بالرعاية الصحية و التعليم ؛
- توفير الدعم اللازم لإجراء الدراسات و البحوث العلمية في مختلف المجالات التنموية؛
- مساعدة الدول الأعضاء على صياغة قوانين و تشريعات وقفية.

4- صندوق البنية الأساسية: أنشئ الصندوق سنة 1422 هـ و هو يعتبر أول أداة خاصة تعمل بصفة مركزة على تمويل مشاريع البني الأساسية في الدول الأعضاء بالبنك، وتتمثل الأهداف الإستراتجية للصندوق في:

- **البحث عن استثمارات طويلة الأجل لرفع رأس المال من خلال الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية و المشاريع الصناعية،**
- **العمل على تعزيز التعامل بأساليب التمويل الإسلامي في المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية.**

وقد أنشئ الصندوق في دولة البحرين برأس مال محدد ب 1 مليار دولار حيث التزم البنك الإسلامي بصفته الراعي الرئيسي والمؤسس ب 150 مليون دولار و التزمت دار المال البحريني ب 100 مليون دولار ،كما التزم ثلاثة

[1] Islamic Development Bank **, Islamic Development Bank group in brief 2013** , P 10 .

[2] البنك الإسلامي للتنمية، **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز** 2012، مرجع سابق، ص12 .

[3] Islamic Development Bank **, Islamic Development Bank group in brief 2013** . P 11 .

رعاة رئيسيون بمبلغ 500 مليون دولار و ماليزيا ب 10 مليون دولار، وبهذا وصل رأس المال الملتزم به عند التأسيس إلي 760 مليون دولار. وقد تم اعتماد مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتمويل تهدف إلى تمويل اكبر عدد ممكن من مشاريع البنية الأساسية في اكبر عدد من الدول الأعضاء وذلك من خلال[1] :

- **لا يتم استثمار أكثر من % 10 من رأس المال في مشروع واحد أو شركة واحدة.**
- **لا يتم استثمار أكثر من % 20 من رأس المال في بلد واحد.**

وحتى يتمكن من أداء المهام المنوطة به فقد انشأ الصندوق مؤسستين هما : **شركة إدارة السياسات و شركة الأسواق الخاصة،** وحرصا من البنك على تعزيز الشراكة الإنمائية مع مختلف المؤسسات التنموية الدولية و الاقليمة فقد انشأ سنة 2009 بمشاركة البنك الأسيوي للتنمية صندوق البنك الإسلامية للتنمية و البنك الأسيوي للتنمية بهدف تمويل مشاريع البنية الأساسية في 12 دولة عضو في كلا البنكين، ويهدف الصندوق بشكل أساسي إلي[2]:

- مساعدة القطاع الخاص في الدول الأعضاء على المساهمة في تمويل مشاريع البني الأساسية.
- تنمية الاستثمار في رؤوس الأموال الإسلامية ، و حشد موارد البنكين في دعم الدول الأعضاء.

5- صندوق التضامن الإسلامي: أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي في مكة المكرمة بتاريخ 7 - 8 ديسمبر 2005 اتخذ القرار بإنشاء صندوق التضامن الإسلامي باعتباره صندوق ضمن إطار البنك الإسلامي للتنمية. وقد أسس الصندوق كوقف2 برأس مال مستهدف يقدر ب 10 مليار دولار. وخلال سنة 1433 هـ كان رأس المال المدفوع من طرف البنك و الدول الأعضاء يقدر ب 1,74 مليار دولار تمثل مساهمات 44 دولة عضو و البنك الإسلامي للتنمية من أصل 2,68 مليار دولار[3]. ويتمثل الهدف الأساسي للصندوق في العمل على الحد من وطأة الفقر في الدول الأعضاء من خلال[4]:

- **تشجيع النمو المحابي للفقراء؛**
- **الاهتمام بالتنمية البشرية وخاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية و التعليم؛**
- **تقديم الدعم المالي لتعزيز الطاقة الإنتاجية و توفير موارد الدخل المستقرة للفقراء.**

وخلال الاجتماع 32 لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية الذي عقد في داكار بالسنغال خلال الفترة 29 – 30 ماي 2007 تم تفعيل الصندوق لينطلق في ممارسة مهامه . ويتركز عمل الصندوق حول محوريين أساسيين هما:

- تحسين دخل الفقراء و تعزيزه.
- تشجيع تنمية رأس المال البشري.

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي للبنك 1421 هـ**، ص 285.

[2] البنك الإسلامي للتنمية، **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز** 2012، مرجع سابق ، ص13 .

[3] Islamic Development Bank **, Islamic Development Bank group in brief 2013** . P 12 .

[4] صندوق التضامن الإسلامي، **التقرير السنوي 1431 هـ – 2011 م** -، ص 6 .

وضمن هذا الإطار يتعامل الصندوق مع الفقر باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد لا تشمل الدخل و الاستهلاك فقط و لكن يشمل الانجاز المتدني في مختلف الجوانب المرتبطة بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية. ولذلك فإن البنك يركز على مشروعين محوريين فيما يتعلق بالحد من الفقر وهما برنامج التمويل الأصغر و برنامج محو الأمية المهنية[1].

ثانيا– البرامج التابعة للبنك: تدير مجموعة البنك الإسلامي عدد من البرامج التنموية المتعددة المجالات ذات البعد الإنساني وأهمها ما يلي:

1– برنامج المعونة الخاصة: يعمل برنامج المعونة الخاصة الذي أنشئ سنة 1400 هجرية على المساهمة في تنمية المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء خصوصا في مجالات الصحة والتعليم، إضافة إلي التخفيف من أثار الكوارث الطبيعية والحروب للمجتمعات الإسلامية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء. ويهدف البرنامج أساسا إلي[2] :

- تقديم المساعدة إلي المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء؛
- المساعدة على تطوير و تعزيز المؤسسات العاملة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية و التركيز على تحقيق الرفاه للسكان و الحفاظ على هويتهم الإسلامية؛
- تخفيف معاناة المجتمعات التي تتعرض للكوارث الطبيعية و الحروب.

ونشير إلي أن جزء كبير من عمليات صندوق الوقف تذهب لفائدة برنامج المعونة الخاصة الذي يعتمد على عدد من المشاريع الأساسية، وأهمها ما يلي :

- تمويل المشاريع الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- مشاريع الإغاثة في حالة الكوارث الطبيعية والحروب.
- دعم مراكز البحوث المعنية بنشر الثقافة العربية و الإسلامية.

2– برامج المنح الدراسية: بما أن العملية التنموية معقدة جدا وتتطلب أكثر ما تتطلب الخبرات الفنية والمورد البشري المؤهل للقيام بهذه العملية المعقدة، فقد حرص البنك على تدعيم برامج التعليم والتأهيل للفرد المسلم في الدول الأعضاء وغير الأعضاء وذلك في حدود إمكانيات البنك، وفي نهاية 1432 هـ قدر عدد الذين استفادوا من البرنامج و أكملوا دراستهم بما يزيد عن 8000 شخص*. كما قدرت اعتمادات البرنامج التراكمية لغاية هذه الفترة بحوالي 133.7 مليون دولار [3]. وضمن هذا الإطار يمكن التميز بين ثلاث أنواع من العمليات الرئيسية في هذا المجال، وهي:

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية ، **تقرير عن سير النشاط في صندوق التضامن الإسلامي** ، الدورة 28 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري، اسطنبول في 8 – 11 \ 10 \ 2012 ، ص 4 .

[2] Islamic Development Bank **, Islamic Development Bank group in brief 2013** . P 12 .

* تشير الإحصائيات لفعالية هذا النوع من البرامج حيث حصل 98 % من خريجي الدول غير الأعضاء المستفيدين من البرنامج على فرص عمل مجزية، كما يعمل 70 % من خريجي الماجستير في دولهم، و 90 % من خريجي برنامج النابغين عادوا لدولهم.

[3] Islamic Development Bank , **Islamic Development Bank group in brief 2013** . P 13 .

– **برامج المنح الدراسية للحصول على الماجستير** :وافق مجلس المديرين التنفيذيين على إنشاء برامج المنح الدراسية للماجستير في العلوم والتكنولوجيا لصالح الدول الأقل نموا وذلك سنة 1418 هجري - 1997م- وذلك للمساعدة في تأهيل وتطوير الموارد البشرية لهذه الدول في المجالات التكنولوجية والتقنية التي تعتبر من دعائم العملية التنموية،و يهدف البرنامج يهدف بشكل أساسي إلي:

- زيادة عدد المؤهلين والفنيين في المجالات التقنية في الدول الأعضاء الأقل نموا.
- زيادة عدد الحاصلين على درجة الماجستير في مختلف فروع العلوم، وخصوصا تلك التي ترتكز عليه العملية التنموية.

وخلال سنة 1432 هـ استفاد 50 طالب من الدول الأعضاء من منح دراسية في هذا المجال،كما استفاد ضمن إطار مبادرة البنك لتعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء 12 طالب من منح دراسية في مجال الإحصاء و علم السكان والتخصصات المرتبطة بهما، وقدر المجموع التراكمي لعدد الطلبة المستفيدين من البرنامج منذ تأسيسه ب 404 طالب من مختلف الدول الأعضاء[1].

– **برنامج المنح الدراسية للنابغين** :بغرض توفير فرص مواصلة التعليم والبحث والدراسات المتقدمة في مجالات العلوم التقنية والتطبيقية الضرورية لدعم العملية التنموية والتقدم العلمي في الدول الأعضاء، ويهدف هذا النوع من البرامج إلي:

- تطوير رأس المال البشري العلمي
- مساعدة الدول الأعضاء في تلبية احتياجاتها في محال التقنية والخبرة الفنية.
- تنمية الموارد البشرية المؤهلة في الدول الأعضاء، وتعزيز إمكانات البحث العلمي والتقني لدى الباحثين.
- دعم و تعزيز قدرات مؤسسات ومراكز البحث في الدول الأعضاء.

وفي إطار هذا البرنامج قام البنك بالتوقيع على عدة اتفاقات مع عدد من الجامعات المتخصصة مثل : كمبردج و أكسفورد، نوتنغهام في المملكة المتحدة و المجموعة التقنية لباريس في فرنسا. يتم الإعلان عن البرنامج خلال الفترة فيفري – مارس من كل سنة وبعدها يتم استقبال طلبات المتقدمين المودعة لدى محافظي البنك الإسلامي للتنمية في الدول الأعضاء إلي غاية سبتمبر. وخلال سنة 1432 هـ استفاد 54 طالب من منح دراسية في إطار البرنامج، وقد بلغ المجموع التراكمي لإجمالي المستفيدين من البرنامج 760 طالب.

– **برامج المنح الدراسية: للمجتمعات المسلمة:** بدأ العمل بهذا النوع من العمليات منذ سنة 1404 هجرية – **1983م –** ويستفيد من هذا البرنامج المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، حيث يتيح هذا البرنامج للطلبة المستفيدين فرصا للتعليم الجامعي في بلدانهم أو البلدان الأعضاء الأخرى، وذلك في مجالات دراسية محددة وهي؛ **الطب، الهندسة، طب الأسنان، الصيدلة،التمريض، البيطرة، الزراعة و الإعلام الآلي**، وقد يشتمل في

[1] البنك الإسلامي للتنمية ، **38 عام في خدمة التنمية**، ص ص 28– 29 .

بعض الحالات الاستثنائية بعض المجالات الدراسية مثل إدارة الأعمال، التسويق والمحاسبة. وتعتمد آلية هذا النوع من النشاط بتقديم البنك لمنحا دراسية للطلاب المتفوقين والمحتاجين الذين توصي مجتمعاتهم على ضرورة التكفل بهم ومساعدتهم، حيث تعتبر المنحة التي يقدمها البنك قرضا حسنا يوجه لصندوق وقف يساعد البنك في إنشائه وذلك لاستخدام أموال الصندوق في مساعدة طلاب آخرين من نفس البلد. ويتم اختيار المستفيدين بتعاون البنك مع المنظمات الإسلامية الأهلية التي تضم عدد من العلماء والمربين الذين يقومون بإجراء المقابلات والاختبارات اللازمة، وبعد ذلك يتم تحديد قائمة بأسماء المؤهلين للاختبار النهائي، حيث يتم رفع توصية للبنك تتضمن ما سبق الإشارة إليه ويبقي الهدف الأساسي من وراء هذا النوع من النشاط هو:

- تدريب وتأهيل الطلبة في مجالات دراسية محددة، ليشاركوا بصورة مباشرة وايجابية في تنمية مجتمعاتهم ودولهم.
- توفير فرص مواصلة الدراسة لفائدة أبناء المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

وخلال سنة 1432 هـ استفاد من البرنامج 589 طالب من 34 مجتمعا سلما في الدول غير الأعضاء، كما بلغ العدد الإجمالي التراكمي للمستفيدين من البرنامج 11771 طالب منذ تأسيسه إلي غاية نهاية سنة 1432 هـ[1].

ثالثا – المشاريع التابعة و المؤسسات الخاصة:

1– المركز الدولي للزراعة الملحية:تأسس المركز سنة 1420 هـ – 1999 م – و يوجد مقره في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة و هو مؤسسة غير ربحية تهتم بالتنمية و البحوث التطبيقية للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء، وخاصة في المناطق القاحلة و شبه القاحلة المصابة بالملوحة. حيث يقوم المركز بإجراء بحوث تطبيقية لتنمية الزراعة في الدول الأعضاء التي تعاني من نقص المياه و الجفاف و الظروف المناخية القاسية. كما يهدف المركز لتطوير استخدام أنظمة زراعية مستدامة من خلال استغلال المياه المالحة لزراعة المحاصيل خاصة وأن اغلب الدول الإسلامية تعاني من مشكلة نقص المياه، وقد قام المركز بإعداد و تنفيذ عدة مشاريع مهمة *أهمها ما يلي:

- زيادة بذور النباتات المقاومة للملوحة.
- مسح شامل للنباتات المحلية.
- تقيم وسائل الري واستخدام الأسمدة للحصول علي أقصي إنتاجية.
- الاستخدام المستدام للمياه المالحة الجوفية لإنتاج النباتات.
- تنفيذ مشروع وطني لوضع إستراتيجية شاملة لاستخدام المياه القادمة من البلديات و الصناعات.
- تنفيذ مشروع وطني لوضع الأساليب المنهجية لتحسين إدارة الرى.

[1] نفس المرجع، ص ص 28– 29 .

* للمزيد من الاطلاع حول أهم نشاطات المركز يرجى الاطلاع على التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية.

- تزويد منطقة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالوثائق و البيانات من خلال نظام تماثل بيانات الأراضي الذي يساعد علة اتخاذ القرارات في مجال المياه و الأمن الغذائي.

2- **مشروع الإفادة من الهدي و الأضاحي:** تم إنشاء المشروع سنة 1403 هـ – 1983 م – حيث عهدت المملكة العربية السعودية للبنك الإسلامي للتنمية بإدارة و تشغيل المشروع لفائدة للحجيج. ويقوم المشروع بأداء نسك النحر و الهدى و الخدمات المرتبطة بذلك نيابة عن الحجيج لمساعدتهم على أداء مناسكهم بشكل منظم. كما يشرف البنك على عملية حفظ لحوم الهدى و الأضاحي و توزيعها على الفقراء و المحتاجين في الدول الأعضاء و المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. وخلال سنة 1432 هـ قام المشروع بذبح أكثر من مليون رأس من الأنعام في موسم الحج، ومنذ إنشائه قام البنك بذبح و توزيع لحوم أكثر من 16 مليون رأس من الأنعام[1].

المطلب الثالث: تنامي دور البنك الإسلامي للتنمية و مجموعته

مع ازدياد عدد الدول الأعضاء في البنك من 22 دولة عند التأسيس إلي 56 دولة خلال العقد الأول من القرن 21 فقد لوحظ تنامي كبير في أنشطة وعمليات مجموعة البنك الإسلامي، خاصة وأن الدول الأعضاء بالبنك تنتمي كلها لمجموعة الدول النامية. وهو ما يفرض على مجموعة البنك ضرورة تطوير و توسيع الأنشطة و البرامج بهدف مجابهة التحديات التنموية لإجمالي الدول الأعضاء.

أولا– تطوير البنك: منذ نشأة البنك عرف تطور كبير فيما يخص أنشطته و دوره التمويلي و قد ساهم في هذا التطور عدة عوامل أهمها:

1- **توسع العضوية في البنك** :عند تأسيس البنك كان عدد الدول الأعضاء يقدر ب 22 دولة و بحلول سنة 1432 هـ ازداد عدد الدول الأعضاء بأكبر من الضعف ليصل إلي 56 دولة تتوزع بين اكبر قارات العالم إفريقيا، أسيا، أوروبا و أمريكا اللاتينية. وقد انعكس هذا التوسع في عضوية البنك و مجموعته على تركيبة الموارد البشرية التي بلغت 1128 موظفا مهنيا و موظفا مساندا سنة 1433 هـ موزعين كما يلي[2]:

- 877 موظف بالبنك الإسلامي للتنمية؛
- 113 موظف بالمؤسسة الإسلامي لتنمية القطاع الخاص؛
- 81 موظف بالمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة؛
- 57 موظف بالمؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار و ائتمان الصادرات.

ونتيجة لتنامي الدور التنموي للبنك فقد حرص على تعزيز قدراته المؤسسية ليتمكن من أداء مهامه بكفاءة عالية، وكان نتيجة ذلك أن تحول البنك من كيان واحد إلي خمس كيانات أساسية ضمن إطار مجموعة البنك

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز** 2012، مرجع سابق ، ص ص 15 – 16 .

[2] البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1433 هجري، ص 11 .

الإسلامي وهي: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار و ائتمان الصادرات، المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة.

2- تطوير مؤسسة البنك: وضعت هيئة إدارة المجموعة برنامج للتطوير سنة 2008 ينطلق من رؤية البنك 1440 هـ ويهدف إلي جعل البنك مؤسسة إنمائية تقوم على المعرفة و تتسم بالفعالية و الكفاءة في إجراء برامجها من خلال توليفة مهارتها و قيادتها و هيكلها. ويضم برنامج التطوير مرحلتين أساسيتين وهما:

ا – المرحلة الأولي: تتضمن المرحلة الأولي صياغة الإطار الجديد للإستراتيجية و التخطيط و وضع الموازنة، تعزيز آليات الحوكمة في مختلف كيانات مجموعة البنك و تطوير الهيكل التنظيمي، وشهدت هذه المرحلة القيام بعدة إجراءات مهمة أهمها ما يلي[1]:

– إعادة هيكلة البنك: قام البنك بإعادة تصميم منظومته و هيكلتها لتتوافق مع الأهداف الإستراتيجية الجديدة من اجل تحسين قدرته على تلبية مختلف المتطلبات التنموية المتزايدة للدول الأعضاء، حيث أصبح الهيكل الإداري الجديد يتضمن العناصر الأساسية التالية:

- الشعب القطرية التي تركز على عدد اقل من الدول و تساعد المكاتب الإقليمية بشكل أفضل في تحديد المتطلبات التنموية للدول الأعضاء، ويأتي إنشاء الشعب القطرية كمرحلة تسبق الانتقال نحو المكاتب القطرية حيث تتيح هذه الشعب فرص اكبر لمجموعة البنك لمزيد من التركيز على الأثر التنموي لعملياتها في الدول الأعضاء.
- الإدارات القطاعية الجديدة التي تساعد البنك على تحصيل خبرات أكثر في كل قطاع على حدي و خاصة في المجالات الإستراتجية مثل : التنمية البشرية، التنمية الزراعية ، التنمية الاجتماعية...الخ.
- مجمع لكبير الاقتصاديين يهدف لتعزيز القدرات فيما يتعلق بالبيانات و البحوث و السياسات و توفير المعلومات، وهو ما يجعل مجموعة البنك ذات طابع معرفي.
- إدارة الشراكة وتعبئة الموارد التي تتبع مجمع الشؤون المالية وهي تساعد على إحداث اثر تنموي واسع و كبير من خلال تعبئة موارد إضافية.
- إدارة الموازنة و الأداء التي تهتم بتوجيه الأداء الإداري و تحويل البنك إلي مؤسسة قائمة على الأداء و النتائج.
- إدارة العلاقات الخارجية و الاتصالات الداخلية التي تسمح بتعزيز العلاقات مع المساهمين وأصحاب المصلحة.

– تجديد الموظفين: ساهم الهيكل الإداري الجديد للبنك و نظام تفويض السلطات الذي نتج عن تجديد الموظفين في استحداث وظائف و مسؤوليات جديدة. وقد عمل البنك على إجراء تقدير لمدى ملائمة الكفاءات الإدارية الموجودة في البنك للوظائف و المسؤوليات الجديدة، وقد نتج عن كل المقابلات والتقييمات في المرحلة الأولي اختيار

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1430 هـ**، ص ص 9 – 10 .

ثلثي المديرين و رؤساء الشعب من الموظفين الموجودين في البنك، كما تم فتح الوظائف الشاغرة للتعين الخارجي و موظفي البنك الذين يتلقون تدريب و تأهيل يمكنهم من شغل هذه المناصب لاحقا.

ب– المرحلة الثانية: تتضمن هذه المرحلة أربع مراحل أساسية وهي:سياسات العمليات، الموارد البشرية، إدارة المعرفة و آليات تسير الأعمال، تقنيات المعلومات. ففيما يتعلق بسياسات العمل فقد تم التحول من تركيز العمليات على الدول إلي التركيز على القطاعات، وفيما يتعلق بتنظيم الموارد البشرية فقد تم التعاون من خبراء عالميين مختصين في الموارد البشرية من اجل تفعيل الجوانب الفرعية المرتبطة بتسيير الموارد البشرية كتحديد الحجم المناسب للمنظمة، تحليل و توصيف الوظائف، تخطيط القوى العاملة، إدارة المواهب و تنميتها. وضمن نفس الإطار يتم العمل على إعادة هندسة كفاءة عمليات مجموعة البنك وتعظيمها وتحسين فاعليتها بالتوازي مع تطور البنية الأساسية لتقنية المعلومات.

ج- **تقييم برنامج التطوير:** منذ صياغة برنامج التطوير الخاص بمجموعة البنك تم العمل على تكييف الأجهزة الإدارية والهيكل التنظيمي للبنك مع متطلبات البرنامج، فخلال الفترة 1431هـ – 1433 هـ تم انجاز مرحلة التأسيس من خلال تنظيم الإدارة و تأهيلها و تفعيل البرامج إلي جانب تعزيز الحضور الإقليمي لمجموعة البنك عبر تفويض المسؤوليات لمكاتبها الإقليمية و إجراء توظيفات سريعة و تحديث البني التحتية لنظام المعلومات. وفي سنة 2011 م اعتمدت المجموعة إقامة مكاتب وسيطية تجريبية في كل من مصر، بنغلاداش، تركيا ، اندونيسيا و نيجيريا بهدف تعزيز عمل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خلال:

- عرض خدمات مجموعة البنك في الدول الأعضاء بطريقة فعالة؛
- تعزيز الترابط و التكامل بين مكونات مجموعة البنك في تنفيذ العمليات الإنمائية و التجارية؛
- تحقيق وفورات الحجم وتقاسم التكاليف من خلال الحضور الميداني المشترك.

وفي سنة 1433 هـ تم انجاز مجموعة من الأنشطة المرتبطة بتطوير المجموعة وأهمها: تعزيز آليات العمل من خلال برنامج SAP الذي يهدف إلي تطوير إدارة المخاطر و إدارة الصناديق و الخزانة بما يتوافق مع رؤية البنك، إضافة إلي تعزيز الشراكة الإنمائية مع المنظمات العالمية المختصة لتنمية الدول الأعضاء مثل برنامج الألفية للقرى المستدامة و منظمة بيل و ميليندا غيتس، تطوير مهارات الموظفين عبر سلسلة من الدورات التدريبية و التأهيلية لكافة الموظفين[1]. ومع تنفيذ مرحلة التأسيس قام البنك بعملية تقييم شاملة من اجل الوقوف على الصعوبات و وضع التوصيات اللازمة لمواصلة تطوير البنك و مجموعته. وقد نتج عن عملية التقييم هذه إعداد إستراتيجية الأعمال المتوسطة للفترة 1434هـ – 1437 هـ التي تتمحور حول إمكانات الاتصال و التنفيذ الفعال و التحديث و التحول التنظيميينّ وذلك مثلما يوضحه الشكل التالي:

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1433 هـ**، ص 9 .

الشكل رقم 5– 3 : مسار تحول البنك وفقا لرؤية 1440 هـ

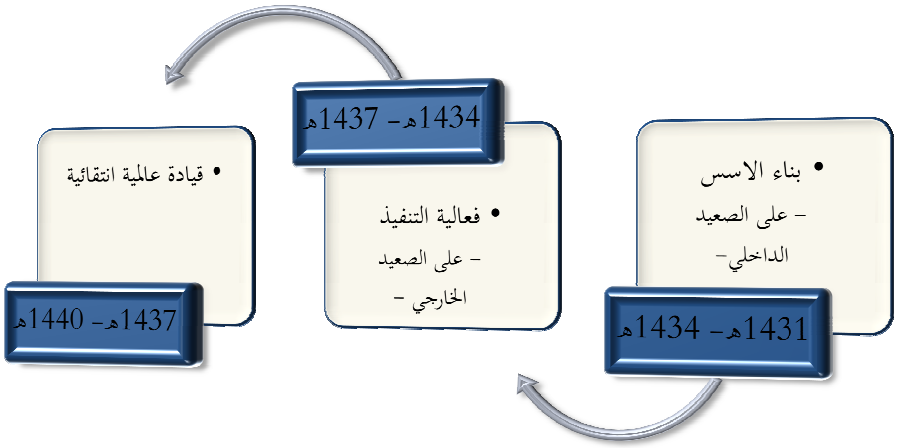

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما ورد في التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية 1433 هـ .

وتتضمن إستراتيجية الأعمال المتوسطة للفترة 1434هـ – 1437 هـ العناصر الأساسية التالية[1] :

– **الإطار الاستراتيجي 3 × 3** الذي يركز على **ثلاث مجالات أساسية** وهي : 1– التنمية البشرية و التخفيف من وطأة الفقر. 2– تطوير البني التحتية .3– المالية لإسلامية ، إضافة **لثلاث محاور رئيسية** وهي:1– التعاون الاقتصادي.2– تعزيز القدرات.3– تنمية القطاع الخاص.

– **تعزيز الإدارة القائمة على النتائج**: حيث يعمل البنك خلال مرحلة التنفيذ على صياغة و تنفيذ ألية لرفع التقارير القائمة على النتائج عن مختلف العمليات.

– **توسيع خدمات حشد الموارد للدول الأعضاء** : وذلك من خلال تعبئة التمويل الإنمائي باستخدام أدوات مالية إسلامية.

– **استخدام نماذج تجارية ومالية مبتكرة لتفعيل و تعزيز عمليات مجموعة البنك:** تعمل مجموعة البنك على توسيع نطاق التمويل الميسر و التمويل بالمنح، مع الاهتمام أكثر بالفرص و الإمكانات التمويلية التي تتيحها الزكاة.

ثانيا– ازدياد رأس المال مجموعة البنك: يتألف رأس مال البنك ومجموعته من مساهمات مختلف الدول الأعضاء حيث شهدت قاعدة رأس مال البنك توسعاً كبيرا منذ إنشائه إلي غاية 1433 هـ، وقد ارتفع رأس مال البنك المصرح به من 2 مليار دينار إسلامي عند التأسيس إلي 30 مليار دينار إسلامي سنة 1432 هـ - 2012 م – ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى دعم وتعاون ومساندة الدول الأعضاء وخاصة تلك التي تملك حصص معتبر في رأس المال. إن هذا النمو المعتبر في رأس مال البنك ساعد على تلبية جوانب أوسع من الاحتياجات التنموية المتزايدة للدول

[1] نفس المرجع، ص 8 .

الأعضاء، وتتألف موارد الرأس المالية العادية للبنك من مساهمات الدول الأعضاء (رأس المال المدفوع واحتياطاته وأرباحه المستبقاة). و الجدول التالي يوضح الزيادة المعتبرة المحققة في رأس مال البنك خلال فترات مختلفة.

الجدول رقم5-1: تطور رأس مال البنك الإسلامي للتنمية

السنة	رأس مال المصرح به	رأس مال المكتتب فيه	رأس مال المدفوع
1395هـ/1975م	2 مليار دينار إسلامي (3مليار دولار)	750 مليون دينار إسلامي (1.3 مليار دولار)	750 مليون دينار إسلامي (1.3 مليار دولار)
1413هـ/1992م	6 مليار دينار إسلامي (9 مليار دولار)	4.1 مليار دينار إسلامي (6.2 مليار دولار)	1.88 مليار دينار إسلامي (2.8 مليار دولار)
1422هـ/2001م	15 مليار دينار إسلامي (22.7 مليار دولار)	8.0 مليار دينار إسلامي (12.0 مليار دولار)	2.7 مليار دينار إسلامي (4.1 مليار دولار).
1433هـ/2012م	30 مليار دينار إسلامي	17 .4746 مليار دينار إسلامي	4.0311 مليار دينار إسلامي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية ، و بشير عمر محمد فضل الله ،" **تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية** " و التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية ، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، منتدى الفكر الإسلامي جدة ـ المملكة العربية السعودية 13 ربيع الأول 1427هـ الموافق 11 ابريل 2006م

ونشير أيضا إلي أن رأس مال مختلف مكونات مجموعة البنك ازداد بشكل معتبر مقارنة عما كان عليه عند التأسيس، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلي ازدياد عضوية الدول في مختلف كيانات مجموعة البنك، إضافة إلى الثقة الكبيرة التي اكتسبها البنك من خلال تنامي دوره التنموي وهو ما عزز القناعة لدى العديد من الدول الإسلامية بضرورة التفاعل الايجابي مع نشاط البنك و مجموعته. والجدول التالي يوضح تطور رأس المال المصرح به و المكتتب و المدفوع لمختلف مكونات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

الجدول رقم 5-2 : تطور رأس مال مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الوحدة: بالملايين

هيكل رأس المال لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية					
المؤسسة **رأس المال**		**البنك الإسلامي للتنمية** دينار إسلامي	**المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص** دولار أمريكي	**المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار و ائتمان الصادرات** دينار إسلامي	**المؤسسة الدولية لتمويل التجارة** دولار أمريكي
رأس المال المصرح به	1433 هجري	30000	2000	150	3000
	عند التأسيس	2000	1000	100	3000
رأس المال المكتتب به	1433 هجري	17474.6	806,64	149	750
	عند التأسيس	750	400,03	68,8	500
رأس المال المدفوع	1433 هجري	4031.1	565,81	74,5	671,7
	عند التأسيس	280	83	63,8	446,1

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على:

Islamic Development Bank ,39 Years in Service of Development , P 8 .

والملاحظ أن البنك الإسلامي استطاع الحفاظ على قوته المالية وجداراته الائتمانية منذ تأسيسه. وحتى أثناء الأزمة المالية العالمية التي أثرت كثيرا على الجهاز المصرف و النظام المالي العالمي لم يتأثر البنك الإسلامي للتنمية حيث واصل تحقيق الأرباح السنوية*. وتعتبر لجنة بازل أن البنك الإسلامي للتنمية يمثل بنكا إنمائيا معدوم المخاطر حيث يحتل البنك الإسلامي أعلى التصنيفات الائتمانية التي تعدها مؤسسات دولية معروفة، وهو يحافظ للمرة التاسعة على التوالي على التصنيف الائتماني العالي الذي تمنحه مؤسسة " استاندرد اند بورز " حيث منحته تصنيف (AAA) للمدى الطول و (+A -1) للمدى القصير مع توقع مستقبل زاهر** .

* خلال سنة 1432 هـ – إلى غاية نوفمبر 2012 – حقق البنك الإسلامي للتنمية ربحا يقدر ب 1,9 مليون دينار إسلامي.

** حصل البنك من وكالة موديز على التصنيف Aaa للمدى الطويل لمصدر العملة الأجنبية و prime – 1 للمدى القصير مع توقع مستقبل مستقر لمصدر العملة الأجنبية و ذلك للسنة السادسة على التوالي، وحصل البنك أيضا على التصنيف الائتماني العالي الذي تعده وكالة فيتش للسنة الخامسة على التوالي.

ثالثا– توسع عمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

بهدف دعم التنمية في الدول الأعضاء، يقوم البنك الإسلامي للتنمية من خلال مختلف مكونات مجموعته بعدد من العمليات المختلفة التي تندرج كلها في إطار المساعدة على الحد من الفقر و تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في الدول الأعضاء، ويمكن أن تأخذ مختلف عمليات البنك احد الأشكال التالية:

1– العمليات العادية :هناك نوعين من العمليات العادية، عمليات تمويل المشاريع وعمليات المساعدة الفنية الموجهة بشكل أساسي لفائدة الدول الأعضاء الأقل نموا، حيث يتميز كل نوع من هذه العمليات بما يلي:

ا– عمليات تمويل المشاريع : وتضم مختلف العمليات الموجهة لتمويل المشاريع التنموية التي تخص القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ويتم تمويل مختلف المشاريع في الدول الأعضاء بواسطة طرق التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل البنك. حيث تختار المشاريع بدقة كبيرة وفقا لما يتناسب مع أهداف البنك الإسلامي للتنمية ويضمن مردودية أحسن، وتشكل مشاريع المرافق العامة، الصناعة، الزراعة، التعليم، الصحة والخدمات الاجتماعية أهم المشاريع التي تحضي بدعم البنك نظرا لأهميتها الإستراتجية وحاجة شعوب الدول الأعضاء لهذا النوع من المشاريع. ونشير في المجال لكون هذا النوع من العمليات يمر وفق آلية وظيفية وضعها البنك الإسلامي للتنمية ليضمن كفاءة وفعالية المشاريع التي يمولها، إذ أن مختلف المشاريع تمر بمجموعة من المراحل أو ما يصطلح عليه ب " **دورة المشاريع بالبنك الإسلامي للتنمية**" ، ويمكن عرضها وفق ما يلي[1]:

- **التعرف علي المشاريع** : وهو ما يمثل أول مراحل دورة المشاريع، حيث يتم التعرف على المشروع الذي يجب أن يتوافق مع خطط التنمية للبلد العضو و أولويات البنك، ويتعرف البنك الإسلامي للتنمية على مختلف المشاريع من عدة مصادر أهمها المصادر الحكومية للبلد العضو أو البعثات التي يوفدها البنك الإسلامي أو من خلال الاتصالات التي يجريها البنك مع مختلف الهيئات الدولية والممولين الخواص، وحتى يحظى بطابع الأولوية ضمن عمليات البنك الإسلامي لابد أن يحظى بموافقة رسمية من قبل حكومة البلد العضو وذلك لضمان تحقيق الأهداف المشتركة للبنك والبلد العضو، وبعد أن يتم التعرف على المشروع يتم إدراجه ضمن برنامج العمل الثلاثي للبنك ليشكل أساس عمل البنك بعد ذلك.
- **إعداد المشروع** : تبدأ هذه المرحلة بعد أن يتم التعرف على المشروع وتتم عملية إدراجه في خطة العمل الثلاثي للبنك، وخلال هذه المرحلة تتم عملية الإعداد للمشروع بين البنك والمستفيد وذلك من خلال وصف أهداف المشروع وتحديد الجوانب الأساسية له والمدة الزمنية التي يتطلبها، كما يجب أن تتضمن عملية دراسة الجدوى للمشروع كل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية وذلك بغرض التوصل لتنفيذ المشروع وفق أحسن الطرق المتاحة، علما أن المستفيد يتحمل رسميا مسؤولية إعداد المشروع وفي هذا الجانب يمكن أن يقدم البنك المساعدة الفنية والمالية لإعداد المشروع.

[1] انظر للمزيد من التفصيل حول دورة المشاريع : البنك الإسلامي للتنمية ، **دورة المشاريع بالبنك**، بدون تاريخ ، ص ص 4 – 14 .

- **التقييم والمفاوضات:** يقوم البنك بتقييم المشروع المقدم له من قبل المستفيد الذي قام بإعداده، حيث يقوم البنك الإسلامي للتنمية بمراجعة مستفيضة للمشروع المقترح تتضمن كل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية.وتتولى بعثة يوفدها البنك النظر في شروط التمويل المقترحة وخطط العمل والجدول الزمني المحدد للمشروع، كما يمكن للبنك أن يستعين بمراجعين خارجين إذ ما استدعي الأمر ذلك، ويتم التفاوض حول مسودة اتفاقية التمويل خلال هذه المرحلة، وبعد نهاية عمل البعثة يتم التوقيع على مذكرة تفاهم تعكس ما تم الاتفاق حوله بين بعثة البنك والمستفيد.
- **عرض المشروع على مجلس المديرين التنفيذيين** : تعد بعثة التقييم تقريرا يتضمن ما تم الاتفاق حوله مع المستفيد، وتقرير أخر يتضمن توصيات رئيس البنك واستنتاجات وملاحظات البعثة بخصوص المشروع، وبعد موافقة المستفيد على شروط التمويل يعرض المشروع على مجلس المديرين التنفيذيين، وفي حال موافقة المجلس على المشروع يتم إشعار المستفيد فورا ليتم بعد ذلك استكمال اتفاقية التمويل الخاصة بالمشروع حيث يتم التوقيع عليها، وتعتبر هذه المرحلة عمليا نهاية لمرحلة الإعداد.
- **التنفيذ والمتابعة** : تشمل مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروع من قبل المستفيد مرحلتي الإنشاء والتشغيل،كما أن دور البنك الإسلامي خلال هذه المرحلة يتمثل في متابعة تنفيذ المشروع منذ بدايته، وذلك لضمان تحقيق الأهداف التنموية للمشروع و معالجة العقبات التي قد تظهر أثناء هذه المرحلة مع المستفيد، ولضمان حسن سير المشروع يقوم المستفيد بإعداد تقارير دورية عن سير التنفيذ الفعلي للمشروع، حيث تعالج هذه التقارير بمقر البنك أين تتم معالجة العقبات التي تظهر أثناء مرحلة التنفيذ، وعند الانتهاء من تنفيذ المشروع يقوم المستفيد بإعداد تقرير عن ذلك يقدمه للبنك.
- **التقييم اللاحق للمشروع** : تخضع كل المشاريع التي مولها البنك لعملية تقييم لاحق بعد اكتمال تنفيذ المشروع، حيث يقوم مكتب تقييم العمليات بإعداد تقرير حول عملية التقييم اللاحق للمشروع خلال فترة تمتد من سنتين إلي خمس سنوات بعد اكتمال التنفيذ الفعلي للمشروع، وذلك لمقارنة النتائج الفعلية للمشروع مع النتائج المتوقعة و الاستفادة من الملاحظات و التوصيات المستخلصة من التقرير في صياغة وتنفيذ المشاريع مستقبلا.

ب– عمليات المساعدة الفنية : الهدف من هذه العمليات هو مساعدة الدول الأعضاء على إعداد وتنفيذ مختلف المشاريع والقيام بالدراسات الخاصة، وذلك بالنظر لما أصبحت تمثله الجوانب الفنية للمشاريع من أهمية بالغة في ظل تعقد وتشعب وتداخل الواقع الاقتصادي الدولي الراهن، وقد حرص البنك على إدراج هذا النوع من الأنشطة في برامج عمله لكون أغلب الدول الإسلامية غير قادرة على القيام بالدراسات الفنية للمشاريع بسبب تخلفها وارتفاع تكلفة دراسة وإعداد المشاريع وفق المفاهيم والتقنيات الحديثة. ونظرا لأن مرحلة دراسة وإعداد المشروع تعتبر مرحلة مهمة لأنها تحدد بشكل كبير مدي نجاح المشروع، فإن البنك الإسلامي للتنمية يعتبرها النوع من الأنشطة مهم جدا

في دفع مسار التنمية في الدول الأعضاء . وتشير الأرقام الواردة في مختلف تقارير البنك الإسلامي للتنمية إلي الاهتمام المتزايد بهذه العمليات من قبل مجموعة البنك حيث مولت 1223 عملية، وبلغ الإجمالي التراكمي لهذه العمليات 405,7 مليون دولار إلي غاية 1433 هـ [1]. وتعتبر الدول الأعضاء الأقل نموا من أكثر الدول استفادة من هذا النوع من العمليات، وهو ما يعكس حرص البنك الإسلامي للتنمية على دفع عجلة التنمية في هذه الدول التي تعاني من الفقر وانتشار مختلف الأمراض وسوء التغذية...الخ، ونظرا لخصوصية هذه الدول فإنها تستفيد من التمويل بشروط ميسرة جدا من موارد البنك العادية والحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نموا*.

2- عمليات تمويل التجارة: يعتبر تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء هدف أساسي مشترك يطمح إلى تجسيده بشكل تام كل من البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء، وعلى هذا الأساس نجد الاهتمام المتزايد الذي يوليه البنك لتنمية النشاط التجاري في الدول الأعضاء، حيث يركز البنك بصفة أساسية على تفعيل وتطوير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، خصوصا إذا علمنا أن حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء لا يزال بعيدا عن إمكانيات وطموحات الدول الأعضاء، وعليه فقد اعتمد البنك على مجموعة من الآليات والسياسات التي تهدف إلى تفعيل التجارة بين الدول الأعضاء، خصوصا مع تنامي الاندماج العالمي للأسواق السلع و رأس المال واتجاه الدول النامية إلي اتخاذ تدابير متسارعة لتحرير التجارة نتيجة لتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وبرامج صندوق النقد الدولي، علما أن البنك قد أولي اهتماما مبكرا بهذا المجال ويتمثل ذلك في العمليات التي يقوم بها البنك والتي تندرج في إطار تعزيز وتطوير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وأخذت هذه المهمة طابع الجدية والتحدي بعد القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثامن والذي كلف البنك الإسلامي للتنمية بتعزيز الجهود الرامية لزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بواسطة مختلف برامجه ليصل إلي 20 % قبل 2015. ونظرا لكون العملية التجارية معقدة فإن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تدير عمليات التجارة من خلال المؤسسة الدولية لتمويل التجارة التي خلفت كل البرامج السابقة المعتمدة من طرف البنك فيما يتعلق بالتجارة ، وتعمل المؤسسة الدولية لتمويل التجارة على ترقية التجارة من خلال:

- **تعزيز عمليات تمويل التجارة؛**
- **ترويج التجارة وتسيرها؛**
- **بناء القدرات؛**
- **استحداث سلع إستراتيجية ذات الأثر التنموي؛**

[1] Islamic Development Bank , **Islamic Development Bank group in brief 2013** . P 5.

* يقصد بالتمويل الميسر خطوط التمويل التي لا تدر دخلا على البنك وتتمثل أساسا في القرض الحسن والمساعدة الفنية، وتستفيد من هذا النوع من خطوط التمويل بصفة أساسية الدول الأعضاء الأقل نموا، ويتم استخدام موارد رأس المال العادية للبنك و الحساب الخاص بالدول الأقل نموا في خطوط التمويل الميسر. أما التمويل العادي فيقصد به مختلف الطرق التمويلية المعتمدة من قبل البنك والتي تدر دخلا وتحقق عائد للبنك. ومما يؤكد علي الاهتمام المتزايد الذي توليه إدارة البنك الإسلامي للتنمية للدول الأعضاء الأقل نموا هو خصوصية خطوط التمويل التي يمنحها البنك لهذه الدول التي تعتمد بنسبة كبيرة على القرض الحسن و المساعدة الفنية .

- **الاهتمام ب المجالات والقطاعات التي تسمح بتنمية التجارة البينية وتعزز التعاون بين الدول الأعضاء.**

وقد بلغت الاعتمادات المخصصة لتمويل التجارة سنة 1433هـ مستوى قياسي قدر ب 4,5 مليار دولار مقابل 3 مليار دولار سنة 1432 هـ، كما بلغ الإجمالي التراكمي لمختلف عمليات تمويل التجارة منذ بداية نشاط البنك إلي أواخر سنة 1433 هـ ما يفوق 44 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير الذي يحظي به قطاع التجارة من طرف مجموعة البنك نظرا لأهميته الإستراتيجية في عملية التنمية.

3 – عمليات المعونة الخاصة: تهدف عمليات المعونة الخاصة أساسا إلي تعزيز وتدعيم العملية التنموية للمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، إلي جانب توفير المساعدة الضرورية في الحالات الطارئة مثل الكوارث الطبيعية و الحروب للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية. وقد مول البرنامج منذ تأسيسه لغاية 1432 هـ – 2012 م – 1415 عملية بإجمالي اعتماد قدر ب 723,4 مليون دولار. استفادت الدول الأعضاء من 511 عملية قيمتها قدرت ب 444 مليون دولار . في حين استفادت المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء ب 904 عملية بقيمة إجمالية قدرت ب 279,4 مليون دولار[1].

4–الأساليب التمويلية المعتمدة من طرف مجموعة البنك : تعتمد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على مختلف الأساليب الإسلامية لتمويل مختلف عملياته ، وأهمها ما يلي[2]:

- **القروض:** وهي طريقة ميسرة طويلة الأجل لا تخضع إلا لرسم خدمة يخصص لتغطية تكاليف إدارة و تسير القرض استحدثت سنة 1396 هـ من اجل تمويل مختلف المشاريع التنموية وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي و البنية الأساسية، وتوجه العمليات الممولة بهذه الصيغة في اغلب الحالات لفائدة الدول الأعضاء نموا.
- **الإجارة:** هي صيغة تمويلية متوسطة أو طويلة الأجل استحدثت سنة 1397 هـ – 1978 م – و تقتضي بان يشتري البنك معدات و الآلات بحيث يخول إلي المستفيد حق استخدامها خلال فترة زمنية محددة، يحتفظ البنك خلالها بحق ملكية الأصول مقابل حصوله على أقساط إجارة دورية ثابتة.
- **البيع لأجل:**تستند هذه الصيغة على شراء البنك للمعدات و الآلات على أن يقوم ببيعها بسعر اعلي لفائدة المستفيد الذي يسدد المبلغ وفق أقساط.وقد تم العمل بهذه الطريقة من قبل البنك الإسلامي للتنمية سنة 1405 هـ – 1985 م – و تختلف هذه الصيغة عن الإجارة لان ملكية الأصل تنتقل لفائدة المستفيد عند التسليم.
- **الاستصناع:** يعتبر الاستصناع صيغة تمويلية متوسطة الأجل تم العمل بها من طرف البنك الإسلامي للتنمية سنة 1416 هـ – 1996 م – ، ويمثل الاستصناع عقد صناعة أو بناء أو تجميع أو تعبئة وتغليف يوافق

[1] مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز** 2012، مرجع سابق ، ص14 .

[2] مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، **38 سنة في خدمة التنمية** ، ص ص 29 – 30 .

الصنائع أو البائع بمقتضاه على إمداد المشتري في موعد محدد و بسعر متفق عليه بسلع ذات مواصفات محددة متفق عليها.

- **المشاركة في رأس المال:** تم اعتماد هذه الصيغة من طرف البنك الإسلامي للتنمية سنة 1396 هـ – 1976 م – وتقتضي هذه الصيغة على أن يشارك البنك الإسلامي للتنمية في رأس مال مختلف الشركات، على أن لا تتجاوز مساهمة البنك ثلث رأس مال الشركات التي يساهم فيها.
- **خطوط التمويل:** بهدف دعم تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتقديم خطوط التمويل لفائدة مؤسسات التمويل التنموي و البنوك الإسلامية في الدول الأعضاء*، وتمثل خطوط التمويل تسهيلات تمويل تقدم إلى المؤسسات المالية في الدول الأعضاء لتمويل المشروعات وعمليات التجارة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تأخذ خطوط التمويل احد الأشكال التالية : خط الإجارة، خط المساهمة في رأس المال، خط الاستصناع، خط البيع لأجل ، توليفة تضم كل الطرق السابقة.
- **المساعدة الفنية:** يعمل البنك الإسلامي للتنمية على توفير الخبرة الفنية للدول الأعضاء وذلك من اجل دعم الجهود التنموية لهذه الدول، حيث تأخذ المساعدة الفنية عدة أشكال بحيث يمكن أن ترتبط بدراسة الجدوى الخاصة بالمشاريع أو إعداد التصاميم الهندسية أو الإشراف على تنفيذ مختلف المشاريع أو المساهمة في إعداد البرامج التنموية القطاعية، وبشكل عام تركز برامج المساعدة الفنية على محوريين أساسين هما:
  - المساعدة في إعداد و تنفيذ مختلف المشاريع و السياسات؛
  - تطوير المؤسسات و الموارد البشرية.
- **المضاربة:** وهي تمثل نوع من الشراكة يقوم بموجبه طرف بتوفير التمويل، بينما يقوم الطرف الآخر بتوفير الخبرة والإدارة. ويتم اقتسام أية أرباح محققة بين الطرفين بنسبة تم الاتفاق عليها مسبقا، كما يتحمل الطرف الذي يوفر التمويل أية خسارة في رأس المال.
- **المرابحة:** وهي عبارة عن عقد بيع بين المشتري والبائع، حيث يقوم البائع بمقتضى هذا العقد بشراء السلع التي يحتاج إليها المشتري، ثم يقوم ببيعها إلى المشتري بالكلفة زائدا الربح. ويتم تحديد كل من هامش الربح وفترة السداد التي تكون عادة بأقساط في عقد مبدئي

* توجه خطوط التمويل بشكل خاص لدعم القطاع الصناعي خاصة فيما يتعلق بصناعة العتاد و الآلات الفلاحية ، و يستثني من ذلك كل ما يتعلق بالسياحة و الفندقة و مشاريع الإسكان و كل الأنشطة التي تخالف الشريعة الإسلامية.

رابعا – تطور حجم التمويل: تعكس الأرقام المتعلقة بإجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل مختلف عمليات مجموعة البنك الإسلامية للتنمية التطور الكبير المسجل في نشاط البنك و مجموعته، الأمر الذي يؤكد التوجه الذي تنشده مجموعة البنك من اجل أن تصبح مؤسسة إنمائية ذات فعالية دولية بحلول 1440 هـ، فمنذ سنة 1396 هـ إلى غاية 1333 هـ ازدادت الاعتمادات المخصصة لتمويل مختلف المشاريع بشكل كبير جدا، وذلك وفق ما يلي :

1- **تطور صافي الاعتمادات**: بلغ الإجمالي التراكمي لصافي اعتمادات مجموعة البنك لمختلف العمليات خلال الفترة 1396هـ – 1433 هـ ما قيمته 86225,6 مليون دولا ر أمريكي، وخلال سنة 1432 هـ بلغ صافي الاعتمادات الموجهة لمختلف عمليات مجموعة البنك 8320,5 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 1433 هـ ارتفع صافي الاعتمادات ليصل إلى مستوى قياسي قدر ب 9848 مليون دولار أمريكي[1]، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 5-3 : صافي الاعتماد التراكمي لمختلف عمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

المبلغ: بالملايين

الفترة		صافي اعتمادات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لسنة 1432 هـ			صافي اعتمادات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لسنة 1433 هـ*			التوزيع التراكمي لمختلف عمليات التمويل لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة 1396 هـ – 1433 هـ (1976 – 14 نوفمبر 2012)		
العمليات		عدد العمليات	المبلغ بالدينار الإسلامي	المبلغ بالدولار الأمريكي	عدد العمليات	المبلغ بالدينار الإسلامي	المبلغ بالدولار الأمريكي	عدد العمليات	المبلغ بالدينار الإسلامي	المبلغ بالدولار الأمريكي
العمليات العادية	عمليات تمويل المشاريع	181	3334,4	5206,1	204	3467,2	5313,4	2576	28566.4	42020,8
	المساعدة الفنية	101	23,6	36,4	77	13,4	20,7	1223	287.7	405,7
عمليات تمويل التجارة		72	1953,2	3062,9	66	2929,2	4505,9	2332	31172.2	44073,4
عمليات المعونة الخاصة		49	9,6	15,1	39	5,3	8	1440	556.4	725,8
المجموع		**403**	**5320,8**	**8320,5**	**386**	**6415,1**	**9848**	**7571**	**60582.6**	**87225.6**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما ورد في الجدول رقم 1,1 من التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية لسنة 1433 هـ.

* البيانات الخاصة بسنة 1433 هـ سجلت لغاية 14 نوفمبر 2012 من التاريخ الميلادي.

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1433 هـ**، ص 2 .

والملاحظ من خلال الجدول السابق هو اعتماد مجموعة البنك بشكل كبير على عمليات تمويل المشاريع و تمويل التجارة سواء من خلال الاعتمادات السنوية أو التراكمية، فبين سنتي 1432 هـ و 1433 هـ ارتفع حجم التمويل الإجمالي لمختلف العمليات بنسبة 18,3 % وبذلك تظهر أهمية التمويل بالنسبة لمختلف العمليات من حيث خلق قيم مضافة جديدة ورفع كفاءة الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء، الأمر الذي يساهم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و ما يصاحبه من أثار ايجابية على مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسن دخولهم و مستوى الخدمات المختلفة المقدمة لهم. وذلك ما يعكس حرص البنك على تعزيز التنمية في الدول الأعضاء من خلال التوجه الشمولي لنشاط البنك و مجموعته عبر الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الإستراتجية دون إهمال الاهتمام بالجوانب الإنسانية و الاجتماعية ممثلة في برنامج المعونة الخاصة و المساعدة الفنية اللذان يهدفان لتعزيز القدرات و تلبية الحاجيات الأساسية للدول الأعضاء و المجتمعات المسلمة على حد سواء. والشكل التالي يوضح التوزيع التراكمي لصافي الاعتمادات على مختلف العمليات خلال الفترة 1396 هـ – 1433 هـ.

الشكل رقم 5-4: التوزيع التراكمي لصافي الاعتمادات بحسب العمليات خلال الفترة 1396 هـ – 1433 هـ.

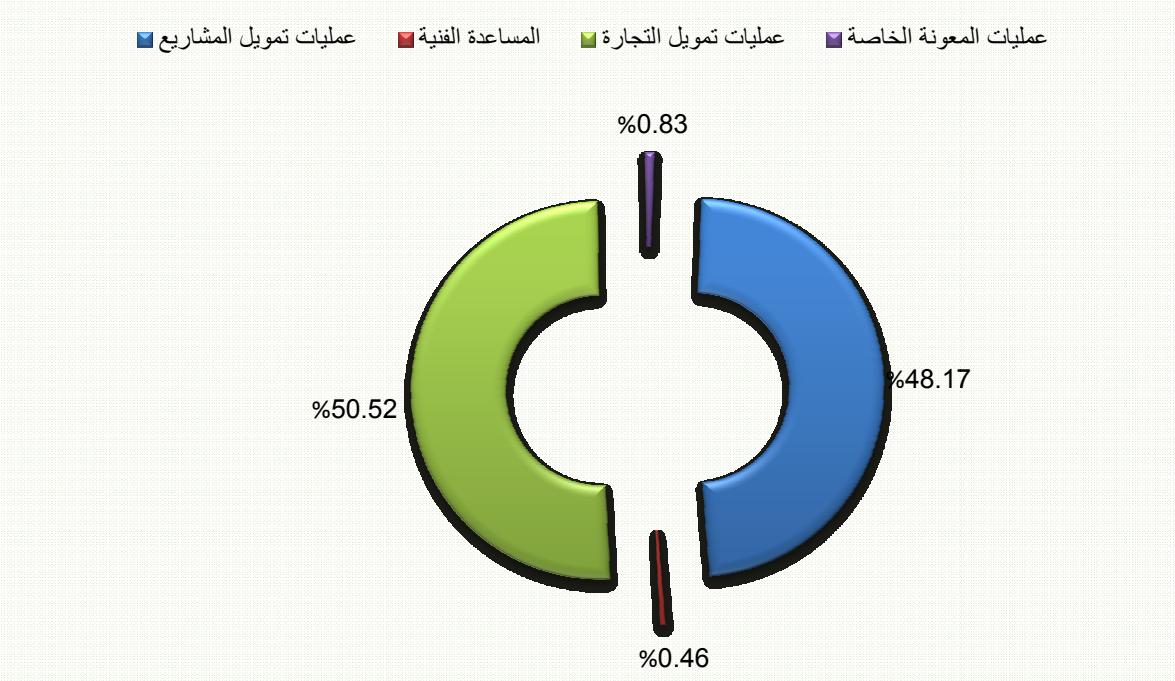

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم 5-3 .

ويتضح من الشكل السابق استئثار عمليات تمويل التجارة و تمويل المشاريع بالجزء الأكبر من مخصصات التمويل حيث يرجع ذلك بشكل أساسي إلى تعدد و تنوع المتطلبات التنموية للدول الأعضاء التي تنتمي لدول الجنوب النامية، وهو ما يفسر اهتمام مجموعة البنك بكافة المشاريع و العمليات ذات البعد التنموي الشامل من خلال التركيز على العمليات ذات الأثر الاقتصادي في المدى المتوسط و البعيد. والواقع أن الزيادة في صافي اعتمادات البنك

سارت في نفس الاتجاه العام نحو الارتفاع منذ تأسيس البنك نتيجة لتنامي الدور التنموي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ، وذلك ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 5-5 : تطور صافي اعتمادات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة 1425هـ – 1433 هـ

المبلغ بملايين الدولارات الأمريكية

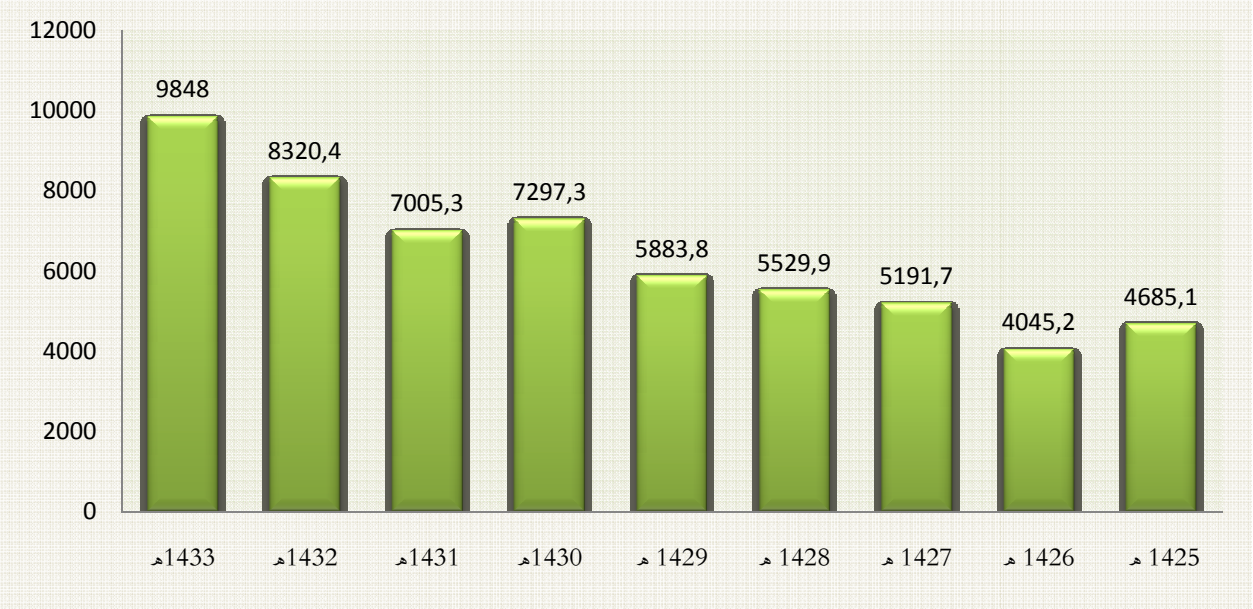

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما ورد في التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية.

وضمن نفس السياق فإن تقارير البنك الإسلامي للتنمية تشير إلى انه بين سنتي 1423 هـ و 1433هـ تضاعف حجم صافي الاعتمادات بأكثر من ثلاث مرات من 3,08 مليار دولار أمريكي إلي 9,848 مليار دولار أمريكي وهو ما يعكس التوسع و التطور الكبير لنشاط البنك نتيجة لعدة عوامل أهمها:

- زيادة رأس المال المكتتب و المدفوع لمختلف كيانات مجموعة البنك؛
- توسع العضوية في البنك من 22 دولة عند التأسيس إلي 56 دولة؛
- تطور مجموعة البنك من حيث التنظيم و التسيير؛
- تعدد و تطور أساليب و طرق تمويل المشاريع؛
- انتهاج إستراتيجية تنموية شاملة تهتم بكافة المجالات.

2- زيادة التمويل من الموارد العادية لرأس مال البنك الإسلامي للتنمية: نتيجة للزيادة المسجلة في رأس مال البنك و توسع نشاطاته فقد حرص البنك على تعزيز تعبئة الموارد العادية التي تتكون: من رأس المال المكتتب فيه وفقا للمادة 5، الودائع المستثمرة في البنك بمقتضى المادة 8، المبالغ المسددة عن القروض، المبالغ المتأتية من بيع أسهمه في رؤوس الأموال الرأسمالية، الدخل المتحقق من الاستثمارات من العمليات العادية، باقي الأموال الأخرى التي يعبئها أو

يستلمها البنك أو أية أموال موضوعة تحت تصرفه أو إيرادات يستلمها ولا تمثل جزءا من موارد صندوق الوقف أو موارد الصناديق الائتمانية وذلك من اجل مجابهة مختلف التحديات التنموية للدول الأعضاء . وتشكل الموارد العادية للبنك مصدر أساسي لتمويل مختلف المشاريع و العمليات المتعلقة بالدول الأعضاء حيث يعمل البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز و دعم موارده العادية من خلال تعبئة الأموال عبر برامج وأدوات تمويلية متنوعة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد دفع الطلب المتزايد للتمويل التنموي من قبل الدول الأعضاء البنك لأن يوجه قدراً كبيراً من مجهوداته لتطوير هذه الأدوات، وتشمل الأدوات التي استعملها البنك لتعبئة موارده العادية على مختلف البرامج و الصناديق التابعة للبنك مثل: برنامج ودائع الاستثمار، محفظة البنوك الإسلامية، صندوق حصص الاستثمار، صندوق البنك الإسلامي للتنمية لتمويل البنية الأساس، برنامج تمويل الصادرات، صندوق الاستثمار في ممتلكات الوقف، إضافة لبرنامج إصدار الصكوك الذي أطلق لأول مرة في جويلية 2003 و كان الإصدار الأول المبدئي بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي، ولكن في ضوء الطلب القوي من المستثمرين فقد تمت زيادة حجم الإصدار إلى 400مليون دولار، وكان هذا أول إصدار في سوق مال إسلامي من جهة غير سيادية بعد مبادرة كل من ماليزيا والبحرين[1] . وتوسع برنامج إصدار الصكوك بعد ذلك ليتخذ طابعا دوليا*.

ونتيجة لما سبق التطرق إليه نستنتج بأن تنامي الموارد الرأسمالية العادية للبنك من خلال توسع عضوية البنك و توسع حصص الدول الأعضاء في رأسمال البنك من جهة، وتعدد أوجه الاستثمارات التي يقوم بها البنك عبر مختلف البرامج من جهة أخرى قد ساهم في توسع النشاط التنموي لمجموعة البنك بصفة عامة، وذلك ما تظهره بكل وضوح الأرقام و الإحصائيات الواردة في هذا المجال حيث بلغ الإجمالي التراكمي للموارد العادية لرأس مال البنك منذ تأسيسه إلي غاية 1433 هـ ما يقارب 33,61 مليار دولار . وخلال سنة 1433 هـ قدر حجم الاعتمادات المخصصة لتمويل مختلف العمليات من الموارد الرأسمالية العادية للبنك ب 4,3 مليار دولار بعد أن كانت تقدر ب 16,33 مليون دولار فقط سنة 1396 هـ و 922,8 مليون دولار أمريكي سنة 1420 هـ[2]. وهذا ما يشير بوضوح للزيادة

[1] بشير عمر محمد فضل الله ، مرجع سابق ، ص 9 .

* تمشياً مع رؤيته الهادفة إلى تعبئة موارد إضافية من السوق بدلاً من اللجوء في كل مرة إلى الدول الأعضاء انشأ البنك برنامج للصكوك الإسلامية متوسط الأجل سنة 2005 ، وقد صدر البرنامج في بورصة لكسمبورغ بقيمة 1 مليار دولار أمريكي . و وفقا للبرنامج اصدر البنك صكوكا بقيمة 500 مليون دولار أمريكي حيث سددت هذه الصكوك بالكامل في جوان 2010، وفي سبتمبر 2010 رفع البنك مبلغ البرنامج إلى 3,5 مليار دولار أمريكي وخلال سنة 1432 هـ ونتيجة للطلب القوي من المستثمرين فقد تمت زيادة حجم إصدار الصكوك بقيمة 60 مليون جنيه إسترليني على شكل وديعة خاصة ، ثم اصدر بعد ذلك صكوكا بقيمة 750 مليون دولار أمريكي . وقد بلغ إجمالي الصكوك الصادرة لغاية نهاية سنة 1432 هـ 2,9 مليار دولار . وتتسم عملية إصدار الصكوك بخصائص السند التقليدي والإدارة الإسلامية. وتشمل أصول صكوك البنك على أصول إجارة وغيرها من تلك التي تتفق وأحكام الشريعة التي تم تحويلها إلى الصندوق الذي تأسس خصيصاً لهذه العمليات. ويضمن البنك جميع المدفوعات المستحقة من هذه الأصول، كما يقدم البنك الدعم بصفته مقدم سيولة ومشترٍ نهائي لأصول الصكوك عند الاستحقاق. وتعهد البنك بعرض خاص شامل يغطي الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا. ورغم أن العملية أصلاً تمثل إصداراً إسلامياً، إلا أنها اجتذبت مشترين تقليديين، فقد جاء نحو 70% من الطلبات من السوق التقليدية. و بالتالي تحقق الهدف من العملية المتمثل في تطوير أسواق مال إسلامية، حيث كان هناك عدد من المستثمرين من قطاع التمويل الإسلامي الذين اشتروا سندات قابلة للتعامل لأول مرة. كما حقق البنك أهدافه في إشراك البنوك المركزية التي تمثل نحو 40% تقريباً من طلبات الشراء.

[2] Islamic Development Bank , **Islamic Development Bank group in brief 2013** . P 4

الكبيرة المحققة في إجمالي الاعتمادات المخصصة لتمويل مختلف العمليات و بصفة خاصة الزيادة المحققة في الموارد الرأسمالية العادية للبنك، وذلك ما يوضحه الشكل البياني التالي.

الشكل رقم5– 6: تطور المبالغ المعتمدة من الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية لتمويل مختلف العمليات خلال الفترة 1396 هـ – 1433 هـ

المبالغ بملايين الدولارات

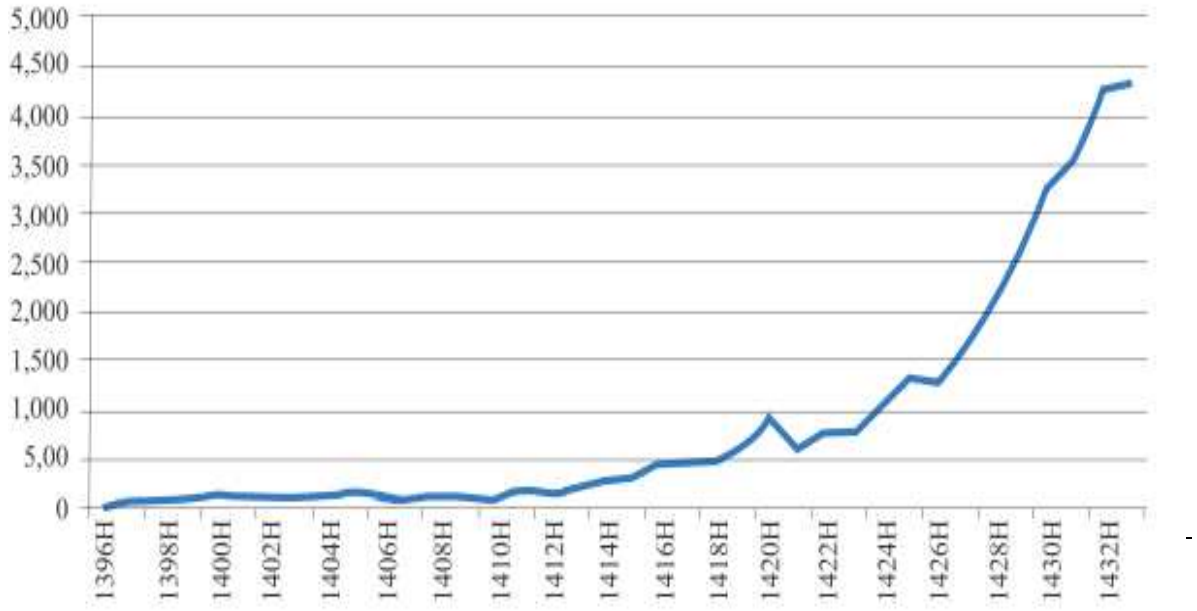

Source; Islamic Development Bank, 39 **years in the service of Development**, **Mai** 2013, P 5.

وتظهر الأهمية الإستراتجية لتعزيز موارد البنك العادية في كونها توجه بصفة أساسية لتمويل المشاريع القاعدية ذات البعد التنموي الشامل في مختلف القطاعات لأن البنك الإسلامي للتنمية يولي أهمية كبيرة لدعم هذه المشاريع في الدول الأعضاء. فخلال الفترة 1396 هـ – 1433 هـ بلغ الإجمالي التراكمي للمبالغ المعتمدة من الموارد العادية لرأس مال البنك 33,618 مليار دولار أمريكي تم توزيعها لتمويل 3035 عملية تشمل قطاعات مهمة مثلما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم5-4 : التوزيع القطاعي للمبالغ المعتمدة من الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية

المبالغ بملايين الدولارات

الفترة	1432 هـ			1433 هـ			التوزيع التراكمي خلال الفترة 1396 هـ - 1433 هـ (1976 - 14 نوفمبر 2012)		
القطاعات	عدد العمليات	المبلغ بالدينار الإسلامي	المبلغ بالدولار الأمريكي	عدد العمليات	المبلغ بالدينار الإسلامي	المبلغ بالدولار الأمريكي	عدد العمليات	المبلغ بالدينار الإسلامي	المبلغ بالدولار الأمريكي
الزراعة	30	423,9	675,6	67	476,6	732,4	585	2723,5	3997,8
التعليم	38	219,1	339.8	25	182,5	281,5	481	1936,6	2760.1
الطاقة	15	737,7	1164,8	15	802,4	1215,6	229	5596.6	8348.7
المالية	53	165	256,3	56	164,6	251,6	366	1076,1	1581,2
الصحة	22	208,5	328,9	26	306,2	469,4	297	1407,7	2041,9
الصناعة و التعدين	4	15,3	23,3	3	83,4	128	211	1859,7	2610,8
المعلومات و الاتصال	4	35,1	51,9	1	0,2	0,3	58	240,7	343
الإدارة العامة	1	0,21	0,3	1	0,2	0,3	68	40,6	57,1
التجارة	4	1,1	1,7	1	0,1	0,2	38	37,6	55
النقل	13	505,1	790,8	8	281,9	437	406	4809,2	7132,6
المياه و الصرف الصحي و الخدمات التحتية	22	398,1	619,4	12	521,6	809,3	296	3186,1	4690
المجموع	**206**	**2.718,2**	**4.205,7**	**215**	**2,819,7**	**4.325,6**	**3035**	**22,914,7**	**33,618,2**

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1433هـ، ص 2.

إن البنك الإسلامي للتنمية ينتهج إستراتجية تنموية شاملة من خلال تمويل المشاريع الأساسية في الدول الأعضاء وهو ما يساعد على تحقيق التنمية و الحد من الفقر و أوجه الحرمان وتحسين مستوى معيشة الأفراد في الدول الأعضاء، والجدول أعلاه يوضح تركيز التمويل المعتمد من الموارد العادية للبنك خلال مختلف الفترات على قطاعات أساسية تحتاج إليها كل الدول الأعضاء من اجل النهوض باقتصادها لدعم المسار التنموي. فخلال الفترة التراكمية توزع إجمالي المبالغ المعتمدة على القطاعات الأساسية بحسب الأهمية وفقا لما يلي: الطاقة، النقل، المياه و الصرف الصحي، الفلاحة، التعليم، الصناعة و التعدين، الصحة، المالية، المعلومات و الاتصال، الإدارة العامة والتجارة

وهي كلها قطاعات تعزز البنية التحتية للدول الأعضاء و خاصة تلك الفقيرة منها. والشكل التالي يوضح التوزيع التراكمي القطاعي للعمليات المعتمد من الموارد العادية للبنك.

الشكل رقم5-7 : التوزيع القطاعي التراكمي لتمويل المشاريع و المساعدة المعتمد من الموارد العادية للبنك خلال الفترة 1396 هـ – 1433 هـ

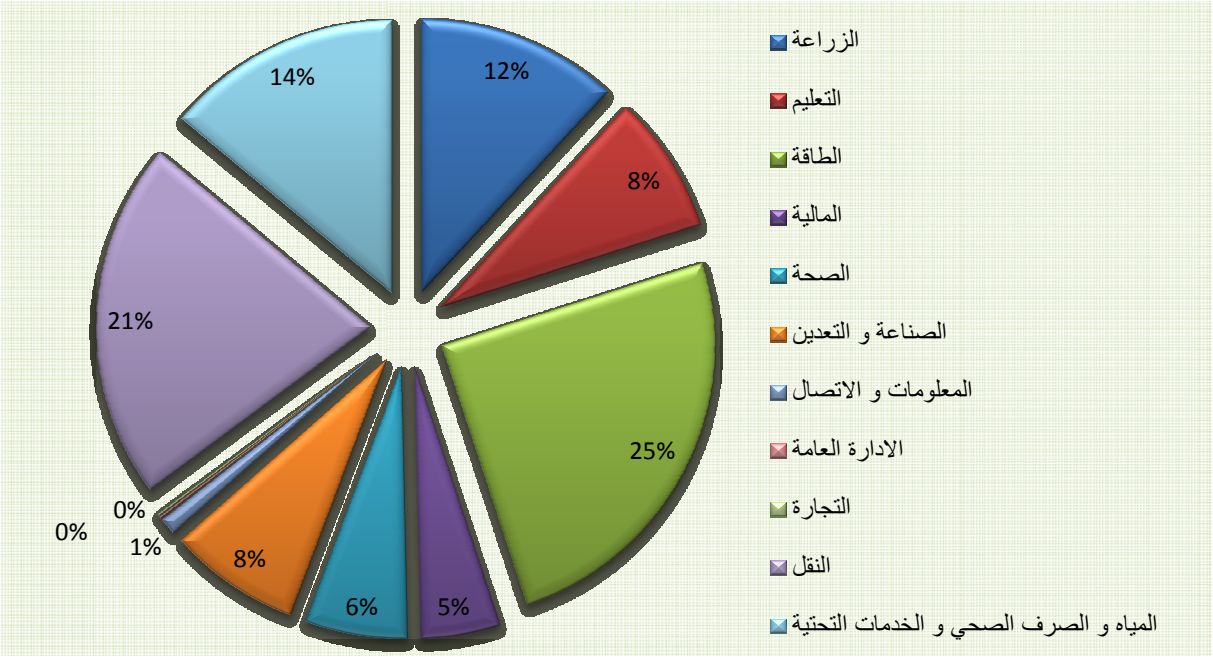

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم 5-4 .

3- ارتفاع صافي الاعتمادات المخصصة للدول الأقل نموا: مع ارتفاع عدد الدول الأعضاء الأقل نموا تزايد اهتمام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بهذه الفئة من الدول بالنظر لوضعيتها الصعبة، ويتجلي ذلك في ارتفاع حصة هذه الدول من صافي الاعتمادات المخصصة لمختلف عمليات البنك، فقد ارتفعت الاعتمادات الخاصة بالدول الأقل نموا بشكل كبير و سريع من 302 مليون دولا ر سنة 1420 هـ إلي 1786,6 مليون دولار سنة 1428 هـ ثم وصلت إلي مستوى 3143,4 مليون دولار سنة 1433 هـ، وهو ما يعكس التوجهات الجديدة لمجموعة البنك بضرورة العمل المتواصل من اجل مساعدة الدول الأعضاء الأقل نموا في جهود التنمية والحد من الفقر، هذا وقد بلغت إجمالي الاعتمادات التراكمية المخصصة للدول الأعضاء الأقل نموا 22057,1 مليون دولار أمريكي توزعت بين العمليات العادية و المساعدة الفنية بمبلغ إجمالي بلغ 8191,7 مليون دولار أمريكي وعمليات تمويل التجارة بمبلغ إجمالي قدر ب13608,1 مليون دولار أمريكي وعمليات المعونة الخاصة بمبلغ إجمالي بلغ 257,2 مليون دولار أمريكي، والملاحظ أن مجموعة البنك تعتمد بشكل كبير على مساعدة الدول الأعضاء الأقل نموا من خلال تقديم التمويل بصيغ ميسرة، حيث كانت حصة الدول الأعضاء من إجمالي التمويل بالقرض الحسن تقدر ب 71,9 % كما

بلغت حصة الدول الأعضاء الأقل نموا من إجمالي عمليات المساعدة الفنية و المعونة الخاصة كل من 70,5 % و 68 % على التوالي، وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 5-5 :صافي الاعتمادات التراكمية المخصصة للدول الأعضاء الأقل نموا خلال الفترة 1396 هـ – 1433 هـ

العمليات	المبلغ الإجمالي مليون دولار	حصة الدول الأعضاء الأقل نموا من إجمالي الدول الأعضاء %
القروض	4563,6	71,9
المساهمة في رأس المال	111,2	18,6
الإجارة	1230,5	15,4
البيع لأجل	250,6	5,7
خطوط التمويل المشترك	3,6	2,7
المشاركة	19,8	1,5
الاستصناع	1812,7	14.6
عمليات المساعدة الفنية	199,7	70.5
المجموع الجزئي	8191,7	24,8
عمليات تمويل التجارة	13608,1	31,1
عمليات المعونة الخاصة	257,2	68
المجموع الكلي	22057,1	28,6

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم 4-1 الوارد في ص 60 من التقرير السنوي لسنة 1433هـ للبنك الإسلامي للتنمية.

المبحث الثاني: برامج و آليات الحد من الفقر ضمن إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تعمل مجموعة البنك الإسلامي على تعزيز التنمية في مختلف الدول الأعضاء وهي تركز من خلال ذلك على دعم مختلف البرامج و المشاريع التي تهدف إلي الحد من وطأة الفقر في الدول الأعضاء الأقل نموا، وذلك بالنظر لكون هذه الدول تواجه عقبات كبيرة وهي تفتقر إلي القدرات الذاتية الضرورية لمجابهة التحديات التنموية، حيث يفتقر العديد من الأفراد في اغلب الدول الإسلامية للحد الأدنى الضروري لحياة لائقة، وعلى هذا الأساس فإن مهمة مجموعة البنك الإسلامي ليست سهلة نظرا لواقع التنمية في اغلب الدول الإسلامية. وبالنظر لما سبق تولي مجموعة البنك أهمية بالغة للدول الأعضاء الأقل نموا وخاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي تضم عدد كبير من الدول الإسلامية الفقيرة، حيث اعتمدت مجموعة البنك مجموعة من البرامج والآليات التي تهدف كلها لتعزيز التنمية و الحد من الفقر.

المطلب الأول: الإطار العام لإستراتجية مجموعة البنك الإسلامي في الحد من الفقر

تتطلب عملية مكافحة الفقر التي تُمثل الهدف الرئيسي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية إتباع نهج متعدد الأوجه يجعل من النمو المستدام شرطاً مسبقاً للحد من وطأة الفقر، على اعتبار أن تحقيق النمو يجب أن يكون مرتبطا بتوخي روح العدالة والإنصاف في عملية التوزيع، ولضمان ذلك يجب أن تركز الحكومات على استهداف الفئات الفقيرة في المجتمع.

أولا– مفهوم الفقر عند البنك الإسلامي للتنمية: يعتبر البنك الإسلامي للتنمية أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن حصرها في انعدام أو عدم كفاية الدخل و الاستهلاك فقط، وإنما تتوسع لتشمل الانجاز المتدني في مجال حقوق الإنسان الأساسية : الصحة، التعليم، التغذية، القدرة على تحمل الأزمات، البنية الأساسية و سائر الجوانب المرتبطة بالتنمية البشرية. وبصفة عامة يعتبر الفقر حسب رؤية البنك الإسلامي للتنمية مفهوم ذو طابع شمولي متعدد الأبعاد يتضمن مجالات متعددة أهمها ما يلي[1]:

- **الفرص**: الفقر يعكس نقص في الاستفادة من الفرص في مختلف المجالات مثل نقص فرص التوظيف و التكوين.
- **القدرات**:إن انعدام أو نقص الخدمات العامة التي تساهم في تعزيز قدرات الأفراد كخدمات التعليم و الصحة يشكل بعدا أساسيا من أبعاد الفقر.

[1] انظر للمزيد من التفصيل كل من : التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية 1428، ص 81 .
Banque islamique de développement, document d'orientation sur la réduction de la pauvreté, avril 2007, P7.

- **الأمن**: إن انعدام الأمن في مختلف المجالات يزيد من قابلية التعرض لمختلف المخاطر الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.
- **التمكين**: إن استبعاد الفرد عن المشاركة في مختلف الإحداث و القرارات التي تؤثر في حياته سواء أكان ذلك على المستوى الأسري أو الجماعي أو الوطني يعكس درجة الحرمان الذي يعانيه الفرد في بيئته وهو يشكل جانبا مهما من جوانب الفقر.

وضمن هذا الإطار يرى البنك الإسلامي للتنمية بأن الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة من قبل المجتمع الدولي في سبتمبر 2000 تشكل الإطار العام الذي يمكن من خلاله تعريف و تحديد الفقر، حيث أن التنمية من وجهة نظر البنك الإسلامي للتنمية ليست مجرد عملية تتحسن من خلالها الظروف المادية فقط، وإنما هي عملية تهدف أساسا لتوسيع الإمكانات و الفرص المتاحة للأفراد من اجل تحقيق ذاتهم وتحسين مستوى معيشتهم.

ثانيا– متطلبات نجاح برامج الحد من الفقر: من خلال التجارب التنموية للدول النامية عبر مختلف الفترات التاريخية خلص البنك الإسلامي للتنمية إلي أن النمو الاقتصادي السريع مهم جدا و لكنه غير كافي للحد من الفقر، كما أن الممارسات الاقتصادية ذات الترابط الايجابي مع النمو الاقتصادي مثل : استقرار الاقتصاد الكلي، الانفتاح التجاري، المنافسة في الأسواق، تساعد في تدعيم وتقوية الاستراتجيات الخاصة بالحد من الفقر. ويؤكد البنك الإسلامي للتنمية أيضا على أن الحد من الفقر يتطلب تدخلات موجهة في مجالات التنمية البشرية من خلال تدعيم الخدمات الصحية و التعليمية، تعزيز القدرات، تمكين الأفراد و بصفة خاصة النساء، تزويد الفقراء و الضعفاء بشبكات الأمان،كما يعتبر البنك الإسلامي للتنمية أن المساعدات الخارجية مهمة للمضي قدما في مسار التنمية و الحد من الفقر، ولكن لا ينبغي على الدول الإسلامية الاكتفاء بهذه الوضعية بل يجب عليها أن تعمل على تعزيز قدراتها لتتحول إلي دول إنمائية قوية لضمان استدامة مسارها التنموي بما يحقق أهدافها الأساسية و في مقدمتها الحد من الفقر.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مختلف برامج و نشاطات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالحد من الفقر تركز على محورين أساسيين، وهما[1]:

- **ضرورة توجيه مشاريع النمو الاقتصادي لمصلحة الفقراء بما يضمن و صول الوظائف و فرص العمل الإضافية إلي الفئات المستهدفة من الفقراء و المحرومين.**
- **تعزيز تنمية رأس المال البشري من خلال الارتقاء بالتعليم و الخدمات الصحية.**

وبناءا عليه فقد قامت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتصميم مختلف البرامج و المشاريع الموجهة للدول الأعضاء و خاصة تلك الأقل نموا بما يتوافق مع تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الحد من الفقر من خلال:

[1] Banque islamique de développement, document d'orientation sur la réduction de la pauvreté, avril 2007, P 20- 26.

- تشجيع النمو المحابي للفقراء من خلال الاهتمام بعدالة توزيع المنافع و الفوائد؛
- التغلب على مختلف العقبات التي تواجه المرأة و تحد من مشاركتها الايجابية في العملية التنموية؛
- التركيز على التنمية البشرية؛
- توفير شبكات الأمان للفقراء و المستضعفين؛
- تعزيز الحكم الراشد وتيسير حصول الفقراء على الخدمات العامة؛
- تعزيز الإقرار القطري و التفاعل مع برامج واليات مكافحة الفقر المعتمدة من طرف البنك الإسلامي للتنمية.

ثالثا– الإطار العام لإستراتجية الحد من الفقر: يتضمن الإطار العام لإستراتجية الحد من الفقر وفقا لرؤية البنك الإسلامي للتنمية العناصر التالية:

1– الرؤية العامة للإستراتجية الحد من الفقر: يهدف البنك إلي تخفيض نسبة الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في الدول الأعضاء بنسبة ثلاثة أرباع في إطار إستراتيجيته للحد من الفقر ضمن إطار الرؤية الإستراتجية للبنك لغاية 1440 هـ[1]، وتتضح الرؤية العامة لإستراتجية البنك الإسلامي للتنمية من خلال ما يلي[2]:

– يهدف البنك إلي زيادة دعمه لبرامج الحد من الفقر وفق نهج التعاون مع دول الجنوب الذي يعتمد أساسا على الخصائص الإسلامية ويتضمن:

- العمل باستمرار على تطبيق رؤية البنك لعام 1440هـ – رؤية من اجل الكرامة الإنسانية– و التي تهدف أساسا إلي الحد من الفقر في الدول الإسلامية و المجتمعات المسلمة.
- يسعى البنك لمضاعفة حجم الموارد المخصصة للفقر من خلال عملياته الذاتية أو عبر تعبئة صندوق التضامن الإسلامي باعتباره صندوق مكافحة الفقر.
- يعمل البنك الإسلامي للتنمية على تأمين أقصى فعالية ممكنة لمختلف برامج التمويل التي يقدمها من خلال الالتزام بأفضل الممارسات و بالشفافية التامة ضمن إطار أحكام الشريعة الإسلامية.
- يعمل البنك على تعزيز قيم التعاون و التضامن و الأخوة الإسلامية من خلال البرامج التي يقدمها.

– يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى تأدية دور متميز من خلال دعمه للدول الأعضاء وفق شراكة حقيقية فعالة و انسجام كبير ضمن إطار مقاصد الشريعة الإسلامية.

2– المبادئ الموجهة لنشاط مجموعة البنك في مجال الحد من الفقر: نظرا لتعدد العقبات و التحديات التنموية في الدول الأعضاء التي ينتمي أكثر من نصفها إلي فئة الدوال الأقل نموا، فإن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1428 هـ**، ص 82 .

[2] Banque islamique de développement, document d'orientation sur la réduction de la pauvreté, avril 2007, P 27.

تلتزم بالعمل وفق عدد من الضوابط و المبادئ الموجهة لمختلف السياسات و البرامج المعتمدة ضمن إطار دعم التنمية و الحد من الفقر في الدول الأعضاء ، وذلك وفق ما يلي:

ا–التمييز:تراعي مختلف البرامج الموجهة للحد من الفقر و دعم التنمية المعتمدة من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خصوصية كل دولة من الدول الأعضاء، حيث أن الاحتياجات و العقبات التنموية متباينة من دولة لأخرى و هو ما دفع بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلي الابتعاد عن كل أساليب التعميم التي تجعل من برامج دعم التنمية و الحد من الفقر برامج نمطية تطبق بنفس الطريقة على مختلف الدول الأعضاء. وفي سبيل تعزيز مبدأ التميز في معالجة الفقر و التحديات التنموية وفقا لخصوصية كل دولة تسعى مجموعة البنك إلي تفعيل التعاون و التشاور مع حكومات الدول الأعضاء من اجل تحديد الأولويات و صياغة البرامج وفقا لخصوصية كل دولة، ونتيجة لما سبق فإن البنك الإسلامي للتنمية يقبل بوجود قدر من التميز في سياساته يعكس الحاجات المتباينة لدي الدول الأعضاء و يظهر ذلك جليا من خلال أربعة متغيرات أساسية و هي[1]:

- حجم مخصصات كل دولة من الدول الأعضاء؛
- هيكل عملية التشاور بين البنك و الدول الأعضاء و الأطراف المشاركة فيها؛
- النشاطات و المشاريع المؤهلة لدعم البنك ومجموعته؛
- الشركاء في تنفيذ المشاريع المؤهلة.

ب–الانتقائية:من اجل ضمان استفادة الفئات الفقيرة و المستضعفة من مختلف البرامج الموجهة إليها تلتزم مجموعة البنك الإسلامي باعتماد مقاييس شفافة توجه اتخاذ القرارات من خلال تحديد الدول و الفئات المحرومة التي توجه لها مختلف البرامج وفقا لاحتياجاتها و واقعها التنموي.

مشاركة المجتمع المحلي: يعمل البنك الإسلامي للتنمية على توسيع مشاركة القواعد الشعبية الممثلة للمجتمعات المحلية في صياغة و تنفيذ مختلف المشاريع وذلك ضمن إطار تنسيقي مع حكومات الدول الأعضاء.

ج–الالتزام بالمبادئ الإسلامية: يسعى البنك جاهدا لتعزيز دوره التنموي المتمثل في دعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بالحد من الفقر و دعم جهود التنمية، وذلك مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية و التحلي بالمبادئ و القيم الإسلامية التي تحث على التكافل و التضامن. وبذلك فإن البنك يتطلع إلى التميز على الصعيد العالمي من خلال تفعيل دوره التنموي ضمن إطار أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية.

د–قابلية التنفيذ: تولي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أهمية كبيرة لتحقيق النتائج وذلك من خلال التركيز على الفعالية و الكفاءة في إعداد وتنفيذ مختلف البرامج التنموية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء، ولتحقيق ذلك يعمل البنك على تعزيز مشاركة كل الفاعلين في الدول الأعضاء بما فيهم القطاع الخاص الذي له مكانة محورية في ما يتعلق بتوسيع الجهود الرامية للحد من الفقر و تعزيز التنمية في الدول الأعضاء.

[1] للمزيد من التفصيل حول ارتباط سياسات البنك الإسلامي للتنمية فيما يتعلق بالفقر و خصوصية و واقع كل دولة من الدول الأعضاء يرجى الاطلاع على :
Banque islamique de développement, document d'orientation sur la réduction de la pauvreté, avril 2007, P 28- 29.

رابعا– إستراتيجية الحد من الفقر على المستوى الوطني: يتم تحديد إستراتجية الحد من الفقر على المستوى الوطني من خلال اعتماد الخطوات التالية:

1– تحديد الأهلية الوطنية: خلال هذه المرحلة يتم الفصل في مدى أهلية الدول الأعضاء في الاستفادة من البرامج و المشاريع الموجهة للحد من الفقر، ويتم تحديد ذلك عبر مقاييس شفافة و واضحة تتضمن الإلمام بنطاق الفقر و القدرة على التنفيذ الفعال لبرامج ومشاريع الحد من الفقر، وتتضمن هذه المقاييس أربع معايير أساسية وهي:

- لا بد أن يكون عد السكان الذين يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم الواحد يفوق 25 %من إجمالي عدد السكان؛
- يجب أن يؤدي التمويل الذي يقدمه البنك إلي تحسين الأوضاع الحالية للسكان؛
- يجب أن تكون البنية التحتية المؤسسية متطورة على نحو مرضي بما يساعد على تعظيم و توسيع نطاق الاستفادة من البرامج و المشاريع المنفذة وخاصة بالنسبة للأطفال و المرأة و باقي الفئات المهمشة، كما يجب أن يكون إدماج القيم الإسلامية واضحا في مختلف هذه البرامج و الأنشطة؛
- يجب إعطاء أولوية للدول التي عانت من اضطرابات و صراعات أهلية وحروب و الدول التي عانت من المجاعة و الظروف المناخية القاسية و الكوارث الطبيعية.

2– الاتفاق على إستراتجية وطنية للحد من الفقر: تعمل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تفعيل أنشطتها و عملياتها الهادفة إلي الحد من الفقر في الدول الأعضاء من خلال وضع استراتجيات وطنية واضحة انطلاقا مما تتيحه كل من:

- الاستراتيجيات و التجارب الدولية المتعلقة بمكافحة الفقر؛
- الاستراتجيات الوطنية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالحد من الفقر؛
- خطط التنمية الخاصة بالدول الأعضاء.

ويتم الاعتماد على هذه الخطط و الاستراتيجيات بوصفها مرجع يتم الاستعانة به لوضع برنامج عمل خاص بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية يوجه لفائدة الدول الأعضاء بهدف المساعدة في الحد من الفقر، ويبرز هذا البرنامج احتياجات و تطلعات كل دولة من الدول الأعضاء بحسب خصوصيتها، حيث يتم إعداد الإستراتجية الوطنية للحد من الفقر بالتشاور بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و حكومات الدول الأعضاء مع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني و ممثلي القطاع الخاص. ويتم التركيز خلال إعداد هذه الإستراتجية على الفئات الأكثر تهميشا في المجتمع وبخاصة فئة الأطفال و النساء. كما يتم إعلام ومشاركة الأطراف الأخرى المحتمل أن تشارك في تمويل مختلف العمليات المحددة ضمن الإستراتجية في عملية إعداد إستراتجية الحد من الفقر الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء .

3-تحديد المؤهل من النشاطات و المستفيدين و الشركاء: يركز البنك الإسلامي للتنمية من خلال عملية إعداد الاستراتجيات الوطنية للحد من الفقر على تحديد المشاريع المؤهلة، الفئات المستفيدة من هذه المشاريع و تحديد الشركاء في كل مشروع من هذه المشاريع وذلك مثلما هو موضح فيما يلي:

ا- تحديد المشاريع المؤهلة: تركز مجموعة البنك ضمن هذا الإطار على إعطاء الأولوية للمشاريع التي تعالج أسباب الفقر و تعزز فرص الحياة، وفي هذا المجال يجب أن تكون المشاريع المختارة متوافق عليها بشكل منفصل بين البنك الإسلامي للتنمية و حكومات الدول الأعضاء، كما يجب أن تجتاز هذه المشاريع اختبارات الجدوى بشكل ايجابي. و ضمن هذا الإطار يحرص البنك الإسلامي على ضرورة إشراف جهات مختصة ذات خبرة وكفاءة على هذه المشاريع. وبشكل عام فإن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تعمل على دعم المشاريع ذات الأولوية في الحد من الفقر إلي يمكن حصرها فيما يلي:

- المشاريع القطاعية المتكاملة التي تهدف إلي القضاء على الفقر؛
- المشاريع المرتبطة بتحسين البنية الأساسية المؤسسية؛
- المشاريع العامة التي تعالج قضايا محددة و تؤثر على الفقر مثل : البيئة ، تمكين المرأة، التعليم ...الخ.
- مشاريع الإغاثة و المساعدات العاجلة.

ب-تحديد الفئات المستهدفة: تستهدف البرامج الخاصة بالحد من الفقر فئتين أساسيتين هما:

- فئة المستفيدين النهائيين المستهدفين: تتمثل في الفقراء و المهمشين الذين يعانون من مختلف أوجه الحرمان، وخاصة أولئك الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم الواحد، وتشير الإحصائيات إلي وجود ما يقارب من 400 مليون نسمة يعانون من الفقر المدقع في أكثر من 31 دولة إسلامية إضافة إلي كل الفئات التي تعاني من مخلفات الحروب و الصراعات و الكوارث الطبيعية في مختلف الدول الأعضاء أو الأقليات المسلمة في مختلف مناطق العالم.
- فئة المستفيدين كرعاة للمشاريع: وهي تمثل مختلف المؤسسات التي يمكنها الحصول على التمويل بشكل مباشر من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من اجل تنفيذ المشاريع لفائدة المستفيدين النهائيين. ويتم اختيار رعاة المشاريع على أساس مهارتهم في إدارة و تنفيذ المشاريع و بعد موافقة حكومات الدول الأعضاء عليها*.

ج- اختيار الشركاء المؤهلين: يعمل البنك على تعزيز شراكاته في مختلف المراحل المرتبطة بقضايا التنمية والحد من الفقر مع كل الأطراف الفاعلة، وخاصة مع مؤسسات المجتمع المدني و الهيئات الدولية المتخصصة إضافة إلي القطاع الخاص الذي يمكنه المساهمة بشكل فعال في كل ما يتعلق بالحد من الفقر، وتهدف هذه الشراكات إلي تفعيل و تعزيز مهمة البنك في الحد من الفقر من عدة محاور وفق ما يوضحه الجدول التالي:

* تشمل فئة المستفيدين كرعاة للمشاريع على كل من: المؤسسات الحكومية المركزية كالوزارات و المؤسسات الوطنية المعنية بقضايا الفقر و التنمية، الجماعات المحلية و المؤسسات البلدية، المنظمات غير الحكومية و المؤسسات الدولية، مجموعات المجتمع المحلي و مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص بمختلف أشكاله.

الجدول رقم: 5- 6 الشركاء المحتملون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية فيما يخص المسائل المتعلقة بالحد من الفقر

النشاط	الشركاء الاساسيون المحتملون
تعبئة الموارد	**المساهمون، القطاع الخاص و خاصة من جانب الوقف و الزكاة، بنوك التنمية متعددة الأطراف، المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالتمويل المشترك.**
وضع الاستراتجيات و تحديد مشاريع الحد من الفقر	**الحكومات، المنظمات غير الحكومية، المجتمعات المحلية، بنوك التنمية متعددة الأطراف.**
تطوير المشاريع و تنفيذها	**مجموعات المجتمع المحلي، القطاع الخاص، المنظمات الغير الحكومية، المؤسسات الوطنية المعنية بقضايا التنمية في الدول الأعضاء.**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما ورد في ؛ البنك الإسلامي للتنمية، ورقة سياسات الحد من الفقر، افريل 2007 ، ص 35 .

4- تنفيذ المشاريع: تخضع العمليات الواردة في برامج الحد من الفقر للإجراءات المعتمدة من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية فيما يتعلق بدورة المشاريع.كما تخضع برامج الحد من الفقر لبعض الترتيبات الأساسية فيما يتعلق ب:

- آليات إعداد المشاريع و تقيمها؛
- شروط التمويل و أحكامه؛
- إجراءات التعاقد؛
- آليات المتابعة و الإشراف.

5- استعراض اثر و فوائد العمليات: يحرص البنك الإسلامي للتنمية على متابعة وتقيم العمليات أثناء و بعد تنفيذها من اجل استخلاص الأثر التنموي لهذه العمليات و مدى تحقيقها للأهداف المسطرة، فعلى مستوى المشروع تتم متابعة وتقيم مختلف المشاريع وفقا للمعايير المعتمدة من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مرة كل ثلاثة أشهر، وبعد اكتمال تنفيذ المشروع يقوم فريق تقييم العمليات التابع للبنك الإسلامي للتنمية بإجراء مراجعة معمقة لاستخلاص فوائد المشروع وتسجيل جوانب القصور. أما على المستوى القطري فإن إدارة البنك العليا تقوم بصفة منتظمة بمراجعة و تقييم الاستراتجيات الوطنية لمكافحة الفقر للدول الأعضاء بمشاركة الحكومات و الأطراف الفاعلة المعنية بالأمر، وذلك على أساس ما يتوافق مع الاحتياجات و الأولويات التنموية للدول الأعضاء.

المطلب الثاني : صندوق التضامن الإسلامي

يحرص صندوق التضامن الإسلامي على صياغة و تنفيذ أنشطة تتوافق مع رؤية البنك لسنة 1440 هـ التي جعلت من مكافحة الفقر محورا لمختلف نشاطات و أعمال مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ووفقا لهذا الأساس فقد وضع الصندوق خطته الخماسية 2008- 2012 التي اعتمدت من طرف مجلس مديري الصندوق في فيفري 2008 وهي تهدف بشكل أساسي إلي دعم جهود الدول الأعضاء الأقل نموا في تعزيز التنمية الشاملة و الحد من مختلف أوجه الفقر.

أولا :عمليات صندوق التضامن الإسلامي: تم التركيز من خلال الإستراتجية الخماسية لنشاط الصندوق على البرامج و الأنشطة التي تدعم النمو المحابي للفقراء التي تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وذلك من اجل المساهمة الفعلية في الحد من الفقر في الدول الأعضاء. وضمن هذه الإستراتجية بلغت التكلفة الإجمالية لمختلف البرامج 13,5 مليار دولار أمريكي، حيث قدرت مساهمة الصندوق ب 2 مليار دولار أمريكي[1]. وقد ركزت الخطة الخماسية الأولى للصندوق على القطاعات التالية*:

1- التنمية الزراعية و الريفية: غالبا ما يوصف الفقر بأنه ظاهرة ريفية تتميز بها اغلب الدول الأعضاء حيث يعيش اغلب سكان الدول الأعضاء الأقل نموا في الأرياف. ونتيجة لذلك فإن الاستثمار في القطاع الزراعي هو هدف محوري لأي برنامج يوضع للحد من وطأة الفقر من اجل تحقيق أهداف الصندوق، خاصة و أن غالبية سكان الأرياف يعتمدون على النشاط الزراعي كمورد أساسي للدخل. وعليه فقد أصبح الاهتمام بالتنمية الزراعية و الريفية هدفا أساسيا ضمن إستراتجية الصندوق التي تهدف إلي تعزيز النمو الاقتصادي و تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاهتمام بالتنمية الزراعية و الريفية في المجالات ذات الأولوية مثل :استصلاح الأراضي، البحث و التطوير في مجال المحاصيل، مد شبكات الطرق الريفية و الفرعية، برامج التمويل الأصغر لفائدة المزارعين وسكان الأرياف، مرافق التخزين ..الخ.

2- التنمية البشرية: مثلما هو معتمد في التوجهات العامة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية يعتبر تعزيز القدرات البشرية وخاصة بالنسبة للمرأة محورا أساسيا في نشاطات الصندوق. وتأتي الصحة و التعليم في مقدمة المجالات التي تحظي بالأولوية في نشاط الصندوق من خلال حجم التمويل المعتمد خلال الفترة الخماسية للبرامج المرتبطة بهما. حيث تبرز برامج التعليم و التدريب المهني إضافة لبرامج التعليم الأساسي كبرامج ذات أولوية قصوى لنشاط الصندوق في الدول الأعضاء الأقل نموا من اجل تعزيز كفاء الأفراد من حيث القراءة و الكتابة و تأهيلهم بالمهارات الأساسية لتدعيم فرص حصولهم على وظائف، إضافة إلي البرامج الصحية التي تهدف إلى الوقاية من الأمراض المعدية و الفتاكة كالإيدز، الملا ريا، السل و شلل الأطفال. وتعتبر هذه البرامج ذات أهمية كبيرة نظرا لأن اغلب الدول الأقل نموا

[1] صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1429 هـ** ، ص 18.

* للمزيد من الاطلاع حول مجالات تركيز صندوق التضامن الإسلامي يرجى الاطلاع على مختلف التقارير السنوية الخاصة بصندوق التضامن الإسلامي.

الإسلامية تقع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي تعتبر اكبر منطقة لانتشار هذه الأمراض في العالم و خاصة الايدز و الملا ريا.

3- البنية الأساسية: تعتبر البنية الأساسية الهشة عقبة كبيرة في طريق التنمية في العديد من الدول الأعضاء، حيث ترتبط احتياجات الدول الأعضاء الأقل نموا في هذا الجانب فيما يتعلق بمد شبكات الكهرباء، انجاز الطرق، تحسين شبكات الصرف الصحي وتوفير المياه الصالحة للشرب. ونتيجة لذلك يولي الصندوق أهمية كبيرة لمساعدة هذه الدول على تحقيق انجازات في هذا المجال لأن ذلك يسمح بتعزيز قدرات الأفراد و زيادة قدراتهم الإنتاجية بما يؤدي إلي تحسين نوعية حياتهم و مستوى دخولهم.

4- المشاريع المتناهية الصغر: تمثل المشاريع المتناهية الصغر مصدر رزق الملاين من الأشخاص في الدول الأعضاء، ورغم ذلك يعتبر الحصول على الخدمات المالية غير ميسر لهؤلاء الأشخاص مما يعيق تتطور هذه المشاريع، ولما كان توفير الخدمات المالية وتيسير الوصول إليها شرط أساسي لتفعيل أداء المشاريع المتناهية الصغر من اجل زيادة الدخول و توسيع فرص العمل، فقد أدرج صندوق التضامن الإسلامي ضمن خطته الإستراتجية برنامج التمويل الأصغر بصفته برنامجا محوريا من اجل دعم محدودي الدخل و المحتاجين و الشباب المتخرجين في الدول الأعضاء.

ثانيا :البرامج الخاصة التابعة للصندوق : يعتبر البرنامج أو المشروع لمصلحة الفقراء إذا تم التأكد بأنه يحقق منفعة للفقراء بالأرقام المطلقة، وإذا كان المستهدفون يدعمون استدامة الاقتصاد المحلي فإن ذلك سيساهم في حدوث ارتباط بين النمو الاقتصادي و التخفيف من الفقر. وعلى هذا الأساس تستحق المشاريع التي تتوفر على هذه الشروط أن تستفيد من تمويل من الصندوق الذي يختار المشاريع وفقا لشرطيين أساسين[1]:

- **مساعدة الفقراء و خاصة الذين يعانون من فقر مدقع على التخلص من الفقر؛**
- **تحقيق استدامة أنشطة الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و خلق فرص حقيقية تساعد الفقراء على نمو دخلهم وأنشطتهم.**

ويعمل صندوق التضامن الإسلامي على اكتشاف الفرص لإقامة شراكات مع مختلف المؤسسات التنموية الإقليمية و الدولية بهدف الحد من الفقر في الدول الأعضاء*. وقد ساعدت هذه الشراكات على تعبئة موارد إضافية لتمويل مختلف برامج صندوق التضامن الإسلامي.كما أن إعداد و تنفيذ مختلف البرامج التي تندرج ضمن إطار الحد من الفقر تتم بتعاون كبير بين الصندوق و حكومات الدول الأعضاء. وتتمثل أهم البرامج التي يديرها الصندوق فيما يلي:

---

[1] صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1431 هـ** ، ص 24.

* يعزز البنك الإسلامي للتنمية شراكته التنموية مع العديد من المؤسسات ذات التوجه الإنمائي مثل : البنك الدولي ، البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، صندوق أوبك للتنمية، مؤسسة عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر، منظمة ابتكارات لمكافحة الفقر...الخ.

1- برنامج محو الأمية المهنية: أطلق البنك الإسلامي للتنمية هذا البرنامج سنة 2008 وفق الخطة الإستراتيجية الخماسية 2008 – 2012 ضمن إطار نشاطات صندوق التضامن الإسلامي. وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع ب 500 مليون دولار أمريكي موزعة بالتساوي على فترة خمس سنوات، حيث يلعب الصندوق دور المحفز في هذا البرنامج من خلال توفير 20 مليون دولار أمريكي سنويا على شكل تمويل أساسي من موارده الدائمة، ويتم تعبئة باقي المبلغ من طرف الشركاء الإنمائيين من بنوك تنموية، بنوك و مؤسسات مالية إسلامية، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص ، هيئات خيرية ...الخ. ويهدف البرنامج إلي الحد من الفقر و بصفة خاصة عند النساء و الشباب عن طريق تعزيز قدراتهم في ما يتعلق بالكفاية الوظيفية المرتبطة بالقراءة و الكتابة و المهارات الفكرية و تيسير و صولهم إلي مصادر التمويل الأصغر لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم و ضمان تطورهم المستمر. يتم تنفيذ البرنامج من خلال أربع برامج فرعية تضمن تعليم القراءة و الكتابة لتوافق احتياجات كل من: الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، المراهقين و صغار البالغين، النساء العاملات، إجمالي البالغين.

وقد استفاد من هذا البرنامج 11 دولة من الدول الأعضاء اغلبها من الدول الأعضاء الأقل نموا لغاية نهاية سنة 1433 هـ [1]. ويستهدف البرنامج شرائح متعددة في المناطق المحرومة وهو يتميز بجملة من الخصائص التي تجعله ذات كفاءة عالية، أهمها ما يلي[2] :

- ذو تركيز جغرافي؛
- يصل البرنامج إلي نحو 4 ملايين شخص في الدول الأعضاء اغلبهم ينتمي للدول الأقل نموا؛
- يقدم تعليم غير رسمي لنحو 1,1 مليون شخص يوزعون مابين : 365 ألف من الأطفال الذين تركوا المدارس و تتراوح أعمارهم ما بين 9 – 15 سنة، 300 ألف من المراهقين و الشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين 16 - 24 سنة ،435 ألف من النساء العاملات؛
- يقدم البرنامج محو أمية وظيفية لنحو 1,8 مليون من الشباب البالغين؛
- يحصل ضمن البرنامج نحو مليون شخص على التمويل المصغر من خلال الاتحادات المحلية للأعمال الصغيرة في الزراعة و تربية المواشي و الصيد و الحرف... الخ.

2- برنامج دعم التمويل الأصغر: يهدف هذا البرنامج إلي تخفيف حدة الفقر من خلال تمكين الفقراء الفاعلين اقتصاديا من الحصول على الموارد المالية الضرورية و الوسائل اللازمة لتحسين ظروف معيشتهم و توفير فرص عمل مناسبة لهم، وتقدر كلفة البرنامج الإجمالية ب 500 مليون دولار أمريكي موزعة بالتساوي على فترة خمس سنوات. يوفر الصندوق 20 مليون دولار أمريكي سنويا على شكل تمويل أساسي من موارده الدائمة باعتباره المحفز و الباقي يعبئ من خلال مختلف الشركاء. وقد اعتمد الصندوق منذ تأسيسه إلي غاية أكتوبر 2012 على عدد من المشاريع خصصت كلها للدول الأعضاء الأقل نموا وخاصة في قارة إفريقيا بكلفة إجمالية قدرت ب 148,3 مليون دولار

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1433 هـ** ، ص 51 .

[2] صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1429 هـ ، ص ص 19 – 20 .

أمريكي، وكانت مساهمة كل من الصندوق و البنك الإسلامي للتنمية في هذه البرنامج تقدر ب 36,2 مليون دولار أمريكي و 32,1 مليون دولار أمريكي على التوالي[1].ويتضمن البرنامج عدد مهم من العمليات ذات الأثر التنموي تتمثل أساسا فيما يلي[2]:

- تقديم خطوط تمويل و رؤوس أموال إلى عدد مختار من البنوك و مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في الدول المستفيدة من البرنامج؛
- تقديم المساعدة الفنية لدعم بناء القدرات المؤسسية للبنوك، مؤسسات التمويل الأصغر و مؤسسات التدريب؛
- تنظيم تدريب موجه نحو السوق لفائدة الفقراء الفاعلين اقتصاديا من اجل تحسين قدراتهم و مهاراتهم الفنية لتنمية أعمالهم الصغيرة و إداراتها؛
- العمل على مساعدة وتشجيع إنشاء صناديق ضمان لتعزيز قدرات البنوك على التمويل و تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر للفقراء؛
- العمل على إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي من اجل توفير الموارد اللازمة لإعادة بناء مصادر الرزق و إحلال الأصول المبددة و كسب مهارات إنتاجية للفئات المعرضة للمخاطر.

3- برنامج القرى المستدامة:اعتمد برنامج القرى المستدامة سنة 1432 هـ – 2011 - و هو برنامج مبتكر و متكامل يهدف أساسا إلي تأهيل المجتمعات الريفية من اجل مكافحة الفقر المدقع. وذلك من خلال الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة لوضع خطط منخفضة التكلفة تكون مستدامة و مجتمعية تضمن تلبية احتياجات و متطلبات سكان القرى. ولتنفيذ المشروع أقيمت شراكة مع Earth Institute التابع لجامعة كولومبيا بنيويورك، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مركز الأهداف الإنمائية للألفية في نيروبي، الهلال الأحمر القطري شركاء آخرين. وتتضمن هذه الشراكة تنفيذ و تقييم برامج التخفيف من حدة الفقر و مساعدة مجموعة محددة من الدول الأعضاء الأقل نموا. وقد تم اعتماد مبلغ قيمته 121,6 مليون دولار أمريكي لتمويل برنامج القرى المستدامة و يتوزع هذا المبلغ وفق ما يلي[3]:

- 60 مليون دولار أمريكي عبارة عن قرض مشترك بين البنك الإسلامي للتنمية و صندوق التضامن الإسلامي؛
- 1,2 مليون دولار أمريكي تمثل مساعدة فنية في شكل منحة مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية؛
- 58,8 مليون دولار أمريكي مساهمة من الدول المستفيدة من البرنامج و باقي الشركاء .

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **تقرير عن سير النشاط في صندوق التضامن الإسلامي** ، مرجع سابق، ص 6.

[2] صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1429 هـ**، ص 20.

[3] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1433 هـ**، ص 61.

ويتضمن المشروع تهيئة القرى المستهدفة بمختلف المتطلبات التنموية في كافة المجالات و القطاعات التي تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأهمها ما يلي :

- التدخل في قطاع البنية الأساسية الريفية، الزراعة، الصحة، التعليم، المياه و الصرف الصحي، إضافة لتوفير التمويل المصغر لتطوير الأعمال التجارية؛
- بناء القدرات المؤسسية و البشرية؛
- دعم إدارة المشاريع.

وفي إطار برنامج القرى المستدامة في الدول الأعضاء الأقل نموا وبصفة خاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ستستفيد 6 دول من المشروع خلال ثلاث سنوات [1]. فخلال سنة 1432 هـ تم اعتماد مشروعين لفائدة السودان و التشاد. وفي سنة 1433 هـ اعتمد مشروعين لفائدة موزمبيق و قرقيزستان*. وخلال سنة 1434 هـ سيتم اعتماد مشروعين لفائدة كل من النيجر و غينيا[2]. وفيما يلي إشارة لأول مشروعين اعتمدا و بدأ بتنفيذهما ضمن هذا البرنامج:

ا- **برنامج القرى المستدامة في السودان:** يركز هذا البرنامج على شرائح المجتمع الأشد فقرا و بلغت تكلفته الإجمالية 20 مليون دولار. وقد ساهم صندوق التضامن الإسلامي بما يقارب 14,6 مليون دولار أمريكي على شكل قرض ميسر مدته 30 سنة و بفترة سماح تقدر ب 10 سنوات مقابل رسم خدمة بسيط يقدر ب 0,75 % من إجمالي القرض المقدم من الصندوق. حيث استفاد من هذا المشروع 45000 من سكان مدينة كلبس و القرى القريبة منها بولاية غرب دارفور و عدد من القرى القريبة منها بشكل مباشر. كما سيستفيد سكان 93 قرية محيطة بالمدينة يبلغ عدد سكانها 120000 من المشروع بطريقة غير مباشرة[3].

ب – برنامج القرى المستدامة في تشاد: استفاد من المشروع مجموعة مؤلفة من 79 قرية بمدينة سلامات و يبلغ سكان هذه القرى 45000 نسمة يعيشون في فقر مدقع و يفتقرون لأبسط مقومات الحياة كالمرافق الصحية و المياه الصالحة للشرب و قنوات الصرف الصحي و المؤسسات التعليمية. كما تتميز المنطقة بضعف الإنتاج الفلاحي النباتي و الحيواني. ولذلك تم اختيار هذه المنطقة لمساعدة سكانها و انتشالهم من الفقر المدقع. وقدرت تكلفة المشروع ب

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **38 سنة في خدمة التنمية**، ص 15 .

* استفادت الموزمبيق ببرنامج القرى المستدامة لفائدة قرية مولبو سيدي بمنطقة ميلونج حيث يساعد البرنامج المتعدد الجوانب أكثر من 65000 نسمة على تحسن مستوى معيشتهم عبر تأهيل المنطقة بتفعيل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية بما من خلال الاهتمام بالتنمية الريفية و الزراعية و تعزيز تمكين المرأة ، قدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع ب 20,5 مليون دولار دفع كل من الصندوق و البنك الإسلامي للتنمية ما قيمته 5 مليون دولار و 4 مليون دولار على التوالي.اما قرقيزستان فقد استفادت من البرنامج وفق ما يتفق مع برنامجها التنموي 2012 – 2014 من اجل تأهيل مناطق متقاربة هي جايل ،كيمن ، بانيفلوف التي يقدر عدد سكانها ب 118000 نسمة . و ركز البرنامج على الجوانب الصحية، التعليمة، التنمية الزراعية و الاهتمام بالمرأة، بهدف تعزيز القدرات بما يساهم في زيادة الإنتاجية و الدخل من اجل المساهمة في الحد من الفقر. وقد قدرت التكلفة الإجمالية للمشروع ب 17 مليون دولار ساهم الصندوق ب 3 مليون دولار و البنك الإسلامي للتنمية ب 6 مليون دولار ، الحكومة القيرقزستية ب 2 مليون دولار ، و 6 مليون مؤسسات تنموية أخري. انظر للمزيد من التفصيل :
the Islamic solidarity fund for development, Annual report 1433 H – 2012 –,P P 27 – 31.

[2] Islamic Development Bank , **Islamic Development Bank group in brief 2013** . P 12.

[3] صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1432 هـ ، ص 30.

22,11 مليون دولار أمريكي ساهم صندوق التضامن الإسلامي ب 11,67 مليون دولار أمريكي على شكل قرض ميسر مدته 30 سنة و بفترة سماح تقدر ب 10 سنوات مقابل رسم خدمة بسيط يقدر ب 0,75 % من إجمالي القرض المقدم من الصندوق[1].

ثالثا –حصيلة نشاط الصندوق: ضمن إطار الخطة الخماسية عمل الصندوق وفق منظور تنموي شامل ضمن إطار نهج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على الحد من وطأة الفقر و تعزيز التنمية في الدول الأعضاء و بصفة خاصة في الدول الأقل نموا، ويعتمد الصندوق على معيار أساسي في التوزيع القطري لمختلف برامجه و الذي يتضمن أن يكون 20 % على الأقل من السكان يعيشون تحت خط الفقر[2]. وضمن هذا الإطار تستفيد الدول الأعضاء من التمويل بشروط ميسرة وفق الإجراءات المعمول بها في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويمكننا عرض حصيلة نشاط الصندوق من خلال ما يلي :

1- شروط وأحكام التمويل: بلغ مجموع اعتمادات الصندوق خلال الفترة 1429 هـ – 1433 هـ (2008 – 2012) 234 مليون دولار أمريكي خصصت لتمويل 43 عملية في الدول الأعضاء[3]. وقد ساهم الصندوق في تمويل عدد كبير من المشاريع وفق شروط ميسرة تتوافق مع الهدف الأساسي المتمثل في الحد من الفقر. والجدول التالي يوضح أحكام وشروط التمويل بحسب طبيعة الدولة المستفيدة .

[1] نفس المرجع ، ص 29 .

[2] صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1431 هـ**، ص 24.

[3] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1433 هـ**، ص 60 .

الجدول رقم5-7 : شروط وأحكام التمويل المعتمدة من طرف صندوق التضامن الإسلامي

نوع القرض	**شروط وأحكام التمويل بالنسبة للدول الأقل نموا و ذات الدخل المنخفض.**	شروط و أحكام التمويل بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط.	شروط و أحكام التمويل بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع.
قروض المشاريع التي هدفها الأساسي مكافحة الفقر	رسم خدمة مقابل إدارة القرض في حدود 0,75 % ، مع فترة سداد تقدر ب 30 سنة تتضمن فترة سماح تقدر ب10 سنوات	-	-
قروض لمشاريع تساهم في تخفيف الفقر	رسم خدمة يقدر ب 2 % مع فترة سداد تقدر ب25 سنة تتضمن فترة سماح تقدر ب 7 سنوات.	رسم خدمة يقدر ب 2 % مع فترة سداد تقدر ب20 سنة تتضمن فترة سماح تقدر ب 5 سنوات.	رسم خدمة يقدر ب 2 % مع فترة سداد تقدر ب15 سنة تتضمن فترة سماح تقدر ب 4 سنوات.
نسبة الاستفادة من تمويل الصندوق	% 80	% 15	% 5

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما ورد في ؛ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1430 هـ ، ص 24.

ويتضح من الجدول أعلاه أن 80 % من تمويلات الصندوق خصصت لبرامج الحد من الفقر في الدول الأعضاء الأقل نموا، بينما خصصت حوالي 20 % لمعالجة جيوب الفقر في باقي الدول الأعضاء، وقد انعكس هذا التوجه إيجابا لصالح الدول الأعضاء الأقل نموا وخاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي استفادت خلال الفترة 1429 هـ – 1433 هـ أكثر من غيرها من مختلف برامج الصندوق، وهو ما يتوافق مع توجهات البنك بدعم الدول الإفريقية الأقل نموا الأعضاء نظرا للتحديات التنموية الكثيرة التي تعانيها هذه الدول من انتشار الفقر و الجوع و مختلف الأمراض مقابل قلة الموارد المالية للحد من هذه التحديات. وقد أكد البنك على ضرورة تطبيق مختلف البرامج و المبادرات التابعة للمجموعة الخاصة بقارة إفريقيا بشكل متكامل، وتتمثل هذه البرامج في: البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا، إعلان جدة للأمن الغذائي، برامج صندوق التضامن الإسلامي. وذلك من اجل تعزيز الجهود التنموية ورفع كفاءة الأثر التنموي لهذه البرامج وتحفيز الشركاء التنمويين الآخرين على تعبئة موارد إضافية لدعم جهود التنمية و

مكافحة الفقر في منطقة إفريقيا تحديدا[1]. والشكل التالي يوضح عدد الدول الأعضاء المستفيدة من مختلف البرامج السنوية لصندوق التضامن الإسلامي خلال الفترة 1429 هـ – 1433 هـ.

الشكل رقم 5- 8:عدد الدول المستفيدة من برامج الصندوق خلال الفترة 1429 هـ – 1433 هـ.

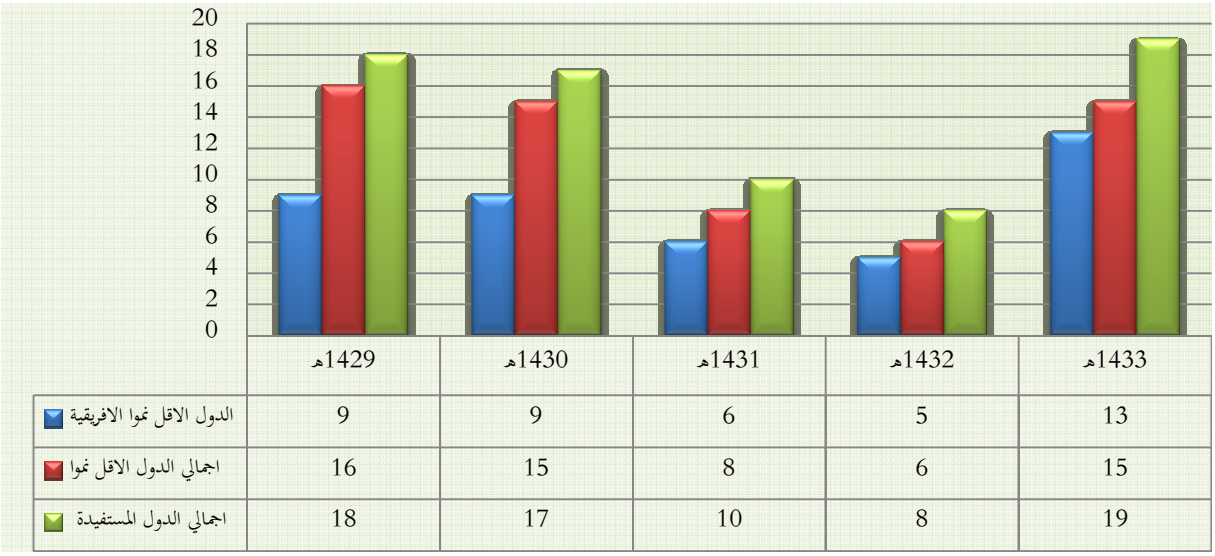

	1429هـ	1430هـ	1431هـ	1432هـ	1433هـ
الدول الاقل نموا الافريقية	9	9	6	5	13
اجمالي الدول الاقل نموا	16	15	8	6	15
اجمالي الدول المستفيدة	18	17	10	8	19

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما ورد في التقارير السنوية لصندوق التضامن الإسلامي خلال الفترة 1429 هـ – 1433 هـ.

2- حصيلة النشاط: منذ تأسيسه إلي غاية شهر نوفمبر من سنة 2013 – 1434 هـ – اعتمد صندوق التضامن الإسلامي 49 مشروع بتكلفة إجمالية قدرت ب 1,86 مليار دولار أمريكي، حيث ساهم كل من الصندوق ب 264,10 مليون دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية ب 1,061 مليار دولار أمريكي، الدول المستفيدة و باقي الشركاء الانمائين ب 537 مليون دولار أمريكي[2]. وتركزت اغلب التمويلات على لمشاريع المعتمدة لفائدة الدول الأعضاء الأقل نموا التي تحصلت على 80% من إجمالي التمويل، وقد كان نصيب الدول الأقل نموا الإفريقية مهم جدا بحوالي 61 % من إجمالي التمويل وهو ما يتوافق مع كثرة عدد هذه الدول و واقعها التنموي المتدني .

ومع نهاية سنة 2012 يكون الصندوق قد أنهى الخطة الخماسية للفترة 1429 هـ – 1433 هـ التي تميزت باعتماد 42 مشروع بتكلفة إجمالية قدرت ب 12 ,1524مليون دولار أمريكي، حيث كانت مساهمة الصندوق الإجمالية خلال هذه الفترة 212,01 مليون دولار أمريكي. وتوزعت هذه المشاريع على القطاعات الإستراتجية التي حددها الصندوق كأولوية لنشاطه الهادف لتعزيز التنمية و التخفيف من الفقر في الدول الأعضاء وأهمها التنمية الزراعية و الريفية و البنية الأساسية، التنمية البشرية، برامج التمويل الأصغر، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي .

[1] صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1430 هـ**، ص 25.

[2] Islamic Development Bank groupe, **progress report on the Islamic solidarity fund for development**, 29thsession of the COMCEC, Istanbul, Turkey 18 – 21 November 2013, P 4.

الجدول رقم5 –8 : التوزيع القطاعي التراكمي لبرامج صندوق التضامن الإسلامي خلال الفترة 1429 هـ – 1433 هـ

	عدد المشاريع		مساهمة الصندوق		المجموع التراكمي لغاية نهاية 1433	
	1433هـ	1433هـ - 1429 هـ	1433هـ	1433هـ - 1429 هـ	1433هـ	1433هـ - 1429 هـ
الزراعة و التنمية الريفية*	7	19	37,26	113,29	321,39	851,1
الصحة	5	7	14,7	22,79	284,615	355,92
التعليم	5	11	23,5	40,73	96,57	194,84
التمويل الأصغر**	0	5	0	35,2	0	122,26
المجموع	17	42	75,46	212,01	702,575	1524,12

Source: the Islamic solidarity fund for development, Annual report 1433 H – 2012 – P 21.

* تم إدماج البرامج الخاصة بالبنية الأساسية و برامج النقل و الكهرباء و المياه و الصرف الصحي السنوات السابقة مع برنامج التنمية الريفية و الزراعية.

** تم إدراج برامج التمويل الأصغر لسنة 1433 هـ مع برنامج التعليم ومحو الأمية حيث استفادت من هذا البرنامج خلال هذه السنة كل من تونس ، موزنبيق، طاجكستان.

ويتضح من بيانات الجدول السابق توجه الصندوق نحو تعزيز التنمية في المناطق الفقير من خلال الاهتمام بمشاريع و برامج الزراعة التنمية الريفية و البنية الأساسية التي تتيح فرص أوسع لتنمية قدرات الأفراد وتوسيع دخولهم بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي، وقد استأثرت هذه البرامج بحوالي 56 % من الكلفة الإجمالية لكل البرامج . كما اهتم الصندوق أيضا بدعم الجوانب الاجتماعية من خلال برامج التعليم و الصحة التي شكلت مجتمعة حوالي 36 % من إجمالي تكاليف البرامج. ويهتم الصندوق كذلك ببرامج التمويل الأصغر التي شكلت 8% من إجمالي تكاليف البرامج مع العلم أن برامج محو الأمية المهنية التي اعتمدها الصندوق و تندرج ضمن قطاع التعليم تتضمن أيضا دعم المشاريع المتعلقة بالتمويل الأصغر. والشكل التالي يوضح حصة كل قطاع من إجمالي التكاليف الخاصة بالبرامج المعتمدة خلال المخطط الخماسي الأول.

الشكل رقم 5 –9 : حصة كل قطاع من إجمالي تكاليف المشاريع المعتمدة.

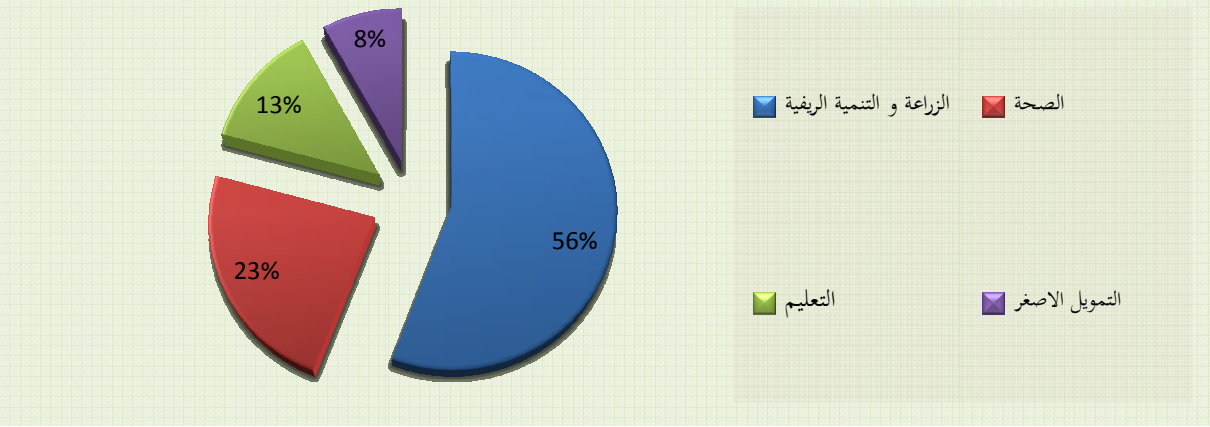

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم 5-7 .

المطلب الثالث: برامج الحد من الفقر

تدير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مجموعة من البرامج الاستثنائية الموجهة بصفة خاصة لفائدة الدول الأعضاء الأقل نموا، وتهدف هذه البرامج بشكل أساسي إلي تعزيز التنمية الشاملة والحد من مختلف أوجه الفقر و الحرمان، وفيما يلي إشارة لأهم البرامج التي اعتمدتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال العقد الأول من القرن 21.

أولا: الإعلان الخاص بتعاون مجموعة البنك مع إفريقيا: خلال سنة 1423 هـ – 2003 م – وافق مجلس المحافظين على تقديم مساعدات تنموية لفائدة الدول الأعضاء الإفريقية ضمن إطار الإعلان الخاص بتعاون مجموعة البنك مع إفريقيا وفق ما يصطلح عليه ب " **إعلان وغادوغو**".

1- الإطار العام للبرنامج :جاء البرنامج الخاص باعلان وغادوغو استجابة لطلب القادة الأفارقة بضرورة مساهمة البنك في دعم الشركة الجديدة في إفريقيا " النيباد ". حيث التزمت مجموعة البنك من خلال هذا البرنامج بالعمل على دعم جهود التنمية في الدول الإفريقية الأعضاء بالبنك، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتخصيص 2 مليار دولار أمريكي كمساعدات تنموية لفائدة الدول الأعضاء الإفريقية الأقل نموا وذلك خلال خمس سنوات ابتدءا من سنة 1424 هـ . وقد تم التركيز خلال هذا البرنامج على المجالات ذات الأولوية مثل : الخدمات الاجتماعية، المرافق العامة، النقل، التجارة، تعزيز القدرات، تمويل المشاريع الصغرى. ومع نهاية سنة 1428 هـ تم الانتهاء من تنفيذ البرنامج حيث تجاوزت إجمالي الاعتمادات المخصصة من طرف مجموعة البنك المبلغ المخصص للبرنامج بنسبة 19 % لتبلغ حوالي 2,4 مليار دولار، الأمر الذي يعكس حرص مجموعة البنك على دعم ومساعدة الدول الأعضاء الأقل نموا عبر تنفيذ مختلف البرامج المتفق عليها مع الدول الأعضاء[1] .

2- حصيلة البرنامج: خلال خمس سنوات من تنفيذ البرنامج شكلت الاعتمادات المخصصة من الموارد العادية للبنك الإسلامي للتنمية نسبة معتبرة قدرت ب 64 % من إجمالي التمويلات توزعت بين التمويل الميسر بنسبة 37 %، التمويل العادي العادي بنسبة 26 %، المساعدة الفنية بنسبة 1 %. في حين شكلت الاعتمادات المخصصة لتمويل التجارة 24 % من إجمالي الاعتماد، كما قدرت الاعتمادات التي خصصتها باقي مكونات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 12 %. وهو ما يعكس الاهتمام الخاص الذي توليه مجموعة البنك للدول الإفريقية التي تواجه تحديات تنموية متعددة و تفتقر للموارد المالية اللازمة لمجابهة تلك التحديات، وهو ما استدعي تدخل البنك الإسلامي للتنمية ومجموعته عبر مختلف الطرق التمويلية وبصفة خاصة الميسرة من اجل مساعدة هذه الدول على دعم المسار التنموي من اجل الحد من الفقر و تحسين مستوى معيشة عدد كبير من السكان في هذه

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1428 هـ** ، ص 87 .

الدول، والجدول التالي يوضح حجم الاعتمادات التراكمية المخصصة من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وفق مختلف الطرق التمويلية المعتمدة ضمن إطار " **إعلان وغادوغو**".

الجدول رقم5 –9 : التوزيع التراكمي للاعتمادات المخصصة لبرنامج وغادوغو

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

طبيعة التمويل / السنوات	1424هـ	1425هـ	1426هـ	1427هـ	1428هـ	1424هـ – 1428هـ
1 – عمليات من الموارد العادية للبنك	276,7	258,5	246,9	298,1	443,8	1524
التمويل الميسر	192,5	155,1	184,5	174,3	183,7	890
المساعدة الفنية	6,4	8,8	7,6	1,9	3,9	28,7
التمويل العادي	77,7	94,7	54,8	121,9	256,2	605,3
2– عمليات مختلف كيانات مجموعة البنك	27,2	8	62,3	0,7	180,8	278,9
3 – عمليات تمويل التجارة	57,5	116,3	123,7	190,5	92,2	570,2
المجموع: 1 +2 + 3	361,3	382,7	432,9	489,3	761,8	2383,1

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على ما ورد في التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية 1428 هـ، ص 87 .

وتماشيا مع إستراتيجية البنك في الحد من الفقر في الدول الأعضاء فقد ركزت العمليات التي تضمنها البرنامج على القطاعات ذات الأولوية التي تهتم بتعزيز القدرات و تفعيل النمو المستدام و ذلك وفق ما يلي[1] :

- النقل و الاتصالات الذي استفاد من مبلغ قدر ب 705,4 مليون دولار أمريكي من إجمالي الاعتماد؛
- قطاع البنية الأساسية أو المرافق العامة الذي حصل على مبلغ إجمالي قدر ب 437,8 مليون دولار أمريكي الزراعة ؛
- الخدمات الاجتماعية ممثلة في خدمات الصحة و التعليم استفادا من مبلغ إجمالي بلغ 324,2 مليون دولار أمريكي؛
- قطاع الزراعة و التنمية الريفية استفاد من مبلغ إجمالي قدر ب 282,9 مليون دولار ؛
- خصصت المبلغ المتبقية لدعم التمويل الأصغر و تطوير التجارة ومجالات أخري تندرج ضمن نفس الإطار.

ثانيا :البرنامج الخاص بتنمية إفريقيا:

1– الإطار العام للبرنامج :يعتبر البرنامج الخاص بتنمية إفريقيا المعتمد من طرف مجموعة البنك الإسلامي سنة 1429 هـ نتاج برنامج العمل العشري للأمة المعتمد من طرف القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت بمكة المكرمة في 2 ديسمبر 2005 . وقد جاء هذا البرنامج من اجل مساعدة الدول الإفريقية الأعضاء*

[1] نفس المرجع ، ص 88 .

* يخص البرامج الدول الإفريقية التي تنتمي في غالبيتها لمجموعة الدول الأقل نموا و هي : البنين، مالي ، بوركينافاسو، النيجر ، موريتانيا، السودان، السنغال، الكاميرون، جيبوتي، جزر القمر، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، الصومال، الطوغ، سيراليون، موزمبيق، كوت ديفوار، الغابون، أوغندا، نيجيريا، التشاد.

على تحقيق الانجازات المتعلقة بالأهداف الإنمائية من خلال تكثيف الأنشطة و البرامج التنموية وتوفير الدعم المالي لهذه الدول، كما يعتبر البرنامج الخاص بإفريقيا كامتداد للبرنامج الخاص بإعلان واغادوغو المعتمد خلال الفترة 2003 – 2007 ويهدف البرنامج بصفة أساسية إلي [1] :

- **المساهمة بشكل فعال في الحد من الفقر؛**
- **التشجيع على النمو المستدام و دعم جهود التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء.**

وتتمثل الأولويات القطاعية لهذا البرنامج في تقليص حِدة الفقر عبر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و تحسين تنافسية الدول الأفريقية الأعضاء في الساحة الدولية. حيث يتمحور البرنامج بصفة أساسية حول المجالات ذات الأولوية التالية[2]:

- تحسين الإنتاجية الزراعية لضمان الأمن الغذائي؛
- مساعدة الدول الأعضاء على تنمية وتدبير مشاريع توصيل المياه والتطهير؛
- تعزيز قدرات إنتاج وتوزيع الكهرباء؛
- دعم جهود البناء والصيانة لبنيات النقل؛
- تقوية القطاع التربوي لإعداد الشباب لعالم الشغل؛
- مكافحة الأمراض المعدية الرئيسية والمساهمة في توطيد المنظومة الصحية.

ويتضح حرص مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على دعم جهود التنمية في الدول الإفريقية الأعضاء من خلال[3] :

- تخصيص مبلغ إجمالي 4 مليار دولار لفائدة البرنامج على مدار الفترة 1429 هـ – 1433هـ (2008 – إلي غاية 14 نوفمبر 2012) تساهم فيه مختلف كيانات مجموعة البنك؛
- خصصت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أيضا مبلغ إضافي يقدر ب 8 مليار دولار يمكن تعبئتها بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ؛
- تهتم كل مؤسسات مجموعة البنك بالعمل لتحقيق أهداف البرنامج عبر توفير الموارد المالية الضرورية لاعتماد العمليات، وقد ساهمت كل مكونات مجموعة البنك الإسلامي في تمويل مختلف العمليات بدرجات متفاوتة حيث شارك كل من : البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الدولية لتمويل التجارة، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في التمويل المباشر لمختلف العمليات. في حين ساهمت

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1430 هـ ، ص 37.

[2] الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ، **استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وخطة العمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي** ، ورقة مقدمة إلى الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، اسطنبول ،الجمهورية التركية (5 – 9 نوفمبر 2009م)، ص 20 .

[3] مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، **تقرير مرحلي عن البرنامج الخاص بإفريقيا** ، الدورة 28 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري ، 8 – 11 أكتوبر 2012 اسطنبول ، تركيا ، ص 1 .

المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار و ائتمان الصادرات في البرنامج عبر تقيمها للغطاء التأميني لعمليات مؤسسات المجموعة.

2- حصيلة البرنامج خلال الفترة 1429 هـ – 1433هـ : بلغ إجمالي المبالغ المتراكمة التي قدمتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مختلف المشاريع المتعلقة بالبرنامج الخاص بإفريقيا خلال الفترة 1429 هـ – 1433هـ ما قيمته 5,0479 مليار دولار أمريكي شملت 486 عملية تضمنها البرنامج حيث غطت هذه العمليات مختلف القطاعات و المجالات التنموية. وقد شكل حجم المبالغ التراكمية المعتمد معدل انجاز قدر ب 126.6 % من المبالغ المخصصة لتمويل البرنامج و المقدرة ب 4 مليار دولار، الأمر الذي يعكس حرص المجموعة على تعبئة مختلف الموارد لتلبية المتطلبات التنموية للدول الأعضاء الفقيرة بشكل خاص. وقد تعددت العمليات الخاصة بالبرنامج وفقا لما يتوافق مع النهج التنموي لمجموعة البنك حيث شملت على عمليات تمويل المشاريع بما فيها عمليات التمويل الميسر، عمليات تمويل التجارة، عمليات المعونة الخاصة. والجدول التالي يلخص حصيلة النشاط العام لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إطار البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا خلال الفترة 1429 هـ – 1433هـ.

الجدول رقم5– 10 : اعتمادات البرنامج الخاص بتنمية إفريقيا خلال الفترة 1429 هـ – 1433هـ.

المبلغ : بملايين الدولارات الأمريكية

		1429هـ		1430هـ		1431هـ		1432هـ		1433هـ		المجموع التراكمي للفترة 1429هـ – 1433 هـ	
1	تمويل المشاريع من الموارد الرأسمالية العادية للبنك	64	537,4	65	577,6	73	7880,0	75	8736,0	105	9447,0	382	3720,4
ومنها	التمويل الميسر على شكل قروض و مساعدة فنية	56	208,6	51	233,0	56	284,2	55	2808,0	66	2819,0	284	1287,7
	التمويل العادي	8	328,8	14	244,6	17	503,6	20	5928,0	39	6628,0	98	2432,6
2	تمويلات أخري للمشاريع	12	107,0	9	89,8	9	79,8	2	434,0	2	408,0	34	286,2
3	تمويل التجارة	16	317,6	9	139,5	10	212,2	11	1699,0	14	2269,0	60	1036
4	عمليات صندوق الوقف الخاص ببرنامج المعونة الخاصة	–	–	3	1,1	3	0,8	4	27,0	–	–	10	5,3
	المجموع*	92	962,0	86	707,0	95	1080,8	92	1089.5	121,0	12123,0	486	5047,9

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة 1429 هـ – 1433 هـ .

* المجاميع تقريبية من المصدر حيث يأخذ برقم واحد بعد الفاصلة فقط.

من خلال الجدول أعلاه، وبعد الاطلاع على التقارير و البيانات الخاصة بحصيلة تنفيذ البرنامج الخاص بإفريقيا خلال الفترة، يمكن ملاحظة عدد من النقاط المهمة سنوردها فيما يلي* :

ا- استأثرت عمليات تمويل المشاريع بحجم كبير من الاعتمادات الموجهة للدول الإفريقية بنسبة فاقت 79% من إجمالي التمويل وزعت وفق ما يلي:

* للتفصيل أكثر حول مختلف عمليات البرنامج الخاص بإفريقيا يرجى الاطلاع على التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية الخاصة بالفترة 1429 هـ – 1433 هـ .

- ساهم البنك الإسلامي للتنمية بالجزء الأكبر من الاعتمادات المالية المعتمدة في إطار البرنامج الخاص بإفريقيا خلال الفترة 1429 هـ – 1433 هـ وذلك عبر الموارد العادية للبنك بما قيمته 3720,4 مليون دولار أمريكي وهو ما يشكل 73,7 % من إجمالي المبلغ المعتمد خلال الفترة. وقد توزعت مساهمة البنك بين برامج التمويل الميسر من خلال القروض و المساعدة الفنية بقيمة 1287,7 مليون دولار والتمويل العادي بما قيمته 2432,6 مليون دولار. ونشير إلي أن برامج التمويل الميسر شكلت ما نسبته 61,34 % من إجمالي البرامج الممولة من عبر الموارد العادية للبنك و 25 % من إجمالي المبلغ المعتمد خلال الفترة، ويتضح من خلال ما سبق وجود مساهمة كبيرة يقدمها البنك لفائدة الدول الإفريقية التي تعاني من مشاكل متعددة ومتداخلة وتفتقر إلي الموارد المالية الضرورية للحد من مظاهر الفقر و التخلف.
- ساهمت المؤسسات و البرامج التابعة لمجموعة البنك الإسلامي المتمثلة أساسا في : محفظة البنوك الإسلامية، صندوق حصص الاستثمار، إدارة عمليات الخزانة و المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في عملية تمويل المشاريع العادية بقيمة إجمالية قدرت خلال الفترة ب 286,2 مليون دولار أمريكي و هو ما يمثل 5,7 % من القيمة الإجمالية المعتمدة ضمن البرنامج خلال الفترة.

ب – تم اعتماد 60 عملية تمويل التجارة بمبلغ إجمالي قدر ب 1,036 مليار دولار أمريكي و هو ما يمثل 20,52 % من إجمالي المبلغ المعتمد للبرنامج خلال الفترة، وقد ساهمت في تمويلها بشكل كبير المؤسسة الدولية لتمويل التجارة من خلال اعتماد 53 عملية بمبلغ إجمالي 1,005 مليار دولا، كما ساهمت كل من محفظة البنوك الإسلامية في تمويل 6 عمليات و المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في تمويل عملية واحدة يقيمه إجمالي قاربت 30 مليون دولار.

ج- رغم أن المبلغ المعتمد ضمن إطار البرنامج فيما يتعلق بعمليات المعونة الخاصة الممولة من صندوق الوقف يقدر ب 5,3 مليون دولار خصصت لتمويل 10 عمليات وهو ما يشكل نسبة متواضعة جدا من إجمالي المبالغ المعتمدة خلال الفترة ب 0,1 %، غير أن ذلك يعكس توجه المجموعة نحو تعزيز تعبئة الموارد المالية باستخدام أساليب و آليات التمويل الإسلامي المتاح و العمل على تطويرها و تفعيلها لدعم الجهود التنموية للشعوب المسلمة بصفة عامة.

د – تنوعت طرق تمويل مختلف البرامج وفق أساليب التمويل الإسلامية المعتمدة من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتوضح البيانات المرتبطة بإجمالي التمويل التراكمي إلي غاية الربع الثاني من سنة 1433 هـ إلي تعدد طرق التمويل المستخدمة في تمويل العمليات[1]، حيث شكل الاستصناع أكثر الطرق المستخدمة في التمويل بقيمة إجمالية بلغت 1,63 مليار دولار أمريكي بما يشكل 36 % من إجمالي مبلغ التمويلات، ويليه مباشرة التمويل بالقرض بمبلغ إجمالي قدر ب 1,1 مليار دولار بنسبة 24 % من القيمة الإجمالية التراكمية للتمويلات، وتأتي بعد ذلك الصيغ الأخرى المتمثلة أساسا في المرابحة بمبلغ إجمالي بلغ 966 مليون دولار أمريكي، الإجارة بمبلغ 477 مليون دولار

[1] مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، **تقرير مرحلي عن البرنامج الخاص بإفريقيا** ، الدورة 28 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري ، 8 – 11 أكتوبر 2012 اسطنبول ، تركيا ، ص 4 .

أمريكي، البيع لأجل بمبلغ 176 مليار دولار أمريكي، المساهمة في رأس المال بمبلغ 141 مليون دولار أمريكي، المساعدة الفنية بمبلغ 53,3 مليون دولار أمريكي، خطوط التمويل و المساعدة الفنية 20 مليون دولار أمريكي *.

كما يجب الإشارة إلي التباين الكبير في استفادة الدول الإفريقية الأعضاء من البرنامج**، حيث استفادت خمس دول من أصل 22 دولة معنية بالبرنامج بنحو 50 % من إجمالي الاعتمادات التراكمية الخاصة بالفترة، هذه الدول هي السودان بمبلغ إجمالي قدر ب 873 مليون دور أمريكي، موريتانيا بمبلغ إجمالي 546 مليون دولار أمريكي، نيجيريا بمبلغ إجمالي بلغ 423,1 مليون دولار أمريكي، السنغال بمبلغ إجمالي 400,1 مليون دولار أمريكي.وفي مقابل ذلك توزعت الاعتمادات المتبقية بطريقة متباينة أيضا على 18 دولة المتبقية .

وقد سجل أيضا اتساع الفجوة فيما يتعلق بحجم استفادة الدول الأعضاء من البرنامج، ففي الوقت الذي لم تستفيد فيه دول فقيرة جدا إلا بمبالغ محدودة مثل : الصومال 9,3 مليون دولار شملت 18 عملية، جزر القمر 3,6 مليون دولار غطت 11 عملية، غينيا بيساو 2,6 مليون دولار لتمويل 3 عمليات. استفادت السودان و موريتانيا و نيجيريا و السنغال بمبلغ إجمالي معتبر بلغ 2242,2 مليون دولار شمل 139 عملية إلي غاية الربع الثاني من سنة 1433 هـ فقط.

3- التوزيع القطاعي للمشاريع: منذ اعتماد هذا البرنامج تم التركيز على القطاعات الأساسية التي تعزز النمو وتساهم في تحقيق التنموية بما يتوافق مع الخصوصيات و الاحتياجات التنموية للدول الإفريقية، خاصة و أن غلب الدول الإفريقية الأعضاء تعتمد على قطاع زراعي تقليدي غير متطور و تفتقر إلي ابسط مقومات الحياة من هياكل قاعدية كالطرق و المستشفيات و المدارس و شبكات المياه و الصرف الصحي. ونتيجة لذلك فإن مجالات تركيز عمليات مجموعة البنك ضمن إطار البرنامج شملت قطاع البنية التحتية (من خلال الاهتمام بالنقل، الطاقة، الماء و الصرف الصحي) و الزراعة و الصحة و التعليم و الصناعة و برامج التمويل. فخلال سنة 1433 هـ بلغت نسبة استفادة كل قطاع من إجمالي اعتمادات التمويل للسنة[1] 45% لقطاع البنية التحتية ، 29% لقطاع الزراعة و التنمية الريفية، 11% لقطاع التنمية البشرية المثل بالصحة و التعليم، 7% لقطاع الصناعة و التعدين. وعليه يكون التوزيع القطاعي لعمليات البرنامج خلال سنة 1433 هـ يعكس الاتجاه العام للتوزيع القطاعي التراكمي للمشاريع خلال الفترة الخماسية للبرنامج وفق ما يشير إليه الجدول التالي:

* توفرت البيانات المتعلقة بتوزيع الاعتمادات حسب طريقة التمويل خلال الفترة 1429 هـ – الربع الثاني من سنة 1433 هـ على أساس مبلغ تراكمي إجمالي قدر ب 4533,3 مليون دولار , انظر للمزيد من التفصيل **التقرير المرحلي عن البرنامج الخاص بإفريقيا**، الدورة 28 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري، 8 – 11 أكتوبر 2012 اسطنبول، تركيا .

** للمزيد من التفصيل يرجى الاطلاع على الملحق رقم 3.

[1] البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1433 هـ، ص 62 .

الجدول رقم5- 11 : التوزيع القطاعي التراكمي للبرنامج الخاص بتنمية إفريقيا
خلال الفترة 1429 هـ – الربع الثاني من سنة 1433 هـ

القطاع	حجم الاعتمادات بملايين الدولارات
النقل	974
الطاقة	649
المياه و الصرف الصحي	393,8
التعليم	322
الصحة	178
الزراعة	1200
الصناعة و التعدين	333
التمويل	254
العقارات و الاتصالات	229,5

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الإحصائيات الواردة في **التقرير المرحلي عن البرنامج الخاص بإفريقيا** ، الدورة 28 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري ، 8 – 11 أكتوبر 2012 اسطنبول ، تركيا ، ص ص 4 - 5 .

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن التوزيع القطاعي التراكمي للمبالغ المعتمدة يتوافق مع النهج التنموي لمجموعة البنك الداعم لجهود التنمية ومكافحة الفقر من خلال تحفيز النمو و تعزيز القدرات، حيث أن قطاع البنية التحتية الذي يشمل النقل و الطاقة و المياه الصرف الصحي استأثر بحوالي 2016,8 مليون دولار من أصل إجمالي المبالغ المتراكمة خلال الفترة و المقدرة 4533,3 مليون دولار و هـ ما يمثل 43 % من إجمالي المبالغ التراكمية *. كما أن قطاع الزراعة و التنمية الريفية حظي باهتمام معتبر يعكسه حجم الاعتماد التراكمي المخصص له و المقدر بحوالي 1200 مليون دولار أمريكي بما يمثل 26 % من إجمالي المبلغ التراكمي المعتمد، وهو ما يعكس اهتمام مجموعة البنك بقطاع الزراعة الذي يشكل مصدر دخل اغلب سكان الدول الإفريقية الأعضاء بالبنك، وذلك عبر تطوير طرق الزراعة وتأهيل المزارعين وتوفير الموارد المالية الضرورية لتوسيع نشاطاهم بما يمكنهم من زيادة الإنتاجية وتحقيق زيادة في الدخل و خلق فرص عمل جديدة.كما يبرز اهتمام البرنامج بقطاعي الصحة و التعليم باعتبارهما يهدفان إلى تعزيز قدرات الأفراد لتمكينهم من المساهمة الفعالة في العملية التنموية. والشكل التالي يوضح حصة كل قطاع من الإجمالي التراكمي المعتمد خلال الفترة .

* فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي التراكمي توفرت البيانات الخاصة بالفترة الخماسية من سنة 1429 هـ إلى نهاية غاية الربع الثاني من سنة 1433 هـ ، وعلى هذا الأساس يتم ذكر القيمة الإجمالية للمبلغ المتراكمة على أساس 4533,3 مليون دولار. انظر للمزيد من التفصيل **التقرير المرحلي عن البرنامج الخاص بإفريقيا** ، الدورة 28 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري ، 8 – 11 أكتوبر 2012 اسطنبول ، تركيا .

الشكل رقم5– 10 : حصة كل من التوزيع التراكمي خلال الفترة 1429 هـ – الربع الثاني من سنة 1433 هـ

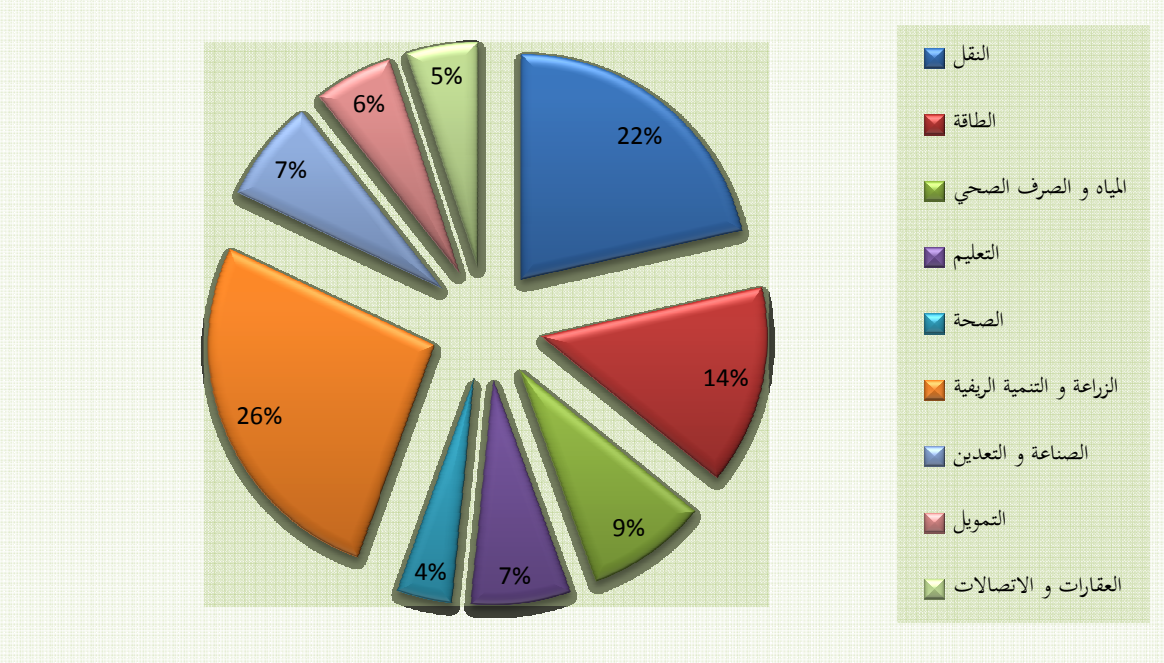

المصدر : اعتمادا على بيانات الجدول رقم 5 – 10 .

ثالثا– إعلان جدة للأمن الغذائي: خلال سنة 1429 هـ – 2008 م – اعتمد البنك الإسلامي للتنمية " **برنامج إعلان جدة للأمن الغذائي** " الذي جاء في أعقاب أزمة الغذاء العالمية التي أصابت عدد كبير من الدول الأعضاء، ويهدف البرنامج بصفة أساسية إلي دعم الدول الأعضاء من اجل تطوير القطاع الزراعي و تعزيز الأمن الغذائي. كما يعطي البرنامج الأولوية للدول الأعضاء الأقل نموا باعتبارها الأكثر تضررا من أزمة الغذاء، مع إمكانية أن تستفيد من هذا البرنامج الدول الأعضاء الأخرى المتضررة من أزمة الغذاء. وقد خصصت مجموعة البنك في إطار هذا البرنامج حزمة تمويلية بلغت 1,5 مليار دولار أمريكي تتوزع على مدار خمس سنوات، ويساهم في هذا البرنامج كل مكونات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وفق ما يلي[1] :

- 1,05 مليار دولار يتم تعبئتها من الموارد العادية للبنك الإسلامي للتنمية و يتم توزيعها من خلال تقديم قرض بمبلغ 70 مليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات. كما يتم تقديم تمويل عادي بمبلغ 90 مليون دولار مع زيادة هذا المبلغ سنويا بمعدل 20 %.
- تساهم المؤسسة الدولية لتمويل التجارة بمبلغ إجمالي قدره 250 مليون دولار موزع بالتساوي على خمس سنوات، يوجه هذا المبلغ لتمويل الواردات من السلع الغذائية، الأعلاف الحيوانية، البذور، الأسمدة و المبيدات...الخ.

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز** 2010، ص ص 15 – 16 .

- تساهم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بمبلغ إجمالي قدره 200 مليون دولار موزع بالتساوي على فترة تمتد لخمس سنوات.
- تساهم المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار و ائتمان الصادرات في البرنامج من خلال تقديم خدمات التامين و تعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي.

أطلقت المرحلة الأولي من البرنامج في سنة 2008 من خلال المساعدة القصير الأجل المتمثلة في مبلغ إجمالي قدره 20 مليون دولار أمريكي قدم على شكل منح لفائدة الدول الأعضاء الأقل نموا، وذلك من اجل توفير وسائل الإنتاج الزراعية لصغار المزارعين بما يمكنهم من تحسين الإنتاج الزراعي المحلي.كما يقدم البرنامج من خلال تعزيز المشاركة الإنمائية بين البنك الإسلامي للتنمية مختلف البنوك الإنمائية الهيئات و المنظمات الدولية كالبنك الدولي، الأمم المتحدة، البنك الإفريقي للتنمية...الخ، مساعدة متوسطة و طويلة الأجل للدول الأعضاء. وذلك بهدف رفع الإنتاجية العامة وتحسين مستوى معيشة المزارعين و الفقراء و الضعفاء من السكان وخاصة في الأرياف من خلال تعزيز فرص حصولهم على وسائل الإنتاج و الخدمات المالية و الزراعية وتحسين البنية التحتية الزراعية، ويعمل البنك الإسلامي للتنمية من خلال هذه المشاريع على توسيع الأثر التنموي لمشاريع التنمية الزراعية و الريفية .وفي نهاية سنة 1433 هـ بلغ حجم الاعتمادات في إطار البرنامج حوالي 1,3 مليار دولار و هم ما يمثل 86,7 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وقد استفادت من هذه الاعتمادات 35 دولة و توزعت الاعتمادات بين مختلف كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وفق ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم5-11:حجم الاعتمادات التراكمي مقارنة بإجمالي المبلغ المستهدف لبرنامج إعلان جدة للفترة 1429 هـ – 1433 هـ

المبلغ بملايين الدولارات الأمريكية.

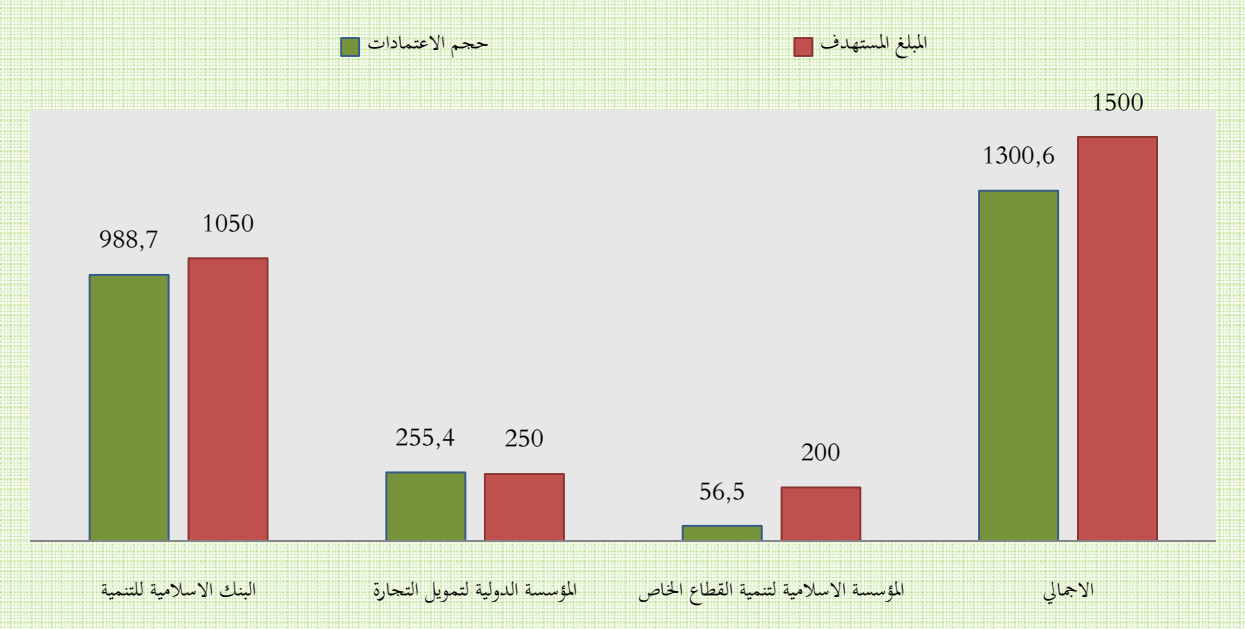

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في ؛

Islamic Development Bank , **Islamic Development Bank group in brief 2013** , P 15.

المبحث الثالث : التحديات الإنمائية التي تواجه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تواجه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحديات كبيرة نتيجة لتفاقم العقبات التنموية للدول النامية بصفة عامة نتيجة لتباطؤ انتعاش الاقتصاد العالمي خلال العقد الأول من القرن الواحد و العشرين بفعل تأثيرات الأزمات المالية وارتفاع أسعار الغذاء و الطاقة. حيث ساهمت هذه التغيرات في ازدياد حدة الفقر و تفاقم البطالة واستمرار الإضرار بالبيئة، وبذلك أصبحت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تواجه تحديات تنموية حقيقية تتعلق بطبيعة عملها كمؤسسة تنموية[1].

المطلب الأول: تعزيز التنمية الشاملة

نظرا لكون تحقيق التنمية الشاملة مطلبا أساسيا لإجمالي الدول باعتبارها تمكن جميع الفئات من المشاركة الايجابية في عملية التنمية و الاستفادة من الفرص لمتاحة، كما أنها تؤدي إلي تحقيق النمو المستدام و تساهم بشكل فعال في الحد من الفقر و تقليص الفوارق في الجنس و بين مختلف الفئات. ونظرا لأهمية تعزيز التنمية الشاملة في الحد من الفقر فإن البنك الإسلامي للتنمية يؤكد على ضرورة جعلها من أولويات الدول الأعضاء من اجل معالجة مختلف التحديات و العقبات وذلك عبر عدة آليات أهمها[2]:

- القيام باستثمارات معتبرة في مجال البني التحتية المادية و الاجتماعية؛
- الاهتمام بمختلف الجوانب الاجتماعية للتنمية التي تعزز الترابط بالجوانب الاقتصادية،
- تعزيز آليات الحكم الصالح التي تحقق المسؤولية وتعزز المشاركة و تكرس مبدأ الشفافية في اتخاذ مختلف القرارات.

أولا– النهوض بالبني التحتية:يساعد تطوير البني التحتية في المجالات الأساسية كالطاقة، النقل، الاتصالات و شبكات المياه و الصرف في تعزيز التنمية الشاملة و الحد من مظاهر الفقر و الحرمان. ورغم أن العديد من الدول الإسلامية حققت انجازات معتبرة في هذا المجال غير أن الدول الأعضاء الأقل نموا وخاصة التي تقع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء لا تزال لم تبلغ المعايير الدولية كما و كيفا في مختلف الجوانب المرتبطة بالبني التحتية بالنظر لعدة أسباب أهمها ما يلي:

- الافتقار إلي الموارد المالية اللازمة يحد من قدرة الدول الأقل نموا على زيادة الاستثمارات العمومية في مشاريع البني التحتية الجديدة أو إصلاح وتجديد المشاريع القائمة؛
- قلة مصادر التمويل طويل الأجل يشكل عائقا كبيرا يحد من قيام استثمارات خاصة في مختلف الجوانب المرتبطة بالبني التحتية .

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1433هـ** ، ص ص 22– 23 .

[2] نفس المرجع ،ص 22 .

فمن بين 49 دولة إسلامية خلال الفترة 1990-2011 شملتها الدراسة احتلت كل من ماليزيا تركيا و اندونيسيا مراتب رائدة في مجال مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البني التحتية عبر 307 مشروع بمساهمة إجمالية قدرت ب 182 مليار دولار*. وفي مقابل ذلك تعاني دول المنظمة الأقل نموا و خاصة دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء و أسيا الوسطى من تأخر كبير في الاستثمار في البني التحتية نتيجة لتعدد التحديات التي تعاني منها هده الدول وأهمها انعدام الموارد و عدم فعالية القطاع الخاص.

وبناءا على ما سبق الإشارة إليه فإن دفع مسار التنمية و الحد من الفقر يتطلب مساعدة الدول الأعضاء الأقل نموا على توفير الموارد المالية الضرورية لتوسيع الاستثمار في البني التحتية * و تعزيز دور القطاع الخاص ليساهم بفعالية في دعم هذه المشاريع، مع الاهتمام أكثر بصياغة و تنفيذ سياسات واضحة تدعم التوجهات التنموية.ولتحقيق ذلك اتخذ مجموعة البنك الإسلامي جملة من الإجراءات و المبادرات التي تهدف إلي مساعدة الدول الأقل نموا في توسيع و تطوير مشاريع البني التحتية وذلك من خلال[1]:

- مساعدة الدول الأقل نموا على تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية و الريفية؛
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البني التحتية؛
- مساعدة الدول الأقل نموا على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة المتزايدة للتجارة والخدمات ؛
- تعزيز و توسيع الشراكة مع مختلف البنوك و المؤسسات التنموية لتوفير الموارد المالية اللازمة لإقامة و توسيع مشاريع البني التحتية؛
- تقديم المساعدة الفنية و الاستعانة بأحدث المبتكرات و التقنيات التكنولوجية في مشاريع البني التحتية لتمكين الدول الأقل نموا تحقيق انجازات معتبرة خلال فترات زمنية محدودة .

ثانيا– تعزيز التنمية البشرية : إن الاهتمام بتعزيز القدرات البشرية يعكس بشكل كبير مدى فعالية التنمية حيث أن الأشخاص الأصحاء المتعلمين لديهم فرص اكبر و أفضل للمساهمة الفعالة في تحريك عملية التنمية، وعلى هذا الأساس فإن التحدي الأساسي الذي يواجه البنك الإسلامي للتنمية يتمثل في ضرورة تعزيز القدرات البشرية في مجال الصحة و التعليم وخاصة في الدول الأعضاء الأقل نموا. فبالرغم من أن إجمالي الاعتمادات المخصصة لقطاعي التعليم و الصحة قد بلغ 4,8 مليار دولار إلي غاية نهاية سنة 1433 هـ غير أن التحديات لا تزال كبيرة بالنسبة لإجمالي الدول الأعضاء و الدول الأقل نموا بصفة خاصة، وعليه يتوجب على مجموعة البنك أن تعمل على تعزيز و توسيع الاستثمار في الصحة والتعليم بهدف مجابهة التحديات التنموية للدول الأعضاء.

* من أصل 49 دولة شملتها الدراسة خلال الفترة 1990-2011 هناك 31 دولة لم تنفذ أي مشروع في مجال المياه و الصرف الصحي، 15 دولة لم تنفذ مشاريع في مجال النقل، 12 دولة لم تنفذ مشاريع في مجال الطاقة، دولتان لم تنفذا مشاريع في مجال الاتصالات.للمزيد من التفصيل يرجى الاطلاع على : مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي2012.

* أشار تقرير البنك الدولي الصادر سنة 2008 الموسوم ب : إصلاح محرك النمو؛ البني التحتية في إفريقيا، إلي أن التكلفة السنوية لتسوية مشاكل البني التحتية في إفريقيا تقدر ب 93 مليار دولار وهو ما يشكل 15 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول الإفريقية.

[1] البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1433هـ، ص 25 .

1- الاستثمار في الصحة: حتى نهاية سنة 1433هـ بلغ حجم الاعتمادات التراكمية التي قدمتاها مجموعة البنك لفائدة الدول الأعضاء بصفة عامة أكثر من 1,4 مليار دولار لتمويل 297 عملية، وبالرغم من أن استثمار مجموعة البنك في قطاع الصحة قد تضاعف بعشر مرات خلال 21 سنة إلا أن تردى الأوضاع الصحية في الدول الأقل نموا يفرض تحديا كبير على البنك من اجل تعبئة موارد إضافية للنهوض بالأوضاع الصحية لشعوب الدول الأعضاء. وتعتبر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من اكبر المناطق التي تضم اكبر عدد من الدول الأعضاء الأقل نموا التي تنتشر فيها الأمراض الفتاكة كالايدز، الملاريا و شلل الأطفال. وعلى هذا الأساس فإن جهود مجموعة البنك في هذا الإطار على تتركز في ثلاث محاور أساسية، وهي[1]:

- الوقاية من الأمراض المعدية و غير المعدية و مكافحتها للحد من انتشارها؛
- تعزيز المنظومة الصحية من اجل تحسين الخدمات الصحية كما و كيفا؛
- تطوير آليات التمويل البديل للصحة من اجل التغلب على العوائق المالية التي تحد من الحصول على موارد إضافية و تنميتها لفائدة الاستثمار في الصحة.

2- الاستثمار في التعليم من اجل تطوير المهارات: بلغ إجمالي اعتمادات مجموعة البنك الإسلامي التراكمية الموجهة للاستثمار في قطاع التعليم 2,8 مليار دولار بنهاية سنة 1433هـ، ومع ذلك فإن الإحصائيات تشير إلي ارتفاع في معدلات التسرب المدرسي و الأمية عند البالغين في العديد من الدول الأعضاء وخاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يستوجب من مجموعة البنك العمل جاهدة من اجل تعزيز القدرات البشرية للأفراد في الدول الإسلامية و ذلك من خلال التركيز على مجالات أساسية أهمها ما يلي:

- تعميم الالتحاق بالمدارس الابتدائية وتحسين نوعية التعليم في كافة المراحل؛
- الاهتمام بتدريس العلوم و التكنولوجيا والتقنيات الحديثة؛
- تعزيز برامج التعليم المهني و الفني لتعزيز أهلية الشباب للتشغيل؛
- تطوير و تفعيل برامج التعليم غير الرسمي ومحو الأمية المهنية لاكتساب المهارات من اجل المشاركة المنتجة في عملية التنمية.

3- إدماج المرأة في عملية التنمية: ينبغي أن تعمل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ضمن إطار من التنسيق مع الدول الأعضاء من اجل تمكين المرأة ومنحها الفرص المناسبة لتعزيز قدراتها. ولتفعيل ذلك لابد من إعداد إستراتيجية واضحة تركز على عدد من الجوانب الأساسية المتعلقة بإدماج المرأة في التنمية ، وذلك من خلال[2]:

- إقامة مشاريع تهدف إلي توفير التمويل اللازم للمرأة من اجل مزاولة الأنشطة الحرفية و الزراعية؛
- تدعيم وتطوير برامج التعليم والتأهيل لفائدة النساء للتقليل في الفوارق بين الجنسين في مجال التعليم؛

[1] نفس المرجع ، ص 51 .

[2] البنك الإسلامي للتنمية، **38 سنة في خدمة التنمية**، مرجع سابق، ص 14 .

- تنفيذ برامج صحية لتحسين صحة النساء و تمكينهن من توفير الرعاية الصحية لأسرهن.

ثالثا– تعزيز النمو المحابي للفقراء: يتمثل التحدي الحقيقي أمام الدول الإسلامية في ضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة مع عدالة أكبر في توزيع الدخول من اجل ضمان استمرارية التنمية، حيث تشير دراسة أعدها البنك الإسلامي للتنمية أن الدول الإسلامية بحاجة لتحقيق معدل نمو متوسط يقدر ب 4,8 % كمجموعة مع الحفاظ على متوسط نمو فردي يقدر ب 3 % من اجل تحقيق الحد من فقر الدخل، غير أن تحقيق ذلك يتطلب نسبة استثمار متوسط تقدر ب 23,3 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[1].

وفي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء يتوجب على الدول الأعضاء الأقل نموا تحقيق معدل نمو اقتصادي يقارب 9,1 % سنويا من خلال متوسط استثمار يقدر ب 48,8% من إجمالي الناتج المحلي، غير أن تحقيق هذه الأهداف يجعل من الدول الأقل نموا تعاني من عجز في تمويل التنمية يقدر ب 28 % من إجمالي الناتج المحلي وهو ما يشكل تحديا حقيقيا لهذه الدول و للبنك الإسلامي للتنمية خاصة و أن الدول الأعضاء الأقل نموا تعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات الإنمائية لتعويض النقص الحاصل في الموارد، وهو ما يجعل من مسألة تحقيق التنمية في الدول الأقل نموا مرهون بحجم المساعدات الإنمائية. ونتيجة لذلك فإن أوضاع الأفراد في الدول الأقل نموا لا تزال متدهورة وخاصة من حيث:

–انتشار الفقر المدقع : بلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع 350 مليون شخص في الدول الإسلامية يتركز 60 % منهم في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وعلى الرغم من أن ثلثي الدول النامية تسير نحو تحقيق الهدف العالمي بتخفيض نسبة الفقراء الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار سنويا بمقدار النصف بحلول سنة 2015 حيث يتوقع أن يصل عدد الفقراء إلي 882 مليون شخص مقارنة ب 1,8 مليار شخص سنة 1990، إلا أن النتائج متباينة في مختلف مناطق الدول الأعضاء وذلك وفق ما يلي[2]:

- سجل ارتفاع في نسبة الفقر المدقع في منطقة اقر يقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2010 –2012 من 55 % إلي 56 %، ونفس الأمر ينطبق على الدول الأعضاء المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقا حيث ارتفع معدل الفقر المدقع من 20 % إلي 24 %.
- انخفضت نسبة الفقر في المناطق الأخرى و بشكل خاص في منطقة أسيا الوسطى من 56 % إلي 30 % و يرجع ذلك بشكل أساسي إلي النمو الاقتصادي السريع في هذه المنطقة ، إضافة إلي تحسين سياسات توزيع الدخل.

– سوء التغذية: تشير الإحصائيات المتعلقة بسوء التغذية إلي وجود 16 دولة إسلامية من الدول الأقل نموا في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من أصل 22 دولة على مستوى العالم يفوق مستوى سوء التغذية بها

[1] صندوق التضامن الإسلامي، **التقرير السنوي 1432** هـ، ص 17 .

[2] نفس المرجع ، ص ص 12– 16 .

نسبة 35 %، وقد ساهمت أزمة الغذاء العالمية التي نتجت عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في تنامي حالات سوء التغذية في الدول الأعضاء.

المطلب الثاني : تطوير صندوق التضامن الإسلامي :

يشكل تطوير صندوق التضامن الإسلامي باعتباره آلية لمكافحة الفقر في الدول الإسلامية تحديا أساسيا لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وذلك بالنظر لمحدودية موارد الصندوق.

أولا– أسباب محدودية الموارد : أسس الصندوق على أساس المساهمات الطوعية للدول الأعضاء لتجسيد قيم التضامن و التكافل، ومع ذلك فهو يعاني من نقص تعبئة الموارد رغم مرور أكثر من 5سنوات على بداية نشاطه. فمقارنة مع رأس المال المعتمد للصندوق و المقدر ب 10 مليار دولار بلغ حجم المساهمات المصرح بها لغاية 5 أكتوبر 2013 حوالي 2,68 مليار دولار أمريكي، حيث تتوزع بين مساهمة 44 دولة عضو بقيمة 1,68 مليار دولار أمريكي و مساهمة البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 1 مليار دولار أمريكي، ومع ذلك قدر حجم المساهمات الفعلية المدفوعة ب 2,16 مليار دولار فقط ، حيث دفعت الدول الأعضاء ما قيمته 1,56 مليار دولار أمريكي و البنك الإسلامي للتنمية 600 مليون دولار أمريكي[1]. ويرجع سبب نقص تعبئة الموارد إلي عدم انضمام بعض الدول الإسلامية للصندوق وتأخر عدد معتبر من الدول الإسلامية عن دفع مساهماتها الكلية أو الجزئية في رأس مال الصندوق، وذلك وفق ما يلي[2*]:

- يقدر عدد الدول الإسلامية الأعضاء في الصندوق ب 44 فقط من أصل 56 دولة عضو بالبنك الإسلامي للتنمية و هو ما يعني عدم التحاق 12 دولة إسلامية بعضوية الصندوق؛
- هناك 10 دول أعضاء بالصندوق و لم تدفع لغاية نهاية سنة 2013 أي جزء من حصة مساهمتها في الصندوق؛
- دفعت 8 دول جزء من مساهمتها في رأس مال الصندوق لغاية هذه الفترة؛
- 26 دولة إسلامية فقط هي التي دفعت كل حصتها في رأس مال الصندوق.

هذا وقد أشارت الاجتماعات السابقة للكومسيك إلي أن انعدام المبادئ الاسترشادية المصممة لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد مساهماتهم المناسبة يعتبر من بين الأسباب الرئيسية لانخفاض مستوى المساهمات في الصندوق.

[1] Islamic Development Bank groupe, **progress report on the Islamic solidarity fund for development**, 29thsession of the COMCEC, Istanbul, Turkey 18 – 21 November 2013, P 2.

[*] انظر للتفصيل الملحق رقم 4 .

ثانيا– آليات تعزيز تعبئة الموارد : اتخذت إدارة الصندوق من خلال مجلس محافظي الصندوق عدد من الإجراءات و القرارات المهمة الهادفة إلي معالجة نقص تعبئة موارد الموارد المالية للصندوق من اجل النهوض بالمهام المنوطة به بكل فعالية، وذلك وفق ما يلي:

- اعتمد مجلس محافظي الصندوق خلال اجتماعه الرابع بمدينة جدة في جوان 2011 القرار رقم 3 – 432 الذي يتضمن تحديد المستوى المناسب للمساهمة الطوعية للدول الأعضاء وفقا لوضعية الأداء الاقتصادي لكل دولة، وذلك على أساس متوسط المعيار المرجح للمؤشرات الأساسية التالية:
  - القيمة الحقيقية للناتج المحلي للدولة العضو؛
  - قيمة صادرات الدولة من السلع و الخدمات؛
  - قيمة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.
- اعتمد مجلس المحافظين في اجتماعه الخامس المنعقد في الخرطوم بتاريخ 3 – 4 افريل 2012 القرار رقم 3- 433 المتضمن مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الضرورية المناسبة لدعم جهود الصندوق في تعبئة موارده وذلك عبر مختلف الآليات المتاحة، وأهمها ما يلي :
  - التبرع بوقف مناسب لفائدة الصندوق ليعمل على تطويره من اجل توليد مداخيل معتبرة تساهم في تعزيز موارد الصندوق.
  - يستخدم الصندوق 50 % على الأقل من المداخيل المتأتية من الوقف لتمويل نشاطاته في الدولة العضو المتبرعة بذلك الوقف .

وإضافة إلي كل ما سبق فإن صندوق التضامن الإسلامي يعمل على تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد و الترويج للصندوق من خلال:

- تعزيز الجهود الرامية لتعبئة الموارد بالتشاور مع الدول الأعضاء للاستفادة من الموارد غير التقليدية؛
- تفعيل و توسيع المشاركة مع القطاع الخاص لمساهمة بشكل واسع في دعم البرامج التنموية في الدول الأعضاء ضمن إطار مبادرة الصندوق للمسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- إنشاء صناديق استئمانية محددة تعمل على الحد من الفقر تحت مظلة الصندوق و تهدف إلي توفير الخدمات الأساسية للفقراء ؛
- توسيع نطاق الشراكات مع مختلف البنوك و المؤسسات المالية و الهيئات الدولية و منظمات المجتمع المدني من اجل الترويج للصندوق و الاستفادة من الخبرات الدولية فيما يتعلق بالحد من الفقر و تعبئة موارد إضافية لتوسيع نطاق المشاريع في الدول الأعضاء*؛

* يعمل الصندوق على تعزيز الشراكة الإنمائية مع مختلف الأطراف ، وذلك بهدف استقطاب موارد مالية اكبر لتوسيع و تفعيل مختلف نشاطاته و برامجه . ويعتبر اكبر شريك للصندوق حكومات الدول المستفيدة إضافة إلي أهم الهيئات الدولية و منظمات المجتمع المدني مثل : البنك الدولي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، البنك الأسيوي للتنمية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ، البنك الإفريقي للتنمية، مركز الأهداف الإنمائية للألفية بنيرويي، الهلال الأحمر القطري ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي...الخ

- اعتماد سياسة واضحة للاستثمار من اجل ضمان مصدر دخل ثابت للصندوق يتوافق مع احتياجاته من الموارد و يمكن الصندوق من المحافظة طويلة الأجل على القيمة الحقيقية للمبالغ المستثمرة؛
- وضع إستراتيجية ثانية للصندوق تتعلق بالفترة 1434هـ – 1436 هـ.

المطلب الثالث : تفعيل دور القطاع الخاص

لتحقيق التنمية الشاملة و الحد من الفقر في الدول الأقل لابد من استغلال كل الموارد المتاحة، وتعتبر عملية تفعيل القطاع الخاص ليمارس ليساهم بشكل في العملية التنموية تحدى رئيسي تسعي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدعمه عبر مختلف الآليات، وأهمها ما يلي:

أولا– تطوير آليات دعم القطاع الخاص : تعمل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على مساعدة حكومات الدول الأعضاء في النهوض بالتنمية من اجل تحسين مستوى معيشة الأفراد في مختلف نواحي الحياة، وبجانب ذلك فهي تدرك مدى الأهمية الإستراتجية للقطاع الخاص في دفع مسار التنمية و الحد من الفقر، ومن اجل ذلك تهتم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بدعم وتنمية القطاع الخاص في الدول الأعضاء ، وقد انعكس الاهتمام بضرورة تفعيل دور القطاع الخاص من خلال إنشاء كيانات تعمل على دعم القطاع الخاص من خلال :

- توفير الموارد المالية عبر استحداث نوافذ خاصة لتمويل القطاع الخاص ؛
- إيجاد الآليات المناسبة لإشاعة أجواء الثقة لدى المستثمرين بتوفير المجال لديهم للتأمين على استثماراتهم في الدول الأعضاء من المخاطر غير التجارية.

وفي هذا الإطار كرست المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص كل جهودها للتعامل مع القطاع الخاص في الدول الأعضاء، حيث تعمل على استكمال الدور الذي يضطلع به البنك في الدول الأعضاء من خلال ترقية القطاع الخاص في الدول الأعضاء الذي يعتبر احد أهم العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي. وقد بلغت إجمالي الاعتمادات التراكمية التي قدمتها المؤسسة لفائدة القطاع في الدول الأعضاء منذ إنشائها إلي غاية نهاية سنة 1433 هـ ما يقارب 2,59 مليار دولار أمريكي خصصت لتمويل 243 مشروع[1]، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

[1] المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، **التقرير السنوي 1433هـ**، ص 24 .

الجدول رقم 5-12: التوزيع التراكمي إجمالي الاعتمادات المقدمة من طرف المؤسسة الإسلامية لتنمية لقطاع الخاص وفقا لأسلوب التمويل خلال الفترة 1420 هـ – 1433 هـ.

المبلغ: بملايين الدولارات الأمريكية

طريقة التمويل	عدد العمليات	المبلغ الإجمالي
المساهمة في رأس المال	78	862,4
المرابحة	57	718,3
الإجارة	61	651,5
البيع لأجل	39	223,1
الاستصناع	8	134,1

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 1433هـ ، ص 24 .

ومن خلال الاطلاع على التوزيع القطاعي للاعتمادات التراكمية نلاحظ التوجه الشمولي لنشاط المؤسسة من خلال الاهتمام بتمويل أهم القطاعات الداعمة للنمو و التنمية، حيث توزعت الاعتمادات التراكمية على مختلف القطاعات وفق ما يلي : القطاع المالي 33 % من إجمالي الاعتمادات التراكمية، قطاع الصناعة و التعدين 30 %، القطاع العقاري 12 %، الصحة و الخدمات الاجتماعية 4 %، النقل 4 %، الزراعة 3 %، الاتصالات 3 %، وتوزع الباقي على قطاعات آخري أهمها الصرف الصحي و إدارة النفايات، التربية، التجارة، الطاقة[1]. ورغم ذلك لابد من الإشارة إلي أن حصة الدول الأعضاء الأقل نموا تبقي محدودة جدا مقارنة بحصة باقي الدول الأعضاء مما يعكس محدودية القطاع الخاص في هذه الدول، الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود من طرف حكومات الدول الأقل نموا ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية من اجل تطوير و تفعيل دور القطاع الخاص*.

ثانيا– تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص : بصفة عامة تعتبر الشركات الحكومية فقيرة في الدول الأقل نموا حيث تواجه مستويات تكنولوجية منخفضة بسبب ارتفاع تكاليف اليد العاملة غير الماهرة و نقص الموارد الأساسية وصعوبة التحكم في التكنولوجيا الحديثة، مما يجعلها غير قادرة على تنفيذ مختلف المشاريع و خاصة في مجال البني التحتية بكل فعالية، فخلال الفترة 1990-2011 حققت الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الصناعية مثل تركيا، ماليزيا، اندونيسيا على اكبر قدر من الاستثمار الخاص في البنية التحتية، لأن هذه الدول تمتلك الموارد اللازمة للاضطلاع بالاستثمار الخاص في البنية التحتية وأهمها:

[1] نفس المرجع ، ص 24 .

* يظهر التوزيع الجغرافي لإجمالي الاعتمادات التراكمية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أن حصة مناطق الدول الأقل نموا محدودة جدا ، حيث استفادت دول كل من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء و منطقة أسيا الوسطي و أوروبا الشرقية اللتين تضمان اغلب الدول الأعضاء الأقل من 12 % و 16 % على التوالي من إجمالي الاعتمادات ، و في مقابل ذلك استفادت منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من 47 %.

- ارتفاع مستويات رأس المال البشري؛
- فعالية القطاع؛
- وجود حوافز قوية لجلب الاستثمار.

وتشير الإحصائيات الخاصة بالدراسة التي أجريت خلال هذه الفترة على 49 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي أن القطاع الخاص ساهم في تنفيذ 885 مشروع في البنية التحتية بما يعادل 391,7 مليار دولار توزعت بين مشاريع الاتصالات و الطاقة و المياه و الصرف الصحي و النقل[1]. وعلى هذا الأساس يشكل تعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام و الخاص في الدول الإسلامية عموما هدفا أساسيا تسعى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تجسيده و تطويره ، وذلك بهدف مساعدة الدول الأعضاء و بشكل خاص الدول الأقل نموا على تحقيق التنمية و الحد من الفقر خاصة و أن برامج البنك الدولي تحرم اغلب الدول الأعضاء المثقلة بالديون من الحصول على القروض بشروط ميسرة[2]، كما أن القطاع الخاص في الدول الأقل نموا لا يزال بطيئا وغير فعال مما يجعل آليات الشراكة بين القطاعين في مشاريع التنمية إطار فعال لتدخل البنك الإسلامي من اجل تفعيل القطاع الخاص، ونتيجة لحرص مجموعة البنك الإسلامية على تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص فقد نمت الاعتمادات المخصصة لهذا النوع من الشركة خلال الفترة 1428هـ -1433 هـ لتصل إلي حدود 3,3 مليار دولار أمريكي ، ويتيح هذا التعاون للقطاعين تقاسم الموارد و المخاطر و المسؤوليات و المنافع في إطار المشاريع الإنمائية وخاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية الأساسية و هو ما يساهم في تحقيق :

- تخفيف العبئ المالي عن القطاع العام في الدول الأعضاء ؛
- الانتفاع بالحوكمة وإدارة المشاريع؛
- تأهيل القطاع في الدول الأعضاء الأقل نموا بشكل تدريجي؛
- تحقيق أفضل مردودية.

ثالثا: تنمية المشاريع الصغرى و المتوسطة: نتيجة لانهيار الأوضاع المالية في منتصف الثمانينيات في معظم بلدان العالم ازدادت صعوبات إنشاء المؤسسات الكبيرة وتبع ذلك تغيرات كبيرة تمثلت في تحرير التجارة والعولمة وانتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول النامية، وقد ساهم كل ذلك في تنامي أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية من حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لما لها من قدرة كبيرة على توفير مناصب عمل جديدة وإعادة إدماج العمال المسرحين من القطاع العام. وبما أن انتشار الفقر مرتبط بشكل كبير مع انعدام فرص العمل المنتجة فإن تنمية المشاريع الصغرى و المتوسطة

[1] منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، **التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي2012**، ص 111.

[2] للمزيد من التفصيل انظر الإطار رقم 13 الوارد في التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية 1430 هـ،ص 67 .

يساهم في الحد من الفقر[1]، وعلى هذا الأساس يتوجب على البنك الإسلامي للتنمية العمل على تطوير هذه المنشآت من اجل التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية، وترجع أهمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في التنمية نظرا لكونها قادرة على خلق قيم مضافة معتبرة، ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 95 % من إجمالي المنشات القائمة وتساهم في توفير 60 %من فرص العمل المتاحة. أما فيما يتعلق بالدول الإسلامية فنلاحظ وجود تباين كبير في أداء هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فباستثناء دول محددة مثل ماليزيا و تركيا والسعودية التي تساهم فيها المؤسسات الصغرى و المتوسطة في توفير حصة معتبرة من فرص العمل تبقى اغلب الدول و خاصة الأقل نموا منها بعيدة جدا عن تفعيل هذه المؤسسات نظرا لعدة أسباب أهمها:

- **ضعف البنية الأساسية في الدول الأقل نموا خصوصا وكل الدول النامية عموما.**
- **صغر حجم الأسواق وتفرقها في هذه الدول.**
- **محدودية فرص الوصول إلى الموارد التمويلية.**

وفي هذا السياق يبرز الدور الذي ينبغي أن يلعبه البنك الإسلامي للتنمية من خلال تمويله لمختلف المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء وخاصة الأقل نموا منها، وهو ما يمكن البنك من تحقيق عدة أهداف تنسجم كلها مع المبادئ والأهداف الأساسية له و المتمثلة أساسا فيما يلي:

- **التخفيف من وطأة الفقر وذلك من خلال توفير فرص اكبر للعمالة.**
- **نشر أساليب التمويل الإسلامي.**
- **تنمية مهارات وقدرات منظمي المشاريع في المستويات الدنيا.**

كما يهتم البنك بتمويل **المشاريع دقيقة الحجم ومتناهية الصغر**[2] التي تدرج مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لما يمكن أن تقدمه للاقتصاد الوطني من قيمة مضافة، وتتميز هذه المشاريع عموما بما يلي:

- **تحتاج لمبلغ محدود للبدء في المشروع والى عدد محدد من الموظفين.**
- **تكتفي بسوق محلية صغيرة وعدد محدود من الأنشطة.**
- **تعتمد علي المهارات التقليدية لتشغيل المشروع وتستخدم تكنولوجيا بسيطة.**
- **صعوبة الحصول على الموارد اللازمة للتمويل.**

ونتيجة لكل ما سبق فقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي في اجتماعه رقم 189 الذي عقد في 30 – 31 أكتوبر 1999 على القرار الذي يتضمن الموافقة على تمويل فئتين من المشاريع وذلك وفق ما يلي:

---

[1] زكية مقري، نعيمة يحياوي، " **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية**"، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" المنظم من طرف مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011 ، ص 10 .

[2] يتم التميز بشكل أساسي بين المشاريع دقيقة الحجم والمتناهية الصغر، وذلك من خلال : – **المشاريع دقيقة الحجم هي تلك التي تكلفة استثمارها عن 10000 دولار أمريكي.**– **المشاريع متناهية الصغر تتراوح تكلفة استثمارها بين 10000 و 25000 دولار أمريكي.**

1- المشاريع المتناهية الصغر : المشاريع المؤهلة للتمويل في إطار هذا البرنامج تتعلق بإنشاء أو توسيع كافة المشاريع الدقيقة الحجم والمتناهية الصغر في القطاعات الإنتاجية أو قطاع الخدمات التي تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، ونشير إلى أن النشاطات التجارية الخالصة لا تندرج ضمن هذا الإطار. ويتم تحديد برنامج تمويل البنك لهذه الفئة من المشاريع بعد أن يتلقى طلبا رسميا من الدولة العضو المعنية أو بواسطة بعثة تابعة للبنك لدي المستفيدين المحتملين أو عن طريق منظمات الجمعيات المهنية حيث يتم تحديد المستفيدين من برنامج التمويل بشكل دقيق، وبعد ذلك تأتي مرحلة تحديد الوكالات المتخصصة في تمويل هذه المشاريع في الدول الأعضاء من خلال جملة من المعايير التي يضعها البنك الإسلامي للتنمية لاختيار هذه الوكالات وأهمها ما يلي:

- ملائمة الأنشطة التي تقوم بها هذه الوكالات لأهداف البنك الإسلامي للتنمية.
- حجم محفظة الوكالة المتخصصة، ويتضمن ذلك حجم التمويل وعدد المشاريع الممولة من قبل هذه الوكالات.
- القدرة الفنية بما في ذلك نوعية الموظفين ومجالات التدريب والخبرة و أساليب التشغيل كطرق اختيار المستفيدين وشروط التمويل والضمانات المتاحة وطرق متابعة سداد القرض، إضافة إلى تجربة الوكالة درجة انتشارها.

ويعتبر الحد الأقصى الذي تمنحه مجموعة البنك الإسلامي كتمويل ضمن هذا الإطار من العمليات هو 25000 دولار أمريكي في حين تتم مناقشة الحد الأدنى بين البنك الإسلامي للتنمية و الوكالات المتخصصة. ويساهم المستفيدون من التمويل في تكلفة المشروع بحد أدنى يقدر ب 20 ٪ من تكلفة المشروع، كما يمكن خفض هذه النسبة في بعض الحالات الخاصة ضمن حدود لا تقل عن 10٪. وتعتمد آلية التشغيل على اعتبار الوكالات المتخصصة المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة المشاريع واسترداد المستحقات من المستفيدين*، ويأتي المصدر الأول للأموال لتي تمول هذه المشاريع على شكل قرض يقدمه البنك الإسلامي للتنمية للدول الأعضاء، ويمكن أن يأخذ هذا القرض احد الأشكال التالية:

- قرض من الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نموا.
- قرضا لفترة سداد 25 سنة بفترة سماح لمدة 7 سنوات وبرسم خدمة لا يتجاوز 2.5 ٪ سنويا.

2-المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم: هناك صعوبة كبيرة في الفصل بين المشاريع المتوسطة والصغيرة و المشاريع المتناهية الصغر نظرا لاختلاف قيمة الاستثمار الأولي اللازم للبدء في هذه المشاريع، وعلى هذا الأساس فإن البنك الإسلامي للتنمية يهتم بدعم كل هذه المشاريع عن طريق إعداد برامج خاصة موجهة لدعم مختلف المشاريع، حيث

* تعتبر الوكالات المتخصصة المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة المشاريع واسترداد المستحقات من المستفيدين، وللقيام بذلك لابد من مرعاة ما يلي:

- يتم التمويل بالعملة المحلية بمقتضي برنامج البنك الإسلامي للتنمية، ويأخذ التمويل أشكالا متعددة كالبيع لأجل و الإجارة و الإستصناع والمرابحة...الخ.
- لا يتدخل البنك الإسلامي في التحصيل الفعلي للمستحقات أو أية إجراءات تتعلق بالقرض، وإنما ذلك كله يوكل إلى الوكالات المتخصصة التي تجب أن يتم اختيارها بدقة.
- تستخدم عدة ضمانات في تمويل المشاريع دقيقة الحجم ومتناهية الصغر، أهمها الضمان الجماعي، الحجز أو رهن المنقولات، ضمان طرف ثالث حيث تختار الوكالات المتخصصة الضمان المناسب لكل عملية تمويل.

يضطلع البنك الإسلامي للتنمية بتحديد مؤسسة تمويل مناسبة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن تكون هذه المؤسسة بنكا إسلاميا أو مؤسسة وطنية للتمويل التنموي يتم اختيارها بما يتناسب مع أهداف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، كما يأخذ بعين الاعتبار في هذا المجال لخبرة المؤسسة وسلامتها المالية وقدرتها الإدارية والفنية. **ويتم** استخدام خط التمويل المقدم من البنك الإسلامي إلى المؤسسات المؤهلة المحددة لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وفقا للخطوط الإرشادية لاستخدام خطوط التمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية لمؤسسات التمويل الوطنية والبنوك الإسلامية و التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين في اجتماعه رقم 186 الذي عقد سنة 1420هـ و تتمثل أساسا في:

- تتمثل أساليب التمويل المتعمدة في الإجارة والبيع لأجل و الإستصناع حيث استبعد أسلوب المشاركة وسمح في نفس السياق باستخدام أسلوب المرابحة في شراء المدخلات والمواد الخام وذلك في حدود لا يمكن أن تتجاوز 20 ٪ من إجمالي التمويل المقدم من طرف البنك الإسلامي.
- يحدد هامش ربح البنك الإسلامي للتنمية على هذه الخطوط ب 3.5 ٪ سنويا، كما يسمح للمؤسسات المحددة التي يقدم لها خط التمويل بأن تتقاضي من المستفيدين هامش ربح إضافي لتغطية أتعابها وتحملها لمخاطر الصرف الأجنبي.
- الحد الأدنى لكل عملية تمويل هو 25000 دولار أمريكي والحد الأقصى 100000 دولار أمريكي.
- المؤسسة المحددة لتقديم خط التمويل تفوض بصفة كاملة للقيام بتقييم المشاريع والموافقة على مبالغ التمويل وتحصيل الأقساط المستحقة.

وفي الأخير نشير إلي انه بالرغم من أهمية المشاريع الصغرى و المتوسطة في التنشيط الاقتصادي و الحد من الفقر إلا أنها لا تزال تواجه عدة عقبات في إجمالي الدول الإسلامية و بصفة خاصة في الدول الأقل نموا، واهم هذه العقبات تتمثل في عدم توفر بيئة مواتية للاقتصاد الجزئي، قلة أو انعدام فرص الحصول على التمويل و خدمات الدعم الموجه للأعمال إضافة إلي الافتقار للبني التحتية اللازمة لتعزيز القدرات و التطوير المؤسسي. وعلى هذا الأساس فإن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تبذل جهود كبيرة من اجل النهوض بالمشاريع الصغرى و المتوسطة في الدول الأعضاء وذلك من خلال[1]:

- زيادة الاستثمار في البني التحتية التي تعتبر الإطار الأساسي الداعم لنمو وتطور المشاريع الصغرى و المتوسطة.
- دعم برامج الشراكة بين القطاعين العام و الخاص من اجل تنفيذ مختلف برامج تعزيز القدرات من خلال برنامج التعليم من اجل التشغيل و برنامج محو الأمية المهنية من اجل التعليم و الحد من الفقر و برنامج التعليم والتدريب المهني لدول منظمة التعاون الإسلامي.

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1433هـ**، ص 26.

- تنويع منتجات التمويل الإسلامي الأصغر.

المطلب الرابع : تطوير التجارة و تعزيز التعاون التجاري

تشير مختلف الدراسات الاقتصادية لأهمية تطوير التجارة نظرا لمساهمتها الكبيرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يتوجب على البنك الإسلامي للتنمية أن يعمل على تعزيز التبادل التجاري بين مختلف الدول الأعضاء من خلال إعداد وتنفيذ برامج موجهة لتفعيل مختلف عمليات التجارة بين الدول الأعضاء.

أولا– تعزيز عمليات تمويل التجارة: تحرص مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على دعم كافة الجهود من اجل تطوير التجار و تشجيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وفي سبيل تحقيق ذلك أنشئت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة سنة 1429 هـ لتضطلع بكل القضايا المرتبطة عمليات التجارة في الدول الأعضاء، وتسعي مجموعة البنك من خلال هذا الإجراء إلي تعزيز التجارة و تحسين الأوضاع الاقتصادية في الدول الأعضاء وذلك عن طريق:

- تيسير تعبئة الموارد من القطاعين العام و الخاص لدعم عمليات التجارة.
- تشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء.

وتدير المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة برنامجين أساسيين هما: برنامج تمويل التجارة و برنامج التعاون التجاري و تنمية التجارة، كما شكلت مجموعة البنك في سنة 2010 اللجنة المعنية بالمسائل المتعلقة بالتجارة التي تعمل على مساعدة الدول الأعضاء على توسيع وتطوير أنشطتها التجارية بهدف الوصول إلي إدماج التجارة بوصفها احد مكونات أدوات السياسة الإنمائية، وقد بلغت الاعتمادات التراكمية التي قدمت لعمليات التجارة خلال الفترة 1396هـ – 1433 هـ ما يقارب 14,1 مليار دولار أمريكي[1].

ثانيا – تطوير التجارة البينية: مع تنامي ظاهرة العولمة ازدادت حدة الارتباط بين التوسع التجاري و النمو الاقتصادي وأصبح كل منهما يعزز الأخر، ونتيجة لذلك يعتبر تعزيز التبادل التجاري بين الدول محركاً أساسيا للنمو الاقتصادي. ونظرا لأهمية القطاع التجاري في تحقيق التنمية فقد تضمن برنامج العمل العشري للأمة خلال القرن 21 المعتمد من طرف منظمة التعاون الإسلامي وكل الهياكل التابعة لها، ضرورة تطوير التجارة و تعزيز التجارة البينية للدول الإسلامية عبر الارتقاء بمعدل التبادل التجاري ليصل إلي 20 % قبل 2015 . ففي سنة 2003 بلغت نسبة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في البنك 10,9 %[2]، ثم ارتفعت خلال الفترة 2006 - 2009 من 15,6 % إلي 17,8 % واستقرت عند هذا المستوى سنة 2011 لتسجل نسبة 17,1 %. وخلال نفس السنة بلغ حجم الصادرات البينية بين الدول الأعضاء مستوى قياسي قدر ب 343,7 مليار دولار أمريكي، ورغم ذلك فإن 75,3 % من إجمالي الصادرات البينية المحققة تم بفضل 10 دول فقط من الدول الأعضاء 56، أما الواردات البينية

[1] Islamic Development Bank, 39 **years in the service of Development**, **Mai** 2013, P 6.

[2] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1423 هـ**، ص 73 .

فقد بلغت في نفس السنة 330,8 مليار دولار و هو ما يمثل 19,8 % من إجمالي واردات الدول الأعضاء[1].إن هذه الأرقام تؤكد على أهمية بذل المزيد من الجهود لتعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء و أولي الخطوات هي إزالة كافة العقبات التي تحد من توسع التجارة البينية بين الدول الإسلامية بصفة عامة و أهمها[2]:

- انعدام الإرادة السياسية الحقيقية في إقرار و تفعيل آليات التعاون المشترك ؛
- انعدام البنية التحتية و البيئة السليمة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالتجارة و الاستثمار ؛
- قلة المشاريع المرتكزة على الحدود بين الأقاليم و الدول الإسلامية.
- الفشل في التركيز على التعاون الإقليمي و العمل المشترك بين الدول الأعضاء المتجاورة؛
- كثرة القيود المفروضة على تبادل المعلومات حول الفرص المتاحة للعمل و الاستثمار بين الدول الأعضاء.

ثالثا – تعزيز القدرات : يعمل برنامج المساعدة الفنية و تعزيز القدرات المتعلقة بمنظمة التجارة الخارجية ضمن إطار البرنامج العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، وفي هذا المجال يقوم البنك الإسلامي للتنمية بعقد الندوات و الورشات حول العديد من المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة مثل التنمية و التجارة، المعونة من اجل التجارة تسوية النزاعات، السياسات التجارية .

المطلب الخامس :تطوير القطاع المالي و تعزيز التمويل الأصغر

تحتاج عملية التنمية أكثر ما تحتاج إلي الموارد المالية التي تعتبر أساس استمرارية التنمية، حيث تعمل مجموعة البنك الإسلامي على تطوير القطاع المالي في الدول الإسلامية من خلال جعله أكثر مرونة واستجابة لمختلف التغيرات الاقتصادية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا– تعزيز المالية الإسلامية: يتمثل دور القطاع المالي في الاقتصاد في تحويل الموارد من مدخرات إلي مشاريع استثمارية، حيث أن النظام المالي الذي يعمل بشكل جيد يساعد على خلق آليات لتنمية اقتصادية سريعة عن طريق كفاءة تخصيص المدخرات المحلية و الأنشطة الإنتاجية، كما أن جودة أداء الوسطاء الماليين لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي و التنمية بشكل عام، وعليه يجب الاهتمام بعملية التنمية المالية لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وذلك من حيث كونها تساهم في تحسين النمو المستدام على المدى الطويل مما يساهم في التقليل من الفقر و تحسين الرعاية الاجتماعية. والملاحظ انه على مستوى الدول الإسلامية يوجد هناك تباين كبير في مستوى التنمية حيث نجد دولا مثل: تركيا، الأردن، ماليزيا و دول مجلس التعاون الخليجي تشهد تقدما معتبرا في القطاع المالي ولها أنظمة مالية متطورة بما في ذلك الخدمات المصرفية، التأمينات، أنظمة رقابية فعالة. وفي المقابل تتميز

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1433 هـ**، ص 33 .

[2] منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، **التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي2012**، ص 15.

اغلب الدول الإسلامية بتأخر كبير في مراحل تطورها المالي، الأمر الذي يستوجب تظافر الجهود من اجل تعزيز البنية المؤسسية و تنمية القطاع المالي[1]، وقد أشارت التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير التوقعات الاقتصادية لدول منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2013 بخصوص العمق المالي أن دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة تسجل أدنى نسبة مقارنة بالدول النامية و الدول المتقدمة، حيث لم تتطور كثيرا نسبة إجمالي النقود إلي الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية خلال الفترة 2005 -2011 و استقرت تقريبا عند نفس المستوى المقدر ب 45 % في سنة 2005 إلي 57,2 % سنة 2011 ، في حين بلغت نسبة كل من الدول النامية و الدول المتقدمة 105 % و 129,8 % على التوالي خلال سنة 2011 . وعلى هذا الأساس يجب العمل على تذليل العقبات التي تقف في وجه المالية الإسلامية، وخاصة في الدول الأقل نموا و ذلك من خلال:

1-إيجاد البيئة المواتية والتطوير المؤسسي: ويتضمن ذلك العمل على تطوير كل الجوانب المتعلقة بالمالية الإسلامية من حيث الإطار القانوني، آليات الرقابة، الحوكمة الشرعية، المحاسبة والتدقيق المالي. وفي هذا الإطار يعمل البنك الإسلامي للتنمية على تقديم المساعدة الفنية لمختلف مؤسسات التمويل التابعة للدول الأعضاء فيما يتعلق بتعزيز المالية الإسلامية و الدعم التدريجي لوضع برامج النهوض بالمنتجات و السياسات و الإجراءات المرتبطة بالمالية الإسلامية، فخلال الفترة 1429هـ – 1433 هـ قدم البنك الإسلامي للتنمية 27 عملية مساعدة وجهت لمختلف الدول الأعضاء وكانت اكبر حصة من هذه العمليات لفائدة دول إفريقيا جنوب الصحراء بما يعادل 31 % من القيمة الإجمالية، وهو ما يبرز حرص مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز المالية الإسلامية في الدول الأعضاء الأقل نموا[2].

ويعمل البنك الإسلامي للتنمية أيضا من اجل التعريف بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وضمن نفس السياق تعمل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز التعاون مع مختلف الوكالات المتخصصة و المؤسسات التنموية الدولية حيث وقع البنك الإسلامي للتنمية مذكرة تفاهم مع البنك الدولي من اجل تطوير المالية الإسلامية على الصعيد العالمي، وفي سنة 2012 وقع البنك الإسلامي للتنمية مذكرة تفاهم مع الوكالة الفرنسية للتنمية بهدف التعريف بالمالية الإسلامية وتبادل المعلومات حول كل ما يرتبط بها. وفي سبتمبر 2012 نظم البنك الإسلامي للتنمية مؤتمرا إقليما حول " **البيئة المواتية للمالية الإسلامية**" لفائدة الدول الإسلامية المنضوية تحت رابطة الدول المستقلة وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. كما أن مجموعة البنك الإسلامي تعمل على تطوير المالية الإسلامية في المناطق التي تضم عدد اكبر من الدول الأعضاء الأقل نموا حيث وقعت على مذكرة تفاهم مع البنك المركزي لدول غرب إفريقيا من اجل وضع الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية في هذه الدول*.

---

[1] التنمية المالية: تعبر عن مفهوم متعدد الأوجه لا يشمل فقط المجاميع النقدية و بعض المؤشرات المالية ، وإنما يتضمن أبعاد أخري كجودة التنظيم و الإشراف، درجة المنافسة، الإفصاح المالي، القدرات المؤسسية، اختراق الخدمات المالية، عمق الأسواق و المنتجات المالية. انزر للتفصيل:منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي، ص 86.

[2] للمزيد من التفصيل انظر التقرير السنوي 1433 هـ للبنك الإسلامي للتنمية، الشكل 5- 1 ، ص 74 .

* يضم البنك المركزي لدول غرب إفريقيا في عضويته 8 دول أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية وهي :بوركينافاسو، بنين،كوت ديفوار، السنغال، توغو، النيجر، مالي، غينيا بيساو.

وحرصا منها على ضرورة توسيع مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية فقد ساهمت مجموعة البنك الإسلامية للتنمية في تأسيس عدد معتبر من المؤسسات التي تنشط في هذا المجال مثل:

- هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي أنشئت سنة 1990 وتهدف إلي التعريف بضوابط الرقابة الشرعية واليات المحاسبة الإسلامية كما تقوم الهيئة بإصدار المعايير الشرعية فيما يتعلق برأس المال و الاستثمار و ضوابط حساب ربح المعاملات.
- المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية الذي أسس سنة 2001 و يقوم بتدريب وتأهيل الأفراد و المؤسسات في مختلف الجوانب المتعلقة بالمالية الإسلامية على الصعيد العالمي.
- السوق المالية الدولية الإسلامية الذي أسس سنة 2001 وهي تعمل من اجل وضع إطار موحد لوثائق التحوط الإسلامي.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يعمل على التعريف بالخدمات المالية الإسلامية، فمنذ تأسيسه سنة 2006 وهو يعمل جاهدا على مساعدة مختلف المؤسسات المالية في تطبيق معايير المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية.
- المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة التي أسست سنة 2010 وتهدف إلي مساعدة صناعة الصيرفة الإسلامية في إدارة السيولة خصوصا قصيرة الأجل التي تعتبر أحد التحديات المهمة التي تواجه صناعة الصيرفة الإسلامية التي على أداة المرابحة والوكالة بأجر والمضاربة لإدارة السيولة. وهذه الأدوات يعيبها طول إجراءاتها وارتفاع تكلفتها، ونتيجة لذلك فهي لا تصلح لإدارة جميع أنواع السيولة قصيرة الأجل.

2-الاستثمار السهمي و إصدار الصكوك : في ظل التنامي المستمر للمالية الإسلامية التي تجاوزت أصولها 1,1 تريليون دولار نتيجة تفوق البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية بسمات هيكلية أهمها: نمو هامش الربح،ارتفاع نمو الودائع، علو نسبة الودائع الجارية و قلة الاستدانة، فقد أصبح العمل على تعزيز المالية الإسلامية وتطوير القطاع المالي في الدول الإسلامية يشكل تحدي كبير يحد من المجهودات الإنمائية التي يقوم بها البنك، وضمن هذا الإطار ساهم البنك الإسلامي للتنمية إلي غاية 1433 هـ بمبلغ إجمالي بلغ 288 مليون دولار في رأس مال 32 مؤسسة مالية إسلامية عبر 22 دولة عضو، وخلال سنة 1433هـ وافق البنك الإسلامي للتنمية على ثلاث استثمارات إضافية بمبلغ 71 مليون دولار أمريكي، ومع ذلك فإن اكبر منطقة تعاني من الفقر و الحرمان وقلة الموارد تلقت اقل مساهمة من البنك فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لاستثمارات البنك في أسهم و رأس مال مؤسسات مالية إسلامية، حيث تلقت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء 9 % فقط من إجمالي مساهمات البنك في مختلف المؤسسات المالية[1]، الأمر الذي يعيق جهود مكافحة الفقر في هذه الدول التي تفتقر للموارد المالية الضرورية لمجابهة تحديات الحياة الأساسية.

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 1433هـ** ، ص 76 .

ونظرا لقلة الموارد المالية الموجهة لدفع مسار التنمية في الدول الأعضاء فإن الحاجة ملحة لتحقيق المزيد من التنوع في المنتجات المالية الإسلامية من اجل تعبئة حجم اكبر من الموارد المالية لمجابهة التحديات التنموية الكبيرة التي تواجه عدد كبير من الدول الإسلامية، ومن اجل تحقيق ذلك يطمح البنك الإسلامي لأن يكون جهة إصدار منتظم للصكوك في أسواق رأس المال العالمية حيث قام إلي غاية 1433 هـ ب 13 عملية إصدار للصكوك*، وكان برنامج الصكوك التابع للبنك قد أطلق لأول مرة بقيمة 1 مليار دولار سنة 2005 على شكل صكوك متوسطة الأجل ثم توسع حجم إصدار الصكوك من طرف البنك الإسلامي للتنمية ليبلغ 3,5 مليار دولار في سبتمبر 2010 و 6,5 مليار دولار في جوان 2012[1]، وبالنظر لأهمية استحداث منتجات مالية إسلامية جديدة فإنه يتوجب على البنك الإسلامي للتنمية العمل مع كل الأطراف المعنية من اجل تطوير و تعزيز الخدمات المالية الإسلامية وذلك من خلال:

- توسيع قاعدة المستثمرين في مجال الصكوك وعدم حصرها في العملاء التقليديين؛
- تنويع أجال استحقاق المنتجات حيث أن أجال استحقاق اغلب المنتجات تتراوح بين 3 إلي 5 سنوات مما سيحدث فراغا بين الإصدارات القصيرة الأجل و الإصدارات طويلة الأجل؛
- العمل على تنويع أساليب إصدار المنتجات حيث أن المرابحة لا تزال تمثل أكثر الصيغ استخدام في إصدار الصكوك الإسلامية ، ففي سنة 2012 تم إصدار 312 صكا بصيغة المرابحة من إجمالي 673 صكا وقدرت القيمة الإجمالية للصكوك المطروحة بصيغة المرابحة 74,8 مليار دولار أمريكي من أصل مبلغ إجمالي للصكوك المصدرة المقدر ب 136,9 مليار دولار.

ثانيا– تعزيز التمويل الإسلامي الأصغر: إن التمويل الأصغر يتمتع باعتراف دولي باعتباره أداة مهمة للحد من الفقر و تنشيط الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من تطور الخدمات المالية الإسلامية بشكل ملحوظ منذ التسعينات من القرن الماضي غير أن الحاجة تبدو جد ملحة من اجل توسيع وتطوير التمويل الإسلامي الأصغر من خلال أنشطة مختلفة.

1–تحديات التمويل الإسلامي الأصغر : الملاحظ على مستوى إجمالي الدول الإسلامية هو محدودية المبادرات الخاصة بتفعيل مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، حيث نجد دولا محددة فقط هي التي تضم عدد معتبر من مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر، ففي كل من ماليزيا و اندونيسيا ساهم تطور القطاع المالي و الأسواق المالية الإسلامية في إنشاء العديد من مؤسسات التمويل الأصغر التي تنشط في مختلف المجالات وذلك في ظل إشراف و رعاية حكومية. وتحتل بنغلاداش موقع الريادة بفعل الأنشطة التي يقدمها عدد معتبر من مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر مثل : بنك بنغلاداش الإسلامي، بنك بنغلاداش الاجتماعي و الاستشاري، برنامج الفلاح، برنامج الإنقاذ، وتعتمد كل هذه المؤسسات بشكل كبير على تقديم التمويل الأصغر لعملائها من خلال صيغة البيع لأجل. أما في باكستان فتوجد تجربة رائدة تتمثل في برنامج" **أخوات**" الذي يقوم على أساس ضمان من المسجد حيث يتم

* الصكوك هي شهادة مالية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الاستثمارية حيث لا يجوز معها فرض فائدة أو رسم.

[1] Islamic Development Bank, 39 **years in the service of Development**, **Mai** 2013, P28.

تقديم قرض حسن مصغر لفائدة مجموعة من الأنشطة التي تدور كلها حول المسجد باعتباره مركز هذا البرنامج فكل المبالغ تصرف و تسترد في المسجد. أما في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي تضم اكبر عدد من الدول الإسلامية الأقل نموا فتكاد تنعدم بها مبادرات التمويل الإسلامي الأصغر، باستثناء مؤسسة أزواد للتمويل التي تعمل في منطقة تومبوكتو والتي تشرف عليها كل من مؤسسة التعاون الفني الألماني و المؤسسة المالية الألمانية، حيث تقدم مؤسسة أزواد الخدمات المالية للعشائر المتواجدة في المنطقة وهم المور و الطوارق و الجماعات الإفريقية الأخرى على أساس المشاركة في الربح و الخسارة[1].وتجدر الإشارة إلي أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي تواجه عدة تحديات أهمها ما يلي[2]:

- **تنوع الهياكل التنظيمية:** تأخذ مؤسسات التمويل الأصغر في الدول الإسلامية عدة أشكال، فهناك من تأسس على شكل منظمات غير حكومية، وهناك مؤسسات تأسست نتيجة لتحول البنوك التجارية لتقديم خدمات التمويل الأصغر، وهناك عدد من مؤسسات التمويل الأصغر تأسست على شكل تعاونيات غير خاضعة لسلطة وزارة المالية، كما يوجد عدد معتبر من مؤسسات التمويل الأصغر غير الرسمية، ونتيجة لهذا التنوع في الهيكل التنظيمي لمختلف مؤسسات التمويل الأصغر تطرح العديد من التساؤلات التي تتعلق باليات تفعيلها وسبل تطويرها.
- **الالتزام بأحكام الشريعة:** يعتبر الالتزام بأحكام الشريعة الحد الفاصل بين مؤسسات التمويل الإسلامي و المؤسسات التقليدية، وفي هذا الإطار ينبغي التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف المعاملات المصرفية المرتبطة بالتمويل الأصغر، كما يستوجب إنشاء لجان مراقبة شرعية لضمان سلامة مختلف المعاملات.
- **العلاقة مع البنوك و أسواق رأس المال:**يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر مع القطاع المصرفي الرسمي و أسواق رأس المال.
- **عدم تنوع المنتجات:**على الرغم من تعدد أساليب التمويل الإسلامي غير أن عدد معتبر من مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر تعتمد على المرابحة بشكل كبير مع وجود بعض الاستثناءات فيما يتعلق بالإجارة و المشاركة، وعليه يتوجب على مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر أن تعمل على تنويع صيغ التمويل بما يسمح بتلبية حاجيات العملاء المتعددة وتعبئة حجم اكبر من الموارد.

2 – دور مجموعة البنك في تطوير مؤسسات التمويل الأصغر : تعتبر مجموعة البنك الإسلامية للتنمية أن الحد من الفقر و تطوير الخدمات الإسلامية هدفين استراتجيين تضمنتهما رؤية مجموعة البنك ل1440هـ، وضمن هذا الإطار تأتي أهمية تفعيل آليات التمويل الإسلامي الأصغر حيث تعمل مجموعة البنك الإسلامي على مساعدة الدول الأعضاء في تطوير الأنشطة و المؤسسات المرتبطة بالتمويل الإسلامي الأصغر وذلك من خلال :

[1] المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، **تنمية التمويل الأصغر الإسلامي**؛ التحديات و المبادرات، الورقة الثانية من حوار السياسات، ص ص 29 – 33 .
[2] نفس المرجع،ص ص 34 – 36.

- المشاركة في أسهم المؤسسات المالية الإسلامية من اجل تأمين أقسام متخصصة في التمويل الأصغر؛
- تأمين صناديق مختصة بالقرض الحسن لدعم مؤسسات التمويل الأصغر؛
- المشاركة في أسهم شركات التكافل و إعادة التكافل لتوفير خدمات ومنتجات التكافل بالغ الصغر؛
- تعزيز الحوار بين الباحثين و المختصين من اجل تسوية الاختلافات المرتبطة بقضايا التمويل الأصغر؛
- توثيق التجارب الناجحة في مجال التمويل الأصغر من اجل الاستفادة منها؛
- تنظيم برامج التدريب و التأهيل لفائدة الموظفين و المؤطرين في مؤسسات التمويل الأصغر من اجل رفع مستوى كفاءتها؛
- مساعدة الدول الأعضاء على وضع إطار تنظيمي منهجي لتقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر في الدول الأعضاء؛
- دعم مختلف آليات التكامل بين الزكاة و الوقف في إصلاح القطاع المالي.

وبناء على ما سبق فإن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تعمل على تطوير و استحداث اطر و وكالات توفر التمويل المصغر في الدول الأعضاء، وذلك من خلال تعزيز الشراكة مع الدول الأقل نموا عن طريق تشجيع هذه الدول على إنشاء وكالات خاصة يساهم فيها البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ كافي لضمان الانطلاقة و الاستمرارية.
ويجب الإشارة في هذا المجال إلي المبادرة التي قام بها البنك من خلال مساهمته في كل من :

إنشاء مؤسسة إرادة للتمويل الأصغر في السودان: تم الاتفاق خلال سنة 1433 هـ على إنشاء مؤسسة إرادة للتمويل الأصغر برأسمال سهمي قدره 50 مليون دولار أمريكي موزع بين بنك الخرطوم الذي ساهم ب 40 مليون دولار أمريكي و البنك الإسلامي للتنمية ب 10 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تمنح مؤسسة إرادة خدمات التمويل الأصغر لنحو 225000 شخص خلال الخمس سنوات الأولي، ونشير في هذا الإطار إلي اهتمام حكومة السودان بضرورة تفعيل آليات التمويل الإسلامي الأصغر حيث اقر البنك المركزي السوداني على مختلف المصارف أن تمنح ما لا يقل عن 12 % من محفظة قروضها على شكل تمويل إسلامي مصغر.

إنشاء مؤسسة الإبداع للتمويل الأصغر: أقام البنك الإسلامي للتنمية شراكة مع مؤسسة برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائي من اجل إنشاء مؤسسة الإبداع، وقد ساهم البنك الإسلامي للتنمية ب 1,3 مليون دولار، كما تم الاتفاق أيضا على تعزيز التعاون بين المؤسستين من اجل الحد من الفقر عبر تعزيز التمويل الإسلامي المصغر.

التعاون مع الدول الأعضاء الأقل نموا: في 2 سبتمبر 2012 وقع البنك الإسلامي للتنمية على مذكرة تفاهم مع السنغال تتضمن وضع الإطار القانوني و التنظيمي وتبادل الخبرات في مجال التمويل الإسلامي الأصغر، وتعتبر هذه المذكرة بمثابة تمهيد لإنشاء مؤسسة للتمويل الإسلامي المصغر بالسنغال.

خلاصة:

انطلاقا مما تمت الإشارة إليه خلال هذا الفصل يتضح لنا التطور الكبير الذي طرأ على نشاط البنك الإسلامي للتنمية، فنتيجة لتوسع عضوية البنك لأغلب الدول الإسلامية ازدادت التحديات التنموية التي يواجهها البنك باعتباره مؤسسة تنموية متعددة الأطراف، وهو ما استوجب القيام بعملية تطوير باستمرار من اجل مجابهة طلبات التمويل المتزايدة للدول الأعضاء. وقد حرص البنك الإسلامي على تفعيل كافة الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة لكل الدول الأعضاء و الأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، حيث انعكست هذه الجهود من خلال إنشاء كيانات و صناديق متخصصة تابعة للبنك ليتشكل ما أصبح يعرف بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. والي جانب هذه الكيانات تقوم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بإدارة مجموعة من البرامج التنموية المتخصصة لفائدة الدول الأعضاء.

وتنظر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمفهومها الموسع الذي يتضمن مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، الأمر الذي ينعكس من خلال تنوع وتعدد العمليات و البرامج التي تقدمها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بتعزيز القدرات البشرية من خلال الاهتمام بالنواحي الصحية و التعليمية إلي جانب تمكين المرأة، وتطوير البنية التحتية التي تعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، تطوير المالية الإسلامية وتعزيز التمويل الأصغر .

وبما أن البنك يضم في عضويته عدد معتبر من الدول الأقل نموا فقد حرص على إعداد برامج خاصة لمساعدة هذه الدول على تخطي عقبات التنمية من خلال الحد من الفقر و مختلف أوجه الحرمان، حيث تستفيد هذه الدول من برامج وعمليات خاصة وفق شروط ميسرة، كعمليات المعونة الخاصة و المساعدة الفنية وتمويل المشاريع و التجارة. وعلى اعتبار أن الفقر يشكل التحدي الكبير الذي يواجه الدول الإسلامية بصفة عامة و الدول الأقل بشكل خاص فقد حرصت مجموعة البنك على إنشاء صندوق التضامن الإسلامي الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأقل نموا على تحقيق انجازات معتبر فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية .

ونظرا لتوسع عمليات البنك نتيجة الزيادة المطردة في المتطلبات التنموية للدول الأعضاء فقد أصبح توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة مختلف المتطلبات التنموية يشكل تحديا حقيقيا لمجموعة البنك الإسلامي، ونتيجة لذلك فقد حرصت المجموعة على تعبئة الموارد من خلال الزيادة المستمرة في رأس مال مختلف كيانات البنك، و استحداث آليات جديدة من خلال إصدار الصكوك الإسلامية، كما تعمل المجموعة أيضا على تطوير و تعزيز الشراكة الإنمائية مع مختلف المؤسسات التنموية الإقليمية و الدولية من اجل تمويل حجم اكبر من العمليات التنموية في الدول الأعضاء.

الخاتمة

الخاتمة:

- **ملخص الدراسة:**

ساهمت التحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم في تفاقم التحديات التنموية للدول النامية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، حيث تسارعت جهود مختلف الدول النامية و الهيئات الدولية في العمل على صياغة استراتجيات و إعداد برامج لتنمية الدول النامية. غير أن كل هذه الآليات لم تنجح في الحد من العقبات التي تواجه الدول النامية، خصوصا مع اتساع هوة التخلف بين دول الشمال و الجنوب، واتضح ذلك بشكل جلي مع تنامي عولمة الاقتصاد من خلال تسارع وتيرة اندماج الاقتصاد العالمي في بداية التسعينات، وخلال هذه الفترة التي تميزت بتطبيق آليات إجماع واشنطن التي كان من نتائجها المباشرة اتساع دائرة الفقر في الدول النامية، نتيجة للآثار السلبية لبرامج الإصلاح الهيكلي المطبقة بهدف تحويل اقتصاديات الدول النامية نحو اقتصاد السوق. وفي ظل هذه التغيرات العميقة بدأت تتضح معالم نهج تنموي جديد يرتكز على توسيع خيارات الأفراد وتعزيز قدراتهم في مختلف المجالات ومن ضمنها الدخل، وقد نتج عن هذه التوجهات حدوث تغير جذري في الفكر التنموي حيث انتقل من التركيز على الدخل إلي الاهتمام بالإنسان من مختلف الجوانب، ثم تعزز هذا النهج التنموي بمزاوجته مع البعد البيئي الذي يضمن استدامة التنمية لأجيال لاحقة.

ومع كل هذه التطورات ازدادت قناعة الهيئات الدولية بضرورة العمل من اجل تعزيز الشراكة التنموية في العالم من اجل الحد من انتشار الفقر و الحرمان وسوء التغذية و الأمراض. وتوجت كل هذه الجهود بالإعلان العالمي للأهداف الإنمائية للألفية التي عززت من الشراكة الدولية فيما يخص تحقيق هذه الأهداف، حيث يأتي الفقر في مقدمة العقبات الرئيسية للتنمية، مما استدعى من المجتمع الدولي العمل على الحد من الفقر لضمان تحقيق التنمية.

وبما أن الدول الإسلامية طرف فعال من المجتمع الدولي، فهي معنية بكل المبادرات الدولية التي تسهم في الحد من الفقر، خاصة و أنه يوجد عدد معتبر من الدول الإسلامية تصنف على أنها اقل نموا نتيجة لافتقارها لمختلف الموارد، كما أنها تواجه تحديات كثيرة واستحقاقات مهمة لابد من بلوغها ولا يتسنى لها ذلك إلا من خلال إستراتيجية تنموية واضحة تمكنها من تفعيل عملية التنمية وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات شعوبها. وعلى اعتبار أن التنمية قوامها الإنسان فإن عملية تعزيز القدرات البشرية في مجالات الصحة و التعليم ومنح فرص التوظيف تأتي في مقدمة الأولويات التنموية للدول الأقل نموا، وبهذا أصبح العمل على الحد من الفقر و مختلف أوجه الحرمان يشكل الضامن الحقيقي لتحقيق النمو المستدام المحابي للفقراء.

وكما هو معلوم فإن التمويل يعتبر شرطا ضروريا و أساسيا لتحقيق التنمية و ضمان استمراريتها، ومن اجل ذلك فلابد من توافر الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات التي تتطلبها العملية التنموية، وضمن هذا المنطلق تعتمد الدول بشكل أساسي على التمويل الداخلي المتمثل في الإيرادات المحلية المحققة اختياريا بواسطة الأفراد والمشروعات أو

إجباريا بواسطة الدولة عن طريق التوسع النقدي والقروض الإلزامية...الخ، على اعتبار أن المصادر الخارجية للتمويل تنبع الحاجة إليها من عدم كفاية الموارد المحلية لتمويل مختلف متطلبات العملية التنموية،كما هو حال الدول النامية وبصفة خاصة الدول الأقل نموا منها التي تعاني من استمرار فجوة الموارد و تتميز بصفات أساسية، وهي:

- ضعف الهيكل الاقتصادي؛
- محدودية الموارد و الثروات؛
- ضعف وعدم كفاءة الموارد البشرية.

وأمام هذه العقبات يصبح من الصعب على الدول الأقل نموا الاستغناء عن المصادر الخارجية للتمويل، ومن هذا المنطلق أصبح من الواجب على الدول الإسلامية اللجوء إلي استخدام الصيغ التمويلية الإسلامية كبديل عن الاقتراض الخارجي الربوى، وذلك انطلاقا من كون صيغ التمويل الإسلامي تتوافق مع خصوصيات الدول الإسلامية ومع المفهوم الإسلامي للتنمية الذي يعتبر الإنسان وسيلة التنمية وهدفها وفق الحدود والضوابط الشرعية المعروفة، ولتحقيق ذلك لا بد من وجود مؤسسات مالية و بنوك تنموية إسلامية تعمل على تعبئة الموارد المالية واستثمارها وفق الطرق الشرعية في الدول الإسلامية في إطار ما تحتاجه العملية التنموية في هذه الدول، وبالنظر لكون البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة تنموية إسلامية متعددة الأطراف تعلق عليها أمال عريضة للمساهمة في دفع العملية التنموية في الدول الإسلامية نحو الأمام، فقد أصبح من الضروري البحث في **مدى مساهمة البنك و مجموعته في تمويل التنمية وتعزيز التنمية البشرية و الحد من الفقر في الدول الأقل نموا**، وهو الأمر الذي حاولنا الوصول إليه خلال فصول هذا البحث.

- **اختبار الفرضيات:**

- الفرضية الأولي صحيحة، وقد أظهرت الدراسة أن الفقر أصبح يشكل الهدف المحوري لأية إستراتجية تنموية، وذلك ما أثبتته مختلف الوقائع والدراسات المتعلقة بالتنمية و الفقر، حيث أصبح الفقر المتعدد الأبعاد الذي يعبر عن حرمان الفرد من مختلف فرص الحياة و التمكين يمثل العائق الأساسي للتنمية، وعلى هذا الأساس فإن المجتمع الدولي اتفق ضمن إطار الإعلان العالمي للأهداف الإنمائية للألفية على جعل الحد من مختلف مظاهر الفقر الهدف الجوهري للتنمية.
- الفرضية الثانية صحيحة، فمن خلال الدراسة تبين بأن الوقائع التاريخية أثبتت أن التطور الكبير الحاصل في مفهوم التنمية نتيجة لتبلور أفكار مختلف المفكرين والمدارس الفكرية الاقتصادية الغربية توجت باكتساب مفهوم التنمية طابعا شموليا يسع كل المجالات، ونتيجة لهذا التطور في مفهوم التنمية تزايد الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والبيئية بجانب العوامل الاقتصادية في الخطط التنموية. وكل هذا التطور الحاصل في المفهوم الغربي للتنمية يصب في الاتجاه العام للمفهوم الإسلامي الذي ينظر للتنمية على اعتبار أنها عملية شاملة ومتكاملة تلبي مختلفات

حاجيات و متطلبات الإنسان المادية و الروحية و الأخلاقية. ومع ذلك فإن المفهوم الإسلامي للتنمية ينظر للعملية التنموية على أنها مرحلة دنيوية قبلية ضرورية للوصول إلي مرحلة أخروية نهائية كتبعة من تبعات الاستخلاف وفي نطاق دائرة العبودية المطلقة لله تعالي، وهذا بالتحديد الخط الذي يفصل بين المفهوم الغربي للتنمية والمفهوم الإسلامي بحيث يلتقي المفهومين من ناحية شمول وتكامل العملية التنموية، ولكنهما يتباعدان في المنطلقات والأهداف.

- الفرضية الثالثة صحيحة، وذلك من حيث أن المطلع على التاريخ الإسلامي يدرك جيدا مدى مساهمة مختلف أساليب التمويل الإسلامي في معالجة العديد التحديات التنموية وفي مقدمتها الفقر، خاصة و أن أساليب التمويل الإسلامي تتعدد لتتضمن أساليب مجانية تطوعية وأخري إلزامية تساهم في تعزيز التكافل الاجتماعي وتقوية البنيان الاقتصادي، إلي جانب عقود التبرع التي تتنوع وتتيح فضاء أوسع يمنح فرص اكبر للتعاون و التضامن بين أفراد المجتمع، وتأتي الأساليب الاستثمارية التي تعزز النمو الاقتصادي و تحفظ الثروة من خلال ضمان استثمارها وفق الأطر الشرعية. وكل هذه الأساليب تعطي مثالا واضحا لتفاعل كل مكونات المجتمع المتمثل في القطاع العام و القطاع الخاص و منظمات العمل الخيري في دفع مسار التنمية و الحد من الفقر، وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلي التطور الملحوظ الذي تشهده الصيرفة الإسلامية التي امتدت لتصل إلي اكبر البنوك التقليدية العالمية التي فتحت شبابيك خاصة بالصيغ الإسلامية، وعلى هذا الأساس ينبغي أن تهتم حكومات الدول الإسلامية بأساليب التمويل الإسلامي المختلفة من اجل ضمان استدامة التنمية. وتعتبر تجربة البنك الإسلامي للتنمية تجربة رائدة بصفته مؤسسة إنمائية متعددة الأطراف تعمل وفقا لحكام و ضوابط الشريعة الإسلامية، ومنذ تأسيسه قبل ما يقارب من أربعين سنة ساهم البنك بشكل كبير في مساعدة الدول الإسلامية و الأقليات المسلمة في مختلف المجالات التنموية.
- الفرضية الرابعة صحيحة، حيث أظهرت الدراسة انه مع تنامي ظاهرة العولمة وإعطاء حرية اكبر لعناصر الإنتاج على المستوى الدولي تبقي الدول الإسلامية بعيدة في مجملها عن الاستجابة المرنة لهذه التغيرات الجوهرية، وعلى العكس من ذلك ورغم وجود عدة مقومات لإيجاد ترتيبات تضمن التعاون بين مختلف هذه الدول إلا أن الوقائع تشير إلي فشل الدول الإسلامية في التوصل إلي إطار توافقي يتم من خلاله تفعيل التعاون المشترك، ويرجع ذلك لعدة اعتبار أهمها عدم وجود قناعة سياسية بأهمية تفعيل التعاون المشترك من خلال إطار منظم، وذلك على الرغم من أن منظمة التعاون الإسلامي تعمل منذ تأسيسها على تفعيل وتطوير آليات التعاون المتعدد المجالات بين الدول الإسلامية.
- الفرضية الخامسة غير صحيحة، حيث بينت الدراسة حجم التحديات التنموية التي تعاني منها الدول الإسلامية الأقل نموا، ورغم ذلك فإن حكومات هذه الدول لا تعتمد على استراتجيات هادفة للحد من الفقر وخاصة في المناطق الريفية، وقد أظهرت الدراسة أيضا وجود فوارق كبيرة بين مختلف الأفراد و الفئات في مختلف المؤشرات

التنموية وأهمها دليل التنمية البشرية، ويظهر ذلك جليا من خلال انعدام خطط تنموية لفائدة المناطق الريفية التي يتمركز بها معظم السكان الفقراء، ومن هذا المنطلق يتوجب على الدول الإسلامية الأقل نموا انتهاج خطط وسياسات تنموية محابية للفقراء من اجل ضمان تحقيق الأهداف التنموية.

- الفرضية السادسة صحيحة، فقد أظهرت الدراسة مدى اهتمام البنك الإسلامي للتنمية بدعم جهود التنمية في الدول الأعضاء، وترجم هذا الاهتمام بتطوير مؤسسة البنك لتشمل خمس مؤسسات رئيسية مختصة في مختلف المجالات التنموية إضافة إلي عدد معتبر من البرامج و الصناديق التي تعمل في نفس الإطار التنموي، ونتيجة لدوره الفعال فقد توسعت عضوية البنك لتشمل 56 دولة إسلامية، مما سمح له بتعبئة حجم اكبر من الموارد، كما أظهرت الدراسة أيضا تطور حجم التمويل المعتمد من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حيث ارتفع بشكل كبير ليتوافق مع تنامي المتطلبات التنموية للدول الأعضاء، وبينت الدراسة أكثر المنهج التنموي الشامل الذي تعتمده مجموعة البنك من خلالها اعتمادها على برامج مختلفة تتعلق بتطوير البني التحتية، تعزيز القدرات البشرية، تمويل التجارة، تعزيز التمويل الأصغر، تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، دعم القطاع الخاص ...الخ.

- **نتائج الدراسة:**

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلي جملة من النتائج التي تعرض وفق ما يلي:

- إن تخلف الدول الإسلامية وتأخر العملية التنموية بها، يرجع بشكل أساسي إلي انعدام خطط تنموية واضحة وتذبذب التوجهات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي جعل من عملية التنمية تراوح مكانها لعقود من الزمن في اغلب الدول الإسلامية.
- تحتاج عملية التنمية لدولة إنمائية قوية لديها خطط و استراتجيات واضحة تنطلق من مقومات ذاتية وتهدف لتنشيط الاقتصاد من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستمر بما يضمن استمرارية التنمية.
- يتوجب على الدول الأقل نموا انتهاج سياسات واستراتجيات مبتكرة تهدف لتنمية المشاريع الصغرى من خلال توفير التمويل الأصغر. لأن هذا الإجراء يضمن تحقيق عدد معتبر من الأهداف التنموية التي يصعب تحقيقها من خلال آليات أكثر تعقيدا، حيث تسمح هذه البرامج بضمان:
  - تقليص الفوارق بين الجنسين و بين المناطق الحضرية و الريفية، حيث تتيح برامج التمويل الأصغر المعتمدة في الأرياف إتاحة فرص اكبر لتطوير قدرات ومهارات النساء من خلال مشاركتهم الفاعلة في مشاريع مدرة للدخل. فمع توفير فرص العمل لسكان الأرياف وتحسين البنية الأساسية يتعزز النشاط الاقتصادي و تتقلص الفوارق في فرص الحياة بين المناطق الريفية و الحضرية بما يؤدي إلى استقرار سكان الأرياف في قراهم لأن فرص تحسين مستوى المعيشة متاحة لهم.

- تعزيز النمو المحابي للفقراء، ويتحقق ذلك من خلال توفير التمويل الأصغر للأفراد من اجل إقامة وتطوير مشاريعهم التي تمكنهم من تحسين دخولهم بما يساهم في تحسين ظروف معيشة أسرهم.
- تعزيز مشاركة الأفراد في مختلف الأنشطة و القرارات المرتبطة بحياتهم والتي تؤثر على مصيرهم ومصير من يعولونهم.

- تتعدد وتتنوع أساليب التمويل الإسلامي لتسع كل حاجيات ومتطلبات العملية التنموية، ويسير هذا التنوع في الإطار العام لأحكام الشريعة الإسلامية التي جاءت لتلبية المصالح ودرء المفاسد، حيث أن منطلق العملية التنموية في المفهوم الإسلامي لا يقوم على دافع تحقيق الربح من الممول فقط – على عكس ما هو قائم في الفكر الغربي – بل هناك انسجام تام في بناء العملية التمويلية مع روح الشريعة الإسلامية، فجانب التكافل والتضامن بين مختلف أفراد المجتمع المسلم مضمون بأساليب **التمويل التطوعي المجاني وعقود التبرع و بدافع الثواب الإلهي** الذي يمثل غاية كل فرد مسلم، وتتيح أساليب التمويل المجاني الإلزامي بابا من أبواب تحقيق العبودية لله تعالي. في حين جاءت أساليب التمويل الاستثماري لتمنح فرصا لأفراد المجتمع المسلم في ممارسة مختلف النشاطات التي توفر لهم أرباحا وتساهم في نماء و ازدهار البلد وذلك وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن جهة أخري فإن مختلف هذه الأساليب التمويلية الإسلامية تمتد لتسع كل القطاعات الاقتصادية والمتطلبات التمويلية.
- إن توفر وتنوع الموارد والإمكانيات الموجودة بالدول الإسلامية تمكنها من تلبية متطلباتها التنموية، وذلك على الرغم من افتقار عدد معتبر من الدول الإسلامية للموارد والإمكانيات ذات الأهمية مثل دول إفريقيا جنوب الصحراء، غير أن المتاح في إجمالي الدول الإسلامية من موارد كفيل بتلبية مختلف حاجيات ومتطلبات العملية التنموية في دول العالم الإسلامي، وعلى هذا الأساس لابد من تفعيل آليات التعاون والتبادل داخل المجموعة الإسلامية على أن يكون البدء بتفعيل التجمعات والتكتلات الإقليمية الإسلامية كخطوة قبلية أساسية للوصول إلي الية تمكن من تعزيز التعاون و التبادل تضم كل الدول الإسلامية.
- بالرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية لدعم جهود التنمية في الدول الإسلامية وتعزيز التعاون البيني، من خلال توسع عملياته وتنوع أساليبه التمويلية، إلى جانب اهتمامه ودعمه للمشاريع المتوسطة والصغيرة في الدول الأعضاء، غير انه يولي أهمية بالغة للدول الأعضاء الأقل نموا حيث خصها ببرامج خاصة تتناسب وظروفها الصعبة و واقعها التنموي المتردي. وسعيا منه لتفعيل أدائه وتحقيقا لأهدافه فقد عمل البنك على إيجاد مؤسسات متخصصة تشكل ما يسمي بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يتولى كل منها الاهتمام بجانب من الجوانب المهمة في دعم العملية التنموية كدعم القطاع الخاص و ترقية التجارة البينية وبرامج المعونة الخاصة لعدد من الدول الأعضاء...الخ، وبالرغم من ذلك تبقي الجهود التي يبذلها البنك متواضعة نسبيا مقارنة بمشاكل ومتطلبات الدول الإسلامية، إذ تواجه البنك تحديات عديدة وهامة حيث لازال الدين الخارجي يثقل

كاهل عدد معتبر من الدول الإسلامية في ظل تأزم الواقع التنموي لإجمالي الدول الإسلامية عموما، الأمر الذي يفرض على البنك الإسلامي للتنمية مضاعفة الجهود المبذولة والعمل على إيجاد آليات عمل مشترك مع مختلف المؤسسات المالية والتنموية الإسلامية.

- يرتبط تقدم العملية التنموية بدرجة كبيرة بحجم الموارد المالية المتاحة، الأمر الذي يوجب على الدول الإسلامية تعبئة مدخراتها المحلية وتهيئة مناخ اقتصادي ملائم مشجع لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، وفي نفس الإطار يجب أن تلعب البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دور الممول الحقيقي وفق الأساليب الشرعية لمختلف المتطلبات التنموية.
- غياب الإرادة السياسية الحقيقية لإقامة تعاون حقيقي بين مختلف الدول الإسلامية أدي إلي تفاقم المشاكل التنموية لهذه الدول بسبب عدم الاستفادة المتبادلة من وفرة وتنوع الموارد، خصوصا في ظل وجود عدة عوامل تثمن عملية التعاون المتبادل بين الدول الإسلامية، كوحدة الدين و الامتداد الجغرافي المشترك للدول الإسلامية إلي جانب تماثل العادات والتقاليد...الخ.
- بالرغم من فعالية الأساليب الإسلامية للتمويل في مختلف المجالات الاقتصادية، إلا أن دور المؤسسات المالية والتنموية الإسلامية وفي مقدمتها البنك الإسلامي للتنمية لا يزال محدودا وغير كافي مقارنة باحتياجات الدول الإسلامية، وذلك بسبب غياب تشريعات وسياسات تمنح فرصا اكبر للاستثمار الإسلامي في عدد معتبر من الدول الإسلامية إضافة إلي تواضع رأس المال المستثمر في مختلف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.
- تشير مختلف المقاييس والمؤشرات الإحصائية إلي التخلف الكبير الذي تشهده الدول الإسلامية نتيجة لتردي الواقع التنموي بها في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الأمر الذي يستوجب إعطاء دفعة قوية لعملية التنمية بالدول الإسلامية.
- تشكل المديونية الخارجية عائقا حقيقيا أمام تقدم عملية التنمية في الدول الإسلامية، وخصوصا الدول الأقل نموا والمنخفضة الدخل التي وصل بها تراكم الدين الخارجي إلي مستويات خيالية، الأمر الذي أدي بالمجتمع الدولي إلي تبني مبادرة تخفيف الديون عن الدول الفقيرة الأقل نموا – اغلبها دولا إسلامية – وذلك من أجل تمكين هذه الدول من النهوض باقتصادها وإعطاء دفعة قوية لتحريك عملية التنمية المتدهورة أصلا في هذه الدول.
- إن البنك الإسلامي للتنمية يحظى بدور ريادي من خلال عملياته وبرامجه التي تهدف إلي تمويل التنمية في الدول الإسلامية وفق الطرق والأساليب الشرعية، حيث يعتبر المؤسسة الإسلامية التنموية المتعددة الأطراف الوحيدة.

- **التوصيات و الاقتراحات:**

بجانب النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، هناك بعض التوصيات المهمة التي لابد من الإشارة إليها لارتباطها الوثيق بموضوع البحث وأهميتها العلمية والعملية، ويمكن تصنيف التوصيات وفق ثلاث محاور أساسية وفق ما يلي:

1- على المستوى الدولي: شهدت بداية الألفية الثالثة نشاطا موسعا لمختلف مكونات المجتمع الدولي تهدف إلي إيجاد أفضل السبل الكفيلة بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في مختلف مناطق العالم، وبهذا فقد أدرك المجتمع الدولي أن تحقيق التنمية على المستوى العالمي أصبح يشكل مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر جهود كل الأطراف، وضمن هذا الإطار لابد من اتخاذ عدد من الإجراءات التي تندرج في سياق دعم التنمية في الدول الأقل نموا والمناطق الفقيرة، وذلك وفق ما يلي:

- من اجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و التي أهمها تخفيض عدد الفقراء إلي النصف بحلول 2015 وتحسين صحة الأمومة والتقليل من نسب وفيات الأطفال والرضع، فإن الحاجة تبدو ملحة من اجل ضمان مستوي أفضل من الموارد الميسرة الموجهة بوجه خاص إلي الدول الأقل نموا.
- يجب توسيع وتفعيل برامج المنظمات الدولية لفائدة الفقراء و محدودي الدخل في البلدان الأقل نموا .
- من المهم أن تتعاون الدول النامية مع مختلف شركائها من جل تحسين وتفعيل التعاون بما يضمن تعزيز صادراتها إلي الأسواق العالمية.
- من المفيد توسيع نطاق مبادرة تخفيف الديون لتشمل عدد اكبر من الدول المدينة، كما يستحسن اتخاذ إجراءات أكثر مرونة من قبل أطراف المبادرة لتمكين الدول المعنية من تنفيذ بنود المبادرة بطريقة أفضل.
- يتعين مساهمة مؤسسات العولمة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) في دعم جهود التنمية في الدول النامية عن طريق اتخاذ إجراءات وسياسات تتماشي مع واقع الدول النامية وتمكنها من دعم برامج الإصلاح الاقتصادي لمواكبة التحولات الاقتصادية بما يضمن اندماجها التدريجي في العولمة.
- يجب تفعيل نشاط مؤسسات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية بشكل خاص في المناطق الفقيرة من اجل ضمان استفادة عدد اكبر من برامج المساعدة و التأهيل .
- ضرورة تفعيل الاتفاقات الدولية فيما يتعلق بتخصيص 0.7 % من الناتج الإجمالي للدول المانحة من اجل تفعيل الية المساعدات الرسمية لفائدة الدول الأقل نمو و المنخفضة الدخل .

2- على مستوى الدول الإسلامية: في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم في مجالات مختلفة، فإنه يتوجب على الدول الإسلامية الاستفادة من الفرص المتاحة من اجل النهوض بالتنمية، وذلك من خلال تشجيع التعاون البيني واستحداث اطر وترتيبات تدعم التكامل فيما بين الدول الإسلامية، وعلى هذا الأساس ينبغي على كل الدول الإسلامية العمل بمبادئ وقيم الدين الإسلامي الحنيف الذي يحث على التعاون و التضامن، ومن اجل الوصول لتحقيق هذا الهدف لابد من اتخاذ جملة من الإجراءات أهمها ما يلي:

- صياغة استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة و الحد من الفقر، بهدف تقليص الفوارق المتأصلة، والتصدي لمختلف أوجه الحرمان و الظلم الاجتماعي، وتحقيق النمو المستدام.
- تعزيز الحوكمة الجيدة و إصلاح المؤسسات العمومية.
- العمل على تمكين مختلف فئات المجتمع من المشاركة في عملية التنمية و الاستفادة من تكافؤ الفرص و تقاسم ثمار النمو.
- العمل من اجل إيجاد ترتيبات إقليمية تساعد على تعزيز التعاون الاقتصادي و التجاري بين مختلف الدول الإسلامية، وذلك ضمن إطار منظمة التعاون الإسلامي حيث تكون الخطوات الفعلية ممهدة لقيام تكتل يضم الدول الإسلامية، كتوحيد السياسات النقدية و المالية والجمركية و النقل و العبور. توقع مدى إمكانية قيام السوق الإسلامية المشتركة وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم والمنافسة والحرية الاقتصادية. العمل على تفعيل التجمعات الإقليمية القائمة و تعزيز التعاون و التبادل التجاري بين مختلف الدول الإسلامية.
- ينبغي العمل على قيام سوق إسلامي لرأس المال في الدول الإسلامية، بجانب وضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع التغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية، وتمكن من إيجاد بنية مالية أساسية لاستخدام الأدوات المالية الإسلامية لإعطاء دفع قوي لأسواق المال في الدول الإسلامية.
- تبدو الحاجة ملحة لإنشاء مرصد إسلامي اقتصادي اجتماعي مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية الإسلامية بالموازاة مع إنشاء قاعدة للمؤسسات المستثمرة في الدول الإسلامية بهدف تسيير المدخرات و تحسين إمكانية الدول الإسلامية في تعبئة الأموال من أسواقها المحلية.
- يجب على الدول الإسلامية العمل على إعطاء هامش أكبر للمفاهيم الاقتصادية الإسلامية وصياغتها ضمن الخطط التنموية، مع التأكيد على أهمية توسيع التعامل بأساليب التمويل الإسلامي في مختلف المجالات، بجانب التركيز على تشجيع مؤسسات الادخار والتمويل دقيق الحجم كخطوة مهمة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- من الضروري جدا العمل على الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الدول الإسلامية، من خلال وضع خطط إستراتجية تنموية شاملة تمس كافة النواحي والمجالات.

3-على مستوى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: بالنظر لتعدد المتطلبات التنموية ومحدودية الموارد المالية للدول الأعضاء الأقل نموا، وبعد الاطلاع على مختلف البرامج و الآليات التي تعمل من خلالها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من اجل دعم التنمية و الحد من الفقر في الدول الأعضاء الأقل نموا، فإننا نؤكد على ضرورة اهتمام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتعزيز و توسيع البرامج القائمة في الأجل القصير، مع التأكيد على أهمية استحداث آليات عمل جديدة مستقبلا تكون كفيلة بتحقيق ما يلي:

- يجب صياغة استراتجيات مستقبلية تتضمن أهدف إستراتيجية تتعلق ب: النهوض بالقطاع الزراعي و التنمية الريفية، توفير شبكات الأمان للمستضعفين، إيجاد بيئة مواتية للمستثمرين.
- العمل على استحداث آليات تمويل مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتساهم في زيادة فرص حصول الفقراء على التمويل الإسلامي.
- تطوير المالية الإسلامية، والمشاركة في مختلف الاستثمارات السهمية، وتطوير قطاع الأوقاف وتمويل مشاريع الوقف.
- تعزيز التعاون الإنمائي مع مختلف المؤسسات الإسلامية و الهيئات المعنية بالتنمية في الدول الأعضاء بهدف تعبئة حجم اكبر من الموارد يكفي لتلبية الحاجيات المتزايدة للدول الأعضاء.
- يتوجب على البنك العمل على تعبئة الموارد بما يضمن المحافظة على السلامة المالية ويقوي ميزانيته ويعزز سمعته باعتباره مؤسسة أولي للتمويل التنموي، وذلك باتخاذ إجراءات مناسبة مثل؛ زيادة رأس المال المكتتب فيه و المطلوب دفعه.
- ينبغي تعبئة الموارد من السوق بصورة ناجعة، بواسطة مراجعة إستراتجية الأرصدة السائلة وسياسات تخصيص الأصول بجانب إنشاء قدرات داخلية تعني بالتسيير المالي وإدارة المخاطر.
- يجب العمل بصفة جدية مع البنوك الإسلامية لاستحداث وسائل وأدوات جديدة لتعبئة المدخرات المحلية وحل مشكل الضمان في الدول الإسلامية.
- ضرورة العمل و المساعدة على نشر الفتاوى المتعلقة بالصيرفة الإسلامية لتعزيز التفاهم بين مختلف المتعاملين بأدوات التمويل الإسلامية، كما يجب التنسيق مع مختلف البنوك الإسلامية بشأن وثائق التمويل الإسلامي، القوانين واجبة التطبيق، التعويض عن التأخر عن السداد، المصاريف ومختلف الأتعاب المرتبطة بالمعاملات...الخ، وذلك بهدف تشجيع وتنمية رأس المال الإسلامي.
- يجب العمل على توسيع أنشطة صندوق التضامن الإسلامي لتلبية احتياجات هذه الدول و بشروط ميسرة.

- **أفاق الدراسة:**

في الأخير بقي أن نشير إلى أهمية تناول المواضيع المرتبطة بدور البنوك الإسلامية في عملية تمويل التنمية بالدول الإسلامية، وذلك بهدف إبراز جدوى وفعالية أدوات التمويل الإسلامي في دعم العملية التنموية، كما يجب الإشارة إلي انه لابد من التطرق إلي بعض المواضيع المهمة بالبحث والدراسة، مثل :

- البحث عن آليات حديثة تساعد على تفعيل قيم التضامن و التعاون الطوعي بين مؤسسات المجتمع المدني في الدول الإسلامية.
- ابتكار آليات حديثة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لتدعيم التمويل المبتكر للتنمية.
- الأساليب المعاصرة لأدوات التمويل الإسلامية.
- السوق المالية الإسلامية ودورها في دعم العملية التنموية.
- أهمية استخدام الزكاة في تمويل البنية الأساسية.
- مجالات الاستثمار في مشاريع الأوقاف.
- أهمية التمويل الإسلامي للمشاريع المتوسطة والصغيرة.

وإلى جانب ما سبق ذكره، فإنه من الضروري النظر في أهمية البدء في اتخاذ الإجراءات الضرورية من قبل الدول الإسلامية بهدف الوصول إلى شكل متقدم من أشكال التعاون بحيث تصبح فيه الدول الإسلامية كتلة واحدة لمواجهة مختلف المخاطر والتحديات التي تحدق بها، على اعتبار أن أي شكل من أشكال التعاون سيمكن من دفع عجلة التنمية نحو الأمام في الدول الإسلامية.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

أولا - القران الكريم.

ثانيا- الكتب:

1. إبراهيم الدعمة، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، دار الفكر للطباعة و النشر، عمان 2002.
2. ابن تيمية، **مجموع الفتاوى الكبرى**، المطبعة السلفية، ج 29، القاهرة 1387 هـ.
3. أبو يوسف، **كتاب الخراج**، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
4. أسامة عبد المجيد العاني، **إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية**، سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية في قطر، العدد 135، محرم 1423هـ .
5. إسماعيل شعباني، مقدمة في **اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر 1997.
6. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر و التوزيع ط1، عمان 2012.
7. امارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، **التنمية حرية**، سلسلة عالم المعرفة العدد 303، الكويت 2004، ماي 2004.
8. إيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.
9. بكر الريحان، **دور المصارف الإسلامية في الاستثمار و التنمية**، البنك الإسلامي الأردني، نوفمبر 2001.
10. جمال لعمارة، **اقتصاد المشاركة**، مركز الإعلام العربي، الجيزة 2000.
11. جمال لعمارة، **النظام المالي في الإسلام**، دار النبأ، الجزائر 1996.
12. جنيقياق كوس – بروكيه ترجمة مصطفى الجبزي، **التمويل الإسلامي**، الدار العربية للعلوم ط1 ، بيروت 2011
13. حسين عبد الحميد، التنمية: **اجتماعيا-ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا- إداريا- بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009.
14. حلاوة جمال، على صالح، **مدخل لعلم التنمية**، دار الشروق ط1، عمان 2009.
15. خالد مصطفي قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة**، الدار الجامعية ط2، الإسكندرية 2010.
16. داودي الطيب، **الإستراتجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر و التوزيع ط1، القاهرة 2008.
17. رفعت سيد العوضي، **عالم إسلامي بلا فقر**، سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية في قطر، العدد 79،رمضان 1421هـ .
18. زهير الكايد، **الحكمانية قضايا و تطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ط 1، القاهرة 2003.
19. زياد أبو الفحم، **دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر و البطالة في العالم العربي**، ثقافة للنشر و التوزيع ط1، أبوظبي 2009.
20. زيد بن محمد الرماني، **الفقر حقيقته و أسبابه**، دار الورقات العلمية ط1، الرياض 2005.
21. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت 1998.
22. سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلي الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربيةط1،بيروت 2008، ص 39 .
23. السر طاوي فؤاد، **التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**، دار المسيرة للنشر، عمان 1999.
24. سيد سابق، **فقه السنة**، دار الكتاب العربي ط1، بيروت 1971.
25. شوقي دنيا، **التنمية الاقتصادية في الإسلام**، دار الفكر العربي، 1984.
26. صالح صبحي، **نهج البلاغة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1967.
27. عبد الجبار حمد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي**، دار وائل للنشر ط1 ، عمان 2001.
28. عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، دار الكتاب اللبناني ط2، بيروت 1979.
29. عبد الرزاق الفارس، **الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت 2001.

30. عبد المجيد قدي، **المدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
31. عدنان داود العذاري و هدي زوير الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي** ، دار جرير للنشر ط1، عمان 2010.
32. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، **دار المجدلاوي**، عمان 1999.
33. عزيزة بن سمينة بنت عمار، **الدول النامية وأزمة المديونية**، دار أسامة للنشر و التوزيع ط1، عمان 2010.
34. على جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في الوطن العربي**، دار جليس الزمان، عمان 2010.
35. غسان محمود، منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي**، دار الفكر، بيروت 2000.
36. فايز إبراهيم الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و واقع الدول النامية**، جامعة الملك سعود ط1 ، الرياض 1985.
37. فداد العياشي، عثمان بابكر، **بناء القدرات في مؤسسة الزكاة**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ط1، جدة 2008.
38. فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1998.
39. فليح حسن خلف، **اقتصاديات العالم الإسلامي**، عالم الكتاب الحديث ط1، اربد 2012.
40. فليح فارس حسن، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي ط1، عمان 2006.
41. القرطبي، **الجامع لأحكام القران**، دار الكتب المصرية، 1935.
42. ماجدة احمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2007 .
43. الماوردي، **أدب الدنيا والدين**: تحقيق مصطفى السقا ، ط 5، مكتبة مصطفى بالي 1987.
44. مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الفكر المعاصر ط3، بيروت 2002.
45. مالكوم جيلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد العظيم مصطفي، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ للنشر، الرياض 1995.
46. مجد الدين خيري خمش، **أزمة التنمية العربية- مفهوم التنمية التقليدي والعلاقات مع النظام العالمي**، دار مجدلاوي للنشر ط2، عمان 1996.
47. محبوب الحق، **ستار الفقر**، ترجمة احمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1988.
48. محمد اشرف دوابة، **دراسات في التمويل الإسلامي**، دار السلام للطباعة و النشر ط1، القاهرة 2007.
49. محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار التعارف ط2، بيروت 1991.
50. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية 2006 .
51. محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.
52. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: **أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة**، دار المسيرة ط1، عمان 2008 .
53. محمد ناصر الدين الألباني، **تخريج أحاديث مشكلة الفقر و كيف عالجها الإسلام**، المكتب الإسلامي ط1، دمشق 1984
54. محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيق**، دار المسيرة ط1، عمان 2007.
55. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر ط1 ، عمان 2007.
56. مصطفى محمود عبد السلام، **المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي**، الوراق للنشر و التوزيع ط1، عمان 2012.
57. مصطفي احمد حامد رضوان، **الفقر في ظل العولمة**، الدار الجامعية للكتاب ط1، الإسكندرية 2012.
58. ميشل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمد، دار المريخ، الرياض 2006.
59. نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية: الأسس- النظريات- التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر و التوزيع ط1، عمان 2013.
60. النجار أحمد عبد العزيز، **الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الإسلامية**، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط2، القاهرة 1985.
61. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة الواقع و التطبيقات**، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ط1، ابوظبي 2009.
62. هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر ط1، عمان 2000.
63. يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، مؤسسة الرسالة ط 3،سنة 1977.

ثالثا- رسائل جامعية:

1. احمد إبراهيم منصور، **عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية رؤية إسلامية**، سلسلة أطروحة الدكتوراه 66، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت 2007.

2. بختي فريد، **مؤشرات الفقر و التنمية في الجزائر 1990-2008**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي 2010-2011.

3. جميل احمد، **الدور التنموي للبنوك الإسلامية؛ دراسة نظرية تطبيقية (1980-2000)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير 2005-2006.

4. حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2006.

5. رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان 2008 .

6. زياد جلال الدماغ، **الصكوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية؛ نحو تطبيق مقترح تمويلي لتطوير البنوك الإسلامية** ؛ أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، مارس 2010.

7. سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، الموسم الجامعي 2012-2013.

8. علي حميدوش، **التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية**؛ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 – 2005، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2005/ 2006.

9. فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر(2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012.

10. معتز محمد مصبح، **دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية لقطاع غزة -**، مذكرةالماجستير في اقتصاديات التنمية كلية التجـــــــارة، الجامعة الإسلامية بغزة 2013.

رابعا- بحوث ومقالات:

1. احمد الكواز، **التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي**، سلسلة جسور التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، ماي 2008.
2. أحمد محمد الأصبحي، **مفهوم الحكم الرشيد ومضامينه**، جريدة 26 سبتمبر الأسبوعية اليمنية، العدد: 1674، الأربعاء 12 ديسمبر 2012.
3. أوصاف احمد، **الممارسات المعاصرة لأساليب التمويل الإسلامية**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، العدد 2 جوان 1994.
4. بلقاسم العباس، **المساعدات الخارجية من اجل التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسور التنمية، العدد: 78، ديسمبر 2008.
5. جامعة الملك عبد العزيز ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي ...بين الواقع و المأمول**، مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز ، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، العدد: 11 سنة1427 هـ.
6. جامعة الملك عبد العزيز، **مكافحة الفقر**، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، مركز الإنتاج الإعلامي سلسلة دراسات، مركز الإنتاج الإعلامي العدد 13، جدة 1428 هـ.
7. حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسور التنمية العدد 33،سبتمبر 2004.
8. حسان خضر، **تنمية المشاريع الصغيرة**، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسور التنمية العدد 9 المجلد 1، سبتمبر2009.

9. صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية و دورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25 ، العدد الأول 2009.
10. صالحي صالح، **إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني 2000.
11. عبد الحسين شعبان، **التنمية الإنسانية و الحكم الراشد**، جريدة الجريدة الكويتية رقم العدد: 342 ، الجمعة 27 يونيو 2008.
12. عبد المحمود محمد عبد الرحمن، **الحاجات الأساسية و مستوى الدخل في الدول الإسلامية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 13، سنة 2001.
13. علي عبد القادر على ، **تقييم سياسات و استراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية** ، المعهد العربي للتخطيط ، سبتمبر 2003 .
14. علي عبد القادر علي، **التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي**، سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 76، أكتوبر 2008.
15. علي عبد القادر علي، **الفقر: مؤشرات القياس و السياسات**، سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 4، افريل 2002.
16. علي عبد الله، **موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي**، مجلة الباحث، عدد 2003/02.
17. عمر راشد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الشاملة –نموذج البنك الإسلامي للتنمية -** ، مجلة شؤون خليجية، العدد 38، 2004 .
18. عودت ناجي الحمدان، **دور صندوق النقد الدولي في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية**، جريدة المدى العدد 2683 ، 2012/12/21.
19. عودت ناجي الحمدان، **دور صندوق النقد الدولي في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية**، جريدة المدى العدد 2683 ، 2012/12/21.
20. كمال حطاب، **دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر**، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الاجتماعية و السياسية، جامعة اليرموك ، 2002
21. ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، **التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**، مجلة المنارة المجلد12،العدد 1 2005، جامعة أل البيت الأردنية.
22. محمد عدنان وديع، **مؤشرات التنمية**،سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد02، فيفري 2002 .
23. محمد عدنان وديع، **مفهوم التنمية**، سلسلة جسور التنمية العدد 1، المعهد العربي للتخطيط ، جانفي 2002.
24. **مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد: 2439، الاثنين 11 مايو 2009.
25. نبيل محمد دبور، **المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 2001** ، مجلة التعاون الإسلامي 2001.
26. نبيلة حمزة، **التنمية البشرية المستدامة و دور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية**، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 12 ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك 1999.
27. وارث محمد، **الفساد و أثره على الفقر**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 8 ، جانفي 2013.
28. وليد عبد مولاه، **السياسات المالية المحابية للفقراء، سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 106، أكتوبر 2011.

خامسا- ملتقيات و ندوات علمية:

1. بشير الزعبي، **"التمويل الخارجي للتنمية من المنظور الإسلامي "**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي المنظم من طرف البنك الإسلامي للتنمية حول " التنمية من المنظور الإسلامي" 1994.
2. بشير عمر محمد فضل الله ، **تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية و التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية**، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، منتدى الفكر الإسلامي جدة ـ المملكة العربية السعودية 13 ربيع الأول 1427هـ الموافق 11 ابريل 2006.
3. حرفوش سهام و آخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة وطرق قياسها** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي العلمي الدولي الثاني بعنوان " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة " المنظم من طرف مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاوروموتوسطي و كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف بتاريخ 7- 8 افريل 2008.
4. خميس عبد الرحمن رداد، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، دراسة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الإحصائي العربي الثاني المنظم من طرف المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية و الهيئة العامة للمعلومات الليبية ، سرت 2-4 نوفمبر 2009.
5. ربيع نصر، **الفقر في سورية مفاهيم بديلة**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة و العشرون حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 25 – 01 –2011.
6. ز كية مقري، نعيمة يحياوي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية**، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنظم من طرف مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر2011.
7. السعيد دراجي، **التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنظم من طرف جامعة قاصدي مرباح ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة يومي 21/20 نوفمبر 2012.
8. عاطف قبرصي، **إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية**، اجتماع الخبراء حول الحكم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مكافحة الفقر سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الأمم المتحدة، القاهرة 11 -13 – نوفمبر 2002.
9. عبد العزيز بن عبد الله السنبل، **دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي المنظم من طرف أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 24- 26 /9/ 2001.
10. عبد الله بن حاسن الجابري، **الفساد الاقتصادي أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.
11. محمد عبد الحليم عمر، **تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنعقد بكوالالمبور خلال الفترة 9 – 14 جويلية 2007 .
12. محمد عبدا لله الرفاعي، **معوقات بيانات قياس الفقر** ، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الإحصائي الأول ، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية ، عمان الأردن 12 – 13 نوفمبر 2007 .
13. محمد محمود العجلوني**أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي المنعقد في إسطنبول، خلال الفترة 9-2013/9/11.
14. محمد محمود العجلوني، **الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها**ورقة عمل مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية خلال الفترة 10 – 12 ماي 2010.
15. منذر قحف،" **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي**"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي المنظم من طرف البنك الإسلامي للتنمية حول " التنمية من المنظور الإسلامي" 1994.

16. نعمون وهاب، عناني ساسية، **دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة** دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قالمة في 03-04 ديسمبر 2012 ،ص 214 .
17. هويدا عدلي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية** ، مداخلة ضمن فعاليات ندوة: دولة الرفاهية الاجتماعية، المنظمة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية و المعهد السويدي بالإسكندرية، المنعقدة في الإسكندرية – جمهورية مصر العربية، خلال الفترة 28 -30 نوفمبر 2005.
18. يختار عبد القادر، عبد الرحمن عبد القادر، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي الموسوم ب النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، المنعقد في الدوحة بتاريخ 19 – 21 ديسمبر 2011.

سادسا - إصدارات دولية:

1. الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وخطة العمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ورقة مقدمة إلى الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، اسطنبول، الجمهورية التركية (5 – 9 نوفمبر 2009).
2. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب 13-16 آذار/ مارس 2001.
3. البنك الإسلامي للتنمية، 38 عام في خدمة التنمية.
4. البنك الإسلامي للتنمية، تقرير عن سير النشاط في صندوق التضامن الإسلامي الدورة 28 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري، اسطنبول 8 – 11 أكتوبر 2012.
5. البنك الإسلامي للتنمية، تقرير مرحلي عن البرنامج الخاص بإفريقيا، الدورة 28 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري، 8 – 11 أكتوبر 2012 اسطنبول.
6. البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إنجاز 2012.
7. البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إنجاز 2010.
8. البنك الإسلامي للتنمية، ورقة سياسات الحد من الفقر، افريل 2007.
9. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية، بيروت 2002.
10. لبنك الإسلامي للتنمية ، **دورة المشاريع بالبنك**، بدون تاريخ.
11. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للمنطقة اليورمتوسطية، مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية، بروكسل، سبتمبر 2006.
12. المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، تنمية التمويل الأصغر الإسلامي؛ التحديات و المبادرات، الورقة الثانية من حوار السياسات،بدون تاريخ.
13. المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية، الجزائر 1979.
14. مكتب العمل الدولي، التقرير الرابع حول: تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، ط4 ، جنيف 2008.
15. مكتب العمل الدولي، الخلاص من الفقر: أراء من إفريقيا، الاجتماع الإقليمي للفريق العاشر ط1، أديس أبابا ديسمبر2003.
16. منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي2012.
17. منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي2013.
18. المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، دليل خدمات التامين على ائتمان الصادرات والتامين على الاستثمار، نشرية خاصة، بدون تاريخ.

19. هيئة الأمم المتحدة و منظمة الصحة العالمية، حقوق الإنسان و الصحة و استراتجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة و حقوق الإنسان، العدد 5، سبتمبر 2010.
20. هيئة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، إعلان ريو بشان البيئة والتنمية، التطبيق و التنفيذ، الدورة الخامسة 7-25 افريل 1997 .
21. هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة. وثيقة للسياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جانفي 1997.
22. هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد و التنمية، مكافحة الفساد من اجل الحد من الفقر و تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة ، نيويورك، ديسمبر 2008.
23. هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفقر و النمو و توزيع الدخل في لبنان، 2010.
24. هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسات الإنمائية، شعبة التطوير الإداري و إدارة الحكم، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، نيويورك 1998.
25. اليزابيت ليتلفيلد وريتشارد روزنبرح، تحطيم الحوائط العازلة بين التمويل متناهي الصغر والنظام المالي الرسمي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، 2004.
26. اليزابيث ليتليفيلد و آخرون، مذكرة مناقشة مركزة، نشريه تصدر عن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، العدد 24، جانفي 2003.

سابعا- التقارير:

1. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1421 هـ.
2. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1423 هـ.
3. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1428 هـ.
4. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1430 هـ
5. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي1431 هـ.
6. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي1432 هـ.
7. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي1433 هـ.
8. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 1996.
9. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم – الوظائف - 2013.
10. صندوق التضامن الإسلامي، التقرير السنوي 1429 هـ.
11. صندوق التضامن الإسلامي، التقرير السنوي 1430 هـ.
12. صندوق التضامن الإسلامي، التقرير السنوي 1431 هـ.
13. صندوق التضامن الإسلامي، التقرير السنوي 1432 هـ.
14. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002.
15. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2009.
16. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي، عرض عام 2013.
17. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، التقرير السنوي 1433هـ.
18. هيئة الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، التقرير السنوي 2010.
19. هيئة الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، التقرير السنوي 2011.
20. هيئة الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، التقرير السنوي 2012.
21. هيئة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في العالم 2012.

22. هيئة الأمم المتحدة، الحالة و التوقعات الاقتصادية في العالم 2011.
23. هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2001.
24. هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2006.
25. هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007
26. هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010.
27. هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2011.
28. هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013.
29. هيئة الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المستقبل المستدام الذي نريد، التقرير السنوي 2011- 2012.
30. هيئة الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير اقل البلدان نموا 2011 .
31. منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 2009 .
32. منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 2008.
33. منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الأقل نموا و البلدان الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 2007.
34. منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي و الاجتماعي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي2010.
35. منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي و الاجتماعي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2011.
36. منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي و الاجتماعي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2012.

2-المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres :

1. Alain beitone et d'autres, économie, Dalloz, Paris 2001.
2. Alain Samuelson**, les grands courants de la pensée économique**, ONU 2eme édition, Alger 1993, P 20-40.
3. Dwight h et autres, traduction par bruno baron-renault, **économie du développement**, édition de boeck université, 3eme E, Bruxelles 2008.
4. ECLAC**, Poverty Measurement:** Present Status of Concepts and Meathods. Seminar on Poverty Statistics, Santiago, Chile, 1997
5. Norton, A**, Civil Society in the Middle East**, New York, E.J.Brill, 1995.
6. Ravallion, M**., Poverty Comparisons,** Harwood Academic Publishers, 1994**.**

Les thèses

1. Abdelmalek Fatima Zahra, **La place de la finance islamique dans le financement des petites et moyennes entreprises en Algérie**, MAGISTERE en Sciences Economique, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion, Université Abou-Bakr BELKAID —Tlemcen 2011-2012.
2. Michaël Moaté, LA **CREATION D'UN DROIT BANCAIRE ISLAMIQUE**, Thèse doctorat en droit, FACULTE DE DROIT, SCIENCE POLITIQUE ET GESTION, UNIVERSITE DE LA ROCHELLE, 09 décembre 2011.

,

Rapports, articles, périodique

1. Banque islamique de développement, document d'orientation sur la réduction de la pauvreté, avril 2007.
2. Economic Development in Islam. AbduHasan.H.M Sadeq, journal of Islamic economics, Kuala Lumpur: International Islamic University. No. 1, Vol. 1.
3. European commission,7 franework programme, sustainable development indicators, Brussels 2009.
4. Islamic Development Bank groupe, progress report on the Islamic solidarity fund for development, 29^{th} session of the COMCEC, Istanbul, Turkey 18 – 21 November 2013.
5. Islamic Development Bank, 39 Years in Service of Development, Mai 2013.
6. Islamic Development Bank, Islamic Development Bank group in brief 2013.
7. Nations Unies, Objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport de 2013.
8. Nations Unies, Objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport de 2012
9. Nations Unies, Rapport mondial sur le développement humaine1997.
10. Robert chambers, the Professionals and Powerless Whose Reality Counts Choices: the Human Development Magazine (New Yorky United Nation Development Programme, 1995.
11. The Islamic solidarity fund for development, Annual report 1433 H.
12. The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC), statistical yearbook 2009 OIC countries.
13. The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC), statistical yearbook 2010 OIC countries.
14. Unctad, **World Investment Report 2013** - Global Value Chains: Investment and Trade for Development
15. United Nations development programe, poverty in focus, December 2006.
16. World Bank, Empowerment and Poverty Reduction, Sourcebook, Washington, 2002.
17. World Bank: Poverty Assessment, No. 12765 Jo, Vol.1, 1994.

3- مراجع من الانترنت

أولا: اللغة العربية.

1. أبو محمد الألفي، **بيان صحة حديث " أنا ثالث الشريكين "**، تاريخ الاطلاع 12- 10 – 2012 ، انظر الموقع :
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=17936
2. البنك الإسلامي للتنمية، **الإطار الاستراتيجي**، انظر الموقع :

http://www.isdb.org/irj/portal/anonymous?NavigationTarget=navurl://31447647c347cd80784a305e0c2d1d24.

3. البنك الدولي، **الأهداف الإنمائية للألفية**، تاريخ الاطلاع 12- 10-2012 من الموقع :
.http://data.albankaldawli.org/about/millennium-development-goals.

4. بلقاسم العباس، **اقتصاديات العولمة"**سلسلة برامج التدريب الذاتي، المعهد العربي للتخطيط، تاريخ الاطلاع 2011/06/29، انظر الموقع:
http://www.arab-api.org/courses/course.

5. **تطوير خدمات الأعمال والشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر**، دراسة اثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة، كانون أول 2009، ص 09، متوفر على الموقع التالي:
www.tatweer.ps .

6. **دور المرأة الريفية ومساهمتها في التنمية انظر** : المرأة الريفية و الأهداف الإنمائية للألفية ، تاريخ الاطلاع 12- 10-2013 ، انظر الموقع:
http://www.un.org/womenwatch/feature/ruralwomen/documents/Ar-Rural-Women-MDGs-web.pdf .

8 مولاي المصطفى البرجاوي، الجغرافيا وإشكالية التخلف، تاريخ الاطلاع 12 جويلية 2013، انظر الموقع :
www://alu kah.net/Culture/0/5215/#ixzz2lDj9RciO.

9 رياض بن جليلي، برنامج مؤشرات قياس الفقر، سلسلة برامج التدريب الذاتي ، المعهد العربي للتخطيط : تاريخ الاطلاع 12-3-2013 .انظر الموقع:
http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1.

10 عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية والتخطيط الاقتصادي ،ص 50 ، تاريخ الاطلاع 2012/10/05، انظر الموقع:
http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf.

11 تقرير منظمة الإيسيسكو, العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة, ص ص 27-28 ،تاريخ الاطلاع 2011/05/10 ، انظر الموقع:
http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm.

12 عبد الرحمن يسري أحمد، "التنمية المتواصلة : المفاهيم والمستلزمات تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية"، ص5 ، تاريخ الاطلاع 2011/11/10 ، من الموقع :
www.undp.org/sl/ Introduction/introduction.htm.

13 سعيد ياسين موسي ، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية ، الحوار المتمدن العدد 3610 ليوم 17 – 01 -2012 انظر الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=291880 .

14 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة لسنة 1998، انظر الموقع:
http://www.un.org/arabic/docs/sgrpt98/sg982.htm#eradicat.

15 يحي غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، تاريخ الاطلاع 22-8 -2012 ، انظر الموقع:
www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc .

16 مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، صحيفة الوسط البحرينية - العدد 2439 - الاثنين 11 مايو 2009م الموافق 16 جمادى الأولى 1430هـ، تاريخ الاطلاع 2011/10/11 من الموقع :
http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html.

17 محمد عبد الحليم عمر، التفسير الإسلامي للتخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية، تاريخ الاطلاع 13-11 2012 انظر الموقع:
.docالتفسير-الإسلامي-للتخلف-الاقتصادي*www.iefpedia.com/arab/wp.../*.

18 - نهى شعبان و آخرون،دراسة تجربة بنك الفقراء وإمكانية الاستفادة منها في مصر، تاريخ الاطلاع 12- 06-2012 ، انظر الموقع :

http://www.mfti.gov.eg/SME/Test5.htm.

19 تعريف المجتمع المدني ، الموقع الخاص بالبنك الدولي ,تاريخ الاطلاع :17- 08 -2013، انظر الموقع :
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC,00.html..

20 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة لسنة 1998، انظر الموقع للمزيد من التفصيل:
http://www.un.org/arabic/docs/sgrpt98/sg982.htm#eradicat.

21 يحيى غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، تاريخ الاطلاع 22-8 -2012 ، انظر الموقع:
www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc.

22 قاعدة بيانات البيزيد التابعة لمركز مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، تاريخ الاطلاع 11-7-2013 انظر الموقع :
http://www.sesric.org/baseind-step5-ar.php.

23 البنك الإسلامي للتنمية، الإطار الاستراتيجي، تاريخ الاطلاع 2013/11/13 من الموقع:
http://www.isdb.org/irj/portal/anonymous?NavigationTarget=navurl://31447647c347cd80784a305e0c2d1d24.

24 النمو السكاني، تاريخ الاطلاع 2012/11/05 من الموقع :
http://ar.wikipedia.org/wiki.

25 قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي ، تاريخ الاطلاع 2013/10/10 انظر الموقع :
http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS.

ثانيا :اللغة الفرنسية.

26 http://ar.wikipedia.org/wiki.
27 http://data.albankaldawli.org/about/millennium-development-goals.
28 http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS.
29 http://hdr.undp.org/fr/statistiques/ipm , date de consultation
30 http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC,00.html .
31 http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC.
32 http://www.data.albankaldawli.org/about/country-classifications.
33 http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#box4
34 http://www.un.org/womenwatch/feature/ruralwomen/documents/Ar-Rural-Women-MDGs-web.pdf .
35 http://hdr.undp.org/fr/statistiques/ipm , date de consultation: 17- 5 -2013.
36 http://www.data.albankaldawli.org/about/country-classifications.
37 http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#box4.

4- البرامج الالكترونية:

1 . الكتب التسعة، برنامج صخر للحديث الشريف.

الملاحق

الملحق رقم 01 :الإطار العام للأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف المحددة في إعلان الألفية	الغايات
الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	الغاية 1-أ: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف، في الفترة من 1990 إلى 2015 الغاية 1-ب: تحقيق العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب الغاية 1-ج: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف في الفترة من 1990 إلى 2010
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	الغاية 2-أ: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، الذكور والإناث منهم على حد سواء من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الغاية 3-أ: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنظر إلى جميع مراحل التعليم ، في موعد لا يتجاوز عام 2015
الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال	الغاية 4-أ: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من 1990 إلى 2015
الهدف 5: تحسين صحة الأمهات	الغاية 5-أ- تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من 1990 إلى 2015 الغاية 5-ب- تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	الغاية 6-أ- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز بحلول عام 2015 وبدء تقليصه اعتباراً من ذلك التاريخ. الغاية 6-ب- تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 لجميع من يحتاجونه الغاية 6-ج- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015

الأهداف المحددة في إعلان الألفية	الغايات
الهدف **7:** ضمان توفر أسباب بقاء البيئة	الغاية **7-أ-:** دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية الغاية **7-ب-**الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول عام **2010** الغاية **7-ج-** تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام **2015** الغاية **7-د-** تحقيق تحسن ملموس في حياة **100** مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام **2020**
الهدف **8:** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	الغاية**8-ا-** المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز ، ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر – على الصعيدين الوطني والدولي الغاية **8-ب-**مواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً يشمل ذلك **:** نفاذ صادرات اقل البلدان نمواً معفاة من التعريفات الجمركية ونظام الحصص ، برنامج معزز لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين والفاء الديون الثنائية الرسمية ، وتقديم مساعدة إنمائية رسمية اسخى إلى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر الغاية **8-ج-** التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة **(** عن طريق برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة ونتيجة الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة **)** . الغاية **8-د-:** معالجة مشاكل ديون البلدان النامية معالجة شاملة باتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى البعيد . الغاية**8-هـ:** التعاون مع شركة المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة للبلدان النامية الغاية **8-** و**:** التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة ، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الملحق رقم 2 : مؤشرات الصحة والتعليم في الدول الإسلامية الأقل نموا 2011

	معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة عند البالغين%	معدل وفيات الأطفال لكل 1000 مولود حي	معدل توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات
بنغلاداش	57,73	36,7	**68,94**
السنغال*	49,7	46,7	**59,27**
موريتانيا	58,61	75,6	**58,55**
توغو	60,41	72,9	**57,03**
اليمن	65,26	57,2	**65,45**
أوغندا*	73,21	57,9	**54,07**
جيبوتي	-	71,8	**57,91**
غامبيا	51,11	57,2	**58,48**
البنين*	28,7	67,9	**56,01**
جزر القمر	75,54	58,8	**61,04**
غينيا بيساو	55,28	98	**48,11**
سيراليون	43,28	119,2	**47,78**
غينيا*	25,31	78,9	**54,09**
مالي	33,44	98,2	**51,37**
بوركينافاسو*	28,73	81,66	**55,36**
التشاد	35,39	97,1	**49,52**
موزمبيق*	50,58	71,6	**50,15**
النيجر*	28,67	66,4	**54,69**
الصومال	-	108,3	**51,19**
أفغانستان	-	72,7	**48,68**
السودان	71,94	56,6	**61,43**

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الإحصائيات الواردة في تقرير التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي2013.

(-) تشير إلي عدم وجود بيانات.

* البيانات المتعلقة بمعدل الإلمام بالقراءة و الكتابة عند البالغين للبنين سجلت في سنة 2006، موزمبيق 2005، النيجر 2005، السنيغال 2005، بوكينافاسو 2007، غينيا 2010، أوغندا 2010 .

الملحق رقم 3 : الدول المستفيدة من البرنامج الخاص لتنمية افريقيا خلال الفترة 1429 هـ – الربع الثاني من سنة 1433

الدولة	المبلغ	%	العمليات العدد	العمليات متوسط حجم التمويل
السودان	873.5	19	48	18.2
موريتانيا	596.8	13	39	15.3
نيجيريا	423.2	9	26	16.3
السنغال	400.1	9	26	15.4
غامبيا	302.6	7	39	7.8
بوكينا فاسو	278.9	6	25	11.2
تشاد	2614.9	6	17	15.4
مالي	224.9	5	24	9.4
النيجر	218.4	5	33	6.6
الكاميرون	150.9	3	12	12.6
الجابون	137.9	3	3	46
كوت ديفوار	134.4	3	12	11.2
أوغندا	103.6	2	19	5.5
سيراليون	93.7	2	13	7.2
بنين	82.3	2	14	5.9
غينيا	71.1	2	15	4.7
توغو	69.1	2	8	8.6
جيبوتي	54.3	1	13	4.2
موزمبيق	40.3	1	10	4
الصومال	9.3	0	18	0.5
القمر	3.6	0	11	0.3
غينيا بيساو	2.6	0	3	0.9
المجموع	**4533.3**	**100**	**428**	
متوسط حجم العمليات				**10.6**
الإنحراف المعياري				**9.6**
المتوسط المعدل				**10.2**
الإنحراف المعياري				**4.6**

الملحق رقم 4: وضعية الدول الإسلامية تجاه دفع حصصها في صندوق التضامن الإسلامي

ANNEXE-I – Apports au capital du FSID

Au 29 Dhoul Hijjah 1433H (14 novembre 2012)

Montants en USD

No.	Pays	Engagements	Paiement
1	Afghanistan	aucun engagement	
2	Albanie	10.000	0
3	Algérie	50.000.000	50.000.000
4	Azerbaïdjan	300.000	424.000
5	Bahreïn	2.000.000	2.000.000
6	Bangladesh	13.000.000	2.000.000
7	Bénin	12.250.000	0
8	Brunei	2.000.000	2.000.000
9	Burkina Faso	2.200.000	2.238.000
10	Cameroun	2.000.000	2.000.000
11	Tchad	2.000.000	0
12	Comores	aucun engagement	
13	Côte d'Ivoire	5.000.000	0
14	Djibouti	aucun engagement	
15	Egypte	10.000.000	5.000.000
16	Gabon	4.000.000	4.000.000
17	Gambie	aucun engagement	12.000
18	Guinée	2.000.000	2.000.000
19	Guinée-Bissau	aucun engagement	
20	Indonésie	10.000.000	
21	Iran	100.000.000	65.0000.000
22	Irak	1.000.000	1.000.000
23	Jordanie	3.000.000	3.000.000
24	Kazakhstan	11.000.000	1.000.000
25	Koweït	300.000.000	0
26	République kirghiz	aucun engagement	
27	Liban	1.000.000	1.000.000
28	Libye	aucun engagement	
29	Malaisie	20.000.000	20.000.000
30	Maldives	aucun engagement	
31	Mali	4.000.000	0
32	Mauritanie	5.000.000	0
33	Maroc	5.000.000	5.000.000
34	Mozambique	200.000	200.000
35	Niger	2.000.000	0
36	Nigéria	2.000.000	2.000.000
37	Oman	5.000.000	5.000.000
38	Pakistan	10.000.000	5.116.000
39	Palestine	500.000	186.000
40	Qatar	50.000.000	50.000.000
41	Arabie Saoudite	1.000.000.000	1.000.000.000
42	Sénégal	10.000.000	0
43	Sierra Leone	1.000.000	300.000
44	Somalie	aucun engagement	
45	Soudan	15.000.000	944.000
46	Suriname	500.000	500.000
47	Syrie	2.000.000	2.000.000
48	Tadjikistan	aucun engagement	
49	Togo	1.000.000	1.000.000
50	Tunisie	5.000.000	
51	Turquie	5.000.000	5.000.000
52	Turkménistan	aucun engagement	
53	Ouganda	100.000	0
54	E.A.U.	aucun engagement	
55	Ouzbékistan	300.000	300.000
56	Yémen	3.000.000	3.000.000
57	Banque islamique de développement	1.000.000.000	500.000.000
	Total	**2.679.360.000**	**1.743.220.000**

N.B. Le FSID a reçu début 1434H (2013) des paiements du Kazakhstan (5 millions USD), d'Indonésie (2.44 millions USD) et de la Tunisie (4,99 millions USD).